

١  
الامتحانات البرلمانية

في مصر

١٩١٠

ج ١









بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المجلد العاشر

# الانتخابات البرلمانية

( في مصر )

١٩٩٠

الجزء الاول

اعداد مركز المحروسة للمعلومات

٤ ش ٩ب المعادى ت ٣٣ ٢٧٥٢٠٣٣



## انتخابات ١٩٩٠

تحتل الانتخابات البرلمانية في مصر عام ١٩٩٠ أهمية خاصة ، ولاشك في ذلك دعونا نتأمل المعارك الانتخابية التي جرت منذ البدايات المبكرة لظهور التعددية السياسية في مصر عقب فترة طويلة من الوجود المنفرد للاتحاد الاشتراكي العربي .

في انتخابات ٧١ لم تكن هناك أحزاب سياسية بل ولم يكن هناك منافس أيضاً ، ولكننا نعتقد أن التمايز المبكر للقوى السياسية على مسرح الحياة السياسية قد بدأ في هذه الانتخابات ، حيث شهدت مصر بعض المرشحين من الذين حرّمهم الاتحاد الاشتراكي قبل ذلك لبضعة سنوات من هذا الحق سواء من الاتجاهات اليمينية أو الاتجاهات اليسارية ، وأُستُثنت اللحظة السياسية نفسها بالخصوصية حيث كانت النخبة الحاكمة بين مفترق طرق والخلاف حول الوجهة مطروح فيما بينها ، فكان أن عرف ذلك طريقه للناخبين عن طريق المرشحين وعرفت بعض الدوائر الانتخابية في القاهرة مرشحين يدعون في ٧١ علناً إلى الصلح مع إسرائيل في مواجهة مرشحين يدعون إلى حرب التحرير الشعبية .

في انتخابات ٧٦ - التي قيل أنها أهم المعارك الانتخابية بعد ٥٢ - كانت القوى السياسية قد اشتد عودها وتبارت في المعركة الانتخابية بكل ضراوة وإدارت الحكومة الانتخابات بقدر من الحياد أشاد به الكثير من خصومها ، على عكس انتخابات ٧٩ التي هاجمتها المعارضة بضراوة ولم ينجح فيها سوى حقبلة ضئيلة من معارضي الحكومة ، حتى أن بعض المراقبين يروا أنها قد أدت إلى اختناق التعددية السياسية الوليدة ومهدت للمناخ القاتم الذي تم فيه اغتيال السادات .

وعندما تولي مبارك السلطة وأُفرج عن معتقلي سبتمبر ٨١ بدت الحياة السياسية للنشاط مرة أخرى وتوالى إصدار صحف المعارضة ، لكن خلال كثرة من الشك أحاطت بانتخابات ٨٤ ، ٨٧ لأنها تمت لأول مرة بما عُرف بنظام القوائم النسبية ، وصحيح أن بعض المحللين قد وجدوا أن هذا النظام أرقى وأكثر ديمقراطية من الانتخابات الفردية التي تهدر رأى ٤٩٪ من الناخبين ، إلا أن عدم إطلاق حرية تكوين الأحزاب بدون قيود أعطى حجم كبير لمشكلة المستقلين وأدى إلى إنهيار فكرة الانتخابات بالقوائم .



عادت الانتخابات مرة أخرى فردية عام ٩٠ فكان أن اشتعلت المنافسة مرة أخرى وتكشف قصور الحياة الحزبية عن استيعاب الشارع السياسى ، حيث بدأ المستقلون هذه المرة أقوى من أى حزب وحققوا نتائج كبيرة فيما تميزت التيارات الاسلامى أيضاً لأول مرة بعد أن غاب فى ٧١ ، ٧٦ إذ كان ضعيف البنية حينذاك ومتمخض بالجراح وتوارى تحت لافتات الوفد والعمل فى ٨٢ ، ٨٧ على التوالي ، الى أن ظهر بالامالة عن نفسه فى انتخابات ١٩٩٠ فى صورة أشخاص محددين فتكشف عن حجم أقل مما كان يبدو عليه تحت لافتة « القائصة » التى عرفت انتخابات ١٩٨٧ م .

قراءة هذا الملف تضعنا أمام التجربة الديمقراطية الوليدة فى مصر فسى آخر وأهم تجلياتها وتغير الكثير من التساؤلات حول مستقبل هذه التجربة ، فهناك على المسرح الانتخابى - أو بالأحرى فى محك التجربة العملية الملموسة - أحزاب لا يبدو لها أى وجود حقيقى يذكر ، وهناك قوى سياسية متبلور ومحددة وصوتها عالى بينما لا يوجد لها وجود حزبى شرعى ، وهناك - أخيراً - عناصر سياسية قوية ولها حضور سياسى متميز لكنها بلا ملامح واضحة ولا تخضع لى تصنيف سياسى تقليدى درجنا عليه منذ الأربعينيات

انتخابات ٩٠ تكشف الخريطة السياسية الجديدة للواقع المصرى بكل وضوح وتنوع الصحف واختلاف اتجاهاتها يسمح لنا أن نؤكد أن هذا الملف يقدم صورة بانورامية ليس محال الحياة السياسية فى مصر فحسب ولكن لمستقبلها أيضاً .





## فهرس

١	كلمات ( حول الاستفتاء )	محمود عبد المنعم مراد	١
٢	صفحة جديدة	سعيد سليل	٢
٣	الامة ترفض الاشتراك في تشييع مجلس الشعب المنحل	سامي صبري	٣
٤	رأي بالعربي ( حول حل مجلس الشعب )	محمد طنطاوي	٦
٥	لقطات برلمانية ( حول الاستفتاء )	عبد الفتاح الديب	٧
٦	اللغة الصحيحة ( حول اعلان نتائج انتخابات مجلس الشعب )	نبيل اباطة	٨
٧	تزوير الاستفتاء		٩
٨	فكرة ( حول مابعد الاستفتاء )	مصطفى امين	١٠
٩	حديث مع د.كمال ابو المجد : مسئولية كبيرة للحزب في اختيار مرشحيه	مهدي ابو عالية	١١
١٠	الخائفون من اشراف القضاء على الانتخابات	عممت الهواري	١٤
١١	المجلس الدائم لحزب الاحرار : نخوض الانتخابات في اطار الضمانات	حلمي سالم	١٦
١٢	نقرة ( حول الاستفتاء )	عبد الفتاح الثوربجي	١٨
١٣	احزاب المعارضة تتجه لمقاطعة الانتخابات	صلاح اللحيف	١٩
١٤	خطوط فاصلة	سمير رجب	٢٠
١٥	حول الانتخابات : هل من جديد	امين القصاص السامي	٢١
١٦	رياح الخليج هل تصف بالتحالفات الانتخابية ؟	حنان حماد	٢٢



١٧	خطوط فاصلة	سمير رجب	٢٤
١٨	رأي حر : آخر ساعة	احمد ابو الفتوح	٢٥
١٩	كلمة اخيرة	محمد مصطفى شردي	٢٨
٢٠	الوفد يقاطع الانتخابات		٢٩
٢١	شهود الزور	م. احمد كمال سعد	٣١
٢٢	كلمات	محمود عبد المنعم مراد	٣٢
٢٣	فكرة	مصطفى امين	٣٣
٢٤	النغمة الصحيحة	نبيل اباطة	٣٤
٢٥	لعبة المقاطعة كما تراها احزاب المعارضة		٣٥
٢٦	فكرة	مصطفى امين	٣٧
٢٧	قم ان : رأسمالي .. اشتراكي كلشكسان	محمود السعدني	٣٨
٢٨	المعارضة ومقاطعة الانتخابات عقاب للوطن ام للديمقراطية	محمود الانصاري	٤٠
٢٩	قبل انتخابات مجلس الشعب : اعلن وزير الداخلية النتائج	عبد المنعم سليم جبارة	٤٤
٣٠	بلا مشاكل	احمد زين	٤٧
٣١	ليس هذا وقت الخصام	مصطفى بيهيج	٤٨
٣٢	كلمة حب	محمد الحيوان	٤٩
٣٣	يوضح : حكاية المقاطعة	فاروق ابو العلا	٥٠
٣٤	لماذا قاطعت المعارضة انتخابات مجلس الشعب ؟		٥١
٣٥	كلمة حب	محمد الحيوان	٥٣
٣٦	خطوط فاصلة	سمير رجب	٥٤
٣٧	الهروب جبن يأسادة	كمال الدين حسين	٥٥



٢٨	تطهير الكشوف الانتخابية: ورفع اسماء الوطني مطلب جماهيري يتكرر كل عام	٥٦	حسين غيكة
٢٩	حجة البلهد	٥٨	د. رأفت خالد
٤٠	ردود فعل قرار مقاطعة الانتخابات	٥٩	مهدي ابو عالية
٤١	التجمع : خوض الانتخابات احدى بكثير من المقاطعة	٦٢	
٤٢	من اجل تحقيق عدالة انتخابية	٦٤	عصمت الهواري
٤٣	فقهاء القانون واساتذة الجامعات وقيادات النقابات المعنية تؤيد المقاطعة	٦٦	ربيع شاهين
٤٤	الانتخابات وازمة الخليج	٦٨	مصطفى مشهور
٤٥	بيان من الاخوان المسلمين الى الامة عن مقاطعة الانتخابات	٧٠	
٤٦	القام متفجرة تحت مقاعد مجلس الشعب	٧٢	د. محمد حلمي مراد
٤٧	شافيات : نكبة القياصرة	٧٥	صلاح عيسى
٤٨	ممر مصري	٧٦	عباس الطرابيلي
٤٩	خطوط فاصلة	٧٧	سمير رجب
٥٠	كلمات	٧٨	محمود عبد المنعم مراد
٥١	من قريب : المعارضة والمقاطعة	٧٩	سلامة احمد سلامة
٥٢	الحزب الوطني يتشعب في سيرة رئاسة الجمهورية	٨٠	محمد عصمت
٥٣	يا اقباط مصر .. وداعا للمشاركة السياسية	٨٢	موريس صادق
٥٤	مجلس شعبهم قطاع خاص	٨٤	د. محمود السقا
٥٥	الاخوان ليسوا حزبا فكيف يقاطعون الانتخابات	٨٦	زكريا ابو حرام



٥٦	حسني مبارك : لن اسمح بتزوير الانتخابات وليس لي مصلحة في ذلك	٨٨	فيليب جلاب
٥٧	موقفنا من الانتخابات	٨٩	
٥٨	دبوس : انتخابات حرة او الطوفان	٩٠	فيليب جلاب
٥٩	كلمة حب	٩١	محمد الحيوان
٦٠	كلمات	٩٢	محمود عبد المنعم مراد
٦١	فكرة	٩٣	مصطفى امين
٦٢	من قريب : لا يعطيها من اللوم	٩٤	سلامة احمد سلامة
٦٣	المقاطعة ..... ولبن	٩٥	د. فتحي عبد الفتاح
٦٤	على من تضحكون ؟	٩٦	عثمان طاعا
٦٥	المقاطعة بين عهدين	٩٨	د. صلاح العقاد
٦٦	في الملوع	٩٩	مجدي مهنا
٦٧	مواجهة التطرف	١٠٠	ايهان رسلان
٦٨	كلمات	١٠١	محمود عبد المنعم مراد
٦٩	بلا مشاكل	١٠٢	احمد زين
٧٠	فكرة	١٠٣	مصطفى امين
٧١	قاطعت الانتخابات .. حتى لا نشارك	١٠٤	عبد المنعم حنين
٧٢	في خداع الشعب	١٠٥	منحت الهرميل
٧٣	النيابات المهنية تؤيد قرار المعارضة بمقاطعة الانتخابات	١٠٦	مجدي حلمي
٧٤	احزاب المعارضة التي لا يعجبها العجب .. ولماذا المقاطعة ؟	١٠٧	سامي متولي
٧٥	الانتخابات .. وموقف المعارضة	١٠٨	سمير عبد القادر
٧٦	رأي بالعربي ( كيف نختار من يمثلنا في مجلس الشعب )	١٠٩	محمد طنطاوي





٧٧	لقطات برلمانية	عبد الفتاح الديب	١١٠
٧٨	انشقاقات واستقالات جماعية	عادل قنديل	١١١
٧٩	وبدأت المعركة الانتخابية	جمال الخولي	١١٢
٨٠	مقاطعة الانتخابات .. والارهاب	عبد الستار الطويلة	١١٤
٨١	بوضوح ( الصيد في ماء عكر )	فاروق ابو العلا	١١٦
٨٢	كلمة حب	محمد الصيوان	١١٧
٨٣	علامة استفهام	صيد السلام داود	١١٨
٨٤	عفوا سيدي الرئيس	رمزي زقلمة	١١٩
٨٥	من أزمة الخليج الى انتخابات مجلس الشعب	محمود عبد المنعم مراد	١٢٠
٨٦	الذين اختشوا ماتوا وكذلك الذين انسحبوا	د. محمد اسماعيل علي	١٢٤
٨٧	حزبنا مع المعارضة والمعارضة ضد المعارضة	ماهر محمد علي	١٢٦
٨٨	المعارضة .. هل تتخلى عن الجماهير ؟	عبد الستار الطويلة	١٢٧
٨٩	مأرب أخرى	عبد القادر شعيب	١٢٩
٩٠	ماذا تنتظرون منا	ابراهيم عبد الرحمن	١٣٠
٩١	تأملات مصرية : مقاطعة الانتخابات ؛ والمخطط الخارجي	علي الدالي	١٣١
٩٢	من الخاسر	موسى صبري	١٣٣
٩٣	لماذا نرفض الاشراف الدولي على الانتخابات	ايمان مصطفى	١٣٥
٩٤	مقاطعة الانتخابات .. هل تصبح رهانا خاسرا للمعارضة	عبد العظيم درويش	١٣٧
٩٥	الاحزاب ومقاطعة الانتخابات	حسن خشر	١٣٩
٩٦	حدوتة	ليلي عبد السلام	١٤٠



١٢١	الانتخابات الخامسة لحزب الامة	محمد عامر عمارة	١٧٦
١٢٠	مقاطعة المعارضة للانتخابات	محمد نجم	١٧٩
١٢١	بوضوح ( ليس تنافسا حزبيا )	فاروق ابو العلا	١٨١
١٢٢	اسألوا الرابحين لماذا ركعوا	محمد سامي سليم	١٨٢
١٢٣	هموم مصرية	عباس الطرابيلي	١٨٣
١٢٤	وزير الداخلية يصدر قرارا بضوابط الدعاية الانتخابية	محمود معروض	١٨٤
١٢٥	نظرة	عبد الفتاح الشوربجي	١٨٦
١٢٦	الذين طعنوا الديمقراطية	د. رؤفت خالد	١٨٧
١٢٧	نعم القرار قراوكم	د. عدنان كامل زيادة	١٨٨
١٢٨	أسباب وراء هروب الاخوان من المعركة الانتخابية	عبد الله امام	١٨٩
١٢٩	النهاية تحقق في التزوير المبكر لانتخابات مجلس الشعب	نجوى عبد العزيز	١٩٢
١٣٠	ياسين سراج الدين : التزمت بقرار الهيئة الوفدية رغم عدم تعبيره عن وجهة نظري الشخصية		١٩٣
١٣١	حزب العمل يقرر فصل اعضائه الذين دخلوا الانتخابات	جمال امبابي	١٩٤
١٣٢	ترشيح شقيق رئيس الوزراء بالقلبية	صلاح النحيف	١٩٥
١٣٣	انتخابات دولة العسكر والفساد	احمد عبد الله	١٩٧
١٣٤	خواطر انتخابية	محمد مقولي عوض	١٩٩
١٣٥	اذها ليست اموالك يا د. والي	جمال بدوي	٢٠١
١٣٦	حقا ... ان المقاطعة افضل	احمد عودة المحامي	٢٠٢
١٣٧	استدراج المعارضة	عبد القلي عشاوي عامر	٢٠٤
١٣٨	برنامج التجمع	-	٢٠٥



٢٠٦	محمد حميد يثو	١٣٩	اشتباكات بالايدي داخل الحزب الوطني بالاسكندرية
٢٠٨		١٤٠	من البرنامج الانتخابي للتجمع
٢٠٩	الحزمة ذهبس	١٤١	اذا كان الترشيح حقا .. فان الادلاء بالصوت واجب
٢١٢	صلاح منتصر	١٤٢	مجرد رأي : لماذا المقاطعة
٢١٣	د. شوقي السيد المحامي	١٤٣	السادة الوزراء ... قدموا استقالاتكم بمناسبة الترشيح لمجلس الشعب
٢١٤	محمد امين	١٤٤	اطلاق النار بين انصار خالد محي الدين ومرشح الحكومة
٢١٥	محمود عبد المنعم مراد	١٤٥	كلمات
٢١٦	حازم ملير	١٤٦	لجنة من المثقفين لمتابعة الانتخابات هل توقف التزوير ؟
٢١٩	محمود الشربيني	١٤٧	ثقب فادحة في ترشيحات الحزب الحاكم
٢٢٤	محمد مصطفى شردي	١٤٨	كلمة اخيرة
٢٢٥	سعيد عبد الخالق	١٤٩	الحزب الوطني يلعب نفسه واحزاب الانابيب احتياطي
٢٢٧	د. ابراهيم دسوقي اباطة	١٥٠	جبهة قومية
٢٢٩	د. الشافعي محمد بشير	١٥١	ازمة الخليج وقانون الانتخابات المصري
٢٣٠	احمد ابو الفتاح	١٥٢	رأي حر : ائيد واعارض
٢٣٣	جلال السيد	١٥٣	برلمانيات ( المستقلون قادمون )
٢٣٤	عبد السلام داود	١٥٤	علامة استفهام
٢٣٥	ممدوح حسن	١٥٥	حزب الحكومة يشتري اصوات الناخبين
٢٣٩		١٥٦	سراج الدين يتحدث في عيد الجهاد.



٢٤٠	محمد يونس	مع اقتراب الانتخابات البرلمانية	١٥٧
٢٤١	نجيل القاهن	المستقلون اشعلوا انتخابات بور سعيد	١٥٨
٢٤٢	حنان البدرى	القواني يحتججن على حرمانهن من دخول مجلس الشعب	١٥٩
		نداء الى المعارضة : خوضوا غمار الانتخابات بشرف واصرار	١٦٠
٢٤٤	د. عبد الصبور شاهين	البرنامج الانتخابي لحزب الامة في انتخابات مجلس الشعب	١٦١
٢٤٩	محمد الطويل	الحكومة بريئة حتى تثبت ادانتها	١٦٢
٢٥١		فصل ١٠ اعضاء بالوفد لىخالفتم قرار مقاطعة انتخابات مجلس الشعب	١٦٣
٢٥٢	د. نصار عبد الله	الامية السياسية ونزاهة الانتخابات	١٦٤
٢٥٤	كمال الدين حسين	معارضة كلام	١٦٥
٢٥٥	د. رأفت خالدة	قصر ديل حتى اشعار اخر	١٦٦
٢٥٦	عبد اباطة	حاسبونا ايها المواطنين	١٦٧
٢٥٧	صناد خيرة	الحزب الوطني لماذا يغير صفات مرشحيه	١٦٨
		مجلس رئاسة حزب الاحرار : مجلس الشعب القادم مطحون في دستوريتة قبل ان يسود	١٦٩
٢٦٠	حلمي سالم		
٢٦١	عشام طنطاوي	سؤال	١٧٠
٢٦٢	عصمت اللحواري	صحيفة سوابق الحزب الوطني	١٧١
٢٦٤		ماذا يقول مرشحو الاحرار اللذين خرجوا على قرار الحزب	١٧٢
٢٦٦	ثروت اباطة	حق وواجب	١٧٣
٢٦٧	صلاح عيسى	شاذيات : سمك ٠٠ لين ٠٠ تمر (وطني)	١٧٤
٢٦٨	د. ابراهيم عبد المجيد صالح	القرار الصائب	١٧٥





٢٦٩	كامل زميري	من قلب الباب	١٧٦
٢٧٠	هانسي عمارة	قيادات التحالف الاسلامي ، لماذا قاطعوا الانتخابات	١٧٧
٢٧٢	د. عبد الحميد الغزالي	اغتيال مرشح .. قصة حادثتين	١٧٨
٢٧٤	شعبان عبد الرحمن	(الشعب) تواصل حملتها لمقاطعة مهزلة مجلس الشعب القادمة	١٧٩
٢٧٧	د. محمود السقا	وأيه يعني مجلس الشعب ؟؟	١٨٠
٢٧٩	سمير رجب	خطوط فاصلة	١٨١
٢٨٠	بهيجة حسن	الاشتراكيون المستقلون يخوضون المعركة الانتخابية	١٨٢
٢٨١	مصطفى السعيد	صالح للنشر ( رشاي انتخاباتية )	١٨٣
٢٨٢	مدحت الزاهد	ظاهرة انتخاباتية اسمها ( التقليل )	١٨٤
٢٨٤		نص البرنامج الانتخابي لحزب التجمع	١٨٥
٢٨٨		امين الحزب الوطني فقد اعصابه	١٨٦
٢٨٩	فؤاد سراج الدين	مجلس الشعب القادم باطل	١٨٧
٢٩٠	سعيد عبد الخالق	من المجنون ومن العاقل	١٨٨
٢٩٢	محمد امين	قرار المقاطعة ليس نهاية المطاف	١٨٩
٢٩٤	محمود الشربيلي	والشعب ايضا قرر المقاطعة	١٩٠
٢٩٨	ماجد عطية	الحزب الوطني ضد الحزب الوطني كيف ؟	١٩١
٣٠٢	الفتى الخشاب	الصوت الانتخابي شهادة كتمانها حرام	١٩٢
٣٠٥	صلاح حافظ	السياسة على يد محضر	١٩٣
٣٠٧	حامد المليجي	هل اخطأنا اذ قاطعنا	١٩٤
٣٠٨	محمد امين	اللهم لا اعتراض على المعارضة	١٩٥
٣١٠	عبد المنصف اسماعيل	مقاطعة الانتخابات	١٩٦
٣١١	د. علي الدين هلال	المستقلون في انتخابات مجلس الشعب	١٩٧



٢١٨	برلمانيات : لقطات تحت القبة	شريف العبد	٢١٢
١٩٩	الحياة والحياد فقط	كمال الدين حسين	٢١٥
٢٠٠	اسباب مقاطعة الانتخابات		٢١٦
٢٠١	مجلس الشعب بلا معارضة	صلاح عبد المقصود	٢١٩
٢٠٢	صحيفة سوابق الحزب الوطني	مصمت الهوراي	٢٢٤
٢٠٣	رأي المعارضة : ماذا بعد الانتخابات	مصطفى كامل مراد	٢٢٦
٢٠٤	علامات الساعة	د. فرج فودة	٢٢٩
٢٠٥	الخبر قبل الانتخابات	نصفين ياسين	٢٣٠
٢٠٦	اخطر قرار للاخوان في السنوات العشر الاخيرة	هبة سعد الدين	٢٣٢
٢٠٧	هكذا كانت مجالس الشعب	جبرتي الوغد	٢٣٥
٢٠٨	من اجل الديمقراطية الحقيقية	جلال ثابت	٢٣٦
٢٠٩	خواطر : انتخابات بلا مضمون	د. مهلا حنا	٢٣٧
٢١٠	لماذا قاطعنا الانتخابات	ابراهيم جميل ابو علي	٢٣٨
٢١١	٥٥ مليون مصري يخرجون السنهم للحكومة احنا اللي قاطعناها	ممدوح قاسم	٢٣٩
٢١٢	المستقلون : هل يشكلون المعارضة ؟	زكريا ابو حرام	٢٤٢
٢١٣	النس الكامل للبرنامج الانتخابي لحزب التجمع		٢٤٩
٢١٤	٦٠ مقعدا بالبرلمان منحة من الحكومة للمرشحين المستقلين	عصام الدين رفعت	٢٥٨
٢١٥	لماذا رشح الحزب الوطني اثنين - من الاقباط ؟	سمير تادرس	٢٥٩
٢١٦	الاقباط وانتخابات مجلس الشعب	د. سليم نجيب	٢٦٠
٢١٧	ليس لي طموحات تنفيذية	مفيد فوزي	٢٦٢
٢١٨	حتمية التغيير	المستشار سعيد الجمل	٢٧٥





المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٤ أكتوبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## كلمات

بإعلان نتيجة الاستفتاء على حل مجلس الشعب، يفتح الباب على مصراعيه، لإجراء أهم وأكبر وأخطر عملية تغيير في تاريخ مصر المعاصرة.

وليس في هذا أية مفاجئة، ولو أمعنا النظر وفكرنا مليا شيئا يواجهنا. وليس بالثورات وحدها تحدث التغييرات الكبرى. فإحدى فعله جورباتشوف في الاتحاد السوفياتي، ليس أقل، مما فعله لينين وستالين معا. وهما قلما يكتير ثورة في تاريخ البشرية. وربما كانت الثورة البلشفية في أكتوبر سنة ١٩١٧، أكبر بكثير من الثورة الفرنسية الشهيرة. إن الثورة الشيوعية أو الاشتراكية، ألقت كثيرا من الاضطراب في روسيا وحدها، ولا في أوروبا الشرقية وحدها. ولكن في كل أنحاء العالم. في آسيا قامت ثورة الصين، وغيرها. وفي أفريقيا تغير مجرى الحياة في كثير من دول القارة بمساعدة السوفييت. وفي أمريكا الجنوبية، لإيزال السيد كاسترو يحكم كوبا، ولاتزال نيكاراغوا شيوعية. ولكن، بدون حطامات دم، وبدون تدخل من الجيش، بل رغم معارضة قوات الجيش، استطاع هذا الرجل الثرائي جورباتشوف، أن يخلص كلام الاله الشيوعية الذين عيدهم الاتباع في كل مكان. بل تقطع كلام أصحاب النظرية، كأهل ماركس ولينين وأنجل وغيرهما، وغير كل التوازنات الدولية، وكان سببا في كل ما يجري الآن على سطح الكرة الأرضية. ومع ذلك فالحكم حكم جورباتشوف لم تدع حتى الآن كلمة، إنما سوف تشهد العجب العجيب، وما يخطر على بال أحد. وهذا نحن، يمكن أن نفعل مثلما فعل، بدون ثورة وبدون تعصبات وبدون ألم. كل ما هو مطلوب أن ندفع البناء الديموقراطي، فالديموقراطية هي أساس الحياة السيمية المطلوبة هي الهيكل الذي يجعل كل أعضاء الجسم السيمية، والمجلس النيابي التشريعي، مجلس الشعب، هو الانتخاب الذي يجري في لغزات هذا الهيكل فإذا كان هذا الشراع سليما، عاش الناس في جو سليم نظيف، يحترمون فيه القانون، ويتأخذ كل منهم حقه بلا زيادة ولا نقصان، ويكافئ الديمقراطية الصحيحة الكلمة، ويسيدة القانون وأعلى كلمته، يصبح من المستحيل محاربة الداء

الويلي زاه الفساد الذي استشري أن أمينا فرصة ترويجية لا تعوض. وإذا فعلنا ما ينبغي أن نفعله، لأن يعود الخير علينا وحدها بل ستكون الرواد في المنطقة العربية والإفريقية والعالم الثالث كله. ستكون رؤاه الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان، ورافعي مشاعل الحرية والكرامة العمل على محاربة كل الألف، الفقر والجبل والمرضى ومعها التناقض والخوف أيضا.

محمود عبد المنعم مراد





المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٢ أكتوبر ١٩٩٠

## صفحة جديدة

### بقلم: سعيد سنبل

مع ظهور نتيجة الاستفتاء ظهر اليوم، تنطوي صفحة، وتبدأ صفحة جديدة في تاريخ الحياة النيابية بمصر.

وليس هناك أدنى شك في أن نتيجة الاستفتاء، ستقضي بالموافقة على حل مجلس الشعب الحال، وبالتالي الدعوة إلى انتخاب مجلس جديد.

وكان من رأى بعض القانونيين، أن يستخدم رئيس الجمهورية سلطاته، ويقوم بحل المجلس دون استفتاء الشعب.. ولكن فريقاً آخر من القانونيين كان يرى ضرورة إجراء الاستفتاء لتحسين قرار رئيس الجمهورية.

وأخذ الرئيس حسني مبارك بالرأى القانوني الآخر، وكان صائباً في اختياره، والدليل على ذلك هو رفض جميع المحاكم الدستورية والإدارية وغيرها، الدعاوى القضائية التي قيمت أمامها إلغاء الاستفتاء، وقضاء هذه المحاكم بأن قرار الاستفتاء هو قرار سيادي، لا يجوز الطعن فيه.

● ● ●

وقد أثبتت التجربة في مصر، فشل الانتخابات بالقائمة. ولم يكن العيب في أسلوب الانتخاب بالقوائم الذي طبه، واتخذ به دول ديمقراطية عديدة.. إنما كان العيب في الأسلوب الذي طبق في مصر، وفي طريقة حساب الأصوات، وتوزيعها على القوائم.

من هنا كانت الطعون، لانتقاده، ولا تنتهي، وكانت المعارك العنيفة المسلحة بين الطاعنين، والمعارضين من ناحية، وبين المجالس المتعاقبة من ناحية أخرى.. حتى فلتت المجالس النيابية الأخيرة احترامها وهيبتها أمام الرأي العام في مصر. وأرتفعت أصوات هنا. وهناك تنادي بالعودة إلى الانتخابات الفردية. وإنهاء النظام المعك للانتخاب بالقوائم.. وحصلت المحكمة الدستورية الأمر، عندما قضت بعدم دستورية نظام الانتخاب بالقائمة.

● ● ●

عاد من جديد نظام الانتخاب الفردي.. والمشكلة أن هذا النظام - باعتداف الجميع - لا يخدم المعارضة، كما خدمها نظام القوائم.. ومن هنا فإنه من غير المتوقع، أن تحصل المعارضة، في ظل الانتخابات الفردية على عدد المقاعد الذي حصلت عليه في الانتخابات الأخيرة.

ونحن لا نريد أن نشوق الأحداث، لوإن تلقينا بما يمكن أن يصدر عنه الانتخابات المقبلة.. فهذا أمر سابق لأوانه أن نتضح صورته قبل أن نتضح قوائم المرشحين.. وهو أمر تحسمه أصوات الناخبين.

كل ما نرجوه وما نتمناه أن تنطوي صفحات الماضي، وأن نهتم بالمستقبل ونبدأ صفحة جديدة.. وأن تجري انتخابات حرة نزيهة بعيدة عن التدخلات والضغوط.. وأن يجيء مجلس جديد يسترد الهبة، ويستعيد احترام المواطنين.







المصدر: الوفر

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩ ٥ ١٩٩٩

# الامة تعرف الائتراك في تيسر مجلس الشعب المنحل

نسبة الحضور في الاستفتاء  
لا تزيد على ١٠٪

**الحزب الوطني فشل في جمع الشعب للادلاء بصوته  
ورؤساء المصالح الحكومية نظموا رحلات للموظفين إلى صناديق الاقتراع**

تبلغ الاستفتاء

سليمي صبرى

مفتصر جابر

محمد راغب

محمد خليفة

سواء مصطفى

عماد خيرة

في لجنة مدرسة علي  
عبداللطيف الإعدادية بمدينة  
سيون بوليفار بالقاهرة كانت  
اللجنة خالية من المواطنين  
باستثناء اعداد قليلة جدا  
توجهت للاداء بصواتها طبقا  
للانوار الصادرة لهم من  
رؤسائهم في العمل ا توجه  
موظفو حي غرب القاهرة الى  
الجان واكد اقدم انه حضر  
طبقا للانوار الصادرة له بذلك  
وقال محمد عبده مجاهد -  
موظف بمكتب احد نواب محافظة  
القاهرة - عقب رؤسائي في  
العمل ان توجه الى مدرسة علي  
عبداللطيف للاداء بصوتي  
ولاساعد في تجميع للتخزين  
بالجان





## رجل الشارع ينسى

كيف  
تدلى  
بأصواتنا  
على  
مجلس  
الأمم  
المتحدة  
أحكاما  
بطلانية

منه انتفاء ؟



أصليا : واحتياطيًا ، والذين أدلوا بأصواتهم حتى الساعة الحادية عشرة صباحًا حوالي ٢٠ ألفًا فقط .  
واللجنة ٢٤ بها ٩٢٦ صوتًا أصليًا و ٢٠٠ احتياطي والذين أدلوا بأصواتهم حوالي ١٧ ألفًا .  
لجنة ٣٥ بها ٩٦٦ صوتًا أصليًا و ٢٤٤ احتياطيًا ، وعدد من أدلوا

بأصواتهم فيها حوالي ١٦ ألفًا .  
لربح الاستقلال لنيل سبب ضعف الإقبال على اللجان أو أن معظم الناخبين في أعمالهم ونوع زيادة الإقبال بعد انتهاء وقت العمل .

كما أنه معصود عبدالحكم - رئيس اللجنة ٢٤ العربية بدمرسة عزير الصمري الابتدائية بالجزيرة ، ومعدت كتمان - أمين مساعد اللجنة سكون تعليمات الأمم المتحدة أدلة الوالدتين من المحافظات أو الدوائر الأخرى . بعد التحليل من شخصياتهم وتقوم بإيداع أسمائهم في كشوف مخصصة ، كذلك يشرف عليها

عاشت مصر أمس يومًا مشهودًا ، أكدت فيه رفضها الإشتراك في استفتاء على حكم قضائي . خلت اللجان الانتخابية طوال أمس من المواطنين ، ونشلت جهود أجهزة المحافظات والحكم المحلي وقيادات الحرب الوطني في حشد المواطنين داخل لجان الاقتراع للدلاء بأصواتهم لم تنعد نسبة الذين أدلوا بأصواتهم حتى ظهر أمس أكثر من ١٠٪ من أصوات الناخبين !!  
اضطر عبدالحليم موسى وزير الداخلية إلى منع وقت إضاق للجان الانتخابية في محاولة لتسويد البطاقات !!

قامت الوفود بجولة داخل اللجان الانتخابية ، والتقت مع بعض المواطنين الذين ذهبوا للدلاء بأصواتهم لمعرفة رأيهم . كما التقت بالقضاة والمسؤولين عن اللجان ، وتقدم «الوكلاء» اليوم صورة واقعية وحقيقية - وبلا «موتوش» عن أحداث هذا اليوم المشهود في تاريخ مصر .

يجري استفتاء على حكم محكمة العدل العليا ، إلى أن عدم الإشتراك في التصويت يرجع إلى احترامهم لكلمة القضاء .  
وفي مدرسة الخشوي اسماعيل الثانوية للبنين كانت اللجان خالية من المواطنين !!

أقبل محدود .. في الجزيرة  
وفي محافظة الجزيرة بذلتا بدمرسة الفريق عزيز الصمري الابتدائية ، ويرأس لجنة الاستفتاء بها المستشار عبدالحكم - أمين .  
الجنة ٢٤ بها ٩٦٦ صوتًا أصليًا و ٢٠٠ احتياطي والذين أدلوا بأصواتهم حوالي ١٧ ألفًا .  
لجنة ٣٥ بها ٩٦٦ صوتًا أصليًا و ٢٤٤ احتياطيًا ، وعدد من أدلوا

بأصواتهم فيها حوالي ١٦ ألفًا .  
لربح الاستقلال لنيل سبب ضعف الإقبال على اللجان أو أن معظم الناخبين في أعمالهم ونوع زيادة الإقبال بعد انتهاء وقت العمل .

كما أنه معصود عبدالحكم - رئيس اللجنة ٢٤ العربية بدمرسة عزير الصمري الابتدائية بالجزيرة ، ومعدت كتمان - أمين مساعد اللجنة سكون تعليمات الأمم المتحدة أدلة الوالدتين من المحافظات أو الدوائر الأخرى . بعد التحليل من شخصياتهم وتقوم بإيداع أسمائهم في كشوف مخصصة ، كذلك يشرف عليها

مفتوبون .. للجنة فقط  
فوجئنا ، بعد فتح باب من المواطنين يشغلون مدرسة على حيالها وفيها جميعاً أنهم مفتوبون بالتصديق فقد بلغ استمات الحكومة بوقفي ومدرسة شرمسة مع : اللواء الإندونيسية ومدرسة السويدي (التي) ومدرسة قسم .  
الجنة ٢٤ بها ٩٦٦ صوتًا أصليًا و ٢٠٠ احتياطي والذين أدلوا بأصواتهم حوالي ١٧ ألفًا .  
لجنة ٣٥ بها ٩٦٦ صوتًا أصليًا و ٢٤٤ احتياطيًا ، وعدد من أدلوا

بأصواتهم فيها حوالي ١٦ ألفًا .  
لربح الاستقلال لنيل سبب ضعف الإقبال على اللجان أو أن معظم الناخبين في أعمالهم ونوع زيادة الإقبال بعد انتهاء وقت العمل .

كما أنه معصود عبدالحكم - رئيس اللجنة ٢٤ العربية بدمرسة عزير الصمري الابتدائية بالجزيرة ، ومعدت كتمان - أمين مساعد اللجنة سكون تعليمات الأمم المتحدة أدلة الوالدتين من المحافظات أو الدوائر الأخرى . بعد التحليل من شخصياتهم وتقوم بإيداع أسمائهم في كشوف مخصصة ، كذلك يشرف عليها





معتوية الوصول إلى الإسلام في جداول الانتخاب وعدم التحديد الحقيقي لها الأمر الذي كان يضطرون معه للمرور على أكثر من لجنة حتى يجنوا اسماءهم . . .  
 • وفي لقاء مع جلال صالح رئيس لجنة مدرسة ٦ أكتوبر ورئيس محكمة شبرا قل إن عدد الناخبين القليلة اسماءهم بلجنة ٦ أكتوبر ألف ناخب وبأخيه . حضر منهم ٢٠٠ ناخب فقط وإشراك رئيس اللجنة أنه أمام عدم الوعي لدى بعض المواطنين تقوم بترتيبهم بطريقة السليمة للأداء باسمائهم . على أن تكون أصواتهم صحيحة . ولك أن العمل بدأ بلجنة منذ الثلاثة أسابيع ويستمر حتى الخامسة مساء وبعد ذلك يتم تسليم الشئون والأوراق إلى اللجنة العامة لغرض الأصوات لم إعلان النتيجة تحت إشراف رئيس اللجنة .

في مدرسة ٦ أكتوبر الإخبارية بشبرا الخيمة وبها أربع لجان كل لجنة يصح بصير . مؤلف مجلس مدينة شبرا الخيمة ورئيس لجنة ١١ بالبرية . مدير في كشور اللجنة ١٧٠٠ ناخب وبحسب اللجنة ١١ صاحب ١٠٠٠ ناخب ٩٣ وكشور ٢١١ ناخب من المواطنين غير القليلة اسماءهم بجداول الدائرة . وفي لجنة الشئون الاجتماعية باسم قل شبرا الخيمة قل المستقر مسج عبدالله منصور رئيس اللجنة . عدد الناخبين في كشور لجنتنا ١٩٣ صوتا وبحسب السماع ١١٠٠٠ صاحب ١٠٠٠٠ ناخب سوى مائة ألف . وفي مدينة الخطة وكفى محافظة الخطة لم يتقدم للأداء بصوته سوى بعض العاملين بشركات القطاع العام . وكانت قد صدرت تعليمات عليا أسس الأول لجميع الأجهزة الشعبية والتشريعية بأجل أعضاء الحزب الوطني على الانتشار في لجان الانتخاب ودعوة المواطنين للمشاركة . كما أصدر أمين الحزب الوطني بالقاهرة قوى الأجهزة الشعبية والتشريعية بالوزارة للتصويت في الانتخابات بدون بطاقة شخصية مدام هناك شهود على كل شخصية المواطن الذي لا يدركه . وإشراك أعضاء مجلس الشعب الحالي في عملية الانتخاب للأجهزة الشعبية . خوفا من استبعادهم في الترشحات العامة . كما حاول بعض الأعضاء المستبعدين من الحزب الحاكم على مستوى الانتخابات لابتلاع حسن فوائدهم تجاه الحزب فلا في ترشيح الحزب إلى الانتخابات العامة ولما يقوموا إلى استبعاد بدعة لجان الانتخاب حيث تم رفضا وبمقتضى سيرات صاحب قل وعلموا عليها بالموافاة وسماحت للذهول في الممرور ودعوة المواطنين للمشاركة في الانتخابات . كما خصص رؤساء مجالس أدارات شركات القطاع العام بالمواصفات الحكومية لكل العمل في أقرب لجان لتسليم بطاقات الانتخاب ومدينة شبرا الخيمة وبعض القرى المجاورة ومدينة الخطة .

وأشاع أن اللجنة خالية من الناخبين

**تأكيد كلمة القضاء**  
 • عبدالرزاق يوسف غانم - مؤلف أحد الذين ادعوا بأصواتهم يقول : أديت بصوتي في الانتخابات . مباشرة حولي السياسية كموافاة . وجاء صوتي بالمواصلة على حل مجلس الشعب من أجل حسم الخلاف القائم على شرعية المجلس وخموصا بعد أن تكلم ذلك وقال القضاء كلمته .  
 • عزيزة محمد أبو خوف - ربة منزل - رفضت الموافقة على حل مجلس الشعب خوفا من عدم الاستقرار الذي يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار أكثر مما هي عليه .

• صالح - حسن - سيدي - مؤلف - الجيزة - يقول : الواقع على حل مجلس الشعب نأثرا بما فيه المجلس من مخلفات غير قانونية وغير دستورية . وخموصا أن القضاء المصري الذي نال في ترأسته قل كلمته في المجلس . وما علينا نحن القضاة إلا أن ندعم حكم القضاء . وكل ما نرجوه أن تكون الانتخابات القادمة للمجلس الجديد تزييه ودون تدخل من أي طرف حتى لا تشوب المجلس الجديد أية شبهة لكن أن تطيح به مطلقا يطيح بالمجلس بالفعل .

**لجنة**  
 • وفي محافظة القليوبية : اتجهت الوفود إلى مدينة شبرا الخيمة . ورغم أن السماع كانت تقرب من الحادية عشرة والنصف إلا أن معظم اللجان كانت شبه خالية باستثناء بعض اللجان الموجودة بالمناطق السكنية .

بالسما الشريفة وبعض لجان المدارس . وفي أصق نشيرا أكد لنا العديد لشرفهم مأمور السماع احتفال على الاستعدادات لتلقي الجؤ . الخسب لآراء المواطن بصوته دون أي تدخل بجميع اللجان فليقل عندها ٦٧ لجنة تقسم إلى ١٠٠ شؤري قبل قسم لكل شبرا ولم تات أي شؤري من المواطنين ولا من اللجان . بر عامر القيسم عدم الإقبال في فترة الصباح بعدم وجود وقت كاف أمام الناخب حيث أن معظم الناخبين كم خرجوا بعد من أعمالهم للوجه إلى اللجان .  
 • وإثرا على عدم كثير من لجان مدينة شبرا الخيمة التمتع من المواطنين على صندوق الانتخابات . من كبار السن والعاملين بصناعات النسيج الذين خسروا في مجموعات بناء على تعليمات رؤسائهم وكثت للشبهة التي تواجه ممثلهم هي

استشار رئيس اللجنة

**تعمل بالقانون**  
 انشأ في لجنة مدرسة السادات الإخبارية قل الاستشاري محمد خليل وآتي بوجه قضايا الدولة .  
 • فيوجد ٣ لجان فرعية للانتخابات بمدرسة السادات الإخبارية أربع ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ .  
 • بالنسبة لجان رقم ٢٣ في حوالي ١٠٠٠ صوت . وبعد الأصوات التي أدلى بها حتى الساعة الحادية عشرة حوالي ٢٠٠ صوتا .  
 • للجنة ٢٤ وهي مخصصة للصادات وبها ٦٠٨ أصوات ولم تصوت بها إلا صيدة واحدة .  
 • للجنة ٢٥ وهي لتصويت إنيشا وبها ٦٤٥ صوتا . ولم تدل أي صيدة حتى الساعة الحادية عشرة بصوتها .  
 • وأشاع أن عدد قوائم بتأييد القانون بالكاد من وجود أصق الناخب في كشور الانتخابية . وتقوم بالناخبين عليها .  
 • وأشاع بطاقة الانتخابية الناخبين عليها في صوة عامة . كما ضمم القانون بالآراء بأصواتهم بعد التحقق من هويتهم .  
 • أما من الإقبال . كما هو واضح ليس هناك أهل . كما كان متفكرا . وقد دعا إلى ترجع إلى الناخبين في أصواتهم . وربما يناد هذا الإقبال قبل انتهاء من اللجان .

المعاملات

وفي لجنة مدرسة الخيرية الإخبارية بالجيزة . قل مفتاح عبد . رئيس محكمة الجيزة .  
 • المدرسة بها لجانان . تتبع شعبة ٢٠ .  
 • باسم الجيزة .  
 • اللجنة رقم ٢ بها ٦٨٦ صوتا . لم يدل

الناخبين إلا بجا ٣٠ صوتا فقط .  
 • للجنة رقم ١ بها ٦٦٦ صوتا . وعدد من ادعوا بأصواتهم على الساعة الحادية والنصف حول ٢٥ صوتا فقط .  
 • وأشاع :  
 • بالإدع أن قبل ناخبين سيرة بعد انتهاء يوم العمل . فإما أن اليوم ليس أجارة كشور للمواطنين . ولكن نصف يوم فقط وهذا ليس بصف الإقبال من قبل الناخبين على .  
 • صديق الانتخاب في .  
 • أما لجنة مدرسة الخيرية المشتركة . فهي لجنة فرعية . ولا يوجد قاض خلس بها . ولكنها تتبع مجموعة لجان مراقبة يرأسها قاض واحد .  
 • في اللجنة قل قاض محمد بريكات . رئيس اللجنة .  
 • أجمال الأصوات القليلة بالجنة ٤٩٩ .  
 • صوت لم يات متسوي ٤٥ ناخبيا فقط .  
 • وقاضهم من أصم المعاملات .  
 • أما في لجنة الشؤري الانتخابية الإخبارية بالبحيرة . وهي لجنة فرعية . تضم ٣ باحورين .  
 • أجمال الأصوات . لم تجد قاض يرأسها ولم تسمع بالشرطة والبحسور على معلومات عن سير اللجنة . وكان





المصدر: **أخبار اليوم**

التاريخ: **١٣ تموز ١٩٩٠**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## رأى بالعربي

**أخبار**

ويعد معارث لثباتية وقائمة حامية حسم الشعب المعركة وقال مع الريح المجلس الذي حقق نصيب الأسد من النقد والتهليل إلى درجة لم يتسبق أن واجهت أي مجلس نيابي مصري من قبل... وأولئك أن تتكلم من مسلسل مجلس الشعب النحل جعله فرساً لنا ونحن نقوم بشدة الديمقراطية وأثناء قواعد مبرمها

في وقت تقابل القاطع أن الجبهة النيابية السلمية في حاجة إلى تعزيز أعضائه مجلس الشعب من كافة الجوانب التي تمسهم من أجل الوفاق التي يؤمنون بها في قراره لتفهمه ولكنها تتناقل مع آراء من في أرواحهم النعم أو الضرر. كيف يكون موقف نائب في مجلس الشعب وهو في نفس الوقت يعمل في وزارة النقل والمواصلات - من خطا وقع فيه وزير النقل أي الوزير الذي يمكن أن يغفل عليه الترقبات أو يشغل به الأرض كيف يحتفظ النائب بوظيفته الحكومية في حين أنه من بين واجباته الأساسية محاسبة السلطة التنفيذية على أي خطا يقع من جانبها

في المجلس النيابية القائمة كان على التوافق في اختيار بين وفائده وعضوية المجلس النيابي لما الآن فعدد كبير من النواب يوظفون على عملهم ألا يحسبوا الوزراء ويؤدي إحتياط النائب بوظيفته إلى إهمال الفوز الرقبي للمجلس الذي هو صوت الشعب ومثيرة إما المعارضة داخل المجلس فإن اللجوء إلى المناورات المكشوفة إسكت الأصوات التي تتأذى بالإصلاح أو شن الحرب على الفساد يؤدي في النهاية إلى إقتتال القاعدة التشريعية من الشعبين بين أصواتهم قد ضلعت شبهة ومن هنا يرى عدم الإقبال على صناديق الانتخاب أو على القيد في جداول الناخبين

ومعه تأتي أهمية اللجنة الفرعية لتقعة الآراء داخل المجلس أن يكون هناك إقناع كامل بين الخلاف في الرأي نعمة لا نقمة وأن المصلحة الوطنية تقتضي هذا الخلاف بحيث نصل في النهاية إلى أصوب القرارات وأحسن النتائج والتشريعات لأننا نخطو بسرعة نحو الإصلاح الاقتصادي ونحو تطوير هذا الاقتصاد من القيود التي كبلته ولن نساعدنا على تحقيق ما نرجوه ألا وجود مجلس نيابي قوي يمثل كل الاتجاهات ويكون مثبثاً حراً جريماً لكل الآراء

الكويت ينتشر زيفاً صدام في كل مكان رجال المخابرات العراقية المبرزين على الشعب والقتل وصل عددهم إلى ٧ آلاف بينما وصل عدد القوات العراقية إلى ٤٣٠ ألف جندي وضابط. آخر التقارير تقول أن الكويتيين يمرضون لتخريب شديد من قوات الاحتلال لمنع حركة المقاومة. شزع الأتلس وطمع الأصابع والاذني وحرق الجلود من بين الأقوال التي يمرض لها أي مواطن عويتي كشك فيه قوات الاحتلال

الغريب بعد ذلك أن يدعي صدام أنه جنى العروبة والإسلام

**محمد منطولي**







المصدر: أخبار اليوم

التاريخ: ١١٣ س ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### لقطات برلمانية

● لا ادعي العلم بمواطن الامور .. ولكني .. اتقنى .. ان تحدث عدة امور في الانتخابات القادمة .  
● اتقنى ان .. يبق .. كل حزب في اختيار مرشحيه .. فالانتخابات القادمة .. انتخابات بنظام الفردي .. المرشح فيها يلف .. بدون سائر .. ولا تخفى .. وراء اسماء اخرى مثل .. الانتخابات بقوائم ذات التمثيل النسبي .. فيجب .. والكام اكثر لحزب .. الاطيرة .. ان ياتي المرشح .. على الفارزة .. كما يقولون .. بحيث يصبح الحزب مطمئنا على مرشحيه .. ويتوقع العملية الانتخابية .. باعصاب هائلة .. تقتضيها الانتخابات القادمة .

● اتقنى .. الاسرار .. مايعن بلجراء الانتخابات القادمة .. وهذا يقضي ان تكون لمدة الفترة للامانة الانتخابية قصيرة .. وهذا يمكن جدا فلنونا .. واما .. لان الدوائر الجديدة أصبحت أقل اصلاعا وكثر من الدوائر .. السابقة .. ويمنع للمرشح .. اي مرشح .. ان يوزع دائرته الانتخابية .. لعدة .. في وقت قصير .

● اتقنى .. ان تختفي الشعارات .. القديمة التي سئمت سماعها طوال الفترات الماضية .. خصوصا في ظل الانتخابات بنظام الفردي .. فالمرشح .. سواء كان حزبيا او مستقلا .. في مثل هذه الدوائر المملة .. معروف لكل الناخبين .. ويخفى من يعتقد ان التناخب يمكن ان يخضع للشعارات الجوفاء .. وهو يعيش واقعا يتفق كل يوم بملهم مختلف

● واذا كان مرشح الحزب .. اي حزب .. فيمكن ان يكون انه سيحصل كذا وكذا اذا فاز حزبه بالاطيرة .. فضلا يمكن ان يقول .. لمستقل .. في هذه الانتخابات .. غير مكنتا نسمعه ابل فلك في ظل نظام الانتخاب الفردي .. من وصول .. خافية .. .. يضعه بها على من يقف منهم .. صدى ..  
● اتقنى ان .. كشي .. لحزب المعارضة .. المراديات التي أصبحت لا تنظر على احد .. فتضئ لتجري الانتخابات في ظل ظروف عالمية وعربية بالغة الخطورة .. وهذه ميزة تحسب لنظامنا الديمقراطي الراسخ .. وأقل على مايلزم به من استقرار ولين .. وسط هذا الجو القلبي المشحون واللاوتر ..  
● مراديات المعارضة .. في كل الانتخابات سابقة .. يجب ان تختفي في هذه الانتخابات .. فالاشعة كلها قد سقطت من فوق الوجود .. وهذه احدي ابعثيات حرب الخليج .. اذا كانت لها ابعثيات .. والموقف الرئيسي .. مصر .. مؤيد شعبيا وغريبا وعالميا  
● قلت .. اتقنى .. وليس لك على الله يميني

عبد الفتاح الديب





المصدر: أخبار اليوم

التاريخ: ١٣ سبتمبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### النجمة الصحفية

بعد إعلان نتيجة أول انتخابات لمجلس الشعب بنظام القائمة الحزبية .. ذهب وفد من أهالي قريتي لتنهلة الفطن .. ول الوقت نفسه ليطبقوا منه العمل .. اهل انحال مياه الشرب الى القرية خصوصاً ان المياه قد دخلت الى القرى المجاورة .. ولوجيء اهل قريتي الطبيب بالفطور وعدم المبالاة عند استقبالهم لهم .. وعندما فتحوا موضوع مياه الشرب ربه عليهم .. يجب ان نعلموا جيداً ان الذي امسكت مجلس الشعب حزبا الحكومة وليس الامااا !!

وصفق اهل قريتي من هذا الكلام الخطير الذي سمعوه من عضو مجلس شعب لأول مرة في حياتهم .. لا نقول الرجل كان صليفاً وقال الحقيقة !!

فطوال الفترة التي اخذتها فيها بنظام الانتخابات بالقسمة الحزبية كل الاعضاء يؤمنون في قراءة انفسهم لهم شكلوا مجلس للشعب على الاغزاب السياسية .. وحدهم وليس بالارادة الشعبية .. وقد قرأ هذا النظام نوابا كفوا الشيء بالموظفين كل منهم ارضاء هؤلاء المسؤولين والتعريب اليهم .. وتنفيد اوليهم بكون التقيد بأى شيء آخر

وفي الوقت نفسه .. اتهم النواب من اهل قريتي بالانتخابية فلم يعطوهم ولم يعرأوا مشاكلهم وريعتهم للعمل على حل تلك المشاكل او تحقيق رغبتهم .. ومن القريب لنا كنا نرى هؤلاء النواب ان اولئك التشريعات لانتخابات جديدة يتراكون دولتهم الانتخابية ويتوانسون في القاهرة في محاولة للضغط على المسؤولين عن وضع القوانين لوضعهم في القائمة الحزبية .. بينما هم يتصارعون فيما بينهم على ترتيب اسمائهم في القائمة !!

والحمد لله ان تلك الفترة قد مضت بلا رجعة .. وكذا الى نظام الانتخاب القوي الذي يعتمد على الارادة الشعبية اولا في اختيار نواب للشعب .. وبذلك فطحت الاحزاب السياسية سيطرتها في فرض هؤلاء النواب .. وسوف يسعون لاختيار الانفساس الذين ترشحهم من الذين لهم شعبية حقيقية بين الجماهير .. والذين يرضى عنهم الامااا .. ولهم تاريخ في خدمة المواطنين .. وبعد ان تخلصنا من نيكتاورية الاحزاب سيمسح عندما نواب يمينون بكلام الاول للشعب .. ويعملون على حل مشاكلهم وتحقيق رغبتهم .. نواب يمثلون الشعب حقيقة .. ويفرضون ارادة المجلس داخل مجلس الشعب .. وهذه هي الديمقراطية الحقيقية والكلمة

نبيل اباطة



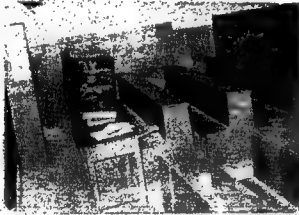


المصدر: الزوير

التاريخ: ١٤٩١٤ زوير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## تزوير .. الاستفتاء !!



جاءت نتيجة الاستفتاء مضيئة  
للأعمال - وبداية مؤسسة لتتغلب  
مجلس شعب جديد - يمثل الأمة  
تقليلاً حقيقياً !

في الوقت الذي امتنع فيه ملايين  
الشعبين من الاتجاه إلى صناديق  
الاستفتاء لادلاء بأصواتهم حول  
حل مجلس الشعب .. زعمت وزارة  
الداخلية أن نسبة اقبال الشعبين  
وصلت إلى ٨٠ في المائة .. بينما هي  
في الحقيقة لا تزيد بأي حال من  
الأحوال على ٢٠ في المائة .

والصورة المنشورة لا تحتاج

إلى تعليق !





## فكرة!

ماذا بعد الاستفتاء ؟  
لو تصورنا أن الحال سيبقى كما  
هو عليه فلنأخذ خطياً كثيراً ، لأن  
الجميع الشعب ، وعلى ضوء حل  
مجلس الشعب ، وعلى وقت طويل  
ليل ، أن يستجاب لهذا الطلب  
وأحتمل الشعب بصره بحسب هذه  
المناسبات المضحكة . لقد كنا نؤمل في  
وقت الجد . وكنا نقول في وقت  
العمل .

ولهذا يجب أن يكون المجلس  
القديم يرثنا حقيقياً : يرتفع فيه  
صوت الشعب وتكون الأمة فعلاً  
مصدر السلطات . ولم يعد أحد  
يقبل اللعب بمقايير الشعب أو  
تؤجير إرادته أو احتكار مشيخته .  
ويجب أن نتعلم احترام أرادة  
الشعب ، سواء كان هذا الرأي  
يفضئنا أو يرفضنا . وليس للشعب  
في حاجة إلى أوصياء . لم يعد قاصر  
الحكومة عليه .

ويجب أن نحيا يوماً ، تفكر  
بمقاييرنا . ولا مكان للذين يعيشون  
في المنفى . ويتصورون أن البلد  
حركة ورثوها . ولا يوجد الآن ما يسمى  
بالحكام الخائدين فلا شيء . دائم  
إلا الله . ولا مكان في مصرنا للألوهة  
الصفراء .

البلد في حاجة إلى حركة تجديد في  
كل شيء . كل مرفق في حاجة إلى  
تجديد وتشييد وإصلاح حتى  
الإنسان المصري يحتاج إلى إعادة  
البناء . نحن نريد أنشأنا معب  
مصر أكثر مما يجب لنفسه . أنشأنا  
لا نحفل . أنشأنا يعجز العمل  
عادة . يعتبر نفسه حارساً على  
أموال الأمة : لا يسمح لأحد بالسلب  
والنهب واستغلال النفوذ . يشعر  
أنه شريك في الحكم لا تابع ولا عبيد  
يسعى كما تسلك الأنعام . إنسان  
يؤمن بأن هذه الدولة تحتاج إلى  
إعادة انشاء على أسس حرة  
ديمقراطية تؤمن بحقوق الإنسان  
وتحترم المواطن كأنه أحد الحكام  
وتكون على استعداد دائم للتضحية

والقراء . لا مكان فيها للأنكهازيين  
ولا للمتسلقين ولا دعاة الشريد  
والهزيمة ولا النصارين ولا الإغاليين  
نحن في حاجة إلى مواطنين صالحين  
لا يبيعون إلا الله . ولا يبيعون  
ألا صوت ضمائرهم ولا يتساحلون  
مع الذين يسلونهم حوافهم . أو  
يعتدون على حريتهم .  
الإنسان المصري الذي نريد هو  
الذي يؤدى واجبه قبل أن يطلب  
حقه . هو الذي يعطي أكثر  
مما يأخذ . هو الذي يؤمن بالصلحة  
والمساواة . هو الذي يؤمن بالصلحة  
التي لا يعرف العدا ولا الانتقام . هو  
الذي يصعد أمام الشداد . هو  
الذي لا يعرف العدا ولا الانتقام . هو  
هذا الإنسان وحده هو الذي  
يستطيع أن يبني الوطن العظيم .  
تعالوا نعيد بناء مصر .

مصطفى أمين







المصدر: أبو

التاريخ: ١٨ سبتمبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حديث مع د. كان أبو الجور

# مسئولية كبيرة

## للحزب

## في اختيار مرشحيه

الشخصية او الولاءات الوثنية وحذر د. ابو المجد بأنه اذا جرى الترشيح داخل الاحزاب على اساس معايير شخصية غير موضوعية ونه في نفس الوقت عن حجب فرصة الترشيح عن لايديون بالطاعة العمياء او الانحياز الشكل لبعض قيادات احزاب واكثر من ذلك من شأنه يحول قيادات الحزب الى رسلات بيروقراطية حليزة لظهور العناصر الشقية.

في حديث صريح لـ « مايو » مع الدكتور احمد كمال ابو المجد أحد الاعضاء البارزين في اللجنة التي وضعت قانون الانتخابات الجديد باعتباره واحدا من اكبر فقهاء القانون الدستوري أكد اننا في حلقة الى مجلس تشريعي قوي الحسب شديد المراقبة.

وطالب بأن يكون الاختيار بعيدا عن المجاملة

# حان الوقت

# لمراجعة الـ ٥٠ ٪





# النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر:

أبو

التاريخ: ١٩٩٠

سالت: بداية مايو الأول الفصل في الاستفتاء على حل المجلس الدستوري وصمما؟

أجاب: د. أبو الجود: بغيره لدى بدء فلاس ليس دستورية الاستفتاء وإنما ملامسة الاستفتاء وما إذا كان الفصل لأن حل المجلس ينص الدستور وأصبح وصريح وهو يمثّل في أيام حالة ضرورة يدعو إلى حل المجلس وطرح الحل على الشعب للاستفتاء ولكن أثار أن واضعي النص لم يكن في خاطرهم الحالة الخاصة التي واجهها المجلس القائم وأعطى بها صدور حكم قضائي بعدم دستورية نص معين في أساسه وهي حالة مميّزة تحتاج حكما مشيئا لأننا أثاره التزام قانوني يقع على عاتق رئيس الجمهورية تنفيذ استفتاء في المادة ٩٩ من حكم المحكمة الدستورية ونحن هنا أمام أمرين ١- ثالث لهما حكم قضائي يقضي بتنفيذ واستفتاء مشيئا في قولنا لتأريه الحل !!

والمره هو أن النص الدستوري مادة ١٣٦ يحتل التفسيرين وإن الاستفتاء لا يجري على حكم المحكمة وهو واجب التثاقف... والأسئلة هو كيف يتخذ حكم المحكمة أن الحكم لا يقتضي بطلان من ثم إن الاستفتاء على حل المجلس هو إجراء الذي أخذ به رئيس الجمهورية لتنفيذ حكم المحكمة وهو رأي وجيه له أسبقية المحاكم التي قدمت ضد القرار الجمهوري لافتقار أن الحكم لتقضي فيها بعدم جواز الطعن في أعمال السيادة وأصل التفسيريتها بالإعمال السيسمية لأن الخلاف عليه لها قضاء ومن المستقر في القضاء الإداري أن الدستورية العليا أن قرارات دعوة التشكيين وحل المجلس من قبل رئيس العمل السيسمية التي تخرج عن ولاية القضاء.

هذا ما قلته.. أبو الجود: نعم حكم المحكمة لا يثني نظرات الطعن وجاه الحكم بعدم جواز الطعن في أعمال السيادة.

**موضوعية ومزاها**

سالت: كيف تم تقسيم الدوائر - هل يتطابق أعداد التشكيين أم عدد السكان؟

أجاب: د. أبو الجود: اللجنة التي شكلتها الرئيس مبارك برئاسة المستشار وزير العدل ورئيسها ورئيسها ثلاثين قانون مجلس الشعب ولثلاثين مقابلة الحائرين السيسمية تم تعريضها لمعارضة المشايخ لتقسيم الدوائر واعتبره أمرا مؤثرا في نتائج الانتخابات وتبرير أهمية أن تكون الانتخابات ديمية... وقررت اللجنة على إبراز عدة أمور لم في عملها التوصل إلى قاعدة عدم جواز وجود تفاوت كبير بين عدد التشكيين في الدوائر المختلفة نظرا لأن التقسيم القائم يتطوّر على فوارق كبيرة في الأعداد. ومع ذلك فقد اضطرت اللجنة للتجاوز عن بعض التفاوتات تحقيقا للقاعدة ١ - يمكن التجاوز عن التفاوت العددي احتراماً للتقسيمات البراري.

٢ - لتزول اضطرابا عند حكم للتقسيمات الجغرافية والسيسمية.

٣ - عدم الخضوع للدوائر القائمة متغا لسوء التقسيم والتفهم والقرار الأوضاع اجتماعيا وسكنا.

ويضيف: د. أبو الجود أن كثرة التماثل بالدولة تعتمد على عدد السكان وأن تصويري أنه لا يوجد لغة فرق كبير بين عدد السكان وعدد التشكيين ليس لأننا هنا في مصر أخذنا بنقل أعداد التشكيين ولكن الخبرة هنا في التطبيق.

## أسلوب الاختيار

سالت: مايو الأساليب الامتياز لاختيار أجاب: د. أبو الجود: دعني أقول بصراحة أن للفرض أن تنحصر بخطوات مقننة للتحقق التجربة المصرية نحو الديمقراطية وتحقق المزيد منها وأسوأ يصبغ النفس بلمع كبير وأحيانا شديد إذا ملجئنا للترشيح للانتخابات داخل الأحزاب في أساس معين شخصية أو سلفية أو غير موضوعية بصفة مقصبة خاصة لاصحابها أيا كانوا وإلقاء الحال على مايو عليه داخل كل حزب وجوب فرصة الترشيح من لا يدينون بالظلمة السياء أو الانحياز الشللي لبعض قيادات الأحزاب والتحدث هنا بصفة خاصة عن الانتخابات الحزب الوطني باعتباره حزب الأغلبية ولا تحوات قيادات الحزب في رياست بيروقراطية عازلة وصليبية لنحو العناصر الشبية والفرعية.

ثالث: كيف يتم الاختيار؟

قال: د. أبو الجود: التصديق ديمقراطي داخل الحزب من خلال لجنة واسعة تضم عناصر شابة وقصع معين يستعمل

## حديث

### مهدى أبو عالية

الحزب في مسئولياته الأوسع ويجري تطبيقها بكل دقة.

ومضى: د. أبو الجود يقول: واعتقدك بأن الحزب الوطني إذا لم يضمن هذه المهمة سيخسر نفسه عزلا عن حوض الانتخابات وسيخسر إلى طلب السيسمية من خلال التنازل والتخسّل في العملية الانتخابية وهو شر كبير. أرجو ألا يقع فيه الحزب الوطني وإلا فانه سيلتزم عجز الحزب وتشلل فرسه في المستقبل.

إن الشباب شائق صرحه بالقيادات الضائعة فلما لجس مع الشبيبي وأمره كيف يفر؟ ومقدار الآم والأحياء الذي يعنصر كثيرا منه !!

ويصمت الرجل قليلا: ويؤكد نحن بين مريضتين الأولى عروس العمل السيسمي من خلال الإراء الجيد والتفوق في النشاط والمركة واليات الوجود من خلال مواجهة الشغل وأداء الخدمات والثانية مدرسة قديمة تزعم بأن الصبر الطريق للنجاح الحزبي في الميتر في كيف

حماية مضمونة جانب السلطة التنفيذية وهذا كله للتحريز وعلى عجز في مواجهة تحديث الحاضر والمستقبل.

## تخارج رهيبه

لمأذا عن التنازل؟

أجاب: د. أبو الجود: سيكون الفارق هائلا المدرسة الأولى في حركة الجماهير

ولتفتح شهيته للعلم واستعدادها للشخصية حيث تجري فيها الانتخابات بصيغة ومزاها لتصرع فيها عناصر وطنية صراعا شريفا وشعر هذه المدرسة انتفتحت أبوابها ففتحتوا لعملنا ونهض وبصر وشعبها.

لناج الثقلية... فلعوايا وخيمة ولا أريدنا حيث تجري الحركة.

ثالث ولكن هناك مشكلة عذرا المرائن السيسمي من مشاركة في الانتخابات !! فأمور العلاج ؟

أجاب: د. أبو الجود: دعني أعدد لك من الآن أن الإقبال إن يكون كبيرا وأسبيله تعتمد تجويل المرائن السيسمية وبالتالي نحن هنا في مرحلة التثاقف... ولكني أصعب إن حجم التمدد التي تواجهها والإصباح إلى توحيد القيادة والدولة بلقنا نشجى إلى مرحلة أكثر ديمقراطية في يزيد بدرجة مقبولة من الإقبال على الانتخابات.

والكني هنا طالب المرائن بأن يقل وان يمارس حقه وان يأخذ الأمر بإيد وميضر الأسبق.

## التعددية ضامن

سالت: مايو أوجه الخلاف بين الأغلبية والمعارضة وكيف السبيل إلى إيجاد أرضية مشتركة للحزب ؟

أجاب: د. أبو الجود: للتشكيين نقط الخلاف بين الأغلبية والمعارضة لأن التحدّد في ذات ذاته ضامن ووجود التفرقة القويّة يؤكّد على العمل المشترك ويحمي من ذات الوقت شاطئ السلطة أن يستغلّي هيئتي لتقديمه نما تحقيق التوازن والتجديد للرأية ومن ذلك هناك عدد من الأعداد الوطنية الكبرى لا تختلف عليها الأحزاب المصرية.. سواء كانت سيسمية أم اقتصادية.. وهذا هو السبيل إلى إيجاد أرضية الحوار لأن الاتفاق حول هذه الأعداد من شأنه أن يربح الضعيف الوطني والعقل المصري وأن يثقل العلاقة بين الأحزاب من الصراع في طول الحلّ لتعول في مسلكة وتكتسب في مسلكة أخرى.

## معارضة حائرة

سالت: ثلث أحزاب المعارضة كثيرا





السيسى ليس خطيا تلقى او شعيرات

### اوافق بشرط

سالت : هل توافق على قيام أحزاب دينية لأن النظام الفردي يسمح بتشكيل كافة التيارات الفكرية ؟  
اجاب د . ابوالجود : كلمة الاحزاب الدينية عندما صارت غاشية والراى القاطع عندى الا اوافق على قيام حزب على اساس ديني بمعنى انه يستبعد عن عضويته غير المؤمنين الى دين معين ولا اوافق على قيام حزب يطلبي ملكة للوحدة بين عناصرى الامة مسلمين واليهود .. واكتفى بـ " ارى متعنا دستوريا ولاسياسيا بحول دين قيام حزب متشكلة في الإصلاح تحسن عن رؤاية اسلامية وهذا يشبه الاحزاب المسيحية عند الغرب فاحيرة هنا يبرزناج الإصلاح وكيفية مواجهة المشاكل بالحل الجذرية

### نعم للدراسة

سالت : هل جان الوات لدراسة تخمين ٥٠ ٪ من مقاعد المجالس النيابية عدنا للمعال والتلاحين ؟  
اجاب د . ابوالجود : المسألة لها جانبان اولهما مستوى قانوني واخر سياسي موضوعي والاؤل مضمون عليه في الدستور فلايصل الا بتعديل الدستور وجان الوقت لاجابة السؤال فتنبيه الدراسة لتعديل بعض نصوص الدستور لواقعية التحولات السياسية والاجتماعية التي تمت في مصر منذ دستور ٧١ .. والثاني وهو السياسي الموضوعي فقد ان لنا فتح هذا الملف ونناقش علما لتقييم اثره العملية

### القضايا الثلاث

سالت : ان تصيرون ماضي القضايا التي يتعين مواجهتها بعد استقرار السلطة التشريعية والذا ؟  
اجاب د . ابوالجود : دعني ابدأ بملحة ١ : نعم قل مصر على طريق طريق ولابد ان تنهض وتكون .. والقضايا تبدأ عندى بالانتماء الاقل والحدودى ثم قضية الانتاج والعمل ثم قضية المعالية اين مكنتنا في هذا الحكم وهذا يتطلب تغيير جذري في مؤسسات الدولة . □

بالعودة الى النظام الفردي في الانتخابات وبعد صدور القانون عادت الى الحديث عن القناعة النسبية وانها اكثر ملاءمة ثم طابعت بعض القانون على المحكمة الدستورية قبل صدوره فامرو رايمكم ؟  
اجاب د . ابوالجود : فيما يخص النظام الفردي فمن الشعوب تجرب وكل نظام له ميزته والصحیح في التغيير ان نظام القناعة النسبية غير الملقية بشروط الصعوبات والتعقيدات التي تواجه هذا النظام كثيرة ومعقدة .. ان جانب ذلك فان المواطن المصري اليك النظام الفردي فلا انتقلت الى عرض القانون على المحكمة الدستورية قبل صدوره لرايحه فهذا راى لايمى به ولايكتفى اليه ولا نناقشه لان مصر لم تأخذ بنظام عرض القوانين منحا على المحكمة الدستورية والدولة الوحيدة التي تأخذ بنظام الرقابة المسبقة هي فرنسا اما الرقابة عندنا فلتأتي من طريق البرلمان

### نظام قوى

سالت : كيف يستبعد مجلس الشعب الجديد عاقبة رايك ؟  
اجاب د . ابوالجود : من الآن يجب ان يستقر في عمل كل مسئول وكل قيادة ان قوة النظام هي في قوة مؤسساته وليس في اشعاعها او لمواظباتها لأن النظام يغير اذا كانت مؤسساته قوية .. فلذا كان المجلس شديد الوخاة على الحكومة كجانبها الجيد الحساب ويراقبها انك لاراقبة فاعلم ان النظام قوى لاآتاك منه امراض او وهن اما اذا كان المجلس شديد الهوة مثانسا لايزعج الحكومة ولايراجعها في اى موقف فاعلم اننا متاخرون مختلفون والحالة الدستورية في حالة مرض ولاأزدي وفتلكها كاملا

واست مضارا هنا الى القول بان الاجابية في ممارسة الاختصاص لامتني التفرع عن التليقة واصول الحوار او اسامة استمخال الاختصاص

الامر الثاني .. ان يترك الجميع ان القانون شيء ماضي ويضي ان ننتقله بجر و ان نحارب فكرة الاستمخال في اصدار القوانين او التلخيص عن شبهات دستورية ارضاء مسئول او حاكم الامر الثالث .. ان يعلم كل ان العمل





# الخائفون من إشراف القضاء

## على الانتخابات

ولو كانت الحكومة طرفاً فيها... فمن ذا الذى يطلى بعد ذلك بقية الشعب في عملية الانتخابات كلها.. هل لجهان الشرطة الذى لا يتصل من السلطة التنفيذية، أم للقضاء الذى هو سلطة مستقلة لها كل الحياز والتور والامتثال...!! نعم.. لست أدري لماذا يخاف

الحزب الحاكم من الإشراف الكامل للقضاء على عملية الانتخاب.. ولينهم الحاكمين أنه لا يخاف من إشراف القضاء إلا ظلم يطبق له أن.. ظلم، أو مقصود لمطوق غيره، أو مقصود يخشى الانتقام منه، أو شعبي يخشى من أن يولج قوة الحق..

والتيوم وقد اقتربت انتخابات مجلس شعب جديد بدلاً للمجلس البائد الذى أطاح به حكم المحكمة الدستورية العليا الخالد.. فان شعب مصر يتطلع إلى قضاء مصر للإشراف الكامل على انتخابات مجلس الشعب الجديد.. وأن ييسر القضاء سلطته على عملية الانتخاب من أولها حتى إعلان النتائج.. فقد كلى مصر ترتيب كل انتخاب تم حتى الآن.. كأننا لاختفاء إرادة الإنسان المصرى في اختيار ممثليه الحقيقيين..

يا قوم.. هل بإمكانكم على سياسة تتجسس من غضب الشعب وسقطه.. إن تقوا الله في إرادة شعب مصر العظيم.. ولو كرهه المزيفون.. وأعلموا أن نزاهة الانتخابات وطهارتها أن احترام إرادة الجماهير.. إرادته أن يحكم نفسه بنفسه... وأن تكون كلمته هو العليا... ولا مقرب من إرادته.. وأن يتحقق ذلك باحترام تلك الإرادة من خلال الإشراف الكامل من القضاء على كافة مراحل الانتخابات...!!

كان غريباً وعجيباً ومخجلاً أن يعلن الحزب الحاكم - في غير استحياء - رفضه واعتراضه على أن يكون للقضاء إشرافه الكامل على عملية الانتخاب كلها.. أنه لاير يدعو إلى إثارة كل الرقيب والشكوك فيما تسير عنه النتائج.. فكيف يطمحون بعد ذلك من الشعب أن يثق في مصداقيتهم.. وأن يطمحوا أن انهم يحكمون بنفسه.. حقاً انهم اليوم يطمحون بالطريق العظيم للإقامة الديمقراطية سليمة.. ولأنهم إذاً لكانوا إن إعتراضهم على الإشراف الكامل من القضاء على عملية الانتخاب هو في حقيقته اعتصاف بسلطة الحكم في البلاد..



بكرم  
غصفت  
البهوى

### وكيل نقابة المحامين

لست أدري لماذا يخاف الحزب الحاكم من الإشراف الكامل من القضاء على عملية الانتخاب كلها وإن كانت مراحلها في كافة مراحلها يطوى على مساس بنزاهة الشرطة وحيداً.. وأقول لهؤلاء الخائفين كيف يكون ذلك وأتم الذين تتباهون بأن إشراف القضاء سوف يكون في اللجان الرئيسية دون مراحل الفرعية.. فلماذا لا يمتد إشراف القضاء على اللجان الفرعية؟.. ويقول كذلك لهؤلاء الخائفين أن إشراف القضاء على مراحل عملية الانتخابات لا يمتد إلى المساس بنزاهة الشرطة.. وأما يئسوا الخائفين الشعب بأن إرادته مصونة لم تمتد إليها يد البعث.. وأن تتحقق عملية إرادة الشعب إلا من خلال إشراف القضاء على مراحل عملية الانتخابات كلها إشرافاً كاملاً وبغير انقطاع...!!

لست أدري لماذا يخاف الحزب الحاكم من الإشراف الكامل من القضاء على عملية الانتخاب إشرافاً كاملاً منذ لقطات التصويت في اللجان الفرعية وحتى إعلان نتائج الانتخاب؟.. انهم يطمحون للشعب بأن القضاء إشرافاً على اللجان الرئيسية دون الفرعية.. وهم يطمحون في الوقت ذاته أن عملية التصويت في اللجان الفرعية هي أخطر مرحلة من مراحل الانتخابات.. ففيها يكون التلاعب بإرادة الناخبين.. وفيها يرمز أوتكذب جرائم التزيف من خلال لقطات التصويت لأصوات انتقلوا إلى راحة الله.. أو لتأخير غافراً من أو تخلفوا من الحضور.. وكيف لا يتم ذلك ومرحلة التصويت في حيازة مؤلفين.. لا حول لهم ولا قوة.. يطمحون في الحكومة.. ويأتمرون بأوامرها.. ويتأتمرون بما تفرسه عليهم من تعليمات وتوجيهات...!!

نعم لست أدري لماذا يخاف الحزب الحاكم من الإشراف الكامل من القضاء على عملية الانتخاب كلها وإن كانت مراحلها في كافة مراحلها يطوى على مساس بنزاهة الشرطة وحيداً.. وأقول لهؤلاء الخائفين كيف يكون ذلك وأتم الذين تتباهون بأن إشراف القضاء سوف







المصدر: الأحد راد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: 15 أكتوبر 1999

### في الصميم

• • الكوييت الطفيلة تعيش  
اليوم مملية من ذكوة الزمان ...  
فرس عليها طافية العراق ان  
تكون بلا عقل ولسان ... وكتب  
عليها ان تسبح في ظلمة  
الحرمان ... لا لتعجبوا بالحكم  
فيها اليوم لشريز جبان ... !!  
• • ابي متى يغفل الشعب  
الكوييتي الشقيق مقهورا بحكم  
المهلوان الصليبي .. ابي متى  
يتقلب من حريق إلى حريق ...  
بقت ساعة تحريره من الطاغية  
قاصع الطريق ... ولا بد من  
تحريره وان جلى الطريق ... !!





المصدر : الأناضول - راز

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠

المجلس الدائم لحزب الأحرار

## • سنقوض الانتخابات في

# إطار الضمانات

٢٠٩ مرشحين من ٢٢ محافظة في ١٨٠ دائرة

أعلن مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار أن مجلس الشعب القادم ستكون له أهمية خاصة حيث يقوم باختيار رئيس الجمهورية ولذلك سنقوض الانتخابات على أوسع نطاق ويأتي عدد من المرشحين في الدوائر المختلفة إذا ما تولفت الضمانات اللازمة لسلامة ونزاهة العملية الانتخابية وتنفيذها.

وإن جريدة الأحرار ستصدر يومين خلال فترة الانتخابات لتغطية الخبر المرشحين بالمحافظات.

أعلن ذلك في اجتماع المجلس الدائم للحزب ظهر الأربعاء الماضي بالمقر المركزي للحزب بغابرين والذي حضره أعضاء مجلس رئاسة الحزب وهيئة مكتب وأعضاء الامانة العامة وأمناء الحزب بالمحافظات وأقيمت من الضمانات العامة.

واستعرض المجلس التقرير الذي أعده حملي سالم أمين تنظيم الحزب حول البيانات والأسماء التي رويت من أمانات الحزب بالمحافظات إلى جانب طلبات الترشيع الفردية التي تقدم بها أصحابها إلى أمانة تنظيم الحزب واستعرض للمجلس التقرير الذي أعده حملي سالم أمين تنظيم الحزب حول البيانات والأسماء التي رويت من أمانات الحزب بالمحافظات إلى جانب طلبات الترشيع الفردية التي تقدم بها أصحابها إلى أمانة تنظيم الحزب.

الخليجية يشترء الدجون العربية لدى أمريكا ودول غرب وشمال أوروبا وإستثمارها في المنطقة العربية أو تقسيطها على الدول الدنية بدون فوائد ولادة خمسين عاما.

وأضاف للمجلس أن مؤتمر القمة العربي لم يضع حلاً للمشكلة التي تمثل في الفكر والغنى بين الشعب العربي حيث إن هناك حيوات خائفة على بعض الدول العربية في الولات الذي تفتقر به خزائن بلوك الدول الأجنبية بمخزوات بعض الدول العربية الأخرى والتي لو قامت بصادق قيمة الزكاة لقط (من زكاة المال والركاز والعروض والتجارة) لو أنها فعلت ذلك ما كان في العالم العربي فقير واحد - وأكده المجلس على أن هذه هي الحلول العملية والإيجابية لصالح الجميع كما أن قيام الدول الخليجية بمساعدة مصر وسداد دينها هو تأمين حستياها وحفاظا على أمنها وليس إهتزازا لأحد.

وإذ أكد مصطفى كامل مراد في الكلمة التي وجهها للمجلس الدائم أنه لا يتوقع تنحوب الحزب في

ما حدث في هذه الذبحة التي راح ضحيتها إخوة فلسطينيون على وقدر الحزب إصدار بيان حول أحداث المسجد الأقصى. يعمل الموقف الثابت بسبب احتلال العراق للكويت وداغيات الموقف في المنطقة العربية أكد حزب الأحرار ما سبق وأن أطلقه بوزارة العدوان وضرورة إنسحاب العراق من الكويت مع حل المشكلة الاقتصادية للعالم العربي حتى لا يتكرر ما حدث مرة أخرى بسبب النزاعات الفاصلة عن الفقر والحقد والجور وإنشاء قوة أمن عربية إسلامية بقيادة عربية موحدة مثل الحال في حلف الاطمنطى وحلف وأرسو على أن تقوم الدول





المصدر: الأمانة العامة

التاريخ: ١٥ أكتوبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

## لجنة تحقيق دولية للمبحة المسجد الأقصى

المصري (التوفيق) كريم  
تصاير الدين بخت (قنا) عزام  
عبدالمعظم محمد (المنيا)  
مصطفى النحاس عبدالسلام  
(بني سويف) بكر محمد علي  
كلش (كفر الشيخ) محمد جودت  
يحيى (البحرية) أحمد القلبي  
عن محافظة القاهرة ومصطفى  
كامل محمد وحسن رشوان وصالح  
زكي نوري ورفعت حالي من الدقهلية  
وأحمد عبدالله عزيز من الفيوم  
ومحمد نصر الدين عبدالحافظ من  
أسوان وأبراهيم تقي عبدالحكيم  
من المنيا ورجب هلال حميدة  
وحسان السيد غازي وعثمان  
عبدالحسن سيد أحمد وهاجر  
سهيبي فائزة السيد بحر وخالد  
الشريف وورعي السيد يورعي  
ومهدي طنطاوي وسنقر فاروق من  
شباب الحزب وكامل حسن جابر  
وسليم عزيز وأشرف ميلاد ووداد  
محمد أشهر وأحمد علي محمد  
حلمي سالم  
أمين تنظيم الحزب

المنطقة لأن ذلك فيه شراب للحكم  
وأته. سيوجه خطابات لحكم  
توحيه الدول العربية لشرح وجهة  
نظر الحزب في أزمة الخليج.  
شهد الاجتماع عبدالفتاح  
الشويحيى أمين عام الحزب  
ومحمد مراد البطيخ والصحة  
دعيس وسامي أنيس لوقا ومحمد  
فريد زكريا وكلاء الحزب وعبدالله  
الغواص وحسن فخر وهدي عفيفي  
وخالد المصري وحلي بيلق  
وشفيق جاد وأحمد عبدالنعم  
حسن الأمانة للمؤمنين للمساعدون  
وأبراهيم طلبة أمين صندوق  
الحزب وصالح كامل رمضان  
وتوفيق لطفي وعادل محمد مكي  
المسلمي ومحمود منصور وكامل  
عبدالهدي وعادل نرغام ومن أبناء  
الحزب بالمحافظات علي أحمد عباد  
(الاسكندرية) نسوحي عبد الغفار  
(الهيئة) غنطمة ديباب  
(القليوبية) كمال صبيح  
(السويس) مختار زكي سنبله  
(الشرقية) علي أحمد عبدالعظيم  
(الوادى الجديد) حسين





المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٥ فبراير ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## مظرة

عاشت الأمة المصرية منذ عام ٨٤ وحتى عام ٩٠ في ظل مجتسين شميين غير دستوريين مما اضطر رئيس الجمهورية للاستفتاء على حلها لعدم دستوريتها مما أصبح معه اقبال الشعب على الانتخاب امرا في حد ذاته - من شروب المستحيل ورائنا هذا في عدم الاقبال على الاستفتاء بالاسم القريب وكلنا نسينا النصيب للتشيعين بالقوجه لصديق الاستفتاء نجد لرد تلميذا يا سيدي الحكومة ستعمل ما تريد فان رايت الاجفة نعم ستكون - نعم وان ارادها لاسوف تكون لا وراينا لا يمتزم ولا داعي ان نضيع يوما او ساعة او حتى دقيقة لاجراء راي ان نحترمه الحكومة .

وانشعب : شعور المواطن في الاستفتاء ان ذات الشعور في الانتخاب ويحدث الشعب يفضيه من ضمن وصول صوتي ان للتخيه لك للتخيه من قبل فلانا وكان نجله اكيدا وبقدرة قدر سقط ولم نتخب فلانا وكان سقوطه اكيدا وبقدرة قدر نرجع فلا قيمة للقرجه للصديق

نرى الشباب المتعلم نصليا بقياس والاجسام من الممارسة في الانتخاب لانه لا يجد من وراء صوته ظلا وعلان التلجج يختلف عن الحقيقة وهذا ما البتة الحكمة الادارية العليا في حكمها في علم ١٩٨٩ : بالحقبة نجاح ٣٨ تلقيا ووجوب سقوط ٣٨ تلقيا وبرز شعور يدعي ان المجلس سيد قراره ولم يقبل حكم القضاء جهازا نهرا بل وضرب بحكم السلطة القضائية عرض الحائط

هل تقوب الحكومة اني راعها وتعلم انه لا يحق الا الحق ولا يصح الا الصحيح وتعمل على اعادة الثقة : بينها وبين الناخبين لتصل بالامة الى سلطة تشريعية مولوق بها المستقر في عملها التشريعي ... ام الحكومة مصررة هل ان تكون لها الاولية الكسحة رغم لك الشعب وبذلك ستظل الحكومة منزعجة عن الشعب وتصبح الحكومة في واد والشعب في واد اخر لصفا ..

ان الحكومة تمت الجهر امام الشعب وهي الان في اخر اختيار فلما ترسب ونحن قد استنفدت مرات الرسوب لال هذه المرة الثالثة وعلينا ان نرحل واما لتفادي سابق اخطائنا وعمل الله قصد السبيل

عبد الفتاح الشوريجي  
سكرتير علم الحزب







المصدر : المشيخ

١٦ - ١٩٩٠

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# أحزاب المعارضة تتجه لمقاطعة الانتخابات

وأن هدف أمريكا كما جاء على لسان رئيس هيئة أركان القوات الجوية الأمريكية هو القضاء على القوة العسكرية العراقية وهذه حقيقة يجب أن نعيها جيدا .. وقد بدت بوضوح الروح المعادية للعرب والمسلمين في الموقف الاسرائيلي والقوى الاستكبار العالمي ومجلس الأمن من أزمة الخليج .

وهذا شك في الإعلام الرسمي للمسئولة من المصالحات

المطمئنة التي يبذلها للايقاع بين مصر وأشقائها بشريد الإشاعات عن قواعد صواريخ تم نصبها على الحدود السودانية وموجهة للحد الحثيث رغم نفي السودان والخارجية المصرية .

وأكد أن حزب العمل وجريدة الشعب سوف يتصديان بكل قوة لكثف أبطليل الإعلام الرسمي ومعلومات اللعب والفتن وإثارة الصراع المسلح والإيقاع بين الشعبين الشقيقين .

كتب صلاح الخديف

أعلن الاستدلاء بأن هيئة شرعية الأحزاب والقوى السياسية في مصر تتجه إلى مقاطعة الانتخابات لمجلس الشعب بعد أن رفضت القيادة السياسية الاستجابة لمطالب القضاة والأحزاب والقوى السياسية ونوادى هيئات التدريس والفتيات المهنية بشأن ضمانات الانتخابات . كما رفضت الأشراف القضائي الكفيل على الانتخابات .

وأضاف أن الحكومة قد استعانت لتزوير الانتخابات وأعدت قانون انتخابات جديد بطريقة سرية ومشبوهة ولم تراعى في تقسيم الدوائر الانتخابية القواعد الموضوعية واحترام التنسيقات الإدارية القائمة واتصفت الحيدود الجغرافية لكل محافظة .

وأوضح شكري أن الحكومة بذلك قد كشفت عن وجهها السائل لتزوير الانتخابات ويؤكد ذلك تصريحات وزير

الداخلية عبد الحليم موسى والتي نشرتها الصحافة الحكومية بأن المعارضة لن تحصل في الانتخابات على المقاعد التي حصلت عليها في الانتخابات السابقة . من ناحية أخرى ، استنكر شكري في كلمته التي ألقاها في الندوة التي عقدها حزب العمل بالمصنوعة مساء أول أمس الأحد حول أزمة الخليج - الحديث السلبي الذي تعرض له المرحوم الدكتور رفضت المحبوب رئيس مجلس الشعب

وراجع شخصيته هو وخمسة من زملائه .. ووصفه بأنه حثك يشك في القدر والدين ولا أخلاق .. ومطالب أجهزة الأمن بتكثيف جهودها لشرطة ضبط الجناة .. وتكثف الشعب المصري أن يساعد أجهزة الأمن في التوصل لضبط المجرمين وتند شكري بالممنحة الصهيونية الإجرامية في المسجد الأقصى وأشير إلى أن أمريكا جاءت إلى السعودية والخليج لمساعدة مخططات الصهيونية لإقامة دولة إسرائيل الكبرى





يجري الآن سباق محموم .. نحو مقاعد مجلس الشعب الجديد ..!!

الآلاف الأشخاص يرسون ترشيح أنفسهم .. وكل منهم يتصور نفسه .. بمعوث العناية الإلهية .. وأنه سيطلق فوزاً ساحقاً .. لن يكرر عليه غيره ..!! المحافظون .. كان الله في عونهم .. يستقبلون ربما نماذج ، ولو عيات صديقه من هؤلاء .. الذين جاءوا عارضين «ختماتهم» .. لوجه (الله) والوطن ..!! العائلات الكبيرة ، والصغيرة .. تزداد .. احتكاماً بمرور الوقت .. وأصبحت «النقود» .. هي لغة التناغم المعترف بها تقريبا ..!! فالعودة لاستبدادنا سوى المسأل .. على الأقل طوال المعركة الانتخابية ..!!

قدرات الحزب الوطني أرواحاً أنفسهم فمن يطرق بابهم طالباً ادراج اسمه في قوائم المرشحين .. لا يردونه غاضباً ، أو ألقاً .. بل يشيرون معه في طريق الأحلام ..!!

لا جدال .. أن الانتخاب الفردي فتح الباب أمام الجميع بلا استثناء .. فلا فهد ، ولا شروط اللهم سوى مداد تأمين قيمته ٢٠٠ جنيه ..!! طبعاً هذا لا يمنع من ظهور فئة مهمتها تحين الفرص .. وهؤلاء ما يطلق عليهم «مسامرة الانتخابات» .. الذين يتقدمون للتشريح ثم «يلفون» على بقية زملائهم عارضين التنازل .. مقابل مبلغ معين يتم التفاوض بشأنه ..!!

من هنا .. تصبح الحزب الوطني - بصفة خاصة - باعتباره حزب الأغلبية الأ

بخفض للضغط أو التهديد ، أو الوساطات الشخصية .. ولا يختار إلا من يقتنع بصلاحيته تماماً .. لأن الانتخابات هذه المرة - بلا محاملة - ستكون هي الحكم النهائي .. فلما أن تزداد تلك الأغلبية اقتناعاً بالحزب الذي تنتمي إليه ، أو تترك في قرارة نفسها .. بأنه «لا فائدة» .. وعندئذ تكون النتائج مؤسفة ..!!

أيضاً لابد أن يكون الحزب واضحاً وصريحاً منذ أول لحظة .. بحيث يعلن اسمي مرشحيه في كل دائرة من الدوائر .. واخذ بيض الفلوات ، والثاني عن اتصال ، وللأحرار .. وقطعا يوجد كثير من أن يرضوا بقرار الحزب إما لأنه اسم الاختيار بالفعل .. أو أنهم مخدوعون بشمينهم الزائفة .. وفي الحالتين .. يجب على الحزب الدفاع عن مرشحيه إلى آخر مدى .. والتأكيد دائما على أن الذين رفضوا مبدأ الالتزام في حد ذاتهم .. يتحملون وحدهم تبعات سلوكهم .. حتى ولو كانوا يحتفظون بفضوية الحزب الوطني .. وذلك حتى يحافظ الحزب على صورته طوال المعركة ، ويعدجا ..

وأنا أتصور أن الموقف في أحزاب الأقلية سوف يكون مختلفا لسبب بسيط هو عدم وجود لكوادر المتنوعة ، والكفاءات التي يمكن الاعتماد عليها .. وبالتالي لن يظهر أكثر من مرشح في دائرة واحدة ينتمي إلى حزب الولد ، أو العمل ، أو التجمع .. حتى يتمكن كل حزب من «جمع» أكبر عدد من الأصوات لمرشحيه .. أما الباقون الذين لم يرقهم اختيار الحزب .. أو أنهم أصلا على خلاف مع قيادته .. فسوف يخوضون المعركة «كمستقلين» .. وهذا أكبر لهم ، وأشراف ..

أيضاً .. أصبح حزب الأغلبية ، وأحزاب الأقلية .. ألا يفصلوا أبدا بين الشعبية والصحة .. فمزالمت تردد حتى الآن مقولة خاطئة ثبت فشلها .. مؤداهما .. أن

هناك أشخاصا يعملهم ويتمتعون بجمهورية لا أول لها ولا آخر .. بينما سمعتهم - للأسف - تحوطها الشوالب ..!! مثل هؤلاء .. ينبغي استبعادهم دون تفكير .. لأننا نريد مجلس شعب .. يتمتع أفرادها بأعلى مقومات النزاهة ، والطهارة ، والسمعة الطيبة ، وحسن الخلق .. باعتبارهم القوة والمثل .. وإلا فلنأخذ لهم - بحض إرادة - للمجلس الجديد قبل انتخابه .. وإصرارنا على التمسك بحبال «دالية» .. كان ينبغي تمزيقها منذ زمن طويل ..!!

.. وفي النهاية تبقى كلمة :

إن الفرصة أمامنا .. لكي نحسن التدقيق ، واختيار الأفضل بكل المعايير ، وحرمان أن ندعها تفلت منا .. فلا يندأ أمامنا سبيل .. سوى ذرف الموع .. على كوب اللبن المسكوب ..!!

سيرة





## حول الانتخابات :

## هل من جديد ؟

أعجب كثيرا لاولئك الذين يحضنون الفئان بالظلم الحاكم ، ويصدونهم الاصل في اجراء عملية انتخابية نظيفة ولو بشر محدود ، رغم ان جميع الشواهد تؤكد ان النظام مصمم على نفس الاسلوب الذي اتخذه في عمليات الانتخاب السابقة التي كانت تمثل تحديا عظيما سافرا للحرية الوطنية بل تحديا بشعا للانسان المصري وإهدارا لكرامته واربائه ، مما وضع مجلسين متقابلين من مجلس السلطة وبطلان باحكام ثنائية صفرية من اجل الحكم في البلاد وهي الحكومة الدستورية العليا والمحكمة الادارية العليا ، وهذا ما لم نسمع انه حدث مع أي مجلس شعبي في العالم كله في مدى التاريخ الحديث أو التاريخ الحديث ، فما هو الجديد الذي حدث أو الذي يظهر منه ان النظام يرغب في تغيير أسلوبه القديم المعتمد في الانتخابات القديمة بأسلوب آخر ، بحيث نجد من يحسن الفن بما يستتبعه السلطة في ادارتها للعملية الانتخابية القادمة ؟ ما هو الجديد وقد صير حكم المحكمة الدستورية العليا وهي أعلى محكمة في البلاد ترقم احكامها جميع سلطات الدولة بدءا من الرئاسة الى ابناء سلطة ، يعلن للعالم كله ان مجلس الشعب المصري يمثل منذ انتخابه وان قراراته باطله اعتبارا من يوم نشر الحكم في الجريدة الرسمية ، وما نشر الحكم في اواخر ابريل ١٩٩٠ ومع هذا لم يصدر قرار بطله بل اجري استفتاء غير دستوري في جهة مجلس الشعب المصنوع ببياناته ، والتي كان حكم المحكمة هو شهادة وفاته .

ما هو الجديد ونحن نرى الفتوى الصليبة تصدر من رؤوس التتالي بان الاستفتاء على حل مجلس الشعب امر منصوص عليه في الدستور ولا سيبل الى الحل الا بالاستفتاء رغم ما يعلمونه جيدا وهم عنه غير غافلين ، ان الاستفتاء لنما يكون على مجلس صحيح رويته فيه كل الضمانات الدستورية والقانونية لم يختلف مع الحكومة ان نشاء حالة ضرورة فيري رئيس للدولة حله فيعرض ذلك على الشعب طابا منه الرأي والمشورة في مسألة الحل ، اما بتأييد أو الرفض وقوله في ذلك القول الفصل ، لكن ان يستلزم الشعب في امر صدر فيه القول الفصل فلا من المحكمة العليا المختصة ذات الاحكام الملزمة فلما هو العهد يمينه ، وانما هو الاستفتاء الطبقية بالاحكام الثنائية ويكرامة القضاء العليل الضلع وهذه هي المرة الاولى التي يطرح حكم قضائي على الناس بما يسمى بالاستفتاء ليقولوا فيه نعم او لا .

ما هو الجديد وقد صدر قانون توزيع الدوائر الانتخابية وقانون مجلس الشعب الجديد وقانون توزيع الدوائر الانتخابية في غلة من الناس دون ان يؤخذ في هذه القوانين رأي اصحاب الشأن الحقيقيين وهم الأحزاب والهيئات السياسية ، ونحن نذكر في هذه المناسبة ما حدث عام ١٩٤٩ وكان يتولى وقتها الحكم المرحوم ابراهيم مبداهي بقتا ، عندما شرعت حكومته في اعادة توزيع الدوائر الانتخابية ، فطرحوا المواطنين باستفتاء الحكومة وتشكيل حكومة قوية اشتركت فيها جميع الأحزاب برئاسة حسين سري بقتا تولت اعادة توزيع الدوائر الانتخابية تحت سمع وبصر جميع الأحزاب وفي اجلاس مجلس الوزراء ، وكان كل حزب مثلا بأربعة

وزراء وكان يمثل الوفد فيها وزراءؤه سراج الدين وعبدالحامد الطويل وعثمان محرم ومحمود سليمان التويل ثم استقلت هذه الحكومة ، وشكل حسين سري بقتا حكومته المحلية التي تولى فيها بنفسه وزارة الداخلية وعين المرحوم الدكتور محمد مامون وزير دولة للانتخابات التي اجريت ولما فيها الوفد بالقلية كساسة وشكل الوفد حكومة الشمال الشعبي عام ١٩٥٠ .

ما هو الجديد وقد راينا قضية مصر يصرون بياتهم الذي أعلنوا فيه انه من القلم عليهم ان يحملوا مسئولية نتائج الانتخابات التي تجريها الحكومة ، ومن الظلم عليهم ان تنفي الحكومة بان الانتخابات تجري تحت اشرافهم ، لانهم يصرون كل البعد عن الاشراف على الانتخابات ويطلقون في بياتهم الذي ابرئته الامه كلها بمختلف احزابها وميادنها وتقاليدها بل ان تتم العملية الانتخابية تحت اشراف القضاء بدءا من اللجان الرئيسية مرور بالجان العامة وانتهاء بالجان الفرعية التي يدق فيها المواطنون الطناب بصوت الانتخابي والتي لا يشراف عليها القضاء هناك ، ومع هذا يظل الوضع على ما هو عليه ، وتستند رئاسة اللجان الفرعية الى موظفي الحكومة والطاقم العلم بالملققة للنصوص الدستورية القاطنة التي تحتم اجراء الانتخابات تحت اشراف المجلس للقضاء ، كل هذا يتم صفا وغفورا من الحزب الحاكم ، واصرار على اسلوبه القديم المصنوع من اجل البقاء في السلطة ، لان هؤلاء يعطون ان الاشراف للقضاء فيه خطر يهددهم ويضيع بهم ان معنى الانتخابات الزمنية هو ان تولد الامه كشنتها وتعزل اربابها التي لا يمكن الا ان تكون عدم رغبتها في استمرارهم والتخلص من خطاهم . فهل يعتقد احد انهم فاعلون ؟

ما هو الجديد وقد بدا المحالفون خطيتهم لسموم ونشاطهم المصنوع ليختاروا مرشحين تتوافر فيهم الشروط المطلوبة والاستعداد للمشاركة في الخطايا والامم واصدار القوانين سيئة السمعة وتتوافر فيهم الكف الجاهزة للتطبيق والاصابع المنيعة للارتداد بالموافقة على كل ما تريده الحكومة ، وان يبدوا بولاء والاخلاص لاولياء النعم الذين اتوا بهم الى كرسي التشريع والتمنية التي لم يكونوا في يوم ما يحلمون بها أو يتخلمون اليها ، ونرى هؤلاء الرافعين في التشريع وهم قد جعلوا الحزب الوطني قبلهم ، وتوولين المحافظين مزارعهم ، اعظمهم تشريع وسط الزحام تسبب بعدد السلطة ثقافا وبيانا ، تلعب في نظرة رضاء او ابستامه لتجديهم على ايدى الاعراب ، ولابدع الشعب ومطلعي الى حيث يريد فهل يحدث كل هذا ايمانا من هؤلاء بشعبية الحزب الحاكم وحرسه على مصالح الجماعه ام يحدث هذا طمعا في مساندة الحكومة لهم ؟

ولخير اعيب بقضائل المعارضة ان تحترم نفسها ، والا تشرك في هذه الخزقة التي لا تحسن ان تكون يكونوا زلفا وهنا تصد الوفد بقلبات واطفائه ان يمثل كعده حراسا امينا على كرامة الانسان المصري فلذا من ابرامته خصوصا بعد ان اعلن ان ما يريد على تسعة ملايين مواطن انه انلوا باصواتهم في الاستفتاء الاخير على مجلس الشعب المصنوع خصوصا وقد شهدنا بقتاس عزوف المواطنين عن ذلك الاستفتاء وعدم اذلائهم باصواتهم

## أهين القصاص المحامي

رئيس لجنة الوفد العامة بشمال سيناء





المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٧ سبتمبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# رياح الخليج هل الحياة السياسية

## تعصف بالتحالفات الانتخابية؟

رفعت السعيد :

### لا تحالف مع من يستغل الدين في الانتخابات

بعد اتفاق  
في الخليج  
هل يتعمق  
للولاة  
والحكومات ؟

جاءت أزمة الخليج لتعيد تطلب الترية السياسية في مصر  
ومع اختلاف المواقف تجاه الأزمة تكتظب الخصوم والفرق الحلفاء وانقسم  
الفرق الولد  
والآن ونحن على أبواب معركة انتخابات مجلس الشعب . هل يجري الخلاف  
التحالفات الانتخابية المعهودة لتبرز تحالفات جديدة أم أن الخلاف حول الخليج لا  
يهدد لحلفاء الانتخابات قديمة ؟

تحقيق

حنان حماد

الانتخابية ويقتال فالتجمع يرفض أن  
يكون طرفاً في معركة انتخابية يستخدم  
فيها الدين كسبيل لتحقيق مصالح  
سياسية

ومن جهة أخرى يؤكد . رفعت : أن  
الموقف من أزمة الخليج ليس بالبعيد  
جديداً للخلاف مع قوى المعارضة خاصة  
« الولد » والذي يتركز الخلاف بيننا حول  
القضايا الاجتماعية لكننا نتفق أيضاً  
حول قضايا أخرى أهمها الحريات  
الديمقراطية واحترام الدستور ومبدأ  
داول السلطات والتمتعبة المصرية  
بشكل صحيح وكامل  
ويقال فيمكن الجولس مما والتنسيق من  
أجل ( انتخابات حرة نزيهة تعبر عن إرادة  
الناخبين )

التكتلات الأربعة :

يقول محمود أمين العالم متحدتاً باسم  
الشوريين المصريين : أن الشوريين لن  
يتصالحوا إلا مع « التجمع » و  
« التجمع » مقتدر تلك في لقاء التحالف  
الاشتراكي في ذكرى عيد الناصر انتقلنا  
على عدد من القضايا من بينها الموقف من  
أزمة الخليج

يقول ابراهيم فرج سكرتير عام حزب  
« الولد » والذي تطلق موقفه من أزمة  
الخليج مع موقف الحكومة وشخصياً : أن  
التحالف الذي بلغ حد التجمد في الرأي لا  
يعني أننا نندرج كله في النظام  
لنحس نعرف متى نعترض ومتى نؤيد وإذا  
كانا متفقين مع الرئيس مبارك في سياسته  
الخارجية والعربية إلا أن الخلاف حول  
القضايا الداخلية يقلل خلافاً جوهرياً  
خاصة حول قضية الإصلاح  
الاستوري

ويستند ابراهيم فرج إلى حديثه أن  
التحالفات الانتخابية لأن السؤال  
المطروح الآن هو هل نخوض  
الانتخابات أم نقاتلها أصلاً بعد أن  
تجاهل القانون الجديد شعليات زمامة  
الانتخابات

ويضيف : أنه إذا قرره « الولد » دخول  
الانتخابات فلا مانع من التنسيق مع قوى  
المعارضة بعض النظر عن إختلافهم حول  
أزمة الخليج

رفض مبدئي :

ويؤكد . رفعت السعيد أمين اللجنة  
المركزية لحزب « التجمع » أن التقارب  
بين موقف « التجمع » ومن أعداء الخليج  
وموقف التحالف الإسلامي « لا يلبي  
موقف التجمع المبدئي من دعوى  
أفكار الدين كشرعية سياسية في العمل  
السياسي والانتخابي واستخدام  
الشعرات الدينية كسوة للديمقراطية

ويعد العلم أن أزمة الخليج لن تكون  
القضية الرئيسية في الانتخابات والسؤال  
يحكم التحالفات هو الاتفاق أو الاختلاف  
حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية  
ويؤكد أن توقع أي تقارب بين التحالف  
الإسلامي واليسار المصري رغم التقارب  
في قضية الخليج لا يتفق مع أفراد في  
دوائر فرعية ويوقع أن يظهر خلال  
الانتخابات أربعة تكتلات : كتلة « العمل  
الاسلامي » وتضم حزب العمل والاشوان  
المسلمين . وكتلة « الولد » وكتلة الحكومة  
والجبهة والشعلة يقاربون في فكرهم  
الاقتصادي والخلاف بينهم فقط نزاع على  
السلطة ولبعضها يد تد تحالفاً بينهم  
وبين الحكومة ولا يكون تحالفاً رسمياً ولكن  
يكون موضوعياً بمرحلة الدعاية وتحليل  
الشعرات وأن تقدم الحكومة تسهيلات  
لهم وتعيدات لثبات أخرى  
لما التكتلة الرباعية فهي التحالف  
الاشتراكي الذي يتميز بمشروع واضح  
ينحاز لصالح الجماهير







المصدر : الأمم المتحدة

التاريخ : ١٧ - ١٨ - ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## ابراهيم فوج مقاطعة الانتخابات وأردة

فصيل حول الأزمة إلا ان ذلك لن يؤثر  
اطلاقاً على التحالفات الانتخابية التي  
تحركها المصالح الانتخابية .  
وستستطيع المعارضة تحقيق النجاح في  
الانتخابات المقبلة اذا تم التنسيق فيما  
بينها على تقسيم الدوائر بدلاً من التنافس  
وتفويت الأصوات لصالح الحكومة لكن  
عالمياً ليس لدى الأحزاب استعداد للتعاون  
وسيمتدح التمازج في الدائرة الواحدة  
وتتفرق الأصوات .

ويقتل د . عصام العريان مع ضياع  
الدين داود الذي يرى ان للانتخابات وضعا  
مختلفا فعمل قدما تظهره الأزمات من  
مواقف تستحق المراجعة بقدر ما يجب على  
الفرق الوطنية ان تنسق فيما بينها في  
المعركة المقبلة .

وحول التحالفات المتوقعة في  
الانتخابات المقبلة يقول : أنه يمكن  
التحالف والتنسيق مع أفراد دون غيرهم  
يفض النظر عن الانتماء الحزبي لأن  
أصالة تمكينا المصالح الانتخابية في كل  
دائرة .



- ويؤكد فمن الواضح ان يتم التنسيق بين  
حزب « العمل » وحزب « الوفاء » الذي  
يختلف معه في قضية الخليج وحزب  
« التجمع » الذي يتقارب معه في نفس  
القضية بينما قد يظل تحالفنا الاصيل مع  
الاخوان المسلمين والذي زاد قوة فعل  
المشرك في المعارك السابقة .

### التمازج :

ويرى ضياء الدين داود من الحزب  
النصري : ان ما رغب اختلاف موقف كل

### الفرق :

ورغم أن ابراهيم شكري رئيس « حزب  
العمل » يرى أن قضية الخليج موضوع  
خلاف حتى في الحزب الواحد فهو يؤكد على  
ضرورة أن تسرع المعارضة للتنسيق فيما  
بينها لأن الحكومة رتبت نفسها فعلا .

ويرافق شكري بين التحالف الذي يحظى  
طرح برنامج واحد والتنسيق الذي يحظى  
الاتفاق على بعض النقاط .





المصدر: **الحزب الوترية**

التاريخ: **١٩٩٠ س ١٧**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## خطوط

### فأصلة

عقدت إقبادات أحزاب الأكلية اجتماعاً فيها يتهم لمناقشة ما إذا كان في مذكورهم خوض المعركة الانتخابية أم لا ..

قال فؤاد سراج الدين .. إن ٢٢ من أقطاب حزبه أعلنوا اعتذارهم .. وليس لدى الحزب كواثر أخرى يمكن أن تحمل محلهم .. وبالتالي لا يوجد حزب فؤاد بدأ من التسحاب !! ..

نفس الكلام ريد تقريباً مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار الذي قال إن عدد الدوائر الانتخابية على مستوى الجمهورية يبلغ ٢٢٢ دائرة .. كل منها يتطلب ترشيح اثنين .. أحدهما عن الفئات والأخر عن العمال ، أو الفلاحين .. والحزب بصراحة لا تتوفر لديه العناصر التي يمكن أن تتغلل أية نسبة - حتى ولو كانت ضئيلة - من هذه الدوائر !! ..

ثم جاء الدور على إبراهيم شكري رئيس حزب العمل السدي ترك - كمنته - الموضوع الأساسي ، وأخذ يكرر مراحسه ، وإدغاماته الباطلة .. عن كلبية المبينة لدى الحكومة لتزوير الانتخابات .. وحاجم قانون الانتخابات الجديد الذي ألغى نظام القائمة ، وأعاد طريقة الانتخاب الفردي .. !! ..

أما أحمد الصباحي رئيس حزب الأمة فلم يوجه له أحد الدعوة لحضور الاجتماع .. وكسدت حجتهم في ذلك .. أنه رجل لا يلتزم بالقرارات !! ..

بداية أقول .. لو فرض ، وأصرت أحزاب الأكلية على موقفها بالنسبة لمقاطعة انتخابات مجلس الشعب .. فبساطتها - عندئذ - سوف تكون فاحشة .. لأن الصلبية في معظم الأحيان لا تتعهد .. والمفترض على المشتغلين في العمل السياسي أن تتوفر لديهم الجرأة على المواجهة ، والشجاعة في إبداء الرأي ، والحرص على المشاركة في إصدار القرار .. لكن الانحداد ، والانتقاء بخارة الزوايا من مقاعد المتفرجين .. سوف يطرحان تلقائياً إلى خلق نوع من الانفصالية بين قيادة الحزب ، والقاعدة التي تنتمي إليه .. والتي صورت يوماً أنه سيكون المدافع عن مصالحها ، والمعيير عن رغباتها الحقيقية داخل البرلمان !! ..

ولا تعني مقاطعة أحزاب الأكلية للانتخابات أن الحياة البرلمانية تصبح مهتدة بالخطر .. بل بالعكس .. إن المقاطعة سوف تسمع أمام المرشحين المستقلين .. للفوز بأكبر عدد ممكن من المقاعد !! .. وعندئذ سوف تتدب تلك الأحزاب حظاً .. لا سيما وأن هناك كثيراً من قياداتها المنضبة عليها .. سوف تشكل معركة الانتخابية تحت بند - «المستقلين» .. وربما تجلس نتائج لا بأس بها !! ..

على أي حال .. يكفي أنه لا توجد شمة جهود يمكن أن تحول بين أي مواطن - مهما كانت التزاماته ، واتجاهاته - وبين دخول المعركة الانتخابية .. فكل الناس سواسية .. ولعل أحزاب الأكلية .. تترك - عند فتح باب الترشيح - مدى الخطأ الجسيم الذي تقع فيه .. إذا امتعت عن الاشتراك في الانتخابات .. من هنا .. عندما يجيء رئيس حزب - مثل إبراهيم شكري - ويوزع الاتهامات علينا ، أو يمارس دون دليل .. فإنه يعمل على زيادة التفتك والانهيار داخل حزبه .. خصوصاً أن الأغلبية العظمى من أعضاء الحزب .. كشفت مواقفهم على حقيقتهم .. وتأكدت بما لا يدع مجالاً للشك أن الأغنياء المسلمين .. هم الذين أصبحت لهم الغلبة ، والسيطرة داخل حزب العمل .. ورغم ذلك عندما يجد هؤلاء أن مصالحهم تكمن في ترشيح أنفسهم .. فإن يترددوا أبداً .. ضاربين بقرارات إبراهيم شكري عرض الحائط .. إذ يطعون مقدماً .. أن هذه القرارات عرضة للتفسير ، والتعديل .. تبعاً للمناسبات ، والظروف ، والمصالح الذاتية !! ..

سيد









المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٥٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- كادت التصويبات وصلت مصر في الفترة التي تلت تصريفات الحكومة وإن يرتفع تفكيرها عن المسائل التي تهم وجه مصر الديمقراطية.
- الحكومة تعيش منذ سنتين تحت وطأة من صندوق النقد الدولي الذي يطبقها بالإقتصاد الذي يصل إلى ٤٠٪ من الإنتاج الحكومي ومع ذلك تتمسك بأن يكون عدد أعضاء مجلس الشعب أكثر من ٤٠ عضواً تصفهم من الفلاحين والعمال .. (١١)
- الحكومة تبحث عن المساعدات والمعونات ولا يبدأ إلا اختصار عدد النواب ليكن ١٥٠ عضواً أو على أكثر تقدير ٢٠٠
- لماذا .. هل لأرضاء للحاسبي .. هل لأن الثورة .. هي التي أيدت هذه المسألة .. (١٢) أم ماذا .. (١٣)
- مصر التي هرب منها العمال والفلاحون ليضربوا جوعاً ويقطوا على قارعة الطريق .. دول كانت مصر تسلمها بالمال والعلم والفن والتقدم يتمسكون من يعضل عليهم بكون يومهم مقابل القيام بأحق الأعمال
- مصر التي يعود إليها مئات آلاف العمال والفلاحين الذين تعرضوا للطرد ومصادرة أموالهم ..
- مصر التي أصبحت تفرح بيلة اعانة
- مصر القارقة في النجوى وكفى دين .. اقترضتها حكومات الثورة
- (١٤) ..
- لا يرى المسئولون أنه قد حان الوقت ليعيدوا النظر في كل الأمور (١٥)
- أيهما الفضل لدى المسئولين .. الاتفاق اليماني أم السعي لإقتلا سمعة وكرامة مصر التي أوصلتها حكومات الثورة إلى الحضيض
- إلى متى (١٦)
- إلى متى تستمر الحكومات تتمسك بما يشوه كرامة مصر ويصط من قدرها ويزيد من فقرها .. ذم إلى متى .. (١٧)
- هل رأى المسئولون كيف كان المصريون يسطفون من الحجر أمام أبواب السفارات الغربية انتظروا لأن يحتل الواحد منهم بتأخيرة سفر ..
- لقد كان المصريون يبيتون الليل على الأرصفة ليلة بعد ليلة أمل في تأخيرة السفر ..
- هل رأى المسئولون هذا للنظر لئلا وهل فكر لخدم وهو يستطيع المال للعلم سواء في الآراء الحرام أو الاتفاق السفيف أن السياسة التي أتبعوها هم وكل من سبقهم هي التي أوصلت المصريين إلى هذا الموقف الذليل
- مواقف استجداء تأخيرة سفر .. (١٨)
- هل كان هذا هو حال المصريين قبل ذلك اليوم من سنة ١٩٥٢ (١٩)
- اليوم الذي أخذنا فيه وتمسكنا أن مصر مستنفع إلى الحرية والديمقراطية وتوفي العيش الكريم لكل مصري .. فإذا بالحرية وإذا بالفلاحين والعمال يتمسكون الهرب من مصر .. وإذا الفلاحين تحولت إلى مسكين للحياء وإذا .. وإذا .. (٢٠)
- هل كان هذا هو حال مصر قبل سنة ١٩٥٢ .. أم كان الوضع عكس ذلك تماماً .. (٢١)
- وهل يتنص الإنجليز والتصريفات ستولج مصر في الحاضر والمستقبل ماضي غارقة فيه (٢٢)







المصدر: الوفد

التاريخ: ١٨ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### الاحتكار

- الحزب الوطني وحكومته يشترعان القوانين في الشفاء وكان مصر هي ملكة لهما ..
- الحزب الوطني وحكومته يشترعان لقانون الانتخاب وبطبيعة الحال لابد أن يرضى القانون الجديد الإطماع للحزب ..
- الحزب الوطني وحكومته يشترعان لقانون تقسيم الدوائر في الشفاء أيضا .. وبطبيعة الحال لابد أن يبدى كل من سيرشخص نفسه عن ذلك الحزب رضاه عن دائرته ..
- الحزب الوطني .. حكومته هي التي ستجرى الانتخابات وبطبيعة الحال لا يمكن أن ترشى الحكومة بأن يفلح حزبا الأغلبية في المجلس الجديد ..
- احتكار كامل ..
- احتكار نتاجه معروفة .. فسيحكم الحزب الوطني مصر مرة أخرى ..
- هل هذه النتيجة .. هل يمكن أن يامل أى مصرى أى تحسن لأحوال مصر .. (١٩)

### مرة أخرى

- مرة أخرى سيحكمنا الحزب الذى تربى اعطاه على تاييد كل ماوصل مصر الى هذه الأزمات ..
- سيتم مرة أخرى حكم مصر بمن يتكونون البروتين الحكومي يبيع كل امل في المستقبل .. بمن يتجهون لأعضاء الحزب كل فرص الإثراء الحرام .. لمن يتكونون الرضوخة والمرتشين .. لمن يتخلون بتشجيع الاقتصاد الحر ويريدون من أى سلسل بالقطاع العام .. لمن يقررون أن يبيع أرض الفندق للبال (سنان ستلافو) جريمة .. ولأن يتكونون على الشفاء سلطته بحجة أن المجلس سيد قراره ..
- يمثل هؤلاء ستمحكم مصر ..
- أى امل يمكن أن نرجوه مصر .. !

### كلن الأمل

- كان الأمل أن تنتقل مصر الى عهد الحقيقة التي تحترم احترامها كاملا كل حقوق المصريين ..
- كان الأمل أن تكون الانتخابات القادمة هي فرصة مصر لتتوبوا مكلاتها التي ظل حرماتها منها بأن تكون عضوا بارزا في المجتمع الدول كدولة ديمقراطية ..
- كان الأمل أن تلجأ الانتخابات لمصر فكر ثقافيا وحكما قادرا على القضاء على الفساد والروتين وكل المعوقات التي تقفل التقدم الذى يجب أن يتحقق لمصر ..
- الانتخابات هي فرصتنا الأخيرة .. فرصة مصر الأخيرة .. أرجو ألا يحولها الحزب الوطني الى فرصة له لأنها لن صارت الى ذلك فاتها ستكون أيضا فرصته الأخيرة، لأن مصر لن تستطيع تحمل المزيد من الأزمات .. ولا حكم الشعارات البالية .. ولا الوعود التي لا تتحقق ..





المصدر : ١٢ نوفمبر

التاريخ : ١١٨ - ١٩٩٠ : النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## كلمة أخيرة

عندما أتى حزب الواد ، العودة إلى السلطة السياسية في مصر . فإن هذه العودة ابرهننا بقوة وجود سمات تلك المعركة المصرية مملوكة حقها للحرية . وأثر الحزب الحاكم الخلف ، أن يضمن لنفسه اليقين في مقعد الحكم خوف من رأى الشعب الحقيقي . إذا ما أجريت الانتخابات حرة ، فلم تفصيل قانون الانتخابات بالقائمة السياسية . وسعت الحكومة لانها من اعتراضات رجال المعارضة . وحاولت المعارضة رفع التزوير للثابت في قضايا رسمية في الانتخابات . أن تلعب الحكومة والفنكم . أنها لا تريد سوى مصلحة مصر وشعبها . وله من الطبيعي أن يكون منه كغيره . وأنه لا ضيق على رجال السياسة في أي دولة في العالم عندما يتركون منصبهم أن يخلطوه للشعب بحرية . بل أن للشعب يستجيب هؤلاء السلطة ويظهر لهم ما الترفوه في حلقه من خلوص . دون جنوى .

ولا أدري ما هو سر الخلق الديمقراطي جدا . الذي يتجلى به الحزب الحاكم وحكومته مع الشعب والمعارضة ؟ أول مستطوع أن تقول أن المصريين يعيشون مصر الديمقراطية والحرية . بينما تسلط الحكومة قانون الطوارئ على قلب كل المعارضين ؟ وإذا كتبت الحكومة بحجة القانون الطوارئ . كما تسمى . للسيطرة على الحشدين . لماذا أنقضت تجربة الحشدين . وأيضاً في أموالنا الذين في شركات . غواصين . الأول . ونحن في ممتلكات الانقراض في جرائم الاغتصاب والقتل والسرقة كليا الناس ؟ ولماذا لا تقوم حكومتنا الشعبية بقتل عصابة القواطين . بما أن قانون الطوارئ هو أهمها ؟ ولماذا لم يستطع القانون الذي تمت الموافقة على تطبيقه من أجل مصر أن يحمي مصر من الأعداء . وعندما تطالب أحزاب المعارضة بالشراف القضاء المصري على الانتخابات بدون تدخل من الحكومة . فهل ذلك إثم ارتكبته المعارضة ؟ إن الديمقراطية الحقيقية تستدعي أن

تكون هناك هيئة مستقلة للأغراف لعل أي الانتخابات حرة . في . حرية . وفقاً ما تكون هذه الهيئة هي الحكومة . ولكن بما أن حكومتنا الشعبية لا تعترف الفرق بين الحكومة والحزب الحاكم . وكيف أن الحكومة تكون لعل أفراد الشعب بما في ذلك المعارضة . فن حق المعارضة أن تطالب بقفل من رجال العمل . من حق المعارضة أن تطالب بضمان حرية وتزامم الانتخابات على لا يتم تزويرها كسابقها . وإذا كان الحزب الوطني والحكومة والفنكم سافلين بقفل في عودة الديمقراطية والقائمة الانتخابات حرة . فضلاً كل هذا الخوف من لأفراد القضاء

لذا أخصي الآن عصياً عصبياً وزيتاً يجب معه أن تتضافر الجهود لتمر مصر من الأزمة . ولكن كيف تشتت المعارضة دورها في الحياة السياسية في مصر . ويرجعها لمعلون كالأعداء أجبره أن لهم رأياً يشكك رأي الفنكم ؟

أين هي الديمقراطية والحكومة تمتع لقام رجال المعارضة مع الشعب في السرايا . بينما تستأيل المحلفات رجال الحزب الوطني وعناهم خرافة الحشدين

أين هي التزامم في الانتخابات والحكومة تطرح على الانتخابات ؟ وماذا سنقول للمعلم والجنرال الضامة عندما تترك الأحزاب المصرية الانتخابات لعدم ضمان التزامها . ماذا نقول ؟

**محمد مصطفى شرقي**





المصدر: الوفد

التاريخ: ١٨ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# الوفد يقاطع الانتخابات

المعارضة تتجه إلى إصدار قرار مماثل بمقاطعة انتخابات مجلس الشعب

النظام تجاهل الضمانات التي طالبت بها

المعارضة وقضاة مصر لأجراً،

انتخابات حرة





المصري : ١٦ نوفمبر

النشر والخدمات الصحفية والإعلاميات التاريخ : ١٨ نوفمبر ١٩٩٠

أعلنت الهيئة العليا لنوادي في اجتماعها مساء أمس الأول ، مقاطعة الانتخابات مجلس الشعب القادمة : أصدرت الهيئة العليا قرارها ، بعد مناقشات استمرت أربع ساعات حول موافق الوفد من الانتخابات ، وانتهت بالتصويت على قرار المقاطعة ، حضر الاجتماع ١٥ عضواً من بين أعضاء الهيئة العليا البالغ عددهم ٥٠ عضواً ، ووافق على قرار المقاطعة ١٢ عضواً ، واعتزل عضواً لفظ ، كما قررت الهيئة العليا في اجتماعها برئاسة الوفد سراج الدين رئيس الوفد ، فصل العضو الذي يشارك في الانتخابات ، لخروجه عن قرار الوفد ومشاكله الصريحة للنظام الأساسي للحزب .

الشيبي ، وأعلنت أمس وكالات الأنباء ومختلفة الإذاعة العالمية بقرار الوفد بالمقاطعة ، وأجروا مشوياً : الوكالات والإذاعات ، لتصلنا مع وفد سراج الدين منذ مساء أمس الأول وطوال أمس ، للثالث من مساء قرار الوفد بالمقاطعة الانتخابات ، كما استقبل إبراهيم فرج سكرتير عام الوفد ، جازيل فرنس مراسل مجلة ، جيل أوست فاين ، في المقبرة ، وفاز حجاز مصطفى حول أسباب مقاطعة الوفد للانتخابات ، وبوفد : الحزب من أزمة الشيبي ، كما تلقى رئيس الوفد طوال أمس برقيات ومكاتبات عطفية من رؤساء وفادات ، وأعضاء لجان السوق بالمحافظات ، وشخصيات أخرى ، غر فدية ، وأعربوا جميعاً عن تليدهم لقرار الوفد ، ووصفوه بأنه قرار شجاع ، ويعبر عن دفاع الوفد منذ عام ١٩١٩ من أجل الديمقراطية ، والفساد ، جبهة دستورية سلمية ، وكان وفد أنسراج الدين قد التقى

الأحزاب والقوى السياسية ، والشعب باعتباره مصدر السلطات ، وحلج الحق الوحيد في تحديد أسلوب اختيار مرشحيه في البرلمان ، وقلت الحكومة بالتعليم في قانون الانتخابات ، وتعهدت نشره منذ أيام ، كما قام النظام بإجراء ترتيب شيبي للدوائر الانتخابية ، لتصلها لصالح مرشحي الحزب الوطني ، مما يعتبر تزويراً للانتخابات من الكتيبة ١١ وتم الإعلان عن مشروع قانون لتعديل الدوائر منذ أيام القيلة ، لتكوين فرص لأعضاء طلبة ، وتجاهل النظام أيضاً ، تنقية جداول الانتخابات الحالية من أسماء الكوادر ، والمهاجرين ، لتخليصها على أصوات الشعب لصالح مرشحي الحزب الوطني ، ووصلت الهيئة لروتها إلى حد سحب أسماء بعض المصريين الذين في قيد الحياة والتعيين داخل البلاد ، من جداول الانتخابات ، ولم يسمح لهم

النظام بعضهم على هذه الجدول المشكوك في صحتها قبل الانتخابات ، كما تعدد النظام اختيار مراكز وأقسام الشرطة ، على لجان الانتخابات العامة ، لسهولة التزوير والتزييف ، وتجاهل النظام تخصيص أماكن معينة لمرشحي هذه الجوان ، وعلمت ، الوفد ، أن هناك قضية أخرى خطيرة تأتي في مقدمة القواهر السخيفة للتزوير ، وهي قضية الديمقراطية ، وفرضه وضع حد للحزب بها ، ولا يتصور أحد وجود ديمقراطية تقوم على التزييف إرادة الأمة ، لهذا الأسس الأولى للديمقراطية هو أن يحكم الشعب نفسه بنفسه ، وبواسطة ممثلين حقيقيين ، بالتخديم الشعب في انتخابات حرة ونزيهة ، كما لا يتصور أحد إجراء انتخابات عامة في ظل سريان أحكام قانون الطوارئ ، وتجاهل النظام الخلف العمل بإحكام القانون خلال الحركة الانتخابية ،

لأن الأيام الماضية ، مع قرارات وأعضاء لجان الوفد العامة ، في المحفلات ، وأجتمعت على ضرورة مقاطعة الانتخابات ، واستنكاه عدد قليل منهم ، وعلمت ، الوفد ، أن بيان لحزب المعارضة يتضمن اسماً محددة لاختلاف هذا القرار ، ومن بينها القواهر التي لهاها نظام الحكم ، وتكليف من نوابه تجاه أحزاب المعارضة ، وتلتخص في إهدار مشروعى القانونى الانتخابى للفقير أن أحزاب المعارضة وتدعى القضاء ، وأخو لقانون الانتخاب الجديد الذى أجبه الحكومة من الضمانات اللازمة التي طلبت بها أحزاب المعارضة وفلسفة مصر والتقليدات والاتجاهات الهينة والقوى السياسية ، وكان النظام قد شكل لجنة حكومية سرية لاعادة مشروع لقانون الانتخاب الجديد ، كون تعرضه على رأى العام المصرى ، ولم تستمع النتيجة إلى رأى







المصدر: **الزور**

التاريخ: **١٩٩٠**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## شهود الزور

كلنا نعرف شاهد الزور .. هو الذى يأخذ مكاليل أن يشهد بالزور بأن دفع له ..  
يقول أكراب المعارضة الانتخابات المقبلة لمجلس الشعب كشاهد الزور ..  
وهل يصح أن نشترك في انتخابات معروف مقدما نتيجتها ؟  
وهل مطلوب منا أن نشهد بأن الحكم الحالى يؤمن بالديمقراطية ؟ .. لنأخذ حكا شهادة زور وبخصوصنا أننا لم نتعود أن تأخذ المكاليل ..  
إن من يقرأ قانون الانتخابات الجديد يعرف من أول وهلة أن القانون قدّم قدم .. وأنه ليس هناك أى ضمانات لمعكس ذلك وأن من يتكلم بتقسيم الدوائر يعرف أن الهدف هو شرب المعارضة كلها ..

عدد نواب المعارضة في ظل الانتخابات بالقلقلة وصل إلى مائة وعشرين نائبا .. لو دخل النواب المحكوم لهم بالحكم لأصبح العدد ثلث المجلس وهذا يهدد النظام كله لأن الدستور حدد الانتخاب للرئيس بموافقة ثلثي أعضاء مجلس الشعب ولكن في ظل الانتخاب بالقتلعة العربى وفي ظل هذا القانون فإن عدد النواب لأحزاب المعارضة يتحدد حسب المزاج والرضا في ظل هذه القوانين المخالفة ..

ولتحت ظل هذا القانون فإن النظم المصرى يحسبنا لوائى ويحكمه الظورى يعرف مقدما النتيجة وعلى ذلك فهو يعزب هذه

الانتخابات بسلبية وعدم الذهاب إلى صندوق الانتخاب لأنه يعرف أن صوته ضائع ضائع .. ويكون على مرشح المعارضة أن يحارب ويكافح ليخرج الناخبين لكي يفلوا بأصواتهم ولكن دون جدوى ..

وعموما حتى لو دخلت المعارضة مجلس الشعب بأى عدد فعندما تستعرض أعمال المجلس السابق والذي قبله نجد أنه مهما اختلفت المعارضة من مواقف فهذه المواقف لا تؤثر في قرارات الحكومة المتخذة مقدما ..

وعلى ذلك لجميع القوانين ضربة السمعة بازالت موجودة ويوجد في كل مجال من مجالات حياتنا عقليتنا مقلية ترغيب في التقدم والخرى تجربتنا للخلف وبالمائة تنكسر التي تجربتنا للخلف .. القانون الانتخاب الجديد لم يراع مطالب الشعب .. ( الأحزاب والنقابات والوادي ) .. وتقسيم الدوائر بهذا الأسلوب يجربنا للخلف وعلى ذلك فلا يتفكر في هذه الانتخابات كمن يعطي شهادة زور فلابد من مقاطعة هذا التهرج الذى اسمه الانتخابات حتى يضمن الدستور والقانون سير العملية الانتخابية وأن يعطى كل ذى حق حقه ..

سوف يعترقنا الشعب عندما نعلم انفسنا .. وكله نصبرنا ..

**مهندس / أحمد كمال سعد**

رئيس لجنة الوفد بكم مدينة





كلمات

ينبغي ألا نستعجل بمقاطعة أحزاب المعارضة لانتخابات مجلس الشعب ولا نستطيع أن نحمل أحد الطرفين المسؤولية الكاملة عن هذا الذي يحدث الآن. فكل من الطرفين يحمل قسما من المسؤولية. أن الحكومة التي يفرض أنها حكومة الحزب الوطني الديمقراطي.. كان يمكنها أن تعرض مشروع القرار للفقهاء الخاصين بإجراء الانتخابات، وتقسيم النوازل وذلك ليعيد الناس والأحزاب أراهم فيه حتى لو لم تأخذ الحكومة بملاحظاتهم كاملة. أما مسألة إلغاء الأحكام العرفية، وبخاصة في هذه الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد فكان من الممكن أن تتجاوز المعارضة عنها، والشعب الذي صبر على هذه الأحكام سنوات طويلة متواصلة كان يمكن أن يصبر لقرعة قصيرة قائمة، حتى لنجل مشكلة الخليج وهذا الأوسام مكيما والقيما، ويصبح من الكتمان أن تسود القوانين الطبيعية. ويسبق تطبيق القوانين الطبيعية وتطبيق الديمقراطية كاملة.

وإن نفس الوقت لابد من توجيه بعض اللوم إلى أحزاب المعارضة التي أثبتت مطلقا الانتخابات مع وجود أمل يراود النفوس في أن تفرز المعارضة في هذا الشأن يمكن أن تكون غير نهائي، ومن المحتمل أن تحصل المعارضة عنه تلك حيزت انتخابات كثيرة في ظل الإخفاص العرفية، وشركات فيها أحزاب المعارضة مع أن الوقت ضايق في ظل أزمة الخليج، وعلى حجب الانتخابات الشريفة التي وقعت يوم الجمعة الماضي هذا الوقت هو أكثر الأوقات حرجا.

ثم إن هذا الموقف الجديد الذي تتخذه أحزاب المعارضة الآن، يمكن تفسيره على أنه هروب من الحركة وعدم ثقة في النفس وضغوف بين أحزاب الأقلية ليس لديها من المرشحين الأعداد المناسبة والقوة اللازمة للتجاذب في الحركة المقبلة. ثم أنها تقدم للقوى الخارجية المساعدة مدد للتشويش على حركات الديمقراطية ونحن نخوفا من فكرة الانقياس من وجهة النظر القومية أن تزيد خصوصاً فيها طعنا لنا والمراء عينا ومن وجهة النظر الديمقراطية الخاصة نرى أنه وإن كان من حق الأحزاب المعارضة أن تتسحب وإلغاها لعلها وضعتها، إلا أن التجزيم الديمقراطية المصرية أن تكون شيئا من وراء الانسحاب بل من المؤكد أنها ستصاب بفسلة مؤكدة لتفريق المعارضة في المجلس الجديد، ومن هذا نرجو أن تعمل الأحزاب المنسجمة عن موقفها محمود عبد المنعم مراد





المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٠ يونيو ١٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## فكرة!

الغلبة أعضاء لمراتب المعارضة  
فررت ألا تدخل الانتخابات، لأنها  
تعتقد أن الحركة لن تكون حرة، فقد  
رفضت الحكومة كل طلبات  
المعارضة، ورفضت أن يكون  
القضاة وخدم إدارة الحركة  
الانتخابية، ووضعت قانوناً جديداً  
لانتخابات دون أخذ رأى  
المعارضين أو استشارتهم باعتبار أن  
الانتخابات من شأن الحكومة  
وحدها ولا شأن للمعارضة بها.  
ولو نفذت المعارضة قرارها  
سيؤاد مجلس الشعب الجديد ميتاً  
لا حركة فيه ولا حياة وسيكون أشبه  
بجثة فرعية للحزب الوطني مهمتها  
أن ترسل برقيات التهنية والتأييد  
للحكماء في الأعياد والمناسبات...  
طبعاً سيدخل مستقنون في

مجلس الشعب، ولكن هؤلاء لا قيمة  
لهم، لأنهم لا تربطهم رابطة، وليست  
لهم ميول سياسية أو اتجاهات  
سياسية واضحة، وأغلبهم سوف  
ينضم إلى الحكومة بعد الانتخاب  
ليضمن أن المعلن الذي سيقيم ضد  
انتخابه سيأخذه المجلس... هذا  
حدث في كثير من المجالس السابقة.  
عدد المستقلين الحقيقيين لم يزيد على  
أصابع اليد الواحدة...

مجلس بلا معارضة هو مجلس  
بلا روح أو سيكون مجلس أشس  
يتبادل فيه الأعضاء والحكومة  
غيريات الذريكة والتهنئة والاعجاب  
والتأييد ويهدف النواب بحياة  
الحكومة وتهنئة الحكومة بحياة  
النواب وتصبح مهمة الحكومة  
إصدار الأوامر والتعليمات وتقوم  
النواب بمهمة تعظيم مقامه وليس  
في إمكان أحسن مما كان...

مهمة المعارضة هي كشف الإخفاك  
وتنقد الأوضاع، واستجواب الوزراء  
ومناقشة الحكومة، وأزاحة الستار  
عن الفساد والرشوة والاستغلال  
وحث الدولة على العمل والإنتاج  
وطبعي أن الحكومة بغير معارضة  
سوف تنكم في سبات عميق، فلا

بزعجتها أحد باستكـ أو  
استجوابات، ولا يشاركها أحد  
بالنقد والمعارضة، ولكن هذا مثل  
نزع الغراميل من السيارة، وهكذا  
تضع الدولة بلا غراميل وتستطيع أن  
تضمد على الرصيف أو تنقل المرأة  
كما تشاء وتريد. ولكن المؤكد أن  
عقب نزع الغراميل للسيارة سوف  
تعرض السيارة للانقلاب أو  
الاصطدام.

في رأيي أن المعارضة تحمي  
الحكومة، وتطرح عيوبها، وترشدنا  
تجعلها لا تمشي بغير هدى، وتكثف  
أقدامها.

ومجلس بلا معارضة سيكون  
عمره قصيراً جداً... الأمر مما  
تصورون!

مصطفى أمين





المصدر: **أخبار اليوم**

التاريخ: **١٩٩٠**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### النفقة الصباحية

أحزاب المعارضة عندما أحزاب  
عصية ومعتمة...!!  
قد استمرت مدة طويلة تهلجم  
نظام الانتخابات بالقائمة..  
وكانت تصرخ مطالبة بإخفائه على  
الرغم من أنه السبب في دخول  
أكثر من مائة عضو معارض في  
مجلس الشعب.. وعندما أُلغيت  
هذا النظام وعُدنا إلى نظام  
الانتخابات بطريقة القوائم العربية  
فوجدنا بأننا نحن إنما سنكسح  
الانتخابات..!!

والأغرب من كل ذلك أن  
الصفة التي تلتصق بها تلك  
الأحزاب المقاطعة للانتخابات هي  
أن الحكومة بدأت في تزوير نتيجة  
الانتخابات من الآن لأن القضاء  
لا يفرق بالتكليف على المعركة  
الانتخابية..!!

نفس النفقة التي تكبرها تلك  
الأحزاب في كل معركة انتخابية..  
وتصرخ دائماً أن الحزب الوطني  
قد فاز واكتسب بطلان تزوير  
كسبيون وزير الداخلية..!!

ومن الغريب أن المسئولين من  
أحزاب المعارضة يشعرون أن  
يتجاهلون مسألة في غاية  
الأهمية.. أن التزوير في  
الانتخابات بطريقة القوائم العربية من  
أصعب الأمور.. فالتنافس فيها

بين أشخاص محددين ومعروفين  
تماماً لأهل الدائرة وشعبهم  
معرفة للجميع وحتى قبل إجراء  
الانتخابات.. لذلك مخالفة  
القيوم كانت كلها دائرة واحدة أما

الآن فلم قسمت إلى سبع دوائر كل  
مركز دائرة قائمة بذاتها..  
كما أن عملية الإقراع وحساب  
الأصوات تتم بطريقة مغلقة وأمام  
جميع المرشحين ووكلائهم  
وعوائلهم.. وليس فيها حسابات  
مغلقة أو عمل حسابي يحتاج إلى

كسبيون وزير الداخلية.. بعكس  
الانتخابات القائمة التي لم تكن بين  
أشخاص.. بل التنافس كان بين  
برامج الأحزاب ولا يهم للشخص  
المرشحين كثيراً..

ثم إن القانون الجديد قد شدد  
من عقوبة التزوير في  
الانتخابات.. فبعد أن كانت  
عزامة فقط.. أصبح القانون  
يعاقب مقترليها بالسجن  
والغرامة.

أما مسألة إشراف القضاء على  
المعركة الانتخابية فهو موجود  
ومحقق من خلال هيئة رجال  
القضاء على اللجان وحساب  
الأصوات واعتماد النتيجة.. أما  
عملية إدلاء الناخبين بأصواتهم

في آلاف اللجان الصغيرة المنتشرة  
في الأحياء والقرى فلا تحتاج إلى  
وجود قضاة في كل نواحيه وكلاء  
المرشحين ونوابهم الذين يرأسون  
تلك العملية.

لذلك.. فالمشروع السياسي  
يتصل من سبب الإعلان عن  
مقاطعة أحزاب المعارضة للمعركة  
الانتخابية هل لأنها لم تجد بين  
كوادرها وقاداتها من ترشحهم  
وتضمن فوزهم على الأشخاص  
الذين سيجتهد الحزب  
الوطني... أم أن ذلك الإعلان  
ما هو إلا محاولة سياسية..!!  
التي لن تكون مجدية.

**نبيل إياطة**





## لعبة المقاطعة كما تراها أحزاب المعارضة

أعلنت بعض أحزاب المعارضة الامتناع عن خوض الانتخابات البرلمانية القادمة .. والسؤال: ما موقف نواب المعارضة وخاصة الأحزاب أم أن هناك من سيخوض المعركة الانتخابية القادمة ؟

						
مصدر	قصر راقا	التيهاني	مقاطعة	التيهاني	مقاطعة	مقاطعة
مصدر	قصر راقا	التيهاني	مقاطعة	التيهاني	مقاطعة	مقاطعة

• ليس سراج الدين: أريد عدم المقاطعة .. لكنني ملتزم بقرار الحزب

• أحمد مجاهد: ضمانات الانتخابات تتوافر بعدى أرباطنا بالجمهير

• علوى حافظ

قرار المقاطعة طعنة للديمقراطية

فى وقت تفسير منساب





عصره السياسي لانهم بذلك يهدرون  
الكبر القوي التي تتاح للأحزاب حتى  
تتحرك وتلتزم بقواعدها وسوف يشهد  
المرء العام المصري انتخابات لمرشحين  
على مستوى ممتاز للحزب .  
ويقول : .. نعمان جمعة نائب رئيس  
حزب الوفد : ان قرار حزب الوفد  
بمقاطعة الانتخابات هو انذار لا عودة  
فهو وليس للفصل هو نظام الانتخابات  
فربما لم تلتزم وانما هناك ضمانات  
لأجراء انتخابات نظيفة طالبت بها  
المعارضة ووادى هيئات الفرص  
والنقابات والأحزاب وادى القضاة ولم  
يتحقق منها أي شيء .

### التجمع ما زال يبحث

اما حزب التجمع فسيبحث النظر  
في قرار المقاطعة مرة أخرى صباح  
اليوم ويقول خلف محيي الدين  
ورئيس حزب التجمع : لا يمكن أن  
أصرح برأيي إلا بعد اجتماع الأمانة  
العام لليوم ولا يجوز خيرا أن أقول  
رأيي الشخصي وإن كنا نتمنى على  
وجه نظر المعارضة لمقاطعة التجمع  
سيحدث موقفه اليوم .

ويقول المهندس إبراهيم شكرى أن  
الأجندة العليا للحزب أصبحت بعد ظهر  
الجمعة .. ألهمت الحلف الذي  
سبق أن اتخذت بمقاطعة الانتخابات  
في الأسبوع الماضي !! وسأقول  
مساهم اليوم مع مجلس الأحزاب .

وقال : لقد قررت أن حزب العمل  
للمقاطعة واجتمعتا بمجلس مصري  
كامل مراد رئيس حزب الأحرار يوم  
الانتهى المجلس واكتشفنا أن بعض  
الأحزاب المعارضة ستكفل الانتخابات  
كمثل الأحرار والتجمع لالتحاق على  
أعادة البعث مرة أخرى ولكن النتيجة  
النهائية ستحدد مساء اليوم ..

وستعلن نتيجة صباح غد .  
ويقول المهندس سامي مبارك  
(حزب مصر الفتاة) : إن حزب  
اقتضائى رئيسا بصفة مؤقتة  
وسأفوض الانتخابات مباشرة مصر  
الجديدة وحتى الآن لدينا ٩ مرشحين  
في كل من دوائر القلايين والنموسين  
وللملة الكبرى ولقاهرة دوائر  
مصر القديمة والنزعة بطران وعداوت  
القيا .. وأرى أن مقاطعة الانتخابات  
خطأ كبير .

وتتساءل : لماذا لم تلحق المعارضة  
الانتخابات المناهضة في ظل الخوف لم  
تكن ترى دستورها ؟ ولماذا ضلحت  
الانتخابات المزورة من وجهة نظرها  
أكثر من مرة ؟  
إن المقاطعة لن تجدى وموقف  
سليم للغاية لرجوع لن سيد فيه لقيادة  
المعارضة أنظر مرة أخرى ..

لتي تشغل مصر وهذا تأكيد بأننا  
نمارس الديمقراطية مهما كانت  
الظروف لأن غياب الديمقراطية هو  
سبب الكوارث كلها وهنا يصبح  
المصري أن أي موقع يجب أن يؤدي  
واجبا وعلينا في هذه الانتخابات سواء  
يتبرع نفسه أو باختيار النواب  
الصالحين تحت قبة البرلمان وهذه هي  
المهمة الأساسية للأحزاب السياسية  
مهما كانت اتجاهاتها ومبادئها  
وفياتها فلتحمية الوطنية في الحركة

الانتخابية أصبحت ضرورة قومية  
لسلالة مصر وقضيت شعبيا . ولذلك  
فلما اعتبرت لقرار الذي اتخذته  
أحزاب المعارضة بالمقاطعة عطفا  
لديمقراطية في وقت غير مناسب .  
حالية أن هناك طيات وكثنا نسر على  
الطريق وإن تستكمل الصورة في يوم  
واحد ولكنها تستكمل من خلال  
المعارضة الجادة ونجربى الشخصية  
فلما أطول النواب عمر تحت قبة  
البرلمان فلما نائب منذ ١٩٦٠ عندما  
كنت أصغر النواب منا أكتل في  
التجربة أن المعارضة تحت القبة  
تختلف تماما عن أي نشاط سياسي  
خارج القبة فهي الخط والاختيار  
ولكن من سلالة الأداء الوطني لأن  
النائب عندما يتكلم في البرلمان معارضا  
أو مؤيدا ليس أن انظر العالم كلها  
تتابعه خائفة بالصدق والإمانة أو  
يحكم على نفسه بالاعدام ولذلك يوجد  
برلمان يمثل كل التيارات السياسية  
لكي يتداولوا ويتناقشوا من أجل  
القضية الوطنية أصبح هو الرب  
الوطني لأي مواطن ولذلك فلانتخابات  
القبلة هي معركة جادة ..  
أن قرارهم قرار أرتجال وليس  
قرار حكما دونيا .

ويقول استشاري مأمون الوشيني :  
أرى عندما من لا يتكلم لكل كبير  
أو صليح ملتزم ..  
أن قرارنا الاتحادي المقاطعة  
وقرارنا النهائي لم يصدر بعد ونحن لن  
انتظر باقي الأحزاب . ولو أنه أصبح  
واضحا الآن بعد موقف حزب الوفد  
والعمل والتي تعتبر القوى الرئيسية  
للمعارضة مع احترامنا للتعلم  
والأحرار واتجاه الغالب هو المقاطعة  
واليوم سوف نعلن القرار النهائي .  
ويقول عادل والي :

سوف أخوض الحركة من خلال  
الحزب الاشتراكي المصري تحت  
القيادة وسوف نخوضها في ١٠٠  
دائرة في ١٥ مقاطعة ونحن نعتبر  
للمقاطعة صلا سليا والتمسا من  
الأحزاب التي تجمع عن المشاركة  
وهذا دليل ضعف وعدم تواجد في

### يقول أحمد مجاهد زعيم الجبهة

المنطق من حزب العمل :  
أن الموقف سوف يتغير بعد غد  
نظرا لأن هناك اجتماعات لجنة عليا  
للحزب .. عقيلة ليس من جدول أعمال  
المشاركة أو عدمه ولكن الظروف  
الاستجدية سوف تقرر الموضوع على  
الاجتماع . ذلك لأننا قد اتخذنا سلفا  
قرارا بالمشاركة في الانتخابات على أي  
وجه من الوجوه . إذ أن هناك من  
تقبل الانتخابات كوس للوصل إلى  
المجلس ونالما الوصول إلى  
الجماعة وتأكيد الارتباط وتوسيع  
مساحة الحزب الصحافة .

ويضيف أحمد مجاهد قائلا : إذا  
كانت هناك ضمانات مطلوبه فربما  
لنا نقترح بدى وقتا بعدى أرباطنا  
مع المجتمع ذلك أن الذي يصنع لقوة  
هي الجماعة وليست الأفراد .

ويقول يسى سراج الدين : مثال  
المعارضة في مجلس الشعب السابق  
وهو حزب الوفد : بداية أنا ملتزم  
بقرار الحزب رغم أنني في الجبهة العليا  
لحزب العمل مع مقاطعة الانتخابات  
وللمشاركة في الجبهة الانتخابية لعدم  
أسباب أراها أن الأحزاب السياسية  
مهمتها الأولى الانتخابية بغض النظر  
عن عدد ما تستكمل عليه من مقاعد  
سواء كانت كثيرة أو قليلة وسواء كانت  
هذه ضمانات كافية أو غير كافية المهم  
الوصول في الانتخابات والمشاركة في  
بناء الحزب في المسرح السياسي  
ولأسباب أخرى كثيرة حقيقة أرى أن  
وجهة النظر الأخرى جديدة بأن تكون  
ونهم اعتبار لأن الموضع له وجهان  
وأي رأى له حجة ففي تصور أن  
حزب بدون نواب في مجلس الشعب  
كجيش في الصحراء بدون مظلة  
والجمع التي تقول بمقاطعة  
الانتخابات تتركز في قولها بأن يوجد  
المعارضة ذات الثقل في مجلس الشعب  
تكملة لواجهة الديمقراطية ونحن نريد

أن ندم النظام من هذا الميزة كنوع من  
التعريف ولا توجد معارضة حقيقية  
داخل المجلس والأمم لثلاثي أن  
الضمانات للموضوع لا تكون  
الامتحان خمسة أن قانون الانتخابات  
تم بدون أخذ رأى المعارضة فيه وكذلك  
تسلمه هذا ..

ويقول علوي حافظ : انني اعتبر  
الكتاب السياسي اليوم تسيطر عليه أزمة  
الفرق الذي لا يتم إلا الله وهذه  
لنايتها .. ومصر قد اتخذت موقفا  
واضحا وبصفا من هذه المشكلة وبحث  
في ١٥ ألف جدي من أرباطها إلى جهة  
التي انتمى المصري الي مصر  
أصبح ملتزم بأن تكون كل القوى

الوطنية في جبهة واحدة خلف هذا  
الموقف الشجاع وجاءت الحركة  
الانتخابية والتمز رئيس الدولة واتمام  
الحركة الانتخابية بغض الظروف العامة





المصدر: أخبار اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٠ ك ١٩٩٠

## فكرة!

نخطيء إذا أخذنا قرار الأحزاب بمقاطعة الانتخابات مجلس الشعب بلامبالاة، فلساسة أفضل من أن نقبلها بالاستخفاف، فلغرض أننا نسعى ديموقراطيا إلى الأمام.. وهذا الحدث يعيد الديموقراطية إلى الوجود، ويقبينا إلى أمام الحزب الواحد والرأي الواحد.. الذي أوصلتنا إلى الخراب.

ولهذا اتج على الحزب الوطني أن يعيد النظر في موقفه العتد الذي اتخذه من الانتخابات. ولقد أصر قبل ذلك على الخطا عندما تسبب بانتخابات القلمة ورفض النزول على أحكام القضاء وكان من نتيجة ذلك أن عطلت البلاد في ظل برلمان غير شرعي عدة سنوات.

واجب الحزب الوطني اليوم أن يحاول أن يتصل بالمعارضة ولا يتصاهلها، وصحيح أن المعارضة ضعيفة ولكن الحزب الوطني أضعف من أحزاب المعارضة أن لم يكن ملقا ولا يمكن تطويره بالإساليب التقليدية ولا بالديمقورات البهلوانية، بل سيقوى الحزب الوطني إذا بحث بروح مخلصه شكوى المعارضة، وإذا حاول أن يلتقي بها في نصف الطريق.

نحن نستفكر الرأي السعيف الذي طلب بأن تشرف الأمم المتحدة على الانتخابات ولكننا نؤيد الرأي الذي يتد بأن تشرف القضاء على الانتخابات. ونؤيد ذلك كل المطالب التي تتحدى بتخالف الإجراءات لتكون الانتخابات القلمة حرة نزيهة بعيدة عن التزيف والتزوير. فلا قلادة من مجلس مشنوع بالتزوير والتزيف.

ولقد أخطأت الحكومة عندما ألفت لجنة سرية لوضع قانون الانتخاب الجديد وعندما كتبت قرارات اللجنة ومداولها سرية. كان الحكومة كتلت لتتار لا يتكلم جريمة لا لوضع قانون انتخابات يهم الشعب كله.

وأخطأت الحكومة عندما عطلت الدوائر الانتخابية سرا، وأطلعت عليه اتصالها وحدهم. كأنهم هم المصرون. وحدهم. أما الأحزاب الأخرى فهي خواجلت أو رهيا لدول اجنبية.

وأخطأت الحكومة قلقتا عندما رفضت أن تسلم بالأحزاب المعارضة كمان المعارضين من المنوبين الذين لا قيمة لأهمهم ولا قلادة من إلقاء بهم. وإذا لم تكن الحكومة لا تعرف ماذا تفعل الحكومات الديموقراطية لقتال الرئيس بوش كيف يحتجم باستمرار مع خصومه من أعضاء الكونجرس من الحزب الديموقراطي المعارض.

لنا تمنى أن تراجع الحكومة نفسها ولا تهازل بقارى الأخر.

أن كل مصرى له حق في أن يبدى رأيه وإن لم تسمع الحكومة رأيه.

مصطفى أمين





# ثمن: رأسمالي .. اشتراكي

## كلش نكان ! محمود السعدني

أن يختار ثواب من بين اعظم  
الراسخين سمة وسلوكا وشعبية من  
الناس .. وإذا كان حزبا اشتراكيا ..

فيا لك مرحب .. وبألف فلا .. ولكن  
عليه بعد ذلك أن يقدم الى الجماهير  
بأقرب الاشتراكيين وأيسر بأسلوبهم ..  
وإذا كان حزبا من نوع (كلش نكان ..)  
فيستفيد من بين صفوف البني ادم  
الكلش نكان من يصلح للتوزيع ومن  
يصلح للثابة عن الأفع .. وفي نصيحة  
صحب وصاحب مصلحة في استمرار  
عصر حسي مبارك ولزدهاره .. بأقربهم  
من اتنى لست عضوا في الحزب  
الوطني ولا أربي في ذلك .. كما اتنى  
لست عضوا في الحكومة وأحمد الله  
على ذلك .. ولكنني مؤمن أشهد اتنى  
مستفيد من الجور الديمقراطي السائد  
في مصر هذه الأيام .. لا زيار فجر  
يطرقون بأني تحت جناح الليل ..  
ولا ميكروفونات تنبئ لي بأهواء الحمار  
تنادي على إسني كما سألوني في  
الخارج .. واليد لك بلم أن معظم  
المشتغلين بالسياسة في مصر يشعرون  
بنفس الجور .. ويريدون أن يشعل  
الاستماع للجميع .. لأن اليد لك ضد  
منع أي معارضة من الصغار .. بل إن  
المنع يحبط حجابا ليس له في الشارع  
المصري .. ويهبط وينتأ لا يستعفه ..  
ويصبح عليه تشريفا ليس من خلفه ..

### فعل الهريفي

إن هذه الانتخابات هي فرصة  
العمر للحزب الوطني لكي يقدم وجهه  
جديدة وبصورة لدى الجماهير .. وقد  
مات الصانع الجوهري التي اختارت  
العمل الثنائي .. منذ يوم التحرير  
مروا بالاتحاد القومي والاتحاد  
الاشتراكي وحزب مصر ثم الحزب  
الوطني وشيئا وبجانب .. ولا شك أن  
الحزب الوطني مشات الفضليات  
أصبح للبرامب والرافف .. بذلك  
اتصال أحيانا .. لماذا هذه الهيئات  
التي تهبط علينا في فترات الحزب  
الوطني ؟ وما البدائي لها ؟  
وما الفري من وجهها ؟ حيث صار  
العمل الثنائي للصحة لها مجرد رقة  
وسبوعية وأكل عيش .. وأحسن من  
السرة والتعليق وكافة شيء وخشب  
الزمن ..  
منذ فترة وفي صلاة عيد الفطر ..  
كنت أجلس بجوار أمين الحزب الوطني  
بأحد المقاهلات .. وفي رجل طوي  
وأفضل .. وكنا في انتظار وصول السيد  
الحافظ .. ولا داعي لأذكر اسم

سؤالا أكثر طيبة من القالب نفسه ..  
قال الكاتب .. نريد أن نعرف ما هو  
الاشتراكي (الضموم) الذي يضمن  
استمرارنا في حرب قد تستمر خمس  
سنوات كما جاء في بيان الحكومة ؟  
ويجب مكتوب الحكومة العراقية يجيب  
هل السؤال فقل : الضموم يسأل عن  
الاشتراكي للضموم .. ويريد أن  
يضمن .. جعل الاشتراكي للضموم ..  
ويمن نزه على الضموم وتقول : ليس  
أشياء اشتراكي للضموم ولا نذكر في  
وجود اشتراكي للضموم .. ولا نجد أي  
فائدة في وجود اشتراكي للضموم ..  
عدم وجود اشتراكي للضموم .. لأن  
الاشتراكي للضموم الذي شارك في  
الضموم العراقي .. فهل يكفي الضموم  
وجود هذا الاشتراكي للضموم ؟ لم  
يكن .. أن يضمن على وجود  
اشتراكي للضموم غير الشعب العراقي  
اليد .. وسكنت الكاتب للضموم علم  
يطلق بكلمة واحدة .. ول نفس الية  
كان الكاتب للضموم قد أصبح الكاتب  
الرجوع .. لأن لدا لم يساعد منذ أن  
التي يسؤله الهريفي من الاشتراكي  
للضموم ..

ولكن الأمور في مصر تختلف .. ففي  
مصر ثواب .. ول مصر ممارسة .. ول  
مصر مصلحة حرة .. وبينها الحفاظ  
على الجور الديمقراطي في مصر .. مع  
توسع رقعة بيد أطرافه .. لكي تصبح  
لبنيا ديموقراطية شاملة ناهي بها  
الأم يوم القيمة .. وإن كنا للحق  
والنارح موضع حسد بعض الشعوب  
العربية .. لانتا نخشى حياة ديموقراطية  
خالية من السمل والظلم ونصب  
الحاويين في قوالب لستتية .. ثم  
الظلم في أصناف التهر .. كما يحدث  
لفعل في بعض البلاد الشاقية وبين  
أن يجرد صوت واحد على أن يمسس في  
الذين جابه متشاكلا .. أين اختفى هذا  
المازس للضموم ؟

### صاحب مصلحة

وإذا كان الحزب الوطني هو زعيم  
الأغلبية كما يقول .. فلماذا لا يقرر  
على الحزب الوطني تحديد موقفه  
قولا .. إذا كان حزبا ورسماليا ..  
قولا أملا ورسملا .. وعليه في هذه الحالة

مصر ليست مجرد قطر من أقطار  
العرب .. وأيسر كيانا جغرافيا ..  
بجهدا البني الأبيض من الشمال ..  
والبحر الأحمر من الشرق .. ولكنها  
نموذج وندوة وندوة .. أو هكذا ينبغي  
أن تكون .. وأحسن المطر فإن أغلب  
حكومات مصر كانت تترك ليدة الدور  
المصري في الخلطة .. كمركز إشعاع  
للندوة والمضارة والتوير .. ليس في  
الخلطة العربية فحسب .. ولكن في  
عصر الشرق .. أصبح أن هذا الدور  
غاب عن بعض الحكومات التي تولت  
أمر مصر .. ولكن هذا الأمر حدث لفترة  
الصنية وبصورة مؤقتة .. وكان لابد من  
حدولة كاستثناء لثبات القاعدة .. من  
منا يجب أن نذكر بالشعر حكومة مصر  
لاسرائيل إلى إجراء انتخابات مجلس  
الشعب في موعدها المستوي .. بالرغم  
من العواصف الشديدة والأمواج  
للثلاطة التي تعرب للخلطة بشدة ..  
وكان تهوي بها إلى القاع .. وكان لابد  
لحكومة مصر أن تتسك بأجراء  
الانتخابات في موعدها .. بإختيار أن  
مصر هي الواحة الوحيدة في صحراء  
العرب المحررة .. ول مصر قضاء .. ول  
مصر قانون .. ول مصر حدود لتصل  
بين .. السليبات .. وإن كان قانون  
الطوارئ .. يعيب ثوبها الناصع ..  
لأنه لحسن الحظ لم يستفد حتى  
الآن لأشد الأرهاب .. ول مكانة  
المخدرات .. ويصعب من الألف ل  
الخصائص من هذا القانون .. وشمنا  
قانونا لمجاهرة الأرهاب .. وإن كانت  
يرطبا بجلافة دهره قد فطحت في  
الفساد على الأرهاب ولديها مثل هذا  
القانون إلى إجراء الانتخابات في موعدها  
كان ضروريا .. لكي تبقى مصر تستمر  
واحة الديموقراطية والعربية .. أصبح  
يجد في أنحاء متفرقة من العالم  
أعزى ومجالي وثقافة ومجالي ثوابية  
ومجالي للشورى .. ولكن أفضلي مجرد  
بطلة .. ونسبي وكراس .. ولا شيء بعد  
ذلك على الأطلاق .. أنكر في بداية  
الحزب العراقي الأيوبي وبعد إعلان  
الصبر على إيران .. عرضت الحكومة  
العراقية المشكلة على المجلس الوطني ..  
ويعد أن الفت الحكومة بياها .. فخط  
من الثواب الذين لديهم استفسارات  
أو أسئلة أن يقدموا بها مشكوكين ..  
وقام نائب طيب لا أذكر اسمه .. وسأل







الانتماء، لأن الهدف ليس التشجيع، ولكن الهدف هو غرب الأبطال لهم وتذكرون. فجأة توقفت أمام المسجد سيارة مرسيدس خضراء ونزل منها رجل وامرأة أفريقيين. بلب رأسه يشال ويلش على دكان، ويتردى جليبا تصلص مضرى ونصف مغربي، ويسدل له يده بعضا تكفي لانتاج أي حد من الممارضين سياسيا السيد إياه. وقدموه للسيد له هل أنه مرشح الحزب الوطني؟ هل دائرة كذا، وجلس الرجل سامعا يحدق في لا شيء. ثم عرف أنه تاجر فواكه وأنه من أبناء الدوحة الجديدة التي ظهرت فجأة وأثرت فجأة، وانفتحت على القصة والثر سابق انذار أو تحذير، وبمات الرجل الفاضل: هل هناك أحد مرشح

في الدائرة من خارج الحزب الوطني؟ فاجاب الرجل على الفور: كل الناس يخبون والمحمد له. وبعد أسأل السيد المرشح: هل هناك أحد من المرشحين يطمح لمنصب آخر غير الحزب الوطني؟ فقال الرجل الفاضل باطلتان شديد: أنا أصلا ما أعرض أحزاب ولا أحزاب الأحزاب، أنا رايل في حال. وبعد أسأل الرجل الفاضل من أنت مرشح من الحزب الوطني؟ فاجاب الرجل الفاضل: الحمد لله، أنا مرشح من أولياء الله الصالحين. ثم صرخ فجأة صرخة صغرى: مدد.

ثم راح يهبط يصوته على السلم الواسعي من القمة إلى السطح. مدد... مدد... مدد... ثم ضرب يده في جيبه وأخرج نوعا من القشام المتشتر في ريف مصر وتواها للسيد له. فلما اعتذرت، رفض اعتذارى بشدة، وقال بلهجة جاسية: ويصين معاك دي نعمة، ما حدش يرفضها، ثم صاح صرخة أزعجت الحاضرين: شالله يا بل القواجر، وأيضت يدي على النعمة، وبمات ليح الحزب

الوطني الجالس إلى جوارى: من الذي جاء بهذا الشيء، ليكون معك لالة؟ وأجاب أمين الحزب الوطني لا شيء. ثم شبت. وأخيرا جاء المصطفى وأنبأ صلاحة السيد، ثم جلسنا نستمتع إلى كلمة من الحائظ، وإذا بالرجل الفاضل يحدق في نوم عميق... وبمات الحائظ نفس السؤال: من الذي دفع بهذا الشيء إلى هذا الموقف الصعب؟ وكانت أجابة الحائظ هي نفسها أجابة أمين الحزب الوطني: لا أعرف عنه أي شيء ولم أراه من قبل، والقيت نظرة رداء على الرجل الفاضل، الفاضل على النكة بوجارى حتى تلك اللحظة وتساخت بيني وبين نفسي: ما هي الجاملة إلى هذا النموذج؟ ولماذا الإصرار على مثل هذا الشخص؟

وكيف وصل إلى هذا الموضع؟ نعم ماذا وإذا جازحة قلبى بإزارته على رأي محمود شكري رحمه الله. والظلم، لا يزال السيد الفاضل إياه يتشبع بالحصانة حتى هذه اللحظة، بالرغم من حل مجلس الضبط، والحدق بهم. أما في الحلق، فليس لنا به شأن. على العموم، هذه فرصة الصبر أمام الحزب الوطني، خصوصاً والاتفاقيات فريدة وأيست بلواث. ويستطيع أن يفتخر الفضل من مصر وأحسن من في مصر؟ مرشحين من أصناف اللواجب والمواقف، يثرون الحياة الثيابة، ويجهلون من مصر وأمة الحرية والديمقراطية وكما ينبغي لها أن تكون.

اللهم قد بلغت... اللهم فاستر.

### المنتخب... بجلاجل

أولا لثة الطمع، ولولا الصائد المؤسف الذي راح ضحيته الدكتور رفعت الحزب، لكثفت فضيحة منتخب مصر بجلاجل في أرجاء العالمين. فالفرق القوي الذي أخرج هولندا إلى بطولة كأس العالم، وحسب ثم الفرق الأيرلندي، واحتلت إنجلترا بلفورن على بهدف... هذا الفرق نفسه داخ دولة بني أمم فريق البيئات الهولندي، وهو فريق ألقب بعينه من جرسونات القاهري ولكنهم أكثرنا أمام فريق مصر أنهم جرسونات صلاب أيضا، وأنهم مستعدون لتوسيل الكرة إلى الضيقة ست مرات في المباراة الواحدة، وبغزبية الفريق السنغالي وفريق الكنتال أيضا. فالفرق الكيني أمثلا تصيبها لثمة بعد اشتراكها في كأس العالم. واللعب الكميبي يصعب كمالاوس بعد أن يلعب ضد رود جويليت وفان باستن ديكران، وبارادونا وبيكر ويخلون. اللثمة تصيب عربي وأبوسرع وكسيرة وسيد ربة وتجهل الواحد منهم إذا نزل للعب بعد ذلك يبدو كالفرقة الدابحة، هذا طبيعي أيها الناس ويحدث مثله في أمم الممالك، لما بالك بالمملكة المصرية

الكرية، وهي محدثة نعمة، لم تدع إلى كأس العالم إلا مرة واحدة. وأيضت يعتقد أنها الأخيرة، إذا استمر اعتناها على هذا المنصف من الكبريت النظام. ولكن المرفس حقا إن جميعه المتفهمين والفكرة، حيث شاعرة استلحتها، وفات يا تقطيع في لحم

الكاتبين الجوردي، مع أن الجوردي له مهمة واحدة ومعدة، وهي الوصول بنا إلى مسافة كأس العالم القادمة. هذه هي مهمة الجوردي وأيس له مهمة سواها. فنهزم أمام اليونان، ونقتل أمام السودان، لا شيء يهم على رأي معنا إحسان عبدالقوس رحمه الله. لقد حدث نفس الشيء للفرق الإنجليزي على يد مدربه رويسون، عندما انهزم في بطولة أوروبا أمام أيرلندا ومن هولندا وعلى يد الاتحاد السوفياتي، فخرج من مسابقة ميكا وفاد يفسر من، وذلك لم يشتموا الدرب ولم يظنوه بالسكاكين، ولم يطالبوا بسجته أو بنفيه، كما فعل بعض السادة خبراء الكرة في بلدنا. فقد كان للسرب رويسون مهمة واحدة لا غير، هي الوصول بالفرق الإنجليزي إلى كأس العالم. وقد لفظها رويسون رغم خيبتها فرفشة في كأس أوروبا، ونجح في الوصول بالفرق إلى كأس العالم وبعد في لة نور الأربعة، وشكره الاتحاد كنز لا أدنى للهمة بنجاح واستقال الرجل، ودفع إلى هولندا للسرب، لأنه لم يعد بمقربوه أو يعطي للفرق الإنجليزي أكثر مما أعطاه. هذه هي السالة أيها الناس السادة والناس على الرمية والناس المضيوط. كان يجب أن تتركا الجوردي فقل ما يشاء. لك وعدنا بالوصول إلى كأس العالم، وعلينا أن نمسح الفرصة كاملة وأن نصير ونتنظر. فإذا وصل بنا إلى كأس العالم، يجب علينا أن نشكره ونكفله، أما إذا فشل في هذه المهمة فانتصير له للمناخ على الطريق... أما من جانب، فالحبيب موجود، ومن جملتي خاص، بارقة موجدات أرم الحجاز. أما قبل ذلك، فلم يكن من حق اتحاد الكرة أن اتهم الشورى أن يضل على الإطلاق ولكن الذي حدث أنه تدخل وأطاح بالجوردي لكي يتشرف قبل فلات من أنذاك وقلب علق من القبي. أما السالة فكلها إلى مباراة اليونان مع أن وكبة اليونان ليست جديدة في الكرة المصرية، فحين نهم ريال مدريد ويهزمنا كفى كلفة الجديدة، أما الكرة المصرية منذ عصر معنا مختار التلح والى عصر ابننا مختار مختار. وباتوا إتصل الكرة الكريكم جورية، لم حق أكفا والفضل مدرك وبني عرفت مصر تصدقني... أن تكفل عبيكم بركة كأس العالم مرة أخرى... ألا في اللما



## المقدمة... ومناقشة الانتخابات مقاب... للمواطن... أم للديمقراطية.. ١٩

### بقلم: محفوظ الأنصاري

اتخذ حزب الوفد قراره بمقاطعة الانتخابات البرلمانية التي تنعقد البلاد لغرضها  
أغلب الظن أن البعض من أحزاب المعارضة الأخرى قد اتخذ نفس  
القرار.. لكن نون إعلان بعد ..  
وهاهم جميعاً.. أحزاب المعارضة.. يستعدون.. لأجتماع مشترك  
« هذا الأحد .. » ، يناقشون فيه ، « موقفاً موحداً .. » تجاه  
الانتخابات ، هو في أغلب الظن ، بالمقاطعة ، وليس بالمشاركة ..  
والشراء المؤكد ، أن عملية الانتخابات ، خاصة الانتخابات التتابعية ،  
وفي كل الديمقراطيات ، هي أكثر الممارسات الديمقراطية تأثراً  
وخضوعاً « للعبة .. » ، المناورات ، والتكتيكات السياسية  
والحزبية ..

وأصبحت « المناورة الانتخابية .. » ، وتكتيكها ، علامة  
وسمة « للموسم الانتخابي .. » ، بل وحفا مشروها ، طلقاً  
يتحرك في إطار المقول .. وبشرط « ألا يدوس .. » لجوهر  
القضية وأصلها « على طرف .. » ..

والقضية والجوهر والأصل هنا .. والذي نعنيه .. هو  
« الديمقراطية .. » نفسها ..

وإذا كانت الديمقراطية ، هي الرأى والرأى الآخر ..

إذا كانت الديمقراطية طرفين « أغلبية ومعارضة .. »

وإذا كانت هي حق الاختيار الحر ، بين هذا أو ذلك ..

وهي الحق في حرية القول والتعبير ..

إذا كانت الديمقراطية ، هي كل هذا وغيره كثير ..

وهي بهذا ، وبغيره ، « معادلة أكثر من طرف .. » .. وليست أبداً

« معادلة طرف واحد .. » ..

لكنها وبالذات الشيء ونقيضه ..

إذا سلمنا بذلك .. واقتضنا « بمعادلة الديمقراطية .. » كما

طرحناها في شكلها المبسط ..

● فهي يجوز .. ويجوز الديمقراطية البحث .. أن ينسحب ،





طرف، أو أطراف بعضهم توصيف واحد هو المعارضة، ويترتب  
 المصلحة لطرف واحد، حتى وإن كان صاحب الأغلبية... ؟  
 • وهل حق «الاعتبار الحر»...، الذي تكلمه، وتقسيم عليه  
 الديمقراطية، في حق الأحزاب لهذا الغرض، أو للقضية  
 هل هذا الحق، يصبح هذا وفي الانتخابات للثانية... «مشاركة... أم  
 مقاطعة...» ؟  
 هل إذا، كان جوابنا نعم، «المشاركة أو المقاطعة...» فكيف في  
 حق الاعتراض الحر...  
 فإكثنا هذا... هل يكون قرارنا وخيارنا في هذه الحالة، إصلاح  
 للديمقراطية، واعتزاما لجمهورها صاحبة القرار والفصل... ؟ أم  
 نكتسب تلميذا، ونكتسبنا، وعدم ثقة في التلمذين... ؟  
 إني أطرح هذه الأسئلة... وأقدم بعض المبادئ الأساسية  
 للديمقراطية... ليس بهدف إثبات هذا الطرف - المعارضة -  
 المقاطع... أو من هو بصدد المقاطعة...  
 أو بهدف الدفاع عن ذلك الطرف - الأغلبية... التي ستركب لها الساحة  
 «ليطعن رجالها عظام، بعضهم البعض...» في معركة «مصلحة...» لا  
 طمع لها ولا لون... وفي نظام الانتخاب الفردي، الذي تتراجع فيه سلطة  
 الأحزاب ويهيمن على كوكرها... فكيف ما تكثر مناورات وتمرد الموالجين  
 أصحاب القدرة والعزوة...  
 ما فصلته مناقشة هائلة عاتلة حول...  
 قضية... هي قضية الديمقراطية فكرا وممارسة، بمكنيتها  
 ومحرمتها...  
 حول الحق المطلق، والحق التقليدي، بشرور العمل والمصلحة...  
 ويمتطلبات حياة الهدف وميلاته من أي مجلس...  
 ما فصلته كذلك مناقشة للمرحلة التي تمر بها مصر، أو قتلها  
 إليها بزم وقوة...  
 وأنا حرص هنا على التمييز، بين «قواعد المرحلة...»  
 وبين «نواحي» أو «متطلبات قراء...»  
 مناقشة حول سلامة، فكرة، وغير فكرة في نفس الوقت بين  
 القوانين السياسية التي يتكون منها المجتمع، وتشكل أحزابها،  
 ومؤسستها...  
 • • • • •  
 بطل الهدوء... وبطل الموضوعية نقول، إن المعارضة السياسية، على  
 الساحة المصرية، خاصة من جانب الأحزاب، ممارسة هزيلة، يستوى في  
 تلك ممارسة... رجال وأعضاء حزب الأغلبية... تبع ممارسة أحزاب  
 المعارضة...  
 وبسبب هذه «الحساسات...» والتكامل، في شخصيات الأئمة،  
 «وهزال... المعارضة...» نجد أن أحزاب المعارضة جميعا يجمعها موقف  
 واحد، وكذا واحد هو...  
 وقرئها موقف الماسك للحزب القوي بسبب عضوية الرئيس مبارك  
 ورأسته لهذا الحزب...  
 أما الهدف والمطلب الذي يصل إلى حد ممارسة الإحراج والضغط، فهو  
 أن يجرى مبارك تفضيه، عن الحزب الوطني ورأسته، ويبقى فقط رأينا لكل  
 المصريين...  
 ورغم ما تحمله هذه الدعوة من «وجاعة قاهرة...» وموضوعية  
 شكاوية...  
 إلا أنها غير سطورية، ولا منطقية...  
 فلنرايس الذي لا يملك قاعدة شعبية سياسية، «ينظمها حزب...» أو  
 تجمع سياسي... رايس من «الهواة...»





المصدر: الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٠ ك ٢٠٠٠

رئيس بلاديور . خاصة وأن عالمنا الثالث بالتحديد . أخذ يودع وإلى غير رجعة « زمان التطويض الإلهي المقدس .. » - زمان « الأعراسات التاريخية » - زمان « المنسبين .. » المائدين بملائتهم إلى « صلب الأشرار » .. « وبيت النبوة .. » وأخذ هذا العلم - أو يريد - يتجه نحو .. زحام من صلب الشعب ومن جنوده ..

المهم من يردد مقولة « رئيس كل المصريين » .. يستمهدون بارتسا . تكن الحقيقة حسن تلك تملأ .. فلما كان توجد الرئاسة للحزب . ولده من ناحية الشكل بالنسبة للرؤساء القوميين . إلا أن الواقع اليومى لم يطبق وحتى العيش للأجتماع بين « رئيس الجمهورية » .. والمكلف بالفرقة حزبه .. يكاد يكون بؤساً .. حكومته ورئيسها واضعاًها من الحزب . أو كان حزبه . ورجال عصره المقربين من الحزب رجال الإعلام - الرسمي . خاصة الإذاعة والتلفزيون من الحزب .. أو المتعاملين معه .. ربما تكون له بعداً قليلاً عن السؤال ..

إلا أن الحقائق تظل ثابتة : - ضيق الممارسة الحزبية في الشارع ومن الجميع - نقل رئيس الجمهورية . ومبارك بالتحديد . في ترويج كلمة الحزب الذى يلتصق إليه . ارتفاع صوت بعض القوى السياسية . بين الواقع وبات ويركز تناقضاً كبيراً . وفجوة عريضة بين طموحاتهم . من جانب وبين حجم القوة والتأثير السياسى على الأرض من جانب آخر . الحقيقة الأخرى مترتبة على سلفيتها . وهى أن بعض الأحزاب لممارضة وربما جميعها . تفضل أن تبقى خارج . الانتماء للعملى حتى لا يتكشف حجم الحقيقة لها فوق الساحة ..

• • • • •  
تكن المسألة الخطر وأهم من كل الحقائق وكل . الحقائق .. سواء كانت فصائل « الجماعات المتفتدة » أو حزب الأغلبية . أو فصائل أحزاب المعارضة ..

فقد استكملت مصر . بشكل عام . « البنية الأساسية » . السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنتاجية والبشرية كذلك استكملت . مصر مبارك « هذا البناء » صرفت عليه وأصبحت عليه وصفت عليه . وما زالت ..

بقيت بعد هذا البناء الكبير والضمخ خطوات أو لمسات أخيرة - بها يصلح البناء . وأخذ رونقه . ويستحق أن نزهو به ونفخر وبهونها ونقل « زماناً » .. ونقل رافعا على السلم . لا تستطيع أن تهمله ونقول لم نعلم شيئا . ولا أن نلتمه . ونقول هذا التجازنا ..

عملية - التنظير . أو الرقوش . أو البياض . أصبحت هى معيار ومقاس للتقدم . لاها تنكس « المهارات » وتنكس الدقة وتنكس النوايا . وتنكس تقويم المجتمع بقراءة الحياة السياسية والمادية . لجهود ونتائج عمله وفكره .

تنكس حرماً وإجملاً . وحملية . ولقننا في مضر نعيش هذه المرحلة القليلة التى سنتلقا أو نتكلم بها إلى العصر الجديد ..

والمؤكد أن الديموقراطية . أحد أهم مكونات هذه القليلة الأساسية التى قلم بناؤها بالفعل . واحد أهم عناصر المرحلة التى نعيشها . والانتخابات القبلية . بكل معايير والمقاييس الديموقراطية . هى ذروة من ذرى الممارسة ..







المصدر: الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٠ س ١٩٩٠

من هنا نقول: إن المرحلة الحالية من حياة مصر وعلى تفصيلا  
بناء الديمقراطية تتطلب

التركيز وأنها من جميع القوى السياسية بالروح الديمقراطية  
المستهدفة التي ترفض أن يكون التمثيل البرلماني تمثيلا تعديلا  
يخضع تعديلا حزبية قائمة وممارسة بالفعل منذ تولي مبارك  
المصلاوية في ١٤ أكتوبر عام ١٩٨١

هذا الدنيا بكوننا في ضرورة ابتعاد حزب الاغلبية عن محاولة  
السيطرة والاحتكار حتى بالتراضي والسماحة التي تتيح الفرصة  
للآخرين دون من أو تعال حفاظا على جوهر القضية التي تعمل لها  
ومن أجلها وهي إقامة حياة سياسية ديمقراطية كاملة  
كما يتطلب هذا ويفرض نزول الأحزاب الممارسة عن العمل المنطوق  
بالمقاطعة أو الانعقاد لأن ما يليه اليوم بالممارسات القطعية أو ما نههم  
بعدم المشاركة هو الذي سيترسخ في ضمير الناس ووجدانهم قناعة  
بالديمقراطية أو كرها بها

لقد سلمنا في بداية الحديث بحق المناورة والتكتيك في الانتخابات سلمنا  
بحرية الاختيار وحقه  
لكن بشرط ألا يكون « التكتيك حلق القضية والهدف الخدع روح  
الديمقراطية قبل أن نولد  
وبشرط ألا يستخدم الحق الديمقراطي في الاختيار معولا بهم ويقتل من  
احاطوا هذا الحق وكله لنا وهو الديمقراطية  
أي ألا نمارس حقنا الديمقراطي ضد الديمقراطية والخيار  
الديمقراطي نفسه

**محققة الأنصاري**





الأحرار

المصدر:

١٩٨١ - ١٩٩٠

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## والاستكمال

كما نحسب أن المعارضة نقلت  
القوى إيمانها بأن يعود نظام  
الانتخاب الفردي .. وهذا يعطي  
فرصة آية كفاءة .. سواء المعارضة  
أو المستقلون أن تثبت وجودها في  
الانتخابات القادمة.

ولكن.. للأسف الشديد فإن  
المعارضة قررت الهروب من المعركة  
بدلاً من مواجهتها وعدم تقبل  
الانتخابات بدلاً من أن تدخل لتثبت  
ذاتها.

وهذا القرار هو إساءة للمعارضة  
أكثر من أي شيء آخر .. فسلطتها  
الانتخابية أما أن يكون عن أنها  
واللة بأنها أن تحصل على مقاعد  
تذكر وأنه ليس لديها الشخصيات  
السياسية والعلامة الملمعة للناخب  
التي يمكن على أساسها دخول

المعركة الانتخابية .. ربما أحس  
المعارضة أنها خلال فترة مجلس  
الشعب الماضية أن تقدم شيئاً  
تستطيع أن تستند إليه في المعركة  
الانتخابية القادمة ، وإن هذا قد  
مصرف الجماهير عنها وهي لا تريد  
أن تكشف عن صورة هزيلة تؤدي  
إلى الضرب أكثر منها إلى الطبع .  
وعلى أية حال فإن هذا القرار قد  
بين أن المعارضة في مصر لا تجوز  
لها .. وإنما بناء على رغم كل  
ما يحدث من غشواء والفتل .

ولنا لا أهم أن يحكم على  
الانتخابات أي حكم غير مستند على  
تجربة ، فلا يمكن للانتخابات لم تجر  
بعد أن يوجه لها الاتهامات ..  
وعائنا لأننا في انفسنا وفي  
أفرائنا .. على مواجهة الجماع ..  
فلو أن الانتخابات قد حدثت فعلاً  
ولت فيها أي تلاعب فله في هذا  
الاحطة فقط .. ويتم على الألة من  
المكن أن يتم اتخاذ قرار بأي شيء .  
ولكن اتخاذ قرار مسبق بشكل ثابته  
ضعف بدلاً من تلمعة قوة .

ولأن الانتخابات القادمة  
فيها ضمانات أكثر من أي انتخابات  
مضت .. النظام الفردي نفسه  
يفرض الضمانات .. لأن المرشحين  
يكون لهم مندوبيون في لججان  
التمصيت .. ولأن أي تلاعب في هذا  
المجال .. تلاعب ضيق ويمكن  
كشفه ..

وأنتي أتمنى أن تراجع المعارضة  
في مصر موقفها .. وخصوصاً أننا  
نمر بطرف غير عادية .. نحتاج  
فيها أكثر ما نحتاج لوفقة رجل  
وأحد .. فلا تلعب الخلافات  
الوهمية .. ولا نحاول التشكيك في  
كل شيء .  
والمعارضة أن تكسب من هذا  
القرار .. بل على العكس هي  
ستخسر .. تخسر شعبيتها أولاً ..  
لأنها هربت من المعركة في الوقت  
الذي كان يجب أن تؤدي دورها فيه  
مهما كانت الظروف .. وستخسر  
ثقلها لأنها لن يكون لها ممثلون في  
مجلس الشعب فتبتعد عن الحلبة  
السياسية .. ويقتصر نشاطها على  
المظاهرات الكلامية .. التي لا تفعل  
شيئاً ..

أحمد زين





## ليس هذا وقت الخصام

طلعتنا الصبح بخير مؤداً أن أحزاب المعارضة في مصر تعزم مقاطعة الانتخابات العامة لمجلس الشعب . وقد يكون لهذه الأحزاب أو لبعضها رأي في كيفية إجراء انتخاب أعضاء مجلس الشعب وفي ضرورة الترافع القضاء اثرافاً كاملاً على عملية الانتخاب ، لكن ما يجب أن نذكره جميعاً أن مصر اليوم إنما تواجه مشكلة كبرى تتمثل فيما أصبح عليه بلد احتلال العراق للكوييت وهي مشكلة تربط عليها أن أصبح بعض قوتنا المسلحة متواجدة بالمملكة العربية السعودية متأهبة للتدافع عن هذا القطر الشقيق وللقيام بواجبها الذي تحمته ظروف لا يعلم أحد مداها ولا كثرتها .

وأوجه الدول الغربية إلى مساعدة شعوب هذه الدول قبل مساعدة دول العالم الثالث . أكثر من ذلك وأخطر أن موقف مصر من أزمة الخليج وهو موقف لا يكفل أحد - ولا يبرر - على صوابه ولتلاف الشعب كله . مؤيدا له ومناصر .

تقول إن موقف مصر قد حذا بحجرات الأحزاب إلى مشاركة الأحزاب على أرض مصر وهو التواء ليس بالأمر السهل يقتضي منا جميعاً أن نلق من هذا الجهد مصر الذي تنصب فيها مدافعين عن أمنها متصرفين واستقرها . فإذا أضفنا إلى ذلك أن الأحزاب للقفزة على أرض مصر تلك هي الأصل أن تكون أحزاب ذات برامج سياسية واقتصادية واحدة لا يكاد أحد يسلط الخلاف بينها كما أنها أحزاب تضم أعضاء حقايدهم مختلفة وميولهم متباينة وأغلبهم لا أتجاه له ولا ملحق .

إذا أضفنا على ما تواجه مصر طبيعة الأحزاب للقفزة على أرضها نحن عليها جميعاً وفي هذه الظروف التي نمر بها مصر والتي تقتضي أول ما تقتضي أن تتكاتف جميعاً لدفع كل خطر يهدد هذا الوطن والسعي نحو التقليل من آثار أزمة الخليج على مصر في تعاون لا في تنافر في وحدة لا في شقاق . لقد باتت أزماتنا علينا أن أردنا مصلحة هذا الوطن أن نزيد الخصام وأن نعمل قدر ما نستطيع أن تجري الانتخابات في جو يسوده الولاء نسمى فيه جميعاً نحو الوحدة والتزاهة . إن الأصل أنه إذا خضت دولة حرباً أعلنت فيها الأحكام العرفية وتسلطت فيها أدوات الديمقراطية لكن مصر - وذلك حقيقة - لم تلجأ أبداً من ذلك .

وبس بالمشاكل ولا بالخصام ولا بالمقاطعة تسلط أسماء الديمقراطية وتتمرد جنوبها .

وأصب في النهاية أن الأحزاب للقفزة في الدول التي تنصت فيها الديمقراطية وتسلطت تلك جميعاً عند المصائب والمشاكل الكبرى موقفاً واحداً لأنها فإن كانت أحزاباً فهي عند مصلحة الوطن حزب واحد ورأي واحد وتلك هي الديمقراطية الحقة التي تبقى ولا تنهد .

### بقلم : مصطفى بكري

وايس بالامر السهل على مصر التي تحتاج إلى كل مورد أن يظل خطنا كما الموبس بنسبة كبيرة لتوجه أزمة الخليج وما صلحها من خطر تصعيد التوتر . كذلك قال ما يجب أن نذكره أن موارد مصر من المعونات الخارجية سبوت تتأثر أن لم يكن قد تأثرت بالفعل نتيجة الوفاق الدولي وخروج دول الكتلة الشرقية على الشيوعية .

ليس بالأمر السهل أن تشارك قوتنا المسلحة في الدفاع عن المملكة العربية السعودية وفي حرب أوقعت أن تحدث وأن تجري الأمور على أرض مصر في خصام بين الحزب الحاكم والأحزاب المعارضة . وليس بالأمر السهل أن يعيد المصريون من الكوييت والعراق بهذه الأيديته الهائلة بعد أن انطقت بهم سيل الرزق . وليس بالأمر السهل أن نلقد مصر تماماً وهي البلد القدير السامي في نمو مؤرخها من السباحة وهي موارد ليست بالقليلة إذا أقيمت بموارد مصر من كافة المصادر .





## كلمة حب

● انتخابات مجلس الشعب القادمة أساسية ومهمة وأصلية ومصيرية.. فقيامكم كله يشهد تطوراً خطيراً نحو الديمقراطية والحرية والانتخابات الحرة والنزاهة.. وأبش محظوظ أن تتخلف عن هذا التطور الخطير على مستوى العالم.. وأبش محظوظ أن يتأخر العالم بهذه الصورة ونحن ما زلنا نصر على بناء العمل على ما هو عليه.. وما زال الحزب القومي يبعث لنس الأسلوب الانتخابي الذي كان مصحلاً به في كل الانتخابات السابقة !!

● وفي التجارب السابق كان هناك حوالي ١٠٠ عضواً معارضة.. وكانت الحكومة ترى أن هذا العدد أكثر من اللازم.. وأنه دليل على حرية الانتخابات.. وأن هذا العدد ملحم من الحكومة.. فلا كانت المعارضة مستأنسة للامتناع من ولائها.. وألا استصفت عليها في المعارضة كان على الحكومة أن تقتطع هذا العدد وأن تكتسره.. وكانت هناك محاولات لضم أعضاء المعارضة للحزب القومسي أو فصلهم أو رفع الحصانة عنهم.. وكان ذلك معروف وأصبح تاريخاً.. ولا تريد أن تكرر..

● وقد خرجت كادحة أن الحكومة أثرت توزيع الكوادر مع المعارضة لتشكل بأسيبة كبيرة.. وأى أليات المعارضة هذه المعالجة كان معنى ذلك أنها تفسد بالترتيب وتراقى عليه وتقتصر فيه.. ولكن العدد لم أن كمال القمالي نلى هذه الأداة.. ولأن أن الحزب القومي سيحل كل الدوائر.. بمعنى أنه أن يترك فرصة لأحد.. ولكن يبقى السؤال هل هذه فرصة للمعارضة في ظل الظروف الراهنة ؟؟

● والأجابة.. على السؤال كطرح هذه أسئلة أخرى.. عليها مثلاً هل تعرف المعارضة أصلاً بوجود المعارضة وأهمية المعارضة وضرورة المعارضة أم أن الحكومة ترى في المعارضة مجرد تذكور.. وهناك من الشواهد ما يؤكد أن الحكومة لا ترى أن ضرورة المعارضة.. ولا تتعامل معها على أنها فكرة أو أنها وجود.. الحكومة تتعامل مع معارضة المعارضة على أنها مجرد مشغرات.. وتكتب كل ما تشره المعارضة حتى لو ثبت أنه صحيح بعد ذلك.. وأراض كل مطلب المعارضة على نفس أنها ليست مهمة.. وكل ما تشره المعارضة فهو وكلام فارغ.. وأعلام الحكومة لا يشر إلا ما يظن مع رأي

الحكومة.. ولا يروج إلا ما تولى الحكومة.. ولا يحاول الحزب القومسي أن يتلقى مع المعارضة.. وألا يفسر في الأجساد بالمعارضة فله بأمرها بالخروج من الأحزاب !

● ومع ذلك فإن بعض أركان الحكومة يعترف علناً بأن المعارضة جزء من النظام.. ولكن عند التطبيق يطرد هذا البعض من كل التشكك التي تزل على رأس المعارضة.. وقد تكون المعارضة وقت في نظام أو خطياً.. ولكن تلك لا يبنى أن نصب على رأسها كل هذه التشكك.. ويشكل فسر موضوعي.. وتتمهنا بالتقاع.. ويعترف أن أي محاولة لتفول في الانتخابات محاولة لتب نظام الحكم..

● فلا كانت الحكومة لا يمكن بالمعارضة وضرورتها فإن الأمر يحتاج إلى نظام حول الانتخابات وأساليبها.. بداية من القانون وتقسيم الدوائر وفولم التلبيين حتى الضمانات القانونية والقضائية.. ولكن الحكومة أصبحت تلك كله دون أن تهتم بأى المعارضة.. وحتى ولا اعتمدت بر فعل المعارضة.. وحتى عندما اتحت المعارضة أنها تلتطع وسلبية وأنها ستفقد وجودها في الشارع السياسي.. وبدأت الحكومة في اقتاع بعض رموز المعارضة بالتشريع.. حتى تكون الصورة ديمقراطية.. ولكن الواقع يقول:

● أن ذلك غير صحيح ! ● وإذا لمنا أن تكون في ركب الحرية التي تحتاج العالم كان علينا أن نغير ألف مرة قبل أن نصل الانتخابات القادمة.. ونحن نضك على الصدا.. عندما نقول لنا الذين بالمعارضة ثم نصدق الصدا.. والعالم يتفرع ويضك..

محمد الميوان







المصدر : السيد ياسين

التاريخ : ٩٤١ هـ - ١٩٩٠ م

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## بوضوح

### حكاية المقاطعة

مقاطعة الانتخابات التبرية أو التوليح بها وقد مر مراراً وتكراراً في صالح المعارضة أولاً ثم المعارضة الديمقراطية ولقضايا البلد ثانياً والأخيراً أن تقرر الأحزاب جهودها على عملية الانتخابات أو أن تكتفح المعارضة بالفعل السريعيين فيها بحيث تطف إلى جانبهم في الحركة القادمة خاصة وقد سبق أن طالبت بتغيير نظام الانتخابات التبرية قسم بها ما أرامت وتحقق لها ما كانت تدعو إليه ولم يتم هناك إذن مرشد الحشود على أمور لا تدخل لها بالانتخابات دولاً من حيث القصد كان يرى الحديث حيزاً من هذه الأيام عن احتمال تكرور الانتخابات القادمة وهذا منطق لا يليق كقولنا نحن الناس فلا يمكن أن يتم الحكم على شيء قبل وقوعه أو قبل أن يتوفر كليل على ذلك ثم إنه موقف أشبه بالشعاع المأخوذة التي أراد أن يتم تعليق أية نتائج سلبية متوقعة عليها قد يكون لتجارب الماضية الأثر وقد يكون زيف الانتخابات في حالات سابقة بمثابة القبة المسيطرة ومن حق الأحزاب أن تظن على سلامة إجراء الانتخابات وضمان الحيطة والنزاهة وقد طالبنا بذلك بالمثل - ولكن غير مقبول أن تترك الأحزاب استفساراتها لتفرض الحركة الانتخابية القادمة لتتحدث عن تكرور محتمل لا أحد يعلم هل سيحدث أم لا - خاصة وهناك رأى عام يعني أن يكون لدى البلاد مجلس قضايا قوي يسهل بالتدريج والرقابة في متالفة

قضايا عامة عامة ويشارك بالتعاون مع السلطين التنفيذية والقضائية في حل مشاكل الناس وأدفع عن حقوق الإنسان ومن هنا فيمكن القول بأن الوعد الضيق لم تمت تطف على الناخبين لقد سئم الناس حكايات تقديم الكفوف البليهة بالانجازات المستقبلية التي ستحدث في عهد النائب إذا ما قدر له النجاح.

والذي أصبح ينتج الناخب الآن في البرامج المبرومة والأفكار الجديدة وليس لحل مشكلة فئة أو قرية أخرى بل البلد كلها وهذا واجب الأحزاب

بعيد - كمد - شرحها - بالادوات والبرامج العلمية التي يمكن أن تحل المشكلة الاقتصادية والتي يمكن أن توفر الصل للمواطنين والتي تقود إلى محاولة جادة لتغيير الخريطة حتى لا يظل الشعب المصري لاقماً في بقعة لا تزيد على ٤ × ٤ فقط من المساحة الكلية للبلاد - فريد لقضايا في صورة برامج يدعو إليها النواب في البرلمان ولا يريده وعدها عشوائية لو جمعت لاحتاج تنفيذها جسر إلى مال قانون وغيره.

فاروق أبو العلا





المصدر: الوفد

التاريخ: ١٤٤٠ - ١٤٤١ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# لماذا قاطعت المعارضة انتخابات مجلس الشعب؟

● القانون الجديد تجاهل  
الضمانات اللازمة لأجراء

## انتخابات حرة

● عدم اشراف هيئة قضائية على  
جميع مراحل العملية الانتخابية

طبقا لمواد الدستور





الموقف : العدد ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ أكتوبر ١٩٩٠

## مؤتمر صحفي عالمي بمقر الوفد

### امس إعلان بيان المقاطعة

### الطعن أمام المحكمة الدستورية

### العلياء في القانون الجديد

### سراج الدين يتساءل عن أسباب عدم

### اجراء الاقتراع على مدى يومين

امان رؤساء احزاب الوفد والعمل والاحرار والاخوان المسلمين . في المؤتمر الصحفي العلني الذي عقده امس ، يمثل حزب الوفد اسباب مقاطعة الانتخابات لمجلس الشعب . أكد رؤساء المعارضة ، أننا نوجدنا بانفراد النظم الحكم بتعديل القوانين الانتخابية في سرية مطلقة ، واصدارها دون عرضها على الرأي العام . كما اكوا ان قانون الانتخاب الجديد لم ينص على أية ضمانات من ضمانات حرية الانتخابات ، التي اجمعت عليها احزاب المعارضة والنقابات الوطنية والتكليف المهنية ونوابي هيئات الشريسة . واعلن رؤساء المعارضة ، ان الحكومة الخلفت مطالب رجال القضاء للالتزام على العملية الانتخابية نظوذا لحكم الدستور . وفي البيان ان احزاب المعارضة تطالب بضرورة قيام حكم ديمقراطي لاكتفائية محكمة الازمات التي تعاني منها البلاد . ولن تخرج الأمة بالاسهام في القصة ووجهة ديمقراطية رائقة .

حضر المؤتمر الذي عاد ظهر امس فؤاد سراج الدين رئيس الوفد ، والمهندس ابراهيم شكري رئيس حزب العمل ، ومصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار ، والمستشار مأمون الهشيني ( عن الاخوان المسلمين ) . واجابوا على الاسئلة التي قدمها ممثلو الصحف المحلية والعربية ووسائل الاعلام والانذاعات العلنية . وكشف رؤساء الاحزاب عن الظروف التي تجرى فيها انتخابات مجلس الشعب في ظل قانون مطعون في دستوريته . وأكد فؤاد سراج الدين ، ان الهدف من القانون الحالي هو ضمان تزوير الانتخابات . كما أكد المهندس ابراهيم شكري ان الحكومة تطعم منذ شهر - مايو - الماضي لطبقات المعارضة . وتقدمت احزاب المعارضة بتقرير الى الرئيس حسني مبارك حول امكان قانون الانتخابات الجديد ، الذي تسعى اليه المعارضة . واعرب عن سخطه كبير هذا القانون . وأوضح ابراهيم شكري ان المعارضة طالبت بتوفير ضمانات لانهائية على العملية الانتخابية . ومنها ضرورة اشراف الهيئة القضائية على العملية الانتخابية . وقام كل نائب بالاعتصام في لجنته الانتخابية ، ومنح الفرصة لوجود مندوب عن كل مرشح في اللجان الانتخابية . وأكد رئيس حزب العمل ، عدم وجود شبه لدى الحكومة لاجراء انتخابات نزيهة . واطان ان المعارضة ستقدم طعنا امام المحكمة الدستورية العليا ، بعدم دستورية قانون الانتخاب الجديد خلال ٦٠ يوما بعد اجراء الانتخابات طبقا للقانون .





## كلمة حب

●● يستطوع التتليزيسون ان يحوّل  
التصاريح صليبا عرافيا .. لذا عاد إلى  
تسجولاته عام ١٩٨٤ مع الذين تحدثوا عن  
يقام الانتخاب بالكتابة .. وقالوا أنه الفضل  
الأنظمة للشعب .. وسجد أن الأحياء منهم  
يقولون عام ١٩٩٠ أن الانتخاب الفردي  
أيضا هو أصح الأنظمة .. والمصلحة أن  
هناك مستشارين ملكي والمصلحة  
يعرفون اتجاه أريج .. ويقدمون له  
المشورة على حسب ذوق .. والمصلحة  
تسمع وتقبل .. والمصلحة أنها تتصور أن  
الشعب يصل .. ويخشي الحكومة وراء  
المستشارين الملكي .. وتعتبر أن كل  
الاصوات المعارضة من المتمردين  
المازكين الخوف .. وهذا كانت للثقة ..  
لنا حشدا في حالة بطلان دستور ٦٠  
بملازمة كلمة .. من ٨٤ إلى ٩٠ .. إلا  
عائنا وكثيرا ولم نسمع كلمة المعارضة ..  
بل هاجمناه واستفدناه .. ونهملنا كل من  
قال كلمة حق بأنه مفرض .. وصعد  
للنظام

●● والمحظية أن الديمقراطية لها فرصة  
في عهد مبارك لا تكرر .. لأنه رئيس  
بلا مصالح ولا يهاب شيئا .. وهو يفتك  
من كل حكام مصر .. فقد بدأ الدستور  
والانتخاب .. فملكوا فكان يفتي سلطة  
الشعب .. وفاروق كان يفتي رأى الشعب  
وصيقاته كان يفتي الشعب والمصالحات  
كان يفهم أنه أفتى من كل الشعب .. أما  
مبارك فقد غلبا بالحب .. والشعب يضع  
كل أحلامه في حق مبارك .. والمصلحة  
ثقتة .. ولكن حركة الحكومة بطيئة  
وحركة جمعية التتليزيسون خطيرة ..

●● لقد واجه مجلس أنجب السابقي  
مشكلته بالخدمة والمكافأة .. راض احترام  
القانون والقضاء .. وأمر الفصل بين  
السلطات لاصحاب .. وصاحب إضاهة  
وكان ضد كل رأى لقوله المعارضة منها  
كان معولا .. أنه كان يفتي المعارضة  
جريمة .. ويشرح كل من صنع المعارضة  
أو لعنها .. ولا يتصور أحد أن زكى بدر  
خرج لأنه شتم المعارضة .. بل أن كلمته  
كانت موبقيا في أذان بعض الحراف  
الحكومة .. كما أن المدرسة التي اتفقا  
التصور رفعت السجود لتأجيل المعارضة  
كانت موضع إعجاب بعض الخليل الحكومة

●● وعانت الحكومة وكبار المجلس ثم  
سلط المجلس .. أمدا وجنأ تحت القاض  
وجدنا بطلانا دستوريا يشرح المدرسة  
للمتدين لمرقة الصلة .. ومكان الخفا  
من ذلك .. وجدنا ١٠٠ عضو يتم تحويلهم  
إلى الحب غير المشروع .. حول كنا تاجر  
لتحصى هذه التحويلات .. وجدنا إسرائيل في  
التتري .. فقد وافق المجلس على ٩٠٤  
قوانين في ٢٨٠ جلسة بمعدل ٢ قانونين  
للجلسة الواحدة .. وأعضاء فقط تكلموا  
بالمقررات قوانين .. وبالي القوانين من  
الحكومة .. وجدنا أن المجلس اتفق ٨٨  
مليون جنيه منها ١٤ مليون بدلات حضور  
.. ونحن نطمح من مشاهد التتليزيسون أن  
نسبة الحضور كانت أقل من اللازم  
ويسمع أن الأعضاء كانوا يرفعون أيدعيهم  
.. وأن ميزانية المجلس تضاعفت من ٧  
ملايين عام ٨٧ إلى ١٦ مليون عام ١٩٩٠  
.. وأن بدلات السفر بلا صلب ولم يحدس  
عليها إلا حشدا لثان هما لعدد مومي  
ومعظمي الطويل وأن المجلس يصفه  
عامة كان شكلا بلا مضمون .. كان بطلانا  
يعاين أن يفتي له بالمعالية .. كان أرفقا  
ولذلك لم يثره أرفقا ورحله ..

●● أقول لولي هذا .. لأن الناس يعرف  
ذلك كله .. وأنهم مجلس جديد غير باطل  
يمثل الشعب بشكل حقيقي .. بهم مشاكل  
الناس .. وإرضاء التتليزيسون .. ولا يمت  
عن رضا الحكومة وحدها .. مجلس يول  
الحق ولا شيء غير الحق .. وأن يتحقق ذلك  
إلا إذا إعطينا المعارضة كل التتليزيسون  
تكمليها .. ولم نعلمها على أنها تحاول قلب  
نظام الحكم

محمد الحيوان







المصري : **الجمهورية**

التاريخ : ١٩٤٢ - ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولعل احسن تطبيق قلته احدثهم بعد ان تزعم الوفد فكرة مقاطعة الانتخابات .. ان هذا الحزب قد اشهر افلامه

سياسيا .. في المحكمة التجارية ...!! وفي رأيي انه تعبير بليغ اصاب فؤاد سراج الدين بالذات في الصميم .. الذي لم يكن لديه مانع من الاشتراك في المعركة .. بشرط ان يترك الحزب الوطني .. لحزب الوفد بعض الدوائر ...!!

ولكن بالطبع ميدان مرفوض .. لاسيما في ظل اختفاء نظام القوائم .. بحيث اصبح الباب مفتوحا امام كل المواطنين بلا استثناء لترشيح انفسهم ، وفي الوقت الذي يؤكد فيه رئيس الجمهورية دائما ان مصر لكل المصريين .. والله مع جميع الأحزاب .. دون تمييز او تفرقة .

● ● ●

ان فؤاد سراج الدين يتصور ان «كفاح الصالونات» يمكن ان يحقق فوزا من أي نوع لحزب الوفد متناسيا ان الوعي السياسي لدى الجماهير الآن يختلف بدرجة كبيرة عما كان منذ أربعين عاما من الزمان .. وبالتالي لن يدخل البرلمان الا من يمثل تلك الجماهير تمثيلا حقيقيا حتى يشعر كل مواطن ان النائب الذي اختاره يعبر طموحاته ، واجلامه ، وهمومه .

● ● ●

على أي حال .. ان قرار حزب التجمع بدخول الانتخابات ، وكذلك اعلان الدعامات الاساسية لكل احزاب الوفد ، والاحرار ، والعمل عدم اعترافها بمبدأ المقاطعة .. خير دليل على ان قيادات الأحزاب الثلاثة تخطئ النزول إلى الشارع السياسي الذي سوف يكون حكمه عليها قاسيا ، وقاسيا جدا ...!! وليس مطلوبا أبدا .. ان يجتمع على مائدة عشاء في الشيراتون .. كل من محمود بايظة ، ونعمان جمعة ، وعلى سلامة ، وعبد المنعم حسين ، وكرم زيدان .. لكي تبدأ فصول تمثيلية «مقاطعة الانتخابات» ...!! واناس .. يجب ...!!

سيد محمد

## خطوط

### فاصلة

يوم ٥ فبراير عام ١٩٨٧ .. عقدت أحزاب المعارضة مؤتمرا مشتركا .. أطلق عليه اسم «مؤتمر الخديوية» .. أعلنوا بعده اتفاقهم على دخول الانتخابات مجلسا للشعب في قائمة موحدة ...!!

كان فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد هو صاحب الفكرة .. والمتحمس لها .. والمدافع عنها باقتناع بالغ ...!!

وبعد أيام أعلن سراج الدين .. بان خريه سيخوض الانتخابات بمفرده !! وإن يلتزم بالقائمة الموحدة ...!!

● ● ●

ولكن .. ثارت بقية الأحزاب .. واتهمت حزب الوفد بأنه خائن للمهود .. لا يفعل الا ما يحلق مصالح أفراداته الشخصية ...!!

وطبقا لتأثر الاتفاق .. واستفحل كل حزب بذاته .. وفي النهاية فاز من فاز .. وسقط من سقط ...!!

● ● ●

لذلك ماثير الدهشة .. والعجب ان حزبي الاحرار ، والعمل بالذات .. لم يحاولوا الاستفادة من تجربة عام ١٩٨٧ .. «وصنفا» كلام فؤاد سراج الدين .. بل - وللأسف - اتقادوا له .. وخضعا لارادته بعدم الاشتراك في الانتخابات القائمة .

● ● ●

وفي كل الأحوال .. هم الخاسرون .. بسبب بسطهم معظم أعضاء هذه الأحزاب الحقيقيين ، بل والمؤسسين لها ان يلتزموا بهذا القرار السليبي .. حيث قروا خوض المعركة الانتخابية .. كل على مياديه .. به .. لانهم أصلا غير مغترفين .. بتلك الزعامة .. راهية ...!!





## الحزب جبن يأساده

اعتزمت احزاب المعارضة عندما تم الانتخاب في مصر لأول مرة بنظام القائمة المطلقة وظهرت علينا بفاسوس من المصطلحات فقلت تريدنا في مؤتمراتنا وعلى صفحات صحفها وكلها تركزت حول عبارات التفصيل والقوانين الغربية علينا وعلى مجتمعاتنا ثم دخلت الانتخابات في النهاية لم تكن ذلك عند الأخذ بنظام القائمة النسبية وظهرت شهوة من الإغتراف والكلام الطير هنا وهناك وعبارات "قرينة" "الحزب الوطني وتفصيل القوانين إلى أن تمت الانتخابات ودخلت المعارضة وحصلت على عدد من المقاعد لم تحصل عليه في تركيبتها وبشهادة رجال القانون الدستوري كان الرأي أن هذا القانون أو النظام الانتخابي هو أحسن الأنظمة التي أثبتت نجاحها لأسباب كثيرة أهمها أنها أعطت أكبر عدد من المقاعد للمعارضة ثم أنها ربطت النائب بالحزب الذي ينتمي إليه وراحت من قوة وترايب النائب بالحزب وجمعت من النائب رجالا شريفيين وقلبيين بالدرجة الأولى بدلا من ضياع الوقت في الجري بين الوزارات من أجل اختيار بسيطة إذا تكلمنا عن إنجازها فينتشره الناصب العسير من أهل الدائرة وكما تقول الحكمة "غل نفسك جنت براحتي" حيث ألقوا الناصب ضد نظام الانتخاب بالقائمة النسبية وترا ذلك العديد من الأحداث حيث حكمت المحكمة الدستورية بطلان النظام الانتخابي الغربي من الدستور واستجاب رئيس الجمهورية وأصدر دوما بحق المجلس ودعى المواطنين للاستفتاء وقد حدث وبعد ذلك جاء النظام الجديد القديم جاء النظام الفردي الذي طالما تقصوا به وتحذروا عنه وكذب فيه الزجل والافتراء وتم إعادة تقسيم الدوائر التي كانت ملوطة من الانتخابات حتى تكون هناك عدالة بين عدد الناخبين والممثلين في البرلمان وقام بأعداد قانون الانتخابات رجل لجله لفظاه في الدستور القانوني وما أن انتهت اللجنة من إعداد القانون حتى ظهرت شهوة من الناصب والغيوم من جانب المعارضة حتى أنهم انتقدوا الاستفتاء الذي ربما أنه ليس الجمهوري وأخذ الوقت والكلام ما لم تأخذ أي قضية قبل ثم بعد ذلك قالوا إن الدوائر

تتصليها على مجلس أعضاء الحزب الوطني والحقيقة أن ذلك غير صحيح والتقسيم الجديد للدوائر ربما أضر الحزب الوطني أكثر من غيره من الأحزاب لأنه منتشر في كل أنحاء الجمهورية ولاختلاف دائرة من مثليه على عكس المعارضة.

ثم أخيرا دون أن نطيل خرجت علينا المعارضة بالقراره الحزبي بمقاطعة الانتخابات لماذا بأسد؟ ليس هذا هو القانون الذي نريدكم به. وليس ذلك هو النظام الفردي الذي ادعيت أنكم من خلاله تستطيعون أن تحصلوا على كل مقاعد البرلمان. هل هي لعبة كل عام أو كل موسم انتخابات.. هي هي عدم الثقة في الشجاح أو احتلال طاعة بالبرلمان. أم أن ذلك أصلي بالقرينة والخصامة؟ سلحت ويحدث بكل الصراخه والوضوح ويبيد عن الف والقوانين هو هروب من المعركة الخاسرة التي ظهرت بوادرها من الآن.

متوراكم مشفوة ومعزولة لأصلي ظل في الشارع المصري فاجحاية بكل بماتة هي محاولة للسلط على الحزب الوطني لسبب في نفس يعقوب وتلقا أنكم لم تجدوا من يمتلك من معظم دوائر الجمهورية وأيضا لأنكم علمت أن الحزب الوطني اختار الشخصيات الشعبية الصالحة بعيدا عن أي مجاملات. هلولة على بلاطة وليست الصراخه عيبا وقولوا أحنا مش دة للعبة دي وليس عندنا من يخوف الحركة بدلا من المشاورات المشفوة التي ستمناها وبسببها الشعب هالدا لرواكنكم... ماحدث منكم ليس نكاه وليس هذا وقته وإذا اردتم الأراج لأن يكون هناك أراج لأحد وأنتم الخسرون والديمقراطية التي تدعون ورسو معكم أن تكبر وتنتو.

كمال الدين حسيان





المصدر :

التاريخ : ١٤٤١ هـ ٢٠٢٠ م

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تظهير  
الكشف  
الانتخابية

## ورفع أسماء الموتي وطلب

### جماهير يتكبر كل عام

وبعد ذلك يوقع كل نائب يستعمل حقه الانتخابي أمام اسمه وإذا كان لا يعرف القراءة أو الكتابة فيجب أن يكون معه المات شخصية ويتم تدوين بيلانه أمام اسمه ويضيف قفلا الجداول الانتخابية الحالية غير مطابقة للواقع فمازالت تضم مواطنين انتقلوا إلى رحمة الله وأخري هاجروا من مصر وأخري غيروا مواقعهم الانتخابية بل الله من خلال الانتخابات الماضية حدث بعض الوقائع التي أكدت بمقارنات القامع أيام بعض تحقرو الانتخابات أو تجار الانتخابات بأضلاع أسماء وعصية واستخرجت لهم بطاقات

انتخابية احتفظ بها بعض المرشحين لضمان تسجيلهم حينما لتتاح الفرصة !! عدم الطعن !

● ويرى محمود إبراهيم أمين الحزب بالقاهرة أنه وحتى أصبحت طعن جديد في شرعية المجلس القادم فإن الواجب الوطني يقتضي علينا إعادة النظر في تجديد الجداول الانتخابية وهذه بالمقطع مسؤولية اللواء محمد عبد الحليم موسى ووزير الداخلية وعلمنا إخطابه بتكليف فريق عمل يتصل في مديرية مصلحة الأحوال المدنية والشخصية في مراجعة هذه الكشوف

حتى لا يحدث طعن في المجلس القادم .. نريد قطع الطريق على المناضلين من قيادات الأحزاب التي لا وجود لها في الشارع السياسي .. والتي جذات الإعداد لاجلانت الانتخابية تحت شعار .. نموت ويسقط الحزب الحاكم .. فالكلمات سهلة والحجج اسهل والنقمة السخيفة هي تزوير الانتخابات لصالح حزب الحكومة ..

ولذا فإننا بمراجعة كشوف الناخبين على مستوى الجمهورية وتظهرها من أسماء .. لتوفيق .. والمهاجرين .. الأسماء الوهمية .. والتأكد على تسجيل الشباب من الحسنيين من سن ١٨ عاما وأرسل نسخة من هذه الكشوف لكل الأحزاب !!

● ولابدية يممك المهندس عطيه أبو سريع نائب الخليفة .. بإطراف الحديث قائلًا .. هذه من أهم النقاط التي يجب التركيز عليها في المرحلة الحالية مؤكداً أن جداول الانتخابات الحالية أعدت منذ عام ١٩٩٦ ويجب أن تعد صيغتها من جديد حيث لم تعد تجري عمليات الترميم التي تجري لدة شهر كل سنة ويقتل على عمليات التسجيل المتكررين .. لذا لم يكن هناك فرصة لمراجعة هذه الكشوف مراجعة كاملة وحتى لا يحدث طغي جديد أو تخرج جمالات التشكيك تطعن في نزاهة الانتخابات فمن الأفضل اللجوء إلى المنظمات الشخصية أو العلانية لكل شخص يبلغ السن القانونية على أن يضاهي للطلبة الشخصية المعلومة الخاصة بلجنة الانتخابات الخاصة بالمواطن تماماً كما يتكر اسمه وتاريخ ميلاده ..

المقيدون بالجداول !! ويضيف أن المركز القومي للمعرفة والإحصاء بعد أن انتهى من عملية تعداد سكان مصر .. وهنا يتضح لنا بعد استبعاد من هم أقل من ١٨ عاماً

المقيدون بالجداول !! ويضيف أن المركز القومي للمعرفة والإحصاء بعد أن انتهى من عملية تعداد سكان مصر .. وهنا يتضح لنا بعد استبعاد من هم أقل من ١٨ عاماً





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر:

١٩٩٠ - ١٩٩١

التاريخ:

عام مع صورة البطاقة .. أيضا  
مطلوب إعادة ترتيب الجداول قبل  
الانتخابات القادمة حتى نضمن على  
سلامة العملية الانتخابية من جميع  
جوانبها في أول الانتخابات تتم على  
النظام الفردي بعدما جربت النكسة  
النسبية والمظلة ..

**كشوف الناخبين وتثديد العلويات**  
ويقول احمد سالم امين بالحزب  
الوطني بالحزب الأصغر أن من  
الصعوبات التي واجهتها في  
الانتخابات الماضية عدم تعرف  
المواطنين على اللجان التي سيدلون  
بأصواتهم أمامها .. بجانب أننا لم  
نكن نملك جداول أو كشوفاً بأسماء  
الناخبين ولذا فإننا نطلب بأن تكون  
لهي كل الأحزاب السياسية كشوف  
للكشوف كاملة غير منقوصة قبل  
الانتخابات بأسبوع على الأقل حتى  
نتمكن من إرشاد المواطنين على اللجان  
الانتخابية ..

وإذا كنا نطلب بتفدية كشوف  
الناخبين الموجودة حالياً فإننا نطلب  
وزارة الداخلية بفرش علويات على  
الناخبين الذين يمتنعون عن المشاركة  
في إبداء الرأي فليس من الساعة  
تفتح اللجان الانتخابية من الساعة  
الثامنة صباحاً وحتى الساعة  
الخامسة مساءً ولا توجد الأقبيل  
المطلوب ..

### شراء الجدول

● وتشير ثريا لبنة أمين الحزب  
بمدينة نصر إلى نقطة هامة وهي أنه  
من حق كل مرشح أن يشتري جداول  
الناخبين لكي يتاح له أن يعرف  
أسماء الناخبين وعناوينهم أو أن  
يتسكن من الاتصال بهم بالزيارة أو  
المراسلة .. فلهذا الجدول الجاهزة عبوة  
عن أوراق مهلهة وقيمة لا تتعدى  
الحقيقة ..

● خلاصة القول إن الجداول الحالية  
تحتاج إلى مراجعة شاملة لعلاج كل  
السلبيات المعروفة للصحة .. وعلى  
الحكومة أن تقوم بتكليف وزارة  
الداخلية بإعادة ترتيب الجداول على  
كله محافظات الجمهورية حتى  
يضمن الجميع سلامة العملية  
الانتخابية من جميع جوانبها ..

مراجعة شاملة على مستوى محافظات  
الجمهورية حتى نطمح الفرصة على  
إصحاب الشعارات ووزارة الداخلية  
تمتلك من الإمكانيات ما يتيح لها سرعة  
الانتهاء من هذه العملية قبل بدء  
عملية الانتخابات وحتى لا يحدث  
تغير جديد ..

### اقتراح محدد:

● ويتناول محمد رجب عضو  
مجلس الشورى وأمين الحزب  
المساعد بأمانة القاهرة أطراف  
الحديث قائلًا: وزارة الداخلية قادرة  
على حل المشكلة بأسرع ميعاد ..

ولكن من المعلن القول .. أنه لا ضرورة  
لوجود جداول انتخابية لكل مواطن  
بلغة السن القانونية الحق في مباشرة  
الحقوق السياسية ويستطيع أن يدل  
بصوته بأوراقه الشخصية أو  
الأسكنية أو جواز السفر بشرط ضمان  
الحق الانتخابي للمواطن على أن يتم  
ختم البطاقة حتى نضمن عدم تكرار  
عمليات الإلقاء بالصوت .. في أكثر من  
موقع .. على أن يحدد كل من بلغ سن  
١٨ عاماً كذا أو التي في جداول  
الانتخابات أوتوماتيكياً ويخطر  
المواطن بقلبه بدلاً من التقدم بطلب  
للمأمور القسم أو المركز كما يحدث كل







# حجة البلدي



رأفت خالد

تدخل مرحلة إعلان أسماء مرشحي الأحزاب سبيلها الحاسمة .. وهي مرحلة غاية في الصعوبة .. حيث ينتقي الحزب الوطني من بين كوابره الكثيرة مرشحيه القريبين المعنويين .. ولأن الانتخابات قريبة فإن المعيار الغالب أن يقع عليهم الاختيار .. هو معيار الشعبية .. أو قوة العلاقات المرتبطة بالقوى الفاعلة صاحبة الأصوات في الدائرة الانتخابية .. مع دفع الشخصيات العامة المتصورة ذات الطرح أو صاحبة القدرة على التغيير والتطوير ..

ولهذا فإن أحداث التوازن بين دفع الدماء الجديدة في شرايين العمل السياسي التبريعي التي تتطلبها تجديد حيوية المجلس التشريعي .. وبين متطلباته الشعبية النضال الجماهيري .. هو التحدي الذي تفرضه الانتخابات بمحوريتها الفردية على متخذ القرار ..

ولا يعني أن من لم يقع عليهم الاختيار هم أقل كفاءة .. أو فاعلية .. أو قدرة على التكلم بين الجماهير وتلبية مطالبهم والتجديد عن أرائهم .. وإنما العمل العام يندى الخدمة للامة في مقام مجلس الشعب .. وأن كان لها برزخها الخاص .. ليشمل العمل السياسي الاجتماعي والجهاني .. والقبائل والتجمعات المحلية .. وكل المجالات التي تقيم للنفس في عصر وبموضوعية .. عن فكره ورأيه في إطار من الصالح العام والالتزام بالبلدية واليسس التي تترسخت في ضمير ووجدان الشعب المصري ..

ومن لم يجد مقعدا في مجلس الشعب .. فهناك آلاف المقاعد التي يستطيع كل منها أن يهي نفسه من خلالها لخدمة العامة .. وهي كلمة لا بد منها .. حتى لا يكون هناك مجال يمتد للناشقين أو الانشاقين .. وإنما على الجميع أن يتكاتف ويطلق جيل من اختاره حزبنا الوطني في الدائرة الانتخابية ليكون مثالا لنا وعزينا الوطني .. لأنه تأييد منا لحزبنا الوطني في شخصية مرشحنا الوطني ..

وقد كنا نتمنى -حقا- أن يزداد ثراء الحياة التشريعية التأييدية بدخول حزب الوفد في الانتخابات للامة .. لأن لشخص القوى السياسية الفاعلة في الحياة العامة داخل المجلس التشريعي أهمية حيوية .. ولغالب أي من القدرات المؤثرة .. ومهما قل تأخيرها أو كبر .. هي خسارة لا شك فيها ..

فيما أن الخوف من الخوض في الانتخابات القوية يشكها الفردى .. قد دفعت الوفد إلى أخلا هذا ظل الموقف السياسي في الانسحاب .. لتناما زلتا ذكر كيف كانت الأحزاب ترجو أن تكون الانتخابات بالقوائم السبيلة لأن فرصة

دار ما خلفك .. هذا المؤلف السياسي لحزب الوفد تجاه الانتخابات .. سبيله الاساسي والمباشر .. أن حزب الوفد .. لم يعمل حين هذا اليوم .. لأن حزب الوفد .. وأحزاب المعارضة .. التي قد تأخذ نفس المؤلف السياسي بعدم الاستقرار في الانتخابات .. هذه الأحزاب .. ظلت خلال كل السنوات الماضية .. (أحزاب جرائد) .. كحال كل منها الانتفاذ والتجديد .. ولم تفكر لعليا في التراجع حلول .. ولم تحاول أن تخرج الدعاش للقرى معناه التجديد لصورة الزادة في الديمقراطية .. وإنما ظل الوفد - وغيره - ينتقد بلا موضوعية ويتناول بغير مبرر .. ويهجم بلا سند وأما الذبائح أكثر وأكثر لوائح صمغها .. وكان كل منها .. هو مقدار التوزيع الصحيحة الحزبية اليومية أكثر من رصيدها بين التفتيش .. ورجل الشارع ..

وهذا كسبت جريدة الوفد ربما فوزها أكثر لتناولها والتشجيع الاعلامي والفكرية .. لكنها كانت تحسّر كل يوم تأييدها من المواطنين الذين كانوا يهتمون أكثر بمن يتبع لهم فرصة عمل .. وشقة في سكن .. ومعد في مدرسة .. ومكان في الجامعة .. وهو دور انفرادي .. به حزبنا الوطني لأن وإلى الأحزاب رفضت المشاركة .. وظلت في سواها المتشربين الضامتين .. و (عواجز الفرج) ..

عندما خلاف الوفد من الاستعداد في الانتخابات الفردية بلغة الاستعداد في ولاه يجاري ويشير .. يفرط في خيبيته .. وجيبته .. يدعو أن القطن الجديد لم تأخذ بالقوانين التي طرحها لدى القضاء والأحزاب وكل من هب ودب .. كان القوانين سلعة يمكن عرضها للمساومة عليها .. وكان الدولة ليس بها مجلس تشريعي يقدر ويعمل ويوافق .. لكنها حجة البلدي .. ثم حجة البلدي ..

وأخر حجج الوفد .. بأن عدم اشتراكه هو لوقعه للتزوير .. وأن الحكومة والداخلية سوف تزور تنتخب الانتخابات .. وأن الانتخابات القادمة لا تكون تزكية .. يا سبحان الله .. ألم ألك لكم أنها .. حجة البلدي ..





المصدر: م. ا. ب.

التاريخ: ١٩٩٠ س. ت. ب.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# رحود فحول قرار مقاطعة الانتخابات

م. ا. ب.  
الانتخابات  
٢٠١٠  
تحقيق:  
منهدى أبو عالية  
نجوى عبد الهادي  
ليلي الألفي

عبد الستار

لحق الظبي  
ليس بالشرارات  
وحدها  
يحل  
قضايا  
الوطن

موقفه مرفوض  
ضد الممارسة الديمقراطية





المصدر: **أبو**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٤ ١٠ ١٩٩٤

ربود فعل الرأى العلم المصرى تجاه قرار بعض أحزاب المعارضة بمقاطعة الانتخابات القادمة لمجلس الشعب تراوحت بين الاستياء الشديد والدمعة .. وأجبت محصلة الآراء التى تنشر « مايو » بعضها منها اليوم أن الوقت قد حان للتخلّى عن سياسة الرفض للرفض! وأن مصر تواجه قضايا تحتاج إلى الجهد الوطنى وليس إلى الشعارات وحدها ..

## المشاركة التزام تحملية المسئولية الوطنية

د. أحمد  
كامل  
أبو الجند

وهذا أمر طبيعى في الظروف العادية ولكنه ضرورى جدا في الظروف غير العادية التى يمر بها حاليا.

وقال د. أبو الجند أن أكثر قضايا تحتاج إلى عمل جبهوى تكتلى عليه القوى الوطنية كلها ولا تتصور أن يتبدد جزء من الجهد الوطنى لأن الحوار ناقص أو مفقود مشيرا إلى أن

نزاهة الانتخابات وعدم التدخل فيها يناقش في جلسات مصارحة بين الحكومة وأحزاب المعارضة.

وأضاف أن مشاركة المعارضة في الانتخابات أمر هام فضلا عن أنه التزام والمسألة أكبر من الصمعية واليات المواقف وتبديل الضغط للشعب ينتظر أن توجه القوى الوطنية جهودها للقضايا التى تطف فيها على مفرق طرق بين أن يكون لنا دور وريادة وتأثير أو أن يضيع ذلك.

ولختم د. أبو الجند تصريحه بقوله: « انتهى لى في وطنية أحزاب المعارضة حتى حين اختلف معها في الرأى أو الموقف »

**موقف مرفوض**

تقول الدكتورة فوزية عبدالستار: استنلا القانون الجنائى بجامعة

قائد - يحيى الجمل استاذ القانون الدستورى بجامعة القاهرة: أن

التحدى هو سمة العمل السياسى وأن هروب المعارضة من الانتخابات ليس في صالح مصر أو في صالح الأغلبية أو حتى المعارضة نفسها.

وطالب د. الجمل أحزاب المعارضة بمراجعة مواقفها في مقاطعة الانتخابات وأن تدخل المعركة وتثبت

وجودها مؤكدا أن الرئيس مبارك حريص على سلامة التجربة وأن الرأى العلم المصرى صار ناضجا بحيث تطمئن المعارضة إلى تقديره.

وقال د. يحيى الجمل أن المعارضة ملابيت بالعودة إلى النظام الحزبى في

الانتخابات وليس لديها أية خجة في مقاطعة الانتخابات هذه المرة وبقتال قاننى أماليهم يخوض الانتخابات

والشعب المصرى هو الحارس الأمين على التجربة الديمقراطية التى يتبني لها أن تدعم وتقوى وتجنبا

للتأثيرات السلبية التى سوف تحدث للديمقراطية إذا ما قاطعت المعارضة الانتخابات.

**أكبر من الحسابات**

وكذلك د. أحمد كمال أبو الجند أن المعارضة جزء من النظام السياسى وليس خصما له وإنما تحتاج إلى

مزيد من فتح قنوات الاتصال بين الحكومة والمعارضة لأن كفت

للاخيرة شكلية جلست مع الحكومة والتقت بها وعرضت وجهة نظرها وأن كانت للحكومة مأخذ حاورت المعارضة

ويحيى الجمل

هروب المعارضة

ليس

في صالحها





المصدر :

التاريخ : ١٩٩٢ س ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وشمولها ٩ أحزاب غير الجماعات غير الممثلة سياسيا.

من القاعدة المعروفة في الدول الديمقراطية أن المشاركة في الانتخاب يعطى فرصة للجماعة السياسية أن تشرح مبادئها وأن تطرح المرادها ومشاورتها التي سوف تناقش وتتميز بها أمام الجمهور.

وبهذا تكون هناك معركة انتخابية فيها الرأي والرأي الآخر كما أن العضو المرشح في النظام الانتخابي الفردي يشارك نفسه في تيار محاسنة الجماهير بحيث يصبح الفرد كما أنه في يوم الحساب لا يتلذذ سوى عمله.

وبهذا تفرض الحركة السياسية لاجبالا في قياداتها المختلفة التي تبرز بها على السطح الحركة الوطنية وتمارس حقها السياسي.

وفي تقييم لحزب المعارضة وإياه فيما سوف تقدم عليه يقول المروض على جميع الأحزاب المصرية أن تتسارع وتتدافع إلى الحركة الانتخابية لأن ما حدث على مدى تاريخ مجلس الشعب الحديث، هي محاولات لتضييق المسار وحل المجلس كل الهدف منه تحقيق مزيد من الديمقراطية ومزيد في إتاحة الفرصة أمام جميع فئات الشعب للمشاركة في الانتخاب بعيدة وبغرض متوسية.

وفي رأي أنه لم يعد أمام أحزاب المعارضة أي مبرر للمقاطعة لأن الانتخاب الفردي معياره قاعدة

القاهرة وتعمل كلية الحقوق : إن موقف المعارضة من عدم المشاركة

بالانتخابات مرفوض تماما إذ كيف تدعو هذه الأحزاب إلى الديمقراطية ثم لا تمارسها وهذا الموقف غريب وشاذ لأن المعارضة جزء من النظام الديمقراطي وتعهدوا عدم المشاركة في الانتخابات ضد الممارسة الديمقراطية ومن ناحية أخرى لموقف أحزاب المعارضة غير مفهوم فقد سبق أن طعنت في قانون مجلس الشعب أمام المحكمة الدستورية التي اصطلت

المعارضة أن تبتلى جوارقها السياسية بيجينية أما الأرض والامتناع عن الترشح فهو نوع من السلبية المرفوضة.

### السبب الحقيقي

ويحدث أبو بكر الصديق عضو مجلس شعب سابق : عدد المقاعد التي حصلت عليها أحزاب المعارضة أن تكرر في ظل النظام الفردي ولعل ذلك هو السبب فيما نسمعه هذه الأيام من أن المعارضة تنوى مقاطعة الانتخابات لأن نصيبهم من المقاعد

قليل جدا وهذا هو السبب الرئيسي لمحاولة الهروب من سلطة المنافسة ويتساءل : ألم يستطاع المعارضة في السبب في حل مجلس الشعب ولى

تعديل قانون الانتخابات ثم أنهم إذا كانوا ملتزمين أن المقاعد لنصحبهم فلا طلبوا حل المجلس ؟ والآن ما الداعي لهذه المبررات الكثيرة ومما هي المبررات الأخرى لموقفهم من الانتخابات وامتناعهم عنها.

والكتب الأنبياء لمشي المظيهر بشرح وجهة نظره في محاولة أحزاب المعارضة المقاطعة الانتخابات المقبلة في كنهه على الرغم من أن صورة

المعارضة وموقفها من دخول الانتخابات من عدمه لم يتضح بعد ولم تعرف على وجه الدقة أي الأحزاب

والجماعات التي قررت المشاركة أو عدم المشاركة نظرا لاتساع القاعدة

حكمها بعدم دستورية القانون السابق واستجاب الرئيس حسني مبارك لهذا الحكم ودعى إلى الاستفتاء على حل المجلس وعندما أيد الشعب هذا الحل أعلن عن الترشح للمجلس الجديد ولذلك فلا يوجد أي مبرر لامتناع أحزاب المعارضة للمشاركة في الانتخابات.

وتضيف د. فوزية عبدالستار أن هذا الامتناع من جانب المعارضة يعتبر هروبا من الديمقراطية ولا يوجد أي مبرر لموقفهم هذا لأن القانون السابق تم تعديله والمجلس

تم حله وتقول : قد يكون هذا الامتناع من جانب أحزاب المعارضة نتيجة عدم ثقتها في إمكانية الحصول على نفس

عدد المقاعد التي حصلوا عليها في ظل القانون السابق وهذا أيضا ليس مبررا لامتناع عن الترشح لأن

القاعدة في القانون أن ما يدرت كله لا يترك كله كما أن أصول الممارسة الديمقراطية والمعارضة الحق هي

التي يجب أن يتحاور بالمشاركة في إطار القانون الدستوري بدلا من أن تشارك في غير ذلك.

وتستكمل د. فوزية عبدالستار أسلوب الرفض لأنه يجب على أحزاب







المصدر : ..... ابو

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠ / ١ / ١٠

الرشح الجماهيرية لمن يشترى عن  
هذه الحركة لا مبرر له وإنما هو هرباً  
من مواجهة تد تكلف حجم كل فرد أو  
كل حزب للسلطة شاذة ولاغنى أن  
يحتذر الإلهوى في نفسه أو شعبي  
جماهيرته .. فعل المعارضة أن  
تصارح إلى مواجهة الجماهير وطرح  
حلول حقيقية للمشكلات التي نخاض  
منها فلم يقد الكلام والمساهمة  
بالشعارات يجدى وجاء وقت  
المساهمة الفعالة إزاء ما يختصرتنا من  
مشكلات في الشعب يريد حلولاً  
للمشكلات اليومية التي يعيشها  
بطريقة يمكن تنفيذها وليس مجرد  
الإشارة ولهذا استطيع أن يعيش في  
تحضر وهذه الأسباب يجب أن تطرد  
محاوله العزلة التي يحلواون الأتيل  
عليها وربما تكون الانتخابات فرصة  
لتكف هذه الأحزاب .. على واقع  
الجماهير وعلى أفكارها ومطالبتها .





المصدر: الأمل ٢٤

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٠ س ٩٤٤

## التجمع: خوض الانتخابات

### أحدى بكثير من المقاطعة

أكد بيان أصدرته حزب التجمع لس أن خوض المرح الانتخابية القادمة مع المطالبين بفسرية توافر ضمانات لزامتها. إحدى تكثير من اللامعة. وخاصة في ظل الوضع القوي، حيث ستكون هناك مشاركة واسعة بالضرورة.

### والديمقراطي بخوض الانتخابات

قرر الحزب الاتحادي الديمقراطي بالإجماع خوض انتخابات مجلس الشعب.

وقال الحزب في بيان أصدره عقب اجتماع الهيئة العليا برئاسة محمد ترك رئيس الحزب أن الموقف السليم دائما يفسر أكثر مما يفيد.

### .. والولاء والعمل والإخاء تقاطع

من جهة أخرى أعلن رؤساء أحزاب الوطن والعمل والإخاء مقاسمتهم للانتخابات القادمة لمجلس الشعب الجديد.

وأكدوا أنه سيتم تسييل أي مسؤولين أعضاء هذه الأحزاب يتقدم للترشيح لهذه الانتخابات.

وبصر مصطفى كامل وراء رئيس حزب الإخاء بأن هناك إمكانية لأن يراجع حظه قرار المقاطعة إذا طرأ على الحكومة على بعض تنقلب المعارضة.

### .. ومضى الفتاة والخضر يبحثن

ويحدد حزب مصر الفتاة غدا الثلاثاء موقفه النهائي تجاه انتخابات مجلس الشعب.

وأعلن الدكتور حسن دجوب رئيس حزب الشورى المصري أن حزبه لا يزال يدرس موقفه تجاه الانتخابات.





# من أجل تحقيق عدالة

## انتخابية

عصمت

الهنوازي

### وكيل نقابة المحامين

ولذا كنا جاعلين في تحقيق العدل الانتخابي في عملية الانتخاب ذاتها.. فعد صار لزاما ان يتحقق ذلك العدل بإعادة دراسة وتقييم تلك العملية في ضوء ما هو قائم للوصول الى ما هو العدل.. فكان تحقيق ذلك العدل ومثال يقتضى ما يلي (١) المبادرة فوراً الى تصحيح الجداول الانتخابية بأن تكون مطابقة للمباني الواردة بمسجل المدن حتى تعبر تلك الجداول عن الواقع الفعلي لبيضة الناخبين، ألا مضي على الجداول الانتخابية الحالية قرباية الثلاثين عاماً، مات خلالها من مات وتغيى عن البلاد من قضائهم، فليس كافياً أن يكون إشرافهم منصوباً على اللجان الرئيسية والعمامة فقط دون اللجان الفرعية، فالحلجان الأخيرة لثقل أهميتها وخفوتها وإلزامها عن غيرها من لجان، وأودع بقاى من عدد رجال القضاء ليس كافياً لمواجهة أعداد اللجان الفرعية فهذا يمكن الاستعانة بالمحامين أعضاء الدوائر

الفرعية الانتخابية وأغرب الأمر أن الرديء بكل ما تركه من سوء الأثر.. ويتطلع قلب مصر الى شعب مصر لاختيار مجلس يفرض إرادة الشعب لا إرادة من يحكمه.. مجلس لا يقن خطية ولا يقن على فسك.. رقبيا على تصرفات الحكومة وليست الحكومة الرقبية على تصرفاته..

الفرعية الانتخابية لعضوية مجلس نيابي جديد يكون للشعب ضميره ولسانه.. وزلته ووجدانه.. فيتحقق المضمون الحقيقي للديمقراطية وهو أن تكون المبادرة للشعب لا لفئة تجار التتبيسة الذين اختلوا من العمل السياسي مصدرا لكسب حرام..

الفرعية الانتخابية لعضوية مجلس نيابي جديد بكل اللقون طهرته بعد أن صار مسفا وشوها.. وأسا بغير مسمى وشكلا بغير محتوى.. ومظهرا بغير مضمون.. وجسرا بغير عتبة.. القراضية والانتهازيون..

الفرعية الانتخابية لعضوية مجلس جديد.. وتتطلع مصر كلها الى عضوية نقية طاهرة.. تراعى النفاق وتايبى التسلف على كل جدار.. عضوية واعية فلا تأييد لغرض التأييد.. ولا معارضة لهدف المعارضة فلا تتحول العضوية الى سلطة يداولها المرتزقة في سوق الدنيا..

الفرعية الانتخابية ومصيرها الخلافة مدعوة لانتخاب مجلس نيابي جديد.. مجلس يلقى الله في تمثيل شعب مصر وليس في التمثيل بشعب مصر.. فلا يصالح عضو لكل قيد على الحرية ولا يزيد عضو فاح أبواب العلاقات.. وإنما تريد مصر نقاشا هو الوطن مسفرا.. وهو الشعب طاهرا ومظهرا.. وهو للانصراف متصديا ومتمرا.. وهو بحياة مصر وحدها مهلا ومكثرا..

ولذا كان شعب مصر يتطلع





المصدر: الأحرار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٤ أكتوبر ١٩٩٠

القانونية بالقطاع العام  
(٣) تشديد العقوبات في الجرائم التي تستهدف تزيف إرادة الناخبين. وأن ينص على عدم سقوط الدعوى العمومية في شأن هذه الجرائم بالقطعة. إذ لا يتصور في منطق المقاب أن تكون عقوبة تزيف ورقة من أوراق العملة أشد من العقوبة المقررة لجريمة تزيف إرادة الناخبين .. !!  
(٤) إلغاء كل القوانين المقيدة للحريات - وفي مقدمتها قانون الطوارئ - والإعتقال بسببية القانون الطبيعي. كما تتم الانتخابات في ظل جو صحي ديمقراطي، خاصة وأن الناخبين على تطبيق قانون الطوارئ ينتمون إلى حزب يخوض معركة الانتخابات .. !!  
(٥) أن وسائل الإعلام الحكومية من مسبوقة ومرئية ومطروقة ليست خجراً لحزب دون باقي الأحزاب. ومن ثم فلا يتعين أن يكون لكل حزب الحق في التعبير عن آرائه وبرامجه من خلال تلك الوسائل. وليس من المستطاع مطلقاً أن يعلن الوزراء المنتمون للحزب الوطني عن إنجازات حكومية ثم يوهمون الناس أن جميع الأحزاب بما فيها الحزب الحاكم يجب اتباعها عن وسائل الإعلام المسبوعة والمرئية .. !!  
(٦) ليس لحد أن يفرح في مدى تأثير المخالفين على عملية الانتخابات. إنهم هم الجهات الإدارية والتنفيذية في المحافظة وأنهم ينبغي أن يكونوا بالولاة للحزب الحاكم. ومن ثم فإن العمل الانتخابي يقتضي إبعادهم مؤقتاً عن ممارسة عملهم طوال فترة الانتخابات .. !!  
إنما جتمعاً حريصون على إقامة الديمقراطية التي تتطلع إليها مصر وأن يتم ذلك بالإلزام بالعمل الانتخابي الذي هو الدعاية الأولى لمصر الديمقراطية







# فقهاء القانون واساتذة الجامعات وقيادات النقابات المهنية تؤيد المقاطعة

## تحقيق

ربيع شاهين  
هاني عمارة

في الانتخابات سيمضي حركته لاستمرار حكم ديكتاتوري مضطرب ليتم بالقرى الوطنية والشمسية وطايبا بوضع كتاب أسود من واقع تزوير الانتخابات والسياسة إلى أن التمثيل النيابي في مصر غير حقيقي وغير معين من المجتمع وأصبح منطق الأحزاب والقرى الشخصية من النظام

الحاكم تجعل قانون الأحزاب وقانون القضاء الذي يفرس رقابة جادة وفعالية على الانتخابات وغير بهم بمعرض الحائط ! ولكن أن تلتزم في ديكتاتوريات ولا يمكن أن تتم انتخابات حقيقية في ظل قانون الطوارئ والقوانين الاستثنائية

وأوضح المشاركون أن الوطن في الانتخابات عملية سياسية والحركة ليست لها لجراء انتخابات حقيقية وتساؤلوا لمن تشكروا ؟

هل الوزير الداخلي ابن الحزب الوطني أم لرئيس الجمهورية رئيس الحزب الوطني ؟

وطالب المشاركون في حالة دخول المعارضة الانتخابات بالأدوار الفخري الكامل على الانتخابات حتى لو جرت الانتخابات في عدة أيام مؤكدين استعدادهم لأقفاء لذلك كما طلبوا بفتح أبواب لجهة الإعلام لجميع المرشحين وأن يتولى رئيس الجمهورية عن قيادة الحزب الوطني وتوحيد وزارة الداخلية والغاء لقانون الطوارئ !

ويصرح المستشار علي بليغ أن الأول التي سئل عن جراء مواقف المعارضة من الانتخابات مستقوي إلى إظهار دستورى ، حيث سيكون مجلس الشعب القديم عديم اللون والطعم والرائحة ، وإذا خلا مجلس الشعب من أحزاب المعارضة ، فإن يعضو إن يكون مجرد « لجنة حكومية »

ويأخذ المستشار علي بليغ على الحكومة ، انفرادها بإصدار قانون الانتخابات قائلا : أنه كان يجب عليها أن تأخذ بوجه نظر وآراء الأصحاب الأخرى ألا يصدر القانون ، إلا بعد دراسة مستفيضة ، حتى يتمكن الشعب أو الشعب في مدى دستورية . ويقول المستشار علي بليغ عن تصريحات وزير الداخلية ، والتي يقول فيها ، أن المعارضة تأخذ بأي وسيلة ، هذا أكثر من المقاد التي حصلت عليها من قبل ، قائلا : إن تصريحات الوزير تمثل سابقة خطيرة ، حيث صدرت قبل المعركة الانتخابية ، ولم تعرف نتائج الانتخابات بعد

أكد فهاء القانون وممثلو الأحزاب والقوى السياسية والنقابات المهنية وأعضاء نقاب

موجة تدريس جامعة القاهرة خلال اجتماع مهلة لثاني يوم الأربعاء الماضي أكدوا عدم دستورية قانون الانتخابات الجديد وصفوه بأنه غير دستوري ويمنع أهداراً لشكائهم القضاء ويهدم من الحياة النيابية والسياسية حيث جعل نوابهم شكائهم بصوريا فقط !

وأشاروا إلى أن مصر تواجه سائلاً دستورياً وديمقراطياً خطيراً بسبب استمرار النظام الحاكم في انتهاك كرامة المواطن واغتفال إرادته مؤكدين أن النظام الحاكم يعمل على التحايل على الدستور واستغلال المواد غير الدستورية لتحقيق مصالحه وهو ما قد يؤدي إلى صدور حكم بإبطال المجلس الذي سيختب !

وأكد أساتذة القانون أن القانون الجديد يفتن التشوير تحت حماية وزارة الداخلية ويهدم بالعادة رقم ٤٢ من القانون والتي تنص على معاقبة كل من نشر أو أذاع اقوالاً كاذبة من موضوع الاستفتاء أو من سلوه كمد المرشحين أو من أخلاعه بقصد التأثير في النتيجة بالخس لمدة سنة أو بمرامة .. مؤكدين أن المبرع المعرفي أوجد هذه

الطريقة لإفراش الأسرة التي تكلف التزوير ويحل تقسيم الدوائر الانتخابية لأك فهاء القانون أن تقسيم الدوائر لم يتم على أساس عدد السكان بل تم على مري النظام الحاكم ومما سيؤدي إلى حصول الحزب الوطني - المجلس جاعلياً - على الألفية المطلقة !

وأكد أعضاء هيئة التدريس أنه لم يتم إجراء أي تسامح في جداول الانتخابات بل ساءت تخرى على أسماء الموتى والمساكين وأن عملية القيد تتم بصسيرة عشوائية .. كما تم تلذ الحكومة القانون الذي يوجب المراءة والرجل على القيد في جداول الانتخابات !

وأشار إلى أن قانون الانتخابات غير دستوري كما تجعل الحد الأدنى من الضمانات التي يجب أن تكفل للمواطنين حق التصويت السليم حيث يتم التصويت الحال بالبطاقة الانتخابية التي لا تلتزم شخصية الناخب بينما يجب أن يتم التصويت بالبطاقة الشخصية !

وأكد أساتذة الجامعة وممثلو النقابات المهنية حرصهم سنة وتزنية القوانين على استمرارية حياة المواطنين تحت أغلال الديكتاتورية والبطش والقوانين الطوارئ والقوانين الاستثنائية والمضطربة وأضالوا أن مصر لا تعيش ديمقراطية حقيقية بل ديمقراطية وهمية وهذا يهدف إلى تثبيت حزب واحد في السلطة يمكنه أن يقتل الرئيس أو رئاسة الجمهورية

وأشاروا إلى أن مقاطعة المعارضة للانتخابات لا يمكن أن يكون ظاهرة انتمائية أو سياسية بل ظاهرة إيجابية تتبع المعارضة العمل والنشاط المضاد للسلطة في مشاغل الجماهير بإغلبية كبيرة ، وأضافوا أن لفتوا إلى المعارضة





## أثار سلبية

ويقول الدكتور يحيى الجمل استاذ القانون الدستوري بجامعة القاهرة ان المقاطعة اثارا سلبية سبغت على الديمقراطية ونسبتها ، وذلك لان اى برلمان يغير معارضة لائمة له .. ويحدث المعارضة على المشاركة يقول : انه يصرف النظر عن عدم وجود ضمانات .. فانه سبق للحزب تحريض معاركة انتخابية عديدة وفي ظروف باقية السود .. ارفع تلك تمكنت من إحراز مكاسب لم تحدث في تاريخ الحياة الليبية .. ويضيف : انه إذا كانت المعارضة ترى ان الضمانات .. تحقق لها بعض التيسير في العملية الانتخابية .. فإنها يجب ان تعلم ان الحياة السياسية قائمة على التمسك

والبناص .. وهو يمثل قيمة في حد ذات .. ويرى الدكتور عبد الخبير عطا ، استاذ العلوم السياسية المساعد بجامعة اسكندرية ، ان التجزئة الديمقراطية الموجودة في مصر ، لازال في بداياتها رغم مرور عدة سنوات عليها ، وذلك لانها تسير بنظام الجماعات « المقفلة » والتي لا تتناسب مطلقا مع الدلائل القانونية والمشارية لمصر . ويقول : اذا كانت الحكومة جادة فعلا في المشاركة الديمقراطية فإنها يجب ان تترك المعارضة في كل الاوضاع الحيوية التي تهم المجتمع وعلى رأسها قضية الانتخابات وأن توفر كل الضمانات المفروضة التي تطالب بها المعارضة .. ودافع عن موقف المعارضة بقوله : الانتخابات كالتأثير : انه ليس أمام المعارضة حتى لتغير حتى لتشارك في .. للدكتور السياسي « السامح وان هذا الموقف كان يجب ان تتخذ المعارضة في الانتخابات السابقة ، والتي لم تكن تتوافر فيها الضمانات الكلية ويبدو المستقلون المعارضون العقائ ، الى المعيار المدني في مواجهة النظام القديم ، ويقول : انه لا يمكن قرار مقاطعة الانتخابات ، وذلك لان الحكومة القائمة امتحنت على التمتع والتسك بالرأي والحرص على عدم تجاوز الضمانات الكلية بإجراء انتخابات نزيهة وحرة ومحيطة من التدخل العسكري .. ويرى اشراف القضاة على الانتخابات في القانون الجديد ، لا يختلف كثيرا عنه في القانون السابق ، فلم يتغير سوى إكتفاء مهم اختيار القضاء من سلطة وزير الداخلية الى سلطة وزير العدل .. وطالب المعارضة بالتمسك برأيها والتنسيق بينها مشيرا الى ان الحكومة قد تتراجع وتعيد النظر في موقفيها حيال القانون الجديد .

● وتوصف الحكومة انتماء الفصيل ، الاستقلال المساعد بكيفية الاصطدام .. صفة حكومة المصري الوطني ، بأنها قد أصيبت بالبلادة السياسية المصرية وقدم احساس بنقيش المواطنين ، ويؤكد ان انسحاب المعارضة من المشاركة في تلك الانتخابات له مایوزة وذلك لان قانون الانتخابات ، صمد بدون أية ضمانات حقيقية تكفل إجراء الانتخابات في حيدة ونزاهة وتري ان الانسحاب سوف يسمح للحكومة بتزوير الانتخابات بتزوير الكفوف لصالح مرشحيها .

● وتتصع الدكتور اشراف المعارضة بالقسم بموقفيها حتى تتراجع الحكومة وتستجيب لمطالب المعارضة والقضاء .

● ويؤكد مختار نوح عضو مجلس الشعب عن التحالف الإسلامي ، ان التعديلات التي أدخلت غرة قوانين الانتخابات طيلة العشر سنوات الأخيرة بلغت ١٠ تعديلات دون الوصول الى الرأي الصائب الذي تجتمع عليه أراة الأمة .. حيث كان المرشحين يملكون على الانتخاب حول القانون بما يحقق رغبات النظام الحاكم ومسالح المراده .

ويقول ان الحكومة هي التي تتحمل مسؤولية مقاطعة المعارضة للانتخابات ويشعب ان هذه السوافة للمعارضة .. هي : وفاة تاريخية .





المصدر : **الشيخة**

التاريخ : **١٩٩٣ ك٩٢٣**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# الغام متفجرة تحت مقاعد مجلس الشعب

بقلم الدكتور :

**محمد حلمي مراد**

يحذف أسماء التوقيين ومن قدسوا خروبه القيد ل نفس الموعود من كل عام ( العادة ١٧ من اللائحة الانتخابية للقانون )  
خير ان هذه اللجان التابعة لسوزارة الداخلية لاتمنى ابداء واجباتها القانونية في هذا السند بحيث تصور المواطنين ان القيد بيد اول التوقيين لا يتم اصلا الا اذا تقدم المواطن الذي بلغ ١٨ سنة بطلب الى الجهة الادارية التي يتبعها لقيد اسمه

بجدول التوقيين .

وترتب على ذلك ان جداول الانتخابات اصيبت لاتراجم وتستكمل كل عام في الموعد المحدد ، مما جعلها لاتتمثل هيئة القانونين في الدوائر الانتخابية تمثيلا حقيقيا ، وتعمل الانتخابات التي تتم بناء عليها الانتخابات باطلا لاعتمادها على جداول غير صحيحة للانتخاب . ويمكن بالقول لاي مرشح او صاحب مصلحة ان يعلن في صفة قرار وزير الداخلية باعلان نتيجة الانتخاب لاستفادة ل إجراءات ممية لاختلافها للقانونين .

**الغام الثاني - تقسيم الدوائر الانتخابية**

وقد قام المجلس المركزي بالقانون مجلس الشعب المشتمل على الدوائر الانتخابية بكونيتها بصدرها قانون قائم بذاته هو القرار الجمهوري بالقانون رقم ٢٠٦ .

وإذا كانت الدوائر الانتخابية لمجلس الشعب قبل الأخذ بنظام القوائم يبلغ

ان المشاركة في مسرحية انتخاب مجلس الشعب في ضوء الإجراءات المسالطة والقوانين غير الدستورية ، وإن غياب ضمانات النزاهة والصراحة في مقدمتها الإفراط الغشفي الفاعل ، وواقع تقسيم مقريش للدوائر الانتخابية ، وإن ظل قانون للظوريء وسط على رقب المواطنين . تعتبر جريمة وطنية .  
وإذا كان بعض كتلة السلطة الحاكمة يتوهم على المعارضة التي قاطعت هذه الانتخابات بحق بناء على الأسباب التي أوردتها في بيانها التي الشعب بقصد محاولة لتعطيل هذه الأسباب مدعية أنها تخفي نتيجة خوض المعركة الانتخابية . فإن هذا التوهم لا يتطابق على أحد لأن الذي يخفي موجه الشعب هنا إنما هو النظام الحاكم الذي يلجأ إلى الوسائل المختلفة لتزييف إرادة الأمة . ويرفض إشراك القضاء المستعبد غير القابل للعدل على العملية الانتخابية حتى يخالفهم الجوع للتلاعب في بطاقات الترشيح والحد بصوتهم حتى يمسدوا لصالحهم أصوات أفسالين أو يصمتوا عنه عند الإذلاء بصوتهم حتى يمسدوا لصالحهم أصوات أفسالين والنشوم أكثر من سبعة هين ١١ حتى بالقسوة للظالمين الخاصة بالانتخابات ليرهبوا انصار مرشحي المعارضة ويغضبوا على لجان الانتخاب .

للحكمة الدستورية العليا ... وهكذا قلن تطول مدة الفصل في أمر هذا المجلس كما حدث بالقضية المجلس السابق بل ان هناك أسبابا أخرى كثيرة للظلم في شرعية وجود هذا المجلس القادم بحيث يمكن القول بأن ملأه سوف تقسم على الغام متفجرة لن تسمح للجانين عليها بالبقاء طويلا .

**الغام الأول - عدم صحة جداول الانتخاب**

لحل التكريرين لايرفرين ان قيد اسماء التوقيين في جداول الانتخاب ممن توافرت لهم شروط مباشرة الحقوق السياسية في اول ديسمبر من كل سنة واجب مفروض على وزارة الداخلية عن طريق لجان القيد في المدن والقرى بكل دائرة انتخابية ( المادتان ٤ و ٥ من قانون مباشرة الحقوق السياسية ) على ان تعرض على المواطنين من اول يناير الى نهايته ويجوز التقدم بطولتي القيد اسماء من اعمل قيد اسماء في حق لاية ١٥ فبراير ( المادة ١٥ ) كما يجب على لجنة القيد التقييم

وإذا تصورتي بعض فصائل المعارضة في الأحزاب الناشئة أنها فرصة تتهددها للظلم بقصد أو معلنين لكي تصل إلى مجلس الشعب لتكون تحت الأنواء فإننا نستعرض نظرها إلى أنه إذا تحقق لها هذا الأصل المصيف فإن سيكون دعم الجدي والآخر لسيطرة الأغلبية الساحقة للسنج الحاكم على المجلس وقراءاته كما أثبتت التجربة ، والإصرار اهدار المبادئ وخيانة قضية الديموقراطية ومساواة النظام الحاكم في التمسك على جريمة في اغتيال حق الشعب في ابداء رأيه واختيار ممثلي في حرية وامتحان باجرامات قانونية نظيفة بعيدة عن القهر والاساءة والتزوير .

ولن يطول صر هذا المجلس الذي سيولد سلطا ، وقد بدت أسباب الظلم بضمم مستورين قبل ان تبدأ الانتخابات ان واقع محكمة القضاء الاداري بمجلس الدولة على جنية الظلم الصادم من الدكتور عبد الحليم منصور العمالي بعدم دستورية تشكيل اللجان الفرعية للانتخاب الواردة بالقرار بقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩٠ المعدل لقانون تنظيم ممارسة مجلس السياسة الصادر من مخرها مخالفة للامادة ٨٨ من الدستور ، وأجارت للتقدم به





عندما ١٧٥ دائرة الا لثة عندما اعيد  
الاخذ بنظام الانتخاب الفردي رأى زيادة  
عدد الدوائر الانتخابية حتى لا يقل عدد  
اعضاء مجلس الشعب عما كان في ظل نظام  
الوحدات بحدود زيادة السكان ووجوب  
تناسب عدد الدوائر الانتخابية مع عدد  
السكان ، فاصبح عدد الدوائر ٢٢٢  
دائرة.

ولم يتضمن لتكوين الدوائر الانتخابية  
بيان القواعد التي روجحت في تقسيمها  
ويجوز مكناتها غير أن وزير الداخلية في  
لثة جريدة الاهرام حول الانتخابات في  
الاسبوع الماضي الدكتور كمال ابراهيم  
عضو اللجنة الحكومية التي وضعت  
مقررات قوانين الانتخابات الجديدة في  
حديث له بالعدد الاخير من اخبار اليوم  
اعلنا ان روى في هذا التقسيم التقارب في  
عدد السكان ، واحترام التقسيم الاداري  
من محافظات ومن قرى ومشيخات  
ومراعاة التوازن الجغرافية السكانية ،  
وان الدائرة التي اخذ منها عدد الاصوات  
لنفسه اقل دائرة اخرى ملائمة لتعطي  
اصوات من جهة اخرى حتى لا يتكبر  
التصويت فمصدرا به امور غير تناسب  
اعداد السكان .

ولكن يبدو ان هذه الفسايه  
الموضوعة لتقسيم الدوائر الانتخابية لم  
يتم احترامها بديل كسرة الاعتراضات  
الموجهة للتصميم مما طرأ على هذه الدوائر  
والتي تتنازع مع المصائب المعان عنها حتى

انني رأيت الاتصال بوزير الداخلية الدكتور كمال  
ابراهيم ليعلم ان هذا كانت  
الجنة التي شارك فيها تحققت من تطبيق  
هذه القواعد على ماورد بالقرار بشأن  
الخامس بتقسيم الدوائر الانتخابية بحيث  
تكون قد راجعت ارقام الاعداد السكانية  
واعاد للتساوين والفرط المساحية  
المبينة للتقسيمات الادارية والمعامل  
الجغرافية الجاهلي بالكل .. ومن هنا  
اصبح لا يمكن الجزم بان ما ارسلت به  
الجنة بشأن هذه القواعد قد تم تطبيقه  
تطبيقا تاما على التقسيم المعان للدوائر  
الانتخابية

وكذا تضمنت مذكره تادى القضاة الى  
رئيس الجمهورية تصمية مخطئة في هذا

الشان رأيت التقدم بها تجنباً للتعرض  
للعن جديده بعدم الدستورية في شأن  
تقسيم الدوائر الانتخابية جاء فيها مايل :  
فقد يكون من الملاحظات الدستورية  
الجديدة أن يتضمن التعديل المقترح  
قواعد موضوعية لتجديد الدوائر  
يراعي فيها التقارب بين عدد السكان  
أو عدد الناخبين واحترام التقسيمات  
الادارية القائمة ، والتوصل الصدود  
الجغرافية لكل دائرة ، وعدم تجزئة  
للبلديات والقرى ، وتطويف محافظات  
الحدود ، وأن يعهد الى احدى  
الهيئات - كالمجلس المركزي للتمشية  
والاحصاء او امته الحكم المحلي او  
وزارة الداخلية او لجنة لتشكل منها  
مختصة او من بعضها - بوضع  
مشروع ابدى الى تجديد الدوائر يلزم  
لكه القواعد ، ثم يعلن عن هذا  
المشروع وتقبل الاعتراضات التي تقدم  
بشأنه من المواطنين ، وبعد المشروع  
انتهى في ضوء مقربين من فحصها  
بمعرفة لجنة محددة . ثم يصدر به  
القرار بملفون المرفق في صورة تليه  
من اقل الطعن بعدم الدستورية ، وتضمن  
الاستقرار القانوني في البلاد .

ولكن يبدو ان هذه النصيحة  
المخطئة للاحق امواء المفرضين ،  
وتم اعلان التقسيم الجديد للدوائر بعد  
الاستماع الى مطالب ووجهات نظر  
الحزب الحاكم وحده - مما يؤكد انما  
لا تلتزم في ظل نظام شمول لا يقر بحدود  
الازمان - فخرج الى الناس معيبا  
مفرضا مفسدا على سوى مرضى  
الحزب الحاكم في بعض الدوائر  
ومعزقا لمواث اخرى معروف ان بعض  
الطب المعرفه وضع نفسه فيها  
وهذا سيكون القرار بملفون بتقسيم  
الدوائر الانتخابية محل طعن في كثير من  
الدوائر باعتبارها مساهمة لاجتماع  
السلطة وهو مايسبق ان تعرض له تقرير  
هيئة المفوضين بمجلس الدولة في  
تقسيم مجلس الشعب السابق التي حكم  
فيها ببيان لفتون انتخابي وشر  
بصفة خاصة الى الدائرة الأولى بالجزيرة

بومرهما قسم شرملة الجزيرة إذ شطرت  
الدائرة الثانية وعرفها اسم الفرقة  
اصيلة الى شطرين واصلت بينهما  
صفا ، اوامر بالتقرير بعدم دستورية  
بالمقنون ، غير ان المحكمة اكدت  
بيان انتخاب مجلس الشعب لتساق  
استنادا الى طريقة الجمع في كل دائرة  
انتخابية بين نظام الانتخاب الجغرافي  
الجزئية ونظام الانتخاب الفردي على  
نحو يتفق مع المساواة وتكافؤ الفرص  
من التعرض لموضوع تقسيم الدوائر  
الانتخابية .

ومن هنا فان البني مفتوح والغرف  
مهيئة لطمع ببيان القرار بملفون  
الخص بتقسيم الدوائر الانتخابية .

### الفصل الثالث - اصدار الاشراف القضائي على الاقتراع

نصت المادة ٨٨ من الدستور  
( الصادر عام ١٩٧١ ) على ان يبين  
لقانون الحكم الانتخابي والاستفتاء على  
ان يتم - بالاتفاق - تحت اجراء اعضاء  
من هيئات قضائية ، ومع ذلك لم يحد  
قانون تنظيم ممارسة الحقوق السياسية من  
استناد الاشراف على عملية الاقتراع الى  
الجان الفرعية التي يرأسها موظفون  
بالحكومة والقضاء العلم فاقبلون للنقل  
والعمل والانتخاب بالاستقلال من  
الحكومة مما يهبط خلفا للدستور .  
ولا يغير من ذلك ان ينص هذا القانون  
ان للجان العامة التي يرأسها اعضاء من  
الهيئات القضائية تتولى الاشراف على  
عملية الاقتراع ، ذلك لان الاقتراع - وهو  
الاولاه بصوت الانتخابي - لا يتم اسلم  
هذه اللجنة ويستعمل على رئيسها ان  
يقترعها برفقة لجنة خاصة في اللجان  
الفرعية التابعة له - والتي قد يجازين  
عددا ما لدية يجري امامها الاقتراع في  
وقت واحد ، بل يمكن مقترع ومتراسما  
بمقدار مسلة الدائرة الانتخابية  
بمهرها - كما جاء في مذكره تادى القضاة  
الى رئيس الجمهورية - وهو الامر الذي  
انضمر منه رجال القضاء الى دفع هذا  
الانراف من خلال جميعتهم العربية  
للمصرية والمطالبة بتجنيها لما ينسب لكل  
انتخابات من عيب يمس الثقة العامة  
فيهم ، دون القضاء .

هذا مما يستدعي النظر ان القانون  
يحاوّل ان يسي مقربين للجان الفرعية  
بثقة عملية الاقتراع حتى تكون الاشراف







أن نمن الدستور وأصبح ، ولا اجتهد مع وضوح النص ... ومما يتحول أحد أعضاء الهيئات القضائية الأشراف العمل على الاقتراع أي الأدلاء بالعصوت الانتخابي . فإن الانتخابات تكون مطعونا فيها بعدم الدستورية .

### تصريح غير صحيح لوزير الداخلية عن عدم سقوط

### الجرائم الانتخابية لسنة أشهر

ولا استطيع أن أفتتح مقال قبل أن اصبح تصريحها صادرا عن وزير الداخلية حول إلغاء النص الخاص بسقوط الدعوى العمومية والمدنية في الجرائم الانتخابية يعض سنة أشهر ، حين أن الجمع العادي لا تسقط الدعوى عنها الا بعض ثلاث سنوات حتى لا يطمئن البعض على هذا النص برعاية الحكومة له حتى تمر هذه المدة القصيرة الدائنين من مراجعة القرار بالقرن رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩٠ أن نص المادة ٥٠ الخاصة بهذا الموضوع من قانون تنظيم ممارسة الحقوق السياسية لم تلغ ولم تعدل ، وبإقالية على ما عليه . في حين أنه كان المطلوب عدم سقوط الدعوى العمومية عن الجرائم الانتخابية التي يرتكبها الموظفون العموميون بعض المدة اطلاقا على النصوص التي لخصت به بالنسبة للجرائم المتعلقة بالاعتداء على الحريات الشخصية .

فهل تم تعديل عن إلغاء المادة ٥٠ سابقة الذكر بعد مرور مخرجات القوانين الانتخابية من اللجنة الحكومية لمجلس الوزراء وقبل تسليم رئيس الجمهورية عليها ؟

عليه لجنة أخرى وهي اللجنة العامة ... حين أن الذي يباشر عملية الاقتراع أي الأدلاء بالعضوت هو الناخب نفسه في حين أن اللجنة الفرعية هي التي تعرف عليه وهي خالية من المتعصب القضائي خلافا لما ينص عليه الدستور .

ويحاول النظام الحاكم أن يتصل من هذه المستويات بالتصريح عن طريق مسؤولين أن تنفيذ هذا النص مستحيل عمليا لأن عدد اللجان الفرعية يبلغ نحو ٢٢ للجنة في حين أن جميع عدد أعضاء الهيئات القضائية ( بما في ذلك النيابة الإدارية وهيئة قضائية السدولة ) يبلغون حوالي سبعة آلاف عضو .... وكان هذا العدد المتضخم من اللجان الفرعية تنزيل من التنفيذ في حين أنه يمكن تخفيضه

بنسبة كبيرة من طريق زيادة العدد المنوب لكل اللجنة من الناخبين ، وإجراء الانتخابات على يومين لاجتماع السوجه البحري والاشري للوجه القبري فضلا عن إمكان الأخذ بالاقتراع الذي تقدم به نائبي القضاء في مذكرة المقدمه منهم لرتاسة الجمهورية بانتهاء مراكز الاقتراع - وبلا من اللجان الفرعية - بحيث يوجد مركز اقتراع في كل منطقة من المناطق التي تقسم إليها دائرة الانتخابية يرأسه أحد رجال الهيئات القضائية ويتم أعداد المركز بحيث يشتمل على عدة فواصل فرعية يتم فيها الاقتراع على مرأى منه .

وبالرغم من تأكيد مذكرة نائبي القضاء على أن الحلول المقترحة من جانبهم تجعل عدد رجال الهيئات القضائية يكفي لتنفيذ هذا الاشراف وزيادة - حسب تعبير المذكرة - فإن لماذا لم يناقش أصحابها في مقترحاتهم وهو ما يبدل على التصرف والبدء عن إيجاد الحلول العملية لتنفيذ حكم الدستور .

وإذا كان القرار بقانون الصادر أخيرا بتعديل قانون ممارسة الحقوق السياسية قد نص على أن يعين رؤساء اللجان الفرعية « بقدر الامكان من بين أعضاء الهيئات القضائية » فإننا نود أن نعرف من الذي يحدد هذه الاسكائنية وما هي حدودها وضوابطها ؟ ... وهل ترك الامر لما يرتضيه وزير الداخلية الذي يصدر القرار بتشكيل هذه اللجان يحقق الغرض الذي يستهدفه الدستور من أن يكون « الاقتراع » بالتمام والكمال تحت اشراف أحد أعضاء الهيئات القضائية ؟





### مشاغبيات

## نكبة القياصرة

بقلم : صلاح عيسى  
عضو اللجنة المركزية لحزب التجمع

القرار الذي اعتمدته أمس الأول ، لحزب المعارضة الأرمينية الرئيسية ، بمقاطعة الانتخابات لمجلس الشعب ، هو وسام على صدر قادة هذه الأحزاب ، يشهد لهم بالإخلاص للشعب ، والانتماء للوطن ، ويؤكد شجاعته في الدفاع عن الديمقراطية .

ويريد من أهمية هذا القرار ومصادقته ، أن الأحزاب الأرمينية التي اتخذت هذا الموقف الشجاع ، كانت تحوز ما يقرب من 75% من مقاعد المجلس للنجل ، ومعنى هذا أنها لم تهرب من معركة سبق لها أن خاضتها في ظروف أصوأ من الظروف الحالية ، وحملت فيها مكاسب ، لكنها لارت أن تدافع عن مستقبل الديمقراطية ، وأن تهرب من أنها كانت صليقة حين التهمت الانتخابات المطفلة بعدم النزاهة ، مؤكدة بذلك لظقتها بنفسها ، وبالشعب ، وصلايتها في رفض الديمقراطية الإعدام ، التي يملسها الحكم ، وتعليقها عن أن تكون ديكورا ديمقراطيا ، يعطى الوجه البديع للحكم الشمولي ، ويؤيد ديكتاتوريته ، ويعطيه الحق في أن يتباهى بديمقراطيته لادعاء ، على بعض الأنظمة الديكتاتورية العربية ، مع أن الحال من بعضه ، واحمد رى الحاج احمد .

ولو أن لحزب المعارضة قبلت أن تخوض الانتخابات دون ضمانات ، وبعد تجاربها المريرة في الانتخابات ١٩٧٩ ، ١٩٨٤ و١٩٨٧ ، والممارسات القسمة التي مارسها نواب الأغلبية ، في البرلمانات التي ولدها هذه الانتخابات ، لكن معنى هذا أنها تخون قضية الديمقراطية ، وتقبل على نفسها الاشتراك في إبقاء الوضع على ما هو عليه ، فيحسرك التسويبيون السلطة ، ويختصمون بالقبضات والتزوير ، والتدخل المباشر وغير المباشر ، حتى تملأ الأمة ليتنازوا عن هذا الحق للسلطة التتاليية ، بينما تحاصر المعارضة داخل القلعة المصنوعة ، عاجزة عن التنازل في أي قرار أو استسلام منقذة أي استجواب ، وبذلك تخون أحزاب المعارضة مبدأ الأمة مصدر السلطات ، وتقر مبدأ الرئيس مصدر كل السلطات ، فلا يعود هناك منبر لوجودها .

وليس هناك أي سبب منطقي لرفض مطلب الإصلاح الديمقراطي ، التي ترافها أحزاب المعارضة منذ استئناف التعددية الحزبية قبل ١٥ عاما ، فقد كانت هذه الأمة الطويلة كاشية - أو أن نية الحكم أن يكون ديمقراطيا -

لتفكيك جدول التفتين - من أسماء الوثني - ولا تاجر مشروع الرقم القومي ، ووضع البرتيبيات اللازمة لكي يذل النخب بمصوته بموجب بطلته القسفية ، وطبع اللغالب التي تفسح مكانا لتواجف النخب على إدراك مصوته ، أما والحكم يرفض ذلك كله ، جملة وتفصيلا ، ويرفض إشراف القضاء على العملية الانتخابية بكل مراحلها ، وليس لذلك سوى معنى واحد ، هو أنه يخالف الانتخابات النزيهة ، ويصر على إبقاء الوضع على ما هو عليه .

ولا شك أن قرار المقاطعة قد وضع الحكم في مأزق حاد ، لا يخرجه منه التظاهر باللامبالاة ، أو التمس الكذب بأن الانتخابات ستكون نزيهة ، أو توجيه الداءات المطفلة للأحزاب المقاطعة بالمرد عن قراراتها ، أو إغفلتها بإبراز أسماء وقرارات الأحزاب الصغيرة التي قررت سفول الانتخابات ، فبهذه كلها الأيدي لا تلتجأ لحدا ، ولا تكفل من آثار اللطمة التي وجهتها أحزاب المعارضة الرئيسية بقرار مقاطعتها للانتخابات ، الذي أثار الحساس في الشارع السياسي ، وركز هبة الحكم ، وكشف عن وجهه البقيع ، ووضع في مأزق حتى أسلم دأنيته الذين يحرصون على أن تصدر قراراته عن ممثلين شرعيين للرأي العام ، ليضموها ديونهم .

وإن يقيد الحكم في شيء ، أن يتظاهر بالقوة ، أو أن يعلن أنه لا يتقبل شططا من أحد ، فليكون ليس ضيمه تركها لهم للرجوع الوالد ، ولكنه شركة بين بطلته وفلته ، وإبتراته الفكرية وأحزابه السياسية ، التي ينبغي صيانة مصالحها جميعا ، من خلال تعبيرها الحر عن نفسها ، ومشاركتها الحقيقية في إصدار القرار ، والرقابة على السلطة التنفيذية . ولم يعد ممكنا أن يقبل أحد ديمقراطية الإعدام ، إلا المطفلة والمخالفين ، والليصلين عن فئات الملوك .

الطية الوحيد الذي يقيد الحكم الآن ، ويخرج الحكم من مأزقه ، هو أن يعود إلى صوابه ، ليستصدر قرارا بتأجيل الانتخابات لفترة قصيرة ، لا تزيد على ثلاثة شهور ، بعيد خلالها حساباته ، ويتشاور مع ممثل الأحزاب المقاطعة وممثل الرأي العام ، حول قانون الانتخاب الذي يصدره ، ليخرج متولاهة مع المستور ، فإذا أصر على رايه ، فسوف يكون عليه أن يتحمل ما يترتب على صدور حكم ثلاث بعدم دستورية مجلس الشعب القادم من انهيار دستوري .

والمجد للذين رافعوا أعلام الدفاع عن الديمقراطية ، في هذا الوطن المكتوب بالقياصرة والتياهم .





الموقف : المصدر :

التاريخ : ١٩٨٣ = ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## مهم مصرية

لأننى من هواة الاستماع إلى تصريحات الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء ، كنت أمتنى نفس بصولات وجولات للدكتور عاطف خطيباً ومتحدثاً فيما لو رشح نفسه في انتخابات مجلس الشعب . ولكن الدكتور عاطف حرمني وحرمتي ولكني دأرتي . وكل الناخبين من سماح صوته ، وسماح حججه ، والانتباه إلى دماغه الذي سيقيم نفسه به للناخبين ..

ولست أكتفـه .. سيدي القاري .. أننى لقدت متعة الاستماع بعد أن قرأت لوائح مرشحي الحزب الوطني الحاكم .. ولم أجد اسم الدكتور عاطف صدقي يتصدر مرشحي الحكومة : وعدم ترشيح الحزب الوطني الحاكم لرئيس الحكومة لأيعنى إلا أحد مؤلفين :

●● فيما أن الحزب الحاكم يعترف بعدم شعبية رئيس الحكومة وأنها تخشى أن يسقط في دارلته . وتعجز عن انجلمه حتى ولو بالتزوير الذي برعت فيه .. وهذا يعنى أن رئيس الحكومة غير معترف به شعبياً !! ●● وإذا أن الدكتور عاطف صدقي له أدى دوره كرئيس للحكومة ، وانتهى هذا الدور ، لأنه في حال أى نظام ديمقراطي يجب أن يكون رئيس الحكومة عضواً بالبرلمان حتى يستطيع أن يدافع عن سياسة حكومته أمام هذا البرلمان .. وعلى هذا رأت السلطة العليا ألا يترشح نفسه بعد أن أدى دوره على خير وجهه .. ولكن ليس الوجهة الشعبية ..

ويبقى هذا اعتبار آخر هو أن يكون الدكتور عاطف صدقي من بين المؤعوبين بالتحسين حتى لايتسبب حرجاً للحزب الحاكم والوزارة الداخلية فيما لو تم ترشيحه وسط في الانتخابات . وإذا كان الدكتور

عاطف سيأتى بكتعيين لهذا يعنى أن الحزب الحاكم مستمر في الشكل الديمقراطي .. دون أن يكون ديمقراطياً حقيقياً . وسوف يكرر مأساة أن يكون رئيس مجلس الشعب بالتحسين كما كان الوضع مع الدكتور المحجوب في مجلس ١٩٨٤ . بكل ماخذ هذا الوضع .. ولايبقى إلا أن الدكتور عاطف صدقي سيخوض الانتخابات مستقلاً ، وفي هذا شربة للحزب الحاكم .. الذى رأس حكومته لسنوات طويلة ..

وانتمنى من الله ، أن يقرر دعوتى ، ويترش رئيس الحكومة إلى معركة الانتخابات حتى اذبح هوائيتى وأكيد العازل وفى مقدمتهم طلاح على الهندوكية لأننى أوقع أن اسمح كثيراً من الدكتور عاطف صدقي .. أريد أن اسمع مايمكن أن يقوله دفاعاً عن حكومته ، وأعمال حكومته .. بل أخطئه وخطايا حكومته .. ولم هي كبيرة هذه الإخطاء والخطايا .. وهل سيقيم للناخبين وعداً عن إصلاحات لم يتمكن من تنفيذها طوال سنوات حكمه .. وبمبدأ سييور قرارات زيادة اسعار كل شيء ، بداية من الرخيف والمسكر والزيت والبيض أرجو ألا يحرمنى الدكتور عاطف صدقي من متعلتى ، وبرايح موقله .. ويقنع حزبه بترشيحه .. أو لينزل مستقلاً فلما لعل في شوق لما سوف يقوله ، أو يصرح به .. أو يشرحه للناخبين ..

هل يحق رئيس الحكومة رغبتي؟

**عيسى الطرايبى**





المصدر: **الجزيرة**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: **١٩٩٢** **١٩٩٢**

## خطوط

## فاصلة

سيرة غريب .. أن يوقع  
«الأخوان المسلمون» على  
بيان أحزاب المعارضة التي  
أعلنت فيه مقاطعتها لانتخابات  
مجلس الشعب ..!! إنه أن أول  
مؤيد إلى الحسن .. هذا  
السؤال :

وهل الإخوان المسلمون ..  
يخشون تحت نواء حزب  
معترف به قانوناً ؟؟  
الجواب بالنفي طبعاً ..!! وبذلك  
تكون البداية خاطئة .. بل  
ومغادرة الحقيقة تماماً ..!!

بالضبط مثلما تصحى تلك  
الأحزاب بأن الحكومة لم تهتم إلا  
بتغيير نظام الانتخاب من  
القائمة إلى «الفردي»، وأنها  
تجاهلت ضمانات حرية  
الانتخابات ..!!

ولا جدال أن تطبيق النظام  
الفردي في انتخابات مجلس  
الشعب .. يحمل في طياته ..  
كل الضمانات لاختيار مجلس  
جديد يعبر تعبيراً صادقاً عن  
رغبات الجماهير .. إذ يكفي أنه  
لا يهود على أي مواطن كس  
يرشح لنفسه .. ويتكلم  
الصلوف .. ويخوض المعركة  
الانتخابية معتمداً على قوائم  
ذاتية بحتة ..

لقد كنا نتمنى جميعاً أن يكون  
قادة المعارضة صادقين مع  
أنفسهم .. فيعترفون بأن  
أجسامهم عن الاشتراك  
في المعركة الانتخابية إنما  
يرجع أساساً إلى الخلافات التي  
استحكمت بظف فيما بينهم ..  
فأصبحوا غير قادرين على  
الاستمرار بعد أن تفرغوا  
لتصفية الحسابات، وبإبدل  
التهامات، وتحين الفرص لكي  
تلفظ كل فئة على الأخرى .

ولقد أراد أعضاء تلك الأحزاب  
الحقيقيون .. تلقين القواد  
الوهمية درساً .. فرفضوا  
الانصياع لأرضياتهم، وقروا  
الاشتراك في الانتخابات بصرف  
النظر عن النتائج ..!!

لقد هدد كل من حزب الوفد،  
والأحرار، والعمل في بيانه  
الذي أذاعه أمس .. أي عضو  
لا يسير في تيارهم .. بالصل  
من جهتهم المزعومة ..!!  
وكان رد الأعضاء المنطقي لكل  
من أساء سراج الدين،  
ومضطلي كسامل مراد،  
وابراهيم شكرى :

.. ومن قال إنكم تمثلون للقاعدة  
البريضة لأحزابكم ؟؟  
لقد مارستم بنلوكتاكتوريا  
لا يمت للعمل الحزبي بصل ..  
بحيث أبعدتم كل من تجرأ وأبدى  
وجهة نظر مخالفة، وزيروتم  
الانتخابات الهيئته البرلمانية،  
وأغلقت الأبواب دون أصحاب  
الفكر المكثور .. لأنهم صمموا  
على أن يرضوا لكم .. كيف  
تكون المعارضة المطلوبة ..!!

وسوف يشهد الساحة السياسية  
خلال الأيام القادمة .. نماذج  
متنوعة من المعارضة ..  
سوف يرشح أصحابها أنفسهم  
لعضوية مجلس الشعب  
في دوائر عديدة لأنهم يؤمنون  
بأن نظام الانتخابات الفردي  
لا يميز بين مؤيد، ومعارض ..  
بين من ينتمي لحزب الأغلبية  
أو غيره من الأحزاب .

• • •

وفي النهاية .. تبقى كلمة :

إذا كان كل من فؤاد مراح  
الدين، وابراهيم فكري،  
ومضطلي كسامل مراد يريدون  
طعن الديمقراطية من الظهر ..  
فحسن نقول لهم .. أن  
الديمقراطية في مصر قد نمت  
- والحمد لله - وشتت  
عودها .. وسوف يزدهر  
مجلس الشعب القادم بالرأى،  
والرأى الآخر .. بما يحقق  
الخير كله .. لمصر كلها ..  
ومن الطبيعي .. أن تتساقط  
أوراق الخريف

سيد محمد







المصدر: الأحياء

التاريخ: ١٩٣٥ - ١٩٣٦

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### كلمات

هذه ملاحظات خفيفة . عن  
الحركة الانتخالية القديمة .  
لأنها تكاد لا تكون معركة . إلا أن  
تكون بين الحزب الوطني  
الديمقراطي . من ناحية  
والاستقلال من ناحية أخرى . ومن  
مستجدتهم . سوف ينضم إلى  
الحزب الوطني الديمقراطي  
المؤيد في الأحزاب الثلاثة (أو  
الأربعة) الكبرى ضد الحزب  
الوطني هي التي قررت الانسحاب  
واسمها الانسحاب . لا المقاطعة  
أما الحزب فيدخلون (واقصد بهم  
يجمعون) وأما الحزب فلا يزالون  
يعتدون . وهناك أحزاب أخرى .  
أعرف اسمها ولا رؤسائها ولا  
اعضاءها يقل أنها ستشارك في  
الانتخابات . تتشارك أو لا تتشارك  
فليس هذا بهم .  
والجمع قرر عدم الانسحاب أو  
عدم المقاطعة . لأن إعلانه قريبا  
لنحتاج بعض ثلثه . ولأن معظمهم  
طبعاً . خالد محيي الدين . في  
القبوينة . ولطفي واكد في  
الشرقية . وإذا جمعا . وهو أمر  
محتمل . فإن ذلك لن يكون صعباً  
أزاهما السياسية أو الزمائية  
الصريين بالجمع الوطني  
التقدمي . الخ . ولكن لأن لكل  
منهما عائلة كبيرة . أسرة محبي  
الدين في كفر شمس . وأسرة واكد في  
الشرقية . إن العلاقات الأسرية  
والعائلية . لا تزال هي المؤثر الأول في  
نتائج الانتخابات . في الأرياف  
وحتى في تصدقوا الشلعات . أو أن  
الفن النثر إلى أن عدا كبيراً من  
الشخصيات العامة . قد راحت  
بشائنها شلعات تقول إن علاقتها  
مرشح لرئاسة مجلس الشيوخ

اللقم . ونهذه المنتصة القول أن  
صحيفة الوفد ذكرت في أحد أعدادها  
قبل اغتيال الدكتور رفعت  
المحجوب . خيراً جعلت عنوانه  
المحجوب باق باق . . وبعد أيام  
حدث ملاحظ . وهو ما يؤكد أن  
الخبير لا يعلمه إلا الله . أما الاسم  
الذي كانت مرشحة لتخلفه في الرئاسة  
المجلس . منهم الدكتور حاتم  
والدكتور صبور أبو طالب  
والدكتور يحيى الجمل . والدكتور  
كمال أبو النجدي . والمستشار أحمد  
موسى وكيل المجلس السابق . وكان  
هؤلاء لم يرشحهم الحزب .  
ولعل الغرض يتعامل . فمن إذن  
تقلبه سيكون رئيساً لمجلس الشعب  
الجديد . واكد أجيب . بأنه  
الشخص الذي لن ترشحه  
الشلعات لذلك تماماً كما حدث عند  
اختيار الدكتور عارف صفي رئيساً  
للوزراء .  
ووفق كل ذي علم عليم

محمود عبد المنعم مراد





المصدر : ٢٧٢ ر

التاريخ : ١٩٣٣ س ٢٠١٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## من قريب

### المعارضة والمقاومة !

جاء القرآن الذي اتخذته بعض الأحزاب المعارضة بالامتناع عن المشاركة في الانتخابات القادمة لمجلس الشعب ، مفاجئة للكثيرين الذين ظنوا أن لحزب المعارضة قد تعلمت أن استكمال مقومات الديمقراطية يكون من داخل البناء الديمقراطي ، مهما تكن عيوبه ومآخذه ، وليس من خارجه . وأن العملية الديمقراطية ثلاثية من الشعب ، وإكتمالها ثلاثي من خلال المعارضة .

الآن اعتقدى أن الحزبين المعارضين الرئيسيين وهما حزب الوفد وحزب العمل ، قد مجلا بالمشاكل التي تواجههما بمقاومة الانتخابات نتيجة عاملين أساسيين :

الأول : أن سيطرة الشيوع والخمسين من قيادات الحزبين والذين ظنوا القوة على المنظمة وخوض المعارك على المستوى الشعبي والبرلماني ، قد ساعد على إزدياد مشاعر الإحجام ، خصوصاً وأن الحركة الانتخابية تتم هذه المرة على أسس الترشيح الفردي وليس على أسس السلس القائمة الحزبية ، أي أن لفظ الأسماء في اختيار القوائم سوف يعتمد على شخصيات وقدرات على الاقتناع ودرجة تواصله مع القاعدة الانتخابية ، وليس على أسس مجموع الأصوات التي يحصل عليها الحزب .

ومن المؤسف أن يقال إن عدد الذين يتميرون بهذه القرارات ، من خلال متابعة أداء نواب المعارضة في مجلس الشعب ، لا يزيد على عدد أصابع اليدين . ومن ثم تبدو

صدومية العلوف عن عدد علف من المرشحين للقطبة عدد علف من الدوائر في أنحاء الجمهورية . ولا يعني هذا أن حزب الأغلبية الحكم أفضل حالاً ، ولكن وجوده في السلطة قد يساعده على اجتذاب عدد كبير من الشخصيات البارزة في الحياة العامة كوجود جديدة .

أما العمل الثاني فهو أن حزبي المعارضة الرئيسيين قد أساءا تكدير ودي تأثير مقاطعتهم للانتخابات على العمل السياسي ، فمن المؤكد أن نشاط الأحزاب السياسية - الحزبية ومعارضة -

مزال يمثل قسرة وبقية مهمة في اهتمام المواطن العادي ، وقد ساعد دخول لحزب آخر صغيرة إلى ساحة العمل السياسي ، لتحرير عن اتجاه حقيقي ولاتمام قاعدة شعبية أو فلسفة سياسية ، على تهميش النشاط الحزبي بأسره ، لكي يبدو في نظر المواطن العادي وكأنها لعبة سطحية لا يهتم أن ينتج عن المشاركة فيها لاعب أو أكثر .

وسوف تكون خسارة حزبي الوفد والعمل أكبر من خسارة الإخوان المسلمين والأحرار . لا يفقد الحزبان وزنهما ككبر حزبين معارضين ، بينما يعتمد الإخوان المسلمون على الدخول كمعارضين مستقلين . ويعتمد حزب الأحرار على مائة يقع من ثلث اللوائح الانتخابية . وقد يتفكر رئيس الحزب بفرصة التمهين إذا استطاع .

وعذاً فقد يحقق للأحزاب الصغيرة الآن وزناً والأحدث في مجال العمل السياسي فرصة دخول مجلس الشعب الجديد ، بينما يبقى الحزبان الرئيسيان للمعارضة خارج البرلمان .

سلامة أحمد سلامة





المصدر : الوفد

التاريخ : ١٩٤٤ ١٠ تشرين ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# الحزب الوطني « يتشبط »

## في سيارة رئاسة الجمهورية !

لوتلى مبارك من الحزب الوطنى ليدخل أنظاره بطر الشعب



الديمقراطية

السلمية

تطالسيب

الرئيس مبارك

بالتفليس

ممن

الحزب

الحاكم

للحزب الوطنى

تكر إمكانيات الدولة لخدمة مرشحيه

الدستور يمنح الرئيس

صلاحيات واسعة تعطل

الرقابة الشعبية على الحزب الحاكم





استبداد الحزب الحاكم لم يترك أمام المعارضة في مصر سوى طريق واحد هو مقاطعة الانتخابات ، لطوال خمسة عشر عاماً مضت لم تمل المعارضة من سياسية حرية تعبر عن ضمير الشعب وهمومه . ولكن الحكومة صنعت الدنيا وأركبت كل كبلان الاستبداد .. وفي كل انتخابات عنت المعارضة تسفل المعركة وهي تعلم أن ضمانات الحرية والفراسة مطبوعة .. ولكنها لم تقلد الأمل في أن يستلحي النظام من ممارسة الأخطاء والتزوير .. وكان الطبع يغلب على الحزب الوطني .. فإتت مجلس الشعب مزوراً وغير دستوري .. وطوال السنوات الماضية أيضاً طغيت المعارضة بتخلي الرئيس مبارك .. ومن قبله الرئيس السادات ، عن رئاسة الحزب الوطني ، حتى لا يستغل هذا الحزب .. حرية الرئاسة ، للوصول إلى السلطة .. بينما لا يتمتع بوجود جماهيري في الشارع المصري .. وقد وعد الرئيس مبارك عند توليه منصب الرئاسة عام ١٩٨١ بأنه سيكتفي بأن يكون رئيساً لكل المصريين .. ومع ذلك مرت تسع سنوات ومزال الحزب الوطني يحظى بعبادة الرئيس مبارك ويستغل أفضليات الحكومة والدولة كلها للبقاء في الحكم .. رغم تلك الجملة .. أما مبادئ الديمقراطية السليمة فتقتضي بتخلي رئيس الجمهورية عن رئاسة حزبه بمجرد انتخابه رئيساً للجمهورية لكي تتسوى فرص العمل السياسي أمام جميع الأحزاب

قبله الرئيس السادات ، عن رئاسة الحزب الوطني ، حتى لا يستغل هذا الحزب .. حرية الرئاسة ، للوصول إلى السلطة .. بينما لا يتمتع بوجود جماهيري في الشارع المصري .. وقد وعد الرئيس مبارك عند توليه منصب الرئاسة عام ١٩٨١ بأنه سيكتفي بأن يكون رئيساً لكل المصريين .. ومع ذلك مرت تسع سنوات ومزال الحزب الوطني يحظى بعبادة الرئيس مبارك ويستغل أفضليات الحكومة والدولة كلها للبقاء في الحكم .. رغم تلك الجملة .. أما مبادئ الديمقراطية السليمة فتقتضي بتخلي رئيس الجمهورية عن رئاسة حزبه بمجرد انتخابه رئيساً للجمهورية لكي تتسوى فرص العمل السياسي أمام جميع الأحزاب

### سلطات واسعة !!

حين ميّز الرأى عضو الإسكندرية عن تحالف القنصلية القنصلية والدمورية لوضع رئيس الجمهورية رئيساً لأحد الأحزاب .. فبطل ان يتخلل رئيس الجمهورية بمجرد انتخابه لرئاسة أي حزب كان .. وإذا كان هذا الاقتراح معمولاً به في مصر .. سيصبح السلطات الواسعة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية .. والشأن الخطير لهذا المنصب على حالة الأجهزة التنفيذية والإدارية في الدولة .. ومع ذلك فالتى اعتقد أن هذه القضية يجب ألا تحصر من الإجراءات الكلية بشأن نزاهة الانتخابات ومنع أي تلاعب في نتائجها .. والمؤكد أن تدخل ميله من

رئاسة الرئيس .. سوف يتسبب في تضييق المجال .. وفي إصلاح الأوضاع الديمقراطية التي تترافق معها .. لا يجوز شخص صنع من لسانه الرئيس أحد الأحزاب .. ولكن روح

### تحقيق محفل عصمت

البلد .. بالإضافة إلى أن الدستور اعطى للرئيس سلطات استثنائية كثيرة .. مثل إعلان حالة الطوارئ وحل مجلس الشعب عن طريق الاستفتاء وعرض مشروعات قوانين على المجلس .. وبناء على كل ذلك وفيرة .. فلا شك أن الحزب الذي يرأسه رئيس الجمهورية الذي يتسلح بكل هذه السلطات ليكون حزبا محلا .. يتسلح بمزايا كثيرة أكثر من أي حزب آخر في مصر .. ويشهد رئيس حزب الأحرار شكلا .. ولا شك أيضاً أن رئاسة مبارك للمجلس الأعلى للشرطة التي تشارك حل الانتخابات .. تعتبر ميزة أخرى يعطي بها الحزب الوطني .. ولكنه فلن بعض رؤساء الأذن والقرى .. أن لم يكن كلام مؤلفون للحزب الوطني أو رئيسه .. ويحجب ذلك لأن الحكومة تمككه أفضليات عليه مطلقاً .. منها الطلاق العام الذي تستخدمه مصرية لوزن منها الرضاوى والنسب على الاتباع .. والأمر المؤكد أن الرئيس مبارك لو ترك رئاسة الحزب الوطني .. فلن جزاً كبيراً من هذه الميزات سوف يتزلزل

### التدهور السياسي

الدكتور محمد ضحان عضو الهيئة العليا بقوله يؤكد أن رئاسة حسني مبارك للحزب الوطني التدهوري .. طوال السنوات العشر المنقضية .. إن موضوعاً .. أن تدهور العمل السياسي .. وفقد الرقابة السياسية الحقيقية على تصرفات النظام .. لأنه من غير المعقول أن تقل نظام الحزب المهيمن .. أن يقوم مجلس الشعب بمراقبة رئيس الجمهورية .. وهو رئيس حزبهم .. ومن ناحية ثانية .. والتملك الدكتور منصور .. كيف يتخلى ويوجه رقابة سياسية حقيقية على العمل السياسي .. في ظل نظام رئاسي يعطي لرئيس الجمهورية صلاحيات واسعة .. وهو شخصياً يرأس الحزب الحاكم أيضاً !! قد يكون هذا الوضع مبرراً في ظل النظام البرلماني ولكنه في ظل نظام رئاسي وفي ظل دستور مشرق .. فإن الوضع يشغل عتبة فعلا .. منصور ..

إن معقدة هذه القضية لا ينبغي أن تنحصر في معالجة حالة حزب التدهور الديمقراطي الوجودية الآن .. والحقيقة أننا نحتاج نموذجا جديداً .. والأخذ بنظام البرلماني بدلاً من النظام الرئاسي

### مميزات هائلة !!

أما مميزات هذه الرقابة لا ينبغي أن تنحصر في معالجة حالة حزب التدهور الديمقراطي الوجودية الآن .. والحقيقة أننا نحتاج نموذجا جديداً .. والأخذ بنظام البرلماني بدلاً من النظام الرئاسي







المصدر: الوفد

التاريخ: ١٩٤٤ - ١٠ تشرين ١٩٩٠

النشر والخذمات الصحفية والمعلومات

## يا أقباط مصر.. وداعا للمشاركة السياسية

بقلم : **موريس صادق**

تم اختيار ٤٤٤ قبية من الحزب الوطني لخوض الانتخابات مجلس الشعب، وقالت جريدة الاهرام: ان منهم ٥٥٪ وجوها جديدة من الكفاءات والعناصر الشابة، التي تمثل الانتخابات لأول مرة. وتضم مختلف التخصصات من المحامين والأطباء ورجال الأعمال والمحاسبين ورجال القضاء ورجال الأمن السامين واستاذة الجامعات والقيادات الصافية.

وتنصب للرئيس ميلاد تصريحات قال فيها: ان كل المصريين مصريون ووطنهم مدام قد سمح لهم القانون ان يتقدموا بالترشيح للمجلس النيابي، والشئ الرئيس ميلاد ان القريب بكل فئات الشعب واحزابه في التمثيل بالمجلس النيابي، وبأى نسبة كانت حيث يمثل ذلك الدرا للعبارة الديمقراطية. وقال الرئيس: نحنا مصريون مواطنون ووطنون والديمقراطية التي يمارسها الشعب من خلال مؤسساته الدستورية ومؤسسات اعلامه تدعونا ان تكون ايجيبين في ممارسة حقوقنا الدستورية.

وتصريحات الرئيس ميلاد تسعد كل المصريين، ووفقا للدستور كان من الواجب على املاء الحزب الوطني تطبيق تعليمات الرئيس من اختيار الـ ٤٤٤ مرشحا لخوض الانتخابات. لقد خف أمل القباط مصر حينما ظنوا هذا

الاختيار. ان كل من كان يترشحوا لعضوية الاقباط الذين فقط من الاربعة عشرة واربعة ترشحا. قبل الاقباط مصريون، وهل هم وطنيون؟ سؤال يدهش رسالة المواطن لمصرى، لماذا لم يختار بين الـ ٤٤٤ مرشحا عددا ملائما من الاقباط لخوض الانتخابات مجلس الشعب، او ليس من الـ ٥٥٪ وجوه جديدة من الاقباط.. اليس بين الاقباط تخصصات من المحامين والأطباء ورجال الأعمال ومحاسبين ورجال قضاء ورجال امن سابقين واستاذة جامعات وقيادات عمالية، سوى مواطنين فقط.. هل انتهى نبض الاقباط فلم يجد املاء الحزب الوطني للقباط يصلحون للترشيح لانتخابات مجلس الشعب سوى الذين فقط ١٦. وهل مطلوب بعد ذلك ان يتوجه الاقباط لاختيار ممثلهم لمجلس الشعب بعد ان خرجوا من ترشيحات الحزب الحكم.. ولحقول قليل، ان الانتخاب فردي، للمتعلم من يشاء للترشيح ايا كان.. والله الطيبى من الذى سيسلط موجة مرشح الحكومة والحزب الحكم سواء الامكنيات المغية او المصنوية. ان انه من المعروف ان الاجهزة الحكومية جميعا ستسند مرشح الحكومة بكل قوتها، وإذا كانت الحكومة معقولة في حزبها الحكم لم ترشح سوى الذين من الاقباط. وسيقوم الرئيس كما سبق بتعيين خمسة منهم في المجلس المنتخب فعل الاقباط ان يحموا الله على ذلك، والا فيلزموا الصمت، ويطبقوا من الله السحر، والكيد عن المشاركة السياسية مدام هذا قد يدمر في بلدهم. ولذلك ليس غريبا، ان نذكر ان الاقباط سيطلقون انتخابات مجلس الشعب مثلهم مثل احزاب الوفد والعمل والاحرار والاخوان المسلمين.





المصدر : ١٢ نوفمبر

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢٩٦ ك ١١٠

## مجلس شعبهم «قطاع خاص»

### بقلم : الدكتور محمود السقا

عندما إلى الانتخابات في فترة عصيبة من حياتنا ، عربيا ومصريا . وجاءت الدعوة إلى الانتخابات في هذه الفترة الحرجة . دعوة عاجلة سرية الخطي . وكان صوتها الهادر يقول : الانتخاب العام أو الموت الزؤام . فلذا لأن هذه الملهمة ، تلك المسألة ، في تحريك الجماهير صوب الحق السياسية وحياتية ومصرية لا يترضون لها سبيلا ١٢

يقولون أن الانتخابات جاءت وليدة استفتاء . والحكومة تعلن في تجميع مقاطع النظم . أن الغالبية العظمى قالت : نعم . لحل مجلس الشعب الميت أصلا منذ مولده . وعند هذه النقطة الأول - والله على ما أقول شهيد - أن الاستفتاء ، الصورة ، الذي تم جاء مزيغا ومزورا . وإن نسبة لا تزيد على ١٠٪ ، هي التي ذهبت وهي وحدها التي ظهرت «صورة» في الجرائد الحكومية . كانت مهزلة ومأساة وعذبة للقليل . دليل المراقبة والصورة ومطابقة الأسماء الثلاثية بكثوف واعتبار الناس جميعا أن يوم الخميس ، يوم الاستفتاء . كان بداية يوم إجازة : ذهب الناس إلى النوادي ، أو المظاهرات يلعبون الطولة والشرطنج . ويشربون هرشما بما أطلقوا عليه زورا وبهتانا بيوم الاستفتاء . فلذا الاستفتاء الباطل فلتونا ، لأنه - وللأسف - لا يوجد استفتاء على حكم قضائي . ولا توجد حجة ضرورية ملحة اقترنت بيوم الاستفتاء يوم ١١ أكتوبر . والبطلان جاء مع الحكم في الثاني من يونيو الماضي . فلذا تأخر . ولذا العجلة بعد ذلك ١٢ والواضح أن حدثا عربيا عجيبا وغريبا قد مرّ خريفنا العربية في الثاني من أغسطس . والجميع الآن يعرف الحكاية من البداية إلى النهاية ١١

إن تزوير إرادة الناخبين يوم الاستفتاء كشف القناع عما تخفيه الحكومة . ومع سبق الإصرار - فيما يتعلق بالانتخابات القادمة على عهد ، وما أقول به ليس بدعا من القول وزورا ، وإنما هو «الحق الصراح» والتجربة . نعم ، إنها حكومة التزوير . نعم ، أنها حكومة البطلان . وما أقول به أصبح سجلا من سجلات الواقع والتاريخ القريب واحكام المحاكم ١١ مجلس الشعب في ١٩٨٤ لبطل . مجلس الشعب في ١٩٨٧ لبطل . ثم - وبما للحسرة والام وحزن الضمير - المجلس المنتظر . وهو في رحم الغيب له حكم عليه بالبطلان الدستوري . وبمناشيد فقهام القنون - منذ الآن - بصريح نص المادة ٨٨ من الدستور حيث حمية الاشراف القضائي على فني العملية الانتخابية من إعطاء الصوت . ووضعه بالمصنوق - وراء ستر - حتى إعلان النتيجة . بصوت القاضي في وليقة رسمية .

إن انتهاز نهج البطلان ، وأبد عدم الشفافية القانونية والدستورية بين مصروف فقهام ومناظري الحزب الوطني .

إنه لأن عصر البطلان التشريعي ، في أبعث صورة التاريخية ، والمجيب في الأمر أنه في كل محاولة لبطلان ، ترى دهشة الحزب الحكومي يبرزون خطيافهم بقتواعم ثم يرددون بعد التفتيش الفهري . أن تاذن للاذان الواعية أن تصدق ، ما يقولون . البطال لا ولد إلا لبطال . ومن اتخذ الخطيطة منهاج حياة . ورغم عظمة التجربة الحثلية والعربية .

وكتيجة لازمة . لهذه الصورة الائمة الجارحة لكل مشاعر الانسان المعاصر في مصر . مرافيا للحدث لم مشتركيا فيه . فقد اعلان عن يوم الانتخاب . إعلانا في غير مواعده . بمقدمة دستورية باطلة (عدم تطبيق المادة ٨٨) تزيف نتيجة الاستفتاء على حل المجلس السابق . وإلحاق (إلحاق





المصدر: **الوفند**

التاريخ: ٢٤ س ١٩٩٠

**للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

...والصالحات من نيت الكل وزير الداخلية إلا كيف إلى بهذه اللوائح التي  
أحدثتها ، وأصبح المسمى قاطعة لم يذهب إلى أي جهة من أجل  
الاستقام في القرية كما في المدينة ، إنما إن تجربة لتطبيق وتوزيع  
والاحصائية الانتخابية ، بل هي عملية تصدق وتعميم ، على المعالجة  
العمري في التوزيع لانتخابات مجلس الشعب ، الآتي ، لا ريب في ذلك حسب  
مصلحة الحكومة .

ملكية الحكومة.  
من هنا، فإن شيئا لم يتغير في الفلسفة الحكومية وطريقتها في مواجهة هذا الاختيار الشعبي، الكبير، لقد بان - في عز الشمس - أن الحكومة هي التي : تنتخب نفسها بنفسها، وإنها بولية من لا وال، وبيلة الاختلاص: صاحبة الصوت الواحد حين تختار الأصوات غلما أو هرا أو ممارسة لوجهة هذا نللمل وجهه.

**نعم، الحكومة والرأية - الحكومة توليه نفسها ، وتلاب ذالها ،**

**والصبيبة الكبرى ، إن الحكم جلتو- والشعب يسب ويلعن ولكن في سره**

**وعلى استبداده وينظر - من السماء - التخير . ولكن هذا التخير هناك ..**

**هناك وراء أسوار الزئبر - ومن مجلس واخر وثلاث ربيع . الحكاية - بكامل**

**فصلها - هي ... هي ؟ يبينون لمن موصلة - العند والاحتياط والفلسفة**

**تلاوة : كرميتم ان تبتعد غداً لا مقابلة الى كل عقابها للقبول-**

والأنا الحكومية، أن رغبة غائبة لا مفعلة إلى كل فعلها القبيح... ويقول مصطفى فهمي، الخبير الصحفي، والاستاذ، ولدى مفكر الصحافة في شوارع المنية، وهو طبيب لهذه العلة، يقولون في مناسبات رجال المعارضة في المصمم، رغم أن التجربة السياسية وخاصة فيما يتعلق بقوانين مجلس الشعب وممارسته فهم، أي رجال المعارضة، دائما على حق، يقول إيلان الكاتب الكبير الجدير، وقد أرحته -وكم حزنا معه-

في رأيي - (أى رأى منظمي أمين - إن المعارضة تحمى الحكومة ، وتفتح  
عيونها وترشدنا ، تجعلها لا تمشي بغير هوى ، وتثبت أقدامها ..

عربيتها وترسيدها، جعلها لا تعني شيء سوى «والتفت إليها»  
 «ومجلس ما مغرعة بينكون عمره قصيرا جدا، العصر ما تتصورون»  
 بل الحيف بل هذا الرأي رافى، والقرن التاريخ، ان المجلس القمم - يكون  
 مغرعة - هو الكلمة الأخيرة في مهنة الديمقراطية المصرية، ونحن - ام  
 يكتب علينا ان نتأمل عمره القصير - فقد قلنا انه ليس الدستور قد مات في  
 مهده، ومن حيث الواقع - حيث تزييف نتيجة الاستفتاء - التي هدمت  
 المجلس السابق وألقت حديد جنينا في حكم الشعب»  
 ١١





المصدر : الأمم المتحدة

التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حسنى مبارك :

**لن أسمح بتزوير الانتخابات وليس لى**

**مصلحة فى ذلك**

**غالبية المقاطعين سيتقدمون للانتخابات ماعدا**

**الوجوه البارزة**

حضر الباطن - جدة - من فيليب جلاب

أكد الرئيس حسنى مبارك مجدداً في حديثه إلى الضباط والجنود المصريين في مواسمهم في حفر الباطن بالقرب من الحدود السعودية - الكويتية أننا نضمن أن تصل إلى حل بنون إرادة بناءً على من يقدر صوابه أن يعود إلى عطفه . وقال أننا لا نقبل تحت أى ظرف احتلال دولة عربية أو غير عربية لدولة عربية أخرى . وأشار الرئيس إلى الدول الدافعة لمصر ومن بينها بعض الدول العربية التي لم تطلبنا بشيء وأوضح أننا لن ندفع على أى حال . وتركزت أسئلة الجنود حول رغبتهم في قراءة الصحف والاستماع إلى الإذاعة المصرية ومشاهدة برامج التلفزيون المصري لأنهم لا يسمعون في حفر الباطن سوى الإذاعة العراقية القريبة من المنطقة وهي تستخدم - كما قالوا - أسلوباً هجومياً مليئاً بالشتائم .

وقال الرئيس لا يجب أن تلجأ إلى أسلوب الشتم الذي لا يمارسه سوى المقصرون .

وفي حوار سريع بعد مغادرة الرئيس للمواقع العسكرية أكد تطبيقاً على مقاطعة بعض أحزاب المعارضة المصرية للانتخابات البرلمانية القادمة أنه لن يسمح بأى تزوير في الانتخابات وليس له مصلحة في ذلك .

وقال الرئيس إن غالبية الذين أعلنوا المقاطعة سيشاركون في الانتخابات فيما عدا الوجوه المعروفة وأضاف أن البعض اتخذ هذا الموقف لأننى لم استجب لأحد المطالب غير المعقولة وهي إلغائى بعض النواثر عليهم وعدم ترشيح منافسين لهم من الحزب الوطنى وهو مطلب وصله بأنه مستحيل .







المصدر : (الأمال)

١٩٩٠ س ٩٤٤

التاريخ :

للنشر والخدات الصحفية والمعلومات

## • موقفنا من الانتخابات •

الجمهورية ، ونرى أن تداول السلطة يتطلب نهجاً جديداً وأسماء ومواقفاً.

ومن هنا ، فإن الأمل العامة تقدر دخول الانتخابات المقبلة لتطرح على الجماهير سياساتها المبتدئة لسياسات الحزب الحاكم . سياسة الحوار الوطني بدلاً عن الاستقطاب السياسي والوقوف في مستنقع العنف ، سياسة تداول السلطة في ظل تعددية سياسية حقيقية بدلاً عن احتكار الحزب الحاكم للسلطة والفساد والاضطراب . سياسة الرفعة الجماهيرية بدلاً عن الفساد والاضطراب . سياسة المتسامحين في أجهزة الحكم وأسماء المصالحات ، سياسة التنمية الوطنية المستقلة بدلاً عن الاعتماد على الخارج وقبول شروط ومضيق النقاد الدول والبنك الدولي التي تفرض على حكومة مصر التدخل أكثر فأكثر عن مصالح الجماهير الكفحة والاحتياج إلى الفئات والسياسات المتفرقة ، سياسة عربية تطف إلى جانب التطرفات الشعبية للشجدة العربية والتكامل الاقتصادي واستثمار القدرات العربية لصالح التنمية العربية الشاملة ، سياسة أمن قومي ينبع من المصالح العليا للوطن العربي بدلاً عن سياسة الربط الاستراتيجي بالمصالح الأمريكية رغم المواقف الأمريكية المعادية لحقوقنا العربية الأصيلة وفي مقدمتها حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولة المستقلة .

أصبحت الأمل العامة للتجمع — بعد مناقشة الموقف من الانتخابات السبت الماضي — البيان التالي :

• الأمل العامة ، وقد ناقشت الموقف من دخول الانتخابات مجلس الشعب ، وبعد أن أصبحت علماً باتجاهات الرأي داخل أحزاب المعارضة ترى ما يلي :  
أن تمت الحكومة وأحزابها على رفض الاستجابة لما طلبت به أحزاب المعارضة والقوى السياسية الأخرى وكذا العديد من التكتلات المهنية ونوادي القضاء وهذه التبريس بالجامعة وعدد كبير من قادة الفكر والرأي — أن تلك الموقف من جانب الحكومة يعرقل إمكانية التحول الديمقراطي للمجتمع ويخلق الطريق — كما حدثنا دائماً — أمام موجات التطرف والعنف كطريق للتغيير .

والمصالح والمسؤولية الوطنية ، وزعم اختلافنا الجذري مع سياسات الحزب الحاكم ، فالتنازل عن حقنا في المشاركة في الانتخابات لما قد يوجه به مثل هذا القرار من أن الأحزاب كلها قد يكتمت تمسكاً من إمكانية الحصول الديمقراطي للمجتمع في ظل التعددية السياسية وتداول السلطة عبر صندوق الانتخاب .

إننا نؤمن بأن التعددية السياسية الراهنة مشكلة بسبب القواعد التي تفرضها التشريعات سيئة السمعة ، ومن بينها القانون الجديد الذي صدر بقرار من مجلس





المصدر : **الأهرام**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : **١٩٩٠** التاريخ : **١٩٩٠**

## دبوس

### انتخابات حرة أو الطوفان

يقسم السيد اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية في حديث مع بيان الشرطة ستقف على الحدي في الانتخابات البرلمانية القادمة ويؤكد صادقاً أن « كومبيوتور » وزارة الداخلية المصرية ( وهو أشهر كومبيوتر في الشرق الأوسط ) أحيل إلى الاستيداع

والدليل على ذلك هو أنه لم يستخدم في الاستفتاء الأخير على قرار حل مجلس الشعب ومع ذلك فتتأخر الاستفتاء كانت أوضح من أن تتأخر ولا نظن أن أحداً من المسؤولين في لجان الاستفتاء قصر في أداء واجبه ، وتسديد بطاقات الاستفتاء لكل من منعه ظروف القاهرة كالمرض أو المرض أو الغياب من أن يسدها بنفسه

ومثل هذا « التكاثر الانتخابي » معروف في مصر منذ عرفت نظام الانتخاب ببرجات متقاطعة . ونحن لسنا بحاجة إلى كومبيوتر لكي نمارس التزوير ، فالحاضر ، يزور حتى « برجل حمار » والأفهامعني حضارة خمسة أو سبعة آلاف سنة قبل اختراع هذا الكومبيوتر ؟

إن فلان وزير صادق عندما يؤكد أنه لن يسمح للكومبيوتر « بالتزوير » والوزير صادق عندما يؤكد أن الشرطة لن تقوم بعمله صديق الاقتراع أو تبديل صندوق بأخر فهي « مضادة » أو وفقاً لمستطلحات العصر ربما تكون « غير منطوقة » أيضاً ، والحقيقة أن أكثر ما قاله السيد الوزير ويقسوله المسئولون معروف للكافة . لكن المشكلة هي انشا على عكس ما يعتقد البعض لا نرحب بحيد الشرطة

فمن الذي يمكن أن يقبل حيد الشرطة بين عضلات إجرامية ، انتخابات قرى بأكملها وتملاً بالقوة بطاقات تلخين منعوا من الحضور لصالح مرشحها وبين مرشح يعتقد أن أداء المواطن بصوته لا يتطلب ثورة في فرقة صاعقة أو يختلف عن الاستعداد لحرب الخليج ؟

تصور هذا اللون الجديد من الحيد بين قبضة مرشح في حجم « تسابسون » و ملاك ، في قوة عامل امام

تقولون أن اشراف القضاء السكاك على العملية الانتخابية مطلب غير عملي لكن اذا كان جهاز الشرطة سيمارس هذا النوع من الحيد فمن الذي سيدبر انتخابات حرة نزيهة ؟ هل نطلب بقوات دولية مسلحة

ترفع علم الأمم المتحدة في ظل ما يسمى الآن بالنظام الدول الجديد ؟ حتى هذا ليس مفيداً لأن المعارضة الحزبية والمستقلة لا تنتج البترول وليست عضواً في منظمة « أوبك »

نحن نريد أن نعتقد أن الحكومة بكل أجهزتها الإعلامية والأمنية وسلطانها المركزية والمحلية تدرك الآن أن هذه هي الفرصة الأخيرة لإجراء انتخابات حرة . فهل تدرك أن البديل للانتخابات حرة هو الطوفان ؟

**فيليب جلاب**





## كلمة حب

● يوم الاستفتاء على حل مجلس الشعب خرجت جريدة المساء بثلاث صفحات كاملة .. تحصل اراء الشخصيات العلمية في حل المجلس .. بينهم وزراء ومحافظون وقانونيون وادباء ورياضيون .. وكلهم قالوا نعم .. واختلفت المبررات .. مع ملاحظة ان كل متحدث كانت صورته على اصف صعد وكلاسه على اسطر .. يعني منتهى الإيجاز الرابع .. قال بعضهم نعم لحل المجلس لاننا نريد مجلسا نطقا !! وقال آخرون نعم لاننا في حلوة الى مجلس محترم !! وقلت مجموعة ثلاثة نعم لان الاستقرار في الخطأ خطأ !! وقلت مجموعة في منتهى الصراحة ان هذه اجماعا بين الشعب على كراهية المجلس !! وقال آخرون نريد مجلسا خالسا من الشوائب !! وقال بعضهم نريد مجلسا يعوضا عما فات !! وقلت مجموعة أخرى ان حل المجلس ازمة شعبية !! وقال آخرون انه مجلس مسيء المسمعة .. خلاصة الامر ان كل اراء كشفت الصورة المشوهة للمجلس .. ● وهذه اراء خطيرة .. لانها اجماع على ان المجلس السابق كان عبثا .. وانه كان عبثا .. تحتاج الى تطوير .. وخطورة اراء من قيمة من قالها .. لانهم اكبر الشخصيات العامة في مصر .. صليحية الرأي والسلطة .. واذا اضفنا الى ذلك ما قاله كتّاب الحكومة والمعارضة .. جمنوا بلا استثناء .. ولم يبق كاتب واحد يقول كلمة طيبة في المجلس السابق .. فهل يمكن ان يتكرر المجلس السابق .. برغم كل ما لكناه او قلناه لصحاب الرأي والفن !! ● الحزب الوطني حاول ان يحدد في الوجود قدر استراتيجيته .. ولكنه لم يستطع ان يثقل من مراكز القوى وجمعيات المنتمين ورضح بعض الأسماء التي يضحك لها وعليها الضحك .. ومع ذلك فقد اجتهد وربما كانت احزاب المعارضة هي الوسيلة الوحيدة والتابعة لتصحيح هذا الوضع .. فلما دخلت احزاب المعارضة معركة الانتخابات فقد تنجده اليها اعتمادات الخلفيين من باب

التغيير .. ومن باب صلاح الخطأ الذي وقع فيه الحزب الوطني .. ومن باب تصحيح الأوضاع .. ● ان القضية المهمة حاليا ان نلحق احزاب المعارضة بكتلة المعركة .. وان نلحق الكتلة بان يذهب الى الصلح .. وحتى لا يضلح على انفسنا .. نحن نعرف من هي الاحزاب التي لها جذور في الشارع .. ومن هي الاحزاب الوافدة .. وقد يخرج علينا واحد بان احزاب فلت الانتخابات .. واه جازيت .. ويضحك انفس لانهم يعرفون قيمة من دخل وقيمة من قطع .. فالتضحية ليست رافعا .. ولكن قيمة .. والاحزاب ذات القيمة معروفة حتى في كذا تكره انفسها .. لانها قيمة .. وكذلك الاخوان والتصريون والشبوعيون .. وما عداهم ورق .. ● وقد يخرج علينا راي بان الاحزاب التي كاطعت انضمت على بعضها .. وان الطاب الحزب الوطني استعاضوا ان يعطوا هذه الاحزاب .. ولكن هل هذا هو الاسلوب الصحيح للديموقراطية .. لقد ضحكنا على انفسنا كثيرا .. وصنقلنا المستشارين .. وضحك علينا للشعب والصرف عن صنديق الانتخابات لانه لا يلقى فيها .. ● شجون ولدي في مصر يمكنه ان يدل الازمة .. خصوصا انه قال قات مع كل احزاب مصر .. وان المعارضة جزء من النظام .. وانه يعرف تماما ان مجلسا للشعب بلا معارضة يساوي لا شيء .. هذا الشخص الواحد تنق فيه المعارضة .. ويمكن ان يعرف منها لماذا تلتقط .. وان يرضن لها تزامنة الانتخابات .. وبعدها يمكن ان تكون هناك معركة حقيقية يشترك فيها الشعب ويحرص عليها ويقبل عليها .. لانه يدرك ان اسوته قيمة ..

**محمد الحيوان**





الأهرام

المصدر :

١٩٤٤ س ٢٠١٠

التاريخ :

النشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

### كلمات

الحزب المعارض : الذي لم يطمع  
الانتخابات مجلس الشعب ، سوف  
يحقن خسارة كبيرة لها ،  
والديمقراطية وصحتها ، وللوطن  
كله ، ولن تكسب شيئاً ذا نيل  
ويأذى ذي بدم يقول أن الحزب  
المعارض جميعاً ، ليس لها وجود  
حقيقي كبير في الشارع المصري .  
ولكنها تجلج على هذا الكلام  
المعارضون وغير المعارضين من  
المتكلمين أو الخاطفين ، الأول أن  
الحزب الوطني الديمقراطي  
نفسه ، ليس له وجود حقيقي كبير  
في الشارع المصري أيضاً ، صحيح  
أن الأغلبية المتكلمين بالعمل  
السياسي تنسبون إلى الحزب  
الحاكم ، ولكن هذه الأغلبية ،  
لا تقوم بما ينبغي أن تقوم به من  
العمل دائم ومستمر ومتفاعل مع  
جماهير الشعب ، والأبلة كثيرة على  
غيب الأحزاب المصرية جميعها ،  
صغيرها وكبيرها ، عن العمل  
الجناحوي وتحريك الشعب وحثه  
على المشاركة في القضايا الوطنية  
التي هي حقي أو كانت في مجال  
المصلحة الوطنية ، أو مكافحة  
التهديدات ، أو الأزمات ، أو  
العمل ، ولا يزيد ، أن الكلام عن  
الديمقراطية ، السياسية ، القومية ، أو  
العدالة ، يحال بكافة الألفاظ  
والعبارات الوطنية والعمل الخيري  
موجوداً في مجالين الذين لا يفلح  
لهم في المصالح ، وفي مجال  
الشعب ، ولا أحد يستطيع أن ينكر  
بحال ما أن لدينا حرية كاملة في  
تسجيل نشي الآراء والأفكار في  
الصحف ، ولدينا صحف حزبية ،  
بعضها واسع الانتشار وبعضها  
خاصة لفترة شديد الهجة ، كثير  
النداء والالتزام .

ومجلس الشعب كان هو الآخر  
المظهر الظاهري للديمقراطية وتعدد  
الآراء وحرية القول ، ومهما قلنا في  
مجلس الشعب الخلل ، فقد دارت  
تحت قبته مناقشات ومخاطبات  
وتوقفت كثير من الأسئلة وطلبت  
الإحاطة والاستجابات . كان  
المجلس - في بعض الجلسات - وفي  
بعض القضايا مثلاً للجدل وميزاً  
لخلافات في الرأي ، ومحرراً لاهتمام  
الجماهير ، وكان يوهنا أن يتسع  
الآراء الديمقراطية في المجلس  
الجديد ، وأن يوازي مستوى هذا  
الآراء ، وأن تبرز من خلاله قيادات  
حزبية سياسية جديدة قادرة على  
التأثير في الجماهير .  
وإنه السلطة البرلمانية للحزب  
الوحداني ، كإلزام خطورة عن ترك  
الساحة المهيمنة للوسط القومي  
وحدها ، وما أفلح أحداً يمكن أن  
يطلب بالتحالف مع صف الحزب  
الوحداني ، أو دعوة أي خطر في بل  
أحد الكفالات بالاحتفاظ بها .  
أصبحت المعارضة الصحفية  
ضرورة ككلمة والهواء ، واعتقد أن  
المعارضة الحزبية داخل مجلس  
الشعب ، ضرورة ، هي الأخرى  
ببعض يكون أحفظها ردة إلى الوفاء  
محمول عند المنعم مراد







المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٤٤٦ ك٢١٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## فكرة!

عزت التمشي إن يعقد الحزب الوطني مؤتمرا يجمع الحكومة والمعارضة ليحاول التوفيق بين وجهتي النظر حتى لا يجيء البرلمان القادم أعرج يسمى على قدم واحدة . ولكن يبدو أن الحزب الوطني سعيد بمقاطعة أحزاب المعارضة للانتخابات ويقول : بركة يا جامع .

ويظهر إن المستقلين يرون أنه ليس في الامكان احسن مما كان ، وإذا كان الأمر كذلك فيحسن بنا أن نكف عن المطالبة بالانتخابات الحرة لمقام المظلول أن يكون للمجلس الجديد على مقاس الحزب الوطني .

ويجب أن نطلب اليوم من تجرى انتخابات لجمعية وطنية تضع دستوراً جديداً مادام الدستور الحال يسمح بالعيش المستمر بمرارة الشعب . فلابد من دستور جديد

يجعل الأمة فعلاً مصدر السلطات ، ويعيد الدستور الجديد السلطات التي سلبت من الشعب وهي سلطات جعلت مجلس الشعب بلا سلطة وبلا حقوق . الدستور

الحال أشبه بجاكته من غم ينظفون . فقد ارتدت الحكومة إلى نظفون وتركت الشعب بجاكته

بلا ينظفون . هذا ينظفون فوق حق المجلس في أن يسقط الحكومة إذا شأنت الأغلبية هذا المجلس . وحده في تغيير الميزانية وإضافة اعتمادات أو حذف اعتمادات

إننا لا نريد أن نتجعد ونتمسك بدستور لم يعد يلائم العصر الذي نعيش فيه . هذا العصر الذي سقطت فيه حكومات الطفلة والمستبدين ، وانتهى حكم الفرد إلى غير رجعة . وأصبحت الديمقراطية وحقوق الإنسان

شعاع أغلب دول العالم المتدنيين . لقد قرأت ترشيحات الحزب الوطني لمجلس الشعب . وشعرت بخيبة أمل أنني لم أعرف كثيراً من الأسماء . وكان يجب على الحزب الوطني أن يذكر لنا عمل كل مرشح لتعرف من هم العلماء والخبراء الذين اضمحلوا إلى مرشحي الحزب الوطني . وقد ذهبت وعجبت أن الحزب الوطني رشح أربع نساء فقط من ٤٤٤ مرشحا كان المرأة المصرية هي أقل من واحد في المائة بالمقاسة للرجال . وترجعت على نور السادات الذي منح المرأة ثلاثين مقعداً ويومها عارضا أن يكون اختيارهم بالتدوين . وهكذا كل برلمان أصبح يختار عدد النساء حتى أخشى أن يجيء يوم يكون في المجلس سيدة واحدة ! إن مصر مليئة بالنساء التليدات الثلاثي يصلح لدخول البرلمان عندما استلزمات جامعة وعلقت وخبيرات تفكر بين وينبغي بهن دول العالم . ويظهر أن أغلب النساء معارضات ولهذا لم يترشحهن الحزب الوطني !

مصطفى أمين





## من قريب

## لا يفهمها من النوم

تنتقل معظم الأحزاب السياسية في مصر من فكرة مؤداها أن وضع نظام سياسي جيد، يسوده منطق الإنصاف واعطاء الفرص المتساوية، من خلال قانون انتخابي سليم، وتشريع يحميه سياح من الضمانات التي تكفل مباشرة الحقوق السياسية للمواطنين، ومن خلال اشراف يتم بالحياة ويشهد عدم تزيف الأصوات.. سولي يؤدي بالضرورة إلى تعجيل نهجى كامل.

وهذا كلام جيد في ظاهره، ولا يخرج عما طالبت به لحزاب المعارضة في ميقاتها التي برزت بها مقاطعة الانتخابات.. ولكنه أبعد ما يكون عن الواقع من الناحية العملية..

فلا يوجد في حقيقة الأمر نظام سياسي كامل.. تتوافر فيه كل الشروط والضمانات.. يمكن العثور عليه جاهزاً مكتملاً معداً للتطبيق والتنفيذ، بحيث يتطابق مع مرحلة تطور المجتمع.

ولا بد أن نعرف بأننا مازلنا في طور البحث عن الأشكال الملائمة للتخيل السياسي الحقيقي.. فقد انتقلنا من نظام الانتخاب الفردي إلى الانتخاب بالقائمة.. واكتشفنا

بعد تجربة قصيرة أنه لا يكمننا.. فمما ننتهي إلى الانتخاب الفردي.. كما أن نظام التعددية نفسه تعرض للتضييق والتوسيع..

فالغلق الباب في وجه قيام أحزاب جديدة.. ثم فتحه خلال الشهور الأخيرة لتسمح لعدد من

التشكيلات السياسية الضعيفة التي يطلق عليها اسم أحزاب.. بالخروج إلى ساحة العمل السياسي دون أن تملك مقوماته.. ومازنا نتردد بين الإبقاء على نسبة العمل واللاحقين أو المغلقا.. على الرغم من ثبوت صدق هذا البندا فترا وتطبيقا..

ومعنى ذلك أن موازين العمل السياسي مازالت تخضع للتغيير والتبديل.. وأفضل وسيلة لبلوغ الهدف من قيام نظام يتخلو من انشوائيات.. أتيت إلا بالحوار والتكاتف والمشاركة في العمل السياسي إيا كانت شروطه.. حتى تصل إلى النظام الأمثل.

وصحيح أن الحزب الوطني قد حرص على أن تكون له الكلمة الأولى والأخيرة في وضع شروط العمل السياسي، دون مشاوره أو مشاركة من الأحزاب الأخرى، متكلهاً بالالتزام السياسي الذي قطعته الحكومة على نفسها بإجراء انتخابات حرة ونزيهة دون حيلة للزج بالقضاء إلا في أضيق حدود الإضرار..

ولكن هذا كله لا يمنع ولا يفيق أن يمنع لحزاب المعارضة من المشاركة في العملية الديمقراطية.. وبالأخص تلك الأحزاب الرئيسية التي تعاملت مع التجربة الديمقراطية، لأن البديل الوحيد لاستئاع هذه الأحزاب هو إعطاء

الفرصة لقوى سياسية هاشية لكي تحل محلها، أو إغراق الحزب الوطني بالتمثيل النيابي وعكاساً وخيم العقاب.

إن هروب أحزاب المعارضة الرئيسية، من تحمل المسؤولية في توفير التجربة الديمقراطية.. وقبولها خارج أسوار الصلابة السياسية.. أن يعطيها من النوم.

وقد شارك هذه الأحزاب قبل ذلك في ظل ظروف انتخابية وسياسية أصعب.. ماغى حجتها الآن..

سلامة أحمد سلامة



## المقاطعة .. ولـ من؟!!



د. تقي عبد الفتاح

حينما أسمع كلمة مقاطعة ،  
أفكر دائماً متشككاً بل  
وأحياناً متوجساً ومربتاً ..  
لقد تعلمت من تجربي الخاصة  
والعامة أن موقف المقاطعة هو موقف  
سلبى مهزوز يعنى الهروب من  
مواجهة الواقع والحلوف منه وقد  
يؤدي ، بل هو بالتأكيد يؤدي إلى كل  
الأحوال إلى نتيجة عكسية تماماً ..  
بل ويكتسب أصل إلى أن أحد ملامح  
الخلل في الفعل العربي المعاصر هو  
منهج المقاطعة أمام قضايا  
ومشاكلتنا الاجتماعية والاقتصادية  
والسياسية تشبهاً

للكسل العقلي والذهني ورواية لظرف الإزاحة وإثباتها وعجزاً عن مواجهة الواقع  
في محاولة جادة للتغيير ..

وعقاية « المقاطعة » في بعض آخر المواقف السلبى للهروب من مواجهة  
الواقع ، تمتد لتحتل منهاجاً شبه متكامل ضد قيم الحياة نفسها ليوكبتها وفهمها  
ويقلل الجهد للفعل والابتعاد والابتكار ..

ولست أريد أن استعصر في شرح الابعاد الاجتماعية الخطرة والمدمرة  
والمختلفة لمنهج « المقاطعة » فهناك أبحاث كثيرة يعرفها علماء الاجتماع  
والأنثروبولوجي حول هذه القضية تؤكد المفزى الهروبى والسلبى لها .

لقد توأده تلك كله إلى لعنى عندما فوجئت هذا الأسبوع مثلاً بوجوه كثيرين  
بالمقررات التي اتخذتها بعض أحزاب المعارضة لمقاطعة الانتخابات العامة

للجنة والمزعج لإجرائها في نوفمبر القادم ..  
والمفاجأة هنا ليس مصدرها الحرص على هذه الانتخابات أو حتى الشكل  
والأسس التي يتم عليها ..

كما أنه ليس مصدرها الدفاع عن الحزب الحاكم لأننا لمست عضواً فيه كما أن  
في كثير من الحالات والتمطيلات المعتلة حول سياسته وخاصة في المجالات  
الاقتصادية والاجتماعية ..

بل ، والمختصر الطريق ولعلنا لاي محاولات للتفسير الفطرية ، فلما واحد  
ممن دافعوا ومزاولوا بدافعهم عن نظام الانتخابات باللقمة التسمية الذي لى ..  
فلقد كنت ومزالت أعتقد أنه أفضل نظام انتخابي يتيح الفرصة لأوسع للفكرات  
والتنظيمات الاجتماعية والسياسية للتكامل الذاتي وبالتالي فإنه أكثرها  
ديمقراطية لفظ لو كان قد جرى بعض تعديل لبعض الأسس التي كانت تعلق مثل  
نسبة ٣٠٪ التي كانت اعتبرها عقلاً أمام تمثيل قطاعات وشرائح اجتماعية  
هامة ..

ولكن المفاجأة الحقيقية التي لظلتني هي أن بعض أحزاب المعارضة التي  
اعلنت مقاطعتها للانتخابات القادمة ، هي نفسها التي ظلت تحارب طوال  
المستويات الماضية من أجل إلغاء الانتخابات باللقمة التسمية واستبداله بنظام  
الانتخاب الفردي ، وقد خاضت من أجل ذلك معارك طاحنة ومتصلة واستطاعت  
في النهاية أن تحقق نصراً واضحاً حينما أصدرت المحكمة الدستورية قرارها  
الذي يبيح عدم شرعية مجلس الشعب القائم على أسس انتخابات القلعة التسمية





المصدر : الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٥٨ ٢٠ يونيو ١٩٩٠

للمعارضة مع الدستور ..  
وتم لقاء مجلس الشعب ومعه الأسس التي قام عليها ونشأت الاستفتاء  
الأخير هذا الإنشاء ..

وكان معنى ذلك أن أحزاب المعارضة قد كسبت معركة حاسمة لتأكيد مطالبها  
بوجهة نظرها حينما جاء قانون الانتخابات الجديد مطبقا لمطلبها الذي لا بدت به  
ودافعت عنه ولقّبت من أجله طوال السنوات الماضية ..

ثم بعد ذلك كله تأتي هذه الأحزاب لتعلن مقاطعتها .. !! إنه بالطبع أمر غير  
مفهوم وغير .. إلا إذا كان البعض يلهم المعارضة بأنها لابد أن تكون ضد أي  
قوانين تصدر حتى ولو كانت هذه القوانين نفسها كانت مطلبها لها .. !!  
إني بالقطع لأحول التفسير المتعلق أو الأثر لهذه أبعاد الأمور عن منهج  
في تناول القضية ، ولكنني أعني وبأننا أن موقف المقاطعة الذي أعلنه بعض  
أحزاب المعارضة هو قرار غير مبرر وغير مفهوم بل ومؤيد للهوية بالمعنى  
قواعد المتعلق ..

قد يقال .. حتى مثله بالأمور ليس بهذه البساطة .. فقد كان لهذه الأحزاب  
بعض المطالب التي لم تلذ منها ضرورة الاعتراف للمتعلق للهيات التشريعية على  
تسمية الانتخابات نفسها .. ومنها تقسيم أو تفصيل الدوائر .. ومنها الخوف من  
التدخلات الإدارية في عملية الانتخابات .. ومنها استمرار العمل بقوانين  
الطوارئ ..

وبدلة بما يجب الحق للمعارضة في هذه المطالب والمخاوف ..  
ولكن هل يكون الحل المقاطعة فعليا بأمتلها ، أم مواصلة عرض مطالبها  
ومخاوفها وخاصة إذا كان لمطلب الأساسي لها قد تحقق بالأخذ بمبدأ الانتخابات  
الفردية ..

كما أن هذه المطالب والمخاوف كانت مطروحة أيضا في الانتخابات السابقة  
التي شاركت فيها الأحزاب المقاطعة ، وعصية الانتخابات نفسها بمالها من  
عمل جماهيري واسع وتوصلوا إلى كل الأوردة والشعيرات التالية بهائي ذلك  
القرى والنجوع تهييء فرصة مثالية لصدمة دعاية مكثفة وسط الفناجين من أجل  
توكيدهم بهذه المطالب وتحسينهم ضد أي تدخلات إدارية أي غير إدارية  
أفهم ، بل وأتفهم تماما بعض الماذن والمخلفات التي تبديها الأحزاب  
المقاطعة ، ولكن الذي لألهمه ولا يمكنني أن أتفهمه أن تتخذ هذه الأحزاب  
موقف المقاطعة من العمل الجماهيري نفسه .. وهو في الواقع العمل المضمون  
الحقيقي لقرار المقاطعة ..

إن الانتخابات والحركة الواسعة والمكثفة التي تصحبها بين الفناجين تهييء  
فرصة مثالية لكل من يحسن رأيا أو فكرة مثمرا لعرضه على أوسع نطاق  
ومحاولة كسب قطاع عريض من المواطنين ومكن أن يمثّلوا عامل ضبط أساسي  
من أجل تحقيق هذه المطالب ..

وأجندات العمل السياسي الجماهيري تقول ذلك وتؤكد ..  
وليس هناك مبرر أو منطق لكي يقوم أي حزب جماهيري بمقاطعة الجماهير  
نفسها ..

ولما كان الأمر كذلك وهو كذلك بالفعل ، فأخشي ما يشاهد أن تكون وراء  
قرارات المقاطعة حسابات أخرى ليس لها علاقة بالجماهير والعمل بينها  
حسابات كذلك مخاوف البعض من أن غلبة هذه الأحزاب مثمرا مثل البعض في  
الحزب الحاكم يتوقع أن تقوم الحكومة بتقديم كل التسهيلات الممكنة لضمان  
الفوز بالانتخابات ..

وأصبح هذا فإن هذا يعني استخفافا بحركة الجماهير وعدم ثقة في قيرتها  
على التعبير وفرض رأيتها ..

وهو المنطق الذي أخشى أن أقول أنه هو المنطق السائد ليس فقط داخل  
البعض من أحزاب المعارضة بل والبعض داخل الحزب الحاكم .. الأمر الذي يفرغ  
العمل الحزبي من مضمونه الأساسي ويقض الجماهير عنه ..







## على من تضحكون؟!

للمعارضة للاشتراك في الانتخابات فقد كان عليه اصلا ان يدعو المعارضة ليبحث القوانين الاسيسية للديمقراطية وليس ضحيفا مذهب إليه من يريدون بان عدد رجال القضاء لا يمكن تعطية اللجان جميعا وقد سبق ان أوضحنا ان هناك هيئات قضائية عدة ومجموع رجالها يغطي تلك اللجان العامة والفرعية تأكيداً لضرورة ان يتم الاقتراع كاملا سواء في اللجان الفرعية او العامة تحت اشراف احدى الهيئات القضائية وفق نص المادة ٨٨ من الدستور فهل نحن نريد ان نعود الى عدم دستورية القوانين التي استمرها مجلس الشعب السابق والاسبق.

- ان كنا جادين حقا في تدعيم مسار الديمقراطية حرصا على ان تزدهر احوال البلد فعليتنا ان نغادر الى ارجاء الانتخابات ودعوة الاحزاب جميعها للكتابة اسس لقانون انتخاب سليم يتفق والدستور وان نطرح تقسيما للنوائر على الجميع حتى يتلقى المحظور الذي يريد وهذا فقط يمكن القول بأنه لاصحاح واحد وتسير الامور سيرها الطبيعي باجماع الاحزاب ولكل كان اجتماع كافة الاحزاب لاعاد مثل هذه القوانين هو الاول والاكمل من دعوتهم عند ارسال القوات المسلحة للدفاع عن الامن القومي ان لا يجرى من الاجتماع معهم طالما ان هناك قرار للقمة تعريية الطائفة التي عادت بالقاهرة وهو ملازم للجميع .

- تأمل ان يعود الحال الى المسار الطبيعي والسليم حتى نحقق الديمقراطية السليمة باسس راسخة حتى لا نلحق نتسائل على من تضحكون .

كم كنا نأمل ونتمنى ان تسير الامور بشكل طبيعي وحاسم لارضاء ميادى الديمقراطية اصيلة نتمنى بها الاقتتات على الديمقراطية وتعميم نظام الحزب الواحد ذلك ان الامر كان يستلزم ضرورة اشراك الاحزاب القائمة في شان اعداد قانون الانتخاب وتقسيم الدوائر وهذا ليس حقوق الديمقراطية باعتبار ان ذلك الامر يهم مجموع الشعب وحدها وهي موزعة بين تلك الاحزاب ولكن الحكم استأثر وحده بذلك الاعداد في خفاء وعظمة مقصودة وفوقنا يصدر القانونين ٢٢ في الامر متعلق بالحزب الحاكم وحده .. ان كان ذلك فلا ديمقراطية وان كان غير ذلك فلن عدم اشراك احزاب المعارضة في ذلك الاعداد وعرض القانون للمناقشة هو تدعيم للحزب الحاكم وان مايريد هو الذي يجب ان يكون ومن لم يات امرا لازما تركه لاصحاح له وحده .

- ولكل كان مواقف احزاب المعارضة من مقاطعة الانتخابات موقفا ايجابيا وليس سلبيا كما يحلو للبعض ان يصوره وليس خوفا من الانتخابات فربما الشارع يعلم نيته ويعلم حقيقة الامور ولكنه لايتأثر الاعتراض على صدور قانونين من اسس الديمقراطية ينفرد بإعدادهما الحزب الحاكم مما يوحي بان مقصد ذلك الإخفاء والتعتيم هو تحقيق مصالح الحزب الحاكم وليس يغطي ان يعلن بان الانتخابات نزوية وليست هناك مصلحة لاحد في تلقيح الحقيقة فهذا قول سبق ان ردد وصدرت الاحكام القضائية مؤكدة عدم صحة ذلك والا كان الحزب الحاكم يدعو

شبان ناشطون

المقالات والشكاوى التي تشترك في الوكيل  
على مسئولية أصحابها ولا ترد





# .. المقاطعة بين عهديين

## بقلم: د. صلاح العقاد

● عندما أعلن وزير الداخلية نتيجة الاستفتاء على حل مجلس الشعب وتكون أن نسبة الذين اشتروا في الاقتراع بلغت ٩٩٪ تأكد لدينا سواء الذين أحييت لدى الحكومة فليس هناك استغلاف بالمقول أكثر من هذا الإجماع الذي يظهر من خلاله الشعب لأي فاعل عيان بر بجان التصويت يوم ١١ أكتوبر، ليس أحسن التصديرات لم يزل عند المصوتين ٩٠٪ لذلك أصبح من المتوقع أن تلزم الأحزاب المعارضة مقاطعة انتخابات مجلس الشعب خلفا لغيره منذ البداية نتيجة الحكومة في التزوير.

● ومنذ فترة كادت على صفحات هذه الجريدة كيف أن حزب الحكومة ومحتج نفسه بسفلة دافعة حزب الأغلبية وإن ماذهب هي احزاب القوية مما يند من عقبة التنظيم الشمول ويدل على أن الحزب الوطني الديمقراطي يريد أن يتأكد في السلطة على تأثير رؤساء الجمهوريات في منحهم من قبل النظم السلطوية وفي العهد الملكي وفي ظل مسمى ١٣٠ حركات حكومات الاثنية وسكان وزير الانتخابات وكذا لعملة لكل بالمعروف أي أنه في السنوات الأولى من تطبيق دستور ٢٣ بدأت الحزبية الثابتية بداية سليمة حتى أن أول وزارة محلية أجريت الانتخابات سطر رئيسها يحيى بالقيا إبراهيم في الدائرة التي وضع نفسه فيها وعندما جاء ذلك إلا أن حل أول مجلس نيابي وأجريت الانتخابات بواسطة حكومة معديلة للوفد برئيسا أحمد زهير شعالات. ان تتكشف في العملية الانتخابية وعندما اجتمع المجلس ظهر أن الوافد والمتمسكين معه يشكلون الأغلبية وتحتل تلك من نتيجة الاقتراع المسوى الذي جرى لانتخاب رئيس المجلس فلما سمع زخاؤل بأغلبية الأصوات - كان محتجيا للسلطة لئلا في احترام الدولة لحرية الانتخاب يسيرون من أي أن سواء قبل للجهود إلى القضاء في الانتخابات.

حدثت وزارة محمد محمود بالقيا زعيم الأحزاب الدستوريين إلى إيقاف المجلس الدستوري أجنبيا لإجراء انتخابات لا يعرف نتيجتها. وكان أريد من وجود وزارة معديلة عندما لمجد العمل بالمستوى سنة ١٩٢٩ وما لبثت الملك إلا أن شاق شرعا بوزارة الشعب وجاء اسماعيل صفاي سنة ١٩٣٠ بدستور فسطح على مقعده وألقا حزبا جديدا أن يدخل به الانتخابات ويبدو وكأنه زعيم شعبي ولم يتم عدم اقتناعه بدور الشعب كعصر فعل في الحياة السياسية لما أتيه حزب الشعب الذي أنشاه اسماعيل صفاي بالحزب الوطني الديمقراطي الذي أسسه أنور السادات.

● ولعل أكثر عملية تزوير من يتاريخ الحياة الثابتية قبل ١٩٥٢ هي تلك التي جرت في انتخابات ١٩٣٨ وفي ظل حكومة برئيسها محمد محمود حيث فازت أحزاب الاثنية بأغلبية المصطفى من المقاعد وسطر زعماء الوفد في بواب كانت تدعى لهم بـ ١٠٠٪ ولم يستل من عمليات التزوير سوى ١٢ حافة.

تمكن الفريقون الوفديون فيها من أن يقتصروا ١٢ مقعدا بمجلس النواب فكان طبيعى بعد ذلك أن يجمع الوفد على مقاطعة الانتخابات الثابتية كلما جرت بواسطة حكومة من الأحزاب الاثنية. وهذا كان للوفد في سنة ١٩٤٥ حينما أجرت حكومة أحمد ماهر انتخابات مجلس النواب فقاطعتها الوفد وأدى استمرار القوة الثابتية سنة تزيد على أربع سنوات إلى بروز التيارات المعارضة وحزب الحكومة عن حل أي من القضايا الرئيسية المخرجة حينذاك : الجلاء - الوحدة مع السودان -

القضايا الاجتماعية التي أخذت تشغل الرأي العام في فترة ما بعد الحرب المحلية اللبنانية ومن ثم أصبح المتابع لثلاثتنا من التيارات المتفرقة قد شهدت هذه الفترة تصاعد نفوذ الإخوان المسلمين ومصر الفتاة كما تكونت سرا حركة الانكليبيين بالجيش معززة للضباط الأحرار.

● وقد لبث أن الانتخابات الحرة كانت التي أجريت في يناير ١٩٥٠ لم تفلح إلا في إمام تلك الفيارات ورسم أن الإخوان المسلمين ومصر الفتاة تلميذا بمؤسسين فلم ينجح من هؤلاء سوى مريخ واحد من مصر الفتاة هو الأستاذ إبراهيم شكرى.

● لك انتفى معنى التكتل في الانتخابات الثابتية عدة طوية رافعت خلالها حكومة المستعربين للشمع القليل بأن الحزبية فيه وبليس وهو يتنكر إلى جمع المالك والدولة والآلة في مفهوم واحد، وهذا تحول القصب إلى السلبية السياسية والبدء من الانتخابات المقطرة المعة لأنها حكر على الحكام والمحتجين به. وفي ظل تلك السلبية التي غرقت بانظمتها في مختلف القطاعات أصبح المواطن يستعج في معرفة هذه الانتخابات أو يذهب مكرها بحكم وفيليت لوفد السلطة أيا كانت.

● ولعل مهجنة الحزبية ونفثة الجيل على هذه الفترة بواسطة نظام بولج إنما كان المقصود به هو منهضة حزب الوفد على وجه الخصوص، ذلك أنه عندما سمح بتعدد الأحزاب وتكونت لجنة تقصي شريفة هذا الحزب وفتح الشريعة عن ذلك أن تصرح هذه اللجنة لحزب الوفد بالعودة إلى العمل السياسي ووجود هذه اللجنة في حد ذاته يعرض لثقلها المفهوم الديمقراطية، وعلى كل حال لم يعد الوفد إلى الحياة السياسية إلا بواسطة حكم فاضلي أما الحكومة فلها حسب أن تتعامل مع الحزب المعارضة الوفدية على حزب الآلة أو الشرف أو الاتحاد الديمقراطي. الخ. لأن حزبا نفسه لا يدعو كونه حزبا وبقيا بدون ثراء وبسبون الديمقراطية وشمسة.

● وقد ظهر من خلال خوض الانتخابات مابين ١٩٨١، ١٩٨٧، ثم من خلال المعارضة المعنوية تحت قبة مجلس الشعب كيف أن الحكومة تتجاهل لمواقف الإيديولوجية والفيليا أحزاب المعارضة في مناسبات سياسية كبرى مثل قضية طهارة الحكم. ويمكن أن نوجز الأسباب التي دعت إلى التنازع أحزاب المعارضة إلى مقاطعة الانتخابات الحالية أيعا لي:

١- استمرار عقبة التثقل الشمولي مسيطرة على الحكم الحاضر، فللمحلفون هم أعضاء في الحزب وهم المشرفون على الانتخابات ولم يكن الأمر على هذا النحو أيام تزوير انتخابات في العهد الملكي.

٢- تجاهل أجهزة الإعلام لكل ما يتعلق بنظام أحزاب المعارضة بالأداة والتلفزيون مثلا لم يبد في نشرات الأخبار التي أشارت إلى المؤتمر الصحفي الذي عقدته الأحزاب المعارضة يوم ٢١ أكتوبر بينما خصصت أذاعة لثمن العربية وغيرها من الإذاعات الأجنبية فترات شائعة في الخامس ٣ - الرابع الكرى التي تزعج أن النظام يول عقبة خاصة بالعلاقات الدبلوماسية وذلك بتخصيص ٥٠٪ من لقائات للسلع والفلاحين وقد لبث أن النواب المنتخبين أن تلك القلائد هم أنواع العناصر لتوجهيات الحكومة والقها كرامة في البلاغ عن حقوق العمال والملاحين ولا غرو فقد ارتفعت القلق في تخميد هذه القلائد. ومن الخوف مثلا أن المواقف التي التحق بالقولانية بشبهة متروكة يستمر من التحمل مهما كانت ثروته.

● أخيرا أشعر الحزب الوطني الديمقراطي بقرصنة على حل اتباع عضو مجلس النورى المستعرب الصفاي وحزب الآلة أو الدكتور حسن رجب وحزب الشعب أو هذا الجيران من الأحزاب التي يمثل زعيمها الرئيس والأمين والأعضاء وبواب الملى. وقرار المقاطعة يجرى الحزب الوطني الديمقراطي من أن يتنصر بالتزوير على الأحزاب التي تمثل قطاعات هامة من جملتهم الشعب تلك الجماهير التي ملو أن حرية التعبير وليس مجرد حرية التعبير.





## في هذه

كثرت من المطالبين بمقاطعة الانتخابات مجلس الشعب القادمة ولا تزال أغلب الأحزاب المعارضة يزيد من القرارات والخطوات الأخرى، وهذا ليس تصميماً من أحزاب المعارضة للشعور في صدام مع السلطة، لأن استمرار المعارضة في تجميد الديكور الديمقراطي، وإن خداع نفسها هو جريمة يعل الخلفيين يجب أن تتوقف لأنه ثبت خلال السنوات العشر الماضية أن المعارضة ليست شريكاً في الحكم وليست جزءاً منه، ولثبت أن الديمقراطية التي نعيشها ليست في خدمة شعب مصر.. وإنما في خدمة المقاتل الذي يجلس عليها الحكم في السلطة، وكان وظيفة المعارضة هي تثبيت هؤلاء الحكم على مقاعد الحكم مدى الحياة دون أن يكون للشعب الحرية في اختيارهم.

لقد انتهى الوقت - أو يجب أن ينتهي - الذي تطالب فيه المعارضة بإجراء إصلاحات سياسية على الحياة الديمقراطية - ثم تستمر الحكومة وحزبها الوطني في الطريق الذي اختارته لنفسها، وهو أنها تريد من الديمقراطية شكلها فقط.

وتريد من المعارضة مجرد المشاركة في الديكور الديمقراطي الذي تتباهى به أمام دول العالم الغربي.

ويميل كثيرون ويشككون في قرار أحزاب المعارضة التريفي بمقاطعة الانتخابات، والذي سييسل لهم في أوجه الشرف والفخر، ما الجديد الذي دعا أحزاب المعارضة لاتخاذ هذا القرار؟ ولماذا تتشدد اليوم في توفير الضمانات لنزاهة وحيدة الانتخابات؟

ومتلق هؤلاء عجيب وغريب، فضلاً عن أنه مؤلف شاذ، فشمائل المعارضة وتاريخها في حقوقها في السنوات الماضية لا يبرر استمرارها في الانسحاب في انتخابات مزيفة ومزورة؛ وهذا لا يخدم مسيرة الديمقراطية التي يناهضها بها تنظيم الحكم، فضلاً عن أن الديمقراطية الحقيقية ليست في خدمة شعب مصر، وهي بعيدة كل البعد عنه، ولا تمثل مصالحه وأمانه.

وخروج بعض نواب وأحزاب المعارضة على قرار المقاطعة لإيعني أكثر من رغبتهم في البحث عن الوار لهم، وإنهم رفضوا أنكار لوائهم في سبيل إقامة حياة نيابية سليمة، يلتزم فيها للوطن بحقه كتملاً في اختيار حكمه دون تدخل أو تزيف لإرادته، ومع كل تقديري لروح بعض نواب المعارضة في مجلس الشعب إلا أنهم يستطيعون القيام بانوار أكبر وأهم من التي يلعبونها على كراسي مجلس الشعب، وإيجالاً استطاعت أحزاب ونواب المعارضة أن تقدم تحت قبة البرلمان؟ والأجابه: لا، ليس تصوروا منهم ولكن لأن المعارضة داخل البرلمان وخارجه أيضاً مهمتها أن تعارض كما تشاء وكما يحلو لها، ومن حق الحكومة ألا تستجيب ولا تستمع لصوتها ومطالبتها، فهل إذا طلقت أحزاب المعارضة بولفقه ضد كل هذا الزيف والتناقض والخداع في حياتنا الديمقراطية تكون هي اللامعة وهي المستقلة من انحصار مسيرة الديمقراطية في البلاد.

أن أي مجلس شعب حقيقي لا يمكن أن يتجاهل تمثيل حزب الوفد والتيار الإسلامي معاً في أحزاب العمل، ولا يمكن مثل هذا المجلس أن يستمر أكثر من عام قائم، كما أن استمرار نظام الحكم على الاستمرار في تزوير الانتخابات وعدم توفير الضمانات التي تضمن نزاهتها وحيدتها وتجاهل باقي مطالب المعارضة سوف يدفع بالبلاد وينظم الحكم إلى خطر كبير، وسوف يطرح على ظهور تيارات الأتراك والعمل السري ويقوى من شوكتها، ومن يزعم بأنه قادر على مواجهة الأتراك بالقوة يخدم نفسه قبل أن يخدم شعبه، فليديمقراطية وحدها هي القدرة على تقديم انظار الأتراك، والديمقراطية هي التي تحمي البلاد من تسلل الفتن والتطرف، أما الحكم بالأتراك وبالتزيف فيحمل بداخله عوامل فشله، وسوف يطرح بمقاعد الحكم في أقرب فرصة.

بجدي معنا











المصدر: **الأحوال**

التاريخ: **٢٦ سبتمبر ١٩٩٠**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## كلمات

بعض الناس الطيبين لا يزال عديم الميل في أن تعمل الأحزاب التي قُطعت الانتخابات عن مولفها، وتشارك فيها. وهو الميل ليس شعبياً فحسب، بل بالغ الضعف، ويكاد يكون مستحيلاً. وبمعظم القرح تأجيل الانتخابات ثلاثة أشهر مثلاً، حتى تستمر هذه الأحزاب لها... وتختار مرشحيها فيها. وهو كلام يتجاهل خصوص المستور التي حدثت لانتخابات المجلس الجديد موعداً لا يمكن تأجيله.

وبعض الناس الطيبين لا يزال عديم الميل في أن يعمل الرئيس صدام حسين موقفه، وينسحب من الكويت دون قيد أو شرط. وهو الميل ليس شعبياً فحسب، بل بالغ الضعف كذلك. فما معنى أن يستجيب صدام حسين لنداء العقل والحكمة، وأن ينسحب. إن معنى الانسحاب بالنسبة لرجل كهذا هو الانتحار. وإن كان انتحاراً أدبياً، أنه سيجعل منه الضحكة. وسوف يواجهه شعبه قبل كل الناس بالشماتة والسفوية منه. فمن المهن جداً أن يفلن نفسه بطلاً وعسلاً، أن يتضائل حجمه ويتراجع ويقتلر ويعلن أنه لخطأ الصواب. وإن ذلك معناه أنه لم يعد صلاح الدين الأيوبي، ولم يعد مستحق أن اسم من الأسماء الأتسة والتمجيد التي نسبها إل نفسه أو نسبها إليه للظفون، وطبعوها في أوراق وزعت على الناس. ماذا يكون اسمه لو تراجع؟ وإذا كان لابد من هذا الانتحار الأدبي، ففخ منه أنه يكون انتحاراً ملهاً حقلياً، بغس أو بالرماس أو بالقتل، أو بآلة طريقه يتلقى نفسه عنها. وقد لا يتنحى، ويعلن أن يقول على وعلى أعدائي، ويخرب يده كلها ويموت، ومعها عشاريات أو مثلات الأولاد من الضحايا.

إن العلول عن موقف ورأي خطير كبح إعلان، أمر ليس بالهين. فالزعامة سواء كانوا كصدام حسين، أو كانوا زعماء أحزاباً المصرية، لا ينبغي لهم أن يعترفوا علناً أمام الناس أنهم كانوا مخطئين، وأنه من الأسلم والأحكم أن يتوبوا وينبذوا، أو على الأقل أن يتراجعوا. ولهذا لمست اعتقاد أن صدام سيتراجع، والدليل على ذلك أنه يعمل الآن - وفق خطة موضوعة - لدفع أعدائه إلى أن يتراجعوا. هم عن موقفهم، أنه حصول أن يحدث في صفوف الخصوم فكرة أو اشتقاق، عن طريق الروس ذلة، وعن طريق الفرنسيين شارة أخرى. وهو لا يستبعد أن يقد صفة مع يوشف تكسه، أو مع شركات المترول العليلة التي يحاول اغرامها بيع المترول لها بنصف الثمن. ومعنى ذلك أنه يرى أن تراجع الآخرين، أكثر احتمالاً وسهلاً وأيسر من تراجعهم هو عن موقفه. أما لحزب المعارضة المصرية المنظمة للانتخابات أو المنسجمة منها، فإن تراجعهم هي الأخرى. وإن يتراجع الحزب الوطني عن موقفه، وإن لأجل الانتخابات ولن توقف أحكام قانون الطوارئ، ولن يرضخ الحزب الوطني لثناء أكثر من الأربع حتى لو صفا قسم أمين من مقبرته.

**محمود عبد المنعم مراد**





المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٦٦ - ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## بالمنعكس

مرة أخرى قلتي لطلاب لجان المعارضة أن تحصل عن قرارها بمقاطعة الانتخابات لأن هذا القرار يضر بهذه الأحزاب وليس مفيداً لها. وأنها إذا خرجت من مجلس الشعب فلها استقلال عن كل المشاكل التي يواجهها الشعب المصري.. وإذا انفصلت عنه فقلت أنها تستطيع أن تستعيد أن تعود إليه.

وكل ما تبيته المعارضة من أسباب لا يبرر هذه المقاطعة.. وإنما يؤكد لنا أن هذه الأحزاب لا تملك الشخصيات القادرة على خوض المعركة الانتخابية.. ولذلك فهي تريد أن تخفي عجزها بالهروب من الميدان.. ولو أن المعارضة نجحت الانتخابات.. وحصلت على

عدد محدود من المقاعد في مجلس الشعب.. فلها تكون بذلك قد أدت دورها الذي يفرضه عليها وجودها ومصريتها.. لتكون بذلك قد استطاعت أن تنقل وجهة النظر التي تراها إلى داخل المجلس.. ويكون هذا دوراً إيجابياً.. وليس هروباً من المسئولية.

ونحن جميعاً نشكو من السلبية في المجتمع المصري.. ونشكو من عدم التزام الناس بدور إيجابي لكل ما يحدث.. رغم أن هذا الدور حيوي بالنسبة للشعب ككل منه بالنسبة للحكومة.. ولذلك فلننا نطالب كل انسان بالإيجابية، وأن يكون له رأى وجهه في مشاكل مصر.. مهما كان هذا الرأي.. وخصوصاً أننا ننتقم الآن بحرية تعبير ليس عليها أية قيود.. بل إن الليبراليون المصري.. وهو

جهاز رسمي للدولة، يقوم بإعطاء فرص متساوية لكل الأحزاب للدعاية لبرامجها.. ولا يوضع على هذه الفرص أية قيود في الكلام الذي يقال.. ولا يطلب رئيس الحزب بأن يقدم ما يقوله مكتوباً قبل أن يسمح له بإداعته.. بل على العكس يعطى الحرية الكاملة ليقول ما يشاء.. وإذا كان هذا هو الوضع.. وإذا كانت صحف المعارضة تستطيع أن تكتب ما تشاء.. دون أية رقابة.. وليس هناك عذر بأي شكل من الأشكال يمكن أن يقال أنه سيؤثر على المعركة الانتخابية.. وخصوصاً أن الانتخابات الفرعية يكون لكل مرشح فيها مندوب في كل لجنة وأن هذا التشوب يرافقه عملية التصويت، ويتأكد من نزاهة الانتخابات.. ويكون له ما يسمى بفتح المشاهدة.

وبلا شك أن أي مجال للتلعب في الانتخابات بنظام الفردي أقل كثيراً أن لم يكن متعباً بقضية للانتخابات بطرق أخرى..

إن قرار الانتخابات بنظام الفردي.. أنه فتح الطريق أمام معركة انتخابية يسهل مراكبتها.. وهروب أحزاب المعارضة هو نقطة سوداء في تاريخ هذه الأحزاب.

أحمد زين





المصدر: الأحرار

التاريخ: ٢٤ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## فكرة!

قبل أن نرى الحزب الوطني لم يرشح ستن في الملة من نوابه إلى مجلس الشعب.. وأبل أن بعضهم لا يصلح، وبعضهم منهم بالانجار إلى المختبرات، وبعضهم معسوف يستغل النفوذ والكسب الحرام.. وبعضهم من المفضوب عليهم.. وقد احسن الحزب الوطني باستبعاد العناصر المشبوهة والشخصيات المعروفة بالمفساد وهي عليه تظهر استغرات خمس سنوات. وهنا نساأل أين كانت الأجهزة التي تعرف بيبب النمل وتكشف ما في القلوب.. ألا لم تعرض عليهم عندما أراد أن يرشحهم الحزب.. وأين كان المحفلون الذين كانوا يتدخلون في الترشيحات؟ وكيف والقوا هل ترشيح رؤساء عصابات وتجار مخدرات ليمثلوا حزب الأغلبية ومعنى كل هذا أن مجلس الشعب الذي اشترك في حكم مصر خمس سنوات هو مجلس فسد حوى من الحزبيين والمبوهين وقليل الذمة فكر ما حوى من النواب المخترين هذا غير النواب الذين حكمت الحكم بأن تنتخبهم غير قانوني، وأي مجلس الشعب احترام حكم الحاكم بأخراج حوال ٧٨ ثلثا مطعون في صحة انتخابهم. فإذا أضفناهم إلى الستين في الملة الذين شطبهم الحزب الوطني فمعنى ذلك أن الغلبة هذا المجلس كانت غير شرعية وغير دستورية. وإن كل القرارات التي أصدرها والقوانين التي أقرها مشالفة للدستور.

ومن العجب أن المعارضة طالبت بحل ذلك المجلس منذ انتخابه، ومع ذلك تعاملت الحكومة هذا الطلب وأصررت على بقاء هذا المجلس المزيف. وعاشت في أن تتخلص من مجلس تعرف هي أكثر ما تعرف مقدار عدم شرعيته. وإن الغلبة نوابه لا يستحقون الاحترام.

لنا نرجو أن يكون مجلس الشعب الجديد مجلسا حقيقيا لا صورة ولا وهما وخلافا جديدا المجلس التي كلفها الحكومة من انصارها ومن اليك الستين لا ينطقون، ومن الذين لا رأى لهم. ومن الذين لاخيرة لهم فلم يلقوا الحكومة بل اضطلوا، ولم يحترموا إرادة الشعب بل داسوها بالأقدام. لا تريد مجالس الأصغر إذا تريد أن تعرف من هم الذين اختاروا نواب المجلس السابق الذين ثبت بعد خمس سنوات أنهم لا يصلحون أن يجلسوا على مقاعد النواب.. وهل الذين رشعوا أعضاء المجلس القديم هم الذين يرشحون المجلس الجديد؟

- وأغرب من كل هذا.. هل كان كل هذا الشيط والتزييف والتزوير لانتخاب ستن في الملة من النواب الذين يصلحون لشغل محكمة الجنابات أكثر مما يصلحون لشغل مجالس الشعب!!

لو كان الشعب هو الذي يقرر لنا

مصطفى أمين





## ناظمنا الانتخابات .. حتى لا يشارك في خداع الشعب

بشأن تجاع ٣٩ عضواً معارضاً في مجلس الشعب السابق واحكاماً أخرى قضائية مملوكة في المجلس الاسبق، وأصر النظام على عدم دخولنا المجلس.

ولم يكن خلفاً أمامنا إلاة الجبهة التي يملكها النظام ويحكمها لصالحه في اعلامه بالكتيبين والراسيو والصحافة، والتي تكلف حملاتها الدعائية انذار الانتخابات لصالح الحزب الوطني. وفي الجولات التي يقوم بها الرئيس والوزراء في المحافظات للدعاية للنظام الحاكم.

وأخيراً تجعل النظام في صلب وعدة كل الشكايات والمطالب التي تقدمت بها الأحزاب المعارضة والوطني والوطنية ورجال القضاء والنيابات ومضروعتها للقيدة السياسية بشأن القوانين الخاصة بسلامة العملية الانتخابية. ولم تكن الحكومة بمجرد مناقشتها، وفوجئ الجميع بصور هذه القوانين. بعد أن أعدتها لجنة سرية خالية من أية ضمانات من الضمانات التي طبقها بها. ومما زاد الطين بلة صدور قانون تقسيم الدوائر الانتخابية لمصلاً لتفضيل على مقس مرشحي الحزب الوطني. ومعداً أعداداً ضخماً للسلطة بالترتيب والترتيب في دوائر المعارضين.

عن ضوء كل هذا، وفي ظل قانون الطوارئ الذي تحكم به البلاد منذ أكثر من ٩ سنوات لم يكن منطقياً أن نسير النظام الحاكم أكثر مما سيرناه، وكان لابد من أن تقاطع الانتخابات حتى لا نذهب بلقشركة في جريمة خداع الشعب، وأن ندخل للشعب أسباب هذه المظلمة، وأن نقبح للمعارضة غير الشرعية التي يقوم بها هذا النظام الشمولي، وأن نطالب بمسؤول جديد يؤكد حقوق الشعب ويمنع احتكار السلطة والإستبداد بها.

وكان علينا نحن رجال الحزب ألا نرضخ لتفصنا في هذه الانتخابات التزاماً بقرار الحزب، وأختراماً لاتصنا وحزبنا الذي تتشرف بالانتماء إليه.

وإنه الموافق وهو المستعان.

**عبدالمعزم حسين**

رئيس لجنة الوفد العامة بالجيزة

حتى لا تكون الحقيقة في زعمة التصريحات، التي يدل بها المسؤولون، ونقرأ عنها في مقالات وكتاب الحكومة وأبوابها، عن سيادة القرار الذي اتخذته أحزاب المعارضة في مقاطعة الانتخابات، فإني أبصر فأقول إن المظلمة قرار مائة وصحيح، ونعرف أنه قرار مصري، لقد اشتركت فيه بقراءى جميع تشكيلات الحزب من القاعدة للقمة، وأدان الجميع بوجهات نظرهم بعد احتكاف فعل بجماعه للشعب، ولم يغب عن لحظة الاستاذ فؤاد سراج الدين زعيم الوفد وحكمت، أنه ناقش الموضوع بعين وروية مع جميع الشخصيات السياسية المرموقة من رجال الحزب وخارجيه، وجاء قرار الهيئة العليا للحزب يوم ١٦ من هذا الشهر بالإجماع شبه الكامل محصلة لدراسات متعمقة ودقيقة منبرين كل إيمانه ونتججه.

فلم يكن خلفاً أمامنا أن النظام الحاكم قد استمرأ ترديد إرادة الشعب لإشيع ترديد في كل انتخابات جرت، بغية حصول الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم على أغلبيته المطلقة في مجلس الشعب، لتتولد هذه الأغلبية بالمثل ترشيح الرئيس مدة الرئاسة القوية، فإمام المسؤول لم يفيد هذه لئد، كما يضمن الحزب الحاكم احتكافه للسلطة إلى ما شاء الله، وتصميم التعددية الحزبية شكلاً بغير مضمون، ونقال نحن نقوم بتدوير الكيماوس لصالح هذا النظام.

ولم يكن خلفاً أمامنا سر تسدع الرئيس، وهو رئيس السلطة التنفيذية، يرأسه للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، حيث يتولت المنتفعون بالنظام بترشيحات الحزب ضماناً لفرزهم في الانتخابات، إذ يتسابق الوزراء والمخاطبون وأجهزة الحكم المحلي، وجميع المسؤولين، لوضع كل امكانيات الدولة لخدمة مرشحي هذا الحزب، حفاظاً على مراكزهم وتسكاً بمطامعهم، حتى وصل الحال أن ظل هذا النظام إلى أن أصبح مجلس الشعب جزءاً من السلطة التنفيذية، أو مضمناً من لصالح الحكومية، وبذلك فقد أهميته كمؤسسة دستورية مسئلة مراقبة الحكومة وإصدار التشريعات لصالح الشعب.

كما لم يكن خلفاً أمامنا مدى استغفال النظام بالحكام الغلام وتكرارهم للمعارضين وللعمل على تحجيمهم، لقد أصدر الاحكام القضائية البتة والنهائية التي صيرت







المصدر: الوقف

التاريخ: ١٩٦٦ ١٩٩٠ تشرين

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## بمنتهى الصراحة

ومن المدهش أنه بعد أن أمان الولد ملقته انتخابات مجلس الشعب القائمة لاسباب قوية تهدد إن تحقيق الديمقراطية العراقية كان أعضاء الحزب الوطني وبما فيه اعدائه وأرغوا وأزبدوا وكافوا الهجوم ونشالوا اللغات ومنها أشاعة تحمل سؤالا ماذا يريد الولد ؟ لقد أراه الولد الانتخابات بانتظام الفريدي وثلاثا ذلك له لماذا يريد بعد هذا ؟

طبيب بزيكم . هل كان الخلاف على الفريدي أم التزجى أم القائمة أصلا وأساسا أم كان الخلاف على ماخيلونه جيدا ويعلمه الشعب كله ؟ إن متى هذه المخططات ؟ وإن متى هذا الاستخفاف بالمعقول ؟ وإن متى تلك التخريجات الكاذبة ؟

ومن الغريب أيضا أنه في الوقت المفروض فيه أن يعزبكم ويصعكم ويضيقكم فراا الولد بمقاطعة الانتخابات لأنه يسجيم مع راحكم ويتطابق مع أهدافكم ويتوافق مع مطالبكم والتي هي مطالب الحزب الواحد من جهة الحزبين موزا بالاتحاد القومي وخرجا على الاتحاد الاشتراكي وعطفا على منبر الوسط وجنوحا على حزب مصر ووصولا إلى حزبكم الوطني والوطني.

جدا . ومن ثم لأن هذا القرار يصفق بكم إلى السلطة بما يوفره لحزبكم من عدد مقاعد كان سوف يحوزها لاختتموما بدلا من أن يأخذها أحد غريب . البدلا من أن تشكرونا تصبون علينا حمام غشكم وتشتون علينا الهجوم وتعرعن الرؤوس وتظفرون إلى السماء داعين علينا في غيف شديد لكي يتزل على رؤوسنا أكبر البلاد . لماذا هذه الثورة بصفحة ؟ إن البمشرك بعد هذا الموقف من المخرقات أو الملتفتات ولكن متى عرف السبب بطل المحب ؟

السبب ببساطة إن كل شيء انكسف وبان وانتم لاتوبون ذلك فربا بل تلبون بان تكال المرحبة القائمة تحت ميرر حسنة مميحة . الرئيس والله في غني عنها لهما . ومن جراء موقف الولد والأهزاب الشريفة فريدا تجعل إسماعيل السائر وهو الاسم الذي تشكونه كل القضية إذ من خلاله يتأكد الاحتفال بعدم حصولكم على مقعد واحد إذا ماكمل السائر . إلى الأخير والتمسح . بإسيادة الرئيس الشعب كله بل والمقام ياسره بمتخيراته معك .

**مدحت الهرمبل**





المصدر: **الوقوف**

التاريخ: **١٩٦٩ س ١٩٦٩** النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# النقابات المهنية تؤيد قرار المعارضة بمقاطعة الانتخابات إقوانين الانتخابات الجديدة بدون ضمانات ومخيبة لآمال الأمة

كتب - مجدى خليف

أعلنت النقابات المهنية تأييدها لقرار المعارضة بمقاطعة الانتخابات لمجلس الشعب لعدم وجود ضمانات كافية وضرورة إزالة العملية الانتخابية. تضمنت النقابات الرئيس حمدي مبراه تاجيل الانتخابات، والدعوة إلى عقد مؤتمر قومي، تطهيرا لآمال الأمة، والوقوف على المواقف السياسية والنقابات المهنية، ويبحث فيه ضمانات إزالة الانتخابات المظلمة... الله البيان الذي أصدرته سبع نقابات مهنية، إن الانتخابات تقع في دائرة اهتمام الأحزاب والمواطنين، وليس للحزب الوطني الحكم وحده. كما أنه البيان حمدي خليف، الثلاثة المنظمة للانتخابات بدون الضمانات التي طرقت بها النقابات المهنية. وصف البيان التقسيم الجديد للوحدات الانتخابية بأنه محبط لآمال الأمة. كما وصف البيان قبول القضاء للرفع بعدم دستورية قانون الانتخابات الجديد بأنه يشل عن فهم غير المجلس القادم. كما وصف البيان المشاركة في الانتخابات القادمة بأنها عملية تصعيد لآمال الشعب في إقامة حياة ديمقراطية سليمة، ومخاطرة غير تضمنتها النتائج. وأهدى لآمال المواطنين وقلت المواطنون وجه الدولة. كما أنه البيان أن المجلس القادم مهدد بحكم قضائي يكفل بطلانه. وكانت النقابات المهنية قد طرقت أكثر من مرة بتأييد حكم المادة ٨٨ من الدستور والتي تنص على إشراف القضاء الكامل على كافة المراحل الرسمية والعملية. اقترحت النقابات إقامة مراكز انتخابية تحت إشراف القضاء. يضم المركز خمس لجان فرعية. كما اقترحت النقابات المهنية إجراء الانتخابات على يومين أو ثلاثة. وطالبت بإنهاء حالة

الطوارئ المستمرة منذ عام ١٩٦١، وعلى الأقل خلال فترة الانتخابات، لضمان حرية الحركة والدعاية، وسلامة مندوبي المرشحين. أكدت النقابات ضرورة تصحيح جداول الترشح، وإقامة الترشح بالقوانين أو التسميات التي اسم في كشف النقاب، والتصويت بموجب البطاقة الشخصية أو المكاتبة أو جواز السفر. وكانت نقابات المحامين وأطباء الأسنان والمهندسين والنجارين واليهوديين والأطباء البشريين والصيغلة. قد عقدت اجتماعا أمس الأول. دعت نقابة الأطباء إلى عقد ثورة يوم - الاثنين - القادم. مخالفة لقانون الانتخابات والحياة السياسية. وجهت النقابة الدعوة إلى الأحزاب السياسية ومجلس النقابات المهنية ومختلف القوى السياسية، للمشاركة في الدعوة. كما الدعوات عبد القادر أبو الفتح أمين عام نقابة الأطباء، أن الدعوة تهدف إلى فتح حوار مباشر بين القوى السياسية.







## الانتخابات .. وموقف المعارضة !

الانتخابات - مجلس الشعب - القادمة .. ومقاطعة - المعارضة لها استحوذت على جانب كبير من الحديث الناس بعد ان كانت أزمة الخليج والحرب الباردة والتهافتان صدام حسين وجرانم الارهاب تسيطر على اهتمامهم .. ولا يمكن ان ننكر .. ونحن نعيش في عصر ديمقراطي - حق المعارضة في موقفها من الانتخابات .. واعتراضها على الأسلوب الذي صممه لفلونها الجديد .. وإجراءات تقسيم بعض الدوائر .. ومسائل الإشراف على العملية الانتخابية .. وكذلك التلاعب بقاءه قانون الطوارئ ..

يرتكبها المشجورون والفساد والمخادون .. اما بقضية مطلب المعارضة ينزل رجال القضاء الأشراف الكامل على الانتخابات .. فهو مطلب قد يكون من الصعب تطبيقه لعدم قدرة الأجهزة القضائية على القيام بهذه المهمة التي تحتاج الى اعداد كبيرة من القضاة لا يمكن توفيرها بسهولة ..

وما نطالب به المعارضة لجراء الانتخابات على يومين متتاليين .. هو حل معقول .. وعلى الحكومة ابداء الرأي فيه .. ومناقشة مدى امكان تطبيقه مع رؤساء الأحزاب ..

بقي ان نطرح في موقف المعارضة الخراف في سقطة وتأييد سياسة الدولة ورئيسها من أزمة الخليج - فيما عدا فئة ضيقة لاتأثير لها - هذا الموقف الذي خلف على احترام وتقدير الشعب بكل الجاهلة وطبقته .. وهو ان دل على شيء ..

فلما يدل على جميع المعارضة ووعيتها .. ويؤكد أنها ليست معارضة مجرد المعارضة .. وإنما معارضة حقيقية لها دورها وتأثيرها

واخيرا .. ان الخلاف بين الحكومة والمعارضة بسبب الانتخابات كان من الممكن معالجته بحكمة .. واحتواءه بسهولة .. ولكن الحكومة لم تبتل أمة محاولة في هذا السبيل .. ولم تقتنع هذه الفرصة لدعم علاقتها بالمعارضة خاصة بعد ان سلبتها وأيدتها في سبيلتها وموقفها من أزمة الخليج ..

ان بقاء هذا الخلاف - دون حل - سوف يجعل من مجلس الشعب الجديد أداة طيعة في يد الحكومة .. ويؤكد تنهات مسيرة الديمقراطية انشالا الى الوراء .. بدلا من ان تتقدم خطوات الى الامام ..

سمير عبد القادر



ومطلب أحزاب منطلي .. وبعضها الآخر غير منطلي .. للقائون الجديد للانتخابات كان من الأفضل - قبل صدوره - ان يشرح للنقطة - على

بعضها تطبيقه في مقدمتها الأحزاب .. وكذلك الإجراءات التي تتعلق بتقسيم الدوائر والإشراف على الانتخابات ..

وكان من واجب الحكومة - وهذا شيء لا يشورها - ان تدعو ممثل أحزاب المعارضة الى اجتماع موسع لمناقشة هذه الأمور .. والاستماع الى آرائهم بهدف التوفيق بين وجهات النظر .. وهذه هي أبسط صور الديمقراطية ..

والفرصة ما زالت قائمة لتحواء الأزمة وتصحيح الخطأ .. عن طريق توجيه الدعوة لرؤساء الأحزاب المعارضة لاجتماع علني والاستماع الى وجهات النظر المختلفة في جو تسوده الديمقراطية والحرية .. الحكومة بعد ذلك مطلق الحرية في الأخذ بها او رفضها .. ولكنها تكون بهذا الأسلوب قد أدت واجبتها .. ولقدت بما هو مفروض عليها .. وفي نفس الوقت تحظى بإعتراف الشعب وتقديره ..

اما مطلب أحزاب المعارضة التي أراما غير منطقية فلها تتمثل في اصرارها على إلغاء قانون الطوارئ في الوقت الذي نمر فيه مصر بمرحلة حرجية وتعرض للارهاب والتهديد بهدف إثارة اللذال .. وضرب الاستقرار .. مما يستدعي ارجاء هذا المطلب لوقت لاحق .. والبقاء على هذا القانون لفترة أخرى .. حتى تهدأ الأمور .. ويسود الأمن والامان .. وتزول هذه التهديدات المفسدة .. والإعمال الإجرامية التي







## رأى بالعربي

نختار من يمثلنا في  
كيف مجلس الشعب ١٢

هل يمكن أن نقتطع  
الحزب الذي تملكه يمثل  
الحزب الذي يؤيده دون النظر إلى  
شمسية هذا المرشح ١١  
هل نعطى أصولنا مجرد  
المجملات أو نأخذ الأصناف أو  
علاقات أو عصبية ١٢  
هل منكم مواصفات محددة يجب  
أن يتمتع بها المرشح لنيل  
أصولنا ١٣

أسئلة كثيرة تطرح هل السنة  
التاسع بداية الترشحات  
لعضوية مجلس الشعب واستعداد  
المنكسة بين المرشحين الذين يمل  
كل واحد منهم أن يمثل أبناء دائرته  
تحت قبة البرلمان . البعض يتبنى  
الفرح لكي يحقق لبلده أملا كبيرا  
في حياة ديمقراطية سليمة يرتفع  
فيها صوت الشعب والبعض  
الأخر وهم القلبية لأسف يرى  
أن عضوية مجلس الشعب تحقق له  
الجاه والنفوذ والحصانة  
التي تجعله فوق القانون ١٤

ولكن كيف نفرق بين المرشح  
الطامع في النفوذ وبين المرشح الذي  
يشغى بمصلحته الشخصية في  
سبيل أبناء الخدمة العامة ١٥  
المسألة في رأي بسيطة  
ولا تحتاج إلى عبقريته بشر  
ما تحتاج إلى إجراءات سهلة . أولا  
علينا أن نطلب من كل مرشح أن  
يعلن مركزه الخالي مدعما بوثائق  
أي يقدم إقرار دمة مقبلة لتأخيه  
وأن يعد بتقديم الإقرار سنوي لأبناء  
دائرته في حقه نجله . وإن يقدم  
كشف حساب عن أدائه في مجلس  
الشعب السابق إذا كان من بين  
الأعضاء الذين أعلنوا ترشيح  
انفسهم . وإن يكون هذا البيان  
مدعما بمضبوط جلسات مجلس  
الشعب بحيث يعرف الناخبون إذا  
كان هذا المرشح قضي وقته تقعا في  
قاعة المجلس أم أنه كان من  
المضطلين الدائمين . أم من أصحاب  
البرأي الدافعين عن الحق والحرية  
وحتى ولو أدى ذلك إلى التضحية  
بمصلحته الشخصية .

وعلى المرشح أن يوضح موقفه  
من قضايا الساعة يؤيد الانتفاخ  
الاقتصادي مثلا . أم أنه يؤمن

بالاقتصاد الموجه ؟  
ماهو موقفه من النظام العام ؟  
هل يؤيد القانون الطوارئ والعوائق  
الاستثنائية ١٦ هل يؤيد أن تكون  
الحصانة التي تمنح لعضو مجلس  
الشعب من أجل حمايته من أي  
إجراء تعسفي من السلطة التنفيذية

عندما يشرعها أو يصورها  
لمستجواباته وقائه . أم ينادي بأن  
تعد مجلة الحصانة . كما يحدث  
الآن - تحمية من العقوبة على أي  
جريمة يرتكبها ١٧  
إن أصولنا غالية وشمسية ويجب  
الإدراك فيها ولذلك علينا أن نتفق  
في اختيار من يمثلنا في مجلس  
الشعب القديم . ولا نريد نوابا  
يؤيدون ما لا يؤمنون به . لا نريد  
تجارا يبيعون لنا الوهم ويشترتون  
هم النفوذ والثروة . نريد نوابا  
يشاركون الفساد . بلوون  
مقتلورية الأغلبية عند الخطأ  
يؤخرون . يخلقون التفتيش عليهم  
لا يجرون وراء الوزراء لتحقيق  
مصلحتهم الشخصية ولكن  
يحاسبون الوزراء عندما يقضون في  
تحقيق لصلصة العامة  
علما بفعل هذا . وعندما يقع  
اختيارنا على نواب بهذه المواصفات  
لفئتنا بذلك نحقق أهم أهداف  
الديمقراطية الصحيحة . بأن يكون  
لنا ممثلون حقيقيون تحت قبة  
المجلس لا مجرد ممثلين لغيركون  
طبقا لأوامر المخرج

• • •

البلية ما يفرضه  
شخص والبلية هنا هي هذا  
التكليف الذي تفرضه  
البرلمان على أسكن رئيس الهيئة  
العامة لفرق مياه القاهرة الكبرى  
ويقال فيه وجود مياه مجارى  
مختلطة مع مياه الشرب في مناطق  
المهندسين والحكي واسياك  
والعجوزة . الذي يشهد الجميع  
هو أن راحة المياه ولونها وطعمها  
تقلنا تزيد أنها مياه مجارى . أما إذا  
كان ما يقوله رئيس أفراف صحيح  
فإن سكان هذه المناطق يوجهون له  
الدعوة لشرب معهم كوب ماء من  
الحنفية . ويتعجبون قوله لهذه  
الدعوة لغير دليل على صحة قوله  
ويثبت أنهم جميعا لا يفرقون بين  
طعم المياه النقية ومياه المجارى

محمد طنطاوى





المسرة : أخبار اليوم

التاريخ : ١٩٧٠ - ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### لقطات برلمانية

● ● ● وبدأت المعركة الانتخابية  
مقتطعةً للفردى .. وأول أن تتطابق  
أول طلقة في المعركة .. فرب حزبات  
المعارضة وهي تصرخ .. وتقول  
أيضا هذا حزب الشعب .. الذي وقف  
في الأردن .. ويتظاهر أن يتقدم  
بمرشحين في دوائر محبوبة  
هذا القرار .. في رأيي .. إجراء  
تكتيكي .. يتواءم .. التكتام  
فاغلب أعضاء أحزاب المعارضة  
سيقتطعون للانتخابات مستغلين  
حتى إذا لعبت معهم .. البلية ..  
علوا .. إلى لحزابهم .. وأصبح  
الحزب ممثلا في البرلمان .. وإذا ..  
لاسمح .. له .. أصابعه الطويل  
فيأخذ ما يشاءه .. وللمحزب  
الانتخابات أمام الناس قطع

وحزب الولد .. على الأخص .. لم  
يكن موفيا أبدا في قرار الانسحاب ..  
لهو .. مخترع .. القول المأثور منذ  
العهد القديم .. لو رشح الولد  
جبرا لانتقيناه .. وهو في هذا  
العهد .. صانع .. موفى قومي  
أخبره الناس بقضية لانك  
وهذا الحزب بالذات ..  
الطليح .. يعرف أن تولفه مدى محترما في  
التمسك الانتخابي .. فلماذا هذا  
القرار .. ولماذا هذا اللب  
والدوران ؟  
ولم تكن مقبلا عندما كتبت في  
الاسبوع الماضي .. أياها بمراد  
حزب جديد .. اسمه حزب  
المستقلين .. وهو في الحقيقة  
.. خليط .. من مختلف الأحزاب  
أحزاب المعارضة .. والحزب  
الوطني نفسه .. الذي لم يلو بعض  
أعضائه حل .. استراتيجيا .. الحزب

بعدم ترشيحهم .. على أساس أن من  
كان يصلح مرشحا في الانتخابات  
بالقوائم .. يمكن أن يكون .. مرشحا  
غير منسحب .. في الانتخاب الفردي ..  
الذي يعتمد .. كما قلنا قبل ذلك أكثر  
من مرة .. على العصبية والشعبية  
ومدى صلتها بالعامة في دائرته ..  
وأعرف .. استنادا إلى معلوماتي  
الخاصة .. أن هذه الانتخابات  
ستسفر عن مفاجآت .. ولأنك أنه لن  
يحدث في هذه الانتخابات أي ظهور  
من مقارم التلاحم على التلنحين .. بل  
ستترك للناخب كل الحرية في اختيار  
مطله في الدائرة .. وكانت هذه  
فرصة لأحزاب المعارضة لالتي  
مدى تلاحمهم في القيد .. ومدى  
الشعبية الضعيفة .. التي أخذوا  
يقضون بها طوال السنوات  
الماضية ..  
الهم .. أن .. المستقلين ..

مستقلين دورا كبيرا في مختلف  
العوامل الانتخابية .. والهم لهم  
القرار  
لماذا لايتجمعون من الآن .. بعد  
أن خلصوا لبريهم الحزبية  
التيبة .. ليشكلوا .. قصد  
الناجحين منهم .. حزبا جديدا .. له  
برامجه وميثاقه .. لجحوا على  
أساسها ؟  
اعتقد أن هذا .. أو تم .. يستشهد  
بمواد أول حزب .. شيع من القطار ..  
وبإرادة الجماع ..

عبد الفتاح الديب



## الانتخابات واستقلالات جماعية

### داخل أحزاب المعارضة ليست مقاطعة الانتخابات

كتب - عادل قنديل

أهريت الأوساط العزبية المصرية عن استثنائها القيد قرار بعض رؤساء المعارضة بمقاطعة الانتخابات البرلمانية القادمة حيث اجتمعت القيادات والقواعد العزبية رفضها التام لتلك المعارضات السلبية التي تضر بالمصرية الديمقراطية كما تصاعدت المظاهرات والاعتقالات داخل أحزاب المقاطعة بشكل خطير يهدد وحدتها وتوحيدها في الغارح المصري

#### استقلالات جماعية

في حزب الوفد الجديد، أعلن المرحلون في بيان جماعي عن احتجاجهم على قرار المقاطعة الذي حوله الحزب إلى مبرهنة بلا مبرر واعتبروا القرار بأنه بمثابة مناورة تهدف إلى الهروب من مواجهة المشاكل الجماعية والسياسية القائمة في تلك المرحلة الهامة من تاريخ مصر والامة العربية كما قرر المرحلون - وفي مقدمتهم علوي حافظ، وأحمد طه، وكريم زهران - غرض الحركة الانتخابية رغم أن ذلك لا يضرهم لقوة الفضل من عضوية الحزب وفي تطور آخر عدد ما يقرب على خمسة آلاف عضو وفي في القاهرة والمساكنات يتقدم استقلالات جماعية إلى فؤاد سراج الدين لما لم يتراجع عن قراره بمقاطعة الانتخابات

#### الرفض التام للمقاطعة

وفي حزب الاحرار أكد عضو قيادي بارز بأن ليس الحزب اضطر إلى الانقياد مع رؤساء الوفد والعمل والإغراب بسبب التهديدات التي وجهت إليه منهم قطع العلاقات معه وطرده من الجبهة المشتركة للمعارضة لما لم يذعن لقراراته الفاسد بعدم دخول الانتخابات

وبإخاف البشير، بأن تهوؤ شعبية حزب الاحرار والمخالف التي تراءى ورئيس الحزب من الهزيمة الانتخابية كانت دافعا له لاتخاذ هذا الموقف ولا سيما ان حوالي عشرين



علوي حافظ



أحمد طه

مرحبا من رئيس الحزب. يقدم حيد الفتح الثوري: الأمين العام للحزب رفضوا قرار المقاطعة ورفضوا غرض الحركة الانتخابية في دولتهم

وفي نفس الوقت تثير مصادر الحزب إلى أن قيادة الحزب اضطرت أمام هذا الإجماع إلى التوجه لأسلوب جديد للتشاور على قرار المقاطعة وذلك بالسماح للمرحلين بدخول الانتخابات على أن يتقدموا باستقلالات ضرورية إلى مصطفى كامل مراد بصلة مؤلفة ولينين انتباه الصلبة الانتخابية. ليعدوا بمصدا إلى مواقفهم في صفوف الحزب وأشار إلى أن حزب الاحرار لا يتشبه بالقرار القضاء على كل لينة ولكنه خبط مطلبه ليتقرر على الاشراف التفاضلي على المقار فقط لأن كل متر يصعب ما بين ١٠ و ٢٠ لجان ما يسر على وزارة العدل انتخاب الجديد المطلوب لهذا الغرض

اجتاز المعارضة الديمقراطية. وعلى سعيد آخر. انتقد الجناح الاشتراكي لحزب العمل قرار المقاطعة الانتخابية. حيث قال شوقي خالد عضو اللجنة التنفيذية للاشتراكيين: بأن الذين يتكيفون على الديمقراطية وأحوال المعارضة اليوم هم القسم الذين ساهموا في اجهاض المعارضة الديمقراطية والمعارضة بمسارهم الديكتاتورية داخل أحزابهم وبما كان هؤلاء يهدون بأن مواقفهم تغير عن نهج الشعب

فانتم ارى ان الشعب هذه الايام لا يهيم قضية مشاركة أحزاب المعارضة في الانتخابات بقدر ما يهيم في الدرجة الأولى المساهمة الواجبة في حل مشاكل الاقتصادية

وفي تطور آخر أعلنت اللجنة التنفيذية للجناح الاشتراكي لحزب العمل بأن قرار الهندس ابراهيم شكرى بمقاطعة الانتخابات لا يبدو ان يكون أكثر من تعبير عن موقف شخصي ومؤسلة منه للبشير عن دور لاند للنظر الطيلا من قاعدة خالف تعرف رغم انه يبرق كتابا بأن حزب العمل الاشتراكي الان له قيادة يتزعمها أحد مجاهدين ولقا قرارات المؤتمر العام الفاسد. والباسد للحزب والتي لم يبرهونها سحب الثقة من الهندس ابراهيم شكرى ومساوئه كما تم انتخاب قيادة جديدة طبقا لنصوص لائحة الحزب ونظامه الداخلي.

#### حزب العمل والانتخابات

اما أحمد مجاهد رئيس الجناح الاشتراكي فقد أعرب عن دهشة لمسار ابراهيم شكرى الذي كان يتألف عن شرعيته والادعاء بأن أجهزة السلطة تتكامل مع كوكبي للحزب وما هو اليوم يهجر عليها ويقاطع الانتخابات ويهتك في لزامها وإضاف، بأن حزب العمل يرأسه له سيطر على الانتخابات

#### الحول بين الهزيمة

وفي حزب مصر الفتاة أكد ساسي مبارك بأن قرار مقاطعة الانتخابات هو قرار سلبى يرجع إلى خوف الذين اصردوه من الهزيمة في الانتخابات وفي أن يكون السلبى القيقى للقرار هو: عدم توفر الضمانات الانتخابية لأن المعارضة خاضت انتخابات ٨٤ و٨٥ في ظروف أصعب وتحت مظلة نظام انتخابي طالما شكك من مليونية واليات بالمعونة إلى النظام القوي من خلال مشروع القانون الذي سبق لها ان تقدمت به.





المصدر: السياسي

التاريخ: ١٩٤٨ - ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# ويعبر الحركة

## الانتخابية

طالبت المعارضة والنسابة المصرية  
بإلغاء الكفاح الانتخابي

### مدير إدارة الانتخابات "السياسي"

## في مصر ٦ آلاف قاض .. فكيف يشرفون على ٢٣ ألف لجنة ؟

كتب - جمال الخولي

بأق من الزمن ٧٢ ساعة ويقل باب الترشيح لمجلس الشعب فهل سيعيد بعض رجال الأحزاب الذين عرقلوا عن غرض الحركة الانتخابية تفكيرهم وهل سترجع القيادات العزبية عن قرارها بتقاطعة الانتخابات وخاصة أن وزارة الداخلية قد أكدت على لزامة الانتخابات وإن يتصوى دورها سوى تأمين اللجان الانتخابية ولا يستطيع شرطى دخول هذه اللجان مهما كانت رتبته كما سيقيم رجال القضاء بفرز الأصوات يدويا ولا دخل لكمبيوتر الانتخابية في عمليات الفرز.

لا فرق عندنا  
بين مرشح وآخر  
.. واتحدى أن يجد  
أى تزوير







### وفرز قضائي

● ما هو دور كمبيوتر وزارة الداخلية في عمليات فرز الأصوات ؟

● لن يتدخل الحاسب الآلي « الكمبيوتر » لوزارة الداخلية في عمليات فرز الأصوات وسوف يتولى رجال القضاء رؤساء اللجان العامة فرز الأصوات بإيديهم وهم الذين سيعلنون النتيجة بعد فرز الأصوات مباشرة. ولدى اللجان العامة : ثم تخطر كل لجنة صرامة وزارة الداخلية بالنتيجة النهائية

### ضوابط عامة

● هل هناك ضوابط للعدالة الانتخابية ؟  
● الدعاية الانتخابية - أيضا - ينظمها القانون ومن حق كل مرشح أن يقوم بعمل الدعاية الانتخابية اللازمة لنفسه - ولكن وزارة الداخلية تضع ضوابط عامة لضمان سير هذه الدعاية دون أي إضرار وذلك لكي يقوم أي مرشح بعمل الدعاية الانتخابية بحسب عليه أن يحصل على موافقة من مديرية الأمن التابع له حتى لا يحدث تهميشا وتقصيا من أعضاء مرشح آخر ضده والهدف من ذلك هو تأمين المرشح.

### جريمة قضائية

● هل من حق رجل الشرطة أن يدخل مكان الانتخابات الفرعية أو العامة ؟

● لا يجوز لرجل الشرطة المحض لمراسلة اللجان أن يدخلها إلا إذا تم استنفاؤه من طريق رئيس اللجنة وإذا كانت هناك جريمة قضائية - فواجب رجال الشرطة الصلح لمراسلة اللجان الفرعية تأييد مقر اللجان من الخارج وحراسة صناديق الاقتراع أثناء عملية تلقيها من مقر اللجان الفرعية إلى اللجنة العامة كقوة حراسة - فقط - أما الصناديق نفسها فتكون في عهده رئيس اللجنة الفرعية وليس من حق رجل الشرطة أن يمد يده إليها -

الفرعي - بقرار الامكان - من أعضاء الهيئة القضائية وذلك سوف يستعين للجان الفرعية بمديرى الإدارات الثانوية في الحكومة والقطاع العام وهم - أيضا - من رجال القانون - وذلك يفرز على كل لجنة عامة مستشار واحد من العاملين في الحكم وكل لجنة فرعية أما أن يرأسها قاضي أو مدير إدارة قانونية ويحاول أمين وضو آخر وسوف يفرز رئيس اللجنة العامة على اللجان الفرعية التي تتبع ادارته -

### توقف الحياة القضائية

● لماذا لا يستعين برجال القضاء في النيابة والحكم وغيرها من الامكان الأخرى حتى يفرز رجال القضاء على العملية الانتخابية بالكامل دون الحاجة الى مديرى الإدارات الثانوية في الحكومة والقطاع العام ؟  
● لو استعينا بكل رجال القضاء العاملين في الدولة لكانت الانتخابات سوف تتوقف الحياة القضائية في مصر إلى أن تنتهى عملية الانتخابات التي قد تستغرق ستة شهور على أقل تقدير.

● وسوف لا تترك النيابة والحكم وعمليات قضائية ويمتلى الدولة كلها من الممكن تعطيل مصالح شعب بأكمله كل هذه المدة الزمنية ؟  
● ومع ذلك فالأشراف الأول والكامل على عملية الانتخابات لرجال القضاء حيث أن فرز الأصوات سيتم في اللجان العامة تحت إشرافهم وبايديهم وذلك فكل الضمانات مستورة لاستمرارية الانتخابات وأقول للشككيين في فزاعة الانتخابات لا مصلحة لنا في أن يتجرح مرشح أو آخر وكافة الضمانات موجودة لكل المرشحين على مستوى الجمهورية وتعتمد وزارة الداخلية أن يكون هناك أي عمليات تزوير ويمكن الصليات الانتخابية تلبية ١٠٠٪ ولا فرق عندما بين مرشح حزب معارض وآخر والاول - أيضا - لا يجب أن تطلق الأحزاب لفظيا على مبررات لا يوجد لها - وإن كانت لا تستطيع الصلح على تأييد المصالح فلا تطلق عدم خوضها الانتخابات على أشياء أخرى !! والاول هؤلاء « القوا الله في مصر » - فلدينا ديمقراطية لا يستطيع أحد أن يتكلمها -

حول دور وزارة الداخلية في الانتخابات القادمة : أعتقد « السياسي » مع مدير الإدارة العامة للانتخابات اللواء احمد فؤاد عطا. مساعد وزير الداخلية للانتخابات وأجرت معه هذا الحوار

### أربعة ضوابط

● ما هو دور وزارة الداخلية في الانتخابات القادمة - وما هو دور رجال القضاء ؟  
● دور وزارة الداخلية من خلال الإدارة العامة للانتخابات محدود أما الدور الرئيسي والأول فهو للهيئات القضائية وقد حدثت المادة أنه من المستور جهة الأشراف على الانتخابات وتكم عملية الاقتراع تحت إشراف أعضاء من الهيئة القضائية أما دور وزارة الداخلية فهو إعداد البطاقات الانتخابية وكهوف بإسناد الناخبين ومنه مديريات الأمن بالمطبوعات اللازمة ومخاض لجان الفرز التي تحرر بواسطة رجال القضاء.

● وقد حدثت المادة اللجان العامة ولقاء لجنة التوافق وكذلك اللجان الفرعية بحيث ليس على الناخب أن يدلي بصوته وقد حدثت - أيضا - لا يزيد عدد الناخبين في اللجان الفرعية عن ألف ناخب وألا يقل عن خمسمائة ناخب والسبب وراء هذه التعديلات الصدى للجان الفرعية عدم تكسب الناخبين أمام اللجان حتى لا يحدث قصاصات بين الكسار المرشحين

● وهل تكفى أعداد رجال القضاء لأشراف على جميع اللجان العامة والفرعية في جميع المحافظات المصرية ؟  
● لا تكفى - بل - الأولى بصحة والى اللجنة القضائية - وعدد اللجان الفرعية ٢٢٢٢٧ لجنة على مستوى الجمهورية وهذا يعنى أن عدد رجال القضاء لا يتعدى ربع عدد اللجان وذلك جعلنا المشاركة القضائية في بعض اللجان الفرعية وقد أعطينا القانون هذا الحق - فهو يقول : « يجب رؤساء اللجان العامة من بين الهيئات القضائية في جميع الأحوال ويجب رؤساء اللجان





## مقاطعة الانتخابات .. والإرهاب

ثالث جريدة الشعب تطبيقاً عن مقاطعة المعارضة للانتخابات - بان « البنية »  
أصبح مفتوحاً الآن على مصراعيه أمام أصحاب العنف والتطرف ولا تلوين إلا  
الفكر بقصد الحكومة ؟

والمتى الذي يقصد من هذا الحديث عن المقاطعة هو أن الحزب الوطني سيكون  
وحد في الحركة الانتخابية بينما كل القوى السياسية مستتعة عن دخولها وبالتالي  
تفكر طوائف كثيرة في المجتمع أنها غير ممثلة في المؤسسة التشريعية ويبحث نوع  
من الضغوط بالكتبت والانزلال عن المشاركة في صنع القرار  
من هنا يمكن بعد إتمام القنوات الفرعية أن يفتح الباب للتقويات غير المطلوبة أي  
الإعمال الأرمائية

أهل هذا صريح ؟  
هل ستؤخره الحرب بشغول الحركة الانتخابية ؟  
هل ستعلق أبواب القنوات الفرعية ؟  
هل وجود الأحزاب والأرمايين في مصر يتوقف على وجود القنوات الفرعية أو  
عندما ؟

أولاً أن هناك أخباراً سياسية مختلفة مستخل الحركة الانتخابية .. وكلها أحزاب  
ضمنية حقاً .. ولكن كل الأحزاب المعارضة ضعيفة بدرجات متفاوتة .. ويمكن  
مخول حزب التجمع الحركة كفة سياسية خاصة بحكم تشييه اليسار لم أن هناك  
عندما من أعضاء الأحزاب التي قوت مقاطعة الانتخابات مستخل الحركة الانتخابية .  
وهذا من أضرار قرار المقاطعة ولتأليه السيعة بالنسبة لأحزاب المعارضة التي لن  
يلتزم بعض أعضائها بقراراتها الحزبية .

والأهم من ذلك عدم استرجع المستقلين الذي سيزيد عن عدد مرشحي الحزب  
الوطن في القالب وخلافاً يملكون اتجاهات سياسية مختلفة وبما كان بعضهم من ذوي  
الاتجاهات الإسلامية .

وبالتالي . تتكون الحركة الانتخابية حية .. والمبالسة التي ستجرى خلالها  
سيعبر من نطاق المعارضة السياسية في البلاد ..

أما بالنسبة لما سيجري بعد الانتخابات فانه كان من الأفضل طبياً للصحة  
الديمقراطية في مصر .. وأبالح أحزاب المعارضة ثالثاً .. أن يكون هناك ميلشون  
للأحزاب التي لاخامت الانتخابات وبأقلت حوزي الزود وأكمل .. ولكن إذا لم يوجد  
فان ذلك لا يلقى التقويات الفرعية لسيظل هناك مجلس الشعب الذي يمثل السلطة  
التشريعية من فيه من اقلية ومعارضة وتضمن في العمل وفق للوائح والقوانين  
التي اقراها الدستور من كيفية طرح القوانين والقرارها ..

والمعارضة لها أما أن تكون داخلية أو خارجة بواسطة نشاط الأحزاب المعارضة أو  
الصيف وهي وسيلة عامة من وسائل التأثير في صنع القرار السياسي ..

ويبقى بعد ذلك السؤال الثالث هل وجود الأحزاب والأرمايين في مصر يتوقف  
على وجود القنوات الفرعية أو عيمها ؟

باعتى على بعد كلاً من انه في ظل تشكيل كل الأحزاب المعارضة ما هذا حزب  
اليسار في مجلس الشعب يحاول تحسين ثانياً في البرلمان لم يتوقفه الأحزاب في  
مصر





المصدر : السياسة

التاريخ : ١٩٨٨ س ١٩٩٠

للنشر والخدسات الصحفية والمعلومات

بل إن النواب الذين يمثلون التيار الإسلامي في مجلس الشعب لم يشكروا يوماً  
واحد بالمساهمة ببيان واجبة .. أو نشر أبحاث ومقالات ولا نقول اقتراح قوانين ضد  
الإرهاب والارهابيين ..  
وهذا يعني سواء وجد ممثلون للمعارضة في مجلس الشعب أم لم يوجدوا فإن  
الإرهاب موجود وسيظل موجوداً .. فالارهابيون في مصر يتمتعون إلى ثيار ديس  
متطرف يرى أن هذه الأساليب الارهابية هي السبيل إلى السيادة وسبيل الوصول إلى الحكم  
ويعتقد « بكثرة الوسائل القرصية ونظام الحكم بل والديمقراطية كله ..  
لكن جميع الأحوال هو مستمر ارتكاب جرائمه .. وإن يوقفه سوى حل مشاكلنا  
جذرياً .. وكروشح المسيرة الديمقراطية بالممارسة .. وهذا ما كان على الأحزاب المعارضة  
أن تساهم فيه إذا كانت ضد الإرهاب فعلاً .

عبد الستار الطويلة





## بوضوح

### الصيد في الماء العكر

أيا كان الأمر، فلا بد في رأيي من صيغة تتفق عليها المعارضة والحكومة حتى تتم الانتخابات القادمة في إطار من الحريات وضمانات سيادة القانون. وإن تأتى نتائجها. وهذا هو المهم في الموضوع بما يميز ثقة الناس في مسار الديمقراطية وبعيداً يكون المجلس مثيلاً لكل التيارات والاتجاهات الفكرية والسياسية ومعبراً عن أرادة الناخبين فيمن يجب أن يمثلهم في مجلس الشعب القادم.

وفي حين تطالب المعارضة بالإشراف الكامل للقضاء على الانتخابات خاصة خلال عمليتي التصويت والفرز بالجان الفريضة وهي الأكثرية للعلم... ترى الحكومة من جانبها أن ٦ آلاف قاض لا يمكن لهم بأي حال من الأحوال أن ينفذوا على ٢٢ ألف لجنة إنتخابية على مستوى الجمهورية... ولو كانت التصديقات التي أدخلت ملحقاً على قانون الانتخابات ومباشرة بالمحقوق السياسية، وكذلك موضوع دفع الوافدين الانتخابية قد تم عرضها على الأحزاب قبل إصدارها... فكان هناك اتفاق عليها ولا تنتم الجميع لها... غير أنه يبقى الآن إلى جانب ما تهددت به الحكومة من توقيف كل الضمانات لتزلف الانتخابات وإثارة لا مصلحة في النجاح أي إنسان على حساب القانون... إن تدرس وجهات نظر المعارضين الذين يريدون مقاطعة الانتخابات القادمة بعيداً يكون هناك أسرار من الجميع على أن تأتى الانتخابات بلا طعون أو دعاوى قضائية قد تولف كل شيء... من دخول الانتخابات والانحساب... من دخول الانتخابات الثلاثة أحزاب معارضة سياسية في الشارع المصري حق لها ومن حق الشعب أيضاً أن يطالب بمعالجة الأمريكي يمثل كل فكر سياسي داخل المجلس ولكن المطلوب أن يتم الابتعاد عن المبالغات

ولقد التذويع سواء عن المعارضة أو من غيرها وقد شعر الناس بذلك عندما طرح الاقتراح بأن تقر الأمم المتحدة على الانتخابات القادمة وطني أنه ومنذ دستور ١٩٢٢ وفي ظل الحياة النيابية المصرية، لم يسمع الناس بشئ هذا الاقتراح إلا الآن وقد تكون قناعة المعارضة الناجمة عن عدم عرض قانون الانتخابات عليها وعدم فتحها فيما أعلن عن الضمانات... وراء طرح مثل هذا الاقتراح ولكن يجب أن يكون هناك حرص على الابتعاد عن المبالغات التي يمكن أن تفسد حتى إلى المواقف السليمة ويجب أن يكون اهتمام الجميع الآن، تقديم النموذج الحضاري للديمقراطية في المنطقة وإعلاء شأن القانون والحرص على حقوق الإنسان ولا يمكن أن نرى من الأحزاب السياسية من التي الاشتراك... ذلك أن المصلحة النهائية أن تكون في صالح الحياة النيابية الصحيحة ولا تفسد أن الذين قاطعوا الانتخابات إنما كانوا يمثلون غالبية عظمى للمعارضة في مجالس سابقة ومن هنا فإن الابتعاد إلى وجهات نظر المواطنين يفرض أمراً هاماً ليس من أجل صير النموذج وحسباً على الاستفادة من التجارب الدولية، بل أيضاً حتى لا يتم الصيد في الماء العكر

فاروق أبو العلا







## كلمة حب

●● يبدو أن الحكومة تعيد الأسس في قضية الانتخابات وانتقلت كل القرارات دون أن تتأخر .. لأن هناك أكثر من مشكلة حاليا أمام الحكومة .. للمعارضة تطالب الانتخابات .. والمواطن المعادي أيضا يطالب الانتخابات .. وقد سمعت أن هناك محاولات من جانب الحكومة لإقناع المعارضة بدخول المعركة .. ولكن الحكومة لا تزال أي جهد لإقناع المواطن بالانتخاب .. ويبدو أن الحكومة تترجح ذلك .. حتى تقوم هي بنفسها بالانتخاب نيابة عن المواطن .. باعتبار أن الحكومة تعلم أكثر من المواطن .. ولأن الحكومة وصية على المواطن .. ولأن الحكومة تحتاج إلى رأي المواطن !! لأنها ترى أنه بمصالح الجماهير !! تعيد الحكومة ولم تتأخر في الأمر .. والمطالبة بجعل من الانتخابات لعبة وليست معركة .. ولا تكافل فرض ..

●● والمعارضة مطالبة ببساطة وبسهولة .. إنها تريد ضمانات لزاما الانتخابات وحرية الانتخاب .. وعندما يمكن أن تكون المعركة .. دون أن تكون في حوزة الانتخاب .. بل نقبل النتيجة مكمدا .. ما مننا حقا لها ما تريد من ضمانات .. وقد سمعت أن هناك اتصالات هذا من جانب الحكومة بالمعارضة .. ولكن الشواهد لا تكفي لإقناع المعارضة التي لم تصقل ما يزال لها حتى الآن .. لأن شواهد المعركة لا ترضى بالأمان .. ويحضر الأراء التي تنشرها الصحف تقول أن المعارضة لا تريد أن تكون الانتخابات لها تعرف أنها اجزاء بلاشعية .. ولا صافية .. ولذا سوف تسقط في الانتخابات .. ولذلك تطالبها .. وهذه الأراء ضد الطريق أمام أي محاولة لإقناع المعارضة بدخول المعركة .. إنها مصدرة مكمدا لكل فكرة عن لزامة الانتخابات .. وماذا من المعارضة ساطعة وتأمل في نظري هؤلاء الكتاب الصامدون المعارضة لأن ..

●● وأي لمحت محاولات الحكومة في إعطاء الأمان للمعارضة والشعوب .. فهل تطيح الحكومة في إلقاء الشعب بأن يذهب إلى صناديق الانتخاب .. إن المواطن يسمع دائما ما يهبطه بتصوير أن الأمور على حالها .. وأنه لا تغيير .. وأن الفجر نفس الفجر .. والاصليب نفسها .. والضغوة

لنفسها .. ويخرج بنتيجة واحدة .. أن النتيجة معروفة مكمدا .. وأن الحكومة رتبت كل شيء ! حتى حجم المعارضة معروف مكمدا .. ورئيس مجلس الشعب معروف مكمدا ..

●● وقد سألني ديوماس أجنس .. من هو رئيس مجلس الشعب لكلام .. قلت أن المسألة تتروك على النتيجة .. والحزب الذي يقرر بالأغلبية سوف يرفع رأس المجلس .. وضحة الجدل .. ربما من سألني .. وربما لأنه تذكر أنني لا أقول كل ما أعرفه .. وأنه إن يخرج من هذا الحوار بشيء .. ولذا لم أستمسك .. فقد عرف أنني إن أعطيه ما يريد ..

●● وربما تأخذ صورة أخرى .. لقد رفضت أمريكا الاعتراف بنتيجة الانتخابات رومانيا .. ولقد أن الانتخابات مزورة .. وسلموها عن القليل .. قلت لأن حزب الحكومة استقل الاعتراف الحكومي لصفحة .. وكان دور المعارضة في إعاقة الحكومة هزليا .. ولقد امتنع أمريكا أيضا .. لأن الحزب الحاكم استقل صيرات الحكومة وأصول الحكومة وموقف الحكومة في القضية لترفض الحزب الحاكم .. وأنه بذلك أفضى على تكافل الفرض بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة ..

●● أمريكا لم تقوم الحزب الحاكم في رومانيا بأنه زور في الأصوات .. ولكن مجرد استقلال الحزب الحاكم لاستقلات الحكومة .. جعل النتيجة مزيفة مزورة .. لا تخرج عن حقيقة تجاهلت الشعب .. فهل يمكن أن تعطيني ذلك في الانتخابات القادمة حتى يصدق العالم أن الانتخابات المصرية زلية ..

●● لم أبحثنا عن الشبهات انطلت المعارضة وأثبت الجماهير على صناديق الانتخابات .. ولكن هل لنظن .. لم نستمس كما حدث في كل المرات السابقة ! وهناك خط رفيع بين لزامة الانتخابات وصحة الأمر .. وإذا كانت الحكومة والله من الشبهة فمما سبب الخوف من تقديم كل ضمانات الحرية للكتابات ..

**محمد الحيوان**





المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٤٨ سبتمبر ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### عبد السلام استقوام

حزب الخضر المصري الذي يرفع  
لواء حملة البيئة لم يقطع  
الانتخابات ولم يدخل في تكتلات  
ولم يعد صفات  
الحزب له هدف أساسي هو  
حملة الإنسان من البيئة وحملة  
البيئة من الإنسان وهي رسالة  
تضامية تدخل ضمن إطار عالمي  
يحتاج العالم كله  
وهي تحتاج إلى جهد مشن  
وتعاون مخلص وبناء مع جميع  
الأطراف  
من ثم للحزب لا يسمى إلى الحكم  
على الأحزاب الأخرى ولكنه  
يسمى لأن يكون له صوت مؤثر  
واصغاء إلى كل مكان  
من هنا قد قرر الحزب أن  
يخوض المعركة الانتخابية أيمناً  
منه بأن صيحته تجد صدى لها في  
قلب كل ضمير وكل عقل  
ورغم أن الحزب لا يريد  
ضربه على بقعة أشهر فقد التفت  
إلى القاعدة الشعبية صديراً  
واحتضن الآلاف ميلاد فور الإعلان  
عنها  
ونحن - أعضاء الحزب -  
والمتطوعين معهم لأننا نريد  
للأسف جريدة تنطق باسمنا لذلك  
نستعد لإصدار هذه الجريدة في  
أوائل يناير القادم  
وإذا كانت المعركة الانتخابية قد  
سبقت صدور الجريدة فليتنا تأمل أن  
يتجمع هذا المكان لكي ينقل اليه  
صوتنا وأخبارنا مؤقلاً  
والله ولي التوفيق  
عبد السلام داود





الوقف

المصدر:

١٩٥٨ - ١٩٩٠

التاريخ:

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## عرفوا سيدى الرئيس

بالدخول حتى نذهب بجوارك كما وقفنا معك أبان أزمة الخليج

كم كان يسمعتنا أن ندخل الانتخابات لنقول للعالم أننا نضحي بمصالح حزبنا ونترفع عنها مراعين مصلحة وطننا مصر ولكن كان يجب أن نألف هذه الكلمة التي ما كنا نريدها حتى نسمع أيتها وحتى نعلن اعتراضاتنا على الكثير من المعاملات التي لا نرى أنها تخدم المصالح ما كنا نحب أن يصدر قرارنا في هذا التوقيت بالذات ولكنه كما قلت لم نترك لنا الخيار بل أجبر في أن نقول لك أنك أجبرتنا على أخذ هذا القرار فلا نقفب منا بل الغضب على رجاله الذي لا يخلصون النضحية لك

وعلى العموم سيدى الرئيس كان يأتى قرارنا هو رسالة إلى رجال حكم أننا لن نلعب معهم لعبة ديكتاتور الديمقراطية وإنما خارج المجلس وبفورة وجوبنا في الشارع المصري ستكون القوى من وجوبنا للمجلس لأن الحكم هنا سيكون للشعب كله وليس مقصوراً على بعض الأخوة من نواب حزبكم المتكلمين سواء بالتركية أو عن طريق الكمبيوتر.

أن لديك في حكمك لحد الوزراء القلائل الذين لديهم الخبرة الكافية لإجراء استقصاءات رأى وهو الدكتور عاطف عبيد - وأرجو أن تكلفه بإجراء استقصاء رأى لعدد من واضعي لتعريف الحقيقة ثم بعد ذلك ليقول قرارك تليها من رغبة الشعب فعلاً وليس بناء على رغبة أصحاب المصالح.

حاشية: هل يرضيك هذا الوضع الدستوري الغريب الذي يجتازة البلاد دون وجود نائب للرئيس أو رئيس لمجلس الشعب أو حتى مجلس للشعب يختار رئيساً وذلك طوال فترة الانتخابات ؟

رمزى زلمة

نحن نعلم أن قرارنا بمقاطعة الانتخابات ليس بالقرار السهل إصداره من ناحيةنا وبالتعامل معه بيسر من طرف الحزب الحاكم وصديقي أننا كنا نتمنى أن ندخل الانتخابات ولكنه اضطررنا لاعتقادنا أن نألف كلمة التي لو صدمت منا كل ابن لخصني لصوتنا ولدت يا سيدى الرئيس تمام تعاماً حجم الحزب الحاكم وقدره بالشوارع المصري وتعلم وبذات الفكر مصداقنا وأيدى لو جيتنا الخيبة على الديمقراطية الحقيقية - وقد دخلنا الانتخابات لثورتين متتاليتين ألعن أن نحقق شيئاً ما في دفع عجلة الديمقراطية وترسيخ إقامتها وكان نوابنا هم الشعلة التي جعلت للمجلسين طعماً ونوعاً من المعالجة ولكن مهما كنا على صواب كان بإلزام القرار مع الاغلبية . كنا نريد حقاً أن ندخل الانتخابات لو استمعت أيتها ونحن نعيد ونزيد أن تكون رئيساً لمصر كلها

كم كان يسمعتنا أن ندخل الانتخابات لو لم يفصل ترؤسك قانون الانتخابات الذي تشويه سلامة عدم الدستورية وإذا صح ذلك فإن المجلس القادم سيكون معيبره مصر سيلقيه أى أن مصر حكمت أبان عهد ثلاث مجلس غير دستورية - فهل هذا ما يرضيك أن يوصم عهدك بذلك ؟

كم كنا نرجو بدخول الانتخابات ونحن نعلم مسبقاً أنها ستكون وإن النسبة المقررة للحزب الحاكم ستكون أكثر من ٧٥٪ مهما اشراف على الانتخابات السادة القضاة فهم كما تعلم سيرأسون اللجان العامة فقط بعد أن يكون التزوير له ثم في اللجان الفرعية ونحن للأسف ليس لدينا بلطجية للدفاع عن عدم التزوير في هذه اللجان ومهما كانت النتيجة التي نصلحها عليها - أقول أننا كنا نرجو





المصدر: ك. ت. ق.

التاريخ: ١٤٨٥ هـ - ١٩٩٠ م

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شخصيات وحوادث

البحراني



محمود عبد المنعم براء

وهل هناك صلة بين أزمة الخليج والانتخابات التي ستجري بعد أيام ؟ نعم هناك أكثر من صلة وأكثر من رابطة ، بحيث يمكن القول بأن الصورة التي سوف يتشكل بها المجلس الجديد ، تعد انعكاسا لموقف مصر من الأزمة ومقاييسها للرأي العام تجاه هذا الموقف . وأكثر الظن فيها اعتقاد أن الموقف الداخلي كان سيغير تغيرا كبيرا لو أن هذه الأزمة الخليجية لم تقع أصلا . أو لو أن موقف مصر منها كان موقفا آخر ، سواء ولقت مصر منها موقفا للتجاهل السليبي ، أو موقف القوي أو المهادن أو المشجع للعدوان والغزو .

# من أزمة الخليج إلى انتخابات مجلس الشعب

على المجال وقنع مع إبداء الرأي أو تلبية عن الحضور ، أو يكون لها بعض التصفقات . ووقفت دول أخرى مع العدوان صراحة كما فعلت منظمة التحرير وحكومة الأردن ، أو حضا كما فعلت اليمن والسودان .

وكما اختلقت مواقف الدول العربية ، حدث اختلاف في مواقف الأحزاب المصرية إزاء أزمة الخليج ، وإن كان موقف الشعب المصري حل وجه الإجمال كان موقفا واضحا وصريحا ومستتبكرا للعدوان العراقي ورافضا له ، إلى درجة أن جاثيا كبيرا من الرأي العام المصري لم يبد بكتفه أن ينسحب العراق من الكويت بحيث تنهي الأزمة سلميا دون إراقة الدماء . بل يطلب هذا الجانب من الرأي العام ، أن توقع على صلح حسين عقوبة تترافق في حجمها وما ارتكبته من عدوان وما لعله جوده وإياه من جرائم وحشية ضد سكان الكويت وغيرهم من الأجانب المقيمين فيها . ووقفت القيادة المصرية موقفها التثاقلي المبني الصريح تجاه منسجبا وقويا

الأيام الأولى كان على القيادة المصرية أن تعيد موقفها من أزمة الخليج . وقد حددته بالفعل ، ولم تضع وقتا طويلا في الاختيار فعندما يكون المطلق هو الموقف المبني المتحاز للعدو وللشرعية وللقانون الدولي وللأخلاق والقيم والتقاليد يكون التحديد أو الاختيار سهلا واضحا لا يحتاج إلى تذكير طويل . والمفترض في مثل هذه الأزمة أن يكون لكل طرف يحتاج إلى تحديد موقفه فرصة الاختيار بين ثلاثة مواقف ، هي كما قلنا إما أن ينجح الدولة إلى التجاهل والسلبية وتضييع الوقت والمجهود حتى تحسم الأمور ، أو تصعد الدولة إلى الأداة والشجب الصريح والوقوف مع الحق مهما تكن النتيجة ، أو تصعد إلى المواقفة على الغزو صراحة أو منعا بالتجوير وخلق المماثلير . وقد تعرضت الدول العربية . كما تعرضت مصر منذ أول لحظة هذا الاختيار وقررت الاختيار المجلس السريع ، فبدأت العدوان ، كما أدانت دول الخليج التي كانت معرصة هي الأخرى لهذا العدوان نفسه ، وبعض الدول العربية التي حزت بخروج مصر ، وبما ولقت دول أخرى ترفض

كان الغزو العراقي للكويت حدثا كبيرا جدا . ولعله أخطر حدث دولي وقع على الساحة الدولية منذ الحرب العالمية الثانية . وأخطأ الذي وقع فيه الرئيس العراقي صدام حسين ، هو أنه كان يظن أن الغزو يمكن أن يمر ، بوصفه حدثا محليا أو إقليميا لن يثير اهتمام العالم كما تبين فيما بعد . وللأسفة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية . يجمع أكثر من مليون جندي - من الطرفين - في ساحة قتال محددة ، زودت فيها القوات المسلحة بأخر ما أنتجته ترسانات العالم من أسلحة ميكانيكية وإستراتيجية ، تقليدية وغير تقليدية ، أسلحة قتال محدودة الأثر وأسلحة دمار شامل ، فيها غازات سامة وقنابل بيولوجية ، وريا ، ذرية وتروية أيضا . ناسبة هذا القتال المرتقب ، وهذه المشهود الضخمة من البشر والعتاد ، قرية منا جغرافيا وشعبا وسياسيا واقتصاديا ، ولها كانت صفاتها بها قرية ومباشرة ولا يمكن تجاهل دورها فيها . ومن هنا أصبح الموقف الذي تتخذه مصر من هذه الأزمة الخليجية ، موقفا هاما ومؤثرا بدرجة لم تهددها مصر من قبل . ومنذ







## النشر والخدمات الصحية والمعلومات

التاريخ:

١٩٨٨ س ٢٠١٩٩

المصدر:

توزيع:

ومؤكداً لأهميات الرأي العام في جعله  
الغالبية، بينما تعارض هذا الموقف مع  
القسم الذي كان يفترض أن يكون أكثر  
إدانة للفرز والصدوان والجرائم البشعة التي  
ارتكبتها المعتنقون... وأعلى هذا القسم  
أولئك الذين يحتشرون عن الدين،  
ويخطون منه مطية لتحقيق أهداف  
سياسية خاصة، تتعارض وتتحدى مع  
ما ورد في كل الأديان من نهي عن الظلم  
والظفر والصدوان.

وهكذا تحدد الموقف الحزبي الداخلي للداخل نتيجة  
لهذا الخلاف الذي بدأ في الموقف الخارجي  
من أزمة الخليج. وأصبح الحزب الحاكم في  
مصر، المؤيد تلقائياً ومبدئياً من مجاهد  
الشعب، أصبح في جانب، بينما  
المعارضون للاربعين لمساندة الدين ومعهم  
بعض القاشيين والشيوعيين بقفرون في  
معسكر واحد مع العراق المقتدى الذي  
يمرر بانه بالخيل والتار، سواء كان  
موقفهم هذا صحيحاً أم لا، ضيقاً من  
معارضة تراوحت الأحداث في الداخل  
والخارج على هذا النحو. كان لابد - بعد  
صدور حكم المحكمة الدستورية العليا  
بإعلان انتخابات مجلس الشعب للجل،  
من إجراء استفتاء شعبي على حل المجلس،

وبعد إعلان نتيجة الاستفتاء التي قالت  
فيها الجماهير الشعبية بأغليتها الساحقة،  
قالت نعم - حل للمجلس، كان لابد من  
صدور قرار بفتح باب الترشح للانتخابات  
جديدة. وتعميد موعد إجرائها ولعمرة  
المجلس الجديد للاستفتاء في خلال السنة  
المحددة التي ينص عليها الدستور.  
وهكذا وجدت أحزاب المعارضة المصرية  
نفسها مواجهة بمسرح سياسي حزين داخل  
جديد، متغير عما كان عليه قبل بداية  
أحداث الخليج. ودعا كان الكثيرون من  
المتنمين إلى الحزب الوطني الديمقراطي،  
لا يوافقون على هذا الرأي الذي أقول به،  
وهو أن الحزب الحاكم قبل أحداث الخليج،  
كان ير بأمر موقف وأجبه الحزب منذ  
تكوينه حتى الآن.

صحيح أننا كنا قبل الأحداث قد وصلنا  
إلى مرحلة تقادم وثيق مع كل الدول  
العربية بلا استثناء، ولكننا في نفس  
الوقت كنا نواجه في الفاضل صعوبات

الاقتصادية واجتماعية شديدة الوطأة،  
وكانت مباحثاتنا مع صندوق النقد الدولي  
والبنك الدولي للإكتشاف والتعمير، تمر  
بمسيرة متعقبة مليئة بالعقبات والعراقل،  
وكانت الدولة قد تراكت وتراحت المبالغ  
المخصصة لمجتمعاتها، وكانت أسعار السلع  
الأساسية والضرورية في زيادة مستمرة  
بسبب التضخم وأجفالات الموازنة العامة،  
وزيادة التقص في ميزان المدفوعات. هذا  
إلى جانب ارتفاع ضروت المعارضة المصرية  
على اختلاف أرائها ومناهجها من أقصى  
اليمن للتفعل في الجماعات التطرفية إلى  
أقصى اليسار للتفعل في الشيوعيين  
والفاركتسيون، وكان من الممكن في هذه  
الظروف أن يواجم الحزب الوطني  
الديمقراطي معارضة متنامية متصاعدة،  
من كل لسانل المعارضة، من اليمينيين إلى  
سبب الميل إلى الجماعات الدينية، إلى  
الشيوعيين والتأصيليين. وكان الموقف  
الناتج من تشكلات المجلس النيابي الذي  
تقوت المحكمة الدستورية العليا بطلان  
تكوينه، عملاً مساعداً للمعارضة في شن  
خلافاتها على الحزب الوطني. ورجال القانون  
فيه المستويلين عن إصدار القوانين التي  
لدت إلى هذه الأزمة الدستورية التي لم  
تواجه البلاد لها مثيلاً من قبل... وجمعت  
أزمة الخليج لتقلب الموازين رأساً على  
عقب. لكلاً قلنا، زادت شعبية الحزب

الحاكم، وعلى رأسه القيادة التي اعتقلت  
القرار الصائب الحازم على موافقة الأغلبية  
الساحقة، واكتسب الرئيس حسني مبارك  
شخصية محبة وثقة الجماهير أكثر من أي  
وقت مضى في سنواته الخمس التي تولي  
خلالها قيادة البلاد، مضافاً إليها ثقة  
وتقدير دول العالم كله شرقاً وغرباً وشيلاً  
وجنواً ومن كل جهة، فيها عدا الدولة  
العراقية المعنوية المدانة من الجميع، بينما  
تعرضت المعارضة وبخاصة حزب العمل  
الاشتراكي ومعها الإخوان المسلمون  
للتطاول واليه، تعرضت لأسوأ موقف  
يكن أن يتعرض له حزب من الأحزاب.  
لقد ضاعت مصداقيتهم لأنهم تنكروا  
للمبادئ التي يتنادى بها الإسلام كما تنادي  
بها كل الأديان، ووفقوا وحدهم في الميدان

عزلاً من عاطف الناس، تحرمهم علامات  
الاستفهام والاستنكار.

وكيفاً اقتراب موعد الانتخابات، زاد  
الحزب الوطني الديمقراطي شعبية بفضل  
ما أجفت عليه دول العالم من موقفت  
التأييد والمساندة لصر التي أثبتت شعاعتها  
وتفترتها على المواجهة، وأخذ القرار  
الصالح في الوقت المناسب بغير تردد أو  
انفعال، وأعلن بوش عن اقتراحه الذي  
قديم للكونجرس الأمريكي بإسقاط  
البذير العسكرية عن مصر، والتي بلغت  
أكثر من سبعة آلاف مليون دولار، كما  
تواترت قرارات بعض الدول العربية التي  
استنطقت كامل دهرها عن مصر، وبلغت  
جلة المبالغ التي سلطت أكثر من ستة  
آلاف مليون دولار.

ولم تجد المعارضة بدا من مواجهة هذا  
الموقف بإزالة اللطاب التي تعلم من قبل  
غيرها بأنها مجرد تصعيد ويجبرها

بالاستسحاب، وكان من بين ما طالبت،  
إسناد الاقتران على كافة البلدان  
الانتخابية إلى رجال الهيئة القضائية،  
ورغم ما في هذا الطلب من إثارة الشك  
والريبة والافتتان من جانب المعارضة إلى  
السلطات الحكومية والتي تتجسرى  
الانتخابات، إلى جانب ذلك كانت

المعارضة تتبادى بأن يقول رئاسة البرلمان  
التي يبلغ عددها أكثر من ٢٢ ألف لجنة  
أعضاء الأسرة القضائية التي لايزيد عددهم  
على سبعة آلاف، وعندما ردت عليهم  
الحكومة بذلك إثارة أنه كان من الممكن

إجراء الانتخابات في يومين متتابعين بدلاً  
من يوم واحد، وهو ما لم يحدث قط في مصر  
منذ بداية النظام النيابي حتى الآن.

وطالبت المعارضة أيضاً بإلغاء قانون  
الطوارئ، وذلك في الوقت الذي انتقل  
فيه جانب كبير من القوات المسلحة إلى  
ساحة للمعارضة في منطقة الخليج،  
وأصبحت تواجه حالة شبيهة بحالة الحرب  
أو قريبة منها، بما يستلزم فرض أحكام  
الطوارئ لو لم يكن مقروضة بحكم هذه  
الظروف الاستثنائية التي لا يختلف حرقاً  
اشتن.





## النشر والخدمة الصحفية والمعلومات

المصدر :

١٩٩٠ - ٢٤٨

التاريخ :

وإذا أضافنا إلى الموقف جملًا آخر، هو ذلك الحالت الإجرامي البشع الذي واجهه الرجل الثقل في مصر، وهو الدكتور رفعت المحجوب، وبمعه خمسة من رجال الشرطة المكلفين بحراسته، وذلك في وضع النهار وفي وسط القاهرة وفي منطقة تكبد رجال الشرطة المكلفين بحراسته الضحايا الكبرى والنشأت العامة، وفي اليوم الذي كانت ستعلن فيه

نتائج الاستفتاء استبعدوا الإجراء الانتخابي العامة لجلسة التصديق إذا أضفنا هذا العامل إلى ما سبق بيانه من جانب كبير من قرائنا المسلحة في

منطقة الخليج، كان الإغراق على المطالبة بإلغاء قانون الطوارئ ضربة من التصعيد وإثارة البلبات في الشرق، هذا مع أن

لنفس أحزاب المعارضة كانت قد شاركت في الانتخابات العامة عدة مرات، في كل أحكام الطوارئ، ودون اشتراط رئاسة رجال القضاء لكل اللجان الانتخابية، ما يؤكد أن الأحزاب المعارضة وجدت في هذه المرة أن فرصتها في البداية الانتخابية وفي احتمال الفوز بعد حثاس من المقاد البرلمانية، فرصة ضعيفة جدًا تهددها بالقضاء على كل أمل في أن يكون لها دور مؤثر في الشارع السياسي، ولتتقيد به البرلمان.

وكان من الممكن، والمأمول أن يقدم نوع من التحالف أو التقاطع أو التنسيق بين الحزب الوطني الديمقراطي وأحزاب المعارضة، وبخاصة حزب الوفد الجديد، لو تم تصفية الخريطة الحزبية المصرية نتيجة الأحداث التي طرأت عقب العدوان العراقي على الكويت. كان تكوين نوع من الجبهة الوطنية، تتم على أساسها الانتخابات البرلمانية الجديدة، قليلًا يتخفيف حدة الصراع بين الحزب الحاكم من جهة، وأحزاب المعارضة من جهة أخرى، ولكن الأحداث المروعة التي لم تكن في الحسبان، فرجت وأضاعوا جديدا، وضعت نتائجها تطورا بالغ الأهمية في ظل الأحداث الخليج، فكانت النتيجة أن يتم - كما أسلفنا - قيام نوع من التحالف

أو الائتلاف أو التنسيق بين الحزب الوطني الديمقراطي والأحزاب الأخرى ذات الوجود للموس على المسرح السياسي، أو كان الموقف سيتهي إلى قيام تحالف من أحزاب المعارضة جميعا بحيث تلقى كلها في صف واحد ضد الحزب الوطني الديمقراطي خلال عملية الانتخاب، وبخاصة أنه انتخاب على أساس للقاعد القروية التي يمكن أن تنبع الفرصة لقيام تحالف وتنسيق بين أحزاب المعارضة بحيث تقف كلها في أقوى مرشحها لمنازلة مرشحي الحزب الحاكم في عدد كبير من الدوائر الانتخابية.

ولكن أحداث الخليج فرجت وأضاعوا جديدا، وبمقتضى أن حزبي المعارضة الكويين هما حزب الوفد من جانب والتحالف الإسلامي الذي يضم الإخوان المسلمين وحزب العمل وحزب الأحرار من جانب آخر، قد عارض أحدهما الآخر منازلة حول موقف مصر من مشكلة الخليج، وهكذا أصبح

المحار للفتح في الأيام الأخيرة السابقة لإعلان التشريعات، هو أن يتم التقاطع أو التنسيق بين حزب الوفد والحزب الوطني الديمقراطي، في مواجهة الإخوان وحزب العمل، بحيث يمكن أن كلا من التكتلين يتخذ موقفا مماثلا من العدوان العراقي للكويت. ولكن الأمر فيها يبدو جاد على غير المتوقع. ولم يجد الحزب الوطني حاجة لتقدم إلى التحالف مع حزب الوفد يتم على أساسه ترك بعض الدوائر الانتخابية، عشرين دائرة أو أكثر قليلا، حزب الوفد يرضخ فيها من أنصاره من يشاء بتأييد من الحزب الوطني الديمقراطي. ومن فرط إسهام الحزب الحاكم بقوة موقفه وتأييد الجماهير له بعد أن دعمه رئيس الحزب بقراره الشجاع الحكيم الخاص باستتار وشجب العدوان العراقي والوقوف ضد تأييدًا طرية واستقلال الكويت، وحماية للسعودية ودول الخليج الأخرى من تكرار العدوان العراقي، وقف الحزب وحده لمواجهة جميع أحزاب المعارضة، وأفضاى نوع من التنسيق أو للسلامة أو التزود

عند مطالب المعارضة. وأدى ذلك إلى نتيجة لم تكن متوقعة بحال ما، وهي أن تضم كل الأطراف الحزبية ذات المواقف المتباينة المتناظرة فيما بينها من أزمة الخليج، وقت صفاً واحداً وكنته مترابطة لم يسبق لها مثيل، فعلى انسحابها أو ما أسسته مقاطعتها الانتخابية التشريعية، زاحمة أن الحكومة رفعت كل مطالبها، كما رفعت أي نوع من الاعتراف بما يؤدي إلى مشاركتها عملياً في القضا القرار، وبخاصة فيما يتعلق بالقوانين ذات الصلة بعملية الانتخابات.

فالوفديون الذين كانوا مؤيدين للكويت بدرجة كاملة من التأييد والدفاع عن موقفها وتعرضوا للعدوان العراقي، وقلوا مع التحالف بين الأحرار المسلمين وحزب العمل الاشتراكي الذين كانوا ينافسون على من صدام حسين ويعتقدون له الماذير والمبررات، ومع حزب الأحرار الذي كان له موقف متابع يتقدم بين تأييد صدام حسين، كما فعل رئيسه مصطفى كامل مراد، وإدائته وشن الحملات الشعواء عليه، كما فعل بعض كتاب صحيفته بما فيهاهم رئيس التحرير. هكذا اجتمع قادة الأحزاب الثلاثة أو الأربعة، على اختلاف مواقفهم جميعا من قضية العدوان العراقي على الكويت، وقلوا صفاً واحداً لا يواجهون الحزب الوطني الديمقراطي بل معركة شريفة أمام صناديق الانتخابات بل يواجهونه بالانسحاب من المعركة وإعلان الأحزاب إذا ما وضع نفسه في هذه الانتخابات.

أما حزب التجمع، وهو أيضا من أصحاب المواقف اللامعة المتقدمة بين الإذانة - الصريحة للعراق، والتعاطف والصبر أو الضيق معه، فقد كان له موقف آخر من مسألة الانتخابات، إن الذين استسلموا من الحزب عقب العدوان العراقي على الكويت، لأنهم كانوا





## النشر والخدعات الصحفية والمعلومات

المصدر:

٩٤٩

التاريخ:

١٩٩٠ - ١٢٨ - ٩

يطالبون بالإدانة الصريحة لعداء حسين ،  
كالدكتور عمرو يحيى الدين ، والذين  
جدوا عضويتهم في الحزب بسبب هذا  
الزيف أيضا ، ومنهم الدكتور إسحاق  
صبرى عبد الله ، لم يكونوا هم من  
أصحاب قرار الخروج على رأى أحزاب  
المعارضة بشأن مقاطعة الانتخابات .

ولكن قرار الاشتراك في الانتخابات ،  
أقبله أولئك الذين وجدوا أمامهم فرصة  
النجاح في الحركة والفوز ببعض المقاعد ،  
في ظل الانتخاب بالمقاعد الفردية ، ولست  
ظروف مؤاتية بسبب انتمائهم لعائلات  
كبيرة ، لا لهاديه ويرامج معينة ، ومن  
هؤلاء السيدان خالد يحيى الدين الماركسي  
وطفي واكد الناصري ومن المرجح أن يفوز  
كل منهما في دائرته الانتخابية ، وبذلك  
يعلن المعارضة في مجلس الشعب الجديد .

وبقية الأحزاب الصغرى والقت على  
المشاركة في الانتخابات ، ومن المشكوك  
فيه أن ينجح منها عدد يزيد على العشرة أو  
العشرين . والمقاعد التي سوف تخرج من  
تحت حيازة الحزب الحاكم ، هي مقاعد  
المستقلين . وليس لنا أن نتنبأ بما سيكون  
من شأن هذه الفئة ، لأن الحكم عليها  
لا يحتاج إلا معرفة أسماء أصحابها ،  
لا بتوجهاتهم السياسية ولا بأرائهم  
المطلقة ، ولكن بقدر شعبيتهم أو شهرتهم  
أو ثروتهم أو اتصالاتهم إلى عائلات كبيرة في  
قري الريف .

وقد كان من آثار الحادث المؤسف الذي  
راح ضحيته الدكتور رفعت المحجوب ،  
أن تضائل التناقض بين تيارين أساسيين  
داخل الحزب الوطني الديمقراطي ، وحسم  
هذا التناقض لصالح الدكتور يوسف والي  
الأمين العام للحزب ، والمؤيدين له ، على  
حساب الذين كانوا متشبعين للدكتور

رفعت المحجوب ، ولعل تضائل هذا  
الصراع داخل الحزب الوطني الديمقراطي  
يكون كفيلا بتثبيت أقدام الحزب في

مسوره نحو تحقيق التنمية والإصلاح  
الاقتصادي ، ويكون كفيلا أيضا بتحقيق  
اتسجام مناسب داخل صفوف الجبهات  
التنفيذية ، بالإضافة إلى المجلس  
التشريعي الجديد .

أما من حيث التنبؤ بما سيكون عليه  
المجلس فأمر بطول شرحه ويصعب التيام  
به في هذه المرحلة المبكرة ، وبخاصة أن  
الحزب الحاكم رأى أن يقرر من وجوه  
المرشحين ، وكل ما يمكن قوله في هذا  
الصدد ، هو اختلاف بعض الأسماء الكبيرة  
من قوائم مرشحي الحزب الوطني  
الديمقراطي ، ونذرة المرشحات من النساء  
والمسيحيين . ولما يبدو ، كان الحزب  
يتوقع مشاركة الولدين والأخوان وحظاقهم  
في حزب العمل ، ومن ثم كان يريد أن  
يكون مرشحيه أكثر قدرة على التحرك  
وسط الجهاديين وبذل أكبر قدر من الجهد في  
هذه الحركة الانتخابية التي سوف تقرر  
المرحلة الجديدة من العمل الوطني خلال  
الأعوام القليلة القادمة على الأقل .



# الذين احتشوا.. ماتوا.. وكذلك الذين انسحبوا !!

بعض أحزاب المعارضة ، قرر أن يطلق على نفسه الأبواب احتجاجا على ( مناخ ) الانتخابات . وهذا التصرف من جانب المعارضة ، هو معارضة سلبية لجو الانتخابات . ومع أن هذا ( الجو ) أكثر صفاء وإشراقا من جو الانتخابات الماضية فإنهم أحبوا القديم وكروها الجديد . ولأن قلبه وعقله مع المعارضة . فقد حثت لغرامها بالاحتجاج . فكانهم هنود قروا الانتخاب على طريقة الهاري كاري . فلا أحس بهم أحد ولا استجيب لطبائهم أحد . وهو موقف مؤسف ومحتزن . وربما يكون مخطئا أيضا .

□ وقد قام فريق المفاوضين العرب ، لكرة القدم في العام الماضي بتصرف شديد . تساقط اللاعبين واحدا وراء الآخر كاعيان نخل متحدر . حتى يصيح عد الفريق غير للفريق . وصفرك الحكم والفريق المبراة !!

والأحزاب المنسحبة فعلت ما فعله فريق كرة القدم . لأنهم سقطوا بدعة واحدة . حتى يفسد الحكم لاطلاق صفارته لالقاء المبراة !! ويبدو أنهم لم يتنبهوا أن مصر قد أصبحت بها ( لاعبين ) ناشئون في أحزاب جديدة . يعني أن يؤخضوا المبراة ضد ( الأهل ) . ضد الحزب الوطني !!

ولأنني لا أتصيح في الكرة إلا المنتخب القومي فإنني أيضا لا أتصيح حزبا بعينه . سواء كان الحزب الوطني أو غير وطني . لكنني أتحجب ( متحجب الأحزاب ) . كل الأحزاب . لأن وجودها هو معيار أساسها يستوليها عن الخطأ .

□ □ □

وإذا قلنا أسباب الانسحاب . في الانتخابات أو في المظاهرات . فإننا نجد أنها لا تخرج عن : سوء الأحوال الجوية . الحكم الظالم . معارك بين اللاعبين . شعور اللاعبين بالهجر عن الاستمرار في اللعب ..

فأى هذه الأسباب . كان وراء انسحاب الأحزاب العقلية والعذائيل من مبراة الانتخابات ؟

هل هو ( الحكم الظالم ) ؟ مستحيل !! فالمحكم هو حسنى مبارك الذى لا يفرق بين أهل وزملائه ومجلسه وكرسياته وأميني الكوم !! كلهم لاعبين مصريون . وكلهم أحزاب مصرية هو الممثل عن استمرارها .

هل هو عبد الحليم موسى ؟ مستحيل !! فأرجل يعرف الله في عمله . وعقله ينافى شيخ العرب . ورضي عنه الناسي والمغربي كما رضى عنه اليهود والنصارى دون أن يتكلم منهم !! بل قلبه المعارضة كلها يخطو على الزناغريد بعد اكتشاف الغمة وزوال الندى !!

□ هل كان الانسحاب بسبب عجز

مايو قال  
وما لا يقال  
تحليل انتخابي

نقل :

د. محمد اسماعيل على



للاعبين عن اللعب ؟ أم بسبب سوء الأحوال الجوية ؟ من الممكن أن يحجز اللاعبين عن اللعب بسبب سوء الأحوال الجوية . أينضمون من اللعب . ومن الواضح أن الأحزاب . كما أعطت . قد انسحبت لسوء الأحوال الجوية !!

لانتخابات - هكذا قالوا - تجرى في

قل قانون الطوارئ . ثم هي لا تجرى تحت ( إشراف ) فضائي . أى أن الانتخابات لن تكون نزيهة وسوف تقوم الحكومة بتزويرها لصالح الحزب الوطني !! هذه - تقريبا - كل أسباب المعارضة المنسحبة . وعلى رأسها . القول بأن قانون الانتخابات غير دستوري لمخالفته المادة ٨٨ من الدستور . لأن القانون يوكل إلى الحكومة ووزارة الداخلية عملية إدارة الانتخابات بينما تنص المادة ( ٨٨ ) من الدستور على أن الانتخابات تجري ( تحت إشراف القضاء ) .

□ □ □

لكن لأحد في مصر يشعر - في حياته اليومية - بأن هناك قانونا للطوارئ . وأما شخصيات الأتكر هذا القانون إلا إزارة عنه في صفح المعارضة . فهو لا يعونى ولا يهتمنى من قبل أى نشاط مشروع . ولكنه - وبالتالي - يضربنى على أم راسى بصرعة الربى . إذا أمده شطلى

إلى مجال غير مشروع . كتكوير المخدرات والتعامل في النقد وصناعة الأرباح !!

لذا كانت الحكومة تفضل لكل الأحزاب فرصة مساوية للتصريح عن رأيها في التليفزيون والأذاعة والمسحفة والاجتماعات الجماهيرية . فاهو العائق الذى يشعه قانون الطوارئ أمام النشاط السياسى لشروع أى فرد في الشعب !! لا شيء !! لصمف المعارضة مثلا - ومظاهراتها - لتزق الحكومة وتقطعها أربا . وتفتتها صلحا وساءا وقيل وبعد كل ذلك !! ثم إن المعارضة تهم الحكومة بوميها باتهامات من الممكن أن تكثير الناس ضد الحكومة . لكن ماذا فعلت الحكومة ؟ هل شرت سلاح الطوارئ ؟ لم يحدث . ولا تزال المسحفة المعارضة تزق وتصرخ وتتشتم دون أن تتعرض لأى مسؤولية !!

صحيح أن قانون الطوارئ قانون سيء السمعة . كونه المنظر . لكنى الأصلا - بحق - أنه لا يشاقق إلا المخربين ! يشاقق تجار المخدرات والعلمة والإرهابيين . قبل المطلوب . أن تسحب الحكومة لرغبة المعارضة وتكفى قانون الطوارئ ؟ أو كتد رئيسا الحكومة أصبحت اليأس من تحت اقدام المعارضة وفرت وفك العمل لجانين الثوابى منذ الآن وحتى تشكل المجلس الثوابى الجديد الذى يعيد النظر في هذا







# النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٠

١٩٩٠

القانون: ١٩٩٠ - قانون الديمقراطية

□ تم أن مساهمة عدم إجراء الانتخابات (تحت إشراف القضاء)، بمسألة فيها كلام في تفسير اللفاظ. لما معني كلمة (إشراف) الواردة في الدستور " أفن أنه لا أحد يختلف على أن الإشراف، يعني (المهينة)، و(الرقابية) - أو الإدارة العليا). ولا يمكن أن يعني (التفويض)... ولو كان واضعوا الدستور، يصفون أن القضاء هم الذين يجلسون في اللجان الفرعية (٢٢ ألف لجنة) لجاء النص الدستوري واضحا وحاسما وقاطعا... (تجري الانتخابات بواسطة القضاء) أي أن تكون أدوات تنفيذ الانتخابات، هي رجال القضاء... أما الإشراف على الانتخابات فهو عملية تبدأ من رئيس الجمهورية مروراً بوزير الداخلية ووزير العدل وانتهاء برؤساء اللجان الانتخابية العاملة في رجال القضاء... أي أن اللجان العاملة هي التي (تتصرف) على الانتخابات، وهي لجان يرأسها قضاة... ولو تضمنوا أن وزارة... تطالب صفى في استقالة الآن وقام الرئيس بتكليف وزارة كلها من رجال القضاء لإجراء الانتخابات فطبع، لم من الممكن أن تضمن الانتخابات بأنها لم تتم تحت إشراف القضاء... مستحيل... ولو كان الأمر يبدى انشغال هذه الوزارة فورا... لتصرف على إجراء الانتخابات

ولا تقبل المعارضة حجة الحكومة بأن عدد القضاة لا يكفي للجان الفرعية أبدا... وتقول بأنه من الممكن أن تجري الانتخابات على عدة أيام... أي أن يعمل الألمان من القضاء، مدة عشرة أيام أو مدة اسبوعين في الانتخابات... أي أن تغلق المحاكم بالشمية والمخاض، ولا داعي أبدا للسعي في إجراءات أي قضية... أي أنه لا وقت للعدالة

□ لكن، إذا شكلت وزارة من رجال القضاء، وأغلقت المحاكم مدة اسبوعين... وأوقفوا أو أبقوا قانون المحاماة... فهل تسلم الانتخابات من الطعن بالقرينة...؟ هناك ألف باب وباب لهذا الطعن... وكل الانتخابات المصرية منذ أول انتخابات في عام ١٩٢٤ ملحن عليها بالقرينة... المعارضة دائما تشتك في سلامة الانتخابات لكنها لا تشتك في سلامة نيتها بالانحياز... فحزب الوفد (المعارض) انتصرت الانتخابات عام ١٩٥٠... مع أن القضاة لم يرأسوا أبدا اللجان الفرعية... ولم يشكك فيها... لكن الذين طلقوا شكوكا فيها... السميون والأحرار والديمقراطيون وحزب الكتلة... وهو اسبوع شائع وانت في تاريخ مصر وتاريخ العالم للانتخابات ولا ترضى المعارضة عن الانتخابات أبدا إلا إذا سقطت الحزب الحاكم وتسلمت في الحكم... ثم كيدا للهمة من جديد فكان الطعن في الانتخابات، ضرورة أو لازمة من لوازمها

□ لكن ما المقصود من الانتصاف...؟ أو ما هي الرسالة التي يريد المنتصِفون توصيلها إل أي أحد...؟ هل يريدون الضغط على الحكومة لتستجيب لمطالبهم؟ اعتقد أن الحكومة لن تستجيب، لأنها... فأنشأنا... فصل الانتخابية... فلا استجابت - سياسيا - فل المعارضة لن تنكسر... ولن ترضى أو تقنع بغير نهزمة الحزب الوطني عن الحكم... فهو المصود وهو المراد وهو الهدف... ولا لوم على المعارضة في ذلك، فهذه هي أصول الحزب الديمقراطي... أن يهزم فريق الفريق الآخر ويتزعم منه الكاس أو الدرع... لكن لجوء اللاعبين للانتصاف هو (خبيث) وباشية وسياسية... تستحق الاستهجان والصفافير (في هيلابو)!! فوجود المعارضة في مجلس الشعب ولو يعضو واحد... فيه مصيب لها وللشعب والحكومة... وإذا كان من حلقها أن تحرم نفسها... ليس من حلقها أن تحرم الشعب من مئة المبراة والشعب حتى لكر لانية ولو كانت مزومة بمسئلة أهداف!! معذرا تكون الرياضة الخفية... وكذلك السياسية!!

□ ثم إن المعارضة في المجلس السابق كان لها ثلاث نواقل للضغط مع الجمهور... كان لها شربة واسعة... وشيك تنوسد... (طاعة أو خرم) صغير... أما الشربة فهي مجلس الشعب... وأما الشيك فهو مصطلحا، لكن الطاقة أو الخرم... فهو اجتماعاتها ومؤتمراتها... فلا تستطيع المعارضة من مجلس الشعب... فعند ذلك أنهم تركوا الشربة ودخلوا الشقة ولن يراهم أحد... وكذا سمعوا بملامحة السياسية التي تخوضها المعارضة ضد الحكومة في المجلس السابق... كانت المعارضة تصب أحيانا وتخسر أحيانا

□ ومن الآن ستصير على طول الخط... □ والمصلحة على سعيد جدا يقول حزب التجمع ورئيسه خالد محيي الدين... غولف (القلل) تحت أي ظرف والمواجهة المبدئية للحزب الحاكم فوق أي أرض... وهو غولف الشهبان والرسائل والتبلاء

□ لكنني حين جدا خوف حزب الوفد... فهو مدافع تقديري عن الديمقراطية وقد وثقا وضيا فورا دائما في أزمة الخلع... وكسب أعجابا من كل الناس... ولم يناهض اتجاه الحكم في أزمة الخلع أجرد المعارضة والعدا... ولك معا وازرها بأعضائه وبصحيفته بطريقة تنبئ عن صفق الحزب السياسي الوطني والقومي للولد

□ معذرا هذه (الكسبة)؟؟ لماذا يلق حزب الوفد مع (الاشناس والمغوير) الحطيين الزميرين الاتيين لكل من عدى

ويتحدى مصر بدءا من القائل كم غولف... والاسد وصدام...؟ لماذا تزل الولد إلى خندق الدواويش من أعضاء التحالف ضد مصر...؟

□ إن انتصاف حزب العمل من الانتخابات مسألة تستعد كل مصري... وتتمنى أن تستجيب جريته هي الأخرى من الحياة الصحفية المصرية... وأنتمي أيضا... أن يتشجع حزب العمل... فيصدر قرارا بجل نفسه والتفرغ لانتصاف أخرى غير السياسة... معا يجيده وتلقه... أما حزب الإحرار فسواء قطع الانتخابات أو لم يقطعها فهو (مخوف) من مجرة... لا أب له ولا أم... ولا فولد...؟

□ إن الله ما يسلفني في انتصاف الولد... إنني أريد ما جمعه من رصيد جماهيري للقاء أزمة الخليج... وجود الولد في الصورة البرلمانية لاجدي له ولهم من وجوده في الصحافة لقط... صحيح أن جريته مقلوبة واسعة الانتشار بفضل الصحفيين المتعزبين فيها... لكن الحزب ليس جريته... ثم إن من حق المؤيدين للولد أو المتعزبين معه... أن يشارك في سن القوانين والرقابة البرلمانية... من حق المصريين جميعا أن يشارك في الانتخابات... حزب الولد مثلا للبرلمانية العلة وحزب التجمع مثلا للبرلمانية... والحزب الوطني مثلا للوسط والأحزاب الجديدة مثلا للبرلمانية الأخرى

□ أن اصداقنا ويملاي الإجراء في حزب الولد... يتبعون مبرهن ملحوظ على أصول العمل الديمقراطية... لا أنهم متبرسون ومطلقون ودخول... للانتصاف السياسية على خوض المبريات الانتخابية... وكان غريبا أن يفرج النائب (الشار) علوي خطفه على فراش الانتصاف... لكنه أثبت أنه برلماني

□ مقلد... لا يرى حرجا في أن يسير أو يركب... الملم أن يلعب... □ والذين استمحبوا وفرا... سوف يتسارع الناس كما نسوا هم أنفسهم... أما الذين البوا وكذا صوف يكونون في عين الناس والأدهم... وأنت إذا أردت أن تصلح بيتا بغيرهم والتكسب والبيضاء والنش... لا بد أن يتم لك ذلك وأنت خارج البيت... لا بد أن توجد فيه لحظة بلحظة... حتى ولو سقط البيضا عن رأسك... فلا تكن الذين اختلوا... فإن الذين استمحبوا... كذلك





### حزبنا مع المعارضة والمعارضة ضد المعارضة



من القواعد للمعارضة ان نلتصق بـ مصر، يحرص دائما على قيام المعارضة حتى تكتمل الديمقراطية مقومات وجودها وبطلانها، وبدت عدة مبادرات من جانبنا للتأكيد على ان المعارضة جزء من النظام لا تقسم عنه ومن بينها مثل لا حصر

- عند اقامة تشكيل الحزب محل النظام الشمولي، ولدت ثلاثة احزاب (يعين ويسار ووسط)
- لما قام الحزب الوطني الديمقراطي سعى اورا الى تقوية جبهة المعارضة فشنوا بنوايه في انشاء حزب جديد (حزب العمل)
- في دستور حكم نركيس مبروك الراج توا عزز الصلاص عليهم من فديكات المعارضة واستقبلهم في بيته تعزيزا لجبهة المعارضة
- ثم خرج الرئيس بداية على تنظيم لقادات مع رؤساء احزاب المعارضة للتشاور معهم
- عندما بدت بعض التجاوزات وافى الرئيس لقتل ضد المعارضة واعان ذلك
- كانت هناك دعوة الدكتور يوسف والى امين قام الحزب للقاء احزاب المعارضة واجهضوها فين ميلاده
- بفرض طرح القضايا الجذلية بداية
- ثم كانت دعوة الرئيس المتكورة للقاء القوى الوطنية على القضايا الانتخابية وعملت عدة لجانات لبحث صيغة للتعاون
- واخيرا اتسعت دائرة الديمقراطية في عهد مبروك واتسعت احزاب المعارضة لثمانية احزاب الى جانب ثلاثة فترات (شحية) مجازة وغير مثقنة وهي (التيار الناصري، والديشي، ويسار اليسار) - تصل جميعا ولا احد يتصدي لها

وقلت المعارضة محل احترام كل سلطات الدولة جميعا

- فسلطة التنفيذية: لم تعترض اى فكر ولم تمنع صاحب اى رأى
- والسلطة التشريعية: مكنت للمعارضة بسبيل منتهس من الاستجوابات والاستئلة البرلمانية
- والسلطة القضائية: قضاهت المعارضة بعدد من احكامها حتى حل المجلس النيابي الاخير
- والسلطة الرابعة (الصحافة) لم تصغر منها صحيفة ولم يقصف لها قلم

وهذا كان نظاما وحزبا يوما الى جانب المعارضة يقيفون في حين تحولت المعارضة الى متفلسة بكثير من التجاوزات لرفض كل شيء ولا ترضى عن اى شيء حتى يبرز لغيرا بدعة (مقلدة الانتخبات القائمة) بمحج وافية مبرود عليها

- فقد افوض وزير العدل استمعة اشرف رجال القضاء على كل الجان الانتخابية لان عددها ٢٢ الفا في حين ان عدد القضاة لا يتجاوز سبعة الاف وان الاعتراف يتحقق بكون ٢٢٢ قاضيا لجميع الدوائر
- كما ابان المسؤولون بوزارة الداخلية ان الدوائر لم تقتل تفصيلا على مفاس مرفقسي الحزب الوطني لانها شكلت قبل ترشيحهم وانها قامت على قواعد جغرافية واحصائية
- اما ما يثار حول الرموز الانتخابية ونسوى فرض الاعلام وحدود الدعاية الانتخابية فلها قضيا لا تتطلب المقاطعة ويعين تسويتها
- انشائا على ما تطليه المعارضة ليد من الاعلان له والتنظيم به
- ان ليست المقاطعة هي الطريق الاوحد لحل القضايا الخفية
- ومع ذلك فان المعارضة بذلك تحزل ذاتها بذاتها وتلف ضد نفسها بنفسها
- وان تتوقف مسيرة الوطنية ستواصل خطاها
- فلذا انزوى حزب وتوقف صوف تقدم احزاب جديدة تحمل الشان لثمة ولا تحرق ان
- الاخرى بالاحزاب ان تشكل جبهة واحدة تشد من وهنها
- وتفوض الانتخابات القادمة مع الحزب الوطني فان الفرصة مواتة ساحة والوقت لم يفت بعد ولتحمي كل كتائب المعارضة حساباتها مجددة من اجل مصر





المصدر : **رفد اليوسف**

للتش والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **٢٩ أكتوبر ١٩٩٠**

## المعارضة .. هل تتخلى عن الجماهير ؟

### بدائل الطوب

ليس في السياسة شيء اسمه « قلوبه دائية » .. بمعنى أن كل ما يريده حزب من الأحزاب سهل الحصول عليه وما عليه إلا أن يعد يده فيجده سهلاً ميسوراً ..

من ناحية أخرى أنه في نفس يوم ارتكب الجريمة الانتخابية الختراء بالتحليل نقدر ولعل المحبوب رئيس مجلس الشعب أصدر رئيس الجمهورية

مراسيم بقوانين للانتخابات المجلس الجديد مع في حشد الأحزاب الإجرامى عن مخططاً أن يكون ذريعة للتكوص عن الانتخابات ..

ونحن نقول إننا نتقدم على طريق الديمقراطية لا استناداً إلى هذين المواطنين البرزين .. وإبنا تمكنا يتأقوى ..

ومن نواحي الفطنة وبراعة السياسي أنه يستخدم أى قدر يحصل عليه من الديمقراطية كتكتلة وثوب إلى مستوى أعلى منها .. وهو يتجنى في الغالب في تحميل هذا طائلاً استخدام الأساليب الديمقراطية لتحقيق هذا التوسع .. والوصول الآن .. هل نحن في عصر نتقدم على طريق الديمقراطية .. أم نتأخر ؟

ليس صحيحاً بل لحد أن يرى بعضي راسه لنا نتقدم .. وقد كانت أول تجربة يوم أن قرر جنود الأمن المركزى .. ولو كنا يصعد نظام يمدى الديمقراطية كانت الدنيا قد التفت يومها حلقاً على الأيدي بعد أن ترد حلقه الأمن ..

الاضطرار الثاني للديمقراطية في بلادنا جاء مع أزمة الخليج .. إن الموقف إزاء تلك الأزمة موقف مصري وحشي .. فهو يتعلق بالحرب والسلام .. ومستقبل المنطقة كلها ..

وكان بوسع أية حكومة شجيرة ديمقراطية .. وقد شامت المستنكف ألا يكون هناك مجلس نواب أن يتخذ الخطوات التالية :  
- تذكيل الانتخابات إلى يوم انتخاب الأتية ..

- منع نشر الآراء المختلفة لראى النظام بحجة أن هذه مسائل تومية عليها يجب توأف واحدة الآلة فيها .. لا يؤخذ في بادئنا وجدنا صحيحاً .. لا يؤخذ في بادئنا آخر مثل هذه المناقشة الضعيفة .. لأزمة الخليج .. التي تتفقد كفاية الشط الرسمي للدولة .. ويجوز عن هذا لا الأحزاب السياسية فقط بل الأفراد المعيقون في كل مكان دون قلق أو خوف ..

جتماً .. وإن كان معاً أن تكون لجان المراقب والبشر العامة مرسومة لفضالة .. هذا ما هو حاصل لعد .. ولك شهدت انتخابات في مصر سواء في عهد المنكح أو في عهد الثورة هم أجد رئاسة فضائية شاملة لكل لجان الانتخاب .. وربما جمع توأف هذه الرئاسة قد

كان بعض تلك الانتخابات حراً لم يحدث فيه تزوير يذكر على كل الانتخابات التي أتت بحزب الثورة إلى الحكم في مصر الحكي .. ومثل الانتخابات المرحوم سموح سالم ..

المهم أن تتخذ الإدارة الليبرالية والمعلقين رؤساء لندن مواقف غير متعقبة لمراسي الحكومة .. وهذا يتأتى عن طريق تنبيه الحكومة بشغل مقدم على مرسومها بعدم ارتكاب جرائم الشغل .. من ناحية أخرى أن تتقدم المعارضة نوعاً من الرقابة على جميع العمليات الانتخابية .. ولا يمكن إدارة النظر للانتخابات لوجود احتشال قوى واختلال .. إن عملية التفتيش لهذا التفتيش وكسب سياسي في حد ذاته ضد الحزب الحاكم ..

لما بالنسبة للأحكام العرفية فالرقاع

بالأجل حل مجلس الشعب الحال ؟  
لأن القضاء قد حكم بعدم شرعيته .. ويطلق القانون الذي انتخب على اسمه ..

إن نحن نحترم هذا أحكام القضاء في المحصلة الانتخابية رغم كل المنازعات والصراعات القضائية والإعلامية ..

ثم ألم تطالب المعارضة بتسليمها العودة إلى نظام الانتخاب الفردي ؟ ماعز ذلك .. الخلق ..

إن مراجعة بيانات زعماء المعارضة الذين قروا مقلعة الانتخابات نجد الكثيرين فيها على حيم فوق القضاء لجان الانتخاب .. وعلى مصالحة وقف العمل ..

بالتقنين الأحكام العرفية .. يبدو بما نشر أنه يوجد صعوبة عميقة في تعميد أكثر من عشرة ألف لائق على رأس لجان الانتخابات ..





المصدر: روز اليوسف

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٤ - ٢٥ - ١٩٩٠

إن أحزاب المعارضة لها حق في الخطابة  
بوظيفها خلال الحركة الانتخابية.  
وهذا ليس بدعة على بلادنا، فكلية بل في  
مصر حدث أن أوقف العمل بالاحكام  
الصرافية طوال فترة الحركة  
الانتخابية..

إن مقلمة الانتخابات خطأ سياسي  
لأنه لا مصلحة الأحزاب المقلمة  
لأنه.. بل للنظام المصري كله..  
من ذكاء المعارضة ما هو الخطر  
التيكسي الذي يواجه النظام الحاكم  
الذي تستغل بقله.. وتتعالى داخله  
وتخوض داخله.. بل وتضار داخله؟  
إنه الإحزاب والتيار المتطرف الذي  
يتربص بنا ليلافت بنا في هوة الخلف  
والقرون الوسطى.

تحتي المقلمة أن المعارضة تتلف  
ببعض من هذه الحركة الخطية التي تهدد  
البلاد كأنها لا شأن لها بالترتيب  
والأولوية.. كما أن المقلمة تحثي أن  
المعارضة تقول إنه لا شأن لنا بالمشاكل  
التي تواجه مع أن لنا قوات  
مصرية هناك بهم مصرها الحكومة  
والمعارضة...

ولأنه لا شأن لنا (للمعارضة)  
بالتطورات الصاعدة في خريطة العالم  
العربي بعد انتهاء أزمة الخليج.. مع  
أن أكبر أحزاب المعارضة غابت إلى  
الذين في تلك الأزمة (حزب الوفد)...

إن وجود أصوات معارضة داخل  
المؤسسة التشريعية مهم جداً.. إنها  
تحمي الحكم.. وتلك التي  
وتحمي الجمهور التي من حقها كل  
من يصدر للعمل السياسي بوجهة زاهية  
أنه يعمل لمصلحتها أن يشرح لها  
ما يخص عليها همه..

والمقلمة تحثي أن المعارضة تتلف  
من هذه الجماعات..

ومن تنمية أخرى على الصرب  
الوطني أن يبحث عن صيغة توافقية  
مع أحزاب المعارضة ويقوم بعض  
الائتلافات ولكن الواقع المؤقت للحكم  
الصرافية.. فلو أن لم يأت بعد..







المصدر : زور الـبـيـسـفـ

التاريخ : ٢٤ سـبـتـمـبـر ١٩٩٠ للنشر والذخات الصحفية والمعلومات

## مآرب اخرى

طبعاً لبعض قوى المعارضة في مقاطعة الانتخابات  
مآرب أخرى غير ما أعلنه من أهداف !  
فهى دخلت الانتخابات من قبل في ظل شروط أشد  
وطأة من تلك الشروط التى ترفعها الآن ، ونجحت في  
أن تكون بعدد كبير من المقاعد البرلمانية .

الإخوان نوابهم .. وأبست أمامه فرصة  
للإبتزاز ملك الولد ولا يبيعها .. والإهم  
إن لمة فرصة أمامه للعودة للبرلمان مرة  
أخرى بعد غياب دام ست سنوات .  
ومع ذلك .. فإن المقاطعة لن تزيد  
كثيراً في تحقيق هذه المآرب المختلفة  
لأحزاب وقوى المعارضة ..

لأن إبتزاز الولد لن يحقق له الآن  
« بركات » شيئاً ، فضلاً عن أن ما يفتقد  
عقله مشغول الآن لشؤسته في  
الخليج !

ولأن ضعف حزب العمل سوف يصير  
مجسماً بمشاركة فروعه المنهضة عنه في  
الانتخابات .

ولأن رغبة الإخوان في إثبات عدم  
جدوى التخليق بالديمقراطية سوف  
يحبطها معهم لبعض المرشحين في  
الانتخابات ومساندتهم لآخرين لفشل  
عن دفع جماعة الجهاد المرشحين أيضاً .  
وهي التى ظلت عازلة عن أى عمل  
سياسى على .

بل إن قرار المقاطعة تنحصر عن مزيد  
من الضعف لهذه القوى بعد التمرد  
الذى أعلنه كثير من أعضائها على هذا  
القرار ..

والى مصر .. وفى غيرها أيضاً .. كان  
الانتماء دائماً مرادفاً للهزيمة أو  
الخسارة ..

ولعل ذلك قد يكون دالماً للقوى  
المقاطعة لراجعة النفس وربما شجعناها  
الوسائل التى تدور الآن ■

عبد القادر شهيب

والإخوان ... أرادوها إعلاناً سافراً  
بعدم جدوى التخليق السياسي بالطريق  
الديمقراطي ، وهو ما يقرهم إلى  
الجماعات الدينية التى انسحلت عنهم  
والأكثر تطرفاً .

ولعل هذا هو سبب رفض حزب  
الجميع وبقية قوى اليسار الاشتراك في  
مقاطعة الانتخابات .. لأنه لا يشترك

ولذلك كان المتوقع أن تقلل كل قوى  
المعارضة بطريقة أكثر حماسة على  
الانتخابات البرلمانية هذه المرة ، رغم  
رفض بعض مطالبها ، ورغم مخاوفها إلا  
تكون (الحيدة) خالصة في هذه  
الانتخابات .

ولكنها على العكس فربت أن تقنع  
الانتخابات الجديدة لأول مرة ، في وقت  
يفى بالغها ستاتى على قرار الانتخابات  
التي تمت في عهد ممدوح سالم ، وهي  
التي يشيد بها الجميع .  
إذن .. لابد أن يكون للمقاطعين مآرب  
أخرى ..

وهذه المآرب تختلف من حزب لآخر ..  
أو من قوة لأخرى .  
الولد ... وجمعا فرصة للإبتزاز  
ليحصل بها على ثمن موافقه في أزمة  
الخليج .. وتصور أنه قد يجد تعاملاً  
خارجياً وبلادات أمريكياً في هذا  
الصدد .

والعمل .. يسعى بالمقاطعة للشغطة  
على إخفاق محتمل بعد التمزقات الحادة  
التي تعرض لها خلال الثلاث سنوات  
الماضية ، وخاصة أن الانتخابات  
العربية لن تضمن لمعظم ما تبقى له من  
نواب سبيلين مجرد الاقتراب من بوابة  
المجلس !





الموقف : المصدر :

التاريخ : ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## ماذا تنتظرون منا

كنا نتمنى بحكم الظلال الذي يبعث أن يحكم علاقاتنا بالحكم أن الأمور لابد وأن تسير يوماً إلى الأمام فسلبيات تجربة سنة ١٩٨٤ ولابد أن يتم دأركها في سنة ١٩٨٧ . ولما أننا لا نتخلف مع رئيس الجمهورية - ولكن الخلاف مع الحزب الحاكم بكل قياداته وحكوماته التي أصرت على أن نظل من مطلق موقعها في الحكم في تسفيره لأغراضها ورجائها حتى ولو كان ذلك على حساب الديمقراطية - وحتى ولو كان ذلك مؤدياً إلى ارتكاب جرائم .

وكان الأمر أن تكون هناك صفحة جديدة في انتخابات سنة ١٩٨٧ لكنها جاءت أسوأ من سابقتها تزويراً وتكديلاً واقتلتنا وتكراً حتى للمطابق - بل وحتى للاحتكام للسلطة . وفي ذلك انتقارنا أن تكون للمرسة داخل مجلس الشعب محكمة الأسلوب الديمقراطي للشهود - لكنها كانت مصفوفة لمرسة المعارضة في كل استجواب وكبت لكتلتها - وأصاح المجال للتشهير بها حتى إذا ما عرضت نكبة من ثواب الشعب كان جزاؤه اسقاط العضوية عنه .

وتعدلت لجمرة الإعلام مع الحكومة فلم تظفر المعارضة في كل وقتائها الترويجية بجانب الشعب والقيام عن حقوقه ضد فاسبي أزماته - بل صبت طمس هذه المطالبات وحجبها عن الناس وكأني بها تريد أن تقول إن المعارضة لا تتكلم ولقيت لها قبضاً .

والشعب يعلم تماماً أن المرسة داخل المجلس كانت لتجيب فيها الديمقراطية كل يوم ويوم أن الإعلام مفروض مسخر للحزب الحاكم بكل ألياته وحكوماته .

وكان عهد القضاء الذي أنقذه إلى عدم مسؤولية قانون الانتخاب للمرة الثانية ويعلن مجلس الشعب وذلك توجهها بالطريق الذي تمكته . بالكثافة لرئيس الجمهورية تطلب أن قبل إصداره ولا تقسم الدوائر إلا بمعرفة جهة قضائية وليس وفقاً لهوى مرشحي الحزب الوطني - وصدر قانون الانتخاب دون أن يعرض على الشعب أو يناقش بمعرفة أحزاب المعارضة والقبائل ونواحي ميقات الشريص .

وأخيراً أنه صدر تقسيم الدوائر تقسيماً جديداً ونشرت إحدى صحت الحكومة أسماء هذه الدوائر لكن مكثت كل دائرة

حجبت عن المعارضة عمداً .

وكانت للوحد مطلب لكل ينادي بها منذ عروته ليلامسه أن يتم تعديل الدستور . أن تجري الانتخابات حكومة محايدة . أن يشراف القضاء على العملية الانتخابية جميعاً . في كافة مراحلها .

وكانت دعايات الوفد .. وكانها في وادٍ شقيق لم كانت أزمة الخليج وكان للوحد موقف يتفق مع مبدئه ولكنهم - أعلنه فور وقوع عملية الخصب لتكوين .. وقال السيد رئيس الجمهورية أن الرأي العام كان يشهد عليه .

وكانت بداية للقول - أن السيد الرئيس يستعمل قراره من الرأي العام ويخسر جملة مصر . لكن جاء دستور قانون الانتخابات وتقسيم الدوائر وأصرار الحكومة على أن تكرر مآل ١٩٨٤ ، ١٩٨٧ مرة ثالثة بل ومها من راح يعلن في صفك أن المعارضة لن تحصل على العدد من المقاعد الذي كان لها في المجلس السابق .

وكان القرار السيد الحكيم الذي أصدره الوفد بمقاطعة الانتخابات - قراراً تاريخياً على طريق الديمقراطية .

فهو بداية مرحلة جديدة في طريقة التعامل مع مطالبات التي يبع الصوت في الخفاة بها .

إن هذا القرار يعني ليس فقط مقاطعة الانتخابات . لكنه أيضاً يتضمن الأصرار على مطالبات مطالب الشعب - في تعديل الدستور وديمقراطية حليفتها - وبالأسلوب الذي يعرفه الوفد ويصر عليه أن قضائيات هي أمينة سندسرها لها - وتعمل من أجلها حتى تتحقق . وستحقق بأن الله انتظرونا منا مشاركة بحكم بعد أن اجبرتم على الثقة التي يبعين أن تتوازي بين الحكومة والشعب بل وأعلمكم بصفت وفروا لكم رجال الحكم عليه ليعلمون مهما كانت الأمور - انتمك إذا انتظرتكم ذلك فلنتم بفوقهم معقولون .

ولما كان الذي تصرون عليه فأنتم وأعمون - لأن كل مطلب لابد وأن يحصل عليها الشعب .

وقلوا أن الشعب بكل طوائفه يعي موقفنا ويقر مورنا ويؤيد خطواتنا لأنها في سبيل الحق - الذي بدأت لتكسر كل شمول العالم .

إبراهيم عبدالرحمن



## تأملات مصرية :

### مقاطعة الانتخابات .. والمخطط الخارجي ؟!



عبدالله

لما انتقلت أشتد الأنف لظن العزل ولكن ماذا الآن والآن والآن والآن... تؤكد ما ذهبت إليه من وجود تحالف وثيق بين النظام العراقي الموالي للفاشي وبين الإرهاب باسم الدين في مصر هذا الإرهاب الذي يملكه أصغر تشييل جماعة الإخوان المسلمين ومعهما أحزاب العمل (التحالف) هذا الحزب (التحالف) يزيد منذ البداية الأولى جريمة الوعد العراقي وماحدث من عدوان هجوي على العرب والمسلمين في الكويت وفي داخل العراق لشعبه ..

و قد كتبت في الأسبوع الماضي في التمايلات التي يصريح فيها عن الأحزاب العراقية متحالف مع الإرهاب باسم الدين في مصر وإن هناك تنسيق بينهما وتخطيطا !!

وحزب الوفد بتوجهاته الليبرالية كان يجب أن ينسحب إلى أن أعاد الديمقراطية في مصر وشراح مصر يسعون إلى تجديد مسيرتها وأول من سولج توجهاته الليبرالية لهذا التجديد الديمقراطية هو حزب الوفد .. لذلك أنا في قضية كبيرة لأن حزب الوفد يقع في كمين الرضا والتخلفات مجلس الشعب وهو كمين خطره له الفاشل وعلى رأسهم الإخوان المسلمين وحزب العمل الذي يدين بالولاء للقرع العلوي العراقي !!

إن الإخوان المسلمين مع حزب العمل (التحالف) قد أقروا مايلي لهم من أرعدة سياسية في الشارع المصري بعد تأسيس (التحالف) لظاهرة العراق وهذا الظاهرة يخطط لاشك لضرب الديمقراطية في مصر من خلال علاقاته بمسلمات حاب المصلح أن حزب العمل الموالي للنظام الفاشلي في المنطقة قد كلف من قوته بفخوصه المخطط العراقي وهذا الحزب لا يخطئ مخطئه الصريح مع العراق .. بل يخطط مخطئه ذلك ..

والإخوان بالقيسة للإخوان المسلمين وهم كمة الفاشلية والشيوعية منذ وندوا إلى الأرواحات فهم أول من أبعد فكرة القرع العلوي (صن البنا) أو المرشد الذي قام بأمر الواقع .. أو الموت !!

• • • • • وقد وقع حزب الوفد في كمين الإخوان المسلمين وحزب العمل واستطاع (التحالف) الجهنسي الذي يعمل لحساب المخطط لضرب العراقي في المنطقة الآن أن يستخرج أهم حزب معارض في مصر إلى هذا الحزب باسم الديمقراطية وكان على إرباب حزب الوفد والمتحدثين أن على الاستعداد فؤاد مراع للدين وهو السياسي المخترع أثرق للثبات أن يفتنه

ومقاطعة أحزاب المعارضة للتخلفات المفعلة لمجلس الشعب والتي ستجرى في نهاية نوفمبر للعام أثرت تسارلات عديدة في الشارع السياسي لكن أحدا لم يفتنه إلى أن هذا الموقف له هدف واضح هو ضرب الديمقراطية في مصر .. لنسهم حزب الديمقراطية ..

وليس من مصلحة أي حزب ضرب هذه الديمقراطية أو تقوية صورتها أو تجهيزها بإبعاد الرأي الآخر من البرلمان المصري .. لكن أصحاب هذه المصلحة هم أصحاب الديمقراطية من هم ..

هم الفاشل أو نظام الفاشل في المنطقة العربية مع حزب العمل مع الإخوان (التحالف) ومعهما المصريين واضح تماما هذا التوجه الفاشلي الآن من مؤلف الإخوان والعمل والتأمينيين وأيديهم لظاهرة العراق وبمخططاته في احتلال الأراضي العربية .. إن هناك شبهة أن يكون تقطيع لمقاطعة الانتخابات قد أعد في بغداد !!

إن مصريا مخلصا من المستحيل أن يضرب الديمقراطية أو ينام عليها !! وقد أجزأني أحد الحزب أن يشجوب حزب الليبرالي عريق مثل حزب الوفد لدعاة الفاشلية وتجاهل الدين لفرس إلى معسكرهم ليشرك في هذه المؤامرة المسكونة !!

• • • • • يقول البيان الذي أصدوره أن أحزاب المعارضة لتقبل أن تغدو الأمة بالاسلام في إقامة وتوجهه بيماريلين زائلة !! وأحزاب المعارضة تدين نفسها بهذا البيان لأن أحزاب المعارضة شاركت في الانتخابات السابقة لمجلس الشعب وكان لهذه الأحزاب حشرات المعارضة لمجلس الشعب في المعارضة تدين هذه المعارضة وتدين المعارضة في البرلمان المصري السابق .. لماذا لأن شريكا في هذه القضية وماذا إلى البرلمان المصري كواجهة زائلة للديمقراطية .. إلى أي كتاب هذا البيان المصوب على يدهم أحزاب المعارضة في شرفها قبل أن يتم الحزب الحاكم فلا تكتب

ولم نسع من عضو مجلس الشعب أي عضو معارض تان كان يخاف الأمة بتقلبه للشعب في البرلمان المصري السابق .. لماذا لأن شريكا في هذه القضية وماذا إلى البرلمان المصري كواجهة زائلة للديمقراطية .. إلى أي كتاب هذا البيان المصوب على يدهم أحزاب المعارضة في شرفها قبل أن يتم الحزب الحاكم فلا تكتب





المصدر:

الجزء وريقة

### النشر والخدسات الضخمية والمعلومات

التاريخ:

١٩٩٠ أكتوبر ١٩٩٠

الوجهة الديمقراطية لمصر زائلة إن كانت تلكه لحزب المعارضة إذ يلقبها برأيتها قبل حل المجلس السابق ؟

● ويقرر بيان أحزاب المعارضة أيضا التبريد كطبيعة هذه الأحزاب للاتفاقيات

● مجلس الشعب أن القانون الجديد لم ينص على أية ضمانات لحرية الانتخابات لم يكون البيان أن هذه الضمانات لن تتحقق إلا بشراف رجال القضاء على الانتخابات .

● وتتم احزاب المعارضة أو تتشابه ان القانون الانتخابية في مصر يصل عددا في ( ٢٣ ) قلب لجنة ( ولا يوجد في مصر غير ستة آلاف قاضي اوشقية الاف اذا انضم اليهم رجال النيابة ..

● كيف إن براس شاذية الاف من رجال القضاء أكثر من حترين قلب لجنة ؟ ترى احزاب المعارضة أن هذا ممكن ان أجريت الانتخابات على مراحل أي خلال ثلاثة أيام مثلا .. بلا من يوم واحد .. وهذا شيء لم يحدث من قبل ؟ .. في مصر تسمع لآراء الوزراء القضاة طالب صديقي يقول انه لا يوجد به في العالم كله بشراف فيه رجال القضاء على كل الشك ان الانتخابية ..

إن مقاطعة الانتخابات مؤامرة مكشوفة ضد الديمقراطية .

● في هذه الظروف التي تمر بها مصر لا يجب على الإطلاق أن نكتفل بمحاكمة سياسية بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة والحق يجب أن يقال الآن وهو أن احزاب المعارضة في برلمانها عن مقاطعة الانتخابات نسبت أن تقول للشعب لماذا شاركت مذ الأحزاب في انتخابات مجلس الشعب الذي حكم القضاء بعدم شرعيته ؟

● وقد تمت في ظل قانون الطوارئ وكانت تلك الانتخابات الماضية قد جرت بنظام القوائم النسبية وحصلت للمعارضة على أكثر من مليون مقعد في تلك المجلس في ظل قانون الطوارئ .

● ورغم أن رفض نظام الانتخابات والقياس كان سادسا من المعارضة ونايس من حزب الحكومة ورغم أن الانتخاب بالنظام الفردي كان هو مطلب المعارضة إلا أن أحزاب المعارضة رأيت أن نظام الانتخاب الجديد ( الفردي ) يتكامل وجود شخصيات سياسية لها نظما وسط الجماهير في مصر فقدموا ان يعتمد على مبادئه حزب المعارض بل على شخصه وعائلته وناش وعدي ارتباطه بهم وهذا مجال الانتخابات بالنظام ( الفردي ) تكامل أحزاب المعارضة للقياس ؟

● إن الإخوان المسلمين يخلو مجلس الشعب وهذا لم يحدث لهم في أي برلمان قبل ذلك

وكانت الاتفاقيات السبيلة لاتخذ على شخصيات معروفة للجماهير من أحزاب المعارضة أولها عائلة الباربع في مصر بل اعتمدت على القليلة التي تضم عددا من أسماء المرشحين المجهولين ولكن تلك قيادات الاخوان المسلمين عاجزة أمام الرأي العام في مصر .. هذا الرأي العام الذي يرفض تجار الذين الآن بقوة كمنافس الأحزاب باسم الدين يرفض مأساة شركات اوليف والموال الإسلامية .. تلك المأساة التي كشفت عن حيلة المتاجرين بالدين أمام الشعب وجعلت شعاراتهم كميناً لاستفزاز الضحايا ونهب أموالهم ؟

● لك أمنا أولد بالقول مع تيار الدين وحزب العمل الفاشستي الذي وصل لحساب طاغية العراق ويستمر معاناة الشعب والمسلمين وهذا المواقف من قوة ويتكلم مع موقفه القوي الواضح عن أزمة الخلق هذا المواقف الشريف الذي عبر به أولد عن اتساع ثامة العربية ورائحة للتبعية والقدارية وحكم الطاغية العراقي القوي

● كيف إن يك أولد الآن في خلق واحد مع حزب فصل والاخوان حطام مسلم حسين المجرم القوي .

● لك أمنا أولد .. ولطه يود لتصبح هذا

قطعا وأرسته في الحصول على تصويت المصريين أكبر من أي حزب مصري آخر لمواقفه من قضايا المنطقة ومن الديمقراطية أما حزب الأحرار فإن راضه لخوض معركة الانتخابات جاءت لسبب واضح ومعروف وهو أن الحزب لا يرضى بين أفراد شخصيات لها وزن وسط الجماهير .. وتراجعه عن خوض الانتخابات منطقتي جدا .. حتى لا يضيع نفسه ؟

● إن الإخوان المسلمين حين يتكلمون عن الانتخابات الآن فهذا اعتراف منهم صريح بأنهم لم تعد لهم شعبية على الإطلاق وسط الجماهير والمعرفة الانتخابية أو خضوعا كانت مستكلمة عن حجمهم الحقيقي أمام الرأي العام المصري والانساني وهذه اذنية كبرى كانت مستودعهم ؟

● ليس بين قيادات الإخوان من له نال سياسي في الشارع السياسي المصري الآن ويظهر هذا بشكل ويطرح المصيبة الحسنة المشاكين ورجاعات الأحزاب الدموية وهم الآن أعداء حقيقيين للشعب مثل فركات عقاب الأموال ؟

● لك أظن الرئيس حسني مبارك خلال اجتماعه مع هيئة مكتب الأمانة العامة للحزب قوطي أنه إن يقبل من أي جهة أو فرد أن يمارس أي ضغط أو إلهاب ومن لزاوجة الانتخابات المعجلة وإن أية محاولة المتسمن بحرية الانتخابات سوف تتواجه بحزم وكل

المرشحون مصريون وعربون .. وقال الرئيس الاتفاقيات بالنظام الفردي مستحيل فرصة للتشكيل الصحيح لأعضاء مجلس الشعب .

● وهنا يصر أولد فرصة مصر حين يشرى وراء القلائد

● أما بعد .. إن الديمقراطية الآن إجابة ضريات من أصلها وإذا كانت أحزاب المعارضة قد وقعت في كمين أعداء الاخوان أو حزب التكامل الذي توجه «للثانية» ويخطط له لفرار الملهم فإن الأحزاب المعارضة الأخرى كان عليها أن تتنبه إلى هذا التكتيل السياسي وقضى غطه له أعداء الديمقراطية في مصر وخارج مصر الذين يسعون إلى إتهام المسيرة الديمقراطية وتكتلها لحساب نظام القلطية في المنطقة ومزق الاخوان وحزب فصل المويذ (الطاغية العراقي) يؤكد أن مقاطعة الانتخابات في مصر ليس أمرا مصرية ..







المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٤٩٠ ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## من الخامس ..؟

انتخابات مجلس الشعب السابق، التي جرمتها المعارضة بالتزوير، أسطرت عن فوز (١٠٠) مائة تلك معارضة في المجلس. وهذا العدد من المعارضين، لم تقو به أية انتخابات أجريت في مصر، منذ بدء الحياة البرلمانية في مصر، حتى يومنا هذا .. أي على مدى (٦٦) سنة وستين عاماً، وهذه النتيجة في حد ذاتها بيّنة وبليّة، على أن إطلاق الاتهام بالتزوير - وهذا بالعموم - ليس له سند من المنطق، وذلك لأنه إذا كان تخليط الحكومة، هو تزوير الانتخابات لصالح حزب الغالبية، فكيف تسمح بنجاح مائة نائب معارض، وهذا رقم كبير .. لم تكن له سابقة على الإطلاق في الحياة البرلمانية المصرية.

والتهام المعارضة للحكومة بتزوير الانتخابات السابقة يرتكز أساساً على أن مندوبي المرشح المعارض، يمتنعون من حضور الجلسان، وأن المرشح المؤيد يقوم بتسيود البطاقات الانتخابية لصالحه. وأحب أن أسجل، للحقيقة والتاريخ - وهذا ما لا يمكن أن تنكره المعارضة - أن هناك عدداً من النواب المعارضين أصحاب السلطة في دولتهم .. والذين كانوا يهدون باستخدام السلاح .. فعلوا ذلك في عدد من الجلسان، لأن مبدأ سعي المرشح للنجاح، بكل وسيلة، لا يزال بكل بساطة، يملك سلوك المرشح سواء كان مؤيداً أو معارضاً، وليس المعارضون كلهم من أهل الجبن، وليس المؤيدين كلهم من أهل الشياطين.

لخص من هذا، أن سياسة رئيس الجمهورية، المستولى على الحكم الدستوري، ليست هي أبداً، من قريب أو بعيد، هي تزوير الانتخابات والسعي بسبب بسيط واضح .. بل الأساليب بسيطة وواضحة، منها أن الرجل يحكم عليه من سلوكه العام، ولم تعرف يوماً أن هناك ما يسمى نزاهة حسني مبارك سواء في شخصه، أو في أسرته وقبائره، أو في طاقم العاملين معه. هذه حقيقة ساطعة ويختلف عليها الكثر، في الحكم على رئيس مصر، بل أعرف صديقاً، أن نزاهة الرجل، تصل إلى حد الذنوب.

السبب الثاني، الذي يؤكد أنه ليس من سياسة الحكم تزوير الانتخابات، أن هذا التزوير ليس من صالح الحكم في قليل أو كثير. إن الحكم الذي أطلق حرية الصحافة إلى أقصى حدودها .. وشجع على وجود صحافة معارضة، تكتب ما تشاء، بل تتجاوز فيما تنشره كل الحدود .. ليس هو الحكم الذي يعمل في الظلام، وأي واقعة تزوير، لا يمكن أن تحجب عن الرأي العام، في صحافة المعارضة .. وإذا عاد خطونا، نحو أكتاف الديمقراطية للتكامل، خطوات كثيرة مرموقة .. كيف يضرب الحكم بيده هذه الخطوات، وهي خطواته .. وكيف يوجد شرخاً في البناء الديمقراطي .. وهو يتنزه .. وكيف يثوث سمعته، التقلعة أساساً على الطهارة ؟

السبب الثالث، أن الحزب الوطني الديمقراطي، له الغالبية .. وهذه حقيقة، وإذا كانت المعارضة تقول، أن رئاسة حسني مبارك، هي السند الأول للحزب، ما يتعلق به من شعبية ضخمة .. فلا بأس من هذا القول، لأنه ليس سبب تكلم الحزب بقالبية، ولا ينبغي أنه حزب الغالبية، بل يؤكد هذه الحقيقة ..

وأخيراً، إن الأحزاب المعارضة الثلاثة، التي اتخذت موقف التمسك من الانتخابات، خلفها التوفيق، حتى في سبيل المناورة السياسية، فهي مناورة خالصة .. لأنها تتعلق بموضوع لنجلي الأمة، وهو موضوع جوهري، لا يجوز فيه المناورة، ولذلك لم أعجب أن عدداً من أعضاء هذه الأحزاب، استنكروا هذا الموقف، ووضوه بأنه غريب من الممارسة، واخذوا القرار بالاشتراك في الانتخابات.





الأخضر

المصدر :

التاريخ : ١٤٩١ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والظفرة الواضحة حتى الآن ، وهي غرة عدد المرفعين  
لستقلين .. تغفل كثيرا ، من قناعة الانسحاب من الانتخابات وتكثيره  
هل البناء الديمقراطي الذي يتبع للمعارضة كل الفرس .. كما أن قرار  
حزب التجمع ، بيقول الانتخابات ، يعزق تماما ، قرار الأحزاب الثلاثة  
بالمقاطعة .. ويدعم ذلك اشتراك جناح حزب العمل للتحقق واشتراك  
الأحزاب الجديدة التي تكونت مؤخرا ..

●●●

ويتبقى بنا الآن الى سؤال .. من الغامر من المقاطعة ؟  
الخاسرون هم من قاطعوا .. لانهم حرروا انفسهم ، بتكسبهم ، من  
مبالغة حق دستوري ، تحت لواء البرلمان ، يترى مواقفهم الجماعية ،  
كما يترى وجود الرأي الآخر . وأمل كبير ، أن يصححوا موقفهم .

موسى صبري





المصدر : الأمم المتحدة الاقتصادية

١٩٩٩ سبتمبر ١٩٩٩

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## للمواطن رأي

إيمان مصطفى

# لماذا ان فرض الإشراف الدولي على الانتخابات؟

في صباح أول يوليو الماضي قرأ المواطنون للاستاذ الكبير مصطفى امين بعصوده اليومي فكرة ، رأى مفادة ان على حكومات العالم الثالث ان تعد نفسها لمواكبة التطورات المتلاحقة التي تقع في شتى انحاء العالم والتي نتج عنها صوب مزيد من التحرر للشعوب وشهدت الكلف الكبير على اهمية تجنب تزوير الانتخابات حتى لو استغنى الامر دعوة الامم المتحدة والخبراء الدوليين لرعاية اجزاء الانتخابات .

من جهة وعلى الحزب الوطني الحاكم من جهة اخرى فالسلطة القضائية لها كل الحق في ان تعتبر ان هذه الدعوة نوع من التدخل لها بل واهداف لجهود شتى بذلتها ولا زالت تبذلها من اجل تنفيذ المادة ٨٨ ، من الدستور والتي تنص على :

يحدد القانون الشروط الواجب توافرها في اعضاء مجلس الشعب ويبين احكام الانتخاب والاستفتاء على ان يتم الاقتراع تحت اشراف اعضاء من هيئة قضائية .

هذا عن السلطة القضائية اما الحزب الوطني الديمقراطي فسلطه بهذا الرأي يمكن ان يعني انه تصديق بلباق التهم التي دائما ما تصاحب العملية الانتخابية حتى قبل اجرائها تلك التهم التي تنصب على ان هناك تلاعبا وتزويرا وتزييفا لارادة المواطنين من اجل هذا ردت اسئلة عن مدى تقبل السلطة القضائية لمطرح هذا الرأي . والدكتور احمد سلامة الامين العام المساعد للحزب الوطني ووزير لشؤون مجلس الشعب والشورى عن وقع هذا الرأي داخل الحزب باعتباره احد قياداته السامية

بداية وفي استنكار شديد رفض المستشار الرافعي التسليم بان هناك دعوة اصلا للتفكير في امكانية الاستعانة بخبراء من الامم المتحدة للاشراف على سير العملية الانتخابية .. ووصف ما يقال حول هذا الامر بانه « فرية » « كذبة » لا اساس لها من الصحة . من جهة اخرى عبر الدكتور احمد سلامة عن استياء الحزب البالغ من تزييد هذه الدعوة وذلك خلال هذا الحوار السريع القصير :

لعل ما نضنه ان الادعاء بان هذه الرقابة تعد تغلغل في الشئون الداخلية وان الوصاية تحتم ان يجري ابتداء كل بلد انتخاباته ادماء لاسند له فمفطرة التهمة العالمية تتدخل في كل بلد وعندما تقام الايئة والأمراض لا يفرل احد ان ذلك يتدخل في الشئون الداخلية للبلاد وما تزوير الانتخابات الا ولاء يجب ان يتعاون العالم على مقاومته .

وانقسم المواطنون ما بين مستنكر ومحتفظ ومزيد لهذا الرأي .. الى ان جاءت احداث الخليج لتسقط على كافة الاحداث الداخلية والخارجية الاخرى وانفصل الجميع بمعتمة لحدوث الخليج التي بدأت سرية ومتلاحقة وشيئا فشيئا غفت نوجة المتعاطية وبدأت دول العالم تصوب سرية اخرى كل الى احداثه المحلية البعثة .. فخلعت على السطح مرة اخرى الدعوة الى الاستعانة بمراتبين دوليين كي تجري الانتخابات القادمة تحت اشرافهم وذلك بعد ان بدأت الخطوات العملية لاجراء الانتخابات يوم ٢٩ نوفمبر القادم وما بين يوليو الماضي واكتوبر الحالي توجهت الاراء والمواقف اما المستنكرون فيعتبرون هذه الدعوة نوعا من الاعتراف بالمفروض بخللنا منذ سنة اول سيطرة ونضاج لارصاء لمراقبة انتخاباتنا .. والمؤيدون يرون ان مجرد التمتع بالاستعانة بهيئة الامم المتحدة يمثل نضوجا من الضعف على الحكومة من اجل الانحياز للمطلب الاساسي لهم في اجراء انتخابات نزيهة عرة تماما أما المتحفظون فهم يكتفون بالمراقبة من صفر المخرجين تتجاهلهم الاراء طره تجاه الاستنكار وتارة اخرى نحو التقليد !

واذا كانت فكرة الاستعانة بالامم المتحدة للاشراف على الانتخابات تبس اهل ما تنص السيادة الوطنية فان لها ولا شك وقع اكثر حساسية على كل من السلطة القضائية وبالبلاد

الاستاذ





المصدر : الأهرام الاقتصادية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٦٩ ٥ ١٩٩٠ قمر

● إلى أي حد تمس الدعوة بالشراف الاسم  
المتحدة الحزب الوطني ؟ وما وقع ذلك  
عليكم ؟

● هذا الرأي لا يمس الحزب الوطني فقط وحتى بقية  
الأحزاب ولكنه يمس الدولة ككل وسيادة الدولة .. فمن غير  
المعقول أو المقبول أن يرض أحد على نفسه أو يسله أو  
وطنية أو كرامته اشراف خارجي على مسألة هي من صميم  
هشوننا الداخلية .. والأمم المتحدة كمؤسسة دولية لا شأن  
لها بالأمور الداخلية للدول وبخاصة ما يتعلق بسيادة  
داخل الدولة .. وإذا كان القضاء كأحدى السلطات داخل  
الدولة لا يقبل للتطرق إلى صل من أعمال السيادة فمن باب  
أولى الأمم المتحدة ..

● ولكن بعض الدول طلبت من الأمم  
المقعدة الاشراف على انتخاباتها ولم يقل أحد  
أن سيادة أي من تلك الدول قد أهدرت أو  
مست .. فما تعليقكم ؟

.. لكل دولة ظروفها .. ولابد أن ننظر إلى الأسباب التي  
دعت هذه الدول إلى طلب الاشراف للدول .. وبالقطع فإن  
أيام من هذه الأسباب لا ينطبق على مصر .. وأرجو من صميم  
قلبي أن نحكم عقولنا ولا نترك العنان لمواقفها كما كانت  
أسبابها أو ردودها لتدعونا إلى التغاضي عن أمور تمس  
صميم الوطنية وسيادة الدولة على أرضها أو على أبنائها

● يتبريد أن الحزب الوطني أول من  
سيستفيد من تنفيذ هذا المطلب لأنه  
سيخضع من الصداق المستثمر الذي  
يصلح العملية الانتخابية ويعاقبها لفكرة  
طويلة بأنه تم التزوير والغش في إجراء  
الانتخابات ؟

إن كان إجراء الانتخابات يسبب لنا صداعا مسرفا ..  
فنحن نرحب بهذا الصداع المزعوم عن أن نقرضه بسعر  
من وطنيتنا ..







المصدر : الأسماء الأشتهاة

التاريخ : ٢٤ أكتوبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## أوراق من اليسار

عبد العظيم درويش

# مقاطعة الانتخابات.. هل تصبح رهانا خاسرا للمعارضة؟

في مؤتمرهم الصحفي ، الذي حاولوا أن يعيدوا عن طريقه تذكير الرأي العام بصورة توحدهم ، أعلن رؤساء أحزاب الوفد والتحالف الإسلامي ، العمل والإحزاب والأخوان المسلمين ، أن مقاطعتهم للانتخابات مجلس الشعب ستزيج الستار عن عمل مشترك يضمهم بهدف تحقيق ما أسماه الإصلاح الديمقراطي والسياسي .

وجاء المؤتمر الصحفي ، الذي عقد يوم الأحد الماضي ، بمثابة محاولة جديدة من جانب المعارضة لاتساع « البعض » بإمكان توحدهم وتنسيق مواقفهم وإعادة إقامة التوحيد التي سقطت بعد ساعات قليلة من رفعها خلال المؤتمر الموحد الأول والآخر للمعارضة الذي عقد في القاهرة يوم ٥ فبراير عام ١٩٨٧ وعرف وقتها باسم « مؤتمر عابدين للمعارضة » ، وذلك قبيل انتخابات مجلس الشعب التي جرت في أبريل من العام نفسه إذ إن الخلافات التاريخية والتقليدية بين فصائل المعارضة لم تفسح مجالاً لاتمام هذا التنسيق : بل أنها اطلعت به قبل أن يجف « الحبر » الذي سطر به صيغة الاتفاق .

والصورة داخل المؤتمر الصحفي - الذي عقد بمقر الوفد تكثف جوانبها عن أن المعارضين قد راهنوا على قضية خاسرة منذ البداية إذ أن مقصده رؤساء الأحزاب ضمنت نفس رموز المعارضة التي سبق وأن أعلنت قبل ٢ سنوات بدء تنسيق مواقفها خلال مؤتمر عابدين فيما عدا أنها استبدلت خالد محيي الدين الأمين العام لحزب النجم - الذي قرر المشاركة في الانتخابات - بالمستشار مأمون الهضيبي بينما غاب عنها أحمد الصباحي رئيس حزب الأمة المقاطع من قبل رؤساء الأحزاب لخروجه عن أجمعهم ومشاركته في انتخابات المجالس المحلية في سبتمبر الماضي .

ويعيداً عن التفاصيل التي تضمنتها ردود رؤساء المعارضة « فؤاد سراج الدين ، إبراهيم شكرى ، مصطفى كامل مراد » فإنه يبدو أن قرار التوحيد والتنسيق بين فصائلهم المشتقة





المصدر : الأهرام ٢٢ أيلول ١٩٩٠

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٩ = ١٩٩٠

سيضاف متابع كثيرة فبينما أكد جميع رؤساء المعارضة الثلاثة « سراج الدين ، شكري ، الهضيبي » أن قرار احزابهم قرار نهائي ولا رجعة فيه ، انفرد مصطفى كامل مراد بإظهار مرونة واضحة بإمكان التراجع عن موقفه بمقاطعة الانتخابات إذ قال بالحرف الواحد : إذا استجابت الحكومة لبعض مطالبنا البسيطة فاننا يمكن أن نعيد النظر .. أما إذا لم تستجب فسانا على موقفنا » .

ويتناقص تصريح مصطفى كامل مراد مع طبيعة الرسالة التي حاول رؤساء الأحزاب ابلاغها الى الرأي العام والى كل من يهمه الامر بان موقفهم هذا لا يأتي دفاعا عن معركة انتخابية بل يأتي انطلاقا من بده محاولة جادة وحقيقية لتحقيق الإصلاح الديمقراطي . وان القضية ليست قضية انتخابات تصبح المعارضة فيها مهددة بالفخسرة بل هي قضية مبدأ ومستقبل الديمقراطية في مصر على حد تعبيرهم !!

وترسم وقائع الاتصالات التي تمت طوال الاسبوع الماضي بين رؤساء الأحزاب - قبيل تقديمهم المصطفى - علامة استفهام واضحة امام موقف حزب الاحرار والاعوان المسلمين اذ سبق وان أكد كل من مصطفى كامل مراد والمستشار مأمون الهضيبي - خلال الاجتماع الذي ضم رؤساء احزاب المعارضة في منزل مصطفى كامل مراد - التزامهما بقرار جماعي للمعارضة بمقاطعة الانتخابات بشرط ان تجتمع هذه الأحزاب على المقاطعة اما في حالة خروج أي حزب معارض عن هذا الاجماع فانهما سيفوضان الانتخابات

وقد كان هذا الموقف المغاير للاحرار والاعوان المسلمين محور سؤال « اوراق من المعارضة » وهو كل من مراد والهضيبي - الاجابة عليه

ولسرت دوائر وثيقة الصلة بالمعارضة الاسباب الحقيقية التي دفعت الأحزاب الى اعلان قرار مقاطعتها للانتخابات اذ قالت ان « الوفد » تراجع عن مشاركته في الانتخابات بعد ان اكتشف ان ٢٢ نائبا من نوابه الذين يعتمد عليهم تماما في الانتخابات يوجهون صعوبات بالغة عند جماهير المواطنين في دوائريهم وانه اذا ما اقدم على الانتخابات فانه بالتأكيد سيخسر على الاقل ٢٠ مقعدا من مقاعده التي يراهن على الفوز بها .

اما حزب العمل فقد اكتشف انه ليس بمقدوره ان يخوض هذه الانتخابات بعد ان تأكد بصورة لاتدعو الى الشك ان الاحرار والمسلمين قد تغلروا عنه نهائيا - وهم كانوا الحليف الرئيسي له في انتخابات ١٩٨٧ - بسبب أنهم لم يعينوا بحاجة الى أي غطاء حزبي في الانتخابات .

اما حزب الاحرار فقد اكتشف ايضا انه يفترق تماما على أي كوادروا قيادات يمكن ان يفامر بترشيحها في هذه الانتخابات المقبلة وانه بالتالي اراد ان يتقاضي ذات الموقف الذي تعرض له في انتخابات ١٩٨٤ والتي حصل فيها على ٠.٦ ٪ من عشرة في المائة فقط

بعيدا عن كل هذه القضايا .. هل ينتج رؤساء المعارضة في هذه المرة من اللقز فوق خلافاتهم الشخصية والمبدئية ومضوا الى شاطيء التنسيق والتهدد ١٩ سؤال تجيب عنه تطورات العلاقات الحزبية خلال الايام المقبلة □





المصدر : الأخبار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠ س ١٢٩

### الأحزاب ومقاطعة الانتخابات

في اجتماع مجلس رئاسة حزب الإحرار يوم ١٧/١٠/١٩٩٠ اتفق أعضاء الإقليم الذين تلقوا دعم المقاطعة انتخابات مجلس الشعب في كل صوم الضمانات وهي أولا : عدم العمل بالقانون الطوارئ في فترة الانتخابات حتى تضمن أن مندوبينا بالجان لم يتعرضوا لأي نوع من الأذى ثانيا : الإضراف الكامل للقضاء أسير عملية الانتخابات يفضي من للمعاملة وتضمن عدم تدخل أي جهة أخرى سوى القضاء ثالثا : ألا تتجاهل الحكومة الضمانات الكافية التي طلبت بها المعارضة مرارا وتكرارا وأن يعرض على رؤساء المعارضة كل أس يوم البلد ولذا رأينا فيه دون أي تفاهل حتى تضمن أن تسفر الانتخابات عن وجود مجلس منتخب انتخبا حرا يلقى فيه الشعب وأعضاء حقيقيين منتقدين بإرادة الشعب بخلاف المجلسين السابقين غير الفرضيين حيث حرما أعضاء منتقبين من دخول المجلس وحدهم ٧٨ عضوا والسبب بدلا منهم أعضاء غير منتقبين دخلوا المجلس دون أي حق من الشرعية لكل هذه الأسباب فلما كسواطن أحب بدى واحترام القانون والمستور لتصبح الحكومة بأن تجيب مطلب الشعب المثل في المواطن الخبير هل وطنه وأن تستجيب الحكومة لوجهات النظر المتعددة التي تعمل لصالح مصر سواء كانت وجهة النظر من مواطن عادى أو من رؤساء المعارضة ينحرف من الإحد في الاعتبار بأن المواطن المخلص لبلده سواء كان من الحزب الحاكم أو من حزب معارض فلما كانا مصريين شيوخين هل بلدنا ويجب في هذه المرحلة بالذات أن توجد الصلوة دون أي تمييز بين مواطن تكلم للحزب الحاكم ومواطن من أحزاب المعارضة لأننا لمتنا معارضة مجرة معارضة ولكننا معارضة حرة نقول نعم للعمل الصالح غير ونقول لا لكل عمل في غير صالح مصر وننصدي له لأن البلد بلدنا جميعا وانتماسنا تابع منا كسواطين ونرجو أن يلهم الله حكومتنا أن كل عمل يرفع من شأن مصر ويحقق الله لنا كل ما نصيب إليه

والله الموفق لما فيه الخير

حسن فشري

عضو مجلس الرئاسة - حزب الإحرار





المصدر: الأحرار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٦٩ ٩ أبريل ١٩٦٩

## حدوده

- اعترف... والى يائى، فطانت، عندما فررت إلى الجبل من إطلاق المراقبة بعدم خوفى الانتفاضة.
- والى... واعترف أيضا واعتبر يائى فطانت عندما فطنت كما يقر السذج بأن الحزب الوطنى يعتبر خوفى انتفاضة تربية حتى وإن غلب القبراء.
- لادى حدث اننى كائى مواطن مصرى أو مواطنة مصرية يحمل كارت الذى الانتفاضة ومن حله يطيع الإلاء بصوته أو الترشيح... لذلك تكلمت للترشيح في دائرة البلى والمجوزة... وهذه هي القصة التى لدمها لك يا عزيزى القارىء ليست من تسبع الخيال أو حل مسجل الحركة الصحفية أو الديمقراطية.
- جعلت أوراقى ترشيحى بمركز الساعة، الساعة صيلما... وجعلت امام الباب المخصص للتقديم الطينى في انتظار وصول الموظف المخصص بصلح طلبات الترشيح وان الساعة التقسيم فتح الباب المخصص لقبول الطلبات... وما ان ولت امام الموظف لاسلمه أوراقى فأخذها وبدأ بتصفيها وقلة ورق حتى تكلم من ان جميع الأوراق المطلوبة كاملة... وعندما لم ان يسجل اسمى في حافظة المرشحين بقلت ان يعطينى رقم الذى فلاذا به يعطينى بعد عدة أيام تقضى العشرين رما... فسألت هل هناك مكتب لقر ليطلب أوراقى المرشحين لذكره البلى والمجوزة... فقال لا... هذا هو المكتب الوحيد الذى... كيف وإن هناك من سجلوا قبل الميلاد الذى حده رئيس الجمهورية في إقراره الذى أعطته جميع وسائل الإعلام... فقلت وهو يتسبم... ثم قال، دول مرشحين الحزب الوطنى، هذا مخالف لقراء رئيس الجمهورية... الخاص بتحديد موعد باب الترشيح... وكيف يكون أول المخالفين هم مرشحو الحزب الوطنى أنفسهم... وتركت، وأنا الحزب كما يكف أن أسم شرطة البلى والمجوزة أنا وزميل لى من المرشحين لتقدم بيلغ حول هذه الواقعة... ودخل اسم الشرطة رفض الجميع تسجيل معفى بالواقعة بحجة عدم الاختصاص.
- هذا عزيزى القارىء ما يجب من أى يائى... وهكذا انتصح ان اول التصديده... كل... وكنت متفهم في الصلاجة... حينما فررت أنا وغيرى ان خوفى للحركة الانتفاضة... وإن الحزب الوطنى لمن التزوير... ولا يمكن ان يتخل عنه الحزب...

لبنى عبد السلام







المصدر : الأهرام - وار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٩ - ١٩٩٩ - ١٩٩٩

## سؤال !

من صفحة الحزب الحاكم أن يوافق على التسميات التي طرحت بها المعارضة لحقوق الانتخابات لأنه من غير المعقول أو المقبول أن تغلق المعارضة صندوق الانتخابات ويتم تزويرها لصالح الحزب الوطني وتخرج المعارضة كل مرة بعد قليل من النواب لا يمثل الحجم الحقيقي لهذه الأحزاب وإنما يمثل المعارضة في كل انتخابات ليست إلا جماعة من كومبارس العمل الشبكي الذين من حقهم الوصول إلى نور البطولة في يوم من الأيام طالما بقيت حكومة الحزب الوطني تسيطر على كل شيء ابتداء من وزير الداخلية وحتى أصغر شيخ بلد في أصغر قرية في جنوب البلاد.

حكومة الحزب الوطني فتحت الأمل في نفوس كل قيادات المعارضة . في الوصول في يوم من الأيام إلى تقاطع الوزارة والشرف الذي تقع الآن هو أن السيد القاضين على رسم سياسة الحزب الوطني يمثلون أو يمثلون مبدئياً غاية في الغرابة . هذا المبدأ هو قيمة الأوبار لهم يرفضون كل التفتيش لقام الحزب الحاكم في السلطة إلى الأبد وأيضاً يصرون على أن تبقى المعارضة في المعارضة إلى الأبد وكان الحكم وظيفته والدولة أيضاً . لذلك فهم يرفضون بأصوات غريبة أي محاولة للإصلاح الديمقراطي لأنهم يعلمون جيداً حجمه الحقيقي في الشارع المصري والأوطان على تلك المعارضة لما الذي يتفهم إذا كانوا أصحاب المصلحة الحقيقية أن يقرروا القضاء على الانتخابات أو أية جهة أمنية أخرى.

رفض المعارضة لخوض الانتخابات دون ضمانات موقف نظري للمعارضة وسوف تستجيب التاريخ لصالحها لأن الديمقراطية تكون أو لا تكون وكلها تمثيل وأحد الكومبارس . لك أن الأوان الحزب نور البطولة.

هشام طنطاوي





المصدر : **الأخبار**

للتش والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٩ سبتمبر ١٩٩٩

# محسب شعب بغير معارضة .. !!

بقلم  
عصمت  
الحواري

## وكيل نقابة المحامين

جميعا ان يدركا الحقيقة التي  
يرسمها التاريخ وهي انه لولا  
الاستبداد ما وجد الاستبداد ..  
ولولا العبد ما وجد السيد ..  
ولولا سكوت الناس على الظلم ما  
وجد ظلم .. ولولا الناس بالقرم  
وجد مستبد او طاغية او  
جلا .. !!  
وطبعا التاريخ ايضا ان  
الطاغية ظلم لنفسه قبل ان يكون  
ظلم لشعبه .. فاما عن ظلمه  
لنفسه ، لانه لو ادرك مصير من  
سبقوه من الطغاة ، وكيف اعتنقوا  
شعوبهم لاستقام حكمه وما ظلم ..  
فكل طاغية طريد من شعبه او من  
قتل مرتكب .. واما من ظلمه  
لشعبه فليس اظلم من ان يجره  
الظلم من حاكم استبداده الحكم  
امانة الحكم بالحق والعدل .. وما  
اعظم واروع ما قاله الخليفة  
العادل ابو بكر الصديق عند توليه  
امر المسلمين ( ايها الناس قد  
وايت عليكم ولست بخيركم ، فان  
احسنت فاعينوني ، وان اسأت  
فقدوني ، الصديق اماتة ، والكليل  
خيانة ، الضعيف فيكم قوى مئدي

ولدت الديمقراطية كمنها لـ... سمل الديمقراطية ، وبم  
انتخاب مجلس الشعب الجديد .. وباعتها .. وايت المعارضة الاسهم  
فكان قرارها للرجل .. وبم هو ... والديمقراطية ...  
بالهول .. فالأمر يتعلق بمصير مصر .. مستمكة ان تتم عملية الانتخاب  
وإراداتها .. ويتصل .. ويتقبلها .. تحت اشراف القضاء الكتل في كل  
وكرامتها .. يتم .. كرامتها .. في .. ولكن الترتيب الحاكم أي  
يختار الشعب تمثيلا لا يخطئ ولا .. واستنكر .. كان من الرافضين ..  
أكراه ولا .. .. .. .. وطبعت المعارضة .. بقاء قانون  
للمعارضة بأنه لا كرامة لبلد ان يظل .. الطوارئ طوال فترة الانتخابات  
باسمه لوبي .. اما من .. إلا ان الحزب الحاكم يصمم على  
تزييف إرادة الشعب .. .. .. .. ان يحسن ذلك القانون في وجه  
أمة ضاعت فيها إرادة لتفجيرها .. الضمير والمثاليين ..  
ولاجدى من انتخبات معلوم مثلا .. قانون الانتخاب الجديد وقد نقررت  
نتيجة .. فما هو بين الديمقراطية .. الحكومة في جوفه ضميريا غير  
سبق ان أعلن ان عدد المقاعد التي .. الديمقراطية ..  
سوف تحصل عليها المعارضة في .. الديمقراطية الذي لا يوجد الحزب  
المجلس الجديد تكل من العبد .. الحاكم الأمن خلاله ..  
الذي حصلت عليه .. المجلس .. طبعا التاريخ ان الذين  
السابق .. .. .. .. يخسرون ان الاستبداد مصدر  
وكان قرار المعارضة بملقطة .. الاستبداد وامرؤ .. والذين  
الانتخابات عالية مدويا .. فقد ايت .. يظنون ان القهر من الطريق الى  
المعارضة على نفسها ان تفكر في .. الديمقراطية مخطنين .. نعل اولك





حتى أخذ الحق له ، وألقى فيكم  
ضعيف عني حتى أخذ الحق  
منه ، أليفتي : ما : ألفت الله  
ورسوله : فإذا عصيت الله ورسله  
فلا طاعة لي عليكم .. ١١ ..

### المعارضة والديمقراطية

أن المعارضة ضرورية حتى  
لإقامة ديمقراطية سليمة فلا  
يستقيم النظام الديمقراطي بدونها  
ولا وجود الديمقراطية بغير وجود  
معارضة ، ولا نقال إذا قلنا أن أي  
سلسل بالمعارضة هو سلسل  
الديمقراطية ، ذاتها . فالمعارضة  
هي القاعدة للنظام الديمقراطي  
تأكيدا لحق : أشيل : من خلق  
الشعب أن يقول ( لا ) للحاكم

إذا ظلم .. للفساد إذا استشرى ..  
للاتحرف إذا تصدع .. للتناق إذا  
تسدد .. المستبد إذا طغى .. ١١ ..

أن الديمقراطية الصحيحة  
تحتل أن يتساوى المصريون جميعا  
تحت أي الحقوق السياسية ، فلا فرق بين  
قريب أو بعيد وبين مؤيد  
ومعارض ، فإذا كانت حرية التأييد  
مكفولة ومطلقة فلا بد أن تكون  
حرية المعارضة مكفولة أيضا  
ومطلقة ، وإذا كانت القيد غير  
وأريد على حق المؤيد إذا أعلن  
تأييده ، فليس من العدل  
الاجتماعي والإنساني أن تعرض  
القيود على حق للمعارض إذا  
عارض .. ١١ ..

أن الديمقراطية السليمة تعني  
الحري على احترام حق المعارضة  
في التعبير عما تراه لصالح الشعب  
بل أن ذلك الحري هو في حقيقة  
حري على إقامة رقابة شعبية على  
أعمال الحكومة وتصرفاتها ،  
للكمونة الهزلية هي التي  
لا تكتفي بعبث ومعارض ، وتنتقل  
إلى الرأي الآخر ، وتستمتع إلى  
كلمة ( لا ) .. ١١ ..  
أن يؤيد المعارضة هو دليل على  
وجهة الحري ، ويقاب للمعارضة هو  
غياب الحري ، والويل لامة غابت  
شمس الحري من سمائها  
السياسية ، يعيش الإنسان فيها

ملفونا في ثيابه ، مشفونا من  
أعدائه ، مطرادا في ثعابه وأيايه  
ملبوسا على أعضائه ، ملطفا من  
ذاكرة الزمن .. ١١ ..  
أن الذي لا يربط فيه أن عب  
الاستماع إلى المعارضة هو جريمة  
ديمقراطية أن يظفر الضمير  
لركبها ، فمصرنا الحزينة تحتاز  
البيع : مرحلة تجمعت فيها كل  
التضخيم .. تضخيم في منظور  
موق ، وتضخيم في منظور الصراع  
للعرب الصهيوني ، وتضخيم على  
للمستوى الداخلي في كافة المجالات  
الاقتصادية ، والاجتماعية  
والفكرية ، وتضخيم لحقوق  
الإنسان الطبيعية ، وتضخيم  
الحريات التي هي الهواء والماء ،  
للد : حنا وأجبا وطنيا أن يشترك  
الجميع في مواجهة تلك التضخيم  
جميعا وأن يتحلى ذلك الأفكار  
تلقب : هو : تاج : حواي ديمقراطي  
يخضع : يقوم بين جميع الأحزاب  
ويشعر فيه المعارضون والمؤيدون

على حد سواء ، من خلال مجلس  
نوابي يكون رأيه انتخابات حرة  
نزيهة .. ١١ ..  
للهزيمة ديمقراطية أن تفرح  
بظلمات المعارضة ، بتطهير عملية  
الانتخاب إذا من يمكن  
فهميون منها ولا يصغرون اليها ..  
ويعلم كل حاكم أن أمير المؤمنين  
عمر بن الخطاب قد أنبرى لمن  
اعترض على شخص قال ( لا )  
لأمير المؤمنين ، وقال كلمة حق  
صارت دستورا للدينا بإسرها ( لا )  
خير فيكم أن لم تقاوموها وأخير  
ليتنا أن لم نسمعها ) .. ١١ ..

أن المعارضة ليست الرأي  
الأخر ففسد ، وإنما المعارضة هي  
الرأي الآخر الذي يتبين على  
الحاكم أن يتفاده ويشعر موضع  
الاعتذار لا موضع الاعتذار .. ١١ ..  
أن المعارضة ليست ديمقراطية  
ديمقراطية يتباهى به الحاكم  
ويظهر ، وأن تكون الحري بين يديه  
يعتد بها ويظهر .. وإنما المعارضة  
هي تاج على جبين الحاكم وليست  
هذاه في مقدمه .. ١١ ..

أن علينا أن نذكر أنه يجب أن  
تهتز لغة المواطنين في الديمقراطية  
تعرض الدولة كلها - حاكمين  
ومحكومين - لأشد الاضطراب لأن  
المعارضة أهم الركائز التي يرتكز  
عليها أي نظام ديمقراطي ، ويصر  
اليوم مدعوة إلى إقامة المناخ  
الديمقراطي الصمي ، فالويل  
للمسلم في النظام الديمقراطي  
الصليم ، وأن تصيح الديمقراطية  
وإن يستقيم مسارها إذا كانت  
المعارضة كلمة غير مسومة ، أو  
زائبا لا تلتفت اليه ، أو صنيعة  
يصدرها حزب معارض لا يؤرقها  
الحاكمون .. ١١ ..

### في الصميم

● ● ● تتقدم ولتتقدم ..  
لاتحزن ولتتقدم .. لأن من يملك  
القانون في أيدينا هو الذي يملك  
وحده حق مزله .. ١١ ..  
كي نفهم معنى الديمقراطية ..  
وكي أصوت فداء الديمقراطية ..  
اعطيني مزيدا من الديمقراطية ..  
واعلموا أن حري الصباح ليست  
ديمقراطية ، ولكن الديمقراطية  
هي أن يتحكم الشعب نفسه بنفسه  
من خلال انتخابات شريفة  
النزاهة والحري .. ١١ ..





## رأى المعارضة

### الضمانات الانتخابية !!

### والمقاطعة الحزبية !!

ما زالت أحزاب المعارضة في غالبيتها العنصرية على ما يزيد على ٩٠٪ من القوى السياسية والأحزاب المسلمة ذلك التجمع الحزبي الذي حصل على ٩٧ مقعداً من مقاعد مجلس الشعب في انتخابات سنة ٨٧ وحصل على ٣٠,٤٪ من مجموع أصوات الناخبين الصحيحة في نفس الانتخابات ما زالت هذه الأحزاب التي تمثل قلب المعارضة وجسمها النقيض ما زالت تقاطع الانتخابات مقاطعة لإظهار الديمقراطية في الدأخل والخروج بالظهور الذي كنا نحب جميعاً أن يظهر به.

والسبب الشديد لأن مسألة الحكومة وتكوينها يقول كما تعودنا منهم يفنون الصلوات التسعوا ويشكون في نوايا قيادات أحزاب المعارضة المقاطعة وبأسلوب يميل إلى مكدس في معقله ولم يقولوا إن يناشوا المقاطعة مناقشة موضوعية ولكنهم كما تعودنا منهم لجأوا إلى أسلوب العيب والفهم والتمزق والتعريض أي بنسب الأسلوب الذي عالجوا به قضية عز العراق للكويت أي الظلم والتبجح والتجريح والشجب بدون تقديم أي حلول أو محاولة معرفة الأسباب الحقيقية التي دفعت أحزاب المعارضة إلى هذه المقاطعة وهم يعتقدون ضمن العلم أن قيادات الأحزاب السياسية المعارضة هم أقدم السياسيين في مصر ولو خبرة طويلة في المجال السياسي ولا يقولون في وطنيتهم وحيهم مصر عن أي قيادات حزبية أخرى ولكن الأمر لخطر بكثير مما يتصور كتعب السلطة وصحابيو الحكومة الذين يحاولون القضاء أكثر من الإصلاح والتفريق الرخيص أكثر من نكر الحقائق ومحاولة حل المشكلة وأيجاد مخرج لهذه المقاطعة التي كان الهدف منها ومزال هو الإصلاح الديمقراطي في مصر لا أكثر ولا أقل ولذلك فإن الوطنية والديمقراطية معا تحتم علينا أن نتصدى لما يشهد في صف الحكومة مؤيدون كلامنا وأرأنا أن الرئيس محمد حسني مبارك رأس هذا النظام وليس إلى الأنتكس والتفهمين والقرى الطويل من المرتبة والمثقفين الذين يعرفوننا تمام المعرفة ونعرفهم أيضاً تمام المعرفة منذ أن كانوا طلاباً في المدارس أن في وصلوا إلى قمة برج التفلق وترفعوا على عرشه.

وإن كان قد خلقه شطون وحسناً الله ونعم الوكيل  
إننا لا نشك في أنتم في رغبة الرئيس مبارك  
الأيدة في استكمال المسيرة الديمقراطية في  
مصر ولكننا نشك كثيراً في بعض القيادات  
السياسية الأخرى التي لا تريد الديمقراطية من  
قريب أو من بعيد ولكنها تريد التسلط  
والاستيطرة والمنفعة ونحن نطلب الرئيس  
مبارك أن يتخلص من هؤلاء المتطفلين ولهم  
أشد خطراً على البلاد من أي خطر استويجه  
علماً أن الرئيس مبارك شخصياً كما قلنا  
بأنفسه رئيس الدولة الذي يتولى السلطة  
التي هي بيد الرئيس مبارك ورئيس المجلس الأعلى  
للثقة العامة وهو القائد الأعلى للقوات  
المسلحة والقائد الأعلى للشرطة وقرارات تعطي  
بلاشعور والتقدير والطاعة ممن حوله من  
معاونيه

(في الصفحة ١٩)







المصدر : الأخبار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤٩ - ٢٥٠ ق. ١٩٩٠

سيادة الرئيس من منطلق الديمقراطية التي تؤمن بها وتؤمن بها معنا يؤكد لك ان جميع احزاب المعارضة التي قاطعت الانتخابات تحقروك وتقربك انتخبك مرشحين متفكرين لولادة الجمهورية حيث ان بعض الذين دخلوا الانتخابات لم ينتخبوا ولائلك ان سيادتك تعلم من هم نحن نريد ونصر وانت معنا على استمرار المسيرة الديمقراطية واستكمال الهيكل الديمقراطي لكيلا من اجل مستقبل امن ومستقر يلائم الاله للاجبال القادمة وهذا يتطلب طبيعة الامر وانت معنا ان تكون الانتخابات بعيدة عن كل شبهة وهذا فلا طلبنا ان يشرف القضاء او بمعنى اقل الهيئات القضائية وفي القضاء والنزيلة والقضاء الاداري والقضائية الادارية وهيئة قضايا الدولة هؤلاء يزيد عددهم عن عشرة الاف ولما كانت اللجان الانتخابية لا يتجاوز عدد ٢٢٠٠٠ لجنة بعضها حوالي ٦٠٠٠ مقر ليس بكثير ان ينتخب قاضي او وكيل نيابة او عضو في هيئة قضايا الدولة يرأس ويشرف على احد هذه المقرات اصف الى ذلك ان اللجنة الفرعية تمثل ما يقرب من ٦٠٠/٥٠٠ صوت يخسر اقل من نصفهم ولذلك يمكن اختصار عدد اللجان الى ١١٠٠٠ لجنة لتضم كل لجنة ١٠٠٠ صوت وذلك يسهل على القضية الاشرف ولتضمن كل مقر من المقرات التي تضم اللجان الانتخابية وهو مطلب اذا نظرنا اليه بعين العدل نجد مطلباً معقولاً ومنطقياً وعادلاً

اما ان يوقع الناخبون امام اسمائهم بجدول الناخبين او يبعثوا اذا كانوا امين لهذا امر اوجه القانون ويوجه المنطق وطبيعة العملية الانتخابية نفسها وذلك حتى يمكن معرفة عدد الذين حضروا الانتخابات وقاموا بالانتخاب من المواطنين في مختلف اللجان

اما وقف العمل بقانون الطوارئ اثناء فترة الانتخابات حوالي ٣ اسابيع فهو امر طبيعي ويتفق مع طبيعة الانتخابات التي تتطلب الزيارات والمقابلات والندوات كما تتطلب وجود مندوبين ووكلاء عن المرشحين في داخل اللجان الفرعية وفي خارجها لتغطية العملية الانتخابية في يوم الانتخاب - ولائلك - ان تعليق حالة الطوارئ على المرشحين واعوانهم ومندوبيهم ووكلائهم قد يدفع البعض الى استخدام سلطة في الحفظ على المندوبين والوكلاء والمرشحين بضع سمات او يوم واحد كما حدث في عيد زين الانتخابات السابقة فيحسر المرشحون اموالهم وجهودهم واوقاتهم وتضيع منهم الدائرة بفجر رجعة ! واذا تعلم ذلك اي تعذر ايقاف العمل بقانون الطوارئ فإنه يمكن ان يكتفى بتصريح من الرئيس مبارك او ممن يتنبه بان قانون الطوارئ ان يطبق على المرشحين ومعاونيه ومندوبيهم في اللجان ووكلائهم - وفي ختام المقال نود ان نقول للرئيس مبارك شخصياً اننا لا نفي وضع اي عقبات في طريق الديمقراطية ولا نهف الى اي ادراج لائحة الجمهورية او للحكومة او لصر وطننا جميعاً ولكنا والرئيس معنا وفي مقدمتنا نهف ان ينال الشعب من يريد من الكواب في اطار من الطمانينة والحرية والتزامه وفن الله الرئيس مبارك وفق مصر وشعبها الكريم لامة حية ديمقراطية مستقرة في مصر

مصطفى كامل مراد





## فكرة!

إذا أريدنا انتخابات حرة في مصر  
بمعنى الكلمة فالحل هو أن يستقيل  
الرئيس حسني مبارك من رئاسة  
الحزب الوطني، ويولي رئيساً لكل  
الحزبين ويولي الأحزاب

ولكن معنى هذه الاستقالة هو أن  
يتحول الحزب الوطني في خلال ٢٤  
ساعة إلى حزب أقيمت ونحن لا نريد  
هدم الحزب الوطني، ولكننا نريد  
أن نخفي حجاباً ديموقراطية  
صحيحة، ليس فيها حكم الأمر  
ولا الحزب الواحد، ولا القوائم  
الاستثنائية

وكل هذا نحن أن نتحقق إذا  
اجلنا الانتخابات، لنترك الحكومة  
فرصة أن تستجيب إلى مطلب  
المعارضة أو بعض هذه المطالب  
التي تحقق الانتخابات الحرة  
وكان الظروف التي تمر بها

الدولة قد فسدت الخلق على  
الحكومة ولم تترك لها فرصة  
للثروة والدراسة فإعادة قراراتها  
مزعجة، والدليل أنها مرتجلة فيها  
وسعت أربع نساء فقط بين ٤٠  
رجلاً، ووسعت اثنين من الأقباط  
بين ٤٠ عرضاً ولو أن الحزب  
الوطني كان يملك وقته لما وقع في  
هذا الخطأ، ولغرف أن الانتخابات  
كانت فرصة ذهبية للقضاء على آثار  
الجنة الطائفية فإن هذا العدد  
الضئيل لا يمثل حقيقة نسبة النساء  
أو نسبة الأقباط في الانتخابات وقد  
كان من الممكن اختيار شخصيات  
ممثلة بين الأقباط وبين النصارى  
لتمثيل مقاعد البرلمان

وليس هذا العدد الضئيل من  
الأقباط والنساء يدل على تمسكنا  
بالإسلام فالإسلام لا يسمح بهذا  
العبث، والمفروض في البرلمان أن  
يمثل الأمة كلها لا أن يمثل أقل من  
خمس في المئة منها، ولم يحدث  
أن طليق الجماعات الإسلامية  
يعدم دخول المرأة في البرلمان أو  
طليق بأن يكون عند الأقباط هذه  
النسبة التامة

المرأة المصرية نصف المجتمع،  
ونسبتها أكبر من العمال والفلاحين  
الذين نمر أن يكون لهم ٥٠ في المئة  
من مقاعد البرلمان، وليس من  
المعقول في القرن الواحد والعشرين  
أن تهبط نسبة النساء إلى ما يقرب  
من الصفر

إننا نتنبأ في اتجاه العالم أن  
مصر بلد ديمقراطي، وليس من  
الديموقراطية في شيء إلغاء دور  
المرأة المصرية في الحياة البرلمانية  
وليس من المعقول كذلك أن يمثل  
الأقباط بهذا العدد البسيط  
إنما على لغة أن هذا التصرف  
ليس سيء النية فمنا نعرف أن  
المستقلين في الحزب الوطني هم  
معصمين عند النساء ولا ضد  
الأقباط، ولكنه نوع من الخطة  
والشرع في إصدار قرارات يجرى  
تفكير

مصطفى أمين





# خطوط فاصلة

غدا .. آخر موعد للتشريع لانتخابات مجلس الشعب .. وقد أجمعت كل من أحزاب الوفد ، والأحرار ، والعمل على دخول المعركة ..  
وعلمنا .. هذا ليس شيئا مستغربا .. لسبب بسيط أن أعضاء الأحزاب الثلاثة الذين تتوفر لديهم « مؤهلات » التشريع قد قدموا بأورالهم « كمستقلين » .. ولكنه لم تعد داخل تلك الأحزاب « شخصيات » قادرة على المنافسة ..

للمهم .. لقد قرروا فيما بينهم فصل أي عضو يقدم للتشريع بحجة عدم التزامه حزبيا .. وبديهي أن القرار لم يثنى بال أحد .. لأن هناك شبه إجماع على أن كلا من أحزاب الوفد ، والأحرار ، والعمل .. مفككة من الداخل .. ولكنه يستوى من ينضوي تحت لوائها .. بمن يؤثر الصلابة ويبتعد .. وإن كان المستقلين ، أو المصلوبون .. يكسبون احترام الجماهير ، وتكديفها .. أكثر من الذين تفرغوا للصراعات ، والخلافات .. فلهذا صورة للعمل الحزبي .. وكبروا وسائله بقوة مقبلة ، وأسروا أعدائه وغلباته داخل دائرة رديئة زائفة المرع حتى من الاقتراب منها ..

إن حجة كل من فؤاد سراج الدين ورئيس حزب الوفد ، ومصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار ، وأبراهيم شكري رئيس حزب العمل .. أن الدولة لم تستطع رايهم عندما قررت التعديلات الجديدة لانتواكسي مجلس

الشعب ، ومباشرة الحقنوق السياسية .. الأمر الذي يشيت بأنهم لا يريدون أن يفقدوا ما بأنفسهم .. من حيث الأصرار على التلاعب بمشاعر الجماهير ، وتزييف الحقائق دون أدنى اعتبارات لأية مصالح عامة ..

لقد ملأوا الدنيا ضجاعا طوال السنوات الماضية ضد نظام الانتخاب بالقائمة .. وأدعوا ضللا ، وبهتاناً أنه أقصر طريق للتزوير ، وتدخل السلطة ، وفرض عناصر لا يلبها الناخبون ، وتكررت نداءاتهم بتغيير هذا النظام إلى الانتخاب الفردي .. إن .. هذا الذي يمكن أن يكون مثارا حارا بينهم وبين الدولة وقد تحققت أرائهم لا سيما وأنهم المطالبون أصلا بالتغيير ..؟؟

أما حكاية إشراف القضاء على الانتخابات .. فالتعديلات الجديدة قد وسعت إلى حد كبير مظلة هذا الإشراف .. بحيث أصبح رؤساء اللجان العامة من أعضاء الهيئات القضائية .. على أن تتولى كل هيئة منها تحديد أعضائها .. وترسل بيانا بأسمائهم إلى وزير العدل لينسق بينهم في رئاسة اللجان ..

كما قضت التعديلات بتوقيع الطويات على كل من يتلاعب في العملية الانتخابية .. أو من دخل قاعة الانتخاب بدون حق ، أو أدلى بصوته تحت اسم غيره .. إن .. الأصرار على تزييد المطالبة بإشراف القضاء .. أمر يتنافى مع الواقع .. ويؤكد أن أهبات الأحزاب الثلاثة يريدون جرنا جميعا إلى قضاي فرعية لا قيمة لها ..

## وفي النهاية .. تبقى كلمة ..

إذا كان « الفرسان الثلاثة » وسعون إلى ضرب للتجريبية الديمقراطية في مصر .. فليبتكر كل منهم مايلي .. أولا : تاريخ فؤاد سراج الدين تشهد عليه كل الملفات ، والوثائق التي تقول في صراحة ، ووضوح .. أنه ليس بالرجل الذي يفوضه الشعب لكسب وتحدث عن النزاهة ، والأمانة .. والوقائع كثيرة .. ومتنوعة .. في شتى المجالات :  
● ثانيا : لو لم يكن مصطفى مراد مستمعا بالحصانة البرلمانية .. لاكتشف المستور ، وأبرك الناس من الذي يمارض في مصالحهم ، وأموالهم ، ومن الذي يحافظ عليها ، ويحميها من أطماع العابثين ، ومبديي الشروات ..  
● ثالثا : منذ متى .. وكان رأي إبراهيم شكري سنيديا ، أو غالصالوجه الله سبحانه وتعالى .. ولمصر ..؟؟  
إن تجاربا معه .. الأمة ، ومفجلة .. ولعل موقله من الفزو العراقي للكويت خير شاهد ، وأبلغ دليل ..

ولا يحق المكر الميسر .. إلا بأهله .. !!!

سيد ج





المصدر : **البيان**

التاريخ : **٣٠٩٣٠٩٩٩**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## ٩٧٪ مع التفاؤل

### بكم استنارة، مصطفى الطويل

إما وقد تم تقديم طلبات وإوراق المرشحين في الانتخابات القادمة ، واستلمت النفوس وتجهت الأمور للمعركة الانتخابية القادمة ، فلا يتصور من مقال هذا ، أن التحريش على مقاطعة الانتخابات هو مقصود . وكل ما أرجوه من القاري العزيز ، أن يلتزم ما جاء به عند إعلان نتيجة الانتخابات الحالية والتي ستكون في نهاية الشهر القادم .

بعد أن بدأ الضيف الأول من مسرحية الديمقراطية الزائفة ، التي ألفها وأخرجها ووضع الشخصيات الحزب الحاكم . أحب أن أذكر مرشحي الحزب الوطني ، وأطعن بقلي المرشحين الذين خدمتهم أساليب الدعاية ، المسرحية الديمقراطية الزائفة ، أن فوز الحزب الوطني بمقاعد مجلس الشعب القادم ، لن تقل بحال من الأحوال عن ٩٧٪ . هذا في حالة ما إذا استيقظ ضمير القلائد على العملية الانتخابية ، وتبينوا أن نسبة ١٠٠٪ التي أعلنت لنجاح مرشحي الحزب الوطني في انتخابات مجلس الشورى الحالي ، لا يتصورها عقل ولا يصورها مجنون ولا تخدم مسرحية الديمقراطية الزائفة . مشكلة الحزب الحاكم ، أنه أوهم نفسه ثم صدق الوهم الكبير . من لئه صاحب الأغلبية الشعبية المطلقة في الشارع المصري . نحن نذكر أن موقف سيادة الرئيس من مشكلة الخليج الحالية ، قد ألك الحزب الوطني ، ولكن الواقع يقول ، أن الشعب يعاني من مصائب وبلايا ، لا أول لها ولا آخر . من أهمها ، الفساد والاستبداد والفساد والفساد والفساد وعدم الانتماء والتعليم والكلوث ، وغيرها من باقي المشاكل المستعصية . هذه المصائب والبلايا ، هي التي أوجبت لكثير الديني الأرض الخصبة ، التي استطاع بجدارية ، استغلالها لحسن استقلال . الحزب الحاكم لاستفادته إلا القوة ، ولا يزيد إلا الإعدام الحكومي . ولو تخلت عنه مكان اللواتي لاقرسه الشوارع المصرية في أول انتخابات حرة حقيقية . نحن لاندعي أن أغلبية الشوارع المصرية مع حزب الوفد . ولكن شعبية حزب الوفد تضاعف شعبية الحزب الوطني ، أصغلا مضاعفة . وليس حيا في حزب الوفد ولا اعترافا بأصاذه وعواقبه قبيح ، وإنما أملا في مستقبل زاهر مثير بالخير . تحميه الحرية المنة ، وترهه الديمقراطية الصاعدة . الوهم الذي يعيشه الحزب الحاكم بأنه صاحب الأغلبية المطلقة هو الذي كان وراء إعلان نتيجة انتخابات مجلس الشورى الماضية بنسبة ١٠٠٪ . ولولا أن مصر غارقة في بحور الدين وأوجال للمشاكل ، التي تتطلب أوجه ديمقراطية يستلزم الحزب الحاكم التفتي بها من حين لآخر لأصبحت نتيجة انتخابات مجلس الشعب ١٠٠٪ أيضا . وإنما الحكومة وحزبها في ألد الحاجة إلى الاعتراف والمساعدات والقروض الخارجية ، حتى يستطيعوا البقاء والاستمرار .

العلم الغربي وحلفاءه ، هم أصحاب المساعدات والاعانات والقروض . هذا العلم ، يدل فكره الآن وأصبح علمه هو الانتماء للحكمة بعد أن كان يهيم الحاكم الذي يرغب مصالحه وينفذ طلباته : العلم الغربي الآن يضلز التحمل مع الانتماء الديمقراطية باعتبار أنها تستند سلطانها من الشعب الذي هو مصدر السلطات ، لاضعوب هي الباقية إما الحاكم فقه زائفون وهكذا تغيرت نظرة الدول الغربية في تعاملها مع الدول المتخلفة . ومن هنا فإن الحزب الحاكم أصبح حريصا على أن يظهر بوجهه ديمقراطية في الانتخابات القادمة وسوف يدخل مجبرا عن نسبة المدة في المدة يجعلها ٩٧٪ . أما لماذا تقدر نسبة نجاح الحزب الوطني في الانتخابات القادمة بـ ٩٧٪ تحديدا وليس ٩٧٪ أو ٩٨٪ فهذا يرجع لما عودنا عليه حزبا الحاكم من نصلة وهفولة ، وحتى تكون النتيجة أكثر انتماء للعلم الخارجي . وكلاهما مآل يتصور أن العلم الخارجي مثل تصويره للشعب







المصري : ١١ - ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠ - ١١ - ١٩٩٠

المصري : كلم من اليه ، وإن الحزب الحاكم وحده هو أصبح ما كان  
الكون . لا يأسد .. العلم الخرجي له عيون وثوب في كل مكان ، وربما  
يعرف واقع أكثر منكم . والشعب المصري له عقل وله أصالة ويعرف  
الأعيان تماما ولذلك فلا أحجم عن المشاركة في مسابقة الديمقراطية

الزائلة  
بلى سؤال واحد : لو أن باقي الأحزاب والقيادات المعارضة دخلت  
الانتخابات هل ستعلم النسبة من ٩٧ ، ٥ للأحزاب عن هذا السؤال يجب  
أن تعلم أولا ، أن كل خطوط لعبة الانتخابات في يد الحكومة وحزبها . وهم  
متمرسون عليها منذ أربعين عاما مضت . وكل أجهزة الدولة مخصصة  
ومطابقة لنسبة الحزب الحاكم . يبدأ بالمحافظين ورجال الأمن ورجال الحكم  
الحل لرجال الإدارة . ثم رؤساء مجالس إدارة شركات القطاع العام .  
وعلا من ذلك ، فإن جميع اللجان التي تكون عملية الإشراف على تصويت  
الناخبين من رجال الحزب الحاكم ، ولهم خبرة طويلة وكبيرة ، في استغلال  
التزوير والتزيف والتضليل . وبعد ذلك كله ، يأتي صمام الأمن والأمان  
للحكومة وحزبها ، وهو كميونتر وزارة الداخلية . هذا الجهاز العنق . هو  
وحده صاحب القرار النهائي في نتيجة الانتخابات . وإن لم يعلم ، فإن نسبة  
حضور الناخبين إلى صناديق الانتخاب لا تتعدى بحال من الأحوال ١٥ ٪ .  
أي أن لدى الحكومة وحزبها ، نسبة ٨٥ ٪ من الأصوات الفلكية التي  
تستطيع إصالتها لمرشحها في أي مرحلة من مراحل التصويت وحتى مرحلة  
الكميونيتر . والمهم : وقد حدث في انتخابات مجلس الشعب الماضية أن  
كميونيتر وزارة الداخلية الذي تفرع الحكومة وحزبها ، استغل ٧٥ مرشحا  
من المعارضة ونقل هؤلاء المرشحين يتخطون في دور المحكم طوال الأربعة  
أعوام الماضية . ولم تقلد الحكومة أحكام القضاء بأحقيتهم في مقاعد مجلس  
الشعب بل شريت بهذه الأحكام عرض المحاكم وفصلت حل مجلس الشعب  
دون دخولهم إليه . إذا ، فللحكومة وحزبها سيطرة تماما على كل العملية  
الانتخابية سواء قبل بثها أو إتمامها أو بعد إعلان نتائجها . لهذا أتى  
سؤالي : هل لو دخلت باقي الأحزاب والقيادات المعارضة مستغلين النتيجة  
بنجاح الحزب الحاكم لـ ٩٧ ، ٥ ٪ . ربما كانت تحصل هذه النسبة إلى  
١٥ ٪ وهذا أصلا في التزيف والتزوير والتضليل . وليس لدخول الأحزاب  
الأخرى أي تأثير في ذلك .

والخيرا ، أقدم استيب النهائي من الآن لمرشحي الحكومة . ولكي لا يحزن  
من أن ينتج من مرشحها ، فالأمر مازال موجوداً ، وربما تظهر كرامات  
كميونيتر وزارة الداخلية ويصمم على الظاهر النتيجة بنسبة ١٠٠ ٪ كما  
تظهرها في انتخابات مجلس الشورى . أما بالنسبة لإخواننا باقي المرشحين  
من الأحزاب الأخرى والمستقلين ، فعلموا تكون عبرة لهم ليكتسبوا أنهم  
يكونون في مسابقة الديمقراطية الزائلة .





المصدر : الوقف

التاريخ : ٣٠ أكتوبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## رئيس حزب الأحرار يؤكد التزامه بقرار مقاطعة الانتخابات ويعلمن : « لا أضاف أحدا .. ولا أخضع لتأثير من أحد »

كتب - حمدي شليق :

أكد امين مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار ، التزام حزبه بقرار المعارضة بمقاطعة الانتخابات القادمة لعدم توفير الضمانات التي طُلِبَت بها أحزاب المعارضة والقوى السياسية . وصف رئيس حزب الأحرار ، الإشراف القضائي على الانتخابات بأنه « في الكم ، وإن شعبة التفتيش الذين يطبقون على التصويت لا تتجاوز ١٠٪ من إجمالي المقعدين بالمداول الانتخابية . وأكد مصطفى كامل مراد في المؤتمر الذي نظّمته أمس نقابة الأطباء حول انتخابات مجلس الشعب الجديد : إن الحكومة تورت جميع الانتخابات والاستفتاءات الماضية . وأنه لا يخالف أحدا ولا يخضع لأحد من أحد .

وتحدى رئيس حزب الأحرار ، الحكومة أن تقدم للرأي العام كشوف الانتخابات الماضية وبها عمليات تزوير مكشوفة .

وعلق رئيس حزب الأحرار على وصف الرئيس مبارك بـ «مقلب» وقال : «نحن نطالبه بالانصياع لقرار المعارضة ليست مخرجنا . أكد مصطفى كامل مراد أن المعارضة ليست مخرجنا . والتفويض يأتي من جانب الحكومة التي تحرم دائما على الشعب التظوف في نتائج الانتخابات ، وتستخدم قانون الطوارئ في اعتقال من يمتنعون عن الانصياع للمعارضة . ولهم من ملاحقة وأجبرهم داخل للجان وتقوم الشرطة على التوقييد .





المصدر : ..... الش : ج

التاريخ : ٢٣ أكتوبر ١٩٩٠ ..... للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مع اقتراب المهزلة ..



أصحاب السوابق

والبلطجية على رأسهم

الحزب الوطني

صفحة حكومية بين الحزب الوطني

والتجمع في بعض الدوائر

تصفيصة	في اختيار
الحسابات	المرشحين
والمعاملات	
هي الأساس	

تحقيق : جمال امباري  
عبد الحى محمد





لم يستع الحزب الوطني من نفسه ... حتى بعد ان تركت له المعارضة الساحة خالية ليملأ فيها وحده ... فلم تكف قيادات هذا الحزب الجلم على أنفاس الشعب بالإصرار على التزوير وتقصيل الدوائر وطبخ القوانين ولكنهم فضحوا حزبهم بعد ان التبوا

عجزهم فقدموا لنا البلطجية واصحاب السوايق ليكونوا في مقدمة مرشحينهم في نفس الوقت الذي احدثت فيه الصراعات وتصيب الحسنيات بسبب المجاملات ولعل ذلك يزيد من احباط جماهير الناضحين ويزيد من اصرارهم على تأييد قرار المعارضة بمقاطعة المهرلة الانتخابية القادمة .

١٩٨٣ م فتح كفر سعد وعمر فيها حكم بجلسته ٨٧٧١٢ بحبيسه شهر مع الطفل ولله لتعديه على اراضي بطوعة للدولة .

١٩٨٧ م كان في نجل المرشح المذكور متهم في قضية امن دولة على يد نائب نظام الحكم بوزارة اريا خارج البلاد منذ ٧/٧/١٩٨٧ كما سبق ان اجتال شقيقه عدة مرات بتم جلب مشغرات وله سطوة كبيرة على المنطقة .

١٩٨٧ م اما في القاهرة بين مرشحي الوطني على اشد حد حيث رفض الحزب الوطني بديماط والترشيح محمد حسن للزيات الذي فرض عليهم من فوق مقام للجنس بشار مؤمن ورئيس المجلس المحلي بالمحافظة والترشيح بفضله كما دفع ايضا بوكيل المجلس السيد عبدالله للترشيح ضد مصطفى الاسمر مرشح العمال ببندر دمياط .

١٩٨٧ م في القاهرة .. تتلاحق سيلة رغم تعدد التنازح السيرة بالقاهرة لا في مرشح الزاوية الاسراء والشراية احمد سيد احمد عضو المجلس للعمل بكل صانع لا تقول . فرقم تعدد اقتداءه لاتي امثالا بها مله تم اختياره ليكون ممثلا عن الحزب الوطني في الدائرة .

١٩٨٧ م بين قضايا من بين ثلثين القضايا تم منح المذكور من قبل محكمة البلاد . ثم تم في قضايا عديدة مثل الاضرار بالعام والترشيع غير المشروع والتزوير والرشوة .

١٩٨٨ م والتلازم واحدا من اموال شركة مصر الكبرى التي تعمل بها في القضية رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٨٨ م تم اتهامه بالفساد

١٩٨٣ م جرح كفر سعد وعمر فيها حكم بجلسته ٨٧٧١٢ بحبيسه شهر مع الطفل ولله لتعديه على اراضي بطوعة للدولة .

١٩٨٧ م كان في نجل المرشح المذكور متهم في قضية امن دولة على يد نائب نظام الحكم بوزارة اريا خارج البلاد منذ ٧/٧/١٩٨٧ كما سبق ان اجتال شقيقه عدة مرات بتم جلب مشغرات وله سطوة كبيرة على المنطقة .

١٩٨٧ م اما في القاهرة بين مرشحي الوطني على اشد حد حيث رفض الحزب الوطني بديماط والترشيح محمد حسن للزيات الذي فرض عليهم من فوق مقام للجنس بشار مؤمن ورئيس المجلس المحلي بالمحافظة والترشيح بفضله كما دفع ايضا بوكيل المجلس السيد عبدالله للترشيح ضد مصطفى الاسمر مرشح العمال ببندر دمياط .

١٩٨٧ م في القاهرة .. تتلاحق سيلة رغم تعدد التنازح السيرة بالقاهرة لا في مرشح الزاوية الاسراء والشراية احمد سيد احمد عضو المجلس للعمل بكل صانع لا تقول . فرقم تعدد اقتداءه لاتي امثالا بها مله تم اختياره ليكون ممثلا عن الحزب الوطني في الدائرة .

١٩٨٧ م بين قضايا من بين ثلثين القضايا تم منح المذكور من قبل محكمة البلاد . ثم تم في قضايا عديدة مثل الاضرار بالعام والترشيع غير المشروع والتزوير والرشوة .

١٩٨٨ م والتلازم واحدا من اموال شركة مصر الكبرى التي تعمل بها في القضية رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٨٨ م تم اتهامه بالفساد

١٩٨٣ م جرح كفر سعد وعمر فيها حكم بجلسته ٨٧٧١٢ بحبيسه شهر مع الطفل ولله لتعديه على اراضي بطوعة للدولة .

١٩٨٧ م كان في نجل المرشح المذكور متهم في قضية امن دولة على يد نائب نظام الحكم بوزارة اريا خارج البلاد منذ ٧/٧/١٩٨٧ كما سبق ان اجتال شقيقه عدة مرات بتم جلب مشغرات وله سطوة كبيرة على المنطقة .

١٩٨٧ م اما في القاهرة بين مرشحي الوطني على اشد حد حيث رفض الحزب الوطني بديماط والترشيح محمد حسن للزيات الذي فرض عليهم من فوق مقام للجنس بشار مؤمن ورئيس المجلس المحلي بالمحافظة والترشيح بفضله كما دفع ايضا بوكيل المجلس السيد عبدالله للترشيح ضد مصطفى الاسمر مرشح العمال ببندر دمياط .

١٩٨٧ م في القاهرة .. تتلاحق سيلة رغم تعدد التنازح السيرة بالقاهرة لا في مرشح الزاوية الاسراء والشراية احمد سيد احمد عضو المجلس للعمل بكل صانع لا تقول . فرقم تعدد اقتداءه لاتي امثالا بها مله تم اختياره ليكون ممثلا عن الحزب الوطني في الدائرة .

١٩٨٧ م بين قضايا من بين ثلثين القضايا تم منح المذكور من قبل محكمة البلاد . ثم تم في قضايا عديدة مثل الاضرار بالعام والترشيع غير المشروع والتزوير والرشوة .

١٩٨٨ م والتلازم واحدا من اموال شركة مصر الكبرى التي تعمل بها في القضية رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٨٨ م تم اتهامه بالفساد

١٩٨٣ م جرح كفر سعد وعمر فيها حكم بجلسته ٨٧٧١٢ بحبيسه شهر مع الطفل ولله لتعديه على اراضي بطوعة للدولة .

١٩٨٧ م كان في نجل المرشح المذكور متهم في قضية امن دولة على يد نائب نظام الحكم بوزارة اريا خارج البلاد منذ ٧/٧/١٩٨٧ كما سبق ان اجتال شقيقه عدة مرات بتم جلب مشغرات وله سطوة كبيرة على المنطقة .

١٩٨٧ م اما في القاهرة بين مرشحي الوطني على اشد حد حيث رفض الحزب الوطني بديماط والترشيح محمد حسن للزيات الذي فرض عليهم من فوق مقام للجنس بشار مؤمن ورئيس المجلس المحلي بالمحافظة والترشيح بفضله كما دفع ايضا بوكيل المجلس السيد عبدالله للترشيح ضد مصطفى الاسمر مرشح العمال ببندر دمياط .

١٩٨٧ م في القاهرة .. تتلاحق سيلة رغم تعدد التنازح السيرة بالقاهرة لا في مرشح الزاوية الاسراء والشراية احمد سيد احمد عضو المجلس للعمل بكل صانع لا تقول . فرقم تعدد اقتداءه لاتي امثالا بها مله تم اختياره ليكون ممثلا عن الحزب الوطني في الدائرة .

١٩٨٧ م بين قضايا من بين ثلثين القضايا تم منح المذكور من قبل محكمة البلاد . ثم تم في قضايا عديدة مثل الاضرار بالعام والترشيع غير المشروع والتزوير والرشوة .

١٩٨٨ م والتلازم واحدا من اموال شركة مصر الكبرى التي تعمل بها في القضية رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٨٨ م تم اتهامه بالفساد







ورقم له ثم يبق له سوى خمسة شهور ويحال للمحاكمة . كل ذلك بمجرد أن نألم لعين الحزب الوطني أن مدير الإدارة يترى ترشيح نفسه للانتخابات .

### اللاعب في أموال الشباب

□ وجاء أصدار مدير إدارة الشباب على مراجعة الهيئات الشبابية ذات بند الصرف الكبيرة حائزا على ثقة سريعا من حيث غير حتى تستطيع اللجنة من مراجعة مراكز شباب 'الديعة' ذات الموازنة التي تحت ١٠٠ ألف روبيا من الشبهات الكاسي .. والتي يرأس مجلس إدارتها أمين الحزب الوطني ببيت عمر ومضو مجلس الشورى وما يؤكد ذلك ما قامت به اللجنة من مراجعة أعمال نادي بيت عمر الوطني من ٨/٨ حتى ١٩٩٠/٨/٢٤ كذلك مراجعة أعمال نادي نقليوس من ٨/٢٤ حتى ٩/٨/٩١ وقد قيام نفس اللجنة بالمطالبة .

شباب بيت عمر في ١٩٩٠/٨/١ رفض مدير المركز الذي عينه رئيس مجلس الإدارة بالمطالبة لللائق وبمطالبة الإدارة رفض مطالبة اللجنة تماما حتى يتم التمسك على لفتاح المركز . وبعد أربعة أيام فقط استطاع رئيس المركز أمين الحزب الوطني بالديعة لدى المحافظ واستصدار قرار النقل واستبعاد مدير الإدارة عن عمله وتعيين أحد المحاسبين على تكاليفه طوم مديرا مقلوبا للمركز ليقتلش مرتين ويؤذي في شهادات واقعية ول .. بطلته الشخصية . والمجيب أن أمين شباب الحزب الوطني بالمركز سبق اتهامه في القضية رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٨٩ إداري مركز بيت عمر باختلاس أموال من مركز شباب بيت عمر ليه عضو مجلس إدارة وهو أحد اللذين جدا من المحافظ .

أما مرفيع الوطني من المركز فكانت .. فقد قفرت زوجته والتي تعمل في بنك مصر فرع بيت عمر يتحصلون صرف مبلغ ٢٥٠٠ جنيه فركض شبابي كرم الفلور من حساب جاري ١٩٨٨ دون الرجوع للجنة الإدارية وتم أحقة الموضوع للجنة الإدارية في حينها .

### الأغيب وتصفيح الحسابات

يمكن الحزب الوطني أن أعلن أسماء مرفيعه يوم الاثنين قبل الماضي باستبعاد ١٢٢ عضوا من المجلس السابق على رأسه المستشار أحمد

الإشتراكي ثم حزب مصر كم الحزب الوطني وإجاءة انتقل لمصروف 'حزب الواد ليصنر' قائمته في انتخابات ١٩٨٧ م. ويصيح نتائج عن الواد في البرلمان المنحل .

أما مرفيع وإدارة مرفيع محمد زايد فهو شقيق أحمد زايد المصور منه اتصاله بتجار المخدرات وشيخ في أكثر من قضية وخرج بكالات تحت ٧٠ ألف جنيه ومعرف عنه تقبيل اللجان بآلة السلاح .

ولم تسلم أيضا الدائرة من خلافات حادة بين صفوف الحزب الوطني فقد قام حيدر السبع بترشيح نفسه ضد نور الكوسني رغم أنه كان ذاكيا سابقا عن الحزب الوطني . كذلك تقدم للإشراف البيرة بأوراق ترشيحه ضد مصطفى الترهام .

### في سوهاج .. حالة أحباط

في محافظة سوهاج بيت خلافات والفتايات حادة بين صفوف الحزب الوطني حين تم اختيار شهاب حمادي وفات .. أمين حزب الواد بمطالبة سوهاج مرفعا للحزب الوطني . كذلك يسر شباب الحزب هناك حالة من الأحباط بعد اختيار إيهاب ملاح وكل المجلس المنحل للمرة الثالثة والذي ليس له أي شعبية هناك ويراوش جملها خاصة بعد أن قام برحلت الطريق الخاص بمعاركه . يجرى سوهاج من الطريق الرئيسي حتى صارف فقط . ومن أجل رفض شهب سوهاج له قام ترزية الحكومة بخطف قري الرمال والمحاكمة من الدائرة الخاصة به واستلمتها للمركز للمركز القوي الوافية والإسلامية بهما وعدم مجرد أصوات له .

### في الدقهلية الصراع بدأ ميكر

أما في محافظة الدقهلية فقد بدأت المعركة الانتخابية والصراع بين شلة المتنافسين ميكر وأبل إعلان حل لمجلس بإيام . ففي مركز بيت عمر قام أمين الحزب الوطني ومضو مجلس الشورى بتمجين نفسه والتنافس من تعويم حوام شبيهة التقدم والترشيح أما في اختياره ويساعده في ذلك المحافظ اللواء محمد صدين مدين حيث تمكن أمين الحزب الوطني ببيت عمر من استصدار قرار من المحافظ رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٩٠ نقل مدير إدارة شباب بيت عمر محمد محمد خلال ال المنصورة بعد أن ظل يعمل ببيت عمر عازييد على ٣٠ سنة .

د. ولان شلة الزويدي بالتقدم سوى جملتها لوزن على دين مولما فقد شامس تقوى الحلة بتقليل حي الشهداء حكا .. أحمد محمد صيري مدير المرفيع بالمشغل بخير في انتخابات ١٩٩١ .

بالعنف والتمسك بالمشاركة مكتب واعتادوا على شيلة نام بركه إلا بعد أن تركه بالإسلامية تماما .

الفرق أن صي نفس المرفيع بعد

بالعنف والتمسك بالمشاركة مكتب واعتادوا على شيلة نام بركه إلا بعد أن تركه بالإسلامية تماما .

الفرق أن صي نفس المرفيع بعد بالالعنف والتمسك بالمشاركة مكتب واعتادوا على شيلة نام بركه إلا بعد أن تركه بالإسلامية تماما .

### في الغربية مرفيعون من الخارج

والأمر أكثر غرابة بدائرة الحلة الكبرى . فقد تم اختيار أمير الكوسني مرفعا للحزب الوطني وهو ليس من أبناء الحلة أو المحافظة إطلاقا ويأبل مله أنه جاء للحلة من الحوانكة محافظة أسيوط لإيلاء شينا وقل بآلة في القول السوداء حتى انتقلت له لجنة للفر مع ظهور الاقتراع واتصاف بصحت السادات وكانت النتيجة أن تمول ال مليونير .

استول على أراضي الأوقاف بشارع

المرج بجمعية الخلة والتي قام

بشراؤها بيسم المثل ٧ قروش بينما

يبلغ سعرها الآن ٢٠٠٠ جنيه للمقر

الواحد .

طالب الولد مرفعا للحزب الوطني

أما مرفيع الصالح مصطفى براهيم

ليأبل مله أنه كان عضوا بالاتحاد





المسرة

العدد ١٢٠

١٩٩٠ - ٢٠٠٠

التاريخ

للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

مضى بكل المجلس السابق والدكتور  
مولى أبو طالب رئيس لجنة التعليم  
والهندسة فتح الله رفعت رئيس اللجنة  
الاقتصادية والدكتور السيد مولى السيد

والدكتور ايها إسحاق رئيس جامعة  
القاهرة يولى سويل والدكتور عبد القادر  
حليم رئيس المجلس القومي للتخصصات  
والدكتور صلاح الحادى رئيس لجنة  
الصحة بالمجلس السابق .

وكانت الجلسة في استبعاد المهندس  
عبدان محمد عثمان رئيس المهندسين  
وتاريخ محمد صبرى صبرى السكرتير  
العام للجنة المصنفين بدلا منه . وكان  
عبدان قد اتم في الانتخابات الماضية  
باستبعاد اسم صبرى صبرى من لوائح  
الحزب الوطنى بالاستعانة بمعدى  
رئيسة الحزب ومن ثم فقد تم رد الشورى  
إليه بقرار من جانب د . يوسف والى .

د . والى يعطى حسنياته

كما تم استبعاد الدكتور يحيى الجمل  
وذلك بسبب تصريحاته الكثيرة المؤيدة  
لطالب المعارضة بشأن ترشيح الفضلات  
لترئاسة الانتخابات .

واستبعد أيضا المستشار اليمويلى  
المقال وتم ترشيح منافسه في الانتخابات  
المؤدية بدلا منه حامد هشام .

وشملت الترشيحات الدكتور شريف  
عمر الاستال بمعدى السرطان وأحمد  
الارباب الدكتور يوسف والى .

وبوجه استخدام المقال إلى أنه يترشح  
بمطابقة طيبة مع زكى بدر الذى ضل  
عام ١٩٨٧ ليتم ترشيحه بالمعدى الفردى  
في دائرة البدارى وسعيد رشا من  
الدكتور والى إنذاك وبعد خروج زكى بدر  
من الوزارة كان استخدام المقال وترشيح  
منافسه حامد هشام مقبولا وكان  
إشارة بالانتخابات .

ويحمل ترشيح د . شريف عمر نفس  
الغنى . ولكن في الاتجاه المضاد . حيث

تمدد زكى بدر في انتخابات  
المؤدية لمجلس الشورى ليتقدم من د .  
والى الذى كان قد رفضه يتقدم زكى بدر  
والتا أن يكون د . شريف عمر هو  
الوحيد من مرشحي الحزب الوطنى  
الذى يسبق في هذه الانتخابات ، ومن ثم  
فقد جاء ترشيحه هذه المرة رد  
واختياره . وإشارة إليهما زكى بدر  
والآخرين جدا .  
وقد شملت قائمة المستبعدين تسع  
نسبة وتم ترشيح أربع سيدات فقط ١١

تتميز واحدة جديدة لما باليات لهن :  
الدكتور لائل عثمان والميد كامل وأريا  
لينة .  
وعلى غير المتوقع لم تشمل

الترشيحات اسم الدكتور أحمد كمال أبو  
المجد صاحب القانون الذى تتم به  
الانتخابات . وجاء هذا التجمل رغم  
مخالف بانه سيكون الرئيس الجديد  
للمجلس وهو ما يثير احتمالا تعيينه ضمن  
الاعضاء الشرة .

لجنة الانتخابات

ول للثايل شملت الترشيحات سبعة  
نواب سابقين من المعارضة منهم ثلاثة  
من التحالف لعدد حرا ( للرايلى )  
وأحمد القلى : ( لبا ) ونهى بخت  
من ( جبهة - سوماج ) . - ومؤلا  
الثلاثة كانوا قد أعلنوا انشقاقهم عن  
حزب العمل مع أحمد محمد . كما لبرا  
خدمات جليلة للحزب الوطنى خلال

وهوهم بالمجلس السابق حيث صوّتا  
معه ضد رفض تطبيق أحكام القضاء  
الخاصة بتصحيح عضوية الذين حكمت  
لصالحهم المحكمة الإدارية العليا .

كما ساندوا موقف المحكمة بشأن  
الوزارة الأخيرة وترشيح رئيس  
الجمهورية في إصدار الجديد من  
القرارات .

وشملت الترشيحات أيضا عضوا  
مقبولا من حزب العمل هو خالد حماد  
( البهولة )

أما نواب حزب البراد والذين  
تضمنتهم قائمة ترشيحات الوطنى فهم :  
سيد شياكر وهى أحمد شمرون ومصطفى  
الفتحات وهذا الأخير سبق له بالانتخابات  
مع الدكتور للمعجب رئيس المجلس

الراجل والقائم بجمعية بهدف تعطيل  
لحكم القضاء الخاصة بصحة  
العضوية . حيث لفق إتهاما لبراد  
بالتزوير في أوراق قضية تصحيح  
العضوية .

والذى سبق تحويله للتطبيق أكثر من  
مرة في مناقشات جمعية متاجى القصب .  
وكان الحصة التى يتمتع بها دور كبير  
في مواجهة هذه التفتيات .  
ولعل أطراف الأمور هيام الحزب  
الوطنى بترشيح الدكتور عبد الحميد  
جمل الذين أمين الحزب بالمقابلة

ورئيس المجلس الأعلى للشباب  
والرياضة بدائرة الظاهر . رغم أن  
الدكتور من أبناء محافظة الغربية

وسبق ترشيحه بدائرة مصر الجديدة .  
ويقال سبب هذا الترشيح الغريب  
أن الدكتور طوال الدوتين السابقين  
لم يتم جعل بذكر لأول دائرته

بغربية أو مصر الجديدة . ومن ثم  
تصيرونه بقبض لفساد إذا  
رفض نفسه لثانية بأى منها وهذا

سر ترشيحه بالظاهر . لعل وعسى  
يفسحه أهلها بالوقوف أو البني

ومن الواضح أن الحزب الوطنى عقد  
مصلحة مع حزب التجمع الذى خرج  
لجاء المعارضة ورائق على الانتخابات

الانتخابات فضلا قدم الحزب مرشحا  
صوريا بمعدى الفتات بدائرة كفر شيكر  
يدعى أحمد عبد العزيز من . سى لا

يتمتع بأى شعبية . ولهدف من هذا  
الترشيح لفساد الطريق أمام الاستلا

خالد محيى الدين  
لكى يوزع بعد أن فشل مرتين في ١٩٨٤ .

١٩٨٧ في الوصول إلى مجلس الشعب  
وبذلك يكون خالد محيى الدين قد ضمن  
الغرض منذ اليوم الأول للانتخابات .

● وذات الصلة جرى الاتفاق عليها  
بدائرة كرموز حيث يترشح أبو اليز  
الحريوى نفسه من العمال . بينما رشح

الحزب الوطنى أمارة محمد حسن  
إحمد . وهو الذى لا يتمتع بأى ثقل  
العمى أو انتخابى . بل أن هذه الدائرة

تعد منطقة لصالح أبو اليز الحريوى  
وبذلك يكون التجمع قد ضمن لنفسه  
مقربين على الأقل .

● كما جرى نفس الاتفاق في ديمياط حيث  
تلقى الدكتور محمد حسن الزيات من  
دائرتة وسقط رأسه فارسيك والتقى

مرشحا نفسه بدائرة ديمياط رغم أنه ليس  
من أهلها ولم يسبق ترشيحه فيها من  
قبل .

والسبب في هذا الإجراء أن شياء  
الدين دابة الزويرى السابق ( تاسرى )

رشح نفسه من اللوائح بهذه الدائرة بعد  
زوال أساليب حرايته من مؤازرة العمل

السياسى بمحصله على حكم من  
الاستوائية العليا .

وإذا ما ترشح الدكتور الزيات بنفس  
الدائرة فستكون الخاتمة بينهما شياء  
ويمكن القول بما لذلك أن شياء المد .





المصدر: البيان

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٣ - ١٩٩٠

داره ضمن مقعدا بمجلس الشعب  
تقبلته وشعبية فخرتان بذلك  
● أما نقلة اليوم فهي الموضع الذي  
انفطره الحزب الوطني بديلا عن المفكر  
رفعت للمحبيب رئيس المجلس الواحد  
هذا الموضع هو عهد القوف شيئا  
لكبر جهاز الألمان والجنين  
وكان حفسوا سابقا بالمجلس منذ عام  
١٩٧١ وحتى عام ١٩٧٩ عندما هزبه  
الدكتور طلي الحديدي الأستاذ بعب  
القاهرة والأمين العام المساعد لحزب  
العمل لذلك حزبية سلسلة - الحضر  
بعدما الى الامتداد ثباتها من الانتخابات  
التي تلت ذلك .  
● وحرف كلمة فعل دمياط لته غوال وجهه  
بمجلس الشعب مدة الشاكنى سنوات ثم  
ياقور بكلمة واحدة تحت القبة .  
والدهش أن هذا الموضع ليس من  
أهل مركز أو صيغة للزرقا لتي رشمه  
الحزب بها فهو من أعضاء قري مركز  
فارسكر ... أين أن دائرة فارسكر منها  
مريضان فئات بدوائر أخرى .  
● وقد تكررت نفس الظاهرة مع طوى  
حافظ بدائرة الدرب الأحمر بالقاهرة  
وذلك لتسهيل الطريق أمامه ليخرج هو  
أجماع أحزاب المعارضة وحزب قرار  
حزبه .  
ويهدف تقوية طوى حافظ . رشح  
الحزب الوطني أمامه شخصيا يدعي  
سعد سالم أحمد سالم وهو لا يتمتع بأي  
شعبية وقد تكون هذه الانتخابات هي  
المناسبة الأولى التي يسمح فيها لأهل  
الدرب الأحمر بهذا الاسم . ومن ثم  
للطريق تم تمجيده أمام طوى  
حافظ . خاصة وأنه كلف لمجلس  
البريين منه أنه سينضم إلى الحزب  
الوطني بعد الانتخابات ، لذا لم  
تجرح مسؤولاته في تشكيل حزب  
جديد .





المصدر: الوقد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٣١٠ هـ - ١٩٩٠ م

## مقالات انتخابية

# نظرة نقدية في قائمة الحزب الحاكم

## بقلم: جمال بدوي

لأن الرئيس حسني مبارك مشهور بالنزاهة والشفافية والعفة، فإنني أجزم بأنه - وهو رئيس الحزب الوطني - لم مطلع على قلعة مرشحي الحزب الوطني قبل إعلانها، وربما اطلع عليها ولكنه لم يداق فيها ثقله في الذين أعدها. ولكن هؤلاء المستشارين لم يضيئوا مبادئ حسني مبارك موضع التنفيذ: عند اختيارهم مرشحين يتنسبون إلى حزب يرأسه السيد رئيس الجمهورية، إذ من المستبعد أن يوافق الرئيس على ترشيح أشخاص تحت مستوى الضيعة، ومن المستبعد أن يوافق الرئيس على ترشيح أشخاص مطعون في ذمهم المالية، ومنهم من صدرت ضده أحكام في جرائم نصب واختلاس، ومنهم من تزعم عصابات استولت على أراضي الدولة وباعها لأجني اللادين، ومنهم عتاة في التهريب .. ومنهم من ألجأت عنه نهاية الأموال العامة بكفالات باهظة .. وكل هؤلاء وغيرهم لهم ملفات متخمة في جهاز الرقابة الإدارية وغيره من الأجهزة الأمنية التي نجحت أحياناً في ضبط جرائم الفساد وقتلت أحياناً أخرى بسبب صلاح الحصانة، وتدخلت الأجهزة التنفيذية العليا ..

إن حرصنا على سمعة الحزب الوطني، الذي سيخوض الانتخابات مقرباً، ينبع من حرصنا على سمعة الحكم، ولأن هذا الحزب هو الذي سيقوم بصير بلاد مصر المحروسة خلال الشهور أو السنوات القادمة. وسواء طالت المدة أم قصرت الأعضاء مسئولية الرقابة والتشريع، وسنمر من تحت أنوفهم القوانين المنظمة للحياة المصرية. والمفترض أن يتحقق للمجلس المرتقب الحد الأدنى من سلامة الميناء وحسن السمعة (١)

كذلك، فإننا نستبعد أن يوافق الرئيس مبارك على خلو قوائم الحزب الحاكم من المرشحين الأقباط - باستثناء اثنين فقط - وقد نجحت الحياة النيابية منذ ثورة ١٩١٩ الوطنية على تعطيل الأقباط، باعتبارهم شريحة أصيلة في الكيبن المصري. ومنذ ظهور حزب الوفد والأقباط يشركون في الحياة العامة عن طريق الأحزاب السياسية، وقد نجحت هذه الصيغة الحضارية في تأكيد الوحدة الوطنية، وأصبحت مصر نموذجاً لكافة المجتمعات التي تسعى إلى تثقيف وحيتها على أسس عملية وعظيمة، فلما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ أغلق باب العمل السياسي أمام المسلمين والأقباط، فظهرت التنظيمات الدينية بديلاً عن الأحزاب السياسية، وحل







المصدر: الوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٦١ س ١٩٩

الانتماء الديني محل الانتماء الوطني . وكان الظن ان الكاثوليك  
على امور الحزب الحاكم قد فطنوا الى هذه البديهيات . وكان  
المفترض فيهم ان يعلموا ان عجلة الزمن لا تدور الى  
الوراء (١)

كذلك نستبعد ان يوافق الرئيس حسني مبارك على ان تخلو  
قوائم الحزب الوطني من التمثيل النسائي ليقول : بعد ان  
قطعت المرأة المصرية شوطا هائلا في ضمير التقدم  
واصبحت صورة مشرفة للمرأة على مستوى العالم . وتقوم  
بدورها في بناء المجتمع . وكيف يتجاهل ربة البيت المصرية  
التي تتحمل وحدها اعباء الضائقة الاقتصادية . وتنعكس  
عليها اثر السياسة الاحتكالية التي تمارسها حكومة الحزب  
الوطني . وهي التي تكثرت بنار الغلاء والضيق والعنت .  
فكيف تحرم المرأة المصرية من التمثيل النيابي الرسمي عن  
طريق الحزب الحاكم (٢)

ان قائمة مرشحي الحزب الوطني تكثف النقيب عن طبيعة  
المجلس القادم . . وعندما يتفرج الستار فسوف يفلج الناس  
بمسرحة هزلية ثقيلة الدم . . وسوف يفض الجمهور  
صانها . بمسرحية اونطة . . هلثوا فلوسنا . . (٣)





### اسلاميات

## والفتنة قائمة

ان قطع الحزب الوطني  
الانتخابات او اشتريه فيها .. لهذا  
علينا من خلال رؤيتنا ..  
وان يلقى الحزب الوطني  
اصحاب المسلم .. والتوجهات  
التجنية من بين مرشحيه .. فهذا امر لا  
يمكن السكوت عليه .. وايضا ليس  
اذا جقه ..  
اما ان يخرج علينا من ينشر كلمة  
باسم (الفتح القبطي) .. جريدة  
الواد .. ومن غير المسلمين .. ليتكلم  
في ان قواعد الترشح للحزب الوطني  
لم تشمل غير اسمين مسيحيين ..  
ويسترسيل .. ويقول .. كيف ينبغي  
الاختيار بعد ذلك الى اختيار  
الانتخاب .. ويحدث من شعب  
(وحي) لا تعرف له مثقالا جرافيا ..  
لهذا هو الامر الذي نجده من  
الخصامنا .. وهو ملجئ .. والله  
اقول .. وتصحيح مقامي ..  
للمسيحيين .. لم ينجحوا عندما  
اغلقهم او اسقطهم الوطني من قائمة  
الترشيح .. ومنهم من وصل الى مواقع  
همة .. اذا فما كان لهذا كعب  
المصور في جريدة كوكب الاسيوط  
الذي تلقى ان يخرج .. ويسترسيل  
ويكون .. ويذكر لنا من واقعا ما لا  
نصره ..  
نصر .. كلها شعب واحد .. هو  
الشعب المصري .. وكلمة الشعب  
القبطي .. يجب ان تكون .. وان  
تتلقى تماما حتى لا يكون هذا في بلدنا  
(شعبان) .. وحتى لا تتراجع  
الخلافت واقفا لهذه الخصومات ..  
وهذا هو ملجئ ان يعلجه (الكبر)  
يأخذ .. ويحب ان لا تتفرقه  
الصنف بل في حال من الاحوال ..  
والتهديدات والتقطيع وعدم الاموال  
بالاصوات لجموعة من المصريين ..  
ولهذا الشعب .. فرافوش .. ومارفوش  
وبعد اسميات واولها (الوطنية)  
التي يتسابق عليها البعض منهم ..

ليكن هناك اعتراض على عدم ادراج  
اسماء غير اسلامية في قواعد  
ترشيحات حزبية .. ولكن ليس بهذا  
الاسلوب .. وليس بهذا للضمون  
(والذي لا) لم تكن يوما في القياس  
لاختيار التراب في بلدنا  
شريفنا الوطني .. والاسئلة  
كثيرة .. ان على هذا الفكر الذي  
يكتب بين وقت وآخر كلمات في القواعد  
وغيرها .. ان يراعى فيه من الحديث  
عن (الطوائف) و (الشعب) ..  
حتى لا تكون فتنة .. غير المسلمين  
الذين يشملونها ..  
ومن قبل طاعتنا ان لا يكتب عن  
قضايا المسلمين .. الا من هم من اهل  
دينهم .. وانه من الاطفال ان يعلج  
لقضايا المسلمين .. مسلمون .. لا  
غيرهم .. ولذا كما نلجج ونراعى ان  
يقول الفرح والفكرى من المسلمين  
الا من كانوا مؤهلين لذلك .. فكيف  
نسمح ان هم خارجنا ان يعلجوا  
قضايانا وان يدعوا المس في العمل ..  
ولذا ليام اوقات كلمة لأمور شراب  
غير مسلم يتكلم على التعمدية  
وحلقها المعاري مع المسلمين .. اي  
والله هذا .. ويعد ثلاث تكلمات  
اصيبتها من المسلمين .. ولم يكف  
بهذه القويعة وانما ذكر ارقاما خيالية  
لم تسمح عنها من قبل .. مثل الآلاف  
من المصريين الذين اقتحموا الكعبة  
وحاصروا .. ياصد (حكمة جيهان)  
(والآلاف) الذين ماتوا في ثلث  
الخميس) والفوف اخرى ثم ..  
يطالب (بالسلامة) من اجل  
المصموية ..  
الله اكبر .. هذا .. ويتكلم  
المسلمة .. ويحدث الفخر ..  
(جلونا) .. ليغيرها فتنة .. ويطلع  
جولما .. ثم بعد ذلك يشكون  
والغريب .. لنشي التبع ماجرى  
من السلمة في بلدنا وغيرها .. وفيه  
الكثير مما يجب ان يكتب وان يقال عن  
غير المسلمين .. ومن غير المسلمين  
ولم اقل كلمة واحدة لأمور من الذين  
يحدث عليهم (العقوبة) فكيفوا ..

او الذين نعتهم -الفسطاط او  
الظروف او هما معا .. ليكونوا  
مسؤولين كثيرا عن الفخر .. فينتقدون  
او ينتقدون .. او مجرد تكريم  
لوالدهم .. اما عندما يتعلق الامر  
(بمسلمين) .. فما اهل اصولهم ..  
وما اكثر ملكيتهم حتى ولو كانوا  
يعملون في مستشفيات بالخارج ..  
ولكن بيننا كلمة سواء .. كما  
منعنا انفسنا من الفتنة منهم ..  
فليمنحوا انفسهم من الفتنة عن  
الفتنة ..  
• ولان الحديث عن الفكر والثقافة  
التي .. قد اوصلا الى مخاض اليه ..  
قد طالت ان المحاولات التي بذلت من  
اجل استعارة الانضمام الى شخص على  
صورة لثلاث الصلصة .. بمعنى ذلك ..  
ان الانضمام الى جماعة الضمير في الامم  
حتى يغني الله ابيه وتلقى القرائن  
الاستثنائية واي كان رايها او خلافا مع  
الانضمام .. ان الخلق لا يلقه الله ..  
ولا يسمع الحق .. ومن حق كل مسلم ان  
يكون له رأي في الامر المصري .. وهو  
ثابت له لوقوف الانضمام .. ولكن .. كما  
يفعل خصومنا المسيحيين .. بل لا  
تعمل .. وليس يجب ان يشتم الانسان  
من خصمه اومن هو (اصغر منه) .. انما  
الجب اننا نستظم وهذه من اصلنا  
تفكيرنا خصوصنا وخلقنا من اصلنا  
العمل الاسلامي .. الذي لا يمكن ان نرصد  
اياهه الايجاب لما اكثر فوسل .. وماكش  
الخلق .. لوصول اصحاب الدعاوات الى  
فكرهم .. وقد رايتهم .. يكونون اشد  
بعضهم .. رغم هذه القرون .. يصرونها  
من الريس .. ومن لندن .. ولا تخفي ايدا  
من (الصوف) واول لثلاث النساء ..  
فكلمهم المسلمين ..  
ولتالي اريات الاستبداد غفلة ..  
والاستمرارية الاسلامي في اداء رسالتنا  
والله اعلم في امره ..

صلاح عزام





## حقائق انتخابية

## هل يجوز تبسّادل الأدوار بين أحزاب المعارضة والحزب الوطني؟

## بقلم: جمال بدوي

تتحول الأحزاب السياسية إلى ميليشيات مسلحة ؟  
وأن لتحول للنقطة الانتخابية إلى مذابح تنسيل فيها  
الدماء ؟ وهل تلام أحزاب المعارضة إذا هي ترتعت  
عن الانحدار إلى هذا المسلك الهمني (١) ؟

ونتفرض - جدلاً - أن أحزاب المعارضة قبلت  
التحدى ، وخاضت المعركة الانتخابية ، وحصلت على  
مقاعد الأغلبية ، هل ستنتقل المعارضة إلى مقاعد  
الحكم ، وينتقل الحزب الوطني إلى مقاعد المعارضة ؟  
هذا اقتراض نظري .. ولكن لا بد من طرحه حتى  
نصل إلى أصل الداء ، ونضع أيدينا على خبايا  
العملية الانتخابية ، ونحدد حجم الأزمة التي تعانيها  
مصر منذ أخذ النظام الحاكم بنظام التعدد الحزبي ،  
بينما استمرت روح الاحتكار والإحتواء والاستيعاب  
مطلقة في الحزب الواحد ..

إن جوهر النظام الديمقراطي يقوم على فكرة  
الاختيار الحر من جانب الجماهير ، وهذا يقتضي

وجود أحزاب تتنافس على الحكم ، فيحكم صليحي  
الأغلبية ، وتقوم أحزاب الأقلية بدور المعارضة بضرورة  
الاعتراف بتبديل الأنوار بين كافة الأطراف المشتركة  
في لعبة السلطة ، فلا تكون السلطة حكراً أبدياً لحزب  
ما .. وتكون المعارضة دوراً مقلداً لحزب ما ..

هذا هو العمود الفقري في الفكر الديمقراطي الذي  
يبنى فكرة الثبات ، ويضع محلها فكرة التغيير والتبديل  
الأنوار حسب إرادة الأمة .. ولا أفن أن أحداً من  
متنظري الحزب الوطني في مصر يفتك معنا في هذه  
البديهية ، وعلى هذا ننظر السؤال التالي : هل يوجد  
في مصر اعتراف بتبديل الأنوار بين الحزب الوطني  
وأحزاب المعارضة ؟ وماذا يكون الحال لو حصلت  
أحزاب المعارضة على الأغلبية ، وحصل الحزب  
الوطني على الأقلية ؟

● إنه سؤال مرجح بالطبع .. ولكن لا حرج في  
الدين .. ولا حرج في السببية .. ولكن نوفر على  
الأخريين حرج الاجابة ، نقول إن بعض الدول  
العربية التي أخذت بنظام التعدد الحزبي ، حدث  
فيها هذا (المطب) الذي افترضنا حدوثه (نظرياً) ،  
مصر .. ومع ذلك سارت الأمور في هذه البلاد سيراً  
طبيعياً .. ولم يحدث فيها أي خلل في هيكل النظام  
السياسي ..

يقولون إن المعارضة اجتمعت عن النزول إلى  
المعركة الانتخابية خوفاً من المواجهة ، وغرباً من  
التحدى (١) ..

● والسؤال هو : المواجهة مع من ؟ والخوف من  
من ؟

إذا كان المقصود جماهير الناخبين ، فإن هؤلاء  
أخذوا قرأوا المواقفة قبل أن تتخذ أحزاب المعارضة  
قرارها ، ومنذ اكتشفت الجماهير أن الانتخابات  
ستدار بنفس الروح التي دارت بها المعركة السابقة  
لتنتهي إلى نفس النتيجة ، إن لم تكن أسوأ منها ،  
وبالصورة التي تراها الدولة رغم ألف الجماهير التي  
يفترض أنها صاحبة إرادة حرة ، ولها الحق المطلق في  
الاختيار (١) ..

لا يصح إذن استخدام اسم «الجماهير» في هذه  
القضية ، أما إذا كان المقصود الخوف من السلطة ،  
فإن الأمر يختلف ، فليس في قدرة أحزاب المعارضة أن  
تتحدى الدولة التي تسخر كل إمكاناتها الجبرية من  
أجل الوصول إلى نتيجة انتخابية ، ولا يجوز بأي  
حال من الأحوال التنازل عنها ، ولا نقن أحداً من  
المشتكين في قوة المعارضة بجعل المهازل التي تجري  
داخل اللجنة الانتخابية من جانب حملة اليوم  
والغداجر وقول الفزائل الذين يقتضون على اللجان ،  
ويعتصرون على مندوبي المعارضة ، ويغترسون  
الصاديق على مرأى ويسمع من رجال الشرطة ، وفي  
غيبه رجال القضاء الذي ينحصر دوره في الإشراف على  
فرض صناديق ثم تزويرها سلفاً .. وإذا كان السيد وزير  
الداخلية يرى أن رجال الشرطة لا يقولون نراهما عن  
رجال القضاء ، فإننا لا نطمح في نراهما رجال  
الشرطة ، ولغنا نرى أن الأمر كبير من قدرتهم ، فهم  
لا يملكون التصرف إزاء عمليات تزوير تجري عن  
طريق أشخاص يتمتعون بحصانة الانتماء إلى الحزب  
الحاكم .. وأين هو الضابط الذي يغامر بمسقبله  
فيقلب في وجه الحكومة وحزبها (١) ؟ وماذا يكون  
مصيره لو فعل ما يعليه عليه وأجبه ؟

● وإذا كان هذا خلل جهاز الشرطة المشرف على  
العملية الانتخابية ؟ فعلاً يكون تصرف لحزب  
المعارضة ؟ هل تجبأ إلى مقلية القوة بالقوة ..  
والعنف بالعنف ؟ وهل من مصلحة الأمن العام أن





المصدر: الوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: الوفد ١٩٩٠

● ١٣٨٨ .. ٩٩

لأن الحكم هناك لم يكن رئيساً لحزب من الأحزاب  
المشاركة في لعبة التنافس على السلطة، ووضع نفسه  
في مرتبة تعلو فوق المنافسة الحزبية .. ولكن الأمر  
يختلف عندما ، ورئيس الجمهورية هو رئيس الحزب  
الحاكم .. فأي تغيير في النسب البرلمانية يعني تغييراً  
شاملاً في هيكل النظام، وفي هذه الحالة لن يكون  
تبادل الأنوار بين المعارضة والحكومة، ولكن بين  
المعارضة والنظام نفسه .. والسبب في هذه الورقة  
يرجع إلى عصر الرئيس الراحل أنور السادات الذي  
وضع دستور ١٩٧١ بروح شمولية، ثم سبغ عليه  
شعلاً ديمقراطياً، وركز كل السلطات في منصب رئيس  
الجمهورية، بيضا جعل من مجلس الوزراء مجرد  
مجلس تنفيذي، ومن مجلس الشعب غرفة عمليات  
لرئيس الجمهورية، وبقي تعدد الأحزاب  
مجرد عملية مطهرية يتباهى بها أمام العالم  
الخارجي، دون أن يكون لهذا التعدد مغزى حقيقي  
يضع فكرة تبادل الأنوار موضع الاحتفال .. وصار  
النظام السياسي المصري محكوماً بتعاليم كهنوتية  
لا يجوز خرقها أو المساس بها، وهي تقضي بأن يظل  
حزب الرئيس في السلطة إلى الأبد .. وأن تقتل أحزاب  
المعارضة في القتل إلى ما لا نهاية .. وعلى المقهور أن  
يكتظم غيظه ..

خلاصة القضية: ليس من حق أحزاب المعارضة  
أن تتحلم، بالوصول إلى السلطة حتى لو أرادت  
الجماع .. وليس من حق الحزب الوطني أن يتحلم  
بالانتقال إلى مقاعد المعارضة حتى لو أرادت  
الجماع .. وعلى كل طرف أن يرضى بما قسم له .. أما  
التزوير والتلفيق والتزييف، فكلها أخطاء بسيطة  
يمكن التغاضي عنها أو إهمالها من أجل بقاء الحل  
على ما هو عليه .. وعلى الله قصد السبيل ..







المصدر: **الوطن**

التاريخ: **١٠ نوفمبر ١٩٩٠**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قطعت أحزاب المعارضة الانتخابات بسبب موقف  
الحزب الحاكم الرافض لتوقيع الضمانات للعملية  
الانتخابية، وقرر حزب الوفد أن موقفه هذا نهائي ولا  
رجعة فيه، وأن المشاركة في الانتخابات بقسروط الحالية  
تؤدي إلى أضرار كبيرة به كحزب كبير صاحب مبادئ  
عريقة.

وفي هذا التحقيق نتناول زاوية هامة في موضوع  
المقاطعة وهي الخسارة التي سيتكبدها الحزب الوطني  
والنظام الحاكم في مصر بسبب مقاطعة المعارضة  
للانتخابات، والتي ستعكس بضرورة على الحياة  
السياسية في مصر مادام الحزب الوطني متفردا بالسلطة.

**ماذا  
تخسر  
الديمقراطية**

**بمقاطعة**

**الجمهورية**

**لا انتخابات**

على سلامة





المصدر: أ.ك. وقد

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: الوفيس ١٩٩٠

● غياب المعارضة عن البرلمان ..  
يفقد الحياة السياسية فعاليتها  
● اهتزت صورة الحكومة وضياء هيبيرا  
داخليا وخارجيا وانصرف الجماهير عن ساحة العمل العام

يؤدى  
سبب  
المعارضين  
إلى تجميع

تحقيق:  
عماد الغزالي

التعبير؟

العمل السري  
والجنت عن  
قنواته بديلة





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

الرقم: ١٩٩

العدد

مقاطعة الوفد الانتخابيات. ومواف  
بمجلس. سببه ان الحكومة لم تقدم  
الخدمات التي طالبوا بها قوى المعارضة  
والتي تحقق الحد الأدنى المطلوب  
لانتخابات مزبنة.

سلفه الوفد لماعده في البرلمان بسبب  
هذا الموقف بطبيعة الحال. لكنه سيصعب  
اخراج الجمعيه التي تستطيع بحسبها  
الوطني ان تكلف البلد من الكفون. وان  
تستعين بمواف الرجال عند الشدائد. ثم  
دعونا نتساءل: وهل تحمل مقاعد  
المعارضة وبخاصه الوفد في مجلس  
الشعب وزنها الحقيقي في الشرح  
السياسي؟ وهل التزمت الحكومة باحكام  
القضاء المتكتمة التي قضت باطاحة  
المعارضة في ثمانية وسبعين مقعدا من  
مقاعد البرلمان؟ وهل اخذت المعارضة  
فرصة حقيقية للتعبير عن نفسها تحت اية  
البرلمان الجواب عن كل ذلك  
الاسئلة هو التالي.

ومعنى هذا ان متصرفه  
الوفد وامصار المعارضة  
الآخرى التي رفضت دخول  
لبنانه شغل جدا اذا ما قورن  
بالمعارضة التي لمحت بالحزب  
الحكم الذي يتقدم ليل تولى  
بالديمقراطية والحرية  
السياسية وبما يرس في الوقت  
نفسه كل ما من شأنه تقويض  
الحد الديمقراطي وتقليل اقبال  
الاحزاب المشاركة في جيل  
السياسية من جانب الاحزاب  
في نهاية الامر ان يكون يصح  
من صوره للنظام المنهك امام  
الراي العام العالي.

موقف الحزب الوطني  
مصادفته امام الشكاكين كما  
يسبقها امام الراي العام  
العالي. وستنجز صوره -  
الباية.

اصلا حين تجد الجماعه ان الحزب  
الوطني واعضائه يبالغون انضمام  
مطلب خلى من المشرعين مؤيدين  
ومؤيدين. وسيستمر بالاساحة كما افرد  
بها من قبل ولكن هذه المرة بلا شفا  
بشره ولذا ان تتوقع حجم المعالفة التي  
ستكسبها الجماعه حين يتقدم الحزب  
الوطني والاضواء بتسلسله حيث  
ستصبح مصر غنيمة وتكاتب عليها  
المتكلمون والافاق.

ولكن لئن ان نرصد مدى الفلسفة التي  
يستكمها الحزب الوطني بسبب عدم  
دخول احزاب المعارضة والوفد على قضا  
حزب الاطلاعي لتعرضه للانتخابات  
تتوالف عند السوايق التريضية للمطامعة  
الانتخابية. وكما يقول المثلح المذكور  
يوتن لبيب ريق استل التريخ الحديث  
ولعاصر بكلي البنات جامعة عن  
ففس ان المقاطعة سافكت في تاريخ  
مصر الحديث. لقد غابت احزاب  
المعارضة عن الانتخابات للمرة الاولى عام  
١٩٤٢ بعد خلافات في فبراير الشهيرة.

وبعد سقوط البرلمان الذي كان قد تم  
انتخابه في اول انتخابات مزبنة في التريخ  
المصري وهو يبريل عام ١٩٣٨. فلما  
تكونت حكومة الوفد بعد خلافات في فبراير  
١٩٤٢ قررت ان تجرى انتخابات جديدة  
لمقاطعة الاحزاب التي كان البرلمان المزد  
يتشكل من اعضائها. وقررت الا تخوض  
الانتخابات في مواجهة الوفد. وهي حزب  
الاحرار الدستوريين والمصريين والحزب  
الوطني. بعد ذلك باكثر من عشرين عامًا. ولقد  
وبالتحديد في اكتوبر ١٩٤٤. انقل الملك  
حكومة النحاس السوفية. وحل البرلمان  
الذي كانت الغلبة اعطاه من حزب  
الوفد. ومرة ثانية يحدث العكس في  
الانتخابات الجديدة التي كان مفهوما ان  
تتوزعها. اثر الود هذه المرة ان يقاطعها  
فلقت الانتخابات التي حدثت في عام  
١٩٤٦ دعوة مشاركة الوفد. وكانت هذه  
هي المرة الاولى في تاريخ الود التي يقاطع  
فيها انتخابات برلمانية تقوم على اساس  
مستور ١٩٣٣. وان كان لم يشارك  
الانتخابات التي جرت بعد الانقلاب  
المستوري الذي قام به صديقي في عام  
١٩٣٠. وهي انتخابات لمقاطعة الود  
والاحرار الدستوريين ولم يشارك فيها  
سوى حزبي الاتحاد والشعب وهما حزبا  
الملك. بالاشافة الى الحزب الوطني الذي  
كان متصلا بحكومة صديقي.

هذه السوايق التاريخية التي تحدث  
عنها الدكتور يونان تغطي الالاف هامة  
ايرضا ان الود في موقفه الاخر من  
المطامعة جاء متصلا مع موقفه الاساسية  
التي ترفض التزوير والتلاعب في الحياة  
السياسية. وأنه كحزب شيعي رفض  
دائما المشورة في مهزل السلطة التي  
لوانت ان تستخدم فيها المعارضة

هذا المعنى. يؤكد ايضا الدكتور  
عبدالمعطي رمضان استل التاريخ  
الحديث والمعاصر برغم معارضة لقرار  
المطامعة. حيث يرى ان الود باعتباره  
حزب الاطلاعي. كان يقاطع الانتخابات  
التي يجريها القصر الملكي والتي يحق  
فيها الود من ان التزوير في الانتخابات  
سيكون لهما. والسبب في ذلك ان الود  
يصل اعادة الى الحكم عن طريق  
الانتخابات الحرة وهذا ما يثبه تاريخ  
الحياة الدنيابة المصرية. فإذا وثقت  
الانتخابات لانه يملكه في الوصول الى  
الحكم. ويضع نفسه لانتخابات عليا  
لا طلق من ورائه. ذلك كانت احزاب  
الاطلاعي تقاطع الانتخابات التي  
يجريها الود لكي تحفظ ماء وجهها  
وحكي ليد في صورة المنتقم من  
الانتخابات وتتمسك في الانتخابات  
البرلمانية.

وهذا هو الفرق بين مبادئ الود في  
مقاطعة الانتخابات واولي احزاب الاطلاعي  
في مقاطعتها. وهذا يؤكد - برغم  
معارضة قرار المطامعة ان الود حزب  
مؤيد له كان يملكه الحصول على عدد  
اكثر من المقاعد التي حصل عليها في  
الانتخابات السابقة لو دخل الانتخابات  
بسبب موقفه القوي من أزمة الخليج.  
اما التجمع فقد ايدت اليات ١٩٨٢

و ١٩٨٧ انه لم يحصل على ثلثه الجماعه  
سواء كان ذلك من خلال حرية الانتخابات  
او تزويرها.

### ● سببه في جيل النظام ●

حول الفلسفة المتبعة نتيجة عدم  
مشاركة احزاب المعارضة في الانتخابات  
الانتخابية القائمة بقول الشاب الوفدي  
على سلمة الذي قطع الانتخابات امتلاك  
القرار الحزبي برغم انه اقم النواب  
الوحيين.

ان شيئا للمعارضة عن مجلس الشعب  
القديم سببه في جيل النظام الحكم. ذلك  
ان السلطة ان خلت من اكبر احزاب  
المعارضة. وسيعيدنا ذلك بذاكرة الى  
الوراء ايام حيلة التحرير والانقاذ القومي  
والاتحاد الانشائي كان يحسب على  
السلطة تنظيم سياسي وحيد ليسمح  
بقلم تفكيكات سياسية اخرى يجابهه.  
وهذا امر سيء للنظام داخليا  
وخارجيا الى جوار اندام الرقعية  
الحقيقية من مغل الحزبين. والمصريين.  
وسوف تغطي الامور في مصر كالتا شبه  
بعض ببقري فيه اعضاء فريق واحد  
فسوا انضمام الى فصين. ويعدنا  
بالوراء الى ايام المطولة ايام كنا نقسم  
انفسنا الى مصر وخرافية. وسيترتب على  
انعدام الرقابة ان تغطي التزوير  
طريقها الى جوار اندام الرقعية  
الازمنة والكوارث. وسوف ينعكس ذلك  
على الحالة الاجتماعية. وسوف يضي  
النظام في سياسته التفرقة التي اتبعها  
بالتسعة للافان. فهو يتبع سياسة الخدع  
والاسراف التي كانت الاسناد في المعالجة  
بخطيها تحت اية منذ عام ١٩٧٦ حتى  
تاريخ حل المجلس الاخير دون ان تواف  
شير الاسراف الذي يضي على النظام  
الحكم. وان جوار ذلك سوف يزداد  
الفاس. وسوف تظل من جديد الرقوة  
والدين بعد ان تتركز البول الدائنة عن  
ديونها تجاه مصر.

وسوف تغطي الشروعات الواسية.  
وسنرى هذه الممارسات دون ان تجد  
صوتا معارضا حقيقيا. وسيجد النظام  
الفرصة سانحة لاصدار كثر من  
التشريعات الخائفة لاحكام الشريعة.  
والتي تضل من الذي سبقتني  
الفقهاء العديدة التي اعطاه في مجلس











## في المحنة

سفلة أخرى وقع فيها الدكتور أحمد كمال أبو المجد وزير الإعلام الإسماعيلي واستاء القانون العلم عندما ظهر على شاشات التليفزيون في برنامج «أضواء على الأحداث» وينشد أحزاب المعارضة أن تتخل عن تمتعها بمقاطعتها انتخابات مجلس الشعب، وعلى عليها أن تتخذ مثل هذا القرار ولا تراعي الظروف التي تمر بها البلاد.

وكانت السفلة الأولى التي وقع فيها الدكتور أبو المجد عندما وافق على أن يشترك في لجنة سرية قامت بإعداد قانون الانتخابات الجديد، والذي خرج مشوهاً. ولم يشف شيئاً يذكر في القانون القديم. وخلا من كل الضمائم التي تكفل نزاهة الانتخابات وحيدتها. وقبل الدكتور أبو المجد أن يتسبب إلى هذا القانون المشوه، والذي سيضمن عليه بعدم الدستورية هو الآخر. ويضاف إلى القائمة القوانين سيئة السمعة التي قام بتضمينها لائحة القوانين. ونحن إننا نلن ولنا نرى لاسم الدكتور أبو المجد وتاريخه أن ينتهي به الحال بأن يقوم بدور «المحلل» للحكومة. وهل للمقابل الذي ستمثل عليه هو كرسي مجلس الشعب أو حتى رئيس مجلس الشعب؟ صدقني الدكتور كان ضالقه هو الرجل الذي في الدولة يحكم الدستور.

لذا نتكلم أحزاب المعارضة السوول عن قرار المقاطعة، ولا ننقد الحزب الوطني والرئيس مبارك رئيس هذا الحزب تولى المسائل التي طرأت بها المعارضة؟ وهل أي إنسان وجهت دعواه لأحزاب المعارضة بالرجوع في قرارها؟ ولماذا أحزاب المعارضة هي التي تراعي الظروف التي تمر بها البلاد، ولا تراعي الحكومة والحزب الحاكم هذه الظروف؟

من الذي يهرف على الانتخابات؟ ومن الذي يملك تزويرها والتلاعب فيها؟ ومن الذي يصنع السمعة والمهنة صنع القوانين سيئة السمعة والمهنة بعدم الدستورية. ومن الذي يملك اليوم علاج الأمر قبل أن يفلت من استوائية. هل هي أحزاب المعارضة أم الحزب الحاكم؟

ويطالب الدكتور أبو المجد أحزاب المعارضة بالجلوس مع الحكومة للتباحث والوصول إلى

اتفاق ودي حول الصمائل التي تريدها. ولما أسأل الدكتور أبو المجد: وهل طلبت الحكومة هذا الاجتماع - امتنعت - أحزاب المعارضة؟ وهل تصلح الحلول الوسط في قضايا مصرية مثل نزاهة الانتخابات وحيدتها؟ إنما أن تكون منك ديمقراطية أو لا توجد ديمقراطية، وإنما تريد منها الشكل فقط؟

وما رأى الدكتور كمال أبو المجد في أن الرئيس حمضي مبارك والذي يشغل منصب رئيس الحزب الوطني - الديمقراطية - صرح - بأن الانتخابات التي تجريها الحكومة تزيفة. وأن المعارضة هي التي تتكلم دائماً فيها. وقال - بأن المعارضة حرة، في إتخاذ القرار الذي تريده. سواء بالمشاركة أو المقاطعة.

إن أحزاب المعارضة مطالبة بأن تواجه هذا الموقف الجديد، حتى لا يتحول قرار المقاطعة إلى قرار عقيم ولا قيمة له. وهذا يتطلب من المعارضة التنسيق بينها وتوحيد صفوفها. واستعدادها لتقديم تضحيات... فالديمقراطية التي تصبو إليها أن تقدم وأن يتحقق منها في بيوت دلع الأمن وبدون تقديم تضحيات. لأن الحزب الوطني وقايدته أن تتراجع عن تمتعها وعن عدم إيراكتها السليم لحقيقة الأمور، سوى بإجبارها على احترام حقوق المعارضة. وحق كل مواطن في اختيار مقليه في البرلمان ولت مؤسسات الدولة بآزاهة تامة. ولذا كانت المعارضة غير راعية في تقديم تضحيات. فعل الأمل لاتدم ولا تتسند الحزب الحاكم، وتتركه خميره المسموم وهو السوط من قتلاء نفسه. لعجزه عن تحقيق أي تقدم ملموس في حياة المواطن المصري. ولعجز هذا الحزب عن محاصرة الأرباب الذي سوف يلقى شوكة في غلب الديمقراطية وفي الأسرار على إغتصاب السلطة بدون سند شرعي.

مجدى مهنا





## كلمة أخيرة

توقعت ذلك الهجوم المتفاجئ الذي وجهته الحكومة وأعلامها، لقرار المعارضة بمقاطعة الانتخابات وتوقعت "حكومة الحكومة" - عودة الأعلام، أيهاا للحياة مرة أخرى بلوايا "جداوات الحرب" الحكم، ليت سموا بالصوداء فوق اللوق، ولتبدأ حملة مستعرة ضد رؤساء الأحزاب، وبشكل شخصي قريب بعد صدور قرار الأحزاب بمقاطعة الانتخابات. توقعت ذلك لتأتي بحكم مهنتي، أعرفا رد فعل حكومة المائزق أو وضع مخرج، وأعرف جيدا مدى استعداد بعض أصحاب الأعلام، لبدء الحملات الضواء بداع وفرع إراع لأرشاء أصحاب النفوذ والسلطان. أما الإنسان الذي يلف وهو لا يعلم أصليا ما يجري فهو لأواهن المصري المصيبة، الذي فوجيء - بأن كتاب الحكومة تركوا جميع الأزمات التي تسببها مصر في عهد الحكومة السنية متركاة لملكي حزب وطني، ووجهوا اللومهم علىالاع إلى لحزاب المعارضة، ولأفانها بكل ما يستطيعون... بل ويحاولون بشتى الطرق - إلقاء الخلافات بين القويوات الداخلية للأحزاب، وإفساد الاتصاات ضد المعارضة ووجاها. بأنهم أصبح وراء فشل التجربة الديمقراطية، وأنهم يحاولون زعزعة الأمن الديمقراطي الداخلي للبلاد، بعد أن شيدوه رجال الحزب الحاكم طوال السنوات الماضية.

وأخيرا هو موقف الحزب الحاكم، والجماعة، واللائحة، ألا تعطي الديمقراطية التي يتقدمون عنها الحق للمواطنين في الاختيار بحرية ١٢ في ليس رجال المعارضة المصرية من المواطنين، الذي يستطيعون اختيار ما يريدون. حسب الحقوق التي تلتها الديمقراطية ١٢، وبالتالي فإن من حق المعارضة ضم خوض الانتخابات إذا أراد ذلك... في أن الحزب الوطني الحاكم، اعتد على أن تتجهل المعارضة تجاوزاته من أجل مصر، وبالتالي لم يعد لها حق الشكوى أو الاعتصام أن قرار المعارضة المصرية بالانصراف من انتخابات مجلس الشعب جاء

واضحاً وشرها وبملا - وهو قرار صدر بعد أن تمتعت المعارضة المصرية كبرى حتى لا تتأصل التجربة الديمقراطية المزمومة. ولكن المعارضة لم تعد تصحق وعود الحكومة للقرارات، ولا توافق على الخلاا القرارات الصورية في مصر خاصة قوانين الحريات والديمقراطية من استشارة الأحزاب المعارضة التي تمثل الشعب المصري، ولا تريد الاشتراك في أي انتخابات للمرة الثالثة على التوالي بهذا الشكل القريب الجريب، الذي يقص من رصيد المعارضة لدى الشعب، للحكومة المصرية ما زالت تصر على تحصيل كل قوانينها وقراراتها على مكس السطة أعضاء الحزب الحاكم، وعان الوقت لأحزاب المعارضة لتأخذ موقفا حاسما من هذه القرارات، فمصر ليست ملكا للحزب الحاكم ورجاله.

لك انتهى شهر الفصل بين الحكومة والمعارضة، ولذا كانت المعارضة المصرية قد أدت بعض سياسات الدولة الخارجية وأهمها الداخلية، فإن ذلك لا يعني أن الدولة تسهيل على لحزاب المعارضة، ولذا كانت هناك الديمقراطية في هذا البلد، فإن ليست مبدلها المساواة والعمل والحرية، فإن في هذه المبادئ.

**محمد مصطفى شردى**





## نشاطات

لحزب المعارضة فضلت مصلحة الوطن على مصالحها الخاصة . وفضلت كلاً من أجل الديمقراطية على بضعة مقاعد في مجلس الشعب . وفضلت عمل على تحول مجلس الشعب إلى برلمان يمثل الشعب ، بدلاً من كونه تالياً مجرد لجنة حكومية تابعة للحكم وتأتي بأمره .

المعارضة تريد إصراراً أن تنتقل من سنة أولى إلى سنة ثانية ديمقراطية ، منذ صدور دستور ١٩٧١ ، ومنذ تحول الاتحاد الاشتراكي إلى منابر ثم إلى حزب ، والى ذلك تطلب في مكانها أو تدور حول نفسها . لقد حرص الحاكم على ظهور الديمقراطية دون مضمونها ، وحرص على تبني حزب يرث الاتحاد الاشتراكي ، ويظل هو حزب الحكومة الذي يحصل على كل مقاعد المجلس النيابي أو أغليتها الساحقة .

الناس قد تنمعت الهيكل السياسي الذي يستند على فرد واحد ، فرئيس الجمهورية هو صاحب القرار الأعلى ، وهو الذي يعين الحكومة ويحلها ثم هو الذي يعين نواب مجلس الشعب من الحزب الذي يرأسه .. وهو بطريقة أو بأخرى يهيمن على تمثيل المعارضة عدداً وشمولاً .

ومثل هذا المجلس المعين لا يملك أمام رئيس الجمهورية إلا الولاء التام والطاعة الكاملة ، فهو مجلس الموافقة بطريق التصفيق لكل ما يفسد إليه من تعليمات يقرها رئيس الدولة وينفذها مقاليد الإنجاز . وهذه التعليمات تصدر إما بإعلان اللثة التامة بالقوزاء ، أو بعد قانون الطوارئ ، أو بالموافقة على الميزانية في ساعات ودون أي تعديل ، أو بتكويض الرئيس باللائحة أو بالموافقة على إعادة اختيار رئيس الجمهورية رئيساً لفترة أخرى .

الناس قد ملت تسوية الحزب للملك بالوطنية بأنه حزب الأغلبية ، وبتسوية الأحزاب الأخرى ، بالحزب الأقلية . لأن الأغلبية والأقلية لا تكون بقرار سلطوي ، ولو أرادوا قبض الشعبية والأحجام الحقيقية للأحزاب ، لقبولوا مطلب الشعب ومطلب المعارضة .

تحتاجهم أن يخوضوا الانتخابات بغير امكانيات الدولة المالية والمعنوية تحتاجهم أن يخوضوها وهم مجربون من ذهب المعز ومن سيفه .

تحتاجهم أن تدور الانتخابات في ظل حكومة محايدة تعطي لمحتلفي السلطة اجازة وتفخر اعضاء لجان الانتخاب ولجان الرز من غير محترق الزواجر وأن تتم الانتخابات تحت اشراف القضاء .

تحتاجهم أن يخوضوا الانتخابات بعد تنقية جداول الناخبين . وبشرط حيادية اللخب لبطالة تلبث شخصه ، وإن يكون مندوب المرشح ضمن تلخيص المائدة دون القضاء كونه من تلخيص اللجنة الفرعية التي يجلس فيها .

الانتخابات التثلية جوهر ومناخ علم ، ولا يختلف عليها أحد . والانتخابات الملولة ، الطويخة والمعدة سلفاً لانتخاب أو وصف أو برهان فيغير مناقشة أو تلعب في الإلفاظ . لا يترك عقل أو منصف أن الانتخابات القادمة معدة ومطبوخة وتفتح منها راحة التلاعب ، لسبب بسيط هو أن الحزب الحكومي يخوضها مستنداً إلى امكانيات ومطلبات الدولة والحكم المحلي والقطاع العام ، ولا قبل لأي حزب في العالم أن يخوض الانتخابات ضد الدولة بكل امكانياتها .

هذا عيث ، ونحلمكم مسئولية عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في مصر . بالاستقرار ليضمنه قانون الطوارئ ولا الأمن المركزي ولا حكم الفرد . ولما يقوم الاستقرار على الحق وعلى العدل وعلى حكم الشعب .

د. نعمان جمعة





المصدر: **الجمهورية**

التاريخ: **١٩٩٠ نوفمبر ١٩٩**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## آخر الأسبوع

قاطعت بعض الأحزاب المعارضة انتخابات مجلس الشعب . والمقاطعة جائزة لو كانت الانتخابات تجري في ظل سلطة إحتلال ، أو لو أن المعارضة رفضت النظام وبمته . لكن الأحزاب التي قاطعت الانتخابات تدرك أنها إن مصر دولة مسئلة ذات سيادة ، وأن نظام الحكم فيها وطني ، ومع ذلك بلغ التجاوز ببعض زعماء هذه الأحزاب إلى حد المطالبة بانتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة وكأنها في ناميبيا .. مع كل الإحترام لهذه الدولة الأفريقية الفتية . والمعارضة تختلف مع النظام في جزئيات .. والسبيل إلى علاج هذه الجزئيات هو المشاركة لا المقاطعة .

ونتائج هذه المقاطعة ، على الأحزاب نفسها ، تتجاوز الآثار الظاهرة بكثير . فقد حكمت هذه الأحزاب على نفسها بالنقص والخلل أن ما يصل إلى ١٥٠ من أعضائها قد إنشروا طلبا وقرروا خوض الانتخابات كمستقلين ، بعد أن حرمهم قرار المقاطعة من الترشح تحت راية أحزابهم .. فلقيت الأحزاب هذه الشقصيات .

وحكمت الأحزاب المقاطعة على نفسها بالغباء لمدة أربع سنوات عن السلطة التشريعية ، وهي مدة مجلس الشعب المقررة في الدستور .. وهذا الغياب يعني الكثير .. للذين عرفوا المعارضة عرفها من خلال ممثلها في مجلس الشعب ومواقفهم .. ثم إن وجودها ورائها كان يمثل عصبها مهما لها ، بالرغم من أنها عصبها للثقل .. عند عرض مشروعات القوانين ، ومناقشة القضايا الحكومية والجماعية الكبرى .

تكن لسوا الآثار الناجمة عن المقاطعة ، هي أن قرار ثلاثة من زعماء الأحزاب تتجاوز أصابعهم المصين ، وهم فؤاد مجاز الدين ، وإبراهيم شكرى ، ومشتقى مراد ، إضافة إلى الهضيبي زعيم الإخوان .. قد حكمت وحكمت في جيل كامل من الشعب ذو فؤاد هذه الأحزاب وبذلكها الأساسية في المستقبل .. لأنه أنه يحلم بنور ، لحزبه ، ولنفسه من خلال هذا الحزب ، في المشاركة في صناعة القرارات ، وصياغة القوانين ، من خلال المجلس الثقاني .. وهذا كله المشروع . وهذا لسوا ما تعاني منه الحياة السياسية والديمقراطية في مصر .. فالمضي مازال هو الذي يحكم الحاضر .. ولابد أن يتحكم في المستقبل أيضا !!

**محمد أبو الحسین**







## علماء الأزهر : مقاطعة الانتخابات .. كتمان للشهادة

أكد علماء الإسلام أن الصوت الانتخابي إمامة يجب أن تعطى لمن يستحقها .. قالوا : إن الذين يتمتعون من الألام برأيهم في الانتخابات الممنون أكد الشيخ عطية صفير رئيس لجنة الفتوى بالأزهر أن مقاطعة الانتخابات تعتبر كتماناً للشهادة والله تعالى يقول «ولا تكتُموا الشهادة .. ومن يكتنها فله أثم عليه» .

أشار الشيخ السيد شعراوى قسيس الدين السكرتير العام للجنة أن مقاطعة الانتخابات شرعاً مرفوض ، والذهاب إلى صناديق الانتخاب واجب وعلى خاصة أن الأمر يتعلق بمجلس الشعب المنتخب بصدر القانون والتشريعات التي تصدر أمور البلاد والعباد .

### هروب من الميبلات

ويقول الدكتور طلعت محمد استاذ بكلية أصول الدين - جامعة الأزهر أن كل من يتمتع من الألام برأيه في الانتخابات فهو سلبى تجاه قضايا مجتمعه ، كما أنه يخالف المصطفية رضوان الله عليهم الذين خرجوا جسيماً لميبلات أبي بكر وعمر رضي الله عنهما . والراجح على كل فرد مسلم أن يمشى بصوته في الانتخابات التي يدعى إليها . صراحة بالقلب أو الإيجاب : لما الانتاج فهو هروب من المسؤولية ..

وقال الدكتور عبدالصبور مرقوق مدير رابطة العالم الاسلام .. ان الصوت الانتخابي ليس مجرد كلمة ، وإنما هو مشرفة لجاهلية في ترسيخ الديمقراطية في المجتمع .. ولابد من الاختيار الجيد ، لا تتر في النهاية سادع الشن إذا وضعت صوتي في خيس موضعه .

### شهادة

ويؤكد الدكتور السيد زرق الطويل عميد كلية الدراسات الاسلامية - جامعة الأزهر أن الانتخاب شهادة ، والأمانة مطلوب منه أن يبدى الشهادة بأى صورة لأن الله عز وجل يقول .. ولا تكتُموا الشهادة » .

لما الدكتور ابو مريخ عبدالهادى استاذ الشريعة - بجامعة القاهرة أقر أن انتخاب صاحب الكفاءة فيه مصلحة عامة للدولة كلها ، إذا كان من الواجب شرعاً على كل انسان له حق الانتخاب ألا يخاف عنه لأن تأخير يعتبر كتماناً للشهادة وسوف يحاسبه الله عز وجل على ذلك يوم القيامة . ويشير الدكتور محمد سيد أحمد الميسر استاذ العقيدة بجامعة الأزهر إلى أن الصوت الانتخابي إمامة يجب أن تعطى لمن يستحقها بحيث يكون مؤهلاً لخدمة الناس وحماية الحقوق وإبداء الرأي في شئون العرب والمسلم وبالتالي فله يجب على الميبل أن يحسن اختيار من يتوب عنه في مجلس الشعب ، حتى تظل كلمة الله هي العليا .





الموقف : المصدر

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ١٩٩٠ في نوفمبر

فؤاد بدرأوى في بورسعيد :

## قررنا مقاطعة الانتخابات .. وخوض معركة الديمقراطية من أجل الشعب

عدم استحباب الحكومة لطلب المعارضة والقضاء .. هو السبب الرئيسى للمقاطعة

السطة، نحو تزوير هذه الانتخابات الحدية . لقد تم اعداد قانون الانتخابات على مجلس الحزب الوسطى، مقتصب السلطة، ولتزييف إرادة الشعب . تعديل النواتج الانتخابية في سرية، فضلا عن ذلك لم يتم الاستجابة للاصلاحات الدستورية التي طُلقت بها المعارضة.

لقد طلب الوفد بحق المجلس النيابى في الاشراف والرقابة على الميزانية

العومية للدولة، وأن يكون انتخاب الرئيس ونائيه بالانتخاب أحر المباشر . والمستوية للتضامنية للوزراء .. لكن لم يتم الاستجابة لهذه المطالب .. إن سياسة القنات والتحدى لا تفيد إذا كانت متعلقة بجميع أمه.

ولقد فؤاد بدرأوى لك في غيب الديمقراطية شاعت حقوق الشعب وكرانت العيون الخارجية، وانتشر الفساد والرشوة، وأصبح شعار سيادة القانون أجوف.

لكم فؤاد بدرأوى السكرتير العام المساعد لحزب الوفد أن قرار الحزب بمقاطعة الانتخابات مجلس الشعب هو قرار نهائى لا رجعة فيه، وأن الوفد قرر بهذا خوض معركة الديمقراطية من أجل الشعب، التي أن تتحقق في ظل الدستور الحالي .. وأما ان من أهم أسس الديمقراطية السليمة، ترامة الانتخابات، وحرية الأمة في التعبير عن إرادتها من خلال صندوق الانتخابات، وعدم قصر الحكم على حزب معين .. وقال : إن الأوان قد ان لواقعة عطيفة تتكشف الأزياف والمهتان، وعدم المشاركة في المسرحية الهزلية المسماة بديمقراطية الخرجات.

جاء ذلك في أشدوة السياسية التي شهدتها مدينة بورسعيد، والتي عقدتها لجنة الوفد العامة برئاسة حملى الهندى، وشهدها جمهور كبير من أعضاء هيئة المكتب، والهيئة العامة، استضافت أشدوة فؤاد بدرأوى السكرتير العام المساعد لحزب الوفد .. واهمه الحاضرين المهندس محمد محمد تندا السكرتير العام للجنة الوفد بورسعيد.

تابع الفتوة :  
بدر الدين حسن

كللت صميمه ؟ إن ما حدث يعنى أن النظام لا يزال يمر على نفس الأسلوب، ويؤكد أن التزوير مستمر .

وأضاف السكرتير العام المساعد للوفد أن الديمقراطية ليست شعارا أو كلمة، الديمقراطية هي في حرية الأمة للتعبير عن إرادتها من خلال صندوق الانتخاب . ولك أنهم يعلنون أن الانتخابات الحرة النزيهة ستطرح بهم من فوق مقاعدكم .. إننا نطلبهم بأن يتراجعوا شعاراتهم إلى الخلف، والانتقال من الديمقراطية النظرية إلى ديمقراطية القرار.

إصرار على الديكتاتورية

والحقبة أن هناك إصرار على عدم التمثيل الحقيقى والصحيح للشعب، وهذا يتمثل في وضع قانون الانتخاب الجديد في سرية تامة، بفضح اتجاه

وقال فؤاد بدرأوى أن الوفد خاض انتخابات ٨٤، ٨٧ إلا أن ينسحب النظام، وأن تكون هناك نزاهة في العملية الانتخابية، إلا أن هذا لم يحدث . وتقدمت أحزاب المعارضة بطلبات إلى رئيس الدولة لتعديل نظام الانتخاب، وشوغل بعض الضمانات للعملية الانتخابية، إلا أن النظام لم يستجب . وليس معنى هذا أن نقال نطشك في هذه المسرحية، لأن التزوير لا يزال مستمرا . وفى تزييف، والدليل هو ما حدث في بورسعيد، في انتخابات مقعد البرلمان مصطفى فهدي، والأحداث التي جرت فيها .. حتى الاستفهام الأخ على حل مجلس الشعب، للسبب الذى أعلنت هل





المصدر: الوثائق

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٣ من فيفري ١٩٩٠

ليس معنى منظمة الانتخبات أن  
تتولى عن يدي الجهد، والمطاء..  
والعركة المقلية هي أن التلاحم مع  
الشعب.. وإذا كان الوفد فقد نشأته  
يعمل على حماية المستور، وتأكيد سيادة  
الامة.. لأن الجهاد الأكبر قد بدأ من  
اليوم.. وأدعو الشباب إلى أن يشتركوا في  
هذا الجهاد من أجل الحرية  
إن الوفد أن يتخذ أو يتراجع عن  
مطالبه بتفويض المستور، وسيتخذ بجانب  
الامة حتى تصبح بحق مصدر السلطات،  
وحتى لا تصبح الديمقراطية منحة أو  
عطية من الحكام.  
وأشكك في أن يقرأوى: وأسال د.  
يوسف والي ماذا يقصد بأن هذه متطورة  
لاحزاب المعارضة.. فإذا كان هدف  
المنورة الوصول إلى مجلس الشعب..  
القول له أننا لكم بمجاسكم، والوفد أن  
يتخذ عن موافقة من أجل حرية الشعب..  
وأنا سقاطع الانتخبات، والمشاركة  
أيها باي فشل، وسننتخب من الإلهام  
بأصواتنا أيضا، تنفيذ القرار الحزبي  
ورئيسه فياد سراج الدين.. وسيتخذ  
الوفد مؤتمرا يرسلكه الوطنية، وإن  
يشترك في هذه المراجعة الهزلية للصناد  
انتخابات مجلس الشعب.  
ونحدث حلمي الهادي رئيس لجنة  
الوفد بيورسميد معلقا على حديث  
السكرتير المساعد للوفد مؤكدا تأييد لجنة  
الوفد بيورسميد للقرار وقاسم الحزب الذي  
جاء ممثرا عما يجيش بمحور أعضاء  
الحزب في بيورسميد.. وأكد أن الوفدين  
بيورسميد سيفلقون الانتخبات، وأن  
يشتركوا أيها باي فشل.. وأن كل من  
يخرج عن أجماع الوفد سيعتبر منقلا.  
وأن يجد رأي تأييد من لجنة الوفد





الموقف : المصدر :

٣٠ نوفمبر ١٩٩٠

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مقالات انتخابية :

## معارضة من الباطن !

بقلم : جمال بدوي

رغم وضوح قرار احزاب المعارضة بمقاطعة الانتخابات ، فإن الحكومة تصر على ان المعارضة تشارك في الحركة الانتخابية ، وإن هناك أكثر من ١٠٠ مرشح على مستوى الجمهورية من الأحزاب التي قاطعت الانتخابات والأحزاب التي لم تقاطعها ، وتكرده هذه الأقويل على الستة كبار المسؤولين بقوله رغم أن قرار المقاطعة قاطع بفضل أي عضو يشارك في الانتخابات أو يقبل التمثيل في المجلس المنتخب ، وقد صدر بالفعل قرار من السيد رئيس حزب الوفد بفضل ٢٤ عضوا تقدموا بأوراق ترشيحهم ، وهذا العدد الضئيل من آلاف الأعضاء الذين يتمون للوفد يدل دلالة قاطعة على عدم استجابة الوافدين لقرار الهيئة العليا بالمقاطعة والتزامهم به ، فلماذا الإصرار على تضليل الرأي العام وإيهامه بأن المعارضة تشارك في الانتخابات ، وأنها تقاطعها في الظاهر وتشارك فيها من الباطن (١) .

إن الهدف من هذه المقاطعة معروف ، فقد أدركت الحكومة - بعد فوات الأوان - أن احزاب المعارضة جادة في قرارها ، وأنها لا تسام ولا تتنازل وراث الحكومة أن غياب المعارضة سيؤدي إلى تعرية المعارضة السياسية أمام العالم الديمقراطي ، الذي يرى في وجود المعارضة ركيزة أساسية ، ولعلنا على وجود الديمقراطية ، ويرى في غياب الديمقراطية ، ومن ثم راحت الحكومة تستجدي هذا التواجد وتستعمله تحت أي شكل حتى يستكمل الديكور ملامحه ، وتظهر مصر أمام العالم الخارجي في ثياب ديمقراطية مبهوكة ... فيها الحكومة وفيها المعارضة (٢) .

● هل يصطنع العالم ؟

● وهل تصنع أنفسا ؟  
إن المصنق مع النفس أهم من خداع العالم ، وهو شرط مبدئي لكي يصطنع الآخرون ، والخطوة الأولى في هذا الطريق الصعب هي الانتقال من مرحلة الديمقراطية الشكلية إلى مرحلة الديمقراطية الأصلية . نحن نريد جوهر الديمقراطية ولا نريد مظاهرها وسيميتها .. نحن لا نريد مجالس مصطنعة تتوزع فيها الأدوار حسب تعليمات المخرج ، ولكن نريد مجالس نابعة من الشعب وتعكس قواه السياسية الحقيقية . نريد أن نبني معا صرح الديمقراطية على أسس متينة وقوية وقادرة على مواجهة العواصف والأخطار ، والهيئة الأولى في هذا الصرح هي إعداد دستور جديد يحترم إرادة الأمة ، ويجعل من الشعب السيد الأوحد الذي يختار حاكمه ونوابه وحكومته بلا صف أو قهر أو استبداد .

نريد بسطاء حضاريا يتعشى مع تطورات العصر ومع تقدم الشعوب . إما هذا البحث الذي يجري الآن في شكل انتخابات من طرف واحد فلن يجدي فتيلا .. وإن يقضى إلا إلى الكبت الذي هدد بالانفجار .

نريد أن يكون اختيار رئيس الجمهورية عن طريق الشعب وليس عن طريق نواب يختارهم رئيس الجمهورية ، ونريد حكومة تعبر عن إرادة الأغلبية ، ونريد معارضة حقيقية ولا نريد معارضة من الباطن .







المصدر : الوفاء

التاريخ : ٣ نوفمبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## دعوة حق

### الانتخابات الصاية بين التوجيه الديني والتزوير الحكومي (١)

الحقيقة .. أننا لو استعنا الفكر في طبيعة تكوين المجتمع الإسلامي الأول - التي لنا أن الخلفاء الراشدين طرأوا بهذا الشورى فيما يقضيه من انتخاب أهل الشورى المحتلين للشعب تطبيقاً صحيحاً - فلقد كانت الأزمات القبلية ، وكان زعماء القبائل يتصلون بالزعماء القبلية مجردة عن صلتها بالتمثيلية السابقة ليعبروا إلى تشكيل مجلس شورى عام بأساليب أخرى يحقق فيها لمبدأ الشورى كله عن طريق الانتخاب العام ، كما تحقق فعلاً في الأسلوب الذي انتهجوه .

ولقد كان طلب الرسول ( ﷺ ) من أصحاب بيعة الكعبة الشفعية ، وكانوا ثلاثة وسبعين رجلاً معهم الزكائن أن يختاروا من بينهم اثنين عشر لقباً دليلاً ومثلاً عاماً والشارة نبوية عميقة إلى هذا المبدأ ، حيث ترك لهذه الجماعة من الأوس والخزرج أن يختاروا بأنفسهم من بينهم من ينظرون ويتولى أمرهم ولم يشأ أن يمين هو بنفسه مؤلفه القباء والقباء .

لما لم يتم اختيار مجلس شورى الراشدين عن طريق الانتخاب ، فاجتنبوا في ذلك تحليل السيد أبو الأعلى المودودي لأسباب عدم اختيار مجلس شورى للرسول أو الراشدين عن طريق الانتخاب العام ، حيث يقول : ( من المعلوم أن الإسلام لا نهض في مكة المكرمة بحركة من الحركات ، ومن طبيعة الحركات أن الذين يستجيبون لدعوتهم قبل غيرها هم الذين يتكونون أصحاب الداعي وسواعده ورجال مشورته ، فلذلك كانوا السليفيين الأولين في الإسلام أصبحوا بطريق شوري أصحاب الدين ( ﷺ ) ورجال مشورته ليشاورهم ويمسند عليهم في الأمور التي لم يزل الله تعالى فيها حكماً صريحاً من عنده - ولما كان المستجيبون لدعوة الخلق الإسلامية واشتد صراعها للقوى المخالفة انجذبت بتبصيرها وبرزت رجال كلوا معتززين عن سائر المسلمين بخصائصهم وتخصيصاتهم وبصورتهم وفرائصهم ، ولم يكن انتقادهم له تم بالأصوات ، ولكن بما حققوا في حقائقهم من الحق والعدالة والنجاة ، وهي طريق للانتخاب أكثر صفة وأقرب إلى الطريقة من طريق الأصوات )

فهذا الاتجاه لتكوين من الرجال أن يكونوا أعضاء مجلس شورى الشورى ( ﷺ ) قبل مجرته إلى اللجنة المشورة .. نوع من السابيلين الأولين ونوع من المختصين المجيزين الذين ينفوا في جماعة المسلمين فيما بعد ، فكان رجال طين النوعين يحوزون ثقة سائر المسلمين ، كما كانوا يحوزون ثقة النبي ( ﷺ ) .

د. عبد الغفار عزيز





## يوم مصرية

نحن مع الاستجابة الرسمية لطلبات الجماهير... ولكننا نرفض أن تكون هذه الاستجابة مرتبطة بمنفعة الحكومة، أو لرجل الحكومة. ولم نتمكن أن نمد هذه الاستجابة طوال العام.. وليس فقط خلال فترة الانتخابات!! والحكاية التي أصبحت موضع تنكّر الناس وحيلهم تدبّر الآن من التكرم الحكومي الذي يدعو الله من يديه على عباده..

فقد خرج علينا وكيل أول وزارة التموين منذ يومين يعلن على الناس أن مقررات التموين لشهر نوفمبر سوف تصرف بالكامل لكل بطاقات التموين. وأن الشاى الذى يحرم الناس من نصف كميته بصفة شبه مستمرة سوف يصرف خلال الشهر الشاى بالكامل وبواقع ٤٠ جراماً لكل فرد، بـ ١٠٥ مليمت. وقد وكيل أول الوزارة أن جميع الحصص التموينية لن تتغير، ولا صحة إطلاقاً لما يقال من رفع الدعم عن بعض السلع..

وهكذا نجد أن الناس يحفظون على كل حقوقهم دون عداء، بل وبون، مطلقة في شهر الانتخابات، بينما تبيع أصواتهم ولا يستجيب أحد لرجائهم.. في غير أيام الانتخابات.. فماذا نطلق على هذا الذى يحدث؟ وإذا كان هذا يحدث بينما الحزب الوطنى يلاعب الحزب الوطنى.. لماذا كان يحدث لو تزلزلت أحزاب المعارضة الحقيقية إلى المعارضة الانتخابية؟ أغلب الظن أن الرشاوى الانتخابية كانت متصبة أوفى، وسيصبح نصيب الناس أكبر..

وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن مسلسل الرشاوى الانتخابية مستمر في اليد والحضر، في أعماق القرى وبداخل الصحراء.. فقد قرر الدكتور يوسف والى الأمين العام للحزب الوطنى الحاكم ووزير الزراعة، توزيع للقرى الفصح من الأصناف الجديدة بلجان على مزارعى الساحل الشمالى والوادي

الجديد وسيناء لتشجيع المزارعين على زراعة هذا الفصح وزيادة المستهدف من إنتاجه. ثم تزلزلت نسبة الرشوة درجة فقر الدكتور والى تقديم هذه التكاليف لشباب الخريجين من المزارعين من ١٢٠ جنيه إلى ٥٠ جنيه للزراير. وإذا كان الدكتور والى يطمح أن يحصل مرشوه على كل أصوات أهل الصحراء والوادي.. فهل حسنها بحيث ضمن نصف أصوات شباب الخريجين فقط.. فجاءت رشوته لهم نصفية!! ثم إنه قرّن تخفيض سعر هذه التكاليف لمزارعى محافظتي قنا وأسيوط بحيث يباع الأرب لهم بسعر ٨٠ جنيهًا بدلاً من ١٢٠ جنيهًا.. أما بقى المزارعين فلم يكن نصيبهم من الرشوة الانتخابية إلا بنسبة ٢٠ فقط!! وإذا كانت الحكومة تحاول أن تدعم مرشحها لدى الفلاحين بهذا الشكل، فيبدو أن ذاكرتها ضعيفة لأن الفلاحين لن يشعروا احتكارها للمحاصيل الزراعية الأساسية وإرغامها للمزارعين على تقديم حاصلاتهم لها فقراً وبأسعار أقل كما أن ينسى كل الفلاحين ارتفاع أسعار الأسمدة والتعبؤى والخدمات التي ترفضها الجمعيات الحكومية عليهم.. وبالتالي ارتفعت تكاليف الزراعة.. ومن لا يعرف يسأل مزارعى القصب في الوجه القبلى.. وزيرى القطن في الوجه البحرى.. رشائى الحكومة مكشوفة

يلحكومة الحزب الوطنى  
**نيل الطرايلى**





### لقطات برلمانية

●● أغلق باب التشريع لعدم إكثار من ثلاثة الألف مشروع في الانتخابات... الأحزاب الثلاثة... صممت عن مقاطعة الانتخابات في العلن... والفراق معها وأصبحوا أنفسهم بعد أن خلعوا رداهم الحزبي مؤلثا... وبضحية بسيطة تجد أن عدد... المستقلين... الذين رشحوا أنفسهم يزيد ألفين الألف... وهو... في رأي... مؤثر قوي على أن هذه الانتخابات ليست كافية انتخابات... فالأصل لدى كل مشروع قوي... واحتياطات فوزه لا تحجبها في نفسه شكوه أو لومهم.

هذا اللحن... الأحزاب الثلاثة... إنها فعلت بمقاطعتها الانتخابات... في العلن... لا شيء... هذا إلا إذا... كان ما يفتقدون به من إن الضمانات غير كافية كعربة الانتخابات... وتزاهتها يصعب أن يكون فيها يطرأ على ملأه الحوار... وفي رأيي أن القرار من الحركة الانتخابية قبل أن تطلق أول طلقة... هو بوج أن عدم الثقة في النفس... والأحزاب الحزبي... هذا بالنسبة للأحزاب الثلاثة... فهي... على وجه البين... إذا سارت في الطريق الديمقراطي السليم... من شرح برنامجها وأعلن سياستها ومحاولة استقطاب الناخبين إليها... لأن تجد ما يسعها في هذه الانتخابات... التي تجرى في جو تكليف تاما... وأركز هنا على المهندس إبراهيم شكري... رئيس... العمل... الذي اتخذ موقفا بعيدا عن مشاعر المواطن المصري في أزمة الخليج... والمدمر... على ممارسات غير مدعومة بالنسبة لهذه الأزمة... واختار أن يكون بمثابة... عن الرأي العام المصري... في كل ما يهم عليه... وصدمت تضامنا... الأخ... والأخ... والآخر... الذين اعتصموا بشار صدام حسين... في العراق والكوييت... ويعيش بينهم... في الذين مقوا... شهدت على قلب الإنسان لأخيه الإنسان... الخ...

... فعلا كان لي استطاعة المهندس إبراهيم شكري... لو اشركه... في الانتخابات أن يقول للشعب المصري... وهو في هذا الموقف... هذا من ناحية الأحزاب الثلاثة... أما القرار من الحركة الانتخابية... من وجهة نظر المواطن في الشارع الانتخابي... فهي دليل جيد على مدى الحرية التي يتمتع بها كل مواطن في أن يختار... هل يشترك... أو لا يشترك في الانتخابات... ونظرة إلى ما قبل فترة أيام الأحزاب في مصر... تجد أن دخول الانتخابات... مجلس الأمة... كان مشروطا بموافقة... الاتحاد الاشتراكي العربي... الذي كان يمكنه سحب المرشح من التشريع بحون إبداء الأسباب... وكان الاتحاد الاشتراكي العربي وقتها هو التنظيم السياسي الوحيد على الساحة... هذا يعني هذا... معناه أن المرشحين الذين كان يرشحهم عنهم التنظيم السياسي الوحيد هم فقط أصحاب الحق في التشريع... أما الآن... فقد أصبح هناك أكثر من ألفي مرشح غير مرشحي الحزب الحاكم... يشتركون في الانتخابات... ولكن... لأن رئيس الجمهورية يدعو الأحزاب التي قطعت انتخاباتها إلى الاشتراك فيها... وفادات حزب الأغلبية تقتطع هذه الأحزاب بالمستأجر على مقاعد البرلمان... ولتعتبر أن المقاطعة عمل سلبى ضد الديمقراطية... ما كثر الفرق... بين الأسس والقيم...

**عبد الفتاح الديب**





المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ نوفمبر ١٩٩٠

## الانتخابات الخامسة

### الحزب الأمة

بقلم : محمد حامد عمارة

يخوض حزب الأمة الانتخابات الخامسة له منذ ان اعلن اشتهاره في ٢٥ يونيو ١٩٨٢... فخلال عمره الحزبي والسياسي الذي يبلغ سبع سنوات خاض مرتين الانتخابات المجالس المحلية الشعبية وخاض الانتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٧ في ١٧ دائرة انتخابية بنظام القوائم كما شارك في انتخابات مجلس الشورى التي اجريت في اواخر العام الماضي واليوم يخوض حزبا الانتخابات الخامسة له منذ اشتهاره والثانية له في مجلس الشعب عن طريق النظام الفردي ويشارك بـ ٣٧ مرشحا من خبرة قياداته في ٣٢ دائرة انتخابية في ٨ محافظات على مستوى الجمهورية .

نخوض الانتخابات في ظروف بالغة السوء .. ازيمات طاحنة يعيشها شعب مصر تسير به من سيء الى اسوأ .. ارتفاع جنوني في الاسعار .. بطالة رهيبة لم تشهداها مصر من قبل .. كساد اقتصادي ازيمات خاتمة في المواصلات والتعليم والعلاج والسكان والكساء والغذاء .. مناخ سياسي راكد وسئء .. حزب حاكم غير جاد في الممارسة الديمقراطية ويريد بكل الوسائل والسبل ان يكون الاوحد في هذه الساحة السياسية حيث انه امتداد للاتحاد الاشتراكي والاتحاد القومي وهيئة التحرير .. فهو يستمر كل اجهزة اعلامية من اذاعة وتليفزيون وصحافة لخدمة مرشحي الحكومة .. كل إمكانات الدولة المدنية والمظوتية .. كل سيارات الحكومة وأموالها .. العمد والمشايخ ورؤساء مجالس المدن والقرى والاحياء وأعضاء المجالس المحلية الشعبية والمحافظون وكل الاجهزة التليفزيونية في خدمة مرشحي الحكومة وحزبها الحاكم .

الكل يلطم في مصر ان الحزب الحكومي الملقب بالوطني حزب ورفى ليس له تراث ولا ايديولوجية محددة فهو امتداد لنظام الحزب الواحد قبل ان تبدأ التعددية الحزبية في عام ١٩٧٦ ..







المصدر : ..... : المص

التاريخ : ..... : ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يقولون لنا : كيف تشاركون في انتخابات ليس بها تكافؤ  
فرص على الإطلاق ولا يوجد بها إشراف قضائي كامل على جميع  
مراحلها ابتداءً من مراكز الاقتراع .

يقولون لنا : كيف تقبلون أن تشاركوا في انتخابات تتم في ظل  
قانون الطوارئ والقوانين الاستثنائية وليست هناك أية ضمانات  
لنزاهتها وحيدتها وأخريتها ولا توجد أية حماية لصوت الناخب ؟

يقولون لنا : كيف تفوضون الانتخابات القادمة  
لمجلس الشعب وكشوف وجداول التأخيرين مازالت تضم  
الموتى والمهاجرين والمسافرين والمرضى والعجزة  
ولم يتم تصحيحها أو تلقيتها ؟

يقولون لنا : كيف ستواجهون حزباً حاكماً محترفاً  
في التزوير والتزييف ويضم جيوش المتفجسين  
والمناقبين والانتهازيين ولا عبي الثلاث ورقسات  
واصحاب الأدم الحزبة والضمان الميته والذين ياكلون  
على كل الموائد ويعصرون على كل الاحبال .

يقولون لنا : هل نسيتم ما فعله الحزب الحاكم بحزبي الامة  
والعمل في انتخابات مجلس الشورى في العام الماضي حيث لم  
ينجح مرشح واحد من الحزبين والتزوير كان فاضحاً وصارخاً  
وهو مجلس استشاري !!

يقول لنا رجل الشارع : كيف تقبلون أن تشاركوا في الديكور  
السياسي الاطمون أن الموظفين الذين ينتخبون في كل انتخابات  
تجريها الدولة ودرجوا على التسويد والتسديد والتزوير والتزييف  
هم الذين سينتخبون في انتخابات مجلس الشعب القادمة ؟

يقول لنا الشارع السياسي أن الشعب فقد الثقة تماماً  
في اجراء انتخابات حرة نزيهة تعبر عن ارادته  
الحقيقية وعن حقيقة اتجاهاته ففي كل مرة تقال  
ارادته

يقولون لنا : لا يدع المؤمن من حجر مرين وقد  
لدغ حزب الامة اربع مرات من قبل فكيف تقبلون أن  
تلدغوا مرة خامسة !!

أرد على كل ذلك أن العمل الحزبي يفرض علينا أن  
نشارك في كل الانتخابات ولا ندير ظهرنا للمسرحة  
السياسي





المصدر : الأمانة

التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أتنا نخوض الانتخابات لإيماننا الكامل بأن مصر  
ليست ملكا للحزب الحكومي الملقب بالوطني .  
نشارك في المعركة الانتخابية لإيماننا بأن الحزب  
السياسي من مهامه الأولى المشاركة في الانتخابات  
وعدم الابتعاد عنها وعدم الانفصال عن الجماهير  
فالمشاركة خير من أن نركن إلى السلبية الفاتلة ونلجأ  
إلى اللامبالاه .  
بقيت عندي كلمة :  
أن الشعب هو القادر أن أراد وهو القوي إذا اعزم وهو  
المارد إذا افاق .  
«ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير  
القاتحين»





المصدر: ٢٩ تموز

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٩ تموز ١٩٩٠

## مقاطعة المعارضة للانتخابات .. والمراهنة على عدم الدستورية !!

محمد نجم

للمستور نص على أن يكون الانتخاب بالاقتراع السري المباشر العام، وأن يتم ذلك تحت إشراف هيئة قضائية، ويترك للقانون تنظيم عملية الانتخابات وكيفية إجرائها .. ولذلك فهو يطلب أمام نص عدد الفقرة أن تتم الانتخابات على مراحل أو لجميع اللجان الانتخابية مع بعضها البعض حتى يتحقق الإشراف الفعلي لأعضاء الهيئات القضائية.

ثم طلب رئيس التتمة الدكتور سام نجم سكرتير عام التتمة من الأستاذ صلاح مناصر التطبيق، فقال إنه لاحظ أن معظم مارهده الذين تصفوا قد غابت موهبة مناقشته.

وتسائل هل من المنطوق أن تناقش الضوابط الانتخابية قبل ميعاد إطلاق باب التقديم بحال ١٨ ساعة فقط ؟ أم يمكن من الأفضل أن تقدم الأحزاب بأوراقها وتطلب ما تشاء من ضوابط ثم تعلن انتخابها إذا لم يتحقق لها ما طالبت به ؟

وأوضح أن الظروف التي تشكو منها للمعارضة الآن هي ذات الظروف التي دخلت المعارضة في ظلها الانتخابات السابقة وحقت فيها نجاحات مبرورة ! فما الذي تغير حتى تقاطع الأحزاب الانتخابات ؟ هل تريد المعارضة أن يقتصر نشاطها على مجرد إصدار الصحف فقط ؟

وهل ستكتفي المعارضة بالكلام السياسي ؟ أم يمكن من الأفضل للمعارضة أن تستمر في تضامها السياسي، وتقدم ببرامجها في

لماذا تقاطع بعض أحزاب المعارضة انتخابات مجلس الشعب ؟ هل لأن الحكومة لم تستجب لما تطلب به من « ضمانات قانونية » يقال إنها غير متوفرة .. أم لأنها تراهن على الحكم بعدم دستورية قانون الانتخابات الجديد .. خاصة أن المحكمة الدستورية تنظر طعناً بهذا المعنى أحيل إليها من القضاء الإداري ؟

لقد دعت نقابة الأطباء الاثنين الماضي رؤساء الأحزاب ورؤساء الصحف لحضور ندوة قبل إنها سوف تناقش موضوع مقاطعة أحزاب المعارضة للانتخابات، وذهب المصورون على أمل أن تسفر المناقشات عن وجع لأحزاب المقاطعة عن قرارها السابق .. وتدخل الانتخابات ! ولكن المفاجأة أن تمثل هذه الأحزاب انصرحت حينئذ على مناقشة الضمانات القانونية التي يطالبون بها ..

أو تروى أنه انتقلا !

\*\*\*

ثم تحدث محمد العزيز محمد المجلس وعرض الهيئة العليا لحزب الوفد الجديد معاً أن القضية الأساسية بالنسبة لحزبه ليست هي المناقشة بين قوانين الانتخابات أو المساواة التي تنحصر على التواتر الانتخابية أو الضمانات القانونية .. فهذه مجرد نظريات للموضوع الأساسي الذي يطلب به حزب الوفد وهو الإصلاح السياسي والإصلاح الدستوري .. على أساس أن الدستور هو الإطار العام الحاكم لحركة جميع القوى السياسية في المجتمع .. وطالب أولاً بتغيير الدستور الحالي الذي وضع في ظل فلسفة الحكم الشمولي .. وتسائل : إذا كانت مصر تأخذ بنظام التعددية الحزبية لماذا لا يعدل توزيع الاختصاصات والسلطات بين مؤسسات الدولة وسلطاتها ؟

\*\*\*

- وطالب مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار بإشراف القضاء على العملية الانتخابية إشرافاً كاملاً ومعتقلاً ..

النشر

بدأ الحديث الدكتور حملي مراد نائب رئيس حزب العمل، وقد تحدث على مدى ساعة كاملة عن تاريخ الانتخابات في مصر وعن الضمانات القانونية التي ستشكل زعامة الانتخابات !

لقد طالب أولاً بوقف العمل بقانون الطوارئ طوال فترة الدعاية الانتخابية بالنسبة للمرشحين ومتنوعهم ومناصريهم بحجة ضمان حرية الحركة والدعاية وحماية هؤلاء من الاعتقال.

ثم طالب ثانياً بالأسبقية للنائب بالإدلاء بصوته إلا بعد أن ينتخب رئيس اللجنة من شخصيته، وأن يقوم النائب بالتوقيع أو يهيم أمام اسمه .. حتى لا تكون هناك فرصة للتزوير بالتصديق أمام أسماء من لم يخبر من الناخبين !

كما أشار إلى أن تقسيم الدوائر الانتخابية تم لأغراض سياسية بهدف تحقيق مصلحة مرشحي الحزب الوطني، ولم يراع فيها التفرق بين تجمعات الناخبين ولا التوزيعات الإدارية ولا للمساواة الجغرافية .. وطالب بأن يسمح للمرشحين المرشحين بمرافقة صناديق الانتخابات بعد إلحاقها إلى اللجنة العامة حتى لا تستغل





المصدر : **أ. ك. ت. ب.**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **٦ ذو الحجة ١٤١٩**

وأشار إلى أن الدستور حدد الجهات الانتخابية على سبيل المحصر وهي الجهات التي تفصل في القضايا أو التنازعات... فلا يجوز اعتبار النيابة الإدارية أو هيئة قضايا الدولة من الجهات الانتخابية... لأن هذا قد يفتح الباب لقوضى قانونية!! وتسلل في نهاية حليفه عن عدم قيام السيد الرئيس بتضمين طلب تسليم المحكمة الدستورية حول قانون الانتخابات لتحدد المحكمة مدى إخلاله أو انفاله مع الدستور ترفواً للجهل والوقت والمال الذي سينفق على الدعاية الانتخابية والذي قد يصل إلى ١٠ ملايين جنيه.

\*\*\*

وقد انتهت الندوة التي دعى إليها د. عصام العريان عضو مجلس نقابة الأطباء ولم تستمر عن التمر... غير تكرار ما سبق تردده من جانب أحزاب المعارضة..

توعية المواطنين بضرورة مشاركتها الجديدة في الانتخابات بدلاً من الانسحاب غير المبرر... ثم أليست الديمقراطية مراحل كالعملية التعليمية... فهل ينتظر - أن يتخرج الشعب المصري بكامله أفراد في جامعة الديمقراطية مرة واحدة!! أليست الانتخابات مزيفة بالتعليم والأمية؟ وهل يجوز التقيس على ما يحدث في الدول المتقدمة التي تقطعت شروطاً طويلة في هذا المجال؟

ثم ضرب الأمثلة صلاح متصدر مثلاً ما حدث في باكستان، حيث تمت الانتخابات الأخيرة فيها تحت إشراف دولي... ومع ذلك خرج الحرسون يعترضون أن الانتخابات زورت... وبقي ألا تكون هذه صفة للأحزاب المصرية... كما أعلن جبهة أن تقويض التجربة الديمقراطية التي هي ملكة المواطن المصري قبل أن تكون ملكاً للحكومة أو الأحزاب.

وقدم حليفه بأنه يبنى وجهة نظره من موقع مواطن مصري يحاول اكتشاف الواقع والأحداث... ولكنه كان قد أتى بحجور في بركة ماء رابكة!! فصارت المناقشات... إلى الزه على ما قاله... الدرجة دجت... سلام نجم سكرتير عام النقابة إلى تنبيه المعارضين إلى أن الانتخاب صلاح متصدر ليس طوقاً ولا يمثل الحكومة ولا الحزب الوطني!

\*\*\*

وكان آخر المتحدثين للتشعار مأمون الحنيس محل الإخوان، حيث أعلن في بداية حديثه إخلاعه... مع الأستاذ عبد العزيز محمد حول كيفية الإصلاح الدستوري والسياسي... موضحاً أن التدخل بالإصلاح الدستوري هو قانون الانتخابات الذي يتقدم العملية الانتخابية، حيث يتم تعديل الدستور وإدخال الإصلاحات المطلوبة عليه بطريقة ديمقراطية.







المصدر: (السياسة)

التاريخ: ٤ نوفمبر ١٩٩٠ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## بوضوح

### ليس تنافسا خزيا

ليس عيبا أن يتم إنشاء المعارضة عن مولفها، ولتين من قبل «المعجز» أن تبدل الحكومة أو الحزب الحاكم. جهودا من أجل تواجد المعارضين في مجلس الشعب القادم ولكن ما يحدث مؤخرا أثبت أننا واستبدالها بما يتنافى مع الأصول والحق. فلقد قال كثيرون - وكاتب هذا المقال وأحد منهم - أن المعارضة كانت على حق في بعض ما طالبت به وأن قانون الانتخاب كان من الأفضل أن يعرض على الجميع .. وأنه وفي إطار المهرج على تدعيم المسار الديمقراطي ومصلحة المعارضة نفسها .. فيتم التفاهم مع الذين اثروا الانسحاب - وقد تم ذلك بالفعل - وهناك جهود وجرت المحادثات ولكن تصوير محاولة التفاهم بما بين الحكومة أو الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة المقاطعة للانتخابات .. على أنها «محاولات فاشلة» وهي نوع من أنواع الرجاء أمر غريب فعلا - فليس عيبا أن يتم التمسك لدى المعارضة كي تصل من مولفها وليس عيبا كذلك وفي ظل هذه الظروف التي تعيشها البلاد نتيجة أزمة الخليج أن يتم بذل كل جهد ممكن من أجل توحيد الجبهة الداخلية - وفي إطار أن المعارضة المصرية ليست إلا جزءا من النظام

- والتنافس الحزبي مرة من سمات الديمقراطية ولا يتصور عمل سياسي بدونها - لكن هذا التنافس لا يمكن أن يصل إلى أن يتم الصافي شعار للصومعة - هكذا (١) وبصفة مطلقة على حزب يأكده لأنه التفتت على الحق والحقيقة - ومن غير العقل أن يكون الجميع بلا استثناء لوصفا.

ومن الحرب ما ترده حول مقاطعة الانتخابات، ما ساقه البعض من أن عدم تواجد المعارضة في المجلس النيابي لن ينتقص من دورها فيما تدعو وتطالب به من برامج وخطة إصلاحية - وهذا للأسف غير صحيح بالرة - فإن اقتتاد الدور النيابي يعني التقاطا لدور سياسي عام - فكما هو معروف فإن التشريع والرقابة يمان - الواجب الاصيل والرئيس للبرلمان وكذلك مهنة لا يمكن الاستهانة بها أو التقليل من شأنها - ولو اخذنا أمير وسائل - الرقابة البرلمانية - كما لا يتصور أن تشمل - وأذكر كتابا - من «تحت الظلال» الرقابة البرلمانية والتي أسس التشاور المصري على اعتبارها من حقوق النائب الأساسية وبما أشارت إليه المادة ١٢٥ - لا فصح لنا أن المعارضة التي أصبحت - بين الاشتراك في الانتخابات قد خسرت دورا رئيسيا في تحقيق الرقابة وفي تعقب الفساد وفي خدمة الشعب والمصلحة العامة - ولكن هل يسهم المستقلون في ملء الفراغ ؟ - هنا ما نرجوه !

فاروق أبو العلا





المصدر: الوفاء

التاريخ: ٢٠ نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## اسألوا الراكعين .. لماذا ركعوا .. ؟

في المرة الأولى أصبح البعض الثالث شيئاً من الخجل " وحط في عينه حصوة ملح " فجات نتيجته ٩٠ ٪ . أما البعض الثالث فحاول أن يكون صديقاً فجات نتيجته في حدود ٧٠ ٪ .

وكان الحزب الحاكم قد أدرك بواسطة مبعثيه من " حبيبتنا الحلوين " وغيرهم ، أن الإقبال على الاستفتاء يكاد يكون معدوماً فرائياً وزير الداخلية يعلن أن الإقبال في العاصمة قليل بسبب انشغال الناس في أعمالهم . لكن نسبة الإقبال تزيد في الأقاليم . وطارت التلميحات أن مديريات الأمن بضرورة مراعاة الحكمة في تحديد نسبة

الحضور خشية العواقب . وبدأ مديرو الأمن يتصلون برجالهم في الأقاليم العامة للاستفسار عن التثاقف . وفي مطروح كانت عبارات السبيل تقابل عبر أجهزة اللاسلكي كلما اكتشف المسؤولون ، أن النتيجة فضيحة لا قبل لأحد بتحمل ربوة فعلها . وبدأ الضباط الكبار يستجدون رجال الأمان العامة لتفهم النتيجة بحجة أن ذلك من شأنه أن يؤثر في الأمن شيئاً ، وأن بسبب ضربة لأحد . ورفض البعض ، لكن البعض الآخر ، أثرت فيه عبارات الاستمطاف .

وبدأت مهزلة تزوير الاستفتاء ، وفي لجنة مثل لجنة " الضميمة " بمحاولة مطروح سجلت نتيجة ألفين مرتين على نموذجين ، المرة الأولى كان فيها عدد الأصوات الصحيحة ٧٩٦ صوتاً ، ولاتوجد أصوات باطلة ، وبلغ عدد المواقفين ٧٩٦ صوتاً أيضاً . أما مستخرج ألفين الثاني - ونفس اللجنة - وثزلاً على رفعة مديرية الأمن وتهمته لتزوير فقد ظهر فيها " بقدرة قادر " ١١٧ صوتاً باطلاً و ٢٦٠ صوتاً غير موافق . ولأن مدير المستخرج غير مدرب على التزوير فقد ظهر واضحاً أن كل تسهيل كان بينهم عدد أصوات غير المواقفين لابد أن يطلق لها عدد الأصوات الصحيحة ، وفي هذا المستخرج كان عدد

الأصوات الصحيحة ٧٩٦ وعدد أصوات المواقفين ٧٩٦ وعدد غير المواقفين ٢٦٠ . ولقد وقع على هذه التفتية واعتمداً اثنان فهل بعد كل ما رأينا وسعنا ، وفرائنا ويمكن أن نضمن الأحزاب للعارضة أن غيرهم أن نراه عملة انتخابية تشرب عليها حكومة هؤلاء رجلاً ! وهل إذا مضينا وسكتنا عن مثل هذا التهريب ، يحق لنا أن نسال لماذا طغى الطغاة دون أن نسال الراكعين لماذا ركعوا .. وإلى متى سيظلون ركوعهم ؟

**محمد سامي طيم**

رئيس لجنة الوفد بمرسى مطروح

من حق رئيس الجمهورية ومن واجبه تجاه حزبه ، أن يؤكد أن قانون الانتخاب الجديد الذي طبع مؤخرًا بمطبخ الحزب الوطني ، يحقق كافة الضمانات . ومن حقنا ومن واجبنا تجاه شعب مصر ، أن نرفض هذا التأكيد . وإن تبين للناس الأساليب التي تدعوننا إلى هذا الرفض ، ونترك لهم بعد ذلك حرية إصدار الحكم . والانتخاب إلى الجانب الذي يرونه على صواب . فيالأس القريب وتمديد يوم " الخميس " الموافق ١١ أكتوبر الحالي ، جرى الاستفتاء الشعبي على حل مجلس الشعب ،

ولامت ليدات مخالفة مطروح وبخيار الموظفين الذين سيشربون على الاستفتاء باللجان الفرعية . ومن أجل ذلك استبعدت كل مواقف تشبه في أن له موقلاً معارضة ، أو يضام إليه على صلة بأي من رجال المعارضة ، وزودتهم بفتيليات اللازمة " لفكرة " الاستفتاء رغم أنهم جميعاً ، بدون حلقة أو إعلان يطمون لماذا كان اختيارهم دون غيرهم . وقامت للتحفة بتدبير وسائل المواصلات لهم جميعاً ، وأوصلتهم إلى المناطق التي تقع فيها لجانهم الفرعية مساء يوم " الأربعاء " حتى يتسنى لهم التواجد في اللجنة من صباح يوم " الخميس " كما تضمن التلميحات .

ولكن .. ماذا عن القضية ؟ .. ولماذا عن رؤساء اللجان العامة ؟ هؤلاء تحركت بهم المياريات في الخامسة من صباح يوم " الخميس " . ووصل بعضهم إلى مكان عمله بعد ثلاث أو أربع ساعات بسبب المسافات الطويلة بين مرسى مطروح وبين بعض اللجان في سوسة أو المنصورة مثلاً . فهل يمكن أن تدعى له هؤلاء أن تبحث لهم الفرصة للتأخر على الانتخابات ؟ ولماذا لم تعمل المحافظة على تدبير وسيلة الانتقال المناسبة لهم ؟ ولماذا تترك الأمر بحيث يصل هؤلاء بعد بداية الاستفتاء بمساعات ؟

وسارت الأمور يوم " الخميس " بحيث لو أن لحداً لم يحدث فنتيجة للظهور واضحاً وجلياً . إن الشعب قد قاطع تلك الميزة ، ولم يقبل على نفسه أن يستسلم على تنفيذ أحكام القضاء ، وذلك لطمعاً لإيقاعها الحزب الحاكم . ولإيقون على تحمل نتائجها ، فعلاً فعل معظم المسؤولين على اللجان الفرعية من رجال المحافظة ؟

تطوع البعض بخسوة وثلاثة تدفع إلى التفتيان ، وجعل نسبة الحضور ١٠٠ ٪ ، ونسبة المواقفين ١٠٠ ٪ . وعلى

**المقالات والشكاوى التي تشرى في الوفد  
على مسئولية أصحابها ولا ترد**



مصرية ومصرية

الرسالة التالية وصلتني من مواطن محمد منصور عارف، وهو من أبناء شبرا، وهي تعبر حقيقة عن شعور رجل الشوارع المصري الذي يذوق الصلابة في الانتخابات. يقول المواطن في رسالته التي تخيل نفسه فيها أحد مرشحي هذه الانتخابات:

[illegible]

موتوق... وادرس سكرتي الماني - كما  
والنخبوي سكرتي الماني - مشهود له بجهلته  
معلمون - مشهود له بجهلته  
لديما، واكثر انشغالاً - واعطوا  
مواثي... واكثر انشغالاً - واعطوا  
سانسي لا اقم ال مسالة  
لاستجوابات او طلبات الاحالة او  
تقديم الاقتراحات، ولكني، كعقاب  
لذلك، كبير الغير الانتماء بصوتي  
الجمهور في مرفوعة - يفرح  
بالم - كما اعمل كلين غيلفتين  
تحسنان التصفيق على في بطا ..  
لذلك، واخير ذلك - فارجو ..  
بصوتوا، لصالحى حتى، والاوله

ان كنتم تعاقبون .. وشكرا .  
 ●● خاص جدا : لؤكد لسيادتكم ان  
 خمسين في المائة على الاقل من  
 المرشحين ينتسبون للنوع  
 المذكور .

●● الرسالة فضلاً عما نحمله من رؤية صالحة في معظم الرهشحيين الحاليين، إلا أنها - وهذا هو الأكثر إلماً - تحل مرارة شديدة، بل هي لفضح تناول نسبة كبيرة من الرهشحيين الذين يدخلون للمركبة الانتخابية بهدف المصلحة الشخصية والمنفعة، ونعني بهدف العمل العام الذي كل منة كل من عمل للمصلحة.

إلا مع كثرة ما يتحمله  
للمؤمنين لأن من أعياه قلبه  
بالإيمان يتسامح بكل الشرور  
من كيفة «استعارة بعض هؤلاء  
بما يطعن من النفاق من إيمان  
الدعاية الانتخابية» خصوصا أن  
بعض حضور الانتخابات ليس  
بكافرة... ولا نراة أي عضو لا تكفي  
لأن التكتيل تكليل يوم واحد من  
أيام المعركة الانتخابية...  
ونفعية أن تتحول قضية  
مسئس الشعب، لغيره من مجلس  
مصلحة إلى مقعد يجري وراءه  
العض... قضية بين أيديهم  
أن تكال البعض على هذه الواقع  
أصبح محل تساؤل الناس خصوصا  
عندما يسمعون من مرشح نفاق  
عشرات الآلاف من الجنديين على  
أفلاك البراقبات الانتخابية على  
طبع مشواره الزمنية بصورة  
الضخمة.

واعتقد أننا بحاجة الآن الى  
تحديد حجم ما يتفقه كل مرشح على  
حملته الانتخابية، ليس فقط لنسأل  
من اين له هذا الاعتمادات  
البليلة .. ولكن ايضا لنسأل  
وكيف يستعد المرشح، بما صرفه  
خصوصا لو نجح (واصبح نائبا ؟  
ان ما يتفقه المرشح يجب ان  
توضحه له ضوابط ..

## تأسيس الطور ابيدني





المصدر : الألم ٢٤

التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٩٠ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# وزير الداخلية يصدر قرارا بضوابط الدعاية الانتخابية : تحديد أماكن لوضع الإعلانات و ٥٠٠٠ جنيهه أقصى نفقات الدعاية حظر كل ما يدعو للسلب بسيادة القانون والسلام الاجتماعي والوحدة الوطنية مرشح واحد بكل سراقق وتطبيق القانون ضد محاولات الإخلال بالأمن

كتب - محمود معوض :  
أصدر السيد محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية قرارا بضوابط الدعاية الانتخابية لجميع المرشحين لعضوية مجلس الشعب ،  
للحفاظ على سيادة القانون ، وضمان حسن سير العملية الانتخابية ، والحفاظ على الأمن والاستقرار في مختلف المحافظات ،  
وتطبيق القوانين التي تنظم العمل الانتخابي ، وبموجب القرار أن يتاح للمرشح نفسه ٥ آلاف جنيه من الدعاية الانتخابية ، ويجوز لكل  
مرشح للمجلس بسيلة القانون والسلام الاجتماعي والوحدة الوطنية .







## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الأسماء

رام

التاريخ: ١٩٩٠

١٩٩٠

ويعمل مطبوع «الإفراء» إن. ونور  
الدخيلة. أصدرت مطبوعته خبري. الأمن  
بالمعلومات لعدم إتمامها مع كافة  
المرشحين من الأجانب والمستقلين لأبلاغهم  
بالصواب الخامسة بضمائم جيدة وثيقة  
الانتخابات. والتي تغطي تطبيق القانون  
بمركز وحدة إذا قبل مبادئ أولئك بالأن  
العام

ويصرح اللواء أحمد فؤاد حجاز مساعد  
وزير الداخلية للانتخابات بأن هذه الصواب  
تغطي الحق لكل مرشح في هذه الإجراءات  
الانتخابية في العلاقات الخمسة لذلك  
بالتصريح خاص من مديرية الأمن قبل ٢٤  
ساعة من موعد إجتماع على الأقل. حيث  
تتولى مديرية الأمن فحص الطلب على ضوء  
الإجراءات الأمنية للخطوة.

والجانب أنه يجب مراعاة عدم ترك  
من إحتجاج في وقت واحد بعدم وجود أكثر  
من مرشح واحد في السراويل لعدم وقوع  
احتكاكات بين المرشحين أو القضاة.  
وقال المركز للتحقيق تحت الإمكان التي  
يجوز وضع الإعلانات الانتخابية بأشكالها  
المختلفة فيها.

وأوضح مساعد وزير الداخلية أن قرار  
التوزيع لك التزم رجال الشرطة بالحيد للتم

كما يصدر الدعوة لاستخدام الملصق لتطبيق  
أي شخص يتصل بالانتخابات أو لخلق أي  
معارضة مثيرة من سلوكه وتصرفاته المرشحين  
يكون من شأنها التأثير على الانتخابات. أو  
تأثيرها

ويطلب المرشحين بالتطبيق التماس كصحية  
بإسماء الأشخاص الذين يتبرعون عنهم في  
تنظيم الدعاية الانتخابية لمرائهم. وتقدم  
التصريحات اللازمة لهم.

وأشار مساعد الوزير إلى أن تعليمات  
وزارة الداخلية تلحق بوضع لافتات. أو  
إعلانات انتخابية على السيارات أو استخدام  
مكبرات الصوت في الدعاية. ووجود  
استخدام السماعات الدخيلة في الدعاية.  
والأجهزة أصلاً أي مبالغ فدية. أو مزاي  
محيلة للقضاة للتأثير على نزاهة العملية  
الانتخابية. وأثناء التفرقة أمام القضاة  
للأداء بالصواب في حرية تامة.

ويعمل مطبوع «الإفراء» أن ضمانات سير  
العملية الانتخابية تتقدم تولى قوة تراقب  
أي مرشح يخفي التزوير إلى الجهاض. في أي  
مخالفة أو قرينة أو أي تجمع بسبب وجهه  
بعض مشيرى الشعب. بعد أن يبلغ المرشح  
الشرطة بذلك ليسأوى الجميع في حق المشرع  
على الناخبين.

بين المرشحين وأجهزة المناخ المسموح للتتبع  
للشروع بينهم في حدود القانون.

وقال أن صواب المصالح الانتخابية التي  
القرار وأخذ الداخلية تتضمن حظر أي  
معارضة أو ترشح أو صوب لهم لكراسية  
النظام. أو أية صورة أخرى كرافية. أو  
مناقشة إنشاء مصر أو الشعب المصري  
للأمة العربية. وكذلك أي معارلات للبل من  
المتكسب الانتخابية للصل والفلانين.

والجانب أنه يطالب أيضا الدعوة إلى أي  
المتكسب الأمن والقيم الدينية والروحية.  
في أي إظهار تخفية تنسب للجمعة البهجة.





المصدر: الأحرار

التاريخ: نوفمبر ١٩٩١

للنشر والبيانات الصحفية والمعلومات

## فكرة

صوتك شهادة وأنت مسئول أمام الله مسئولة مباشرة عن شهادتك وكلامها أتم قلبه

وإفانك لا تقبل أن تصم حواسك وتغضب ربك وترضى للحكام وعليه واجب مصري لا بد وأن تستيقظ له صما

عليك أن تنتخب لنفسك المرشحين مادام الانتخاب فردياً وقد بعدنا عن انتخاب القلعة الذي كنت مضطراً لانتخاب السيرة لأن بين القلعة صالحاً واحداً

أصبحت المسؤلية الآن عليك وحده دون أن تضع اعتبار الحاكم أو المسئول لأن الانتخاب سر ميثاق وبين الخلق سبحانه وتعالى سوف تجازى به يوم لا ينفع مال ولا بنون ، يوم لا يكون لك منكم منّا أثبت وما شهدت به

عليك أن تترك أن الذي تعطيه صوتك إنما تضلّه توكيلاً على يياض أمة المجلس القادم طالت أو قصرت وأنت تعطيه توكيلاً في كل شيء لا سيما وأن المرشح حينما يقدم نفسه للترشح يتقدم عن دائرة جغرافية بذاتها وهذا من الناحية المكتبية فقط لمحجرة لتقديم المرشح للمضوية

وحيثما ينجح فهو طالب عن الأمة كلها من شرقها إلى غربها ومن حقه بناء على صوتك أن يتصرف في البلاد كيفما يشاء يمكنك أن يسبح ببيعها ويمنه أن يوافق على دخول الحرب ويمنه أن يسن القانون الذي تعيش به طول حياتك في كل قوانين الطوارئ وكل هذه الأفعال أنت أيها الناخب الذي فوضته فيها ووكلته عنه ليقدنها وتصبح قانوناً قد يغير لك ولولاك بل واحلفك في ديون لا تقبل لك بها

لذلك فإن صوتك إمانة ولا تضيع الإمانة إلا للخصم مؤتمن الأخون وإذا تحدث لا يكتب وإذا وعد لا يخلف فسال الله لك التوفيق والصداد في حسن الاختيار وعلى الله عهد السبيل

عبد الفتاح الشوريحي  
سكرتير عام الحزب





المصدر:

أبو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٥ نوفمبر ١٩٩٩

## الذين طعنوا الديمقراطية ١

سوف نلخص هذه (السلطة) التي قدمت عليها أحزاب المعارضة من التحالف الديني والوفاق بالانحسار السليمي من الانتخابات العامة .. طعنة للديمقراطية .. لأن الديمقراطية تنافس في إحدى دعاماتها على ... المعارضة ..

و « المشاركة » .. ومن خلال الممارسات .. والمشاركات .. تخط الأمانة نفسها طريقها الديمقراطي الذي يتشكل ويتعدل وينمو ويبرز وفقا لهذه الممارسات .. وتحاول الرأي والرأي الآخر .. إذ ليس هناك نموذج واحد يمثل لبقيا جليدا للديمقراطية الخلق .. يتسبب ليشمل كل الانظمة .. وصالح في كل الأوقات ..



## د . رأفت خالدة

وهو أكبر عدد من مقاعد المعارضة شهدته الحياة النيابية في مصر .. من أيام مجلس النواب .. ومجلس الأمة .. ثم مجلس الشعب .. فعلا بيريين برهنا لنضع من ذلك .. (١) .. صحيح .. أن كثيرا من مفاهيم أحزاب المعارضة قد تقدموا لترشيح أنفسهم لانتخابات مجلس الشعب من كتلة الأحزاب سواء حزب العمل .. أو حزب الوفد .. أو الإخوان المسلمين .. أو الأحرار .. مع حزبي التجمع .. ومصر الفتاة .. لأن هؤلاء الفئات

وعليه فإن الشواهد الديمقراطية المصرية قد قدم لعلامه العربية مثلا للديمقراطية التي تتواءم مع المعطيات الحالية ووفق التوازنات الداخلية والظروف المحلية .. ويتعدل وينمو النموذج الديمقراطي وفق التغيرات التي تطرأ على تلك المعطيات والظروف .. ولعل على عائق الحزب الوطني بسبب طبعه حزبي الأغلبية الحكم سوليوتان .. مسئولية حزب مصري في تعميق الديمقراطية ونموها وازدهارها بالمشاركة في عمليات صنع القرار .. كما أن عليه مسئولية الأخرى كحزب الأغلبية الذي اختاره الجماهير ليحرم عنها .. في انجاح التجربة الديمقراطية ودفع الأحزاب الأخرى لتشارك بنورها في ترسيخ البناء الديمقراطي المؤسس في الدولة ..

لذلك فإن .. الذين يروا الانحسار السياسي .. وطعن الديمقراطية بالانحسار السليمي .. إنما يخلطون عن دورهم في دعم وإرساء الديمقراطية .. وماكان يجب على التحالف الديني إلا أن يتصدد بأقول الرسول عليه الصلاة والسلام .. من لم يهتد بأمر المسلمين فليس لهم .. للمشاركة وأجب على كل مسلم يهتد بأمره ووطنه .. والانحسار هو لسياسة .. وهو عدم إهتمام .. بل هو تصغير في واجب .. أن القاعدة .. أن ملائمة الواجب به فهو واجب ..

ولأن الديمقراطية التي استقبلت الجميع لاتزدهر إلا بالمشاركة والممارسة فإن الواجب كان يقتضي أن يشارك الجميع .. والد سبق لهذه الأحزاب أن اشككت نفس الشكوى .. عن سيطرة الحزب الحاكم والوزير وكسبيوت الداخلية .. وروعا عن ذلك فقد طرأ في انتخابات ١٩٨٧ بأكثر من مائة مقعد .. نعم مائة .. مقعد لأحزاب المعارضة .. منهم ٣٦ مقعدا للإخوان المسلمين (١) .. لقد كانت مقاعد المعارضة ١٦ مقعدا في انتخابات ١٩٧٦ ثم ٣٣ مقعدا عام ١٩٧٩ .. ثم ٥٠ مقعدا عام ١٩٨٤ فارتفعت إلى أكثر من ١٠٠ مقعد عام ١٩٨٧ ..

عليهم مسئولية المشاركة والممارسة .. إلا أننا نؤكد أن تحلل الأحزاب عن ذلك .. وضاعة .. ولو على سبيل المصداقية .. وليس أن تحلل عن المقاطعة .. وتوقع بعض عناصرها لدخول العملية الانتخابية (٢) هذه الخطوة التي جاءت لتليقها لحزب ما كتوجيها من النظام الحزبي .. لأجراج موافك الحكومة .. وانقشار مصر على الحزبها للديمقراطية .. فكان ينبغي على حزب الوفد أن ينساق إليها وكان على حزب الوفد أن يترك هذا الحزب (إياه) ليتكفل أمره .. وليدعه يسقط وحده أمام كل الجماهير .. لكن حزب الوفد وقع في الحضيضة وشابه «الحزب إياه» في هذه المقاطعة .. فون أن يتنبه حزب الوفد إلى ما قد تم تدبيره له .. وكلمة أخيرة .. قولها للجميع .. شعاعا إلى الشارح لمصر .. وشاهدا معنا ذلك التناقص الشديد .. والنقص الهائل الضروفي بين المرشحين والمصالح الانتخابية التي لا تهدأ بينهم .. إلا يدل ذلك على أن الجميع يؤمن بعدالة الانتخاب .. وازدهار رجال الشريعة .. وأن مصير كل موقع أن يتحدد لا مع آخر صوت انتخابي .. في آخر صندوق انتخابي في دائرة الانتخابية ..

نحن نعلم أن كثيرين يعطون الآن أصابع التمدد على عدم مشاركتهم .. فتهمة الصناديق .. وروايت الرأى .. الذي يبيع الإنسان مع الرجوع إلى طريق الصواب .. وعلى نفسها جنت برفش ..





الموقف : المصدر :

النشر والخدسات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ٥ نوفمبر ١٩٩٠

## نعم القرار .. قراركم

لم يكن من الممكن ان تستمر احزاب المعارضة - التي تدافع عن مصر وحريتها من يزلزل حكم الفرد وحكم الحزب الواحد - في الاستمرار في تلك المهزلة المسماة بالديمقراطية المصرية في عهد الحكم بقلوب الطوارئ وامر الاعتقال وتزوير الانتخابات واحكام المحكمة الدستورية العليا التي حكمت اننا نعيش تحت ظل حكم باطل منذ عام ٨٤ وحتى اليوم ليطلان مجلس للشعب في نورتية عام ٨٤ - ١٩٨٧ ..

لم يكن من الممكن ان تستمر ونحن نرى ان السلطة لم تكن مسؤوليتها جيدا في محاولة انقلاب الياك من الفساد الذي نخر سوسه في جميع مرافق الحياة نتيجة لغيبة الرقابة الحقيقية من مجلس الشعب والمجلس المحلي على السلطة التنفيذية بل وحتى لم تكن مسؤوليتها في محاولة انقلاب سمعتها وشيعة حكمها بعد كل تلك الفترة وبعد ان نهب من نهب وسرق من سرق وباع من باع ولم تكف السلطة بكل هذا بل تريد ان تستمر وان تستمر معها ديكتورا يطمح على كل فسادها وبذاتها واوتارها .. لم يكن من الممكن ان تستمر ان ونحن نحارب على مقدم المعارضة هنا او هناك ان يقدم ولن يخر شيئا لان

السلطة القبيضة على كل زمام الامور من اول خريف الدرك وحتى الدستور بات جليا بفسادها ولتلاف الضيق انها تصر على منع التغيير الديمقراطي لصالح الشعب كله بالحسنى وبالعقل وبالمهولة 1 وذلك بمشاركة كل المصريين في ادارة شئون بلدهم الذي تتلقاه الامواج وتطمح فيه القوق يوما بعد يوم...

لم يكن من الممكن ان تستمر في خداع الجماهير ولا في خداع انفسنا ولا ان نوحث عن كمية من الضوء تحدد مشايخته وكية الدور التي فيه من مجموعة من المتفعين الذين اتروا على حصاب الشعب الكافر الذي لا يعرف بالضبط كيف يعيقل يومه وملا يخيبه له هذه ..

ان هذا القرار الذي اتخذته حزب الوفد وباتى احزاب المعارضة يجب ان تتيحه قرارات اخرى بل ومواقف اخرى تشد صلابة وقوة حتى يفيق الغافلون على ان شمس الحرية يجب ان تبرز فوق ربوع هذا البلد الذي يبرز تحت مظلة حكم الحزب الا وطني الاديمقراطي ..

**دكتور عدنان كامل زيادة**

سكرتير عام حزب الوفد بالاسماعيلية







المصدر : روزة يوسف

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : من نوفمبر ١٩٩٠

# ٤ أسباب وراء هروب الإخوان

## من الحركة الانتخابية

عبد الله إمام

كثرت تصريحات ، وبيانات ممثل ما يسمى بـ"الجماعة الإسلامية" حول عدم تشاركهم في انتخابات مجلس الشعب ، لأسباب متعددة ، بعضها كان موجودا في ظل الانتخابات الخفية التي سعى إليها ، ولم يفلحوا ..

٤. تنظيم  
تتسابق  
في  
الإرهاب !

وأصبحت جماعة غير شرعية ، وهي الإخوان المسلمون ، بينما رسميا تمان مقاطعتهم الانتخابات ورفضوا لظروف الحرية الانتخابية ، مع أننا نعرف جيدا أنها لم ترفض أية انتخابات إلا معتمدية في ظل شرعية ، حتى وإن اختلفت معها خلافا جديرا فقد اختلفت بشرعية الولد مرة وبشرعية حزب العمل والأحرار مرة أخرى .. وببدو أن قانون الانتخاب الجديد ، الذي بدأ يحدث مفعوله في القضاء على مثل هذه التحالفات الانتخابية التي كان أنفاد منها الوصول إلى مقاعد مجلس الشعب بآلة وسيلة ، لم يجد الإخوان في ظل التنظيم الجديد في حاجة إلى أن يتركوا قيادة إخوانهم لشركى ، ولا أن يشغلوا وراء سيجار لؤاد سراج الدين ، أو ذن مصطفى كامل مراد ، لذلك أصدروا بيانا رسميا بتوقيف المرشد العام ، يطالبون فيه بمقاطعة الانتخابات ، وبذلك حجبوا عن الصوت ملايين الجيوش التي تنقل في حساب إلى مثل هذه الخساسة وأيضا حرموا المواطنين من ملايين اللاتات المهمة التي تنقل على الجدران تعلق أن "الإسلام هو الحل" ، ولم يكن هذا الشعار هو الذي أوصفهم إلى مجلس الشعب بغير ما كان السبب هو القانون الانتخابي الذي حكم

وقد المطلب الذي علموه منذ الثلاثينيات حتى اليوم ، وكان من التصور أن لديهم أكثر من مشروع قانون جاز في هذا الاتجاه الذي يمثل نصيبهم الأول ، والذي يرون أن فيه الحل .  
الحزب الحقيقي الذي وضعهم فيه لقانون الانتخاب الجديد ، إن يتقدموا إلى التماهي كالإخوان بيد كل منهم برئاسه ، وإعماله ، وشميته ، وهو ماروا - بحق - أنه فوق طاعتهم ، وأنه سوف يعلف حقيقة جميعهم في الشارع المصري .. وهو حجم ساعدت في صناعته لجهة الإعلام ، وإمكانيات حل الحركة ، وما توافر لهم من وسائل الدعم وما قام به من بتسيرون إليهم من أعمال حوالية ، وإرهابية ، وما حملته بعضهم من سككين ومطارى وجنازير ومدافع ومسدسات .  
كل هذه الأعمال وغيرها ، جعلتهم حديث الناس فضلا إلى انتصارات حلقها المنتسبون إلى هذا التيار في بعض الأقاليم التي تختلف في ظروفها وتتمتع بالدين ، ولهمها له ، عن المجتمع المصري المسلم المتدين ، الذي يرفض العنف ، ويكره الإرهاب ، ويقيم المساجد ، ويحفظ القرآن ، ويحمل عبء الدعوة الإسلامية السمحة والصحيحة إلى مشرق الأرض ومغربها !

بعدم دستوريته ، وهكذا تسللوا تحت مظلة التنظيم بالعلمة بأعداد لم تكن تتواءم لهم في ظل أي تنظيم انتخابي آخر .. وطوال دوريات انعقاد مجلس الشعب الذي دخلوه لأول مرة ، ومجلس الشعب الثاني الذي تسللوا إليه - في ظل تحالفات غير جازمة بالقنسية للأشخاص يؤمنون بالعميقة التي لا تبديل فيها - لم تعرف منهم ماذا يعني هذا لشعار ، ولم يغشوا إلى كلماته الثلاث أي مضمون من خلال الممارسة الفعلية ، فلا اختلقت أرؤسهم عن غرهم من العواشين ولا يبرزت من بين صفوفهم أفكار لامة ، ولا تميز أدائهم ، وفقا للشعار الذي رفعوه ، ولم يتقدموا - وهو الأهم - بمشروع واحد فوضت الشريعة الإسلامية في قوانين





المصدر : روز اليوسف

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠

المالية الذين اقروا الذين بلا تنظيم ..  
ولمهموا الإسلام على أنه دعوة للحق  
والخير والبرية . بالحكمة واللطف  
الحسنة .

وهم ثلثا باستعراض كل رموزهم  
الجميدة ، وكل قياداتهم البارزة .  
وجنوا أنه ليس أمام أي منهم فرصة  
للخروج إلا أن تكون مصيبة . أو علائل  
عقلية متطرفة من التي يبعج بها  
ربنا .. وحتى هذه يبدو أنها ليست  
متوافرة لديهم .

وهم رايعا بين أن مصفر الشويل  
يفعل حواصل داخلية وخارجية لوشكت  
على التنبؤ ، ولم تعد متوافرة بالمثل  
الطوبى لانتخابات وفرصة  
الانتخاب .

لعل هذه الأسباب التي أن يحفلوا  
على أمر التوقع الذي سندهم . وإن تال  
صورتهم - في الخارج - وهو الأمر  
قوية لا تهازل . فالأمر أن يتصدوا عن  
خوض أي اختبار يكشف حقيقتهم .  
وبين حجمهم . ويكفيهم أن يعيشوا  
على ذكرى أنهم ذات يوم . وعن طريق  
للمصلحة . ويقتلون غير مستوري .  
أصبح لهم أكثر من ثلاثين عضواً في  
البرلمان .. ولا يكفون الصورة .. فقد  
كانت هذه منظمة تزيينية أن تكون  
جداً . لكي يشرحوا برنامجه . ولهموا  
لواثيقهم .. الحقيقة الوحيدة التي  
يمكن أن تفتد عليها من منظمة التيار  
لنفسه بالإنساني للانتخابات .. إن  
هذه تياراً لهم . وأنه منظم لهم . وأنه  
أيضاً ليس جماعياً .. ولا يملك الحلول  
لما ينبغي الوائين . وإن وجوده في  
مجلس الشعب . خلال تجربتين له  
كثف عن إفلاسه . وعجزه . وتخلفه .  
وأنه لا يتوقع إلا عندما يكون الحوا  
بالقائدية والسفس والجزير . فلك  
وسيلة لقيام مجتمع العدل . والأمن  
والحرية ولينح من وجوده .. وإذا لم  
تصدقوا لغيراً صفحات تاريخ الأرباب

فرصة لتثبيت المفاهيم التي نشروا بها  
ودعوا إليها بيد أنه فضلتهم القضايا  
للعلمية ولم يرتفع صوتهم إلا دافعاً عن  
شركات لتوليف الأموال التي ساندتهم  
ونقلت على معزيتهم وقدمت لهم  
الحنون . ما زالوا يدافعون عنها رغم  
الفضاض لمرها في تهب أموال الفقراء .  
ويعزتها على اللوبيات واستثمر  
بعضها لصالح الأثرياء . والتجارة  
والضريبة في العملة مما يضر بالقات  
الفقراء الذين نهبت إبداعاتهم وتبعت  
على مواث الضوابط . أو ذهبت لينوا  
الكلار لتسمية بالذ أعداء غير المسلمين .

□□□

إننا لا نقول إن القتل الانتخابي  
الجديد خل من العرب . أو أنه منزه  
عن الأخطاء ولا يائيه البطل . فطرية  
هي الملاحظات عليه ويبدو منه تكتل  
التعديل والإفراء . وطريقة صوره  
ليست سوية . وليس اسماً إلا  
مواجهته في البرلمان وتعديله .. والذين  
يملكون ما صدقنا به صفهم من  
شعبيتهم وجماعيتهم الكاسية في  
الشارع لعمري يمكنهم أن يصطوا إلى  
الجلسات الكنياس بأصوات الجماهير  
المؤمنة بهم . والدافعة في صلابته عن  
حقيقتها .

... وهذا يستلزمون المطالبة بتعديل  
القانون لتحايق الديمقراطية السليمة .  
إن كانوا حقاً يؤمنون بالديمقراطية  
ولا يفتلون حول لفظة الشورى  
ولا يفتلون بغير الخلافة .

لقد كان قرار المنظمة حكماً .. جاء  
متسجماً مع كل ما يفتنون إليه .  
فهم بداية لا يفتنون بالديمقراطية  
ولا يفتنون صانع اسمها إلا عندما  
تكون لهم فائدة شخصية في ذلك .  
وهم ثلثا يفتنون حجمهم الحقيقي  
في الشارع . ولدى الجملة المسلمة

لقد كان لإخوان المسلمين قبل الثورة  
أول المقاربات . والتجان في كل مواقع  
وكانت لهم سميلة يومية . وأكثر من  
مجلة أسبوعية . وشهرية ومجلة  
القتصادية ولحق كل ذلك القيادة  
الثورية العارضية ومع ذلك . وإن ظل  
الانتخاب القروي . لم يصل فهم واحد  
لفعل إلى البرلمان في ظل الديمقراطية التي  
يتكلى عليها البعض الآن .

للم يحدث أبداً أن نضل واحد  
منهم .. واحد لفظ البرلمان . مع أنهم لم  
يفعلوا الانتخابات . ولخصوها بكل  
إمكاناتهم وإمكانياتهم ورموزهم .. فقد  
سقط حسن البنا في الانتخابات ولم  
يستطع الوصول إلى كرسى مجلس  
النواب عندما واجهه حزب الوفد الذي  
يتحالفون معه الآن وسقط معسكر  
الإخوان في كل الدوائر التي واجههم  
فيها حزب مصر لثلاثة شهورهم اليوم في  
التحالف .

وعندما جاء الانتخاب بالقتلة .  
تسلوا الرأى وجمعت إلى البرلمان .  
وهي تجربة ساهمت بشكل مثير في  
تسلية الأعداء عليهم . وانتقروا منهم  
إدراك مختلفاً . أو متيزاً وإن تكون





المصدر: دون اليوسفا

التاريخ: ٥ نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إن مصر منذ قلم التنظيم المخصوص  
الصري، إلى قيام تنظيم الجهاد،  
والثليون من النار والشوقيون،  
والجركيون .. وغيرها من التنظيمات  
التي يزيد عددها على الأربعين وكلها  
تدعي الإيمان بالكتاب الواحد،  
وبالرسول الواحد .. وبالمذهب  
الواحد .. وكلها لا تستطيع أن تدفع  
بالكتاب واحد إلى البرلمان باسم الإسلام ..  
ولكنها تستطيع إحداث مخات من  
حوادث الإرهاب والاغتيال، والتقتل  
والضيق .. باسم الإسلام.





المصدر: الوفد

التاريخ: ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## النيابة تحقق في تزوير المبكر لانتخابات مجلس الشعب بالقاهرة الحكومة تخصص الرموز الانتخابية المميزة لمرشحي الحزب الوطني !!

كتبت - نجوى عبد العزيز

يطلق طارق شويرى وكيل أول نيابة الدرب الأحمر، في بلاغات ستة مرشحين مستقلين لعضوية مجلس الشعب في بعض نواحي القاهرة، أنهم المرشحون في بلاغاتهم للتزوير كزكريا رياض مدير أمن القاهرة، والقائمين على الانتخابات بالقائمين عن التزوير في أسماء مرشحي الحزب الوطني، قوت النيابة استبعاد المدير الإداري المختص بالانتخابات في مديرية الأمن، وضبط واحضار دفتر بصلاصت ممداد بشوم عضوية مجلس الشعب، وحصر أسماء ٥٥ مرشحاً من الحزب الوطني، الذين تبينة امراج اسمائهم في أوائل الكشوف.

وكان المرشحون قد تضمنوا بلاغات إلى المستشار بركاتيوى النائب العام، أنهموا فيها مدير أمن القاهرة والموظف الإداري محمود أمام، وأثبتت أسماء الذين من المرشحين في كل دائرة بكشوف التزوير، في نفس اليوم الذي تقدموا فيه بطلبات ترشيحهم. أكد المرشحون المستقلون، أنهم تواجدوا منذ الصباح المبكر أمام مكتب مدير الأمن والموظف المختص، ولما يماثلتهم في اصطلاحهم الرموز الانتخابية المميزة، أهابت

والجهاز، والوجهوا بأن أسماء مرشحي الحزب الوطني تنصدر قائمة الأسماء المرشحة في كل دائرة !! استشهد المرشحون المستقلون، بيلتر ممداد المصروفات، التي توضح أنهم أول من سجدوا المصروفات، وأثبتت النيابة بضبط واحضار الدفاتر، ولاتزال البلاغات تتوالى على النيابة من المرشحين المستقلين، لتكثف ضحايا التزوير المبكر.







المصدر : الأهرام ١٢/١٢/١٩٩٠

التاريخ : ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## ياسين سراج الدين

### التزمت بقرار الهيئة الوفدية رغم عدم تعبيره عن وجهة نظري الشخصية

مرح ياسين سراج الدين أنه حرص على عدم خوض المعركة الانتخابية من منطلق الالتزام الحزبي وتنفيذ قرار الهيئة الوفدية للحزب بمقاطعة الانتخابات رغم أن هذا القرار لا يعبر عن وجهة نظري الشخصية ..

قال سراج الدين إن الأحزاب عملها الأصلي يكون داخل المجلس وليس خارجه فهذا هو الذي يكفل الاتصال المستمر بالجمهور فكما قلت من قبل أن الحزب غير الممثل داخل البرلمان كالته جيب في المسحراء بدون مشكلة جووية .. فالحزب لا بد أن يكون له ثواب داخل المجلس ويصرف للنظر من مديهم ..

وأنتى لتوقع أن شباب حزب الوفد والعمل من المجلس الجديد سيكون له اثره الصابي الواضح لأنه من الصعب أن تتجاهل تلك ثواب هذين الحزبين ومشاركتهما في المناقشات السليمة ولا يمكن لأي منصف أن يتجاهل الأراء التي طرحها حزب الوفد في مناقشة قانون المفسدات والايسلة وتنظيم الأولاد وما الى ذلك ..

ويضيف سراج الدين من الصعب ايضاً أن تنصبر أن المستقلين في المجلس الجديد يمكن أن يكون لهم نفس الدور الايجابي لحزبي الوفد

والعمل ولهم نفس القتل السياسي وسوف يتبين للجميع اثر غياب الحزبين واثر ذلك على المناقشات .. الا ان هذا لا يمنع من القول بان بعض المستقلين الذين لهم وحدة فكر يمكن أن يكونوا حزياً كمجموعة متعاقبة ولكن هذه العناصر ارى أن بعضها يمتلك الخبرة تماماً ولأنك أن هناك فارقاً كبيراً بين معارض مخفم يستند على حزب قوى وبالتالي يكون له اداء على مستوى عال وبين معارض لفر مستعد بالقصة الكثير والكثير ! !

إن مقاعد الأحزاب في المجلس السابق أن تملأها عناصر المستقلين فالمسألة ليست مقاعد ولكن شخصيات اعتادت عليها الجماهير وتحرس على متابعتها والاستماع اليها ..





المصدر: الشيعة

التاريخ: ٦ نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## حزب العمل يقرر فصل أعضائه الذين دخلوا الانتخابات

كتب جمال أماني

تتخذ القرار اللجنة العليا للحزب العمل الصادر في ١٩ أكتوبر الماضي بمقتضى الانتخابات لمجلس الشعب وفصل كل من يخالف هذا القرار من أعضاء الحزب أصدر الاستاذ إبراهيم الشكري رئيس الحزب قراراً بفصل الأعضاء الذين دخلوا أنفسهم وعندهم عشرة أعضاء غير بالذکر أن القرار لم يشمل المنشقين عن حزب العمل حيث أنه سبق فصلهم بقرار من اللجنة العليا منذ أكثر من عام ونصف بعد أن رفضوا الانضمام للقرارات المؤثرة العام الخامس للحزب ومن ثم قسّمهم لاجتماعين على الحزب

والاجتماعين هذه

جدير بالذكر أن الحزب كان قد راجع ١٨٥ مرشحاً في انتخابات ١٩٧٩ التي أجريت حزب نظام الانتخاب الفردي نوج منهم ٢٤ من بين أعضاء المجلس البالغ عددهم ٣٥٠ عضواً ولم يكن قد تم في تأسيس الحزب أكثر من ستة أشهر أما انتخابات ١٩٨٤ - وهي أول انتخابات تجري باللائحة - فقد راجع الحزب قوائم في ٤٦

من ٤٨ دائرة على مستوى الجمهورية وبعد ٨٦٨ مرشحاً أصلياً وأحيانياً . وحالت نسبة ٨ ٪ من دخول ٣٧ نكلاً للحزب إجماعاً في هذه الانتخابات . أما في انتخابات ١٩٨٧ - فقد قدم للتحالف الإسلامي فيها ٤٤٨ مرشحاً في ٤٧ من ٤٨ دائرة .. فاز منهم ٦٠ نكلاً رغم التزوير الذي حدث . ثم قضت المحكمة الإدارية العليا لسياسة وعشرين ألفين باحقيتهم في دخول المجلس .





المصري : الش ج

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ٦ نوفمبر ١٩٩٠

## • ترأس فريق رئيس الوزراء لانتخابات ..

### مسألة التوزيع الرضائية ؟

## ● والى يستبعد أساتذة الجامعات ... ويفضل

### ممثل التوكيلات !

شقيقة رئيس الوزراء :  
وتأتي المخاوف من رد فعل حوت  
القبليبة الذي لا يتوقع من استخدام كل  
الأساليب المبرهنة وغير المبرهنة  
لتحقيق النجاح :  
وأنه لا بد من صرف مئات الآلاف من  
الجنيهات في المعركة الانتخابية .

وإن سوف يستغل لشدة إيمانه على  
المعطيات لعمامة

كيفية يقوم شقيق رئيس الوزراء بهذه  
المهمة وسط غابة القيوم السياسية ؟  
وتجديدات إرين الحوت ذى النفوذ  
الواسع على المعطيات والفكر فيما بعد  
على الانتقام من الذين لم يحصلوا في  
معركة أبيه الانتخابية .... كما حدث

لكل المستفيدين الشرهاء من قوانين  
التوزيع !!

### نصيحة .. أم مقبل

وكل هذه المعطيات معروفة لرجال  
الشارع في القبليبة وبالجهزة المحلية  
والمرتكزة والمرشح في مثل مشكلة عادل  
صدقي ....

ويتساءل البعض :  
★ \* عن دور يوسف وأى في ذلك ؟ وهل  
يسعى لمناصب رئيس الوزراء في شخص  
أخيه ؟  
★ \* هل قدمه نصيحة مخططة ؟  
رئيس الوزراء لكي يتقدمها بالتبعية لشقيقه  
عن الرسم الحقيقي للخرطة السياسية  
وصراع القوى القبليبية ؟  
★ \* أم قدمه عكس ذلك ؟ انسجاما مع  
والد القبليبة ، وبين رئيس الوزراء  
ويوسف وأى الذي يتناغم في تحقيق حلمه  
الكبير في الجلوس على كرسي رئيس وزراء  
مصر ...

كما أن قصر البارون عطية القيومي  
له شهيد مولد ومضائية يتحدث عنها  
الركبان والمصريون حيث أنها لم تكن  
مخصصة للقراء ... ولكن لسكان رموز  
النبوة التتالية والتشورية كطلاء لمقدم  
الصفقات الكبرى !!

ومن هنا كان السؤال الذي لم يجد  
تفسيرا مقننا : ما هو سر تزييل شقيق  
رئيس الوزراء الانتخابات ؟

### كل الأحزاب معه

وينكر أن الدكتور عادل صدقي يعد من  
الشخصيات التي كانت كل الأحزاب  
بالقبليبة قد طرحت  
على الجهاز التنفيذي كخيار السجوه  
الكبرى في انتخابات مجلس الشعب الحالي  
لتمثيل قرار المصلحة بمقاطعة  
الانتخابات ... وكنت متواجدا معهم في  
هذه الاجتماعات

وله وعدت هذه القوى بعدم التنازع  
بموضع لمقدم الفئات بدائرة طرح في حالة  
خوضه الانتخابات لتفجيرها له باعتباره أن  
تجاهه بعد دعما لجهة الشرهاء أيا كان  
موقفهم السياسي ...  
وتأتي المقاطعة في انتخابات القبليبية  
في تمسك يوسف وأى والأمانة العامة  
للحزب بحوت القبليبية !

وتتردد في ألسنة القبليبية أنه لا يمكن  
تصور أن يترك الدكتور عادل صدقي  
الانتخابات نيون حد أدنى من التنازع مع

### تقرير كتبه : صلاح النحيف

في القبليبية أحدث ترانيم الدكتور  
الاستاذ عادل صدقي تطبيق الدكتور  
عادل صدقي لانتخابات مجلس  
الشعب بدون فعل مختلفة في الشارع  
بالقبليبية ... هل هي مغامرة ؟ أم  
مغامرة ؟ أم لاستخدامه فيما بعد عند  
السلطة وشهادة يرامة للقيام على حيدة  
الانتخابات ونزاهتها ؟

الاستاذ نتوان حول إمكانية نجاح  
هذا القاضي الذي أصدر أربعين حكما  
بالاتهام على تجار ومهربي المخدرات  
والذين يعيشون في الأرض أسداً أمام  
حوت القبليبية في المعركة الانتخابية  
بطوخ ؟

حيث بدأت المخاوف تتراكم أن  
القيومي ، العنكة المعلقة بالقبليبية ،  
وعلى اتصال : هل جاء هذا الرجل  
ليتنا من على عرض المحافظة ؟  
فالمعروف أن متابعه هو - ميريت  
القبليبية - الإضرعية القيومي الذي  
يعد الأب الروحي للحزب الوطني بالقبليبية  
ورائد أمين عام الحزب الوطني ورئيس  
المجلس العمل للمحافظة الطبيب محمد  
القيومي

ويذكر أن كل التهم بعد عمر افتتاح  
والتوكيلات الأجنبية للتجارة أصبحت  
أدنى عائل في المحافظة ثراء ونفوذاً ...  
وإنه تفرضا إلى العنكة بمؤسساتها  
وعنكة قبل وسنة الدكتور وأصحت  
المعجوب !!





المصدر : المشرق

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ نوفمبر ١٩٩٠

وخاتمة إن سقوط شقيق رئيس الوزراء هو أكثر الاحتمالات ترجيحاً في ظل قوانين مجلة القوي

### كيف هذا

ويشمل شقيق الدكتور عادل صدقي - لادع الله - عند أهل القصة إلى مفصلة ولكنه ترفض طبع نائب رئيس الوزراء الطموح في منصب رئيس الوزراء ... ويتحول أيضاً إلى شهادة براءة ترددها أوراق الاعمال العسكرية على ترامة الانتهاكات فيما بعد ... ويصبح كيف هذا دون أن يدري ...

وتشير قائمة المرشحين في القويبة إلى التفصيل يستوفى وإلى لمعنى شركت الاحتكارات الدولية أدنى

● عطية القويبي في القويبية وتسجل بطاقتين يعمل في أحد البنوك من دائرة بنها وموظف بديوان المحافظة من دائرة كفسر

● كما أن اصباح الاتهام تشير إلى مرفع ملحق العمل بطوخ مع صفيحة القويبي لاحتمال تورطهما في العديد من قضايا الفساد والرشوة

● ويتردد لهما تم تزكيتهما من مرفع عبد الآخر محافظ الجيزة الحاصل ومحافظة القويبية سابقاً

### ٤ - حكماء بالإعدام

وان ظل الأمانة الكثيرة التي يشهروا ترشيح ( ..... ) يظل ترشيح الدكتور المستشار عادل صدقي ابن دائرة طوخ - والمعروف في القويبية كلها كرئيس محكمة سابقاً وصاحب ٤ - حكماء بالإعدام من تمارين مهوذين المقدرات والذين يعيشون فساداً في الأرض - أكثر الأساليب صوملاً

وفي الصفيحة الحقيقية التي لم يرأها شقيق رئيس الوزراء وخاتمة بعد استعجاب المعارضة بمشروعها وتلقبها ... فيلق « وحيداً » في شهادة القويبي التي تستعرض بلا قوانين ... أم يلقب حوله القديراء أبناء دائرة طوخ ويستجيبوا لنداء الضمير ...

● ولما كتبت لغير ...

على حجة الجهاز التنفيذي التي تدعيها الحكومة تقصر عليها بالسكوت على أساليب البلطجة التي يمارسها أعضاء الحزب الوطني تحت مظلة الأمانة

● أم يتخلفون ويظهرون القتلون ولو مجهلة لرئيس الوزراء ؟







## وتواصل بالحق

### انتخابات دولة المسكر والفساد

نسبة إلى تيلينون الذي أتى إلى مصر لاحتلالها لحسن إزميرها بخيونه وخيوله بدعوى النهضة والتطوير، فإن نهضة تيلينونية مسألة ولكن على الطرف المصري اجتراح القرى والمدن بمسكر حكومة الحزب الوطني وأعلن أنها والمناسبة بلطبع هي انتخابات مجلس الشعب القادمة .

الحملة لاسيما نوع من التناقض السياسي الميء مع جماهير مصر الحقيقية، المتسامحين، فحركات تيارات النخلة من مخازنها، وانتقلت التيلينونات إلى الشوارع لقسوتها، وسيارات التكال ترمي بأطنانها من الحجر الجيري بكثافة الطرق، وتزات بركات المكشور والى على رؤوس مريسي المشاية والبطو، وتيسير القروض وطرق مدها في الجمعيات، الزراعية والإعلاء من الفرامات وخفض توريد الأرز والقمح والدكتور لجن سرور يتحدث بتألف عن مهزلة التبرعات الجبرية التي تلقت في المدارس والمعاهد والجامعات باسم ميلان من إيليج بها بها وأسما بلا أي ضوابط لمصر والبلطجية ومستمرى غيوم الفطراء في وزارة التربية (١٢)

وخلال الأيام القليلة القادمة سوف تتوالى تصريحات الوزراء لتخفيف العبء عن الشعب وسوف تستجيب كل طلبات أصحاب الصلاحيات لديهم، وتشهد الجمعيات الاستهلاكية وفرة في جميع السلع، أما عن المشروعات التي سوف يقومون بالاحتلالها فحدث بلا حرج ولا غرابة إن تأتي في هذه النعم سن لدن حكم الحزب الصغار خلال أيام سيقها هم وهم، وسوف تلحق أيام على نفس النمط إلا إذا .. إلا إذا استصغر أحد، قرارا جديدا ببطان الانتخابات .. وحرية الدولة على استعداد لتلبية كافة الطلبات من كل لون وشكل ( انتخابات أو استقلالات )

□□□□

وفي زحمة الانتخابات استطاع كتائب الصحف الحكومية أن يستغلها، مسكر الدولة باتهامهم بالفضل الرابع في معرفة الجناة في أربع حوادث مثقبة، فكان لابد من القبض عليهم فوراً ووضع بدائل للاشخاص، أما عن التصريحات السابقة والصور التي تم نشرها في الصحف للجنة التحقيق فسوف يسمي الاعلام لمحوها من ذاكرة الشعب المطحون والمراقبين، وليس بعيداً محوها ايضاً من صفحات الصحف التي صدرت بعد وقوع الحادث يومين اثنين

□□□□

ومع تصعيد حملة المسكر لتفادي خطة القضاء على الحركة الإسلامية تماماً التي صرح بها اللواء وزير الداخلية مؤخراً، لم يجد ضابط الجرس الجامع في أداب التزييق حرجاً من التحرش بطلبة مثقبة ومطعمها على وجهها وحجزها في حجرته ليجبر استقرار الجامعة مع بداية العام الدراسي الجديد، وبلطبع قامت المظاهرات الطلابية وكانت النتيجة الحتمية هي القبض على عدد من المظاهرات .. أما لماذا تم القبض، ولماذا كانت المظاهرة لهذا غير وارد في القموس المسكر الذين يرتكبون من الحشمة والتحشيم ويؤمنون ويخبرون الحشاشين وملأه الليل ودعاة ومعلمي الجنس .





المصدر : الشريعة

التاريخ : ٦ ذو القعدة ١٤١٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ تحية خاصة للحرس الجامعي بجامعة عين شمس ، لبرغم اعتراضه على عمل  
النساء في الشرطة فقد أسعدني ووفى إحدى الشكايات على الباب الرئيسي  
للتولي في التعامل باحترام شديد مع طالبات الجامعة مسافرات ومتجنيات  
ومتابيات وبإخلاص عالية ..  
□ □ الأخ الفاضل .. جميل ناصر علي .. شكرا على رسالتك الكريمة وتذكرك  
أن الشخص الذي حديثه هو نعم ، أبو اسلام أحمد عبد الله ، فأكثر له من  
معانك ..  
**أحمد عبد الله**





المصدر : الشرق

٦ نوفمبر ١٩٩٠

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## خواطر انتصابية الهند والباكستان ومصر

● يعز على كل وطني مخلص يجب بالدم وشعبها أن يعلن للنديا أن بلاده تقل عن بلاد العالم في زامة الانتخابات ولكن ما الحيلة ؟ وقد فاحت الريحه العفنة وملاّت الأسماع وتجاوبت بها مختلف الأصماغ والبلقاع واصبح الناس في مشارف الأرض ومغارها ينتشرون على ديمقراطية آخر الزمان التي يغتشش عنكبوتها في دهاليز ماوون وزارة الداخلية المصرية سيئة السمعة التي لم تحسن صيانة أمن مصر وهي التي انتشت من أجله وأهم أدارتها إدارة الأمن العام وتشرعت لتزوير

بقلم

محمد متولي عوض

الانتخابات أو المتلجرة في السولقق التي ترفضها على كل طالب عمل في الحكومة أو مسافر الخارج حتى أصبحت وزارة إيرادات والمفروض أنها وزارة خدمات

● أسأل مكتب جوازات السفر التي كلوا يرغمون اسعورها حتى بلغت ما يقارب المائة جنيه في الأوراق التي يستلمونها أخرج جواز السفر ثم أسأل إدارة تصاريح العمل التي تنقلني الآلاف من الصفحات الصمعية والسهلة من سكانين العمال المستعدين الذين يضطرون للبحث عن لغة الخبز لهم ولا يراهم بعد أن ضاللت مصر بهم بالرغم من أن ابنتها تنتج حكم هؤلاء العماليك الذين ابتلى الله بهم أرض الكنانة في آخر الزمان حتى لعني الناس أن يهجروا أوطانهم ولا يقول أن يهجروا من أوطانهم

● بعد فطيلها في الأمن وتحويلها من وزارة خدمات كما تقول الخرافة المكتوبة على واجهة كل قسم شرطة ( الشرطة في خدمة الطمعي ) تحولت إلى وزارة استنزاف أرزاق وأموال المواطنين في خدمات مفروضة أن تؤدي لهم بالجمان أو بالكلطة الحقيقية وهي ضرب ألب غير مطروعة وغير مباحة وتنجحت في تزييف وتزوير كل انتخابات تقوم بها

● ول مصر ملكات الهيئات تجري فيها الانتخابات لم تعرف التزوير ونجح فيها من لا يبارون لهذا النظام بالصلاحيات للانتخابات اتحادات الطلاب من يعلون فيها ؟  
مرشدو السلطة أم مرشدو التيار الإسلامي ؟  
والانتخابات نوادي هيئات التدريس من يكتسح مقاعدنا مملكو السلطة أم الذين يخافون الله ولهم صفات ويحفظون على اسلامهم ؟

والنقابات المهنية جميعها حكرا لإعلاء الظلم ومن لا ترضى عنهم وزارة الداخلية ومباحث أمن الدولة .. والنوادي السريضة والجمعيات القمونية على هذه الانتخابات وهي المعيدة عن إدارة الانتخابات بوزارة الداخلية يحرض المواطنون على الأهبال إعطاء أصواتهم ولا يشكون لحظة أن صوتهم سينزل أو تزور النتائج والجواب عند شيخ العرب ومن سبقه من وزراء الداخلية ما بين على باطل فهو باطل هذه قاعدة قانونية معروفة وقد بنيت هذه الإدارة لتزوير أي أداة لتتبع السلطان أي سلطان فمن يتزوج أهم لهم عملهم

● يحزن في نفس كل سياسي في هذه البلاد أن يرى الدنيا المتقدمة والتي لم تعرف الانتخابات إلا بعد مصر يعثر أن اثنين تجري فيها الانتخابات تزوية ويسقط فيها رئيس الوزراء والوزراء الذين أداروها وليس في هذا أي عيب فالتغيير وارد وكل يجرب يرتجحه لإصلاح حال البلاد ومن بدت أنه كله لخدمة بلاده فهو الأول بكفاءة وما حيث توالى نجاح لتتشر في بلاد الانجليز يفسريه على المصريين .  
والجنشرا أم الديمقراطية





● وكذلك سقوطه لنزيراً لغندي وهي على رأس وزارة الهند وقلت في المعارضة حتى جاءت الانتخابات التالية فكانت هي وحزبها على رأس الفائزين وكذلك لم يفلح أبناً وهو في الحكم واستجري الانتخابات في المستقبل القريب وسترى من سقوط فيها فالنظام مضمونة بفترة ولا يقل موطن هندي شريف أن يومهم يوماً ما ينفذ زيف أرادة الأمة رغم أنهم مهندسو الديمقراطية وليسوا مسلمين يعرفون أن خيانة الأمانة من الكيفان

● والمكشوفان دولة الإسلام الكبرى لم يحاول أحد أن يزيل انتخاياتها حتى لو التجاوا الانتخابات العسكرية وليس معنى هذا أننا نحدد الانتخابات العسكرية بعد ذلك وقد ذهبت البلاد الغربية من العسكر ما قبة الكفة من الوثائق والتمتلك استيلاء الجريبات والحقوق السياسية

● عاصرت الانتخابات المصرية ما يزيد عن نصف قرن من الزمان ومع ذلك ما رأيت تيجها مثل تيج وزراء الديبلوماسية في عصر مبارك من حيث تزوير الانتخابات وليس هذا حكماً ولكنه حكم أعلى محكمة في الدولة ومن أول يوم في حياة المجلس المنحل في عهد المحجوب غفر الله له وهو سيد قراره كما أن هذه العاصير الغربية على الحياة السياسية ولما أبلغ بحكم المحكمة الدستورية العليا قال غفر الله له أسكن منا ما يخصهم هم يحكمون ونحن أعلى سلطة تشريعية في البلاد

● ولقد أفلتت دول عربية أخيراً كالآرين والجزائر فعدلت عن تزيف الانتخابات فمأذا كانت النتيجة فوز الغير الإسلامي سواء في المجالس المحلية أو المجلس التشريعي ( الأمة ) ورغم ذلك فلما جاوز وزير داخليةاً يتنبا بـ نتيجة مقديما ويتحدى أن يتجحد أحد من المعارضة وخرب مثلاً بمجلس القوي الذي لم يذهب أحد ليدل بصوته ورغم ذلك خرجت النتائج ١٠٠٪ لصالح الحزب القومي - المصدر الوطني الذي استبعد من ترشيحاته كل من كان له رأي حري في المجلس المنحل وأبلى على أعضاء جمعيات المنتفعين بالحكم أو الأقارب والمخسبين

● وهل هناك دليل على صورية واكثوية انتخابات هذا العهد الذي زين السكاري واللائات بأن الصديق هو الأمر وسيلة للظلم من معركة انتخابات الاستفتاء استخلف كل من في وزارة الداخلية أو إدارة الانتخابات على صميمهم وحليفه النتيجة التي أعلنوها في الاستفتاء الأخير واحكم أن جميع من يقيمون في مصر سواء من شعبها أو المراسلين الأجانب عن مدى الإقبال الذي اندعوه لتخريج النتيجة كما زينها النظام الذي يحكمها

كنت من الذين يحتلون بحول الانتخابات ولكن حكم الأغلبية يسرى على الجميع وكان من رأيي أن نخوض المعركة لتبين زيف هذا الحكم فاستكني من ذكر في الحديث لشريف لا يلزم المؤمن من جحر مرتدين والمؤمن كسفن والسكك عن الحق ليعلم أن خرس فقلت لهم أمين ونعوذ بالله من كل شيطان يحكمنا





# إنها ليت أموالك يادكتور والى !!

**بقلم : جمال بدوی**

اكتشفنا في الأيام الأخيرة، أن الدكتور يوسف والي نائب رئيس الوزراء وأمين حزب الوطنيين، ليس نفسه وصيا على حركة الدولة، بل ينحصر اختصاصه بمجلس الشعب، وأصبح يفتقر، من حقوق الخزانة العامة حسب مزاجه، ويوزع المنح والعطايا على التخبين. بل أعلن الدكتور يوسف والي مرشح الحزب الوطني في اليوم، التقليل عن غرامة ٥٠٠ جنيه عن كل رأس بقا، امتنع أصحابها عن تسديدها إلى الدولة. ولم يوضع المسئول الأول عن تنمية الثروة الزراعية والصناعية: بل المصحة الميمونة مقصورة على أمين إدارة القويم، ثم تشمل الدائرة الكبرى .. دائرة مصر الجديدة ١٩

- وتزاهم مصيبة، إذا قصد إهانة الصوم فهدأ .  
● أما إذا قصد نال الصلوة فإن الصلوة اعظم ا  
من الأموال التي يتنازل عنها الحكومتان، ليست من حر  
الحكم الذي يمتلكه أو يملك، كما انه ليست أموال الحرب  
المكسب، ولكنها أموال الدولة التي يدفعها المواطنون  
والملفون في شكل ضرائب تخصص من الخبز، ويدفعها  
الفاخرون والتجار واصحاب المال في شكل ضرائب لا  
تستطع بالتفكير . وقد رمت الدولة جزءاً من أموالها لخدمة  
الزراعة الجوانية، وفي سنة الفداء من قبل الحوم .  
وقضت القروض والاعلاف للدعم في الأربعين . فقال توريد  
ويؤس المضيئة إلى الدولة، ويضعها إلى محدودية الجاهل باسم  
لتحصيل جميعها المرهبة الغباء . وإذا كانت العلة قد جرت  
في بلانا في استحصال أموال الدولة . فإن المشرع وضع  
ضوابط لحماية المال العام من الضعاف والتهيب والسلب  
بفرض المشرع . العقوبات في من يمتنع عن توريد القمح .  
وتجندت الدولة بيمين .. حتى عن كل رس . ولا نعلم  
بمصاب حسنة هذه الأموال التي تنازل عنها الحكومتان والى  
أقل من عبقية .. نجدها قد بلغت أرقاماً فلكية تكفي لسداد  
دينين صا .. ومع العجز الفادح في ميزان الميزانية .  
كما أن إهانة الغرامات، مبالغ خطيرة ويؤدى إلى إهانة عميلة  
بسط المال العام . إلى دعوة صريحة إلى اقتصاد أموال  
الدولة . وتصحيح المقتربين على التوقف عن التصرف بأهل ن  
تأتى الانتخابات بالفرج . وتتنازل الدولة عن حقوقها  
والبيد التي وضعت الحكومتان والى بتسياسة الانتخابات . قد  
يدفع الوزراء الآخرين الذين رشحهم الحكومة إلى الانتخابات  
إلى تقاعده . ولا تستبعد أن يعرض وزير الداخلية قراراً مفاداً  
بإقتال من غرامات الموت . وخمد الله . انه ليس مرشحاً .  
وقد يتنازل وزير الأوقاف المرفوع إلى الانتخابات . عن غرامات  
البناء في الموضع . ويتنازل محافظ البنك المركزي عن غرامات  
التوقف عن سداد القروض .





المصدر: الوفد

التاريخ: ٦ نوفمبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لقد أصبح كل شيء جائزا ومقبولا ومشروعا من حكومة  
الحزب الوطني . والحرام أصبح مباحا في الشهر الفضيل ..  
شهر الانتخابات . وكل عقوبة يسهل إلغاؤها من أجل سواد  
عيون الحزب الحاكم حتى يحصل على أصوات الناخبين ..  
وكل شيء يهون من أجل الحزب . ولو أظلمت خزانة مصر .  
وتبددت أموالها على شراء الذمم والأصوات ..

●●●

وكانت الصور أن يتنازل الدكتور والى عن الترشيح في  
الانتخابات ، حتى يتفرغ لبحث أسباب تدهور محصول القطن  
في عهد السعيد ، وأن يتناقش كيفية سد الفجوة الغذائية التي  
تعايش منها مصر . ولكنه تنازل عن شيء لا يملكه .. تنازل عن  
أموال الغلبة الذين يتبكي عليهم الحزب الحاكم .





المصدر: الوقف

التاريخ: ٦ نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## حقبا... ان المقاطعة أفضل

لقد اختلفت احراب المعارضة المواقف الأفضل بمقاطعتها الانتخابية، لو ان شئت البتة لقل انها مقاطعة المؤهلة الانتخابية التي اعتكفت ممارستها حكومة الحزب الوطني منذ ائتلت اليها مقلد الحكم في مصر كخليفة ووارث للفكر مأسوف عليه، الاتحاد الاشتراكي، وما سبقه من تنظيمات وراية صنمها الحكم وابتلى بها شعب مصر في فترات الدكتاتورية الخشنة... حسبي أشهد التاريخ للحكم العسكري، والحمد لله الذي لا يخذل على مكره سواء...

حقا... ان هذا هو الموقف الأفضل والذي يتميز بالحكمة وبعد النظر، فكم من مجلس ولد باطلا... وكم من مجلس ذهب بقرار الحل وكم من مجلس كانت سمته الكفاءة الاعضاء الذين يتأمنون او يصمتون، وكثيرهم - دائما - للمافوق، والمصلحون - وهم - على اختلاف نوعياتهم الماويرون، الذين اذا امرهم السلطان اطاعوا، واذا اضر اليهم صمتوا، واذا ابرهم صفتوا... الى غير ذلك من صور اتلى منها الديمقراطية، ولاتلك بضمير مصر الذي يابى الضيم وان غلب على امره فاق حين، ولابد له من وقفة يحاسب فيها الذين جاوروا عليه او جلدوا ظهر ابنائه او شوهوه سوء المذاهب، ليسلمهم الى ولقته من كاس الدرامة ويلقي بهم الى حيث غيايب التاريخ، وليكونوا عبرة لمن يعبر...

حقا... لقد اثرت احراب المعارضة التي لها وزن على السلطة وتاتي لدى الراي العام، بل ان شئت انها في

الحقيقة بتفاساتها هذا تعتبر صالحة الاغلبية الحقيقية في الشارع المصري، لان الجميع بلا استثناء يسلمون انه لاوجود للحزب الحاكم الا من السلطة والسلطان ولاوجود له بين الشعب او الشارع المصري بوجه عام، فلا عراقة ولاعظمي ولاخصم يذكر له... اللهم الا سوء الحال وارتفاع الاسعار والكساد الاقتصادي الذي يكسب صاحب الكلمة العليا ومصدر السلطات، وهو بلاشك فاعل اذا كانت الانتخابات حرة نزيهة، وهو ملم يتوافر حتى الآن، لان التزيف لازمة الشعب والتي بغير ذلك، ولا مجال لصياح كتف الحكومة ان المقاطعة متطورة سياسية او غير جديفة فهذا قول فراء للتضيق في قوة المعارضة وقررتها على اتخاذ القرار، وسوف يسجل التاريخ هذا الموقف الذي يمثل الاجدية وليست السلبية، والاسلوب المتاح والافضل في الاحتجاج على التزوير المتكرر، والتلاعب بمرادة الشعب والشهر من الخضوع للانشراق الفضائي على العملية الانتخابية باصلا ولا حتى مجرد الحكومة المحايدة او الائتلافية... فضلا عن رفض اي مطلب بالاصلاح المستور، وتلك قمة الماس التي تعتبر وصمة في جبين الحزب الحاكم امام التاريخ... واه من كلمة التاريخ... واه والف اء من كلمة الشعب لو يعلموا الذين يتجاهلون... ويتناسون يوم الحساب الذي يرونه بعيدا واره قريباً، وعندئذ سيعلم الجميع ان المقاطعة حقاً كانت افضل من مشاركة في المؤهلة، وعندئذ... سيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينتظرون...

أحمد عودة الحامى





المصدر: الواقف

التاريخ: ٦ نوفمبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## استدراج المعارضة!

حسنا فعلت المعارضة بمقاطعتها الانتخابات مجلس الشعب على غرار ما فعلت في انتخابات الشورى والمحليات من قبل وبذلك تكون المعارضة قد كشفت حقيقة الحكم الشمول في مصر ..

والحقيقة ان هذه الخطوة من جانب المعارضة جاءت محقة لآمال الشعب في زعامته الوطنية وترييدا لوجيب قلوب الملايين من أبناء هذه الأمة الذين وقفوا بصداقة وراء المدافعين عن حقوقهم ولقد كان الغرض من استدراج المعارضة ومنحها بضعة كرسي في المجلس هو ان تقسم المعارضة مع التظلم كراهية الشعب له وان لاقتل مفردة بحب الجماهير وتأييدها وان ينسحب على المعارضة مايجرى على يمين الحكم من مؤامرات واغتيالات وخلافه يزعم ان المعارضة جزء من التظلم يجري عليها مايجرى على التظلم لاسيما وان زجلاها سيد سول الفشل فهم يشابهون الناس عيالهم ياكلون الطعام ويمشون في الأسواق لا تحوطهم المصنفات والجنود المسلحون ولقد تم ان السجين لا يقتل محاميه ولعمرة التزوير وتزييف ارادة الشعب التي بدأت بالقاهر وحيس الناخبين في حفلات المظاهرة وضربهم وتغيبات وان كانت قد تطورت بتطور الوعي الشعبي لهذا الباعث اليها منذ عام ١٩٦١ في عهد ثروت وعدي وزبور ومحمد محمود واسماعيل صدقي وتوفيق نسيم وحتى الآن هو وجود حزب الوفد .. ولذلك نجد ان الانتخابات التي لم يكن التزوير من ضروراتها هي التي لم يشارك فيها حزب الوفد وكان لآخرها انتخابات

المفقور له ممنوح سلم .. فدائما حزب الوفد بمقله من ثقل جملهم ويحكم وكلفته التزويرية من الامة هو البعيع الذي يقضاه الحكام الذين يتولون الحكم اغتصابا ..

وما العهد ببعيد يوم ان اصدر السادات قرارا بتحويل المنبر الى احزاب ومالان علم بان الوفد في طريقه الى المسرح من جديد الا واصيب بحالة من اللزج وكان وحشا قد يرن له من الغاية افراس يريد في احد الاجتماعات التي اذاعها التلفزيون ولد .. لا .. لا .. لا .. وراح يكررها على سمع من الجميع بصورة شبيهة ولما استدرج يان مايرده يتعارض مع قراره هذا من ثبرته ثم قال : يسوده اسم تاني ..

وبعد ان قام حزب الوفد لم يترك السادات متغيبا الا وهلم الوفد ورئيسه فؤاد الدين ويقول في ثمن لنا غلظن ان لولا لنا لطارت راس فؤاد سراج الدين ومرت الايام والسنوات ولم تطر راس فؤاد سراج الدين اذنا الذي طر كانت رؤوس اخرى .. فهناك للحزب الوطني بالحكم ومكثوب الذين اختارهم وتخص بالذكر منهم اخواننا ماركة الـ ٥٠٪ فما فوق الذين قريهم الخلفاء ابيه وحشدهم في المجلس مصطفين ومطلين يستمعون بان غير واعية فكتروا سببا في فساد الحياة .. واصبح الحسن لبقا .. والمليح مشوها .. والمعتدل مثالا .. والقلام حلالا .. وحسبنا الله ونعم الوكيل .

عبد القنى عشمواى عامر

عضو لجنة القوى العاملة - حزب الوفد











## اشتباكات بالأيدي داخل الحزب الوطني بالاسكندرية

### والشرطة تتدخل لانقاذ امين الحزب !

كتب محمد حمدينو :

فجرت قائمة مرشحي الحزب الوطني لانتخابات مجلس الشعب في الاسكندرية الصراعات داخل الحزب ودفعتها مرة أخرى إلى السطوح بعد أن كانت قد هدأت لبعض الوقت نتيجة لتوافق المصالح أحياناً وتأثير الوعود أحياناً أخرى... احتدم الصراع عند إعداد القوائم ووصل إلى الذروة يوم إعلان فتحول إلى اشتباك بالأيدي بين الجماعات المتصارعة في مقر الحزب .

الشرطة لانقاذ امين الحزب فتح الله كبيره بشكل خاص والذي تعرض لموقف بالغ الحرج كان يؤدي إلى إصابته جسيماً في الاشتباكات بعد أن وجهت إليه أصابع الاتهام بأنه يقف وراء كل ما يحدث من استبعاد لقيادات عديدة كانت تقف نفسها في مأمن من التقلبات والتصفيات التي تمت

زمنية مسطحة في الانتخابات التكميلية لمجلس الشعب السابق في الدائرة التي خلت بوفاء النائب فوزي حسين رئيس شركة الكيمويات وقد لوحظ خروج الكثيرين من قيادات الحزب الوطني على تعليمات الحزب وترشيحهم أنفسهم مستغلين ومن أبرز هؤلاء عليا سليم في المنصورة ووداد الشامي وعلى فرج في العطارين ومحمود الفيل وخميس فرغل ويصري جابر في منيا البصل ومنصور عبد الكافي في السخنة وجورج هبة الشهيد في غريبيل وحسن عبد الله في بلي شرقي وجمعي مرسى في مصرم .

به كما استقال العديد من القيادات ومنهم يصرى جابر امين الشبيب وعلى زاهر امين تنظيم دائرة منيا البصل

● أمارشاه عثمان ، والي الاسكندرية في عهد السادات فقد أعلن اعتزاله للترشيح في دائرة منيا البصل مستغلاً لكن ضغوطاً شديدة مورست ضده وتولت له مشقة الجلوس مع الشراش والتأمينات الجمركية فراجع شخصياً لكنه حاول الدائره ارفع بالعين من رجائه للترشيح مستغلين في دائرة منيا البصل وهما في رشوان ، فلت ، وهو طيار سابق بالسلاح الجوي ويعمل حالياً سكرتيراً له والآخر هو خميس فرغل عمال ، وهو الايمن النصاب للحزب الوطني في دائرة منيا البصل

● في نفس الوقت كانت هناك وعود من بعض أجهزة الأمن قدمت لبعض الأشخاص من تعاونوا معها خلال الفترة الماضية ومنهم على فرج الذي كان يطمح في الترشيح بسدةائرة العطارين . لكن تم استبعاده لصالح لحدخيري

● تم أيضاً تجاهل الوعود التي أعطاها جهات عليا بالقاهرة لعدد من الأشخاص حيث تم استبعادهم ومن أبرز هؤلاء علي محروس سكرتير ندي سمورتنج للريفي والذي كان يتنافس بإن لنيه وعداً حليماً

● أدى احتدام الصراع إلى استبعاد الكثير من أعضاء المجلس المنحل ومنهم الدكتور مسعد الخوالة رئيس لجنة النقل والمواصلات بالمجلس والدكتور شيد علي السيد الوزير السابق والفني رجب رئيس اللجنة التشريعية وأحمد شومان رئيس هيئة القضاة بالإضافة إلى امتثال الديب أمينة المرأة بالحزب ومصطفى كنجندى وعلى محروس ومحمد فوزي عبد الرحمن الذي كان قد فاز في المجلس السابق على قائمة التحالف وانضم للوطني بعد ذلك . كما تم استبعاد منصور عبد الكاال الذي سبق له أن هزم فتح الله كبيره

● في البداية وقبل حل المجلس السابق كانت هناك وعود قدمت من جهات متعددة لكثير من الطامعين في الترشيح وكانت هناك انقلات مع عدد من الأشخاص وعلى رأسها قدمت الترعات منهم للحزب وتقربها بعض المصغر يمتلك الأوراق من الجنيحات ومحمدت الأوراق التي سيتم ترشيحهم بها ومن أبرز هؤلاء طاهر القويصر صاحب شركة التسميدان والذي دفع مقابل هذا الوعد مائة ألف جنيه كاترح وكانت الدائرة التي يرغبها هي الدخيلة حيث يوجد مصنعها . لكن تم استبعاده لصالح مؤاد طه رئيس شركة مزيوط الزراعية

● كانت هناك وعود أخرى أعطيت لعدد من أعضاء المجلس السابقين بإعادة ترشيحهم مرة أخرى ومن أبرز هؤلاء طاهر بشي رئيس هيئة الصناعات الكيمائية





المصدر : الأحوال

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ نوفمبر ١٩٩٠

● تعرضت قائمة المرشحين خصوصا الفئات ، للاختلافات الجادة حتى من داخل صفوف الحزب نفسه لعدم كفاءة المرشحين والقدرة على التثنية حتى داخل الحزب والفرق والمؤسسات التي يقودونها بالإضافة الى الاستقواء والتهجمات التي نسبت لكثير منهم .

أما الترشيحات لمقاعد العمال فقد تميزت بتقديم شخصيات لا وزن لها وتعمل كذبة على نشاطها في الفئات وتعمل بذيله ماعدا السيد راشد رئيس النقابة العامة لعمال الخزل والنسيج والذي يعمل بفرقة سنيا وله بحكم منصبه بعض النفوذ على الحزبان النقابيين في شركات الخزل فضلا عن شعبيته داخل فرقة .

وهناك العديد من الملاحظات حول مرشحي الفئات ويمكن تلخيصها فيما يلي :

في دائرة الخليفة تم ترشيح فؤاد طه رئيس شركة مرويوط الزراعية وقد نسبت إليه مخالفات متعددة وتصرفات مالية وإدارية تم التخليق فيها بمعرفة النيابة الادارية وبعضها تم تقديمه للقضاء . وفي منيا البصل تم ترشيح محمود علي قاسم وهو مغاول غير معروف ولم يعرض على النيابة الادارية . وفي بلدة زمام عثمان وقد بلغ به لاسد الطريق امام زمام عثمان . وقد رشح الجميع في هذه الدائرة لمقاعد العمال . استأجروا سلطان ، عضو اللجنة المركزية وهو متناقل معروف تعرض مرارا للاعتقال لاحتداده عن مصباح الجملين .

وفي كرموز تم ترشيح أحمد السرسى رئيس الشركة الاهلية للخزل الذي شرد عمالها وأصبح عديم الانسنة الاب على بعد أن كانوا ١٨ ألف عامل . وفي هذه الدائرة رشح الجميع أبو العز الحريري لمقاعد العمال وهو يتمتع بشعبية كبيرة وكما تقول المصاهر العظيمة فان في أبو العز مضمون إذا ما عاينت الانتخابات تزيمة .

وفي دائرة غريمال تم ترشيح عزال المعني وهو صيدل سابق لهيئة التأمين الصحي أن التهمة أكثر من مرة بالتلاعب في روصات الأوبية للمرضى وفرت حرمته من العمل معها لعدة سنتين ثم أعيد اتهامه . أكثر من مرة ولقي نكس الجزاء مع ابلاغ النيابة . وقد رشح الجميع في هذه الدائرة المهندس زين السمك الذي يحظى بالاحترام باعتباره رئيسا لجمعية

سبيدي على السمك وكذلك المركز الاسلامي فضلا عن إقامته لمستوصف فاضل لخدمة أهالي الدائرة

وفي دائرة محرم بك تم ترشيح الدكتور محمد رمضان وهو شخص لم يعرض على النيابة الادارية من قبل .

وفي دائرة المطريين تم ترشيح أحمد خيري ممثل جمعية رجال الأعمال ولشد العناصر الانفصالية

وفي دائرة باب شرقي تم ترشيح فاروق رخا وكيل وزارة التعليم وهو استاذ سابق في كلية الزراعة وهو من مجموعة يوسف والى الزراعية وله مشكل متعددة مع رجال التعليم القدامى حيث يعتبرونه غريبا عنهم استولى على المنصب منهم رغم أنه غير متخصص فضلا عن قيامه بتجديد نقاب العديد من القيادات الثورية المصروفة

أما الدكتور سبيدي جابر فقد تم ترشيح طه مصطفى العقلاي وسبق له انفاق ما يقرب من مليون جنيه في انتخابات المجلس السابق وبعد تصرف مبلغ مئتين في الانتخابات الخسائية وكذلك تقديم الدعم المالي لأي مرشح آخر . أما دائرة الرمل فقد تم ترشيح أحمد الميرغني رئيس شركة النحاس وله مشكل خطيرة مع العمال وفادت اللجنة النقابية باكملها وكذلك أعضاء مجلس الادارة المنتخبين الى تقديم استقالة جماعية لوزير الصناعة احتجاجا على تفصله ومخالفته المتعددة .

الدائرة الوحيدة التي قدم الحزب الوطني فيها مرشحا مغاولا هي دائرة المنزه حيث تم ترشيح الدكتور محمد عبداللله رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالمجلس السابق وهو يتمتع بعلاقات طيبة مع كافة القوى السياسية كما يحظى بالاحترام نظرا لاندفاعه عن جماعات المصلح وتصفيته للحصول منذ أن كان امينا الحزب الوطني . ومع ذلك فقد نفقت بعض العناصر بمرشح آخر من الحزب الوطني ليخافه في الدائرة وهو عطا سليم رئيس جمعية الناصرة الزراعية التي صدر قرار حلها لانحرافاتها فضلا عن اتهامه بتسوير الأراضي الزراعية وعلاقاته بمضنون عثمان وقد تم استدعاه للتحقيق امام المدعي الاشتراكي أكثر من مرة في معمل بروت . والده رشح نفسه مستقل .





المصدر : الأهرام

٧ نوفمبر ١٩٩٠

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## من البرنامج الانتخابي للجمع ..... إصلاح سياسي وديمقراطي التوازن بين الأجور والأسعار

- إجراء إصلاح دستوري يكفل إستكمال مقومات النظام الجمهوري البرلماني الديمقراطي الذي يقوم على تحديد الأحزاب دون قيود أو شروط ومستوى الحكومة أمام مجلس الشعب عن كل أمور الدولة والانتخاب المباشر لرئيس الجمهورية من بين أكثر من مرشح ولمدة لا تزيد عن دورتين وإلغاء محاكم أمن الدولة ومنصب المدعي الاشتراكي وإلغاء المادة ٧٤ من الدستور التي تمنح رئيس الجمهورية سلطات استثنائية .
- إطلاق الحرية كاملة للتنظيمات النقابية العمالية والمهنية والجمعيات التعاونية لمباشرة نشاطها وانتخاب قياداتها دون أي تدخل من الأجهزة الإدارية وتأكيد إستقلالية الحركة النقابية والتعاونية والطلابية .
- تحويل الإدارة المحلية إلى حكم محلي شعبي حقيقي يقوم على أساس انتخاب كافة هيئات الحكم المحلي بالانتخاب العام المباشر للفردى والانتخاب المباشر للمعاقطين ورؤساء المراكز والمدن والقرى وإحكام رقابة المجالس المحلية المنتخبة على الأجهزة التنفيذية ودعم سلطاتها عليها .
- حظر كل دعوة عنصرية أو طائفية تمس وحدة المصريين وإعلاء الدعوة إلى التسامح الديني في إطار التقليد المصري العظيم ( الدين لله والوطن للجميع ) .
- تطبيق سياسة للدخول تضمن زيادة الحد الأدنى للأجور وحماية الأجور من التضخم وإصلاح هيكل الأجور في الاقتصاد المصري ووضع حد أعلى للأجور وربط الأجور بالأسعار كما تشمل هذه السياسة إستمرار الدعم العيني وتطلب التوسع في بنود الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والتأمينات والمعاشات بإعتبارها بنوداً تدعم مستوى المعيشة والدخول الحقيقية للعاملين وتكرر «الجمع» القترache الذي قدمه في تقريره عن الدعم منذ خمس سنوات بإنشاء مجلس أوجهان للأسعار والدخول .







المصدر : أبو نوار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ ذو الحجة ١٩٩٠

## كلمة النوار

# إذا كان الترشيح حقاً فإن الإدلاء بالصوت واجب



في غضون أسابيع قليلة يتم تشكيل مجلس الشعب الجديد . بعد أن استقرت الدولة الشعب في شأن المجلس السابق فلننتقل بخله . وقد جرى العمل على أن يقوم الناخبون باختيار ممثليهم . ثم يصدر قرار جمهوري بتشكيل المجلس . والذي لا شك فيه أنه قد تمين في كل نخب واجب الإدلاء بصوته وعدم جواز التخلف عن ذلك لأن الله سبحانه وتعالى يقول في محكم التنزيل « إن الله يامرکم ان تؤدوا الامانات الى اهلهما وإذا حکمتم بین الناس ان تحکموا بالعدل » ان الله نعماً يعظکم به ان الله کان سميعاً بصيراً »

وان كانت بعض الاحزاب قد قاطعت الترشيح لمعضوية مجلس الشعب فلن ذلك حق لها . لتعبر به عن اتجاه لها . لأن الترشيح حق وليس واجبا . اما الانتخاب فإنه واجب والزام يتعلق بشرف المواطن وكرامته وهذا الواجب هو اختيار من يصلح لاداء واجب من واجبين او كلاهما معا وهما المنوطان بمجلس الشعب وهذان الواجبين هما واجب التشريع وواجب المراقبة .

## الحزمة دعبس المهام بالنقض

اي مكان هذه الجريمة . ويجب ان تلبس الى القيام بدورك في الفصل في النزاع المعروض عليك . وقد دعيت الدولة لاصدار هذا الحكم . او لادلاء بهذه الشهادة . في حين ان الله عز وجل قد نهك عن التخلف عن ادائها بقوله سبحانه وتعالى « ولاياب الشهداء اذا مدعوا » فلذا ابى الناخب ان يذهب الى صندوق الانتخاب فإنه يكون قد اجترح نهى الله سبحانه وتعالى ووقع في الاثم ومن جهة اخرى فإنه يجترح نهيا لخر من الله عز وجل بكماتنه الشهادة . وعدم الادلاء بها . وذلك النهي ورد في قوله تعالى « ولاتکتموا الشهادة » ومن يكتمها فإنه اثم قلبه . والله بما تعملون

والناخب كلفا في الذي يفصل بين متنازعين . مأمور عندما يتعين فيه الحكم بين الناس ان يحكم بالعدل فذلك موعظة جلية من رب الناس عز وجل ليعاد اي الناخب موازنة بين المرشحين الذين تقدموا باوراق ترشيحهم في دائرته ويعد نفسه اعدادا جيدا لذلك اليوم الذي يكون هو فيه بذاته محلا لمراقبة الله له . فلذا خلا ان نفسه وبين يديه اسماء المرشحين . فيستطع بالله من الشيطان الرجيم . وليقدم على اختيار من يكون في جانب فرع الله وجعله ومن لايتخذ من نفسه عدوا لله وشرفه ولايجوز للقاضي ان ينكر العدالة فلان انكار العدالة جريمة انسانية يشمعه والقاضي الذي يتخلف عن الحكم في الدعوى المعروضة عليه يكون قد ارتكب هذه الجريمة . فلان ارتكب ايها الناخب في





ان الوقت لم يتنه بعد. وفي الزمان سعة لتداركه هذا الوضع الذي اتم المعارضة والم الدولة ايضا وليس المطلوب شيئا كبيرا ولكن اقل القليل يرضى الاحزاب السياسية. ولا يغضى التشديد من جانب الدولة الا الى التشديد من جانب المعارضة. الامر الذي يضع الفرصة لتلو الفرصة لقرار الوحدة الوطنية بين جميع المصريين وارساء مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين وسواء وافقت الدولة على هذا الاقتراح ام لم توافق عليه فيجب ان تقوم الاحزاب السياسية في مصر بواجبها القومي يتجرد من كل مصلحة ضيقة والنظر الى المصلحة العليا للبلاد وان تساعد في اختيار اصليح المواطنين الذين تقدموا للترشيح وتدعيمهم لمصلحة مصر ولاء كلمة الله سبحانه وتعالى. وبهذه المناسبة فاني ادعو الجماعات الاسلامية التي ترى ان الترشيع والانتخاب امران لا يستحق اى منهما مشاركتهم فيه الى مراجعة هذا الزاى على اساس ان الترشيع حق لكل المواطنين الشرفاء وان الانتخاب واجب على كل مسلم لاننا امرنا بعدم اداء الشهادة لمن دعى الى اداها وتحملها وامرنا كذلك بعدم كتمان الشهادة لان ذلك كله من الالم. اما الجماعات الاسلامية التي قررت عدم الاشتراك في الترشيع وهي تؤمن بالمشاركة في الانتخابات فلا يهل لها بحال ان تحجم عن الادلاء بقرائى في المرشحين لانه ان جاز لها عدم الترشيع شرعا فلا يجوز لها الاحكام عن الادلاء بصوتوت لان الصوت شهادة بدعوى مقاطعة الانتخابات ولا يصبرنهم شتان الحكومة واصرارها على موقفها على الابتعاد عن العدل لقول الله تعالى: يا ايها الذين امنوا كونوا قوامين لله شهادة بالحق ولا يجوز منكم شتان قوم على الا تعملوا خيبر بما تعملون. ونلقوا الله. ان الله

عليم، والذي يكتم الشهادة ليس من يدعى الى سلطة القضاء فياى تلبية الدعوة او يكتم واقعة يعلمها ولكنه كل من طلب منه ان يدعى بمعلومة لديه لدى اى شخص او اى جهة لان ذلك مما يقوى اواصر العدل والحق بين الناس وهذه الشهادة هي الكفيلة وحدها بوضع الامور في نصابها.

وليس معنى ان بعض الاحزاب اجمعت على الترشيع ان يستتبع ذلك بالضرورة ان يحجم اعضاؤها عن الاختيار بين المتقدمين للترشيح. فالترشيع كما قرينا حق اما الانتخاب فواجب. وان جاز للامتناع الا يستعمل منه فانه لايجوز له ان يمتنع عن اداء واجبه.

وبهذه المناسبة فاني ارجو من الدولة ان تراجع نفسها في شأن الانتخابات الحالية. وهي تستطيع ان تقدم ضمانات واحدة للاحزاب لتوافق على اساسها هذه الأخيرة ان تعيد النظر بدورها في قرار المقاطعة وهذه الضمانة هي تعيين قاض او وكيل نيابة عامة او وكيل نيابة ادارية في كل مقر من مقرات اللجان ومعلوم ان المقرر الانتخابي يشتمل على خمس لجان في المتوسط وهي لاتتجاوز ستة الاف مقر وفي مصر من القضايا وكلاء النيابة سواء العامة او الادارية دايزيد على هذا العدد بكثير جدا وامكن عملهم قريبة جدا من مقرات اللجان لان القضايا ليسوا موجودين جميعا بالقاهرة ووجود القضاة في مقر الانتخاب قليل بعدم حيث بعض اعضاء ورؤساء اللجان الفرعية يلوون الانتخاب وتزوير بطلانها لصالح من يدفع الرشوة من المرشحين.

فلذا استجابت الدولة لهذه الضمانة الوحيدة وافضت على الترشيع مدة يومين فقط فاني اعتقد اعتقادا راسخا ان احزاب المعارضة التي قاطعت الانتخابات سوف تعمل على قرارها وتدخل المعركة الانتخابية عن طيب خاطر اذ ان الامر ان اعتقادى لا يصل الى حد محاولة احرار الدولة او اظهارها بظهر معين ولكن الدافع الحقيقي وراء قرار المقاطعة هو ان الترشيع من مرشحي المعارضة - يذل جهدا وينفق مالا ابتغاء المساهمة في اصلاح حال الوطن ولكنه يجد ان جهده هذا - وماله ايضا - يذهب ادراج الريح تحت سنبله القزوير.





المصدر : النور

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ٧ نوفمبر ١٩٩٠

ولذا أمرت جماعة من الجماعات الإسلامية  
بمخالفة هذا الأمر فلا يجوز لأحد الإمتثال لهذا  
الأمر لأنه « لاطاعة لمخلوق في معصية الخالق »  
القول رسول الله صلى الله عليه وسلم « إنما  
الطاعة لله المعروف » فقال الله عز وجل إن  
أطيعوا الله وأطيعوا أمرا رسدا وإن يريتنا الحق عفا  
ويرزقنا أتباعه . وإن يريتنا الباطل بطلا  
فمنحل . ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي  
المعظم





## مجرد رأي

## لماذا المقاطعة ؟

لقد لقيت اذيعاد وضيع حزب الواد فرصة كبيرة اعتقد انه سوف يقدم عليها كثيرا بقراره عدم الانسحاب رسميا في الانتخابات . وهذا القرار سوف يحسب ضد الواد . ومهما قيل من حجج وتبريرات فليس من صالح حزب - الطاهر على طول تاريخه بفتح يدافع عن الديمقراطية ويصر على مقوله المصاهرة الانتخابية في كل الظروف - ان ياتي اليوم الذي يقطع فيه الانتخابات في الوقت الذي نقول فيه صحيفته كل ما تريد دون اية رقابة وكأنه تحول من حزب سياسي الى حزب صحافي ولك الترحيل قبل الخلق باق الترشيح بيومين ان اضرب نوبة في نقابة الأطباء ، وكنت لتصور والندوة تأتي قبل ساعات واد الطاهر فيها كل ممثلي الاحزاب المعارضة ان تنحصر المناقشة في الاجابة على سؤال واحد هو : هل من مصلحة مصر ومصالح الديمقراطية ان يقطع الاحزاب الانتخابات او تصر على الانسحاب فيها ؟ ولكن وبدلا من ذلك اضفيت نحو ساعتين واكثر في سماع محاضرات طويلة مكررة من اصل كلمة ديمقراطية واهمية الانتخابات بالنسبة للديمقراطية وكيف ان الانتخابات في مصر بدأت بنظام فردي معروف لم تخلت بنظام القضاة الذي اعلمته المحكمة الدستورية نعمنا ان النظام الفردي المعروف دون ضمانات كمثل نزاهة الانتخابات . وقد حضر المحفلون الضمانات المطلوبة في ثلاث ضمانات هي : ان تخضع جميع اللجان الفرعية والحملة لالتراشف وجعل القضاة ( وهذا عمليا امر مستحيل )

وان يبرز كل تلعب بمقتضى الشفعية ضد دخوله اللجنة ( وهذا امر اذا كان ممكنا في المدينة حيث التعليم اكثر انتشارا فهو صعب جدا في ريف ايزال يعتمد على البصة ) اما الامر الثالث فهو ايقاف العمل بقتون الطوارئ بعد ان لاسر مقلو الاحزاب الى « حركة » تقوم بها الحكومة ليلة الانتخابات ان يملقضي قتلون الطوارئ بقبض على كل او معظم مندوبى الاحزاب في اللجان وتخرج عنهم مساء يوم الانتخابات ويقتلوا يصرم الاحزاب من حضور ممثلين في اللجان . وهذه « حركة » ان صحت لا تجوز وغير مقبولة في الوقت نفسه لا يحتاج تصحيحها ان ايقاف العمل بقتون الطوارئ بل « تطليقة كريس للداخلية بفتح صريح وواضح بعدم التعرض لملكي الاحزاب . وكان من الممكن التوصل بسهولة الى هذه الصيغة بالاتفاق بين الاحزاب والحزب الوطني الا ان الكثير المختص بالمطامعة الانتخابات تطلب وبدلا من ان يستمع حزب الواد الى نداء الديمقراطية استجاب لدعوة المقاطعة التي ان يمر وقت طويل الا ويستقبل ان كانت متوفرة او كمين وقع فيه ا

صلاح منتصر







## السادة الوزراء... قدموا استقالاتكم

### بمناخية الترشح لمجلس الشعب

في مقدمات مواد الدستور المصري... وعلى وجه التحديد المادة الثالثة تؤكد مبدأ هاما... فتتوجها ونتائج الثورات الشعبية وكفاحها... إلهي مستقرا دائما لا حيلة به لتكديده... بأن السيادة للشعب وحده... وهو مصدر السلطات...

لهذا كانت قواعد الحقوق والحريات والواجبات العامة للمواطنين... ومعها قاعدة في مقدمات نصوص الدستور كذلك... وعلى وجه التحديد نص المادة الثامنة التي تؤكد مبدأ تكفل الفرص لجميع المواطنين... أيضا من القواعد المؤكدة الراسخة في وجدان الشعب...

كما أن تأكيد سيادة القانون باعتباره من عمل ممثل الشعب ومتوجا باسم الشعب عنوان لسيادته بوصفه صاحب السيادة ومصدر السلطة... لهذا كانت السلطة التشريعية لمجلس الشعب... تتمتع بسلطة عظيمة ولسيدة ورثت بصراحة ووضوح بنصوص الدستور المصري... والتي أكدت سلطة مجلس الشعب في ترشيح رئيس الجمهورية تمهيدا للجمعية... وسلطته في رقابة أعماله أو اتهامه بالجنائية أو ارتكابه جريمة جنائية... وسلطته كذلك في الرقابة السياسية العامة للدولة... والخطوة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية... والوازنة العامة للدولة... فضلا عن الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية... والقروض... وبطبيعة الحال فإن اقرار السياسة والخطة يعني حق تنقيتها سواء تكتف بإقرارها أو عدم اقرارها...

هذه السلطات جميعا تلتزم لمجلس الشعب... فضلا عن سلطة أي من أعضاء المجلس في توجيه الاستقالة... أو الاستجواب للوزراء أو نوابهم... لأنهم مسئولون أمام مجلس الشعب... لهذا كان من حق أعضاء المجلس... ممثل الشعب... سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو أحد الوزراء أو نوابهم... كما أن لهم كذلك اتهام أي من الوزراء ببناء على اقتراح يقدم من خمسة من أعضائه... وإحالة إلى المحكمة...

هذا إزاء السادة... كانت سلطة الشعب التي منحها لملكه بمجلس الشعب لممارسة ذلك السلطات التي نص عليها الدستور... فضلا عن اختصاص السلطة التشريعية بمسألة القوانين التي تهم المواطنين والوطن... لهذا كانت هذه سلطة مجلس الشعب... فهذا يعطى... ذلك أو تصور أن يكون الوزير وهو أحد أفراد السلطة التنفيذية وواحد من الهيئة التشريعية والحكومة عضوا بمجلس الشعب... وهل يعقل أو يتصور أن يسمع مراقبة السلطة التشريعية... والحكومة عن أعمالها ونواياها وقروضا وأقارباتها... وهو تابع لرئيس الوزراء ومعين في الحكومة بقرار من رئيس السلطة التنفيذية وشرط

أقارباتها أو أصغرهما وحده لتكون محلا للرقابة والمساءلة... وهل يعقل أن يتقدم الوزراء في حكمهم وهم في مواقع السلطة وممثل الحكومة لانتخابات مجلس الشعب... ليهبطوا على الشعب من السماء إلى الأرض أو من قمة السلطة التنفيذية... إلى الحراف الشعب المصري وقد عرف عنه أنه طيب الخلق وحسن الظن... وشديد العطف الوطني... هل يعقل ذلك... أم أن الشعب هو الذي يختار ممثله من القاعدة وهم مجربون من السلطة ليصدق بهم إلى التمثيل النيابي... ممثلا لسلطة الشعب كيمثل كل منهم كتفه بيده إلى الشعب صاحب السيادة

نعم اجاز الدستور أن يكون رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء أعضاء في مجلس الشعب... ولكن أن تلت الجوان تعني الخروج على القاعدة... ومع ذلك أنه إذا جاز ذلك استثناء فإن تعيينهم بوزارة يأتي على انتخابهم وليس العكس... ومع كل ذلك وفي كل الأحوال عليهم إذا شاعوا أن يخوضوا الانتخابات مع أبناء الشعب عزلا من السلطة لتكون أرادة الشعب حرة بعيدة عن التزييف أو التزوير... وحتى نرا عنهم شيعة استقلال النفوذ وتبديد لكل الصمم... أين الدعاية الانتخابية التي تستخدم فيها السلطة العامة... والمال العام وسيلته خطيرة... لقد هنا إيهما السادة أن تجد الإعلانات الدعاية الانتخابية المروعة من الوزراء ومن في حكمهم... وهم في مواقع السلطة وقد تكلف مئات الألوف... فهل هذه من أموالهم... ومن أين... الت...

بل هنا أن تجد وسائل الإعلام المملوكة تخشى من المؤتمرات... والندوات والشرعات والإعلانات من أموال الحكومة بمعرفة السادة الوزراء المرشحين وهي ليست أموالهم بلقطع فهي أموال الشعب المسكين...

فلذا كان قد قرر للديمقراطية أن تكون واقعا حيا ولو في مهدا في هذه الانتخابات كما يؤكد الرئيس دائما وفي أكثر من تصريح... فإن هذا الواقع أن يجد سببه إلا بسطلة الوزراء أو من في حكمهم من مواقع السلطة التنفيذية... يتخلون فيها عن مراكزهم في الحكومة... ليعودوا إلى هذا الشعب صاحب السيادة ومصدر السلطات عزلا منها... وينزأوا إلى الشوارع السيلسي كره من أهد هذا الشعب كمواطنين غافلين... لخوش الانتخابات من أموالهم الخاصة ويحدهم الذاتي ويوصلهم مواطنين عديمين مع زملائهم من أبناء الشعب المرشحين والمتنافسين على شرف تمثيل الشعب...

لكن ذلك... وغير ذلك مما يضيق به التحل... اطلب الوزراء... ومن في حكمهم بالاستقالة أو الإقالة بمناخية الترشح لمناخية مجلس الشعب... وأن يعاونوا إلى الشعب صاحب السيادة... ومصدر السلطة عزلا من أي سلطة من السلطات التنفيذية أمام الشعب صاحب السيادة الأصلية... ومصدر كل السلطات...

**دكتور توفيق السيد المحامي**





المصدر: الوفد

التاريخ: ٧ نوفمبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كتيب - محمد أمين :

أطلق انصار أحمد سبيل مرشح الحزب الوطني، فطحت يدائرة كفرة شكر في محافظة القنيطرة، الشريان مع انصار خالد محيي الدين الأمين العام لحزب الجميع، تصاعدت جلبة المناس، بين مرشح الحزب الوطني خالد محيي الدين، فما أدى إلى إطلاق النار بين الفريقين، وكان أحمد شريف يقوم بزيارة قرية الباشين، مع انصاره، ولم يستقبله أحد من أبناء القرية، وقد أنصاره مثالت معشقة لخالد محيي الدين، واضطر انصار خالد للاشتباك معهم، وتبادل إطلاق النار، توجهت على الفور قوة من مركز شرطة كفر شكر بقيادة العقيد عبد المجيد الدينح مأمور المركز، لاحتواء الأزمة، وتهدئة الموقف.

إطلاق النار  
بين انصار  
خالد محيي الدين  
ومرشح الحكومة





المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٠ لافيفريو النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## كلمات

سوف يحصل الحزب الوطني الديموقراطي على تسعين في المائة من مقاعد مجلس الشعب الجديد هذا على الأقل

وبعد مقاطعة الوفد والعمل والأشوان وانتخابات المجلس، انظروا لصغير حجم الحزب المعارضة الأخرى التي لن تكون إلا بمجموعين على الأكثر يحصل طبعاً حزب الجميع، ويعد معرفة الحقيقة

الكلالة أن معظم المستقلين الذين سيؤيدون، سوف ينضمون إلى الحزب الوطني، ومن بينهم أعضاء

في الحزب خرجوا على الأثرام والرسوخ أنفسهم مستقلين، بعد كل هذا، ويمكن أن يكون حجم

المعارضة في المجلس الجديد، أكثر من عشرة في المائة على أحسن تقدير.

ولست أريد الحديث عن معنى ذلك، ولا عن الزعم في المسألة الديموقراطية ولكن فقط أريد أن

أقول أنه لأول مرة قد يحدث كلام عن تزوير الانتخابات، ولا طعن أحد في نزاهتها، لأنه من غير

المعقول أن يتم تزوير بدون مزيد من القواعد مضمونة للحزب الوطني، دون أية حاجة للضغط

أو الوعيد أو التهديد، أو الوعد الجماعية التي يمكن أن تقدمها الحكومة للناس، فلنستقلون كما

قلت، معتقدهم من رجال الحزب الوطني نفسه، ولو نجحوا.

سوف يكون ذلك الحزب، ومن هنا كانت الأغلبية الساحقة مضمونة، بعد حلجة إلى أي العمل، وسوف تكون هذه النتيجة فرصة سانحة لتقوم الحكومة أو الحزب الوطني بأخطأ خطوة لم

يتصور لهما الخلفاء من قبل، على قل مجلس الشعب، أن يتعرض لظن أمن المحكمة الدستورية العليا، وأن يشهد معارضة جادة

ذات السر، يمكن للحكومة أو للحزب، أن يقدم بالقراخ لتعديل الدستور الذي يستلزم

موافقة ثلثي أعضاء المجلس، والثلثين مضمونان، وأكثر منهما مضمون أيضاً، أن الدستور الحالي

في حاجة إلى تعديل، أن نسبة الخمسين في المائة من العمال والفلاحين، تتطلب إلغاء تعلق عليه

الآن جماع الشعب، ثم أن هناك مسائل أخرى كثيرة تستوجب إعادة النظر، وعليها جميعاً أن نلجأ فيها

من الآن، والتفكير ليس منلقاً للاستمرار أو الاستقرار، التفكير يعني التكيف حسب الأحوال، وهذا من شأنه

تهذيب النفس وزاخرة البال محمود عبد المنعم مراد





المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٧ نوفمبر ١٩٩٠

## لجنة من المثقفين لمتابعة الانتخابات هل توفى التزوير ؟

المثقفون يؤكّدون ..

تشكيل اللجنة يثبت

حرص المجتمع على

سلامة الانتخاب

المثقف المصري .. ماؤهله مما يبور على الساحة السياسية ، وتحول التزوير الى ظاهرة تغطي ارادة الشعب ، وتعمل من الحقوق السياسية مسجود كلام

الكتاب صلاح الدين حافظ اقترح تشكيل لجنة من المثقفين لمتابعة سير الانتخابات ، واعلن عنه من الكتاب والمفكرين ترجيحهم بالفكرة ، واعلن محدث رسمي باسم حزب التجمع الترحيب بها ، واستعداد التجمع للمشاركة فيها والسؤال الآن : الى أي حد يمكن ان يكون هذا الاقتراح واقعا وقبلا للتطبيق ؟

الاقتراح واقعي ومفيد للغاية ، ويؤكد ان المجتمع كله حريص على نزاهة العملية الانتخابية هكذا تضمن د . اسماعيل صبرى عبد الله الفكرة ، وشيفيان ذلك بعمله احصيا للنفس بالاعتماد بحجبه الانتخابات وتقلتها ، مما يساعد على التباين على التصويت ، وذلك في حد ذاته احد الوسائل التي تسهم في الحد من عمليات التزوير التي تتخذ اشكالا متعددة ، منها ما يمكن طاقته بالاشكال الشعبية والرقابة الجادة ومنها ما يحتاج لمرحلة طويلة المدى مثل شراء الاصوات او الرشوى .

ويظن د . اسماعيل صبرى ان تكون اللجنة من بين اعضاء النقابات والهيئات المنتخبة ، خاصة وان عمل اللجنة لا يندخل او يتشكك مع دور القضاء والقدر الله على الانتخابات بل هي مثله

التزوير حالة موضوعية لا وعلى الرغم من ترحيب د . حمدي السيد بالفكرة والدور الذي يجب ان يلعبه المثقفون والكتاب و هيئاتهم ، الا انه يتساءل عن طريقة لترحابها للفقرات حيث ان المثقفين يصغر دخول

اللجنة الانتخابية على المرشحين ومثوبيهم ووكلائهم ويقترح د . حمدي السيد تطوير الفكرة بان يقوم المرشحون انفسهم بتوكيل بعض الشخصيات الحسنة او

د. اسماعيل صبرى عبدالله

المجتمع كله

حرص

على نزاهة

الانتخابات

د. كمال ابوالمجد

مطلوب لجنة

للمصاهرة والحوار

د. حمدي السيد

توكيل المثقفين

من المرشحين

تحقيق : حازم منير  
سليمان شفيق

مكرم محمد احمد

لماذا لا نتفق

في الصحافة

العربية والوطنية







المصر:

الأهرام

## للنش والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩٩٠

أعس له من الدستور، ولكنه كافتراح سياسي بالأساس ويخضع لملامات سياسية عديدة، منها انتفاض في ظل مؤسسات دستورية، ومضامات سياسية، هي الأحزاب.

ويشير، كمال أبو المجد إلى أن كل ذلك أو شيء أو هو ليس، لا يجوز طرحه من جانب واحد، وإنما يحتاج إلى تمثيل منظم ومسير بين الأحزاب والحكومة عبر اقتراحات جادة ولا حرية مثل هذا الاقتراح... ويعتقد أن الأمر يحتاج إلى جلسة مسجلة وهو، وليس كليات فحسب، ويرى أن الدعوة للحوار معني بها الحزب الحاكم أكثر من أحزاب المعارضة ولا يرى بأساً من هذا الاقتراح ولا يرفض دخول مثل هذه اللجنة إذا وافق عليها الناس عبر حوار جاد. ويعتقد أن المشكلة ليست في النص وإنما في تطبيقه.

### ■ برلمان الحى والرقابة :

ويريد أبو المجد العزى أن يثبت السابق بكونه من المرجح بها إلى بين الاقتراح اللجنة القومية أسطورة ويؤمن فكرة برلمان الحى ويؤكد أن هناك إمكانية لمراقبة هؤلاء المنتخبين فعلياً لانتخابات الدائرة مع ضمنية عدم استكثارية مسئلة وأيسر لها مسئلة في الانتخابات ويراقب على الاقتراح الخاص بتكليف مندوب من هؤلاء على كل صندوق انتخابى.

### ■ شهادة ضهير :

يعقب صاحب الفكرة صلاح الدين حافظ أن اقتراح اللجنة طرحه كخدمة لإصدار شهادة عن نزاهة الانتخابات، وليس على كيان يرى لا تهديف إلى الرقابة ولا تتعارض أى شكل مع دور القضاء بل هي لجنة من المحركين وكبار الكتاب والمثقفين والشخصيات السياسية السليمة، وبمهمتها أن تنظر في حالة الانتخابات بتشريعاتها.

مثل هذه اللجنة لا تستمد مشروعيتها كما يؤكد المتحدث لا من مصدر رسمي كالحكومة ولا من مصدر حزبي، ولكنها تستمد مشروعيتها من ضمير الشعب المصرى معشلاً ورسوخاً العسكرية والسياسية، والتصور أن هذه المجموعة أقوى من التشريعية الرسمية ومن استمرارية اللجنة كما رأى البعض إلال صلاح الدين حافظ : أن ذلك يحتاج إلى جهاز حيلى يديرها ويلتصق بسيف يردى إلى

الانتخابية، ويؤكد أن الصحافة كفت وسنكل بطفة المفضى العام، ليس الذى تلتزم عدم دستورية القوانين والإجراءات وتطوّر إلى أن هذا وأجيبها دون أن تكلها بهذا العمل جهة من الجهات ويستطيع الصحفي أن يراقب ماخذه من أحيان انتخابية بشكل يكفله له القانون لهذا لا ننظم تلك الامتيازات ونوظفها لصالح نزاهة ونظافة الانتخابات المقبلة ؟

### ■ عالمية الديمقراطية

ومن تجربة الإثراء الدولى على الانتخابات حقلنا ماني مكرم يعيد أن عالم من يستلهم هذا الأسلوب، حيث شارك في لجنة الرقابة الدولية على الانتخابات الأخيرة.. وشرط

المتحدة بين الإثراء الدولى وبين الدول حديثة العهد بالتقليد الديمقراطية وتعتقد أن مصر لا يصلح لها الإثراء الدولى لمرحلة تجريبها الديمقراطية بفرض الفتر عمن الانتخابات القيمة الموجودة الآن وتطرق ماني مكرم عبيد إلى اقتراح لجنة الإثراء وإلى أن المواطن هو الضامن رأم واحد على مسير العملية الانتخابية، ولذلك فإن فكرة تأسيس اللجنة ذات شقين، الأول هو الضامن المواطن بالأهتمام وأشعل الحكومة بعدم سلبية المواطن تجاه قضية الفتر الديمقراطية، والثاني بيان معادلة اللجنة كنوع من تعذيب المواطن عدم الثقة في النظام الديمقراطي وإلى نفس الوقت للجنة سوف تجعل المثقفين يشاركون بالإيجاب بدلاً من المشاركة بالانتقاد وتحقق التواصل بينهم وبين الجماهير، وتكون تلك اللجنة أقرب إلى فشل المنظمات غير الحكومية، واعتقد أنها لن نفس استقلالية القضاء ولكن يبقى أن أهم أعمال اللجنة ستكون إعادة الثقة للمواطن المصرى في اللجنة الديمقراطية..

### ■ مهمة مشتركة :

العملية الانتخابية عملية مركبة... تبدأ بتقييم المرشح لوراء وتنتهى بإعلان النتائج... كمال أبو المجد، ويشير بأن القضاء ليس له إشراف شامل على العملية الانتخابية سوى ما نصت عليه المادة ٨٨ من الدستور. ويقتل فإن اقتراح اللجنة القومية لا يكفل في عمل القضاء، وأن كان لا

المثقفين ورجال المصبات وغيرهم من ذوي الهيئة لمرافقة الانتخابات إلى أن يدل هؤلاء بعد ذلك بشهادة لهم عن سير العمليات الانتخابية. ويشير إلى أن التزوير لا ينحصر في التلاعبات الإدارية، ويرى أن الجانب الأكبر الذى يخشاه ورغم أنه مرشح للحزب الوطنى هو التلاعب في صندوق الانتخاب لصالح أصحاب النفوذ سواء كانوا من مرشحي الحكومة أو غيرها ولكنه يجد في الفكرة البرقولوجى وعسراً للحزب القسوى ضد كل من يسكر في التزوير.

### ■ تعديلات كثيرة

ويؤكد، محمد سيد سعيد عضو مجلس إدارة الجمعية المصرية لحقوق الإنسان واليهاد بمركز الدراسات الاستراتيجية للإهرام أمام تعديلات الفتر، أن الرسالة التى نستطيع بها اللجنة الشوقى من الشكاوى والانتقادات، ويرى أن عدد محدود من الشخصيات العامة ليس بمقدوره من إصداره بقرارات أن يفرج بترأى يستقيم مع مهمته ويرى أن اللجنة تحتاج إلى جهاز ضخم لتلقى المعلومات وفرزها وهذا تخطيط مهمتها مع دور القضاء وينبى إمكانية الاستفادة بها من الرقابة القضائية.

### ■ الاتفاق الدولى :

ويريد مكرم محمد أحمد نائب الصحفيين بين والقيمة إمكانية تشكيل مثل هذه اللجنة وبين الاتفاق الدولى بين أطراف اللجنة السياسية، لأن الفتر يعهد بعملية الإثراء على الانتخابات للقضاء.

ويشأش أمداً لا تنقضى في الصحافة العزى وللجنة كهيئة رقابية تعقب دوراً في عملية الانتخابات من خلال التقارير، وروعد الصفات بملتمحة، الصحافة الموضوعية : ١ : ويوضح نائب الصحفيين صمودية أن تقوم اللجنة بمهمة ٢٢ ألف لجنة انتخابية ويرى أن غاية ما يمكن أن تصوره أن تجرى بعض الاختبارات على بعض المواقع على قدر جهدها، ويعطى الممثلين إلى الصحافة التى يجب عليها أن تروعد بموضوعية مخلفات الدولة أم : ٢ : أمين ..

### ■ المفضى العام

وتتفق، جيهان رشدي عبد كلبية الإعلام بجامعة القاهرة مع رأى نائب الصحفيين وترى أن القضاء هو المنوط به الرقابة على مسير العملية





المصدر : ..... ١٢١٠ هـ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... ٧ من قيس ١٩٩٠

الذئوع الى البيروقراطية وتضمن تسويد لن  
تضمد بالجنة عن اى مؤثرات بيروقراطية  
سياسية كانت ام حزبية ولكنى اتصور ان  
مصدر قوتها ينبع من استقلاليتها

#### ويقول عبد الستار الطويلة :

الانصار الذى تقوم عليه اللجنة هو  
مرأية نشاط المرشحين في ظل حالة

الطوارئ ، وبما ان وجود ممثلين لهم في  
اللجان ، وعدم اعتقادهم ، وحرية توزيعهم  
للبيانات وعمل مسيرات ونشاطات وهذا هو  
المجال الملائم والوحيد لاجراء انتخابات  
حرة ، واي لجهة ذات طابع سياسي او  
لثقوى تستطيع ان تمارس عليها وبعد ذلك  
تعلنه بالكتابة او بالمؤتمرات الضمنية .

وبالنسبة للقانونية : فهي لجنة تعبر عن  
معاولة لجميع الاطراف المتصارعة في  
النظام المصري في متابعة الانتخابات وبذلك  
لا تتقدم المصادقية لدى التلعب في المسألة  
الانتخابية طوال الخمس عشرة سنة  
الماضية . واللجنة جهاز يعقل الرأي العام  
المعكوس والمعارض والمستقل ، ومن  
الاتفاق للردى اشار المتحدث انه يمكن  
بالمناقشة بين الاطراف المختلفة تصديد  
هل للجنة قرارات ملزمة لم هي مجرد هيئة  
لتلقي الشكاوى واتخاذ اجراءات ذات  
طابع دعائي محتوى فاعر على القانون ويجوز  
الطويلة قضية فهو يرى انه اصح  
تنفيذ مثل هذا الامر بعيدا عن التطبيق ..  
فقد بدأت المعركة الانتخابية .. لكن يمكن  
تطبيق الفكرة جزئيا عن طريق ان تكون في  
كل محافظة وكل قسم وكل دائرة لجان  
مشتركة من الاحزاب جميعها حكومة  
ومعارضة ويمكن ان يكون في عضويتها  
ممثلون للجهات التنفيذية والامن تنقل

هذه اللجنة الشكاوى وتتابع مع مخابرات  
حرياتهم في الدعاية وتنتج للقيادات وهي  
الناطق القوي يجري نفس الشيء ويتم نقل  
الشكاوى من اسفل الى اعلى حتى يترس  
الدخالية والحكم المحلي . وبما ان  
نوع من التعاون السياسي بين الاحزاب  
المصرية لضمان اكبر قدر من حرية  
الانتخابات وكسب ثقة المتابعة التي  
فقدت في جميع الانتخابات السابقة .





المصدر: الوفد

التاريخ: ٨ نوفمبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# تقوية قواعد في ترشيحات الحزب الحاكم

مجلس

بدون اقتاب

الرجوع

عن الومرة الوطنية

ومجلس

بدون المرأة

عودة إلى

العصر

الحاكم

القراءة

المتابعة في قوائم

ترشيحات الحزب الوطني

لنوابه الذين يخوض بهم معركة

الانتخابية القادمة - إن جاز تسميتها معركة -

تكلف أول وفاة عن المفكره للشديد بلص السيسى .

بالإضافة إلى حالة اللاوعي التي تحكم منطقته في الاختيار وإن

أطروحاته السياسية كما تكلف يوضح عن إمثلة صارخة لهذه الحالة .

كتجاهله الشديد لتطويل «الأيام» تمثيلا صحيحا ومتوازنا داخل البرلمان القادم

من بين ٤٤٤ مرشحا اختار اثنين فقط عن الأقباط . في حين أن تعدادهم - بحسب

إحصاء ٨٩ - هو ثلاثة ملايين نسمة وبينما يبلغ تعداد المرأة في مصر نحو ٢ مليون

نسمة اختار فقط ٤ شخصيات لتمثلها في المجلس القادم بعد أن كان لها في المجلس

الحصل ثلاثة عشر مقعدا !! أما النوبيون وهم شريحة مصرية مختلفة في

مشاكلها وبيئتها ولهجاتها عن الجميع ككل .. فلم يهتم بهم أحد .





المصدر: الوقف

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات - التاريخ: ٨ نوفمبر ١٩٩٠

# الحكومة تريد نواباً مصفّقين وليسوا مشاركين

وتجاهل التطور  
الاجتماعي  
والسياسي  
خالص  
٧٠  
سنة

تحقيق  
محمود  
الشرابي

وهذا التجاهل لهذه الفصل لم يمس مرور الزمان ، وإنما كان له اثره السيء في الشارع المصري ، فضل حين ضيق صوت الاقليات لتجسسية الموضوع على صوت الغراء لكن على صفحات المصنف ، لكن القلبية من خيبة القلبية والميلانية الذين اصبحهم ترشيعات الحرب الوطني بالمحطة نظروا لمسألة برمتها على انها لهم موقوت ، محاولة ابعاد النار عن الديناميت ان استنطاق التاريخ .. وكذا استنطاق من عثوا بهذه القضية .. ن سياق نضالهم من لول كريس وتمهين مفهوم الوحدة الوطنية .. فمذا لقوا ؟

يقول تاريخ الحركة الوطنية المصرية من خلال استواء كنهات عديدة للدكتور مصطفى المكي والمستنار طريق اليسرى وضربها ان مشاركة جميع مكونات الجماعة المصرية في كل جوانب الحياة على هذه الارض والذات التي تبث في خلاصة الارض والذات عنها في كل مراحل الحركة الوطنية والسنوية ، هي واحدة من ابرز عناصر الخصومية المصرية ، وحين بدأت المؤسسات السنوية منذ مئتيات القرن الثامن ايام الخديو اسماعيل جاد اليها نواب الشعب للمسلمين والاقباط بالانتخاب ، وسجل عهد اليرجمن الرافعي اسماعيل كلفة منذ افتتاح المجلس في كل دورة من دوراته الى ان بقي في اعقاب الاحتلال البريطاني . كان وراء التجربة الديمقراطية الوليدة اول اهداف الاحتلال .. ولهذا وضع نظاما جديدا يجعل النواب يشعرون ان المؤسسات الدستورية بملكيتهم ، فعيوا ممثلا عن الاقليات اذخر عن العزل للحد من مشاركة الشعب ، حتى نهضت الحركة الوطنية من جديد ، وارتد سعد زغلول وحسن الواد ، ما في انصاف الشعب المصري من وحدة واتصال ..

فستقل هذا ببراعة والمقدار ان ابررة هذه الحركة ، ان عندما تم وضع دستور ١٢ وطرح اقتراح التمثيل النسبي للاقليات .. رفضه الاقليات وكل سلطة ميغافيل عضو الواد في اجتماع عقد في مقر الكنيسة البيطريكية ان الحركة الوطنية التي اعجب بها العالم لم تكن يدعى ، والذات الركية التي سفلت من

الاقليات والمسلمين لم تكن مزاحا ، ومن يقرحون التمثيل النسبي يرمون اهدار تضحياتكم ، وان يقولوا ان الاقلية مضحوة ، وجزء متفصل من الشعب المصري يجب ان يكون له من يدافع عنه . وان يقولوا للاقلية اننا نراكم متضمين لشخصكم ، واضاف قائلا : انه احتمل مستحيل حدوث الا يتنخب قبلي واصغر المجسمون افرار جلاجماع برأس التمثيل النسبي .. وجات الحركة فكان سعد زغلول وحزب الواد يريشون في الانتخابات ليعيا في دائرة تلك تظلم من الاقليات .. مثل ويصا واصف في المطربة بالقاهرة .. او يريشون مسلما ليكون ثانيا عن دائرة فيها نسبة عالية من الاقليات ، وكان كل منها يفوز في







الانتخابات ويشعر متفلسفوه التناهي، وكانت هذه الممارسة العملية بمثابة جبهة للوقاية والتحصين - الدستورية يتعلم فيها الشعب ويترقى على الأخلاق الدستورية.

### الحزب الوطني .. والأقليات

هذا ما يقولوه التفرغين .. لكن ماذا حدث الآن ؟ الذي حدث أن تفرغيا ما طرأ على المجتمع المصري .. يشيخه الإسلامى والقبلى .. حتى أنه كان غريبا على مسلمين أن ي طرح مطلق قبلي رؤيته لترشيحات الحزب الوطني على أنها الكفالة جارية لكون الأقباط في ترشيح الحزب الوطنية المصرية .. لكنه يرى بضم أن يذكر اسمه في إطار هذا التحديق، بينما أخذ أحد المرشحين الاثنين الأقباط على كلمة الحزب الوطني نفس الوقت .. ويبرر موقف حزبه بأنه من الصعب أن يرشح الحزب الوطني قبطيا لأنه سوف يفسر مقصده .. وأنه من الأجدر أن يرشح شخصا آخر لكي يقال هذا المقعد إنما رأى المرشح الآخر أنه لا داعي لمناقشة الموضوع .. لأنه لا أهمية للحديث عن الأقليات والأقليات .. فالتسلم بغير عن المسيحية .. والعكس صحيح .. لكن الغريب هو محاولة إغلاق الجراح على عجل .. ودون تطهير .. لكن البعض كان له رأي آخر ..

يقول ولعم نجيبة سيلين في البداية عن مزاى ترشيحات الحزب الوطني على النحو الذى جاءت به :

كنت أتمنى أن تكون هناك ترشيحات من جميع الأحزاب .. وأن تدل المعارضة بدلها في هذه الانتخابات .. ولا يستعنى سلفا أن يكون أعضاء الحزب الوطني متدينين بالجلوس الجديد .. للمعارضة جزء من التنازل ..

والرأى والرأى الآخر مطلوب .. أما عن ترشيحات الحزب الوطني فقد كانت المخاضة .. بين المعتزتين منهم .. هم كبريون .. مسألة صعبة .. ولكن معيار الاختيار في النهاية هو نتائج هؤلاء الأعضاء بقادة شعبية عريضة .. وأن كانت الكلمة الأولى والأخيرة للشعب .. ويفضله ..

أما ما يقال عن تجاهل الأقباط وعدم تشايعهم بنسبة محاولة في ترشيحات الحزب فمن رأيي أنه من أكثر تسخير مصر الواحد قلوب المحصرية .. فمصر المستقلات وأحد كما أن مقبوس الاختيار هو امتكليات نجاح المرشحين .. فلا شك أن هذا كل محل

اعتبار لدى لثقة .. كما أن كل حزب لا يريد المغامرة بمقعد واحد .. ولذلك فإن شعبية المرشحين وامتكليات تجمعهم هو الذى حكمت لاختيارهم .. أيضا الدستور ينص على أنه من حق رئيس الجمهورية تعيين عشرة أعضاء في المجلس .. ولا شك أنه سوف تحدث توازنات في المسألة .. بالإضافة إلى أن الأحزاب سوف ترشح بعضا منهم .. والبعض الآخر سوف يرشح نفسه مستقلا ..

هل تعتقد أنه مطلوب من الأحزاب المعارضة أن تقوم بترشيح القوي المرنق الحزب الحاكم .. لم أنها قلعت الانتخابات ؟

لنا لا اعتقد بأن هناك لقويا أو خلاا حل للمعارضة أو غيرها إصلاحه .. ولكن قول أن الدستور في المادة [٤٠] يصرى بين المواطنين في الحقوق والواجبات .. ولما ما كان الأمر فالتسلم بغير عن المسيحية والعكس صحيح أيضا ..

### عدم ترشيح الأقباط إدانة للحزب الوطني

■ يشكك انطون سيدهم صاحب امتياز جريدة "وطنى"، (وهي صحيفة قبطية) مع ولعم نجيبة سيلين ويقول :

- إذا كان لي من تعليق قصير على ترشيحات الحزب الوطني وممازما فهي - تقدم متفلا غير مقبول .. خاصة وأنه حزب الحكومة .. ونحن كقائلا لا حيلة لنا في ترشيحاته ولا منطلقاته .. فهم يرشحون من يشاؤون .. لكن إذا كان البعض - كوليم سيلين - يتصور نجاح المرشحين الأقباط في التولاس الانتخابية وأن ترشيحهم ملامرة فهو مضطرب تماما فالأقباط كانوا يرشحون على فوائدهم حزب الوفد وحزب الإحرار الدستوريين قبل عام ١٩٥٢ .. وكثروا ينضمون في الدوائر التي رشحوا فيها .. وهناك بوادر انتخابية مثل رؤى اللوج والساحل والزراوية المعراء فيها أغلبية قبطية .. والمسلمون فيها إخوة

لنا واشكاه .. لقلبا لم يرشحوا .. فيها القباط ؟ لم يلا يرشح الحزب الحاكم لو

أنه رشح عشرين قبطيا فتجرح منهم عشرة أو خمسة عشر ناكيا ؟ أنا اعتقد أن كلام الحزب الوطني عن أن ترشيح الأقباط أصبح ملامرة هو دليل إدانة الحزب .. ودليل على عدم شعبيته .. ولو كان ذا شعبية لمخفى ألا يخفى بتأييد الناس المرشحين أبدا كانوا .. الباطل أم مسلمين .. وإذا كان البعض يتصور أن التبيين الذى سيعوم به رئيس الجمهورية سوف يهيج هذا القليل فأنقول أن التبيين ليس علاجا .. وإنما إصلاح الخلل يأتي من طريق أن تحترم الأحزاب وجود الأقباط .. وأن نكرمهم القلية لا يعني ألا يمتلوا في البرلمان ..

■ ومع هذه الرؤية يتفق مصطفى كامل مراد رئيس حزب الإحرار - يقول :

ترشحات الأول لترشيحات الحزب الوطني أكدت أن استيفاء العديد من العناصر ذات الخبرة والكفاءة .. مثل أحمد موسى وصوفى أبو طالب وفتح الله رفعت وصبرى القافى وسعد طهلى وغيرهم .. ويبدو أن أنهم لا يريدون أن يسموا رأيا واحدا مخالفا لهم داخل الحزب .. كما أن هذا حدث على صعيد المرأة أيضا .. فقد استجيبوا لرغبة حسن وشيفلة ناصر .. وهكذا .. ولكن من هذا أنهم أخطأوا خطأ فاحشا في التكتيك .. فقد استبعدوا [١٥٠] مرشحا وكانت النتيجة أن هؤلاء الآن رشحوا أنفسهم .. ويؤكد ياف الحزب الوطني ضد الحزب الوطني .. لم نقول للزراعة المثالية .. أن الحزب الوطني أيضا تجاهل الأقليات ولخطا خطأ فاحشا كان على مقصود وإنما اتفق مع كلام انطون سيدهم أنه لو أن الحزب الوطني وافق من شعبيته لكان رشح عددا كبيرا من الأقباط .. وعددا آخر من المرأة ولكن من حزب شعبيته وهمة .. ول رأيت أن الأقباط كان يمكن أن يحصلوا على مقاعد عديدة في البرلمان .. وأست لديهم مشكلة في الحصول على تأييد الناخبين .. لكن في أى الأحوال إن يندس سوء الترشح الذى صنف الحزب الحاكم قضية للوحدة الوطنية .. أو المبادئ الحضارية للملاقة الخاصة بين الأقباط والمسلمين ..

### الحضور القبطى من خلال التفاعل الوطنى

■ ويقول تفتب الإسلامى فهمى هويدى في رؤية شاملة عن أوضاع الأقليات في مصر :





المصدر: الواقف

التاريخ: ٨ نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من زعماء حزب الوفد، ولذلك فإن مكرم عبيد حين خرج من الوفد وانشق نفسه في لقاء لم يتبع، فكان يتبع لا يصطفه فيها وإنما لأنه ينتمي للمؤسسة التي تكوّن الأمة لتتبع مشروعها القومي، ومتى زالت عنه هذه الصلة انتهى الانتماء الذي يربط الجماعية.

ويعد أن كان القبطي يتبع في فكرته وبالجماع والانتماء للمؤسسة التي تدعو للإستقلال الأمة هو اليوم أيضا يستطيع أن يتبع وفكرته إذا انتمى لمشروع الإستقلال المصري الذي تتبناه الأمة اليوم ويضيف:

- دأب على هذا التناول والطرح أن التحالف الإسلامي في الإنتخابات الماضية يتبع على قوائم أحد الأقباط في مقار التكتلات الجهادية الإسلامية بجمال أسعد، كما نجح على قائمة إنتخاب بعض رموز اليسار المتطرفة مع الفكر القومي، وأور شبح القبطي نفسه بعيدا عن قائمة التحالف إلا نجح وأور شبح اليساري نفسه بعيدا عن هذه القائمة إلا نجح بل أن فرج فريد ربي ربي صوي صوي في شبرا، فليست ليست مسلما ونصرانيا وإنما قضية مبرور حضري. فلتخلف المسلم بيشرا، بأن عزلة الأقباط قبل أن تكون عزولا من معارضة النشاط العام هي عزوف عن الانتماء لهذا المشروع الحضاري الجديد وهذه القضية الأجر بالفتنة:

■ د. ميلا حاد راف أنه مسيحي الديانة إلا أنه يتبين كونه ضيق وحدة فهو نموذج للاعتماد السبعة للشخصية المصرية.. من الفرعونية وحتى الإسلامية.. وله رؤية واضحة وعريضة وتلخص كل الأزمات.. يقول لها: بداية مصر من البلدان القليلة التي بنيت عليها مجتمعاتها كغير.. فهي ليست قديمة.. وليست عظيمة.. وإنما يميزها وجود ثلاث فئات أمارة.. الأقباط.. النوبيين.. ليس الصعيدي.. وإنما دور الرطة الخاصة في الكلام وهم ليسوا على الخريطة الاجتماعية للوطن؛ ولذلك فإن القوائم التي نشرت لمرشحي الحزب الوطني كانت تتم عن أبناء شدي من أعوام.. ذلك أنهم راعوا في هذا المنبر اللواتك الحزبية والسعيبة والتخصبات التي لها نواز على إفريقيا وجودهم على الصناعات.. وفي تقريره أن أول شعبا قوائم الحزب الحكم هي الامة.. التي لم ياتكتسك

وزارات الوفد، الأولى لم يتقدم سعد زغلول بعد محمد، بل أنه عندما تقدم بورزقه لملك فؤاد الأول وبها وزيران قبطيان اعترض فؤاد بحجة زبادة الضيقة فرد سعد بحسم، أما أخرى بشاعر شعبي.. وكان رايه أن التكتل بنسبة يشر بمصالح الوطن.. لكن لا بد أن توضع النسبة أيضا في الاعتبار.. لقد تلتى بأكبر من الخمس، وقد لا تأتي.. ولكن لا نتجاعلها.. ولا بأس أن يكون ١٨ المسلمين من الأقباط.. ولم لا.. فكلهم مصريون وطنيون لهم كل الحقوق وعليهم كل الواجبات..

خلافا لإحجام الأقباط عن المشاركة السياسية

■ الدكتور محمد عرفة له رأي وتوسع مشين حول القضية يرميها.. فهو يؤكد بداية أن المألوف الأخيرة شهدت أحجام أكثر من الأقباط عن المشاركة في النشاط العام والسياسي على وجه الخصوص، ويقول أن كتبي الأقباط يشكون من أحجام التكتل المصري عن أصحاب الفرضين الأقباط بسبب تنامي التيار الإسلامي، ويتفق على عبارة مع الذين يقعون حول هذه القضية من أن المألوف الأخيرة بفعل شهدت خلافا إلى أحجام التكتل المسلم عن التصويت لمرشح قبطي، مما ساهم في شيبة الأقباط من ميادين الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية، إلا أن الدكتور عرفة يقول إن له رايًا مشيرًا في تسبب أسباب هذا الخلل.. من باقي الآراء المطروحة:

● يقول د. عرفة أن مكرم عبيد في الماضي كان يرشح نفسه في دائرة السيدة زينب ذات الجمهور المسلم وينجح فيما يشبه الإجماع.. لكن من المستحيل الآن أن يحدث هذا.. مع أن الأقباط هم الأقباط.. والمترشحون مثل مكرم عبيد.. والشخصين هم التناحور.. لكن في رأيي أن مكرم عبيد عندما كان يرشح نفسه كان المسلمون يلتصقون به أساسًا لأنه زعيم

في تقريره أن ترشيحات الحزب الوطني لم تكن جيدة، ولم تتعاقب بشكل سليم، ولو كانت كذلك لكانت أكثر حفاظًا على الوحدة الوطنية، وليس معنى هذا أنها مهددة.. فالوحدة الوطنية تتهدد حينما إذا انحلت الدولة بلب الترشيح في وجه الأقباط المستقلين، وليس من الحصانة في شيء أن تشر في دواية تجدد عبد القادر.. مع الأقباط ومع باقي الأقباط، أو يخرج علينا من مطالب بتحديد عدد مسلم هؤلاء.. ففي هذا خطأ فاحش فيه تكوّن شديد بما استقرت عليه القوى الوطنية في مؤتمراتها المبكرة فيما بين عامي ١٩١٠ و١٩٢٠، ويجعل الطريق مفتوحا نحو الصيغة اللبنانية ومن ثم لانا اعتاد أن الحضور القبطي يكون من خلال القضاة الوطني وليس التمثيل النسبي.. وحل الأقباط المساعدة المحلية.. ولا ينبغي

التخليل بأن الظروف غير مساعدة، لهذا استسلام مرفوض، ويجب التمسك بمبدأنا وجود التيار القبطي.. في الترشيح والتصويت أيضا.. ليس كالأقباط ولكن أقوى ومادية موجهة.

### التفصيل النسبي نظرية مرفوضة

■ ويقول د. رفعت السيد (عضو الإلمة العامة للحزب):  
- لو افكك على أن ترشيحات الحزب الوطني جاءت فاصرة على جائلين، أولا: عن إيجاد ترشيح موازن للأقباط والثاني لمرأة.. فإذا قلنا أن الأقباط يمثلون ١٨٪ الوطن فليس في فترة هذا الخمس، أن يتواجد في إطار العملية الانتخابية بغير سند سياسي يمنع مصلحة الوطن ووحده فوق المصالح الذاتية وكان الأجر بالحزب الوطني أن يرشح هذه النسبة من الأخوة الأقباط. لكن يصحوا للأقباط للبرلمان ولا يتأول اليه من حكم السلطة.. ومن ثم فهي ترشيحات جائلها الصواب وجأت خاضعة للإبصار السالك من جانب جماعت اللطرف الديني ولم تضع في اعتبارها مصلحة الوطن ويضيف:  
- نظرية التمثيل النسبي نظرية رديئة، فاستعمل من الذي فرض هذه النسبة عندما فرض أن يكون هناك وزير قبطي لكن الليبرالية المصرية ابتكرت طريقة أفضل لتوحيد الوطن فلم تتبني بنسبة.. على





المصدر: الوفد

التاريخ: ٨ نوفمبر ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خطيرة اتخذتها منذ أن أصبح لها دور حضارى مع ثورة عام ١٩١٩ .. وإذا كانت الحكومة تشكو من التطرف فاجد أسيفه عدم مشورة المرلة في الحياة السياسية .. ومن ثم لهذا أول لخطاه الثلاثة الكبير اصحاب القوائم .. أما الخطا الثاني فهو انه أهد أسيف الحياة السياسية المصرية الوحدة بين الإقليم والمسلمين والتي تجلت بقوة منذ بدء نشوء الحركة الوطنية في ثورة ١٩ .. ومنذ ذلك سعد زكاول ميكر أن الشرح الوطني الذى أحمله اغتيال بطرس غالى أسفر في النهاية أن قوة الحركة الوطنية .. ونجح سعد أن أن يحقق ما فشلت فيه الهند التي عجزت عن حل مشكلتها الطائفية وكانت مصر لتكرامى أمام الهند بتجاوزها لهذه الحصة عام ٢٣ .. ولكن والذي حدث أن الشخصية المصرية سبرت حتى يوليو ٥٢ على الدمين لا على قدم واحدة مما السلطون والإقليم .. إلا أنه منذ ٥٢ وحتى الآن لا يوجد تمثيل حقيقى للإقليم ولا يسمح بوجودهم داخل المجلس إلا كمصطفين خاضعين .. حتى يكونوا صالحين للترشيح مرة أخرى .. ويشيد د . ميواد - رئيس الجمهورية من حقه دستوريا تعيين عشرة أعضاء والد يرى البعض أن تعيينه لبعض الإقليم في هذه المقاعد سواء يكون نوعاً من إعادة التوازن للمجلس لكن لا يابس أن المسألة ليست اختيار خمسة أو ستة أقباط .. لأن الرئيس يملك سيكون أمامه مشكلة أخرى وهي تمثيل التيارات المقاطعة للانتخابات .. ومن يستر أسلافين .. ولا يمكن أن يحدث الحدث على مستوى ٤٤٤ مرشحاً .. ويعلق بعضهم عشرة أعضاء كما أنه لابد من كمين أن يكون لجهات المخبرات وأمن الدولة دور في الترشيحات .. ولما يجب أن يكون هناك دور للمؤسسات المعنية .. واعتبر المسألة حضارية بالدرجة الأولى .. ولكن تكون مصطنع لأن حزباً لو لم يكن لاطع الانتخابات كان سيصلح عرباً كثيرة لتسبب فيها العرب الحاكم .





## كلمة أخيرة

استكت القم ، صباح أمس .  
لاكتب كلمة أخيرة ، من بورسعيد  
عن الانتخبات ، وما يحدث بها .  
ولم استطع أن أمتح نفس من  
اللقاء نظرة على إحدى الصحف  
اليومية ، للإطلاع على آخر أخبار  
ومسرحية الانتخابات وأصغى  
للأهول وللحجبة عندما قرأت  
خير وفاة رجل عجوز في بيها ،  
وأقام أطباء لحد المستشفيات  
معلقه جلته في العراء خارج  
المستشفى !!! والخير يقول ، أن  
محافظ القليوبية شامد مشولا  
عجوزا في أحد شوارع بيها ، في  
حالة يرأس لها ، ويلتقط بقلبا  
الاطعمة ، والفتات من صنفين  
القمامة ليأكل . وقام المحافظ  
على الفور باستدعاء سيارة  
أسماعيل بيلاسلتي ، وتم نقل  
الرجل إلى مستشفى بيها العام .  
والخير لا ينتهي عند ذلك  
الحد ، فبعد ٢٠ يوما تلقى مأمور  
قسم بيها ، بلاغا بالمطور على جثة  
مجهولة ملقاة أمام المستشفى !!  
وتبين بعد المعاينة أن الجثة  
نفس العجوز الذي نقله المحافظ  
إلى المستشفى بنفسه ، وتبين أن  
العجوز لم يتلق أى علاج ، وأنه  
ترك في المستشفى ٢٠ يوما بلا  
علاج أو مواء حتى لفظ نفسه في  
الأخيرة ثم ألقي به المسؤولون في  
قارعة الطريق أمام المستشفى .  
ويضيف الخبر القريب العجيب ،  
أن كليات تحفظت على فكرة  
العلاج التي وجدت مع لثوث ،  
والفحاجة أنها يمشاء ، ولم يدون  
بها أى علاج ، أو مواء !! انتهى  
الخبر الذي جعلني أهن الأيام  
السوداء التي سمحت لثل هؤلاء  
المسؤولين يقومون في ذراكمهم .

انتهى الخبر الخطير الذي يمثل  
علامة ومؤشرا إلى مدى شعور  
المشاعر الإنسانية لدى  
المستقلين ، الذين أصبحوا  
يتجاهلون كلمة شعب مصر .  
انتهى الخبر الذي أكد أن حقوق  
أبناء مصر لم تضيع ، وهم أحياء  
فقط ، بل أن المسؤولين يسرقونها  
منهم ، وهم أموات أيضا .  
لو وقعت هذه الحالة في دولة  
حرة عسكرة ، استقبلت  
الوزارة ، وتمت محاكمة وزير  
الصحة وأطباء وجنراري  
مستشفى بيها العام فوراً . هل  
وصل بنا الحال من التطور في  
الإصلاحات والسلوكيات والأمية  
إلى حد إهدار حقوق وأمية  
الإنسان المصري إلى هذا الحد  
المقرف ؟ أين شرف المهنة التي  
يمارسها هؤلاء الأطباء ؟ ماذا  
سيقبل بهم وزير الصحة إذا تخلى  
سيفه عن العمل بقسيسة  
وداوى إدارة وزارته ؟ وهل يعمل  
أن يستمر طبيب واحد أو حتى  
ممرضة في عملهم بهذا المستشفى  
بعد الجريمة التي ارتكبوها يا  
وزير العدل ؟  
وبقيت كلمة أوجهها إلى  
الدكتور عبد الوهاب سيد أحمد  
محافظ القليوبية ، لقد أخطأت يا  
سيدة المحافظ عندما أرسلت ذلك  
العجوز إلى المستشفى العام .  
لقد كانت فرصته في الحياة ، وهو  
ياكل القمامة ، ويعيش مع  
الحيوانات في الطرقات الضل  
كثيرا من دخوله مستشفى عام في  
مصر في هذا العهد الرديء ..  
استغنى الله العظيم .. وحسينا  
الله ونعم الوكيل .  
**محمد مصطفى شردى**







الموقف : المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ٨ نوفمبر ١٩٩٠

## الحزب الوطني يلاعب نفسه وأحراب الأنايب احتياطي !!!

بقلم : سعيد عبد الخالق

اصبحت الآن تعيش زمن المغالطات والدجل السياسي والتصريحات الكلاية ، مثلا يلقب مسئول كبير مثل الدكتور يوسف والي نائب رئيس الوزراء وأمين عام الحزب الوطني ، فبما ان جميع احزاب المعارضة شاركت في انتخابات مجلس الشعب ، والحقيقة ان الحزب الوطني يلاعب نفسه ، بعد استعلائه بالحزب الانثيبي ويهض المستقلين للقيام بدور الاحتياطي او الكومبارس ، لقد اعلنت احزاب الوفد والعمل والاحرار وجماعة الإخوان المسلمين مقاطعة الانتخابات ، وقررت الهيئة العليا للوفد ، فصل العضو الذي لا يلتزم بالمقاطعة ويقدم باوراق ترشيحه في مصرخية الانتخابات . ولعلنا اصغر هؤلاء سراج الدين رئيس الوفد ، قرارا بصل ٢١ عضوا من جميع تشكيلات الحزب لخالفهم قرار المقاطعة واشترأهم في الانتخابات . ورئيس هؤلاء سراج الدين ، تاجيل اصدار هذا القرار . كما رفض من قبل جميع الدبيريوات التي ردها بعض المصلولين السماح لهم بخوض الانتخابات . ونلقا في نفس الوقت ، بان الدكتور والي واملقه يصرون ويزعمون ، ان جميع احزاب المعارضة شاركت في الانتخابات . ان خروج ٢٠ او ٣٠ عضوا على الالتزام الحزبي ، لا يعني تصدع الحزب او وجود انشقاق . كما لا يعني ايضا ، ان هؤلاء الناس يمثلون اقلية ؛ لقد انشق عن الحزب الوطني الحاكم مئات الاعضاء ، ورفضوا انفسهم مستقلين ضد مرشحي الحزب . بل ظهرت تحالفات بين بعض مرشحي الحزب الوطني عن العمال او الفئات مع المستقلين ، لضرب واسقاط مرشحي الحزب الوطني . مثلا في بورسعيد ، دفع مرشح الحزب الوطني عن الفئات في احدى الدوائر ، نائبا سابقا وقادة عمالية ، الى خوض الانتخابات مستقلا لاسقاط مرشح الحزب الوطني عن العمال في نفس الدائرة . وتحولت لفكرة الإنتخابية في معظم الدوائر ، الى صراع وضرب تحت الحزام بين مرشحي الحزب الوطني والمستقلين عنه الذين تقدموا باوراق ترشيحهم . وضربوا بالالتزام الحزبي عرض الحائط . ووصل الامر ، في بورسعيد ايضا ، الى اضطرار بعض شباب الحزب الوطني ، الى اصدار منشورات ضد مرشحي الحزب الوطني نفسه . وتحت يدنا احد هذه المنشورات ا . وما يحدث في بورسعيد ، تشهده جميع محافظات الجمهورية . وليس سرا ، ان المحلفين الذين قالت امانة الحزب في القاهرة بترشيحهم في سلة المهملات ، يؤيدون ويساندون ، لسة خفة ، تضم المستقلين ذوي الشعبية ، ويبدل المحلفون قسارى جهدهم لانجاح هذه ، لسة ، لاسباب عديدة ، منها ان تتأكد القيادة السياسية في القاهرة من سوء اختيارات الدكتور والي وكمل الشاذل أمين التنظيم بالحزب ، اللذين اتفرا باعداد قوائم مرشحي الحزب . واعلنا امام القيادة السياسية قبل توقيعها على عضوف المرشحين ، بانهما لم يجدا في مصر لحسن ولتلف من هؤلاء المرشحين !! كما يسعى المحلفون لانجاح ، لسة الخفة ، لضمان ولاء اعضاء ، لسة ، في المرحلة القادمة ، وحتى يرجع الفضل في نجاحهم الى « اليه المحافظ » ، مثلا في بورسعيد ، تقدم سامي خضيع المحافظ يكشف يضم ١٨ مرشحا لاختيار مرشحي الحزب . وتنجح احد ابيات الحزب ببورسعيد ، ومن المعارضين للمحافظ . في اعداد قائمة المرشحين حسب مزاجه الخاص . والقيت ترشيحات سامي خضيع في سلة المهملات ، واصبح المرشح القيادة ، يهدد الآن سامي خضيع بمنزله من منصبه ، بفضل اتصالاته الواسعة وايغيه البيضاء الممتدة الى القاهرة !! وطبعا ان يكون احد سامي خضيع ، اذا بلل قسارى جهده لانجاح ، لسة الخفة .





المصدر: ..... ١١ نوفمبر

التاريخ: ..... ٨ نوفمبر ١٩٩٩ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

واستقطب . لمسة الرشيق القيادة . . . لقد أصبحت الحركة الانتخابية مسألة حياة أو موت بين قيادات الحزب الوطني نفسه !!  
هذه هي الحركة الانتخابية الدائرة الآن . ولا يشعر بها أحد . إنها صراع بين ديماسورات الحكومة والحزب الحاكم . لا تلبث الوجود وإظهار فشل الطرف الآخر وعدم قدرته على الاختيار . وتشترك أحزاب الائتلاف وبعض المستقلين في اللعب . ولعل وعسى . يستقطب كرسى هنا أو هناك . ويستقطب الاشتراكيات الحامية بين قيادات الحزب الحاكم .  
كل هذا يحدث . لأن نظام الحكم صريب عريض الحائط ياراء الشرفاء . وصالح حق الشعب في منافسة قانون الانتخاب . واعتاد النظام على إطلاق تصريحات للاستهلاك المحلي . ويقال فيها مرة . إن أحزاب المعارضة شاركت في الانتخابات . ويقال فيها مرة أخرى . إن عند قشاة مصر . لا يكفي للإشراف الحقيقي على جميع مراحل العملية الانتخابية . ويقال فيها مرة ثالثة . إن الدولة وفرت جميع الضمانات لنزاهة الانتخابات . ووفرت كافة الضمانات التي تحقق انتخابات حرة تحترم إرادة الجمعيه سواء في التشريع أو الانتخاب .  
إنهم يضمكون على الشعب .





المصدر : ١١ نوفمبر

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ نوفمبر ١٩٩٠

## جبهة قومية !!

بقلم : الدكتور إبراهيم دسوقي باشة

الحمد لله والنصر من عند الله .. والف ميروك لمرشحي الحزب الوطنى سوف يكون أغلبيتهم بالاذكية ان شاء الله .. وسوف يسطرو بعضهم ايضا بالذكورية لسلح المستقلين الذين سيحاولون بعد النجاح يقن الله إلى اعضاء الحزب الوطنى !!

والسالة محسوبة فلان ان يكون لعمرون في المائة هي الاقل من اعضاء البرلمان من الحزب الحكم حتى يصيح انتخاب رئيس الجمهورية مضمونا .. اما بقية اعضاء المجلس فليس مهما ان يكونوا من هذا الحزب أو ذلك مقام وجوبهم العدى لا يؤثر على عملية انتخاب الرئيس !!

فلما لئن هذه التمثيلية السفينة التى جردنا في وسائل الاعلام الحكومية وفي الشوارع واليابدين العامة وكاننا امام انتخابات حقيقية تؤرن فيها اصوات الناخبين يميزان من ذهب !!

اننا متأكدون من ان الحكومة سوف تجرى هذه المرة ولأول مرة اول انتخابات تزييه في تاريخ مصر لا يسبب حياء وزير الداخلية .. ولا يسبب نزاهة أعوان المحافظين والحكم المحلى .. ولكن يسبب مقاطعة احزاب المعارضة الرئيسية للانتخابات .. فلماذا تثير الحكومة الانتخابات بعد هذه المقاطعة ؟ وما هي صفحاتها في التزوير الان ؟ هل ستزور الانتخابات ضد حلفه مبعثرة من المستقلين لا حول لهم ولا طول امام هيلمان الحكومة بل ومنهم من وعده الحكومة نفسها بقبوله عضوا في الحزب الوطنى في حالة فوزه في الانتخابات ؟

حرام ان يضيع وقت الناس في هذا التزوير .. وان تستهلك اجهزة الاعلام في الطبل والزمر لهذا العبث .. ودعونا نكتفى الى ماسينا .. ونعلق جراحنا التي فجرتها حكومت الحزب الوطنى على امتداد عقدين كاملين دعونا نكتفى الى داخلنا المثالي بفهموم والاوجاع لتعيد النظر فيه ونعمل على حل مشكلاته ومعضلاته ان بداخلنا هموما طارئة اخرتها ازمة الخليج لعل اخطارها اترامك البطالة بسبب العمالة العائدة ونشوب التحويلات وهبوط عائد قناة السويس .. وانهيال الدخول السياحية .. وهذه الهوم الطارئة تسبب خسائر مقلية لا يحكى اساطير الديون أو المونيات الخليجية لتقطيعتها .. اما الهوم المزمنة .. فلاننا مصر تكتظ في مشكلاتها بلا نتيجة ولا حل .. وهل حلت مشكلة التعليم أو الاسكن أو الصحة أو استصلاح الاراضى أو الطعام العام ؟ وإذا كانت هذه المشكلات كلها تبحث عن حل فهل هناك طريق لفر حلها غير الديمقراطية الحقيقية ؟

لقد جربنا دكتاتورية القوة وسلطة الدلائل والديابات زمام الاربعين سنة ولم نجد غير الهزائم والخراب فلماذا لا نجرب الاسلوب المصمم للحكم فى صحيح ان مصر لم تشجع بعد للتطبيق الديمقراطية وان الجبل والامية السياسية تعطل من هذا التطبيق ؟

ثم هل صحيح ان شعب مصر يستمرى الطفيلان ويهوى العبودية لهو الشعب الذى صنع الرأعين ثم عيدهم كاله من قون الله ؟

ولا تشك ان وراء تزييه هذه الاعامات نفوس مريضة وارادات متخلفة لا تقوى على مواجهة الواقع ومحاولة تغييره .. فكل هذه المزاعم ليست الا ابوابا للهروب لتسهل من تحمل المسؤولية في بناء هذا الوطن امدا لعل المنظرون والمستفيرون من اجل زخرفة عبوس الطفيلان من فوق مصر هذا الشعب ؟

القول لقد فعل بعضهم شيئا .. ولكن معظمهم اتخذ صفوف المتفرجين أو اللامبالين .. وحتى هؤلاء الذين فعلوا لم يتجاوزوا في افهامهم حدود الكفاية والكلام .. بينما الاخطار المحققة بمصر تقتضى الكثير من اللوائح والصمرات التي تتجاوز هذه الحدود .. لقد مل للناس الكفاية الحماسية .. والخطب الرنانة واجتمعت قلوبهم على البحث عن شيء عمل يخلصهم من هذا البلاد ويفتح امامهم المفا جديدة من العمل والرجاء ..





المصدر: الواقف

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٨ نوفمبر ١٩٩٠

وهذه مسؤولية الأحزاب والجماعات السياسية في المقام الأول... وأيضا مسؤولية كل الذين تعلموا وتلقوا من أهل مصر هؤلاء جميعا مدعون إلى التلاحم والمساواة في جبهة وطنية تدفع بكل ثقلها في اتجاه الديمقراطية... وتنادي بقوة وعزم من أجل دستور جديد يعيد للأمة حقوقها وينظم سلوكها ويملي أرائها فهذا الإصلاح الدستوري لا بد وأن يسبق أي إصلاح آخر... لقد أعيتنا الحكومات المختلفة والسلطات السالبة التي كلفت هذا الشعب اطمئنا من الاموال وأصبح الحسب مطلوبيا والرقابة الشعبية واجبة والخضوع لكلمة الشعب هو الاصل والاساس في البقاء في السلطة والاستمرار في ممارستها عبوة ورغم ذلك الاغلبية... وإذا صبح لقوى الأمة من أحزاب والتحركات وتيارات أن تختلف وتتردد بالامس حول تشكيل جبهة وطنية: من أجل الديمقراطية فإنه لا يصح لهذه القوة أن تقف لليوم نفس الموقف القسطنطينية موشكة على الهلاك، وكل شيء في انهيار وتراجع حتى أصبح الجميع مهددا في قوته وأمنه ولم يعد مفر من التلاحم والتسند حول الهدف الذي نسعى إليه جميعا على اختلاف الآراء والسياسات الواجب انتهاجها لانقاذ البلاد من ورطتها... ولا يرتفع إلى فوقها القوى المعارضة لليوم لا يليق بمسؤولياتها... ومما أدت القوى المعارضة الرئيسية قد قاطعت الانتخابات لهذا لا تتذرك ابنيها في جبهة صلبة تعبر عن هذا المطلب الاساسي وتناضل من أجله ووراءها ولا شك قطاع عريض من الأمة ينتظر منها هذه الخطوة الضرورية.







## أزمة الخليج وقانون الانتخابات المصري

**بقلم: دكتور: الحافظي محمد بشير**

لخطورة غياب البرلمان الذي يمثل الشعب تمثيلا صادقا يجعله حريصا على المشاركة الجادة في الحكم بتكتملة الحرية التزنية الشجاعة بحيث يرشد الحكم الى ما فيه الخير ويردهم عما فيه الشر ويحاسبهم ويحسب. وبسبب الثقة منهم بمقتضى الدستور والكلون للحيولة، دون احتجاج سياسات تضر بالنفس وتخرّب بيوتهم وتدمر مصالحهم كما فعل حكم العراق وكما فعل غيره وما زالوا يفعلون .. وهنا تأتي مشروع قانون الانتخابات المصري الذي وضعت اللجنة المشكلة من الدكتور رمزي الشاعر وكمال ابو الجعد ولأستاذ احمد رضوان واللواء الدكتور سامي الحسيني واللواء احمد رضوان والمستشارين من وزارة العدل .. هذا المشروع الذي نشرته جريدة الوند يوم ٢٠ سبتمبر لم يوفر الضمانات التي تكفل نزاهة الانتخابات واختيار مجلس شعب يدير من النفس تغييرا صادقا .. بل ان مشروع القانون مازال يفتح الباب واسعا للتزوير ارادة التلحين كما حدث في جميع الانتخابات والاستفتاءات السابقة قبل وبعد انتخابات مدحوح سالم رحمه الله . ان اللجنة المشكل اليها لم تأخذ بالضمانات التي نأخذها اليها نأخذ في القضية واستلاذة الجامعات واشراب المعارضة كما لو كانت اراء هؤلاء صريحة في الهواء أو طلق في الفضاء بلا أدنى عيلة .. فالشروع لم يضع الانتخابات تحت الاشراف الكامل للقضاة وقلاء النيابة .. ومعنى هذا استمرار الأوضاع السابقة التي تفتح ابواب تزوير الانتخابات في الجانب الفرعية بصفة خاصة .

ان اكبر واهم مشكلة لنزاهة الانتخابات هي وضعها تحت الاشراف الكامل للقضاة وقلاء النيابة .. واذا لم يكن عدد هؤلاء كافيا لإجراء الانتخابات فيمكن تصلصهم برؤساء وأعضاء الأبرار القانونية في أجهزة الدولة والقضاء العام .. وهؤلاء عديم كبير يفرض مع الهيئات القضائية كل اللجان الرئيسية والعامة والفرعية . ومن أجل هذا فإننا نقترح تعديل الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة ٢٤ من مشروع قانون الانتخابات المعروض على السيد رئيس الجمهورية على النحو التالي : (يتم رؤساء اللجان الفرعية من بين أعضاء الهيئات القضائية والأبرار القانونية بأجهزة الدولة والنظام العام .. ويصدر بتشكيل اللجان الرئيسية وللعامة والفرعية قرار من وزير العدل ) .

اما الفقرة الخامسة بمقتضى المرشحين في اللجان فإننا نرى ضرورة تأكيد ضمانات عدم الفرض عليهم وطردهم من اللجان كما حدث في الانتخابات السابقة وأخبروا من تشكيل مجلس الشورى التي طرد منها مندوبو المرشحين وسبق بعضهم الى الحجز في القسم الشرعية مع الجرمين والصومع بينما كانت تجري عمليات تزوير بطلان الانتخابات . ان الله سبحانه وتعالى يقول ﴿ فاعلموا يا اولي الابصار ﴾ . واذا لم تملن من اضلاع المظني واضطرن واحدات الحاضر ومخاطره داخلها وخارجها فليعتبر ٢٢ واذا لم تأخذ العبرة من أحداث النقطة واضلع واحوانا ومن بينها وسائل اختيار حكمان وبرلمانا .. فلي تأخذ تلك

كم مليار جنيته خسرتها مصر والامة العربية بسبب أزمة الخليج .. وكما من البيوت المصرية بفتحها الحزن وسملتها الكاتبة نتيجة عودة الآلاف من الأسر المصرية بعد ان ضاعت مدخراتها وشقاء عمرها في العراق والكويت .. وكما من اخطار واهوال تهدد للغة كلها اذا ملتصقت الحرب واستخدمت فيها الأسلحة الكيميائية والبيولوجية بل والذرية عندما يتطرق مراد الانتقام من قسمة في الشرق الاوسط ٢٢ كم .. وكما من خسائر ومخاطر واهوال ولحزان بسبب غزو الرئيس العراقي لدولة الكويت ٢٢ .

ان ما فعله الرئيس صدام حسين في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ لاختلاف عما فعله هتلر في ليلة ٣١ أغسطس ١٩٣٢ عندما امر قواته بغزو بولندا ، ولم يصبح صباح اول سبتمبر الا كانت طائرات بولندا قد ضربت وهي رائدة على الارض واصبح جيشها بلا غطاء جوى مما سهل ابتلاع الدولة البولندية من قبل الجيش .. ولكن الذي ابتلع الدولة البولندية تلقاها وما العبد بلله . وشر مهزوما مدحورا لم تنتحرا في حمية استشرابية الاقلية ، حدث التي عليه البزوين واشعلت فيه النيران ولم يبق منه الا الرماد الأسود من خراب ودمار بلاده ومذلة شعبه وملايين الارامل واليتامى والكلال من الزوجات والايام والاموات كل ذلك كان واجعا لانفراد الحكم التزوي بالهكم في غياب الديمقراطية الحقيقية ما كان سببا اساسيا في إثارة الحرب العالمية الثانية .. ولهذا اهتم واضعوا ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ بحقوق الإنسان في التصحيح من رايه وفي الاشتراك في حكم البلاد من خلال انتخابات حرة نزوية . فتمت المادة الأولى في الميثاق على ان من مقاصد الأمم المتحدة تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشخص جميعا ) باعتبار ان السلام العالي يتأكد ويتعزز في ظل الديمقراطية التي تحول عادة دون نزوات وشبهات ومقاولات الحكام الذين لا يجدون امامهم نوابا أحرارا الوفاء بقوانين لا عندما ينعين قولها ليرفك الحكم عند مصالحي الشعب واحترام حقه في المشاركة الفعلية في صنع القرار .

ان هنتر وصدام حسين لم يجدا امامهما بولندا منتخبا اختيارا حرا ديمقراطيا من المواطنين يشاركه مشاركة فعالة في صنع القرار .. ولهذا انفتح الباب أمام التصرف الفردي للحكم من مشورة خالصة تجنيه وتجنب البلاد مخاطر الزلل والتهور والخسارة والخراب .. وما أزمة الخليج إلا نتاجا لغياب الديمقراطية في العراق ..

وهنا نصل لواقع مصر في انتخابات مجالسها الشعبية منذ عشرات السنين .. فليما عدا انتخابات مدحوح سالم ١٩٧٧ فإن الانتخابات المصرية قبل ذلك وبعد ذلك لم تسلم من التدخل اليه للحكومة بالتزوير والتزيف لإنجاح نواب لا يختلف وجودهم عن عدم وجودهم امام رئيس الجمهورية المصرية الذي يصدر مرسوما من قرارات ويؤكد مرسوما من تصرفات قد تكون تلك الى مجلس واضرار يمكن تجنيها بالشورى الحسنة والديمقراطية الصحيحة في ظل انتخابات حرة تزنية لبرلمان حر تزنية . ان أحداث الخليج تفتح اعيننا جميعا الى خطر السلطة الواسعة في يد الحكم العربي .. وتفتح لعيننا اكثر





المصدر: الوقف

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٨ نوفمبر ١٩٩٠

## رأي حر

### أويد... وأعارض!!!

بتكم : احمد ابو الفتح

- تتنسى ان تولف جريدة «الوقف» وكل جرائد الاحزاب التي قررت مقاطعة (الانتخابات) نشر اي خبر عن هذه العملية التي تسميها الحكومة (الانتخابات) فلا تنشر اسماء المتقدمين للترشيح ولا من ستخارهم الحكومة كاعضاء في ذلك المجلس الذي يحمل ظمًا اسم (مجلس الشعب) .
- الشعب انتخب للمجلس السابق ٧٦ نائبا رفضت الحكومة ومجاسها دخولهم المجلس وانتقلت بينهم ٧٦ لم ينتخبهم الشعب ... ورغم ذلك نصر الدولة على ان المجلس اسمه (مجلس الشعب) .
- الحكومة (تنتخب) لتصل الحكومة .
- اتصل الحكومة ومطوفون ويبيعون المكاتبات ويتمون بالامتيازات وغير الامتيازات ثمنًا للتصديق للحكومة .
- هل تتصور الحكومة ان المصريين بهذه الدرجة من الغباء كي يصنفوا بعد مهال مجلسين باطلين ونواب لا يتكلمون المجلس ومطوفون في الانتخابات يستولون على العضوية .
- ٢٨ سنة استغلال المصريين باسم (انتخابات) .
- (الانتخابات) أصبحت من أبرز علامات انتقال مصر من النظام المديفراني الذي تقرر في دستور ١٩٢٣ الى النظام الدكتاتوري .

٩٩، ٩٩ ... من يصديق ؟

- منذ اعلنت للدكتاتورية انه قد تم انتخاب الدكتاتور بنسبة ٩٩، ٩٩٪ سقطت مصر من هذا الدول المحترمة الى مصاف الدول المتخلفة .
- اهم الانتخابات التي يتم إجراؤها في الدول المتخلفة لاتصل نسبة التصويت فيها الى ٧٠٪ .
- انتخابات الرئاسة في امريكا او في فرنسا او إيطاليا والانتخابات البرلمانية في كل الدول الأوروبية لاتصل نسبة التصويت الى ٧٠٪ ونسبة النجاح الى اكثر من ٥٥٪ .
- اما في مصر ومن سارت في ركبها منذ قامت للدكتاتورية فلا يزال رقم ٩٠٪ هو المسيطر على مقالته الحكومات من (تتاليج) (١) .
- بقائه عليكم من يصديق ان ٩٤٪ قد صوت على استفتاء حل مجلس الشعب (١٩) .
- بقائه عليكم من يصديق ان هلك (انتخابات) بعد اعلان الحكومة بما اسمه نتائج الاستفتاء الخاص بحل مجلس الشعب والقول بان اكثر من ٩ ملايين اشرقوا في هذا (الاستفتاء) .
- تسعة ملايين ... من أجل (استفتاء) على حل مجلس خائب ومحكوم ببطلانه من اهل محاكم الدولة .

### اسوا ماتركبه النظام

- اسوا مايمكن ان يرتكبه نظام هو السعي الى استغلال الشعب .
- الشعب لايتحمل عليه الاستغلال .
- تدرجاً مع استمرار الاصرار على الاستهانة بمقدرة الشعب على كشف الادعاءات غير الصحيحة ... تدريجياً يفقد الشعب اولا : تصنيف ملائحته الحكومة ثم يفقد الثقة في تصرفاتها ثم تنقطع صلته بها فلا هو يعلمون معها الا برار مليحظه الموادح مصلحته الذاتية .





المصدر: الوكيل

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٨ نوفمبر ١٩٩٠

●● والدولة التي تصل الى فقدان التعاون بين شعبيها وحكومتها وتصبح الرابطة هي للصحة الخاصة للأفراد لابد ان تتدهور وان تتزلق من الرخاء الى الفقر ومن التقدم الى التخلف ومن العمل للصلح الى التعلق بالرخيص (بعدم والروح).

### والامر العجيب

- الامر العجيب انه كلما تطرقت تعاون الشعب مع الحكم زادت سعادة النظام.
- تزداد سعادة النظام لان عدم التعاون يلقى رغبة الشعب على تصرفاته.
- والفاء رغبة الشعب على النظام تيسر له انطلاق يده في كل الامور.
- وينتهي الامر بالدولة الى شعب يبحث عن مصالحة الخاصة والى حكم يتصرف وفق مايجني له من افكار وقرارات.
- الرباط الوطني يتمزق وتكثر على السنة الناس عبارة (ياعم البلد مش بلينا).
- ومادامت (البلد مش بلينا) يستجيب الكثيرون العنوان على كل المقومات فينتشر النهب والسلب والافراء الحرام والرشوة وتسلط اللوثني على الناس ... وهكذا ... ولا يعلم الا الله مدى عمق الهولوة التي يهوى الى قاعها الوطن.

### الفرجة الحزينة

- الفرجة التي تريد الحكومة ان تزلفها الى قلوب المصريين هي اعلان امريكا استسلام الديون العسكرية وتقديم بعض الدول العربية وغير العربية (معونات) مصر وقرب الالتحاق مع صندوق النقد الدولي.
- هذه الفرجة وان كانت تلقى بعض الاستقبال عند عدد من رجال الاعمال الا انها لم تصالف اي تقبل عند الغالبية العظمى لدى المصريين الذين ترتفع الاسعار عليهم يوما بعد يوم.
- بل هناك بين المصريين من استقبل انباء التنازلات عن الديون والالتحاق مع صندوق النقد الدولي بالحنن لانهم على قلة بان الحكومة تستعصى بعد الالتحاق الى الاقتراض من جديد وتكبير مصر بديون جديدة.
- ونجربة للتصرف في عشرات مليارات الدولارات التي تم اقتراضها باسم مصر لايمتن ان توفر السعادة والاطمئنان بالخدمة لعقد الحكومة القادمة او اى حكومة لاثاني عن طريق نظام ديكتاتوري سليم لاية قروض جديدة.
- لقد قيل ان القروض قد تم انفاقها على اصلاح البنية الاساسية فلذا يسكن الجيزة تاتيهم الجاه مختلفة بالذورات الجارى.
- المصريون متكئون من نزاهة المهندس حسب الله الكفراوى ومن وطنيته ومن ان قلة الاعتمادات المرصودة سنويا لمشروعات الصرف الصحى هي التي اوصلت ماء الشرب لان يتلوث بالمجارى.
- وبعد ذلك يقولون ان القروض والاعانات قد تم انفاقها على بناء البنية الاساسية..!!
- انها ليست فرجة ان تأتي الحكومة معونات وان تستطيع ان تقترض فكم من عشرات المليارات وصلت الى يد الحكومة ومع ذلك تدهور الانتاج المصرى وارتفعت الاسعار فما سيأتى من لئال لن يكون مسيره افضل من مصير مائالى في السنوات الماضية.





المصدر: الوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٨ نوفمبر ١٩٩٠

### مادامت الحكومة هي نفس الحكومة

- مادامت الحكومة هي نفس الحكومة كيف يمكن أن يأمل أي انسان أن يتحسن الوضع في مصر.
- ليست الحكومة ولا قصد الحكومة القلقة وحدها بل كل حكومات مليعد سنة ١٩٥٢ هي التي توصلت مصر الى هذا الحال.
- الديون التي تتنازل أمريكا ودول أخرى والمساعدات التي ستقبلها مصر سيدفع جنود وضباط مصر لملها من ارواحهم وبملاهم انذ ما شئتمت فيران الحرب.
- كم ياترى سيكون نصيب الارامل واليتامى من هذه الاموال وهم سيكونوا مائتلق على المظفر او ينتقل الى خارج البلاد.
- وهل ينفذ بغ الاقتراض مرة أخرى يأمل أن ياتي مكتتور باعن مثل صدام حسين ويحتل ارض دولة عربية فنرسل رجلكا للدفاع عن الحق العربي فتتغير الدول الدالكة الى الغاء الديون!!

### أؤيد... وأعارض

- إننى أؤيد الدفاع عن الارض العربية وإن نفس الوقت اعترض ان تستمر الحكومات يتم أرضها على مصر ليميش حزبها في رالمعية الاستقلال بينما يزدها فكر مصر.
- هل معقول أن حكومات الانقلاب ثم الانقلاب ثم للانقلاب والانقلاب هي التي ستنهض بمصر.
- الاقتصاد المصرى مريض عيابة يكتبها ويريدما كتاب الصحف الحكومية.. من الذى اوصلها للمرض.. هل جاءت جرلومة من الخارج اصابت الاقتصاد بالمرض.. أم هل ندأويها بالتي كانت هي الداء.. اى ندأوى الاقتصاد المريض بالحكومات التي تسميت في المرض.. (١)
- كنت المتصور أننا على اعقاب عهد جديد يحقق للمصريين كل حرياتنا وكر كل حرياته فلا تلبى القوانين المخجلة مثل قانون الاحزاب او الصحافة او الصحافة قومية الصحف.. او... فلقون الطوارىء لم يفلح المكنور المحبوب من القتل فلأمن لا يستقر بالاحكام العرفية والاقوانين الصحافة أو الاحزاب ولايجلس شعب مصطنع ولايفهمين في الملة عمال وفلاحين ولايصحافة قومية.. فكل هذه مقومات التخلف الذى يوصل الى الظلم.
- للانقلاب صحف الاحزاب كل انباء اللعبة الملة والصحافة المسماة انتخليات فكل مصر ما صنعها.. والله المستعان به لشود مصر الى سواء للمبيل







المصدر: الخبير

التاريخ: ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## برلمانيات

### المستقلون قادمون

لأنه ان المعارضة خللت من خوف الحركة الانتخابية.. فالانتخابات الفردية لها مواصفات وحسابات تختلف عن انتخابات القائمة.. وقد ظلت المعارضة لسنوات تتنادى بالانتخابات الفردية وتعلن على الملأ ان لها شعبية تتفوق شعبية الحزب الوطني وانها وانها.. ولما جاءت ساعة الصفر.. هربت من الساحة والدليل على صحة هذه الأقوال ان أعضاء حزب الوفد.. الوائثلين من

انتسبهم وبمعيبتهم تخافوا للحركة ائتلاف طوارئ واحدة وطرح صلاح ترفيل ولهم.. وما يطرح على حزب الوفد يطرح أيضا على حزب التحالف الذي حسب للصية جيدا ويوجد ان ثقله الحركة بهيئته من قضية غزو الكويت وهول الحزب مزيدا لوفد صدام.. معناه الانتحار السياسي.. لأن الشعب كله.. يرفض هذا الموقف وحتى حزب الأحرار نفسه يهرب بنفسه جيدا بتجربة الانتخابات الفردية منذ سنوات التي دخلها وفشل فيها.

وظاهرة انتساب بعض فصائل المعارضة صانعيتها ظاهرة جديدة وهي كثرة عدد المرشحين المستقلين سواء الذين ينتمون إلى لحزاب أو الذين لا ينتمون حتى بلغ عددهم حوالي ٢٢٧٨ مستقلا وهذه الظاهرة معناه وجود خلل في النظام الحزبي في مصر سواء في الحزب الوطني أو لحزاب المعارضة.. لأن كثرة عدد المستقلين معناه ان الأحزاب على عجزها وانها لا تقاوم معها وأنه وحده كاستقلال له مكانته..

ولو راجعنا أسماء بعض المستقلين فسنجد منهم شخصيات لامعة.. وسينجح على الأقل نسبة ٢٠٪ منهم وسينالون الجلس وهم يشعرون أنه لأفضل لأحد عليهم.. لهذا سيكون قوة معارضة.. وستشهد الدورات القادمة للجلسة بزوغ نجوم برلمانية جديدة.. وكانوا يشكر مجلس ١٩٧٩ حينما بزغ نجم الدكتور بصمو القاضي والمستقبل ممتاز نصار وفاد محيي الدين وأبو الغني الحبروي وبطل عيد ولهم.. التي اتزعم نجوما لفرين سيلعبون في سماء المعارضة من المستقلين أو من الحزب الوطني المنطوق وولتها ستفسر فصائل المعارضة التي فضلت المقلعة.. لأن عجلة الحياة تدور ولا تنتظر أبدا من يضيع وقته في المصح والانتخابات.. ورحم الله امرا يرف قدر نفسه..

جلال السيد





المصدر: الأخبار

التاريخ: ٨ نوفمبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### عملية استقراء

ليس هذا تطولا أو هجوما على  
أحد ولكن ما هو مقياس شعبية أى  
حزب فى مصر ؟  
أن الإحصائيات تقول إن أكثر  
من ٧٠٪ من المصريين لا يشتركون  
فى أى تقديرات سياسية ولا يدلون  
بأصواتهم فى الانتخابات  
أى أن الذين يدلون بأصواتهم  
قلية لا تتجاوز ٣٠٪  
ومع ذلك الحصة النيلية فى  
بلادنا والأحزاب تكمن فى قزامة  
الانتخابات وتتهم الحكومات  
المتوالية بالفساد  
أى أن صوت الـ ٧٠٪ الذين  
يشاركون فى الانتخابات مغمول  
فيه أيضا .  
فما هو المقياس الحقيقى  
لشعبية أى حزب ؟

هل هو أن يملك جريدة قوية  
تنطق باسمه ؟  
وإذا صبح ذلك فهل يعنى أن  
الحزب الوطنى مثلا - وكل أجهزة  
الإعلام تنطق باسمه - هو الحزب  
الأبجدى فى بلادنا ؟  
لقد دأب البعض فى الآونة  
الاخيرة على تقسيم الأحزاب إلى  
قسمين :

الأحزاب الكبيرة والأحزاب  
الصغيرة .  
ولا دليل على هذا التقسيم لدى  
أحد .. اللهم إلا أن يكون الحزب  
الكبير يملك جريدة عالمية  
الصوت .

ولأننا نحن أعضاء حزب  
الخضر المصرى لا نملك بعد  
جريدة فنحن مصنفون كحزب  
صغير .

ولكننا لسنا كذلك بالتأكيد .  
فنحن جزء من تيار عالمى جاريف  
شعاره حماية الإنسان من البيئة  
وحماية البيئة من الإنسان .  
وهى قضية لا تسبقها أية  
قضية أخرى لأنها قضية حياة  
وسلامة الإنسان . ومن ثم فنحن  
والتقون من شعبيتنا وكل ما فى  
الامر أننا نقراء ولعننا أغني من  
على الساحة بالمعلم والمثقفين  
وعفوا لهذا الإيضاح  
الضرورى .

عبد السلام داود





المصدر: الوفد

التاريخ: ١٩ نوفمبر ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# حزب الحكومة يشترى أصوات الناخبين

**هل يتمر**

**انخفاض أسعار اللحوم**

**وزيادة العروض من المجلات ؟**

**أجنيه .. بداية تعيين الفريجين**











المصدر: ألف د

التاريخ: ٩ نوفمبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تحقيق:  
ممدوح حسن

## نصف مليون جنيه للعمال في حلوان لوقوفهم بجوار مرشحي الحكومة !!

● رغم أنه لا توجد معركة انتخابية حقيقية ، بعد المقاطعة الجادة التي أعلنتها والتمزت بها الأحزاب والتيارات السياسية المعارضة ذات التأثير والمفاعلية .. فإن الحكومة تجد امتكانتها وتضع سلطتها في خدمة الحزب الوطني ومسألة مرشحيه ، فتتخذ من الإجراءات ما تتصور أنه يضمن لهم أصوات الناخبين ، حتى لو ترقب على هذه الإجراءات - في بعض الأحيان - مخالفة قانون ، أو التغاضي عن تنفيذ قانون آخر ، ومن الأمثلة الواضحة على ذلك وقف تنفيذ قرارات الإزالة خلال المعركة الانتخابية ، أما مرشحو الحزب الوطني الذين يحتلون مواقع قيادية في المؤسسات الحكومية والعامه ، فإنهم لا يتربدون في استخدام صلاحيات مناصبهم لاستمالة الناخبين ، فيما يشبه الرشوة الصريحة السافرة التي تتخذ اشكالا متعددة منها صرف المنح والمكافآت ، أو زيادة حجم الخدمات ، أو تخفيض أسعار بعض السلع .. هذا بالإضافة الى الوعود والتصريحات التي تنهمر كالسيول بلا ضوابط أو قيود خلال السراياك والاجتماعات الانتخابية ●

على حلوان، قرر المهندس محمد عبد الوهاب وزير الصناعة والمهندسين جمال الله وزير الدولة للإنتاج الحربي المراجع في دائرة حلوان صرف ١٥ يوما مكافأة للمسن كرشوة انتخابية حتى يضمنه العمال مرشح الحكومة .. تكلت المكافأة نصف مليون جنيه .

أما الدكتور جمال أبو الدهي وزير التكوين فكان أكثر الوزراء اسرافا، إذ قرر خصصا مقداره ٢٠٪ على المعينات للإنتاج المظالمين العلم والخاص .. كما قرر زيادة المبرورين من اللحوم البلدية بالجمعيات الاستهلاكية .

أما الدكتور يوسف والي الأمين العام للحزب الوطني ، ولذي يعتبر للعلم على عملية إرضاء المواطنين وامتصاص الغضب الذي يعترضهم ، فقد صرح في المؤتمر الشعبي الذي عقد في كفر الشيخ بأن الرئيس مبارك وافق على تخفيض حصة توريد الأرز مع إعطاء المزارعين الحرية في نقله والأجار فيه ، أي جانب وقف الإزالات على الأراضي الزراعية ، وإلغاء اصحاب مشروعات البتكو من الغرامات وأعطاهم حرية بيعه في الأسواق .

كما أعان الدكتور محمد علي محبوب وزير الأوقاف في نفس المؤتمر أنه سيتم التصالح مع واضعي اليد على أراضي الأوقاف وصدفها لهم بأسعار مخفضة .





المصدر: **الوفد**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: **١٩٩٠**

المعارضة الى مقاطعة الانتخابات. اما الدكتور عبدالعزيز سليمان رئيس جامعة عين شمس السابق فله رأى مختلف ويقول: إن الحزب الوطني ليس له حيلة الى تقديم رشاوى انتخابية، فالتكتية معروفة قبل ان تجرى الانتخابات ٧٩٩ من مرشحي الحزب الوطني سينجحون، ولذا نتج بعض المستقلين فالتداز واجهة عدم التزوير. والمواطن في العالم الثالث مغلوب على امره، ليس له رأى او كلمة مسبوقة في بلده نتيجة المعيشة التي يعاني منها، ولذلك نجدهم يسيرون مع التيار خوفا على مصالحهم ويناصرون الحزب الحاكم الذي ياربع على السلطة.

ولذا كانت الحكومة تقدم للشعب الرشاوى في المؤتمرات الصحفية التي يقيمها الحزب الحاكم، فإن ذلك يعطي الطفل الذريع في خبط الحكومة واعتبار ان من له سلطة يملكه منح على فيه مقام ينتمي الى الحزب الحاكم. ويقول الدكتور محمود السقا استاذ لاسمة القانون يحقق الفكرة: - الرشاوة الانتخابية هي الوعود الكاذبة التي يعد بها المرشح كثره او الحزب الذي ينتمي اليه المرشح، ويتم ذلك عن طريق الحزب الحاكم الذي يترفع على السلطة، لا تقال الحكومة مسخرة

في نوم عميق لسنوات، وتلقف حياة في موسم الانتخابات، وتبدأ في عرض بشاشتها الرشيعة وتقدم للجمهور رشاوى انتخابية حتى تحصل على اصواتهم، وهذه الحكومة في استغلال شعب الجماهير معروفة، لان بشاشتها أصبحت رشيعة في الاسواق لعدم وجود القرار الحقيقي من الجمعية واتحاد لفة الحوار بينها وبين الشارع المصري. وهذا الاسلوب المثلث في الرشاوة الانتخابية اسلوب ضيف.. والمجتمع المصري بدأ يطن الى مثل هذه الاساليب

### فقد الثقة !!

وهناك ايضا مشكلة اخرى يمكن ان تسفر عنها هذه الرشاوى، فاستغلال القرامات والتخايف من توقيع المخلفات يؤدي الى وجود حالة من تعود للشعب المصري على السلبية، وعدم تقدير الاحياء، بل فقدان الثقة في تصريحات المسؤولين التي تكون لهم بعد ذلك ان مصر تعاني من أزمة حادة.

### الفساد الحزبي

كما تؤدي هذه الرشاوى الى شيوع ظاهرة يطلق عليها الفساد الحزبي وتعني حصول الملتحق لحزب معين على حقوق الآخرين، وتصبح بعد ذلك قاعدة عامة

ان من ينتمي للحزب الحاكم يافوز بالفضيحة ومن يلجأ للمعارضة - وإن كانت موضوعية - يرذل بالقوم ويخرج صخر البدين.

### اسلوب رديء !!

ويؤكد د. بكر الفياتي: ان هذه التصرفات التي تقدم عليها الحكومة قبل الانتخابات غير لائقة، ولم تعد تجدي مع وعي الشعب المصري، ومع عصر التنوير العائلي، خاصة ان هذه الامور للاسف الشديد تذكر في اوقات الانتخابات ولذا كنا نطالب شعبنا باستمرار بتزويد الاستهلاك وربط الامانة وتحمل الالتزام التي نعلمي منها، فلا يجوز ان تدخل من

هذا الاسلوب الى اسلوب غير جاد مقرون بتقييم مثل هذه التكتلات الاقتصادية التي يقيمها الحزب الحاكم كرشوة انتخابية للثبته في الانتخابات وهذا الاسلوب لا يجوز ان يتم في علاقة بين الحكم والمحكوم.

اضيف الى ذلك ان مثل هذا الاسلوب يعان من إفلاس الحكومة المعالي من ناحية برامجها الفاشلة لتقلل الشعب من الأزمة الاقتصادية التي يعيش فيها، كما انه ليس من النزاهة وجود معركة انتخابية يملك فيها الحزب الحاكم الاموال وعملية الصرف اما الآخرون فلا يملكون غير كسبهم الصلصة والراى الحر البلاء... ولعل هذا ما يدعو احزاب

كما انتهت التصريحات في بعض الصحف اليومية التي تفيد ان الحكومة تترى اطلاق للبرقيات دون حد أقصى، والسماح بفتح المعلومات، وذلك لمواجهة ثقلات المعيشة مع ربح الحد الأدنى للاجور، ومنع زيادة سنوية لتلك عن ٧ ٪ لتقللة البرقيات، وسوف يعرض القارئ العاقل الجديد على الجلس القوم.

وكان امين الحزب الوطني قد اصدر قرارا لامانة الاحزاب بالمخلفات بتخفيض سعر اسبوع الى سبعة جنيهات وتم توزيع المظالم الموزى على ابناء المدن والقرى. وإذا كانت هذه هي الزعود التي اعطتها الوزراء الله الامارات الشعبية كما خفي كان اسبق..

وعن تأني هذه الرشاوى على الاقتصاد المصري، يقول الدكتور حمدي عبدالعليم، استاذ الاقتصاد بتكاديمية السادات للعلوم المصرية: ان القاعدة العامة هي ان الإصلاح الاقتصادي يجب ان يكون له خطة ثابتة ومبرومة لا تتأثر بأى تغييرات عارضة، وبالتالي فإن حملات التظاهرة ورفض الحق وتخفيض الاسعار لبعض السلع وصرف مقدرات للعاملين واسقاط القرامات، وكل هذه التصرفات لا تحت للإصلاح الاقتصادي. والمعلقة ان خطة الإصلاح الاقتصادي التي وضعت في عام ٨٦/٨٧ لم تضع ضمن بنودها مصاريف انتشافية، ولذلك فأي تسهيلات او إكثال بالمصالحات لمشروعة في البرنامج تؤدي الى حدوث اثر سلبي، خاصة ان ظروف الانتخابات في العام تجيء في فترة يعاني الاقتصاد المصري خلالها أزمة حادة بسبب أزمة الخليج.

ويضيف د. عبدالعليم انه ليس من المعتاد ان يقدم الحزب الوطني الرشاوى الانتخابية، ولا يملك أى حزب لشر ان يقدم شيئا، لانه بعيد عن السلطة وهذا يؤدي في الغالب الى إفلاس بمصالح كافة الشعب، سواء من ينتمي منهم للحزب الوطني او الاحزاب الأخرى.





المصدر: الوفد

التاريخ: ١ نوفمبر ١٩٩٠

**للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

# سراج الدين يتحدث في عيد الجهاد عن أسباب مقاطعة انتخابات مجلس الشعب

[illegible][illegible]





مع اقتراب الانتخابات البرلمانية :

المعايير الإسلامية لاختيار النواب في مجلس الشعب

مع اقتراب الانتخابات البرلمانية ، ويشاغل كثيرون عن المعايير الإسلامية التي حل أسسها ويختارون من يمثلونهم في مجلس الشعب والواصفات الواجب توافرها في المرشح من المنظور الإسلامي ؟

في هذا التحقيق نحاول الاجابة عن هذه التساؤلات :

كما يجب ان يتوافر في المرشح عدة لخصه  
التي ان وشاء حوائج الناس .. وان ذلك يقول  
رسولنا الكريم صل الله عليه وسلم ما مفاده  
ان الله يهادي لخصم يهداه حوائج الناس  
حيثهم في الخير ويحبب الخير اليهم هؤلاء هم  
الاشقياء يوم القيامة .

لما التفتد مصطلح مفهوم الاستاذ  
بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية فيقول ان  
الاساس في شرعية الترشيح للسلطة او تولية  
السلطة او الاستمرار في السلطة .. هو عدم  
التفريق عن القواعد الشرعية سواء

المنصوص عليها في القرآن الكريم والسنة  
النبيهية او المستنبطة منها ، وبعدم الخروج  
عن العرف العام المستند منها ايضاً .

وقد شدد فقهاء المسلمين ومن بينهم  
المؤيدي وابن تيمية وابن خلدون والجهوني ،  
في شرعية الترشيح للسلطة على عدة فروع  
من أهمها العلم والاجتهاد والسمة العلمية  
والتمتع بمكاتب الاخلاق والبعد عن التلذذ  
الدنيوي □

محمد يونس

يقول الدكتور حسن علي حسن رئيس قسم  
التاريخ والحضارة الإسلامية بكلية دار  
العلوم ان السيات الواجب توافرها في المرشح  
من المنظور الإسلامي مطبوعة بالضرورة لكل  
مسلم ، وأولها تقوى الله ، والثاني شمس  
مراية الله سبحانه وتعالى في كل عمل  
والثالث منه .. فلذا كان المرشح يستحق بهذه  
السمة ان يحظى لحد على حساب لآخر ،  
وان يجادل لحد على حساب الحق والعدل ..  
وهذه الصلة كانت أولى الصفات التي  
يحرص عليها القراء من علي توافرها فيمن  
يرايه القارئ ان القيام بمهمة لان في تقوى  
الله جماع الخير كله .

لما السمة الثالثة فهي السمة العلمية  
وهي مرتبة بين السمة الأولى ، وهذه السمة  
لا تتحقق بين يوم وأية ، وإنما هي واجبة  
التصديقات والاحمال التي كان يقوم بها  
المرشح في دأريته .

والسمة الثالثة .. وهي من سمات التقوى  
ايضاً : تتجلى في الصدق في تعامل المرشح مع  
الناس وعدم المبالغة في الوعود ومطابقة القول  
للعمل لان دخول مجلس الشعب بمثابة رسالة  
عنها المنتخب يوم القيامة كما يقال من مدنى  
أداته لتدوير بالفضل الذي يحقق مصالح  
الناس الذين اختاروه لكي يشكروهم ويؤيدوا من  
أعمالهم والرسول الكريم صل الله  
عليه وسلم - حرص على توسيع هذا الأمر ،  
حين أرسل أحد المسلمين لجمع الصفقات ،  
فإذا به يقول جلي صوته : هذا لكم وهذا  
لنفسى أى فكان موقف الرسول ان جميع  
المسلمين يخاطب فيهم فقال ما معناه : ( ما  
قال لكمكم اذا كفناه بالفضل والى ويقول هذا  
لكم وهذا لى ، فلا جلى في بيت أبيه ويقول  
أيهدى اليه لم ؟ )

وإختلافاً من هذا الموقف لرسولنا الكريم  
صل الله عليه وسلم يترشح رئيس قسم  
التاريخ والحضارة بدار العلوم ان يحرص على  
معرض ثروته على دأريته ويحفظ رايه  
عليها ويود انتهاء دورة مجلس الشعب ،  
فيحسب ... فما زاد على ذلك مهما حق فيه  
يعاد الى خزينة الدولة .. وهذا ما كان يفعله  
الخليفة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -  
فهر الذي من قانون ( من أين لك هذا ؟ )







المصدر: **أخبار اليوم**

التاريخ: **١٠ نوفمبر ١٩٩٠** النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# المستقلون أشعلوا انتخابات

## بور سعيد !

### بور سعيد تبذل التفاهتي

ويكثف في الطريف الآخر جلال. مريض  
مرشح الحزب الوطني الذي أعاده إلى  
دائرة القصور مرة أخرى بعد أن كان  
نائبا في مجلس الشعب عام ١٩٧٦.  
وباتى الدائرة الثالثة كأكثر الدوائر  
اشتمالا وبسوقية، حيث شهدت  
تصرفات بين انصار بورى مصطفى  
المرشحة لمحمد الفتاح مستقل  
والخارجة من قيادة لوفد وبين انصار  
عبد الوهاب قريه مرشح الحزب  
الوطني لنفس المقعد ووصلت هذه  
التصرفات الى حد تشكيل الفرقة  
للفصل بين المتنازعين وليس لشتباكات  
الارادي. كما تعرض لحد انصار  
عبد الوهاب قريه لاصابة في يده في  
أحدى الدورات الانتخابية.  
وكان من الغريب أن شهدنا  
التصرفات بين انصار عبد الوهاب  
قريه وحسن حصار مرشحى الحزب  
الوطني للثالث والعمل في دائرة المناخ  
ولكن اتصال المرشحين ببعضهما  
حسم هذه التصرفات ومنها.  
وإن طار تكتلات المستقلين في دائرة  
المناخ بواجه قريه أيضا المرشحين  
مصن للفريسي وجمال هيدانامير  
والداعمين لاصطاء الفرقة للشباب  
أياخذ دوره في العمل الوطني في المرحلة  
القادمة .. وفي مقعد العمال تظهر  
المنافسة من المرشح المستقل الرابح  
صاحبه عضو مجلس الشعب السابق  
من الوفد والرائض لقراره بعدم تقويض  
الانتخابات.

ويشهد الناخبين في بورسعيد بنود  
المستقلين والأجهزة الخفلة التي  
للتحت فرسا متكافئة لجميع المرشحين  
في الدعاية والتكررات الانتخابية والتي  
أقبلت جوا من الاثارة بين المستقلين  
ومرشي الحزب الوطني في الدوائر  
الثلاث. أحاطة بورسعيد بمساحة  
قوى الدائرة الأولى ببرز أسما  
محمد المصري ومحمد صويح  
كناليسون بشدة على مقعد الفتاح  
الذي وضع له للحزب الوطني حشد  
محمد ويحمد كلا المتنافسين على  
اعتداد جلوده لماكته في أعمال الشر  
بين أهالي ومناطق بورسعيد بينما  
بواجه أبو بكر الصديق والذي يرشحه  
الحزب الوطني لرابيع دورة على التتالي  
منافسة من مجموعة مستقلين تقسم  
السيد لمصان وزفاد صبرى ومحمد  
على وجههم أعضاء في المجلس  
المحل. وزفاد في الثالثة مسدد نور  
شيم الثاني المصري السابق.  
وفي الدائرة الثانية يقصد مقعد  
العمل سيقا محمودا بواجه السيد  
قاسم عضو مجلس الشورى والذي  
يغرض الانتخابات مستقلا كماله  
فرجة لم تذكر بين أعضاء مجلس  
الشورى الحال على مستوى الجمهورية  
وله جلوده في الدائرة لاتصله الأسمى  
مع أبناء الصعيد المنتشرين بها.



«الفوانى» يحتج على حرمانهم  
من دخول مجلس الشعب ويعن مقاطعة  
الانتخابات «الرجالى»

أثناء ثورة ١٩١٩ خرجت المرأة المصرية للتظاهر، وإعلان الاحتجاج ضد الاحتلال. وتعرضت المرأة المصرية لرمصاص الإنجليز، وسلبت منهن هبهيات. وسجل شاعر النيل حافظ بك إبراهيم هذا الحدث الجليل في قصيدة رائعة مطلعها: فخرج الغواني يحتجين.. وخرجت أرباب جمعهن.. .. وآلان وبعد سبعين عاما، علق عظيم السبعة في الزوار، وشامت حكومة الحبيب الوطني في تحم المرأة من الوجود السياسي. ذلك الذي ألقى جامه وكافه

سنتين متوالاً من أجل الحصول عليه

سبيل قواد من أجل الحصول على  
وكانت العلاقات السليكة في مصر إذ طالب بتعديل الدستور بحيث يسمح هذا التعديل بتخصيص عدد من  
المقاعد لمن في مجلس الشعب أسوة بالعمال والفلاحين ، جاء ذلك في الشوكة التي عقدتها جمعية خريجات  
الجامعة المصرية وحضرها الدكتور صوفي ابوطالب رئيس مجلس الشيوخ السابق والدكتورة عائشة راتب  
وزيرة الشؤون الاجتماعية والسبلية والدكتورة منيرة خاطر ، والدكتورة انجيل بطرس والسيدة نبيلة  
البراشي والسيدة عزيزة الحليمي . اعترضت الحاضرات على تجاهل حكومة الحزب الوطني

الحدود لما. اهل الظاهر، فيتركون العملية مطلقة ومسموح للمرأة بالعمل كقاضية في كل القضايا بما فيها المدنية او ائتمانية الحدود.

وفي نهاية كلمته طالب الدكتور صول أبو طلال المرأة بفتحك بحق القيد في الانتخابات وخوضها.

مخالفة دستورية ، وإى القانون يصدر  
بعكس ذلك يتم الطعن فيه بعدم  
الدستورية .  
وهنا أعتبرت إحدى السيدات على

القانون الذي يحدد نسبة الفلاحين  
والعمال في المجلس وطنيت بمساواة عدد  
مقاعد النساء معهم .. وزير الدكتور صوفي  
الخلا :

[illegible]

---

اقتصر المرشحات على ٤ سيدات  
شرح الدكتور حول احوال ابومطلب في بداية  
مشوة الجانب القانوني من وضع المرأة في  
الانتخابات قال :

[illegible]





المصر: الوفد

النشر والخدسات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٠ نوفمبر ١٩٩٠

واجبتها في النسيان والفتيا حيث كانت سفيرة خير منه . ومعهما عضوان من السفارة من السيدات الثلاثي كهنين القرب بسعة المهن وطبيعة عملهن للشاكلة والتي كلما تعمل بها المرأة العربية .  
ولجدهن بعدما التكتوة معتزة خالط

### تابع الندوة : حضان البدري

عن عملها كديبلوماسية مصرية واكتت على حديث التكتوة مائدة راتب ..  
ثم تحدثت السيدة شيلة الابراشي عضو مجلس الشورى وقالت انه لدى قيام الثورة اى منذ ٤٠ عاما كانت هناك عضوات في مجلس الشعب من النساء وكان عدد سكان مصر لا يتجاوز ١٨ مليون نسمة ، والان وقد تجاوزت ال ٥٥ مليون نسمة نجد ان المرشحات لعضوية مجلس الشعب لا يتجاوزن ال ٤ سيدات .  
وتحدثت عن الدور الوطني الذي قامت به السيدات اعضاء مجلس الشورى والشعب وقالت انهن من اكثر من كمن اهم التلاميذ مثل د . فريخدة حسن التي قدمت تقريرا للبرلمانج الثوري ، واخرى قدمت تقارير حول الطفولة والبيئة

والبحث العلمي والتثوية في مصر .. والان وبعد الفاء تخمين من عدد مقاعد المرأة في مجلس الشعب تجد ان الاحزاب السياسية وعلى رأسها الحزب الوطني يهدون بأفضل عضواته من عضوية الحزب لذا ونحن انفسنا مسئلات امام المرشحات الرجال .  
وعلمت في نهاية كلمتها بتعيين عدد من السيدات في مجلس الشعب ، خاصة وان للقيادات في مجالس القيد الانتخابي يمثلن ثلث القيمين اى حوالى خمسة ملايين سيدة .  
وقد تحدثت للحميدات من الصمغيات فاطمة السعيد وسعاد دياب وبهيرة مقلات عن دور المرأة القيادي في المجتمع . واكتت الحاضرات على ضرورة اعادة النظر في تواجد المرأة في مجلس الشعب ، وتساؤلن عن اسباب ذلك ، للتكسية التي تعرضت لها سيدات مصر بعد كساح ١١ عاما بداية من القيادات النسائية الاولى الثلاثي طهين يطوق المرأة .. وقد بين لهن التكتوة

صوت ابوطالب ذلك التكسية باعتبار ان المرأة هي المسئولة الاولى عنها بسبب عدم وجود جماعات تكسلة تدافع بشغل دائم عن الحق النسائي وتلجس شغلا على السياسة المصرية ، ثم الاحزاب السياسية خاصة امارات المرأة بها واخيرا الانتخاب الفردي الذي كان بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير . بعد ان كانت المرأة تدخل مجلس الشعب في كل قلعة رجالية (١)  
وعلمت الكتبة الصمغية لجامعة السعيد بمقاطعة المرأة لانتخابات الرجال ، وان تكون تلك المقاطعة بمثابة شغل واعتراض علن وصريح على موقف السياسة العامة من التواجد النسائي البرلماني ..  
واخيرا اعلنت رئيسة جمعية ظل المعدي انه بقررت ، قد ثبت ان الرجل باعتباره ابا ولدا وزوجا ، ورئيسا في العمل ، هو السبب الحقيقي وراء اجماع المرأة بل ومهدمها بالقوة احيانا عن قيد اسمها بمجال الانتخاب .





المصدر : **الأمم** : **رام**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : **التاريخ** : **الرقم** : **١٩٩**

□ **نداء إلى المعارضة :**

## **فوضوا غمار الانتخابات بشرف وإصرار**

في هذه الظروف الخطيرة وفي غمرة الأحداث الجسام التي تواجهها امتنا في الخارج نتيجة أزمة الخليج ومضاعفاتها وفي الداخل نتيجة التحركات الجذوية التي طبعت سلوك بعض من ينتسبون إلى الدعوة الإسلامية بغيا وعدوانا توجه إلى أحزاب المعارضة التي قربت مقاطعة الانتخابات وإسقاط جميع الإخوان المسلمين وهم قبل غيرهم يدركون عمق المأساة التي تعيشها مصر ويعتقدها شعبها البطل أن يعدلوا عن مقاطعة الانتخابات وأن يفوضوا غمارها بشرف وإصرار على النهي في مسيرة الديمقراطية رغم كل المعوقات .

موقف المقاطعة سوف

**د. عبدالصبور شاهين**

يؤثر على حركة

السلطة ويجعلها

تتشبك بسياسة الفئتين الاستثنائية كل من الضروري أن يدرك الإخوان موقفهم فيعلنوا التخل عن الالتزام الحزبي والعودة إلى الإطار القومي المصري الذي يحتاج إلى تضامن الصفوف والتزام الشمل حتى تبدو مصر وحدة متينة في مواجهة الأحداث القادمة والأموال المتدثرة في الخليج وللمسلمين .

إننا نلهم الأخوة المعارضون بحلجة إلى شرم من تكرار الذات والاعتصام بحبل الله بدلا من التخل في خضم الاتعيب الحزبية التي يتلقونها غريبا وغريبا بكل أسف لن يحس شيئا لأنه لا يملك شيئا يعني عليه بل أن مولفنا معه هو كل ملحق من رعيه في الحياة السياسية وقد أن الأوان ليعرف كل جانب قدره في ضوء التجربة الانتخابية لا في نظام المقاطعة التي تعبر عن الإفلاس السياسي .

ولعلكم إذا ما قرروا تعديل موقفكم أن تسجلوا سابقة إسلامية فريدة في دنيا السياسة لأن الرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل ويبدكم وحكم أن تحصلوا هذا التحويل الجذري في الفكر السياسي المعاصر .

إن هذه المقاطعة لا تعني شيئا إلا للسلطة البغيضة وهي لا تضيق إلى رعيهنا السياسي وتجربتنا الديمقراطية شيئا بل أنها سوف تضييع أربع سنوات أخرى أو خمسا من عمر الوطن دون تحقيق مزيد من الحرية ومزيد من الاقتراب من جو للتشريع الإسلامي وهي خسارة للدعوة من المنحليين التكتيكية والاستراتيجية وهي سنوات سوف تهدر في المظاهرات الرقعية والعمل الفارغ من أي مضمون سياسي مهما تكن الدوافع التي تساهل لتبرير هذا الموقف السلبي الذي يتبنى أسلوب للتورات الحزبية . إننا لن نصل إلى مقاصد الله من حرية وتقدم إلا بطلو الممارسة الديمقراطية وبكثرة التجربة الديمقراطية ولأرباب إن السياسة المصرية تسجل دائما في هذا المجال تلوفا على جميع التجارب في الوطن العربي على امتداده وما يجري على الساحة المصرية في هذا الإطار لا يمكن أن يسمح بمثل هذه أية بقة من بقاء للمنظمة العربية ولابد أن تكسب كل يوم في هذا المجال بعبءا جديدا .

بل أنني أرى أنه ليس من مصلحة الدعوة في هذه المرحلة أن تهتمل الانتخابات لأن ذلك يعني أنها سوف تفرض على تشظية عزلة قاتلة وسوف تدعم مواقف المنحليين بحزبيتها ومصارفها فلا أضلنا إلى ذلك إن







المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١١ نوفمبر ١٩٩٠

# البرنامج الانتخابي لحزب الامة فى انتخابات

## مجلس الشعب يوم الخميس الموافق ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠

بسم الله الرحمن الرحيم ( ربنا افتح بولنا وبين قومنا بالمحق وقت خير  
للقائمين )

\* ايها الشعب المصري الرشيد .. كن مع الله .. وكن الله معك واخترت معنا انكما الله  
كثير .. نعمنا مصر الحضارة للعائلة والسلام ..

\* يشرف حزب الامة المصري ، فى مصر قارى : ان يشاركه من ذلك : مع كل  
الفكر الوطنية المصرية ، فى الانتخابات القومية لمجلس الشعب ، التى يمشيها  
الله تعالى وتوفيقه ، يوم الخميس الموافق ٢٩ من شهر نوفمبر عام ١٩٩٠ - على  
أرض مصر العزيزة ، ليعمل على تحقيق الامل العالى ، والهدف الجليل لمصر ..  
\* هو : المواطن الصالح : الذى يمثل فى الرجل الصالح ، والزوجة الصالحة ،  
والامرة الصالحة ، والشجعن الصالح ، والحاكم الصالح ، والدولة الصالحة ..  
\* وما نبت معنا لهما الشعب المصري الكريم ، رفيع طريق ، وشريك ، فلله التاجر  
قوى عباده ، قادر على ان يصلح للأرض رعيته ، وان يصلح للأرض الصالحة  
راعياها .

\* ويخلق هذا ، الله والشعب وللوطن ، فى اطار ارقام الدولة الاسلامية السياسية  
المصرية الديمقراطية الحضارية ، كنظام سياسي واجتماعي واقتصادي فى مصر  
من خلال تطبيق احكام الشريعة الاسلامية السمحاء ، على مطلب اهل السنة  
والجماعة ولغة المذاهب الازيمية ، بالوسائل الديمقراطية السلمية ، وفقا لل دستور  
والقوانين المصرية .

\* ويطلب حزب الامة المصري ، ان يقدم تفصيل برنامج الانتخابى فى معركة  
مجلس الشعب لانتخاب اعضائه يوم الخميس الموافق ٢٩ شهر نوفمبر عام ١٩٩٠  
بعرض القضايا الوطنية والقومية التى تهتم جماهير الشعب .

أولا اصلاح للمجال السياسي

١ - العمل على إلغاء قانون الطوارئ ،  
حيث لا يصحوية للأفراد والسياسة الحقيقية  
لأهله ، والسير لطلبا ليقا

٢ - تحقيق لزامة الحكم ، وتطبيق  
الديمقراطية الحقيقية لطلبا كاسلا ليدى  
الى تداول السلطة بين الأحزاب السياسية ،  
لمصر ليست لحزب واحد والقرار لقانون  
الستوى عادل يوجد لجميع الانتخابات  
الامة وتضمن كل طوائف الشعب واجراء  
الانتخابات لزيمة بحكومة اقلية محليدة  
ويشارك فىشالى كامل .

٣ - تعيين أو انتخاب جمعية وطنية  
تتسبى من صفة الشعب لاصابة دستور  
مصرى جديد ، ينص على ان جمهورية  
مصر العربية دولة نظامها معارفى  
لسلمى . لا دولة نظامها معارفى  
يمرل فى كمن المادة الاولى من الدستور  
الحالى تلك للنص المعدل الذى لم يعمل به  
الى الانتماء المصري لطلبا فى التجربة  
الانتخابية فى مصر ، وذلك ليدى لسطور  
الانتخابية الحالية فى مصر دكها ودولها  
كما ينص على ان الشريعة الاسلامية هى  
المصدر الوحيد لتشريع فى الدولة .

\* أما ميراث طلب الكمن على ان يكون  
( جمهورية مصر العربية ) دولة نظامها  
ديمقراطى سلمى . فليس ان الدستور  
الحالى ينص على مائة الثانية على ان  
الاستاذ من الدولة ، ولغة العربية لطلبا  
الرسمية ، وبموجب الشريعة الاسلامية  
المصدر الرئيسى للتشريع ، واصلا لهما  
التمسك الدستورى لطلبا ان تقنين الشريعة  
الاسلامية فى قوانين معروفة لطلبا  
مجلس الشعب فى عهد رئاسة القادر /





مؤلفي لبرنامج المجلس الشعب ، وكس  
موجودة الآن بإخراج المجلس لتتظا  
المرض على المجلس لأقرها ولأن  
المشروع الإنشائي هو طريقا إلى الخاص  
من الفساد والجريمة والفساد  
والإمان .  
• وجب أن يخلص الدستور الجديد على أن  
يكون نظام جمهوريتنا نظاما برلمانيا  
لائقنا وناسيا .  
٤ - انتهاء الانتداب السياسي والحكم  
السياسي للنسبة .  
٥ - إلغاء كافة القوانين الاستثنائية  
والعقوبات استثنائية ، العودة العمارة  
الديمقراطية .  
٦ - تحقيق مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص  
بين جميع الأحزاب السياسية حتى تكون  
مصر المجمع والبيت لحزب واحد .  
٧ - إعطاء مجلس الشعب الحق الكامل في  
تكوين الوزارة العامة وسحب الثقة من  
الحكومة .  
٨ - فصل على إنشاء حلف عسكري عربي  
أساسي في إطار حلف وارسو والاتحادي  
للحلف من الشعوب والحدود العربية  
والإستراتيجية ، إزول جميع الدول والشعوب  
العربية والإستراتيجية ويكون مفرده جمهورية  
مصر العربية كغير الدول العربية والإستراتيجية  
كما وكيفا .

ثانيا : إصلاح المجلس الاقتصادي  
لاجل أن ينال الاقتصاد الإنشائي هو  
طريق لنجاح من الزمات المستعصية التي  
خالفها للتربية الفطرية والفتنة  
السياسيات .  
والإصلاح الاقتصادي في تقوينا ينطلق  
عن طريق الاتي :  
١ - تنمية القطاعية الإسلامية منتظمة

لأولها الاقتصاد على الخلق ، وأصلية  
العمارة الطبيعية والعربية والديمقراطية .  
٢ - تنمية القطاعية الإسلامية  
الاستراتيجية لزيادة الإنتاج المحلي ، ولما  
تشهد أساسا حالة التوزيع لا تفي  
لحدا من الآخر ، فوفرة الإنتاج مع هذا  
التوزيع هو لحكم لا يفره الإسلام ، كما أن  
حالة التوزيع دون إنتاج ، هو توزيع للفقر  
والفقر يرفضه الإسلام .  
٣ - التنمى بين خطة التنمية الاقتصادية  
على المستويين العربي والإنشائي هو  
الفرج الوحيد لمواجهة التلطف الذي  
لحقنا منه ، وهو شمول الوجود حل  
مشاكلنا .  
٤ - زيادة الإنتاج من خلال الاستثمار ورغ  
الإنتاجية ، وتنمية السماعات الخطية  
الريفية والصناعية ، وتطبيق مبدأ  
للشخص المتدرب في المكان المتدرب ،  
وصولا إلى كفاءة أفضل وتوفر الإنتاج  
نظام العمل وإدارة ورية الأجور بالإنتاج .

- ٥ - التركيز على مشروعات الاستثمار  
الانتجى ولقد من المشروعات التجارية  
الاستراتيجية .
- ٦ - تباين شركات القطاع العام العاملين  
فيها من خلال طرح أسهمها للاكتساب  
وتصفية الشركات الفاسدة التي لا أمل في  
إصلاحها .
- ٧ - استغلال المناخ الاقتصادي من خلال  
سياسات محددة تنصم بالإستراتيجية وثبات  
وقوضوح مع العمولة في الإجراءات  
وزالة التناقضات للقضية بين مشروعات  
المستثمرين ولقد الاستثمار .
- ٨ - دعم للقطاع الخاص وتوسيع قاعدة  
مشاركته في خطة التنمية من خلال توفير  
ضمانات لاجتذاب استثماراته وترجيحها  
إلى مشروعات مدروسة .
- ٩ - وضع إستراتيجية واضحة وثابتة  
لتنمية الصناعات المصرية .
- ١٠ - الحد من استيراد السلع الكمالية  
والترفيهية ، خاصة السلع الفاخرة الصنع ،  
وكذا السلع التي يتم إنتاجها محليا ورغ  
القيود بغير الإعلان عن مستويات الإنتاج  
والسلع الاستراتيجية .
- ١١ - الحد من سياسة الاقتراض ، وجب

الخلق الاجنبية التي يذهب الجانب الأكبر  
ملأا إلى جوب الغدراء الأجانب .  
١٢ - قصر الاقتراض على المشروعات  
الانتاجية التي تكفل إمداد لسلع كثر  
والقضاء من صلتها .  
١٣ - خفض الاعتماد على القروض  
الخارجية كمصدر رئيسي لتمويل خطة  
التنمية ، وادرا لمخاطر ارتفاع الدينون  
الخارجية .  
١٤ - عدم الإصباح لتوجهات صندوق  
القد الدولي ، وإنتاج سياسات مدروسة  
لخلق تطوير الاستغلال الاقتصادي  
الأجانب .  
١٥ - إلغاء التمثل والحوافز القويوة لاجها  
مصدرة للفقر والفتنة والاقتصاد لاجها  
في الأصل مبررة شرعا .  
١٦ - التوسع في إنشاء بنوك إسلامية  
حكومية ووضع ضوابط تكفل تجويد  
الخدمات في مشروعات خارج مصر .

ثالثا : إصلاح العمل الاجتماعي  
فتنا حزب الأمة تدعو إلى قيام مجتمع  
إنشائي طلاق ، يقوم على حسن وإحسان  
إنشائي سمعة كريمة ، ليعلم الناس في  
الله بالصالح والعمل والخير فكأن المجتمع

- الإنشائي هو طريقنا للخلاص من الفساد  
والجريمة والاضلال والاضمان وإن الإسلام  
نظام اجتماعي متكامل ، يحقق العدالة  
الأجتماعية للأفراد والجماعات والشعوب ،  
لقد الناس في شرعة الحق في المقام  
والفهم ويحقق التمدن بين الجهود  
والجذراء .
- وهو نظام تشرى أصل في فهم  
ومفكر حكمه ، لإنهاء وإزالة الفساد  
والجماعة في كل الأمم والشعوب التي تدين  
به .
- وهو كذلك نظام دولي يتكامل الاستثمار  
ويطوره ، ويحلل الجهد في خطة الخلق  
الاطمان ويحرم الاستغلال بكافة صوره  
واشكاله .
- من أجل ذلك فلنأخذ من إلى قيام المجتمع  
المسلم والقدرة الإسلامية - وهي دولة  
عالية وليست دولة دنيا لا طائفة ولكه  
لكن حزب الأمة يطالب :  
١ - عرض مشروعات القوانين الشرعية  
الإسلامية التي تم تقييدها مدنيا على مجلس  
الشعب في الدورة الثالثة لانتخاباتها  
وإقرارها لاجتذاب محل القوانين الوضعية  
المعاصرة لتصبح مجتمع مصري مجتمع  
إنشائي ولولنا المصرية دولة إسلامية  
ديمقراطية .
- ٢ - قيام المجتمع الإنشائي لا يخلق  
بتطبيق الحدود وحدها ولا يتجاهل ذلك في  
إعادة النظر في السياسات التعليمية  
والإعلامية والاقتصادية والثقافية على  
أسس إسلامية .
- ٣ - إغلاق مصانع القمار وتجريم  
المخدرات والمقام القمار .
- ٤ - تطوير جري المنافع تنظيم لأكد  
هويتنا الإسلامية وسوابق القسوة  
التقوالية .
- ٥ - قربة إسلامية وأخيرة تنهى الاغتراب  
الغربي والسياسي والاجتماعي ، وتحمي  
الناس من مخاطر الاضلال والفساد .
- ٦ - إعلاء إنشائي ملتزم بيلي دينهم .
- ٧ - كتابة إسلامية ترتفع القيم سلما  
وعادلة وتحمي المجتمع من موجات الفز  
الغلابي .
- ٨ - للاتتمية إسلامية تضمن حرية التعبير





## والبيانات والاستشارات

### والهجرة :

١ - فصل على وفد الإسكان للفرز

والقبول .

٢ - فرض جبراً تصاعدياً على الشق

المستقل .

٣ - صرف شق بالاجر المنسوب للشباب

والمترشحين حديثاً ولا مالم .

٤ - حصر أراضي البناء في المدن

والقرى ووضع برنامج للتنظيم بها

في بناء وحدات سكنية اقتصادية .

٥ - حصر القروض التكنولوجية على

مشروعات الإسكان الشعبي .

٦ - توليد العلاقة بين المالك

والمستأجر من خلال توقيع عقد

يضمن لكل طرف حقوقه .

٧ - توفير مواد البناء وخاصة بديل

الحطب المحصر لتلبية الأرض

الزراعية من جريمة التهريب .

٨ - استكمال المرافق والمشروعات

في المدن الجديدة .

### ٤ - الأمن القومي والعلاقة

#### الخارجية :

١ - دعم القدرات العسكرية وتحديثها

وتأمين المعيد .

٢ - تبويب مصادر السلاح لانه

القضاء الوحيد للأداة الحرة .

٣ - تطوير قاعدة التصنيع الحربي

للتقليل الاعتماد على الخارج في تلبية

احتياجات القوات المسلحة .

٤ - استيراد الدور الإيجابي للقوات

المسلحة في دفع مجلة التنمية

والتي تقب على المشاكل الاقتصادية من

خلال دعم مشروعات الخدمة الوطنية

وزيادة إنتاجها .

٥ - دعم الجامعة العربية ورفض

الاحلاف والتجمعات والممارات

الاقليمية .

٦ - دعم نضال الشعب الفلسطيني من

أجل تقرير مصوره وافقته دولته

المستقلة لوقى راضه .

٧ - مسئلة الشعوب الاسلامية من

أجل الحرية والاستقلال .

٤ - تحقيق رقابة محكمة على الامصار

من خلال تكافؤ الجهود الشعبية

والرسمية .

٥ - إنشاء محاكم خاصة لمعالجة

المتلاعبين بقوت الشعب .

٦ - وجود ترشيح حقيقي للمستهلك

خاصة في السلع المدعومة .

٧ - ترشيح الائتلاف الحكومي والحد من

أوجهه النفقات المقهورة .

٨ - إعادة النظر في الاصطلاحات

الشعبية والجمركية التي تضع على

خزائنة الدولة مئات الملايين من

الجنينيات .

### ٧ - مشكلة البطالة

لقد أصبحت مشكلة البطالة في مصر

بمثابة قنبلة على وشك الانفجار الامر

الذي يقتضي وضع استراتيجية شاملة

مواجهتها من خلال خطط قصيرة

ومتوسطة وطويلة الاجل على نحو

تؤدي فيه سياسات الاستثمار والتنمية

الى إيجاد فرص عمل جديدة وهذا

يتحقق عن طريق :

١ - اعداد حصر شامل للفرجين

المتسطلين وتحديد حجم المسألة التي

يتطلبها الاستثمار في كل قطاع .

٢ - نظام جديد لتوظيف الفرجين

بعيدا عن الوساطة والمصوبية

والمسايلات الوهمية .

٣ - صرف اداة بطالة للفرجين

المتسطلين .

٤ - توزيع الأراضي الجديدة على كافة

الشباب والفرجين دون تميز حزبي

٥ - الاهتمام والمشروعات الزراعية

الصغيرة ودعمها فنيا وإرشاديا

وتمويها باعتبار ان هذا القطاع هو

الآادر على توفير فرص عمل بكلفة

استثمارية منخفضة .

٦ - تشجيع الصناعات الصغيرة البيئية

والحرفية وتزويدها بالآلات والمعدات

الحديثة وتشجيع استخدام الخامات

محلية .

٧ - تقديم قروض للشباب لتمويل

المشروعات الجديدة .

٨ - ربط السياسة التكنولوجية بخطة

للتنمية والتنسيق بين التشريعات

المتعلقة بالصناعة والبطالة

والاستثمارات والهجرة .

والانتمى للغة الخبز ، ولا تنتمى شوربة

قد تضمن للما فخر لثقلها تلى حرية

التصير .

٩ - الأخذ بنظام الاقتصاد الاساسي في

مصر ، حيث فشل كل من التخطيط

للمواطنين ( الاقتصاد الحر والاقتصاد

الموجه ) وأصبح الاقتصاد الاساسي هو

الحل الوحيد المصوب لكل مشاكلنا

الاقتصادية والاجتماعية وطوق لتجاة

الحقوقي لنا من أزمات الفقر والفساد

السيوليات .

١٠ - إلغاء الضرائب والجمارك في مصر

وبهذهما وبكوات المال الاسلامية في كل

لعام وزارة لزيادة ( جمعا وتوزيعا ) .

١١ - إنشاء وزارة مركزية تملك لمحو

الامية جميع أنواعها اهجنية وثقافية

وسياسية ولغوية وحضارية .. الخ

تليها وأما تقرير الجمهورى الذي صدر

بالتصديق بعد الأخير من هذا القرن لمصر

الامية ( الوزارة المطلوب التخليها هي

الاطار عليها لتقليد وتحويل الفرض

المطلوب من تقرير الجمهورى .

١٢ - إلغاء القرارات التي صدرت بشأن

رفع الاسعار وتسويت أسعار السلع الغذائية

من جديد عاش الريح لكل مسلمة بحيث

لا يزيد عن ٢٥ ٪ وشرب فلام بلفلام

محكم خاصة لمحكمة اقتدار الجفيعين

والخالفين .

أيضا :

حلول جزرية للمشاكل المالية :

١ - مشكلة الاجور والاسعار تمثيل قضية

الاسعار تنحصر الحقوق للمحركات

المعتادة بكل مكنة هذه القضية

للظفرة من آثار سياسة وضع مشكلة

لللام ونفقات الاسعار لا يكون من خلال

مسئلات موسمية ولما يكون من خلال

برامج شامل وبشكل في :

١ - اصلاح نظام الاجور وزيادة

مزايا العاملين بالحكومة والقطاع

عام بنسبة 21٠٠ .

٢ - إنشاء وزارة جديدة مهمتها

تحقيق توازن حقيقي بين الاجور

والاسعار والاتاجية وهذا يتطلب تقيرا

جديدا وشاملا في العلاقات المرتبطة

بقضية الاجور والاسعار .

٣ - وقف الائتلافات العشوائية في

الاسعار والصرة الى نظام التصيرة

الجبرية مع ضمان عاش الريح

لا يزيد عن 2٢٥٠ .











المصدر : ..... ١١

التاريخ : ..... ١١ نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٨ - رفض العلاقات الخاصة مع الشرق أو الغرب وظلمة متوزنة علاقات متوزنة تكفل استقلال القرار السياسي .  
٩ - دعم العلاقات والروابط مع شحوب العالم الاسلامي .

ان ظروف شعبنا شاقة وظلمة في حاجة الى رصيد ضخم من القوة مصدرها سلطة الاسلام التي تبني المجتمع الصالح وتكبح الشهوات والتزوير وتثبث ايلا روح الخلقية والعطاء والمعاركة التي توأجها ليست معركة واحدة وإنما هي معارك شتى وكثيرة وان يتصبر فيها للشعب الا اذا اقتصر على شطحة والتصر على شهواته والزواني والافا عريف الاندفاع وعرف الطريق .

#### خاتمة

لنا في حاجة الى زمام بلا مجد وبلا شهرة وبلا بريق في حاجة الى جنود مجهولين في حاجة الى فلاحين حقيقيين لا يرضون ان يضلوا من الجماهير ولا يرضون ان تكون لسلطانهم على كل انسان وصورهم في كل مكان يرضى كل في طريقه ولا يترك هذا الشعب ويعمل نعم ليعمل رغم جميع الاضطار ورغم استقلال المزيدين والمهجرين والمسلطين والمثابرين يعولونه ان مرشحي حزب الامية وهم يتكلمون ببرنامجهم الاتفاقي على ثقة ان الشعب المصري يعرف جدا لعدالة ويعرف جدا طريقه ومن اول هذا لان اتفاقا جميعا حول هذه الامتيازات والتكاملات في هذا الطريق سينتهي بنا الى الفاقة للدرجة والبطالة الاولى ان تتحلق مشرفة الاقلية الحقيقية حتى تصبح الامتيازات والبطالة مجتمعين وحتى تسقط الى الابد الديمقراطية الفلك التي تحكم .





# الحكومة بريئة حتى تثبت إدانتها !!

المصري

حالات فردية .  
بالإضافة إلى أن دفع القضاء في العملية الانتخابية بالصورة التي تطالب بها المعارضة الحزبية . هو من قبل دفعه إلى ممارسة السياسة ونحن لا نرى دفعه لذلك حيث إنه حصن جميع السلطات والأفراد ويكون يتألى عن رذائها ومناوراتها . ودليل في ذلك أنه عندما يرى قاض ترشيح نفسه للانتخابات فعليه أن يقدم باستقالته قبل ذلك . وهذا دليل على أن القانون يتألى بالقضاء عن السياسة .

ثالثاً : سران تطبيق قانون الطوارئ . والمحققة أنه طبق منذ افعال الرئيس السادات : حتى اغتيال الدكتور ولعل المحجوب . ولا شك أن الرأى العادى لا يشعر بتطبيقه لأنه لا يخالف الشرعية والقانون في العادة وإنما يحتفظ منه بعض السياسيين الذين يروا أن عاقبة حركتهم . وفى هذا الصدد فإن كانت حركتهم قانونية فلا مجال للشكوى منه وإذا كانت حركتهم مخرج عن المألوف قانوناً فلا شك أنه يشكو من تطبيقه . وفى كل الأحوال فإننا جميعاً نشعر أن المستهدف من تطبيقه دائم هو مقترعة طائفة الإرهاب العلية .

■ وأما حقيقة هذه المقاطعة وما تلقى وراءها من عوارف ودوافع تشعير بها المعارضة بل تعلمها جيداً ودفعنا إلى إعلان المقاطعة فهي تتحصر في عدة نقاط هامة منها :

أولاً : بالنسبة لحزب الوفد الجديد . فقد خاض الانتخابات لأول مرة بعد عودته المساحة البرلمانية في عام ١٩٨٤ حيث كانت انتخابات بالقائمة وقد حصل على نسبة مثل بها في مجلس الشعب . وكان زعيماً للمعارضة ثم انسحبت منه هذه الزعامة في انتخابات ١٩٨٧ بالقائمة . وهو يدرك أن

ينص الدستور المصرى في مادته السابعة والستين على أن « المتهم برى » حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه » .

ورغم أن المعارضة الحزبية في مصر لها أكثر من مرة إلى القضاء للاحتكام إلى الدستور أمام المحكمة الدستورية العليا لمواجهة الحكومة في مخالفات بعض نصوص قانون الانتخابات السابق أو النتيجة الانتخابية وأن القضاء أثبت أنه حصن للدستور وتطبيقه وسيادته فإن المعارضة الحزبية اندلعت وسارعت في اتهام الحكومة مسبقاً وقبل وقوع التزوير أو تزيف الانتخابات . وهذا يعد مخالفاً لنص المادة ( ٧٦ ) من الدستور .. فكيف تدعى احترامها للدستور والسعى نحو تطبيقه ومثاليته مبدأ هام دستورى وقانونى !!

## محمد الطويل

قائماً : عدم ترار ضمانات كافية لإجراء العملية الانتخابية والتي تتمثل في إشراف القضاء الكامل على الدوائر الانتخابية التي تصل إلى ما يزيد على ٢٣ ألف دائرة . والمعارضة تعرف أن عدد القضاة في مصر يقرب من ثلث عدد هذه الدوائر .. كما أن هذا الطلب يعنى الشك والافتهام المسبق لوظيفة الحكومة المكلفين بذلك الإشراف وهذا أيضاً لا يجوز قانوناً فالإتهام مسبق قبل حدوث واقعة الإتهام .. كما أن متدوى المرشحين في الدوائر الانتخابية ضيان لهم . وكيف تتمهم المرشحين بهذا التزوير وهم يعلمون مقدماً أن هذا يشكل جريمة جنائية بالنسبة لهم إلا إذا كانت هناك

وبذلك فلا بد أن يأخذ الشقاق الدستورى والقانونى مساره الطبيعي ويهجرى الانتخابات . فإذا استطاعت المعارضة إثبات تزييفها فلها أن تتحكم إلى القضاء . وإذا لم تتمكن من ذلك فالانتخابات مزيفة . فلهم أن الجميع يصتقمون الدستور . ولا يجوز إعتراؤه أو جزء منه . أو رفع شعارات الاتهامات المخالفة بعض نصوصه قبل وقوع المخالفة . لأن هذا يمثل إهداراً لنصوصه مسبقاً . وهذا لا يجوز إطلاقاً . وعلى ذلك فالمحكومة بريئة حتى تثبت إدانتها .

وأما الجوراء التي تدعى قادة المعارضة الحزبية المقاطعة الانتخابات البرلمانية فقد أرجزوها فيما يل :

أولاً : لقد أظفروا أنهم سبق أن تقدموا للقيادة السياسية ورئيس مجلس الوزراء بذكرات تفصيل رؤيتهم وأفكارهم ومقترحاتهم حول مشروع قانون الانتخابات الجديد . وأن هذا المشروع لم يصل إلى مقترح أو رأى لهم .. وللتلطف يرى أنه لا يربح سباح رايك الأخذ به على إطلاقه . ولا سيما أنك تقدم رأياً حزبياً بنظرة حزبية فقط . مصحفاً الحقيقة فقط . ولكن رعا لا تحق الصالح العام .





المصدر:

١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

العدد: ١٩٩٠

القائمة النسبية كانت في صالحه. أما الانتخابات الفردية فهو يخوضها لأول مرة بعد عودته إلى الساحة البرلمانية. ومن ثم فهو اختيار سياسي صعب يترك على أهميته على حجمه وتأثيره في الشارع. ولذلك كان عليه أن يتخذ متروكة سياسية أو حزبية حتى يتمكن من كسب أرضية شعبية سوله قبل الانتخابات أو بعدها أيًا كانت نتيجتها. ثالثاً: أن حزب الفصل قد خاض انتخابات ١٩٨٤ ولم يحصل على النسبة التي تولاه للانتضمام لمجلس الشعب. مما اضطر الرئيس مبارك أن يضم ثلاثاً من أعضائه ضمن العشرة الذين يعيهم طبقاً لل دستور. وفي انتخابات ١٩٨٧ لم يحصل على نسبة الانتضمام إلا بالتعاون مع الإخوان المسلمين. وبذلك فإن الانتخابات الفردية تعد اختياراً صعباً أيضاً للشعب. وتأثيره في الشارع. ومن هنا فهو يحاول الحزب من هذا الاختيار الصعب تحت دهرى الاتهام إياه. بالإضافة إلى الاشتقاق الحزبي الذي وصل إلى التمارك بالأيدي والسكاكين قد أصاب الحزب بتصدع شديد مما يجلبه من مواجهة الجماهير في الشارع. كما أن بعض عناصره ذات الصوت العالي قد فقدت تأثيرها بين الجماهير. وتريد الاحتفاظ بأوضاعها الحزبية دون افتزاز أو سقوط. ثالثاً: وأما حزب الأحرار فيكتفى دلالة على حجم شعبيته أنه قد حصل في انتخابات ١٩٨٤ على ٤٣ ألف صوت على مستوى الجمهورية في مقابل حصول المهندس سليمان متولى وزير النقل والمراسلات على ٢١٣ ألف صوت في ذات الانتخابات. ومن هنا تحالف مع الإخوان المسلمين في عام ١٩٨٧ ومع ذلك لم يخل هذا الحزب إلا بعضين فقط أحدهم وهو يوسف البدرى قد استقال من الحزب بعد

انتضمامه لمجلس الشعب. وليس أوضح مما سبق كمبر على إعلائه مقاطعة الانتخابات لأنه ليس حزياً سياسياً بقدر ما أنه صحيفة حزبية. رابعاً: وأما التفرع العام الذي يشره به قادة المعارضة في تلك الآونة، أن الشعب المصري التفت بكافة طوائفه ومستوياته وطبقاته في أزمة الخلق حول الرئيس مبارك لمواقفه المدنية والإيجابية التي عبر بها عن حقيقة مشاعر المصريين إزاء هذه الأزمة. والرئيس مبارك رئيس - أيضاً - للحزب الوطني الديمقراطي. والذي يخوض انتخابات برلمانية في هذه الآونة. ومن هنا ترجع كافة عناصر ورمضى الحزب التي يراه مبارك. وكان ذلك في مقابل فشل مساعي المهندس إبراهيم شكرى ومن معه عندما ذهبوا إلى صدام حسين في العراق يحاولون إزاحته عن موقفه الشار والإجرامى. ومن هنا فقد فقدوا مساحته من مصداقيتهم. خامساً: كما أن هناك حقيقة يجب ألا تنفك عن الأذهان ألا وهي أن القواعد الحزبية للأحزاب المعارضة قليلة. وهذه القواعد تتشبه في العنصرية بتلك الأحزاب. وهي لا تكفى دفع الأحزاب إلى التمثيل البرلماني في ظل انتخابات فردية صعب اجتيازها إلا بشروط صعبة بالنسبة للمرشحين. ومن هنا فهي تقدم متاورات لكسب أصوات من خارج هذه القواعد. وهي أصوات مستقلة وهي الأغلبية الساحقة من مجروح أصوات الثقلين التي تصل إلى ١٥ مليون صوت.

سادساً: ومن هنا فإن أحزاب المعارضة أيضاً تفتقر الرضحين المستقلين وتكبرهم في الشارع. حيث أن استقلالهم يؤكد عدم تناعتهم بأحزاب المعارضة وتقلها السياسي

والى ضوء ما سبق شرعه. فإن واقع الترشح الذي يبدو واضحاً اليوم ودلالته هي: أولاً: إن عدد المستقلين مازال يلقى عدد المرشحين الحزبيين منذ آخر انتخابات فردية جرت في عام ١٩٧٩ ثانياً: أن عدد المرشحات من النساء لمجلس الشعب قد تجاوز مائة مرشحة. ثالثاً: أن قرار مقاطعة الانتخابات من جانب بعض الأحزاب أحدث انقساماً فعلياً بين صفوف أعضائها وقادتها رابعاً: أن هذه الانتخابات تضم أكبر عدد من الأحزاب في تاريخ مصر خامساً: مازالت تردد التبعيلات والتمنعات حول اختيار رئيس مجلس الشعب القادم. فهل سيكون ضمن المرشحين الحاليين أو سيكون ضمن المعينين الذين سيصدر قرار جمهوري بتعيينهم طبقاً للدستور؟ □





المصدر : ..... الوفد

التاريخ : ..... نوفمبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## فصل ١٠ أعضاء الوفد لمخالفتهم قرار مقاطعة انتخابات مجلس الشعب

صدر فؤاد سراج الدين رئيس  
الوفد ، قراراً بفصل عشرة أعضاء من  
كافة تشكيلات الحزب لمخالفتهم قرار  
الهيئة العليا بمقاطعة الانتخابات .  
تضمن القرار فصل حازم اسماعيل  
كساب ، وكرسيه ادريس عيث ،  
ومحمود شيوب ، وعبد الفتاح  
البيدري ، وسعد طه حسنين ، وأحمد  
الطيب ، ومحمد عبدالعزیز حمد  
وشهرته رمزي عبدالعزیز ، وفؤاد  
خليفة ، وبهتساوي وزير بهتساوي ،  
وعطية عمارة ؟



فؤاد سراج الدين







المصدر : ٤٦٢ - ٢٩ - ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠ - ٢٩ - ١٩٩٠

## الامية السياسية ونزاهة الانتخابات وهموم اخرى

د. نصار محمد الله

رئيس قسم الفلسفة - كلية الآداب - سوهاج

وإذا كان هذا هو الوضع بالنسبة للمرشحين لعضوية مجلس الشعب خاصة أولئك الذين يتقدمون لأول مرة فإن لنا أن نتصور كيف يكون الوضع بالنسبة للناخب العادي .

الواقع أن أبسط الأوصاف التي يمكن أن نصف بها نسبة كبيرة من المرشحين وأن نصف بها نسبة أكبر من الناخبين .. تتمثل في عبارة موجزة هي : « الامية السياسية » .. والتي ترتب عليها في اعتقادي معظم السبلبيات التي تعاني منها التجربة الديمقراطية المصرية . وأول هذه السبلبيات هي غياب الأمن الموضوعية التي

يمكن بناء عليها أن تتم العملية الانتخابية . وعلى سبيل المثال فإن الانتماءات العائلية والقبلية هي التي تلعب الدور الأول في ريف مصر وفي صعيدنا لانجاح مرشح معين وليس الانتماء السياسي أو التوجه الحزبي لهذا المرشح . وكثيرا ما انتقل بعض المرشحين (صعيد مصر من هذا الحزب إلى ذلك فانتقلت معهم أصوات جميع العائلات التي تسكنهم إلى الحزب الذي انتقلوا إليه . وأما في المدينة فإن الوضع لا يختلف كثيرا حيث تتوقف فرص مرشح ما في النجاح على مدى ما يتوقعه الناخبون منه .

كما ترتب كذلك على هذه الامية السياسية ، التفكير العملية الانتخابية في معظم الحالات إلى الغزاة وانطوائها على قدر ما من التزوير . وتتوقف هنا لكيؤكد أن ارتشاح المستوى في الوعي السياسي هو الضمان الحقيقي لأية انتخابات يرد لها أن تكون انتخابات نظيفة وهو ما لا تكلفه وإن تكلفه أية تصوص قانونية تجرم التزوير أو أية جهة يباطلها بالإشراف على سير العملية الانتخابية . طالعاً أن الامية السياسية متفشية بين الناخبين والمرشحين وهو الأمر الذي سيترتب عليه بالضرورة ما يلي :

أتمنى أن يقوم باحث أو مجموعة من الباحثين بإجراء بحث ميداني يستهدف قياس مستوى الوعي السياسي بوجه عام و ، الوعي البرلماني ، بوجه خاص لدى المرشحين لعضوية مجلس الشعب . خصوصاً أولئك الذين لم يسبق لهم دخول المجلس من قبل . وأتمنى أن يكون من بين الأسئلة التي سوف يوجهها الماحضون إلى الأفراد العينة المختارة للمبحث الأسئلة التالية :

- ماهي اختصاصات مجلس الشعب كما حدتها القوانين الأساسية ؟
- ما هو من وجهة نظركم الدور الذي ينبغي أن يتوش به عضو مجلس الشعب ؟
- ماهي الفرق الأساسية بين برنامج حزبكم وبين برامج الأحزاب الأخرى ( هذا السؤال يوجه إلى المرشحين الحزبيين وحدهم ) ودون أن أسبق النتائج التي يمكن أن يتوصل إليها مثل هذا البحث في حالة إجرائه . ودون أن أصغر سلفاً على ما سوف ينتهي إليه . فلتني بحكم معاشني لعدد كبير من المرشحين استطيع القول بدرجة كبيرة من الثقة أن هذا البحث سوف يفضي إلى النتائج المبرزة التالية :
- أن عددا كبيرا من المرشحين توقع أن تحصل نسبته إلى أكثر من ٥٠٪ من جملة المرشحين لا يعرفون الفرق بين السلطات الثلاث ويعلمون أنهم لا يعرفون أصلاً أن مجلس الشعب سلطة تشريعية .
- أن نسبة كبيرة من المرشحين ربما أكثر من ٧٥٪ يتصورون أن دور مجلس الشعب يقتل في قضاء المصالح اليومية للجماهير وهم بذلك يخلطون بين دور العضو البرلماني وبين دور العضو الذي ينتمي إلى الأجهزة والمجالس المحلية .
- أن نسبة كبيرة من المرشحين المصريين لم يطلعوا على برنامج الأحزاب الأخرى ، فضلاً عن أن نسبة لا بأس بها من بينهم لم يطلعوا على برامج الأحزاب التي ينتسبون هم أنفسهم إليها !!





المصدر : الأمم المتحدة الاقتصادية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ ذو قعدة ١٩٩٠

● اعراض عدد كبير من التلخين عن الحضور الى  
مناقشة الانتخابات والمشاركة فيها مما يجعل  
اصواتهم مفعما للمندوبين الحاضرين عن  
المرشحين ايا ما كانت انتماءاتهم .

● الاعتقاد بان نجاح المرشح هو نهاية المطاف  
وهو نهاية المعركة الانتخابية ( حيث ينبغي ان  
يكون العكس وان يكون نجاح المرشح هو بداية  
النضال الحقيقي لا نهايته ) وهذا الاعتقاد نابع  
من التصور الخاطيء الذي يفتشاه المرشحون  
والناخبون على حد سواء من ان الوصول الى  
مجلس الشعب لا يستهدف تحقيق برنامج سياسي  
معين ، فمر ما يستهدف قضاء حاجات ومصالح  
يومية بعينها

تقودنا الملاحظات السابقة الى سؤالين هامين  
١ - ترى هل كان الشرايط الخمسين نسبة ٥٠ ٪ من  
العمال والفلاحين ورغم تسليمنا بانه مكسب  
الشراكي ينبغي الحفاظ عليه ... ترى هل كان هذا  
الشرط من بين العوامل التي ادت الى انخفاض  
مستوى الوعي السياسي بين المرشحين لمضوية  
مجلس الشعب ؟

٢ - هل الجرحمة الديموقراطية الراهنة اكبر مما  
تستطيع الممعة المصرية ان تهضمه في ظل  
مستوى الوعي السياسي الراهن ؟

استدعوا القارئ الى ان يتسرع فيجيب على  
هذين السؤالين بالاجاب ، لكنني ادعوه فقط الى  
ان يضعهما بينه وبين نفسه موضع التامل  
الطويل .





النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: حادي

التاريخ: ١٤ نوفمبر ١٩٩٠

## معارضة كلام

يبدو ان المعارضة قد امتنعت عن دخول الانتخابات كي تتفرغ في وصلها للكلام الفصيح الذي لا يقدم ولا يلحق . كلام معاد ومكرر وممل وأقرب ما خرجت به علينا إحدى صحف المعارضة ان الحزب الوطني يدخل الانتخابات بلا منازع ونسى ان منازعة المستقلين التي تشهدها الانتخابات هذا العام شرس واعتف من أي انتخابات مضت استمرت فيها المعارضة او لم تشترك ويكفي دليلا على ذلك ان عدد المستقلين في هذه الانتخابات لم يسبق له مثيل في تاريخ الانتخابات فوصل عدد المرشحين في إحدى الدوائر الى خمسين بل سبتر مرشحا يمثلون منازعة شديدة وقوية أترضى الحزب الوطني أي ان الامر ليس سهلا وليست الساحة خالية كما يدعون ولم ولن تأتي النتائج على طبق من فشة كما يشيعون مم ان من المسئول عن ذلك هل منع احدا من المعارضة من الحصول في الانتخابات ام ان المعارضة عن سوء نية ارادوا ان يطعنوا الديمقراطية في مقتل في وقت من اصعب الاوقات خرجا حيث التغييرات والاحداث الدولية التي غيرت وجه العالم بالمره وحولت الدول الشمولية الى دول متعددة الاحزاب ..

وهل تست المعارضة برلمان سنة ٧٦ الذي ضم العديد من الشخصيات البرلمانية المستقلة امثال د محمود الفاضل والمستشار ممتاز نصار رحمه الله عندهما خاض العديد من الانتخابات مستقلا

هل تست المعارضة ان اقوى برلمان شهدته الحياة البرلمانية سنة ٧٦ كان من المستقلين ثم ان المجلس المظفر وما قبله

كان بالقائمة ومع ذلك شهد معارضة من داخل الحزب نفسه الم يكن المستشار العمود والاعمال عضو بالحزب الوطني وعضو صفى الدين رحمه الله والمستشار احمد موسى رحمه الله والمستشار احمد الشبيب ولم وكان وكيل مجلس الشعب ولم يتأخر لحظة في اعلان رايه في حكم المحكمة الدستورية سوق هذه الامثلة للذين يتكلمون ولا يعرفون في الدنيا سوى الكلام الفصيح الذي لا طائل منه

يا اخواني المجلس القادم سيشهد مولد حزب جديد اسمه حزب المستقلين بالإضافة الى الاحزاب الاخرى التي دخلت الانتخابات وحزب المستقلين او المستقلين على وجه الخصوص سيكون حزبا معارضا وليس على طريقة المعارضة عنفا التي لا تعرف سوى لا لا لا ثم ان المعارضة المستقلة سوف تكون معارضة بناة تنبع من داخل ما يقتنع به العضو لا معارضة مبنية على موقف او اتجاه الحزب الذي يحدده قيادته وفي الغالب القاعدة من النواب لا يعتنقون فيها او يقتنعون بها

كمال الدين حسين





## تصريح ديل .. حتى أشعار آخر

لم يصدق الشعب دعاوى أحزاب المعارضة بأنها لم تشارك في الانتخابات والذين الجميع في حزب الوفد والفعل إنما كانت بناظران "لأننا نرى - ويرى الكل معنا - أن عدداً من قيادات حزب العمل والوفد قد دخلوا لعلا الحركة الانتخابية وتصدوا على ذلك للمصالحات والاتصالات التي تمتثل بها بعض الدوائر الانتخابية التي دخلها الوفد في العمل .



## د . رأفت خالدة

أما الانتخابات القريبة . فهي انتخابات يتحمل تحميلها الفرد ذاته الذي وضع نفسه . ولذلك فإن نتيجتها غير مطمونة لأحزاب المعارضة . التي على كل منها أن تدخل الحركة ( وحيدة بأفرادها دون تحالف أو ائتلاف ) وبهذا ( تتكشف ) أمام الجمهور أنها لا تملك الكوادر المؤهلة بظلالها الشعبية أن تحصل على ثقة أبناء الدائرة الانتخابية وهذا وجد حزب العمل نفسه لا مؤيد أو مساند . فحزب المنقذ على نفسه بهناتج ( الدين والاشتراكي ) وبعداً عن الإخوان المسلمين لا يمكن أن يحلده جوده ٤٤٤ كانوا شبيهاً مؤلفاً لكونهم انتخابات على مستوى مصالقات

والأشياء لا تريد أن يتبعها البعض بالدعاية الانتخابية لهم - فلكنا اسم كل منهم . وصحة الحزبية والحزب الذي ينتسب إليه سواء العمل أو الوفد والدائرة الانتخابية وهم عموماً يتجاوز عددهم ٣٥ مرشحاً عن حزب الوفد . ونحن ٢٥ عضواً عن حزب العمل الديني . وقريبة ٨ أعضاء عن حزب العمل بجلجلا المنقذ . هذا بجانب مرشحي الأحزاب التي سبق أن أعلنت دخولها الحركة الانتخابية وتصدت لحزب المنقذ والآخر ومصر الفتاة وحزب الشورى

هذا العدد من الكوادر الحزبية الشعبية التي رشتت نفسها عن حزبي العمل أو الوفد على كل رصيد هذين الحزبين . ولا يملك أي منهما كوادر تدري لها رصيد شعبي . وإلا لكان لدعما إلى سلامة الحركة الانتخابية دون إبطاء . وكون تفكير مسألة المظلمة كانت متفردة لابد منها . لأنه مطلوب من حزب الوفد أن يرشح ٤٤٤ عضواً بأكثر في ٢٢٧ دائرة انتخابية على مستوى الجمهورية . ونصف المرشحين من العمل أو الطلاب على الأقل . وقد لا يضر عليه حزب الوفد في كل الانتخابات القريبة شديدة الشدوى وبها من لا يعترف حزب الوفد بأنه لا يملك الكوادر اللازمة لخفض الانتخابات المصرية . بخلاف من مضطهده الانتخابات لأغراض وأهية . مثل التزوير ومكبوتر الدخيلة والشراب للقاء وكلها أمور حريده عليها يسبق لنا تفكيرها

فلسنا إننا " من عصر نيل " لا فكر ولا رأي من الانتخابات الحالية ليست محل الانتخابات السابقة الانتخابات السابقة باللائمة وتم فيها التحالف والائتلاف بحيث ياتي في حزب الحزب الآخر وكما نعلم جميعاً حدثت هذه التحالفات وصحب كل حزب مسنداً أن يركب في حوض أي حزب آخر المهمل من يلجج الفتاة

الجمهورية ولا يجد حزب مصر حرم بسببه واحد إلى حافة من هذا العدد لذلك وصام هذه الحقيقة القاسية وصام ( مصر إليه ) فظهر حزب العمل في الانسحاب السطحي حتى لا يتكتسب وتبليسي ( فضيحة بجلجلا ) أما الحفلات التي يظفها حزب العمل على صفحات جريدته الحزبية ومسألة التزوير أيضاً قد أصبحت تكتف بالثقة ولو كان ذلك صحيحاً لما استندت المنافسة إلى كل دائرة انتخابية ولما امتلأت شوارع مصر كلها باللائات والمصالحات والدعايات الانتخابية ولما كانت الندوات المتلاحقة . والاجتماعات الخلقية والتكتيكية الانتخابية التي لا تهدأ

وما كنت بود من تكشف أوراق كل حزب ولكن الاستعدادات التي يسوقونها للتدليل على نجاح مقاطعة الأحزاب فضلاً عن أنها تثير لهما الضحك فهي بشا كثير ليلنا الأسف على حال بعض أحزاب المعارضة البريلة وكيف كان رئيس حزب معارض يتسحب في أعقاب الحزب الوطني لكي يترك لحزبه دائرة أو التتار يخبز منها نجاحه ويكون للفقير أن يعلن الحزب المعارض دخوله الانتخابات رسمياً والعهدة بن الحفلة من تكية وإن عليه وعلى غيره من يعتمد على نفسه ويقف على قدميه لأنها انتخابات هدية ولما وجدته قصير الذيل قطع وشتم وتظلم على حزب المعارضة بن تخط من الدروس الحكيمة في الانتخابات القريبة درساً مستفاداً لها لعلها في مرات قادمة يكون لديها من الكوادر الحزبية ما يستطيع أن يتفاهي وهي أن تستطيع ذلك إذا ساعدت مجية واختار من العمل الممد وبمرت حكيمة الهجوم والتسليم والإلقت لصيرة النيل وحتى أشعار آخر







للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩٩٠

## استقال من الوفد

يخوض الانتخابات

مستقلاً



بنهناوي وزير  
الفيلومية

أقدم بنهناوي وزير بهنساوي نائب رئيس لجنة الوفد العامة بمحافظة بني سويف وأحد الأعضاء المؤسسين للحزب استقالته من حزب الوفد الجديد. ووسع نفسه لانتخابات مجلس الشعب للفترة مستقلاً عن دائرة مركز مسسما.

وكان بنهناوي وزير بهنساوي مدير عام المنشآت لوزارة العدل السابق عضواً بمجلس الشعب في الدورة قبل الماضية من حزب الوفد وكان قد تقدم باستقالته إلى الوفد في ١١ أكتوبر ٩٠ أبدى فيها اعتراضه على بعض قرارات الوفد بالمحافظة

## حاسبونا أيها المواطنون!

الفيلومية

### تحقيق: عيد باطه

الصعي الذي ينتهي عام ١٩٩١ واستكمل خط لائحه بشعرا الخيمة. وإنشاء كوبري موانئ لكوبري الكوريش من المثلثات حتى شعرا الخيمة.

أما في مجال الصحة فمن الملاحظ أن هناك تطوراً صحياً في المنطقة إنفاً منطقة "صناعية" بالدولة الأولى. وكذلك تغيير شبكات المياه.

وأهم الخطوط الرئيسية التي أنشأت عرشها على المجلس محاولة وضع الأسس السليمة لاستقرار أحوال الطلبة العاملة، وإيجاد موازنة بين الدخل والإسكان وكذلك زيادة الإنتاج حتى تتمكن مصر من الخروج من أزمتها الاقتصادية.

#### دور الشباب

ويتحدث المرشح الثاني بشعرا الخيمة وهو أحمد رمزي الجيار مرشح الحزب الوطني - فئات - قائلا إن الشباب في مصر له دور كبير يجب أن يقوم به ولا يتأخر عن واجبه تجاه مصر فهو حصنها الحصين، والأمل لهذه الأمة. وهم رجال المستقبل وعليهم أن يستعدوا لعمل الزاوية في المستقبل القريب. وأرى أنه من واجب علينا أن نوفر لهم المناخ المناسب لتكوينهم من أداء دورهم.

بالإضافة إلى أن تكون لهم القدرة الطبية والعمل وبذل المساهمة والأخذ بيدهم حتى يتشعروا بعينين من كل ما يحيط بسيرة وطهم نحو التنمية والتقدم فإذا لا يتحقق إلا يحسن التوجيه لهم والنصح وتكليف جرعات الثقافة الهلولة والوعي البشري والأخلاقي من طريق تثقيف كل الأجيال التي تخلف عول ووجدان الشباب بدما من الفرصة والمجد وغنى الشباب وإجهزة الإعلام.

#### تصديق الفخوة

ويقول محمد عبود مرشح الحزب الوطني - فئات - من دائرة شعرا الخيمة رقم ٢ أن أهم القضايا التي تشغلي الآن

عندما يتحدث مرشح الحزب الوطني بالفيلومية يعتقد أن نفس الإرتباط الوثيق مع ظروف المجتمع المحلي والتعريف على مشاطة واحتياجة... لأنه جاءت كلماتهم معبرة عن طلع الجماهير نحو مستقبل يحمل في طياته الأمل في حل المشكلات القائمة والوصول إلى حد الغدا.

يقول مرشح الحزب الوطني من دائرة طوخ بالفيلومية - فئات - محمد طوخ القومي: يقول: دخلت المجلس منذ أكثر من ٢٥ سنة وأولين بميدى الحزب الوطني إما من برنامجي... الإلخاني غاود أن استكمل باقي المشروعات التي بدأت في تنفيذها في مدينة طوخ. واستكمل خطية الزعرة التي شغل المدينة والصرف الصحي في مدينة لها. وأنشأت الخاص بالمدية على الطريق السريع.

والنسبة للريف فالتتركيز على مشروعات الخدمة كالتعليم والصرف الصحي والمواصلات تخفيفاً على كاهل المواطن بالإضافة إلى إزني القضايا التي تشغل المجتمع من مهنين مثل قضايا المعلمين وكذلك قضايا الحرفيين ومشاكلهم المختلفة سواء مع الضرائب والمؤسسات والجهات الحكومية.

ويضيف ومن أهم القضايا التي تشغلي في المحافظات الصغيرة لتوفير فرص العمل للشباب وتأمين إنشاء مدينة صناعية للحرفيين في طوخ وأخرى في قها تشتمل على نوعيات مختلفة من هذه الصناعات.

#### زيادة الإنتاج

ومن مرشحي الحزب الوطني، بغلفويية سعيد جمعة بشعرا الخيمة - وهو أحد القيادات الصاعدة البارزين في الدائرة - يقول: خطتي الانتخابية تتركز أولاً وأخيراً على الجهود التي بذلتها تجاه أبناء الدائرة بشعرا الخيمة خاصة أبناء مصر بشكل عام وتتمثل في استكمال المشروعات التي بدأتها ولهاها الحرف

الانتها من عملية الصرف الصحي وأعداد وصف الطرق الرئيسية كتدبير حيوي يحتاج إليه المواطن.

رفع المخلفات

ما الوجه الجديد في دائرة الخانة فهو إبراهيم النشي - فئات -

يقول عن برنامجي: العمل على ترسيخ الديمقراطية وتوسيع رقعتها ورفع المعاناة عن الجماهير والمساهمة في حل القضايا التي تعرض تحت يفة المجلس، والعمل على استكمال كافة المطالب الخدمية للقرى ومركز الخانة والإهتمام بصفة خاصة بقضايا الشباب.

#### مزيد من العرق

أما الدكتور عيد سالم موسى مرشح الحزب فئات من دائرة شعرا الخيمة ٢ فهو أحد الوجوه الجديدة التي تدخل دائرة العمل السياسي لأول مرة وأهم ما يشغله محاولة سد ثوائمه القصور في مجال الخدمات الصحية. وتجهيز المناهج المنصبة لراحة المواطن عن طريق حل مشاكل الطرق، والإسكان والموصلات والتعليم وكذلك شرس القيم الطموح للشباب حتى يفهم من الدور في فهم الخطورة وما يترتب عليه من سلوك خاطئ.

#### المشروعات الانتخابية

أما مرشح الحزب من دائرة الخانة - عمل - فهو السيد الخليل وبرنامجه الانتخابي كما يقول يتحدد في الخطابة بالمرز من كافة الفروع علم الشباب وتنشيطهم في المشاركة في كافة المشروعات الانتخابية. وبنيوية الظروف الملائمة لامتلاكهم في المشاركة لتنمية وطهم وبلدهم وتحقيق التثاقب في فرد الصعراء وإثباته الفرصة أمام المستثمرين في استصلاح الأراضي والوقوف أمام المستقلين وإيجاد فرص العمل للشباب. ومن أهم القضايا التي تشغل بالي خليفة لما من الحقبة العاملة هي فتح أبواب التصدير أمام دول العالم





النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

الوقف

التاريخ :

١٢ نوفمبر ١٩٩٠

# لماذا يغيب الحزب الوطني نقص الكفاءات ، وغيب الأصالة الشخصية بسبب التفسير

الصلة الانتخابية في مجلس الشعب يحدهما الدستور، للفرص إلا أقل نسبة العمل والملاحين عن ٥٠٪ .. وقد لاحظنا في قوائم الحزب الوطني تلاعبا خطيرا في صفات كثير من المرشحين، إذ ربيع الحزب من يجعل صلة الغلات علوا أو فلاحا حتى يفسح الطريق لأحد الكوادر الأخرى التي يرى الحزب أنها أصحح منصب الغلات ، وقد تكررت هذه الظاهرة في كثير من الدوائر .. لدرجة أن إحدى مرشحاته التي تحمل كفاءة عمالية منذ عام ١٩٧٦

رشحها الحزب في انتخابات ١٩٨٧ بصلة الغلات بل ورشحها لفرص الانتخابات المقبلة بهذه الصلة أيضا .  
● وسنذكر تساؤل نوجهه إلى قيادات الحزب الوطني ونوجهه منها كثير من أعضائه .. هل التفر الحزب الوطني إلى الكوادر الخامسة حتى يلعب بمرشحيه لعبة الغلات والعمل ؟ أم إن تغيير الصلة يعتمد به الصالح الطريق لرشح آخر للصلة المقبلة ؟





المصدر: الوكيل

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٠ نوفمبر ١٩

## حكماء القضاء بأننى عامة ورئيسى الحزب لمقصود الفسادات !

شكنا لهد تغيرت صفى بعد خروجى من الخدمة وكان يصعبنى وجودى فى التوسط العمال حيث ان ثقاتى منذ عام ١٩٤٤ كانت بين العمال ولكن يصعب القانون أصبحت فئات ١١ وذلك لوصول الى درجة مدير عام .

والى عينة مرسى اللذان مخالفة للوائح شهد الحزب الوطنى لانتهاكاً خطيراً فى قيادته بسبب اختيار مرشح فئات كان من قبل ممثلاً للعمال وكان اللقاء مع للجنس صلاح العيسوى عضو مجلس عمل للمنية والذي كهد ان تغير صفة مرشح الحزب الوطنى ليست فى صلاحه لو ان صلاح لاطوائين وأهدا هدفها الاساسى لسلام الطريق ترشح لشر .

ويضيف للمهندس العيسوى :  
- وعندما كنا رأينا ان الترشيح فوجئنا الدكتور والى بالفضل رغم اننا لا نريد سوى خلق توازن داخل الحزب يارى الحياة الديمقراطية الى مصر . اننى لأكده وأنا من قيادات الحزب الوطنى اننى ان اسلمى صوتى ترشيتى الحزب الوطنى كما انتم استمتمت توجيهاً لى . يوسف والى لنا بفضل لان العمل العام ليس به عارب او مقام واننا نضرمه لصالح مصر ..

### استقالات جماعية

ون لقاء مع المهندس طارق الجزاز

لقد حدث فى كلج من التوائى . ومنها حصرى التى رشح فيها احمد اسماعيل من ليدج الطوبى حياه فئات . وذلك الاندج السابق من أجل هذا كان لابد من الاندج مع الخارج من مرشحي الحزب الوطنى الذين كجوت منهم الانتخابية هذه المرة من المرات السابقة . فكان اللقاء الاول مع السيدة دريا بقة مرشحة الحزب الوطنى فى دائرة عينة نصر ومصر الجديدة والتي أكدت ان الانتخاب الفورى يحكمه فى الأساس الاول اسم المرشح وليس صفته . فلما كان الترشيح ترويج سبائى واجتماعى وعامه واضح للجميع وفوليد والتمام مع جاعمى بقره .. هنا يمكن ان نقول انه لا فرق بين عمل وفئات .. اما اذا كان المرشح قيادة مثالية .. كما فى حالى . فلكون فرصته فى النجاح اكبر من خلال صفته المثالية .

### حكاية التغيير

ومن تغير صفته الانتخابية من عمل الى فئات أكدت دريا بقة انها غير مؤهلة حل هذا التغيير لانها اكتسبت خبرتها من خلال مؤلفها كعملة .. والمسلات : اننى اول قيادة مثالية وصلت الى الامم العام لتقبلت عمل مصر . ويترجم من اننى حصلت من مؤهل جامعى بكلية الخدمة الاجتماعية . الا ان صفاتى كعملة مازالت

قائمة ولا اريد ان استبدلها . حيث لانى اقدم الترشيح منذ عام ١٩٧١ على لانى عملة والقرى بذلك .

- واصلت على اى اساس ثم تغير صفتى الانتخابية من عمل الى فئات .. لكده اهديتى وضع صفة فئات امام اسبى فى فئات الحزب الوطنى خلال انتخابات ١٩٨٧ .. بعدما قلت براف دعوى حل الحزب الوطنى لتغيير الصلة وحكمت المحكمة لصالحى وقتها . غير ان الحزب رفضنى هذه المرة ايضا لعدم الفئات . وان مخالفة الخوفية وبقتديد فى دائرة موفى كان للوائح اللانى مع السيد عبدالحميد شحاتة مرشح الحزب الوطنى فئات والذى كان يجعل صفة للعمال من قبل .. وعن حقيقة التغيير قبل السيد

### تحقيق : عماد خيرة

عضو لجنة الخلافة بالحزب الوطنى يبرسز اللذان فى ذهن غير مقتنعين لعملا بالذى يحدث . لكه لوجئنا بقرشجات التى انتم بمرشحين فى كفاءة وليست لهم الخبرات اللازمة ومن بين هؤلاء مرشح غيروا صفته الانتخابية من عمل الى فئات لكى يفسدوا مكان العمل لأحد المرشحين الذين على عليهم الزين . وكاد للجنس طارق الجزاز ان هذا الترشيح وهذا الاختيار لا يغير الا من رأى قيادات الحزب المجهدين كل البعد عن القاعدة وكاد لاختيار مرشحين سينتظرون لها ما تريدوا وليس ما يريداه الشعب ..

وكاد الجزاز اننا مع مقولة فؤاد سراج اللذين رئيس حزب الوفد بل تذكر بها أمين علم الحزب الوطنى فتقول له : لا تريد ان تصاحم فى تشويهه من أجل ديمقراطية مزيلة وسوف تقاطع مرشح الحزب

المفروض علينا وسنختار من هم اصبح ومن تشطيق صلتهم الانتخابية مع والفهم الفعل اللذين يستحقون من خلاله تقديم خدمات للجمهور .

### الاستقالات يقول

وكان لنا بعد سماع كل هذه الآراء ان نكمل الدائرة بجملة رأى اسئلة القانون فى لاداع الحزب الوطنى فى صفات مرشحيه فكان للقاء مع الدكتور بكر اللبائى استاذ ورئيس قسم القانون جامعة القاهرة والذى بدأ الحديث قل :

نقص الفدة ٨٧ من العيسوى هل ان يكون نصف اعضاء مجلس الشعب على الاقل من العمال والفلاحين . كما ان الفدة ٢٨ من قانون مجلس الشعب تتم على نفس الحالى . اما الفدة ٢ من قانون مجلس





التي يقدمها واعداد كشوف المرشحين لجهة أو أكثر في كل محافظة برئاسة أحد أعضاء الهيئة القضائية بدرجة رئيس محكمة وعشوية أحد أعضاء هذه الهيئات من درجة قاض أو ما يعادلها يختارهما وزير العدل وممثل لوزارة الداخلية ويقرره وزيرها.

الإعترضات

وأوضح د. بكر التلي : بعد ذلك تأتي لجنة الاعتراضات وتضمن ثلاثة (٣) أن لكل مرشح حتى الاعتراض على ابراج اسم أي من المرشحين أو على اليات صلة غير صحيحة أمام اسمه أو اسم غيره من المرشحين ، وتصل في الاعتراضات خلال مدة مقيده ، لجنة تشكل في كل محافظة برئاسة أحد أعضاء الهيئة القضائية بدرجة ممثل أو ما يعادلها وعشوية قاضين وممثل لوزارة الداخلية ويقرره وزيرها . أما المادة ١٢ التي تنص على أن مجلس الشعب مختص بالفصل في صحة عضوية نوابه فيجب أن تخفى إلى اجراء التعديلات الدستورية للقانون لها ، وذلك يكسد أسس الفصل في صحة ثبوت أعضاء المجلس إلى جهة قضائية عليا . وهذا ما دعا إليه حزب البعث في برنامجها الخاصة ، إذ طلب أن يكون الفصل في الطعون الخاصة بالتقاضي لمجلس الشعب من اختصاص محكمة القضاة مع عدم الاستثناء يتحقق هذه الطعون بواسطة هذه المحكمة وهو قول سليم ولكن محكمة القضاء تعتبر ذات تكوين خاص بعيدا عن جميع الشفوط السياسية والحزبية وهذا ما كان ينادي عليه دستور ١٩٦٠ ، إذ عهد بمهمة الفصل في صحة ثبوت أعضاء البرلمان إلى محكمة الاستئناف للمحافظة بجهة محكمة النقض

الشعب المعدلة سنة ١٩٧٦ فتناول بأحد بالفلاح من تكون النزاع عمله الوحيد ومصدر رزقه الرئيسي ويكون عليا أن الرئيس ويشترط ألا يحول هو وزوجته وأولاده ملكا أكثر من عشرة أمتة ، كما يعتبر عليا من يعمل عملا بنويا أو ذكليا في الزراعة أو التجارة أو الخدمات ، ويعتمد بمهمة رئيسية على نشته الفلاح من هذا العمل ولا يكون متخفا لثبات مهنية أو مادية في السبيل التجاري ولا يكون من عملة المؤهلات العليا ويستثنى من ذلك أعضاء الهيئات للثبوت من غير عملة المؤهلات العليا ومن بدأ حياته عملا وحصل على مؤهل عال . وفي المالحين يجب لكي تختار للمرشح عملا أن يقل مقدرا في تكيفته العمالية . ولا يعد بتلخيص الصلة من فئات إلى عمل أو فلاحين .

وفي لقاء مع أحد المرشحين المستقلين .. أوضح لسانه شرطي أن الحزب الوطني يجب ألا نعالجه على اختياره مرشح فئات كانت صفته فيما قبل ، معناه لأن الأساس الأول أن يكون المرشح قاضا على الصفات في دائرته وأن يكون ملتصقا بجماعته .. كما أن الفرق الوحيد بين المرشح العامل والفئات أن العامل يغير في برنامجة عن عموم ومشاكل الطبقات العاملة أما المرشح المستقل لتصله صفته في موقع اسم وللسل ويجب أن يهتم ببرنامجه بكل فئات الدائرة . وأضاف المتحدث بكر أن المادة ٨ من القانون الخاصة بمجلس طبقات الترشيح تنص على أن تتولى نفس طبقات الترشيح واليات في صحة المرشح من واقع المستندات







المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٢ نوفمبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس رئاسة حزب الأحرار

## مجلس الشعب القادم مطعون في دستوريته قبل أن يولد

مخالفة الدستور وتحدى الإرادة الشعبية التي تمثلت في إجماع الأحزاب السياسية والقطاعات وتنادى بميثاق التدريس والقبضة على ضرورة الإشراف الكامل للقبضة على جميع مراحل العملية الانتخابية وأنها رئاسة اللجان الرئيسية والفرعية التي تجرى بها عمليات الاقتراع.

ولقد كان حزب الأحرار يميل في أن يكون حكم المحكمة الدستورية العليا نقطة بدء في حوار واسع تشاوري فيه جميع القوى السياسية في ضوء ما تشهده التجارب من أن إقصاء هذه القوى واحتكار الحزب الحاكم لثغرات صنع القرار في البلاد قد أدت خلال السنوات الأخيرة إلى حل برلمانيين متعاقبين ومجلس تشوري قبل انتهاء فترة ولايتهم استناداً إلى قيام هذه المؤسسات على قوانين كتب القضاء مخالفتها للدستور.

وإن استعرض المجلس التقرير الذي تقدم به حملي سالم أمين تنظيم الحزب حول مواقف بعض الأعضاء الذين رشحوا أنفسهم لانتخابات مجلس الشعب القادمة ومقدم ٢٢ عضواً وإن أنه المجلس على قراره الصليق في هذا الشأن.

**حملي سالم**  
**أمين تنظيم الحزب**

وأصل مجلس رئاسة حزب الأحرار في اجتماعه برئاسة مصطفى كامل مراد رئيس الحزب ظهر الأريام الملقى متفادته حول الأسباب التي أدت إلى مخالفته متفادنا مع حزبي لولود والعمل وجماعة الإخوان المسلمين لانتخابات مجلس الشعب للزعم إجراؤها في التاميع والمشرين من توفير المال.

وإن المجلس فإنه إذا كان قرار الحل والدعوة للانتخابات جديدة وفقاً للنظام الفردي بدلاً من نظام القوائم يعكس الاستجابة لحكم المحكمة الدستورية فإنه يقل كثيراً من الجدل والقلق لعدم الاتساق والطمعون في دستورية القانون الانتخابي الجديد الذي سوف تجرى على أساسه الانتخابات المقبلة. فقد قضت محكمة القضاء الإداري بقول الدفوع بعدم دستورية القانون الجديد وصحته برفع الدعوى الخاصة في هذا الشأن أمام المحكمة الدستورية العليا خلال شهرين وإن استند المدفع لشار إليه إلى عدم دستورية المادة (٢٤) للمادة من قانون الانتخاب الجديد لمخالفتها للمادة (٨٨) من الدستور التي تلزم الإشراف الكامل والقائم للقضاء على صلبة الاقتراع التي تجرى في اللجان الفرعية وأوضح المدفع أن المادة ٢٤ - تجعل رئيس اللجنة الفرعية من الممارسين في الدولة من غير القبضة وتلقي بالالتزام على واضعي القانون الجديد بتحمده





المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٢ نوفمبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## سؤال !

الأحزاب التي رفضت خوض انتخابات مجلس الشعب القضاة هي الأحزاب التي سقطت مصلحة الشعب في مصلحتها الخاصة لأن خوض هذه الأحزاب الانتخابات كان سوف يحقق لها التمثيل البرلماني ولو بعد قليل من النواب إلا أنها رفضت هذا لكسب حتى يحصل الشعب المصري على ضمانات بعدم تزوير إرادته والمعارضة المصرية محقة في ذلك فلماذا أملت الطب الحكومات التي حكمت البلاد أن تترك كل الانتخابات لمصلحتها

الحكومة طالبت بالشراف القيام على الانتخابات كما جاء في نص الدستور والحكومة تقول عدد القضاة لا يمكن للاعتراف على كل اللجان ولقد كان من الممكن أن يشكك القضاة من الاعتراف على العمليات الانتخابية لو أن الدعاية القرضتهم بعض أجهزة النيابة للنيابة والنيابة يستخفونها في مراقبة كل من يشكك بأنه معك للتفهم وأنا شخصياً اعتقد أن وزارة الداخلية تمتلك كما كبيرا من هذه الأجهزة لمواجهة أي للشعب المصري ولو أنهم القرضوا القضاة نصف هذه الأجهزة لتمكين القضاة من أحكام قرضتهم على العمليات الانتخابية إلا أن الحكومة لا ترغب في ذلك ولا يشغل بها مقاطعة الانتخابات إنما شغلها الوحيد هو كيف تستمر في حكم البلاد من خلال البحث عن أفضل الوسائل لثبوتية التي تمكنهم من ذلك لأن آخر شيء يمكن أن يشغل به هؤلاء السادة القبار هو إرادة الشعب طالما يمتلكون الوسائل المشروعة أو غير المشروعة التي تمكنهم من الاستمرار في السلطة لهذه الأسباب ستظل مصر مختلفة ولهذه الأسباب سيظل المصريون يعيشون ظلمات طبقا لا يمكن أن تقبدهم أية دولة أخرى ولهذا الأسباب ستظل مصر قد بدعا لتجديا بالمعروف والقروض ولكن حزامنا الوحيد هو أن حال هذه الأمور التي يرادها الشعب لا يمكن أن تستمر طويلا ومضاهي كل من يصور أن الشعب المصري أصبح غير قادر على عمل شيء فمن أين هذا الشعب قتل السيد نصير المصري الجنسية الإلهي • كثير كلاما •

هشام طنطاوي





المصدر: الأحرار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٢ نوفمبر ١٩٩٠

## صحيفة سوابق الحزب

### الوطني « ١ »



بقلم

عصمت

الهورى

وكيل نقابة المحامين

وإذا كان الحزب الوطني يعنى على أرض الانتخابات مفتتلا، وترجم له بشرق الأرض ويبلغ الجبال طولاً... فله تمين على الناس اليوم أن يقرأوا صحيفة سوابق التي يحتويها كتاب أسود مهب... فهذا يومهم الذي يقيم فيه الحساب... !!

وإذا كانت قرأتين العاملين بالحكمة أو بالقطاع العام تقرض على كل من يمين له وتقبله أن يقدم بصحيفة سوابق للتأكد من خلوصها مما يشينه ويهديه حتى لا يتسلل إلى شغل الوظائف العامة المشتبه في سلوكهم... لقد صار التعريف على سوابق الحزب الوطني من خلال ممارسات وسلوكيات أعضائه، ضرورة حتمية يجب أن يلق عليها الشعب... فلا يستطيع عدلاً وينطق حريان إنسان من تولى وظيفة عامة لانه سلب مالا آخر، ثم يتولى الحكم حزب سلب الشعب حريته، والتي به في مأوية صحيفة من الأبرص والضياع... !!

إننا إذ تقرأ سوابق صحيفة سوابق الحزب الحاكم، فنذكر انطلاقاً من أن الحق يهدو هو غايبتنا، وأن مجد هذا الشعب الطيب هو هفتنا، وأن الحمار بالكلمة باقلى هي لصحن هو

في حوار مع الناس حول ما يجري على أرض مصر الطاهرة من أحداث تتمثل بواقعة الليبرالي، ظلت أبحث عن تسمية أو وصف لهذا الذي يجري فلم أجد ما أبحث عنه... فالانتخابات لعضوية مجلس شعب جديد تجرى بين الشفاس وشعبهم الحزب الوطني الحاكم، وبين آخرين ملائت عضويتهم به قائمة رقم ما يزعمونه من إرداء عبادة المستقلين... فهل مثل تلك الانتخابات تجسد إرادة أمة أو تعبير عن مشيئة شعب، أم أنها ألرب إلى التعميمات على ذلك المجلس، أو أنها عودة إلى مكان يتم عندما كان الاتحاد القومي - ومن بعده الاتحاد الاشتراكي - مسيطرين على الحياة السياسية في مصر... !!

وإذا كان لأحد أن يقول بأن المعارضة مثقلة بنيتب مقاطعتها الانتخابات، فإن ذلك قول غير صحيح لأن الشعب المستنير كله قد أدرك تماماً أن اللزاع الذي شنته تجري فيه الانتخابات، مويوه بمسوم قانون الطوارئ... كما أن الحزب الحاكم أبى ويرفض أن يكون للنقابة إشراكه الكامل على كل مراحل الانتخاب... !!

إن الانتخابات اليوم تجري في إطار غير ديمقراطي... فالعزب الوطني هو الذي يشرف عليها من خلال السلطة التنفيذية... كما أن

حيته التي تيمس... وأسلنه الذي يحير... وقليه الذي ينهض... وهله الذي يكر... وقسميره الذي أن يوت... ويده لتي تشرب كل فسك... فليس للمعارضة من مطلب سوى أن ترتفع إرادة الشعب فوق كل إرادة... وإن يكون للحكم للشعب وللشعب... وإن يكون للقرار من خلال الرأي الحر للإنسان الحر... وإن تقوم الليبرالية بالإنسان التي هي حق لسيل للإنسان في أن يختار من يمثله في المجلس النيابي بإرادة حرة لا يرد عليها قيد من قانون سيره السمة، أو من أية سلطة وسلطات... !!





للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر:

الأهرام - راب

التاريخ:

١٢ نوفمبر ١٩٩٠

### في الشعب

يا أمة العرب ... انركوا  
خالد بن الوليد واحترموا  
سكونه ... هل للحياء أن  
يطلبوا من أمواتهم معونة ..  
لو أن الله بعثه حيا بينكم  
أسوف تقتلونوه .. !!  
أنا لو كنت حاكما عربيا ...  
وتنقارت أمامي المشكلة بعد  
المشكلة ... ورغبت أن أريح  
الشعب مما يلقاه .. لبادرت  
أن أفتح نوافذ الديمقراطية  
والحرية ... !!

أسلوبنا .. وإن يكون للنصب  
غاية ، ولا الهدم سبيلا ، ولا المجد  
أسلوبا ... فلماذا .. مملتنا أولا  
وأخيرا هو أن يكون الشعب ملكا  
لقراره دون وصاية وبغير قيود ..  
وما الشعب اليوم مدعو لأن يظل  
كلمة في أمر أولئك اللذين حسبوا  
أنه بالشماعات تتحقق  
الديمقراطية .. وبالدفاع تتلوه  
البطون .. وبالأمل الكاذب يكون  
الخلاص من الأوجاع ...  
وبالاحلام الوردية يكون الرضاء ...  
وبالأقوال يتعذر الإنسان من قيود  
تتميز حركته .. وبحرية الصراخ  
والدليل يكون بناء مصر .. إنهم  
اليوم محل مساطة وحساب من  
الشعب الذي سوف يطلع  
انتخاباتهم (علانا لسفاهه ، وكثافتها  
من غضبه ... !!

أنه حقا الزمن الرديء الذي  
تعيشه مصرنا وتمناه .. لقد  
تراكمت المني مأساة بعد  
مأساة .. والاتساع المصري يتألم  
ويئن ويشكو وما من سميع  
لشكواه .. لقد انفصل عنه الحزب  
الحاكم وتركه وحيدا يهتر كل  
شقاه .. فالديمقراطية صارت إنكاسا  
وإذا ربيتنا .. وأرادت لتلغين  
أخفقت وهطت .. وتناحج  
الانتخابات التي جرت في ظل  
سيطرة الحزب الحاكم تروث  
وزيفت .. وقرات النفاق حكمت  
فتحكمت .. فتسللت الشوائب  
الاستثنائية الشيطانية تفرض على  
الإنسان المصري كل قهر  
وأرهاب .. فهذه هي ديمقراطية  
الحزب الحاكم التي يزعم بها  
ويلغز .. ولكن الشعب اليوم مدعو  
للاستجابة إلى نداء المعارضة  
بمقاطعة الانتخابات وترشيحا  
وتصويتا ... !!

( يتبع بالعدد القادم )







المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٤ ذو القعدة ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## ماذا يقول مرشحو الأحرار الذين خرجوا على قرار الحزب بالمقاطعة وخاضوا الانتخابات ؟

رغم قرار حزب الأحرار بمقاطعة الانتخابات لعدم ٢٢ عضواً بالحزب للتزويج .. فعلاذا يقولون .. فلماذا رشحوا أنفسهم خروجا على قرار الحزب .

● عبد الفتاح الشوربجي الأمين العام للحزب ومرشح دائرة كفر سكر : فئات « بالقرارية يقول : لقد خضت الانتخابات رغم التزم بقرار المعارضة ذلك لأنني أؤمن بأن الواجب على المعارضة ألا تقاطع الانتخابات وتتراجع السلطة خلفية للأحرار وأن يعيشون فيها مستبدون لأن كل المعارضة دورا هاما لنضع عجلة الديمقراطية وأنى وجدت أن على حاكمي ما عادت ربي عليه من العمل على تطبيق شرعه .

● هلال المصري عضو مجلس الرئاسة ومرشح دائرة بور فؤاد بساطة بورسعيد : فئات « ومحمد محمد موسى الغرابي دائرة التمتدة - دقالية عمال وميدان الفلاح مصطفى دواية تلا دواية « فئات « ولكن على شريعة خوض الانتخابات حتى لا يتكرر السلطة لأعضاء الحزب الوطني .

● أحمد زعيص وكيل الحزب ومرشح دائرة بولاق الدكرور والجيزة : فئات « لقد رشحتم نفس من أجل العمل على أعلاء كلمة الله ، ولأننا حين جدا على مقاطعة المعارضة للانتخابات .

● مصطفى النحاس مرشح دائرة بني سويف عمال وميدان بورسعيد : فئات « والحزب مرشح دائرة خليفا فئات « ولكن على شريعة خوض الانتخابات لشدة قضايا الجماهير التي يهازلها وأنى لحج عليهم .

● محيي الدين حلي القنديل عضو المجلس الدائم بالحزب ومرشح

دائرة عابدين والموسكى لعدم العمل يقول : أننى أؤمن بأن الله خلق الكون ويضع شروط وموازن وأسباب سمحت في الدنيا والآخرة ومن ثم فانا نريد أن نقدم بأطروحة العمل لخلاص الناس في الدنيا والآخرة من متعلق هذا الدين لأن الله سبحانه وإحسان قال : « ونزلنا عليه الكتاب تبليغا لكل شيء وهو وحده » ورسول الله صلى الله عليه وسلم .





للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

الأخبار

التاريخ :

١٢ نوفمبر ١٩٩٠

وبالنسبة لقرار المحكمة فاستند أن هذا يعني حرية التوسع للحزب الوطني في المشاريع البشرية ..  
● حسن محمد إبراهيم عضو مجلس الرئاسة وعضو دائرة المثل « فلتك » يقول :  
لقد رضعت نفسي ليس راحة متى لي للترفيه ولكن لأن أهل دائرتي أرادوا ذلك ..  
● هادي محمد مكيين المسلمي عضو الأمانة العامة وأمين لجنة العمل بالحزب وعضو دائرة للنيل

● عمال ، يقول :  
لقد رضعت نفسي لخدمة الدولة للخدمة التي أنتمى فيها وألذت من حظوظها التي أعتدت ..  
● الشيخ عبدالله الغرابي عضو مجلس رئاسة الحزب وعضو دائرة السرايل فلتك يقول : إنني من المؤسسين لحزب الأحرار ذلك الحزب الذي يرى أن الشيوعية الإسلامية هي المصدر الوحيد للتشريع وقد رضعت نفسي من أجل إعلاء كلمة الله وأبى من أجل دنيا زائلة وكلاك من أجل الدفاع عن قضايا أصال دائرة « الوابل » الذين عشت بينهم وملأت وأنا حزين لخالفه قرار المحكمة ولكن ماذا فعل ؟ لنتركة الانتفاخات ليرشحي الوطني لكي يتفرغ لهم الجور ؟  
● محمد سيف الدين زاهد وعضو المجلس « فلتك » يقول : إني أرى أن العمل الحزبي مواجهة فالديمقراطية لا تهبط ولكن تنزع ..  
● القليلين على أحمد حياك أمين الحزب بالاستكفورية وعضو دائرة المنشية فلتك يقول : لقد وجدت نفسي بين الالتزام الدستوري والافترام الحزبي .. فقل لي ماذا فعل ؟  
● رافق الكلام وقوله غفل مرافق سكرتير الحزب بالاستكفورية وعضو دائرة للقرعة صال ..  
● محمد صبيح جعفر وعضو دائرة المنزلة بالاستكفورية « فلتك » وعبدالمعز الرافعي المنطرون صال

وتقابل عبدالمعز كرميز صال وكامل الدين النعامي سبيدي جابر صال يعمرون عن تسليم لقرار المحكمة ● لما فلتك دياب موشة دائرة حنين للقتال فلتك « الفلاح » وأول امرأة في مجلس الامة فلتك : لقد رضعت نفسي بناء على رأي أهل دائرتي ولكن تصدئ إلى الشكلك التي تواجههم ..  
● رعت حال أمين الحزب بالمنزلة وعضو المجلس الدائم « عمال » يقول رضعت نفسي مضطرا وبناء على رغبة شعب المنزلة الذي يتهم بضمتهم لول نهار ، وكنت ملتزما بقرار لحزب المعارضة ومطالبة الانتفاخات ولكن وجدت أن أهالي دائرتي قد قلما يوضع اللائحات والدعاية الانتفاخية من أن أرفع نفسي وأم أجد بدا من خوض الانتفاخات ..  
● لغير محمد فؤاد والشهير بالحرف لمسي للرضخ بدائرة أول قسم شبرا الشبية « عمال » وعضو المجلس الدائم والحزب إن لي مضيا عريلا في للتشاك السياسي لقد كتبت ضمن الطلائع ونقطعات الشيايب واستطعت خلال فترة وجيزة أن أحمي على 20 مجموعة كبيرة من الشيايب .. وأخوض الانتفاخات لأني أؤمن بعدم جدوى للطلعة الفسرية لا تمنح من أحد ولكن تنزع التزاما بالممارسة .. وأنا عندما أخوض الانتفاخات إنني أستعظم على المستوي





## حق و واجب



قوت باطن

ان القلب هو انت ان المجلس النيابية فله بدات  
قوة الحياة السياسية من بين الرومان والى الشعب  
يستجيب تلك في السمعيات يستعد ان يطعن في يدك  
التي يربطهم بملهمين ومع الامم نذكر الشعب ان  
الامر بهذا الوضع لا يمكن ان يستقيم فروع ان يمثلهم  
يخضع افراد يخلونهم ويبدأت فترة النيابية .  
فانقلب هو انت الذي القلب وفيه انقلب  
تكون لانها فالت اذا التفتت كير الصالح خلت  
فعل ان خرون وطته وعمل ومنه .. الا قلت  
وفعله وذكروا

والى ككتخاب من الانتخابات وشج احدهم نفسه  
وعاز منهما فى اقلها مائة تتصل بالقلمه وسمنا انه  
فى زيارته لادى البرى فى داره ملك بعض  
الانتخبين ، حراسى حراسى واكنا نديه ، فكانت كثره  
تستمع بها الناس ليعمون وملاهم الاسى والاسف  
والهم والحزن

فليس لهم أن تحبه أو لاتبه إنما لهم أن يحبه  
الوطن وإن تحبه الأمة الجامعة الثقية وإن تحبه  
الإخلاق الكريمة الفاضلة فهو مثل شعب بأسره ..  
وإذا لم يكن الخلق هو السيد في الشعب فسلام على  
العالمين .

لقد حدثت الانتخابات الفرعية وأصبح المنتخب اليوم ينتخب الشخص لا الحزب فأخاطب اليوم بالغ من الشعب في الاختيار أما في الانتخابات القادمة فقد كان الشعب يطلع على الحزب الذي ينتخبه مرشحيه. أمته وأهله لم يروا في الانتخابات إذا استطاعت عليها فرد من الرأى الناس فليدع به الذى يفتح هذه الأمهات في عتاك وهو عتاك جميعا.

سيد الله عباد وفلك أن تقوم بامتدادها أيضا يرضى عنه الله والوطن.

وليس جنيداً أيضاً أن يستعمل المال في الانتخابات لم يعد يجدي أن لم يرصد مائة ألف للفتح عام والناخبون يرون أن المال الذي يقدم للفتح العام هو محاولة اجتذاب أصواتهم ولكن الرشوي الذي تقدم للناخبين بدأ يدّ الخصى منها.

فالتحقيق الذي يقبل مالا من مرشح يقبله من كل المرشحين. وهذا التحقيق المرتكبي لمن يبيع قيمته من أجل المال .. وهم من مرشحين الخلق في هذا السبيل أموالا طائلة وكان مصيرهم السقوط الرابع .

معلا له في البرهان وليكون ممثلا للأمة كلها .  
وذلك أملة ومن يثن الأمة ببغض مجزئ من الله  
ومن التمس ومبغض مجزئ من نفسه إذا خلا إل نفسه .

.. له تضلع الحياة التخلّب .. ان يصحق من  
لا يحترمه .. وعند الانتخاب ينبغي عليه ان يرضى هذه  
الصداقة ويظهرها .. وراء ظهره ولا يختار الا الذي  
يحترمه والذي يعلم حق العلم انه سيقرض بولاجه  
شبر قبله خاتمة عن الدائرة وعن الوطن جميعه .

إنَّ التَّنْبِيْهَ إِذَا كُنَّا لَهُ قَدِيصَةً لِمَعْنَاهَا وَبُحْثَةً  
فِيهَا نَحْنُ يَخْتَارُ لَهُ الْحَاضِرِينَ . قِيلَ إِذَا اخْتَارَ  
نَاقِبًا فِي مَجْلَسِ نَاسٍ أَوْ لِيَاجِبٍ لِحُجُوبِهَا أَوْ  
يَخْتَارُ أَحَدًا مِنْهُمْ يَعْرِضُ عَلَيْهِ الْعَمَلَةَ الْعَلِيَّةَ الَّتِي  
الْإِنْسَانِي فِي الْيَوْمِ بِهَا أَلِ الْأَعْمَالُ الْخَيْرَاتُ الْحَرَامُونَ  
عَلَى صَمْعَةِ الْوُجُوْهِ .

إنَّ التَّنْبِيْهَ فِي الْبَرْزَخِ صَوْرَةٌ عَنِ خِيَمَتِهَا وَأَمِنْ  
عَنِ مَنَاقِبِ الْوُجُوْهِ عَنْ الْوُجُوْهِ وَفِي ذَلِكَ وَمِنْ أَيْدِيهِ  
وَمِنْ أَعْيُنِهِ وَفِي أَيْدِيهِ . وَصُورَةُ الْوُجُوْهِ فِي صُورَةِ  
لَهُ وَصُورَةُ الْإِنْسَانِ فِي أَيْدِيهِ . أَلِ الْخِيَمَةِ نَاقِبًا إِذَا صُورَةُ  
بُحْثَةٍ فَكُنَّا نَحْنُ حُجُوبُهُ وَصُورَةُ تَوَكُّلِهِ شَالِيَةً





مشاغبات

سومك .. لبن .. تمر .. وطني !

بقلم: صلاح عيسى

يجمع المحللون السياسيون، على أن الحالة على جبهة الديمقراطية المصرية، قد أصبحت: سكة .. لبن .. تمر .. هدى !

فمع أن المفروض أن البلد يعيش في معركة انتخابية، تدور في ظروف محلية وعربية ودولية بالغة التعقيد، التي يثقل بثقلها الكتائب على كل شيء، وخلفت دوماً من الأزمات المتصاعدة المتعاقبة، والتي عكس حكم فإن بعدم الدستورية، وتفس للديمقراطية بكتلية، إلا أن أحداً من الناس، لا يفسر إلى هناك انتخابات أصلاً، أو معركة طبعاً، ولا يتابع مجاريها فيها إلا بمقدار متفهمته للأزمة الوزارية في "الهند" أنهم إلا الخباطون وأصحاب المطبخ ومحات بيع البطة، الذين انقلبهم الانتخابات من حلق الركود الاقتصادي القائم من أزمة الخليج، وقبل أزمة الخليج، فأنشلتهم قليلاً، تضييقاً للقعدة، وبقي الركابيين على الرميحين !

ومع أن هذه الظروف المحلية والعربية والدولية، فوشح أن تخدم راسم الخريطة السياسية، بل وربما الجغرافية للمنطقة التي تعيش فيها، إلا أن أحداً من الذين يخوضون الانتخابات، لا يتحدث في السياسة، ولا يريد يبدؤه في أي موضوع يتعلق بالمشي أو الحافز أو حتى المستقبل، ومع أن مجلس الشعب شخص - طابقاً للسنن - بسلمتي الرقعة والتشريع وهو ما يترجم في المعركة الانتخابية إلى تقديم السياسات المطبوعة، وطرح السياسات البديلة لها، إذا لم تكن - من وجه نظر المرشحين - في صالح الوطن وصالح الشعب، إلا أن الشعارات المطروحة في المعركة الانتخابية الحالية، تتجاهل أن عضوية مجلس الشعب هي شافية عن الأمة يجعلها، ودفاع عن مصالحها على التساهل، وتشنق إلى برامج جزئية، وكان كل مرشح يخوض انتخابات المجلس القروية أو المحلية التابعة لدائرته !

ولأن المعركة الانتخابية، تدور بين الحزب الوطني والحزب الوطني بشرطة - يفتح الشين أو شهما - من الخلف إلى مرشحين السياسة خارج نطاق اهتمام الناظرين، ذلك أن مكنى الحزب، بل والحزب نفسه، غير مفروضين بالحديث في أي موضوع سياسي، فهم لا يرسون سياسة جزيهم، بل هم أصغر من أن يدافعوا عنها أو يبررونها، إما يترصدوا المستقلون، فلهذا لا يخوضون الانتخابات ضد إرادة جزيهم تغييراً عن اختلافهم مع سياسته أو بسبب الله، بل يخوضونها مجرد إغافة الدكتور يوسف واو، وليقولوا له أنهم أرق بدخول جنته ممن اختارهم ليكونوا المرشحين، باسم الحزب، والفرقان بعد ذلك، لا شأن لهم بل بالرغبة ولا بكتلتهم، إذ أن مهمتهم الحقيقية هي ملء الفراغ الديمقراطي بأشخاص حليفاً، وخاصة في الجلسات التي يحضرها الرئيس، ويتوقف عليهم بالمعقول في بقية الجلسات، ليستموا للحصول على التبدل الديمقراطي للفرق لحضور الجلسات، وقد يعض البعض لأن الحزب الوطني قد سكت عن هذا العدد الضخم من قياداته وأعضائه، الذين خلفوا قراراته، وشجوا أنفسهم مستقلين ضد مرشحيه، فلم يصلحهم من عضويته، بل أعلن أنه سيكون محقداً بين مرشحيه الأصليين، ومرشحيه المستقلين، ولله سيقدم

العضوية كل من يلوذ من المتمردين على القصة مرشحيه، مع أن القاعدة الأساسية في العمل الحزبي هي وحدة الآراء .. وحدة الفكر .. وخضوع الأقلية لأراء الأغلبية، وخضوع المستويات الدنيا لأراء المستويات العليا، وهي منطق لا مبرر لها، بعد أن أكدت كل الشواهد أن الحزب الوطني حزبا وليس سياسيا، وإنما هو شطة من للتسلقين والمتكلمين، والذين لا هم لهم إلا تأييد الحكم باعتبارنا، نحن المصريون، لسنا مواطنين، ولا حتى رعيا .. بل مجرد دولا، بل مجرد آراء

«أمن رع» ! ومع أن الحزب الوطني - بإفريه الأصل والمستقل - يخوض الانتخابات ضد عدد من لحزاب المعارضة، التي لم تقاطع الانتخابات، إلا أن العلاقات بين الحزب ومنكسبه من خارج صفوه، تبدو سبنا على عمل، ولقطة على زلاليا، فالحزبان يتبدلان فحالات المودة المعاملة المسلحة، ويتكلمان نشر مقالات المودة لكتوبة على لوائح التوسة، ويؤكدان أن الانتخابات نظيفة ونزيهة، ومفسلة ويسحق شيخ العرب الذي يتخب أكثر بياضا، وكانها لا يتكلمان في السياسة، أو يتصارحان في تمثيل الشعب، ومع أن الشلق عن بعضهم قوله أنه يختلف اختلافا جديرا مع سياسات الحزب الوطني، ويعتبرها ضد مصلحة الوطن والشعب، إلا أنه يلزم الصمت التام تجاه هذه السياسات، ولأنه قلته أنه إذا تكلم في السياسة، أو غير عن اختلافه مع الحكم، فسوف يرد عليه بطبيعة الحزب الحكم بالقرنوير التام الذي سينتدب بمعقول الزوام مع أن نجاح واحد أو اثنين من المعارضين على أسس غير سياسية لن يضيف إلى المجلس القادم شيئا، فقد كان في المجلس المختل مستورا، ملقة تطلب، لم يسمح لهم سحرناو التصديق بأن يؤثروا في أي قرار، وإن نتجج "عيشة" فيما فطحت فيه "أم الخير"

ومع أن الأحزاب التي أخذت موقف المعارضة، ليست طرفا مبتلرا فيما يسمى بالمعركة الانتخابية، إلا أنها وجدت نفسها فجأة، العدو الرئيس الذي يواجهه المرشحون على تنوع قواهم ولناماتهم هؤلاء المخطئون هم المسؤولون عن تراجع الديمقراطية، وهم المعالجون عن ممارسة السياسة، وهم الذين يبيعون المناخ للأهلي، وهم الذين هربوا من المعركة، لأن الشعب ليس معهم ..

والواقع أن الشعب يتفرج - وسط ضووه التي تثلل كفه - بلا أي حصل في الدورة الانتخابية، التي تدور بين السكة والقلين والفر الهدي، أو بمعنى أدق "والتمر الوطني" إذ أن حزب الأغلبية في البرلمان الهدي، قد تخلى عن رئاسة الحكومة، وأبد ترشيح رئيس لها ينتمي إلى الأقلية، وهو الأمر الذي سعد به مواطنو "كل الهندسة" بدائرة مصر الجروسه، حتى أنهم يعضوا ببرقية إلى "البية علف" يبرونه فيها أن يحتو حذو "راجيف غلدي"







المصدر: **الوفد**

التاريخ: **١٣ نوفمبر ١٩٩٠**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## القرار الصائب

إن القرار الذي اتخذته جميع أحزاب المعارضة المصرية التي كتلت ممثلة في مجلس الشعب السابق بقطعة الانتخابات نال تأييد وترحيب الشعب لأن الهدف الأساسي منه هو مصلحة مصر. إن أحزاب المعارضة بهذه الخطوة المباركة بدأت السير في الطريق الصحيح الذي كان يجب أن تسلكه منذ بداية نشاطها السياسي، إن قبول المشاركة في الديكتاتور الديمقراطي هو جريمة كبرى في حق هذا الوطن. وأحزاب المعارضة مطلوبة بأن تلقد تضام الشعب من أجل الحصول على حقوقه الكاملة في الحرية والديمقراطية الحقيقية. إن الطريق شاق ووعر ولكن حرية الشعوب لا يمكن الوصول إليها إلا بالجهاد الدائم والكفاح المستمر الذي لا يتوقف ولا يهدأ. يجب على أحزاب المعارضة أن تتواجد في الشارع السياسي بصورة مكثفة وأن توضح لجمهور الشعب الأسباب التي أدت إلى قطعة الانتخابات وأن تشرح خططها للإصلاح السياسي الذي يعتبر المدخل الوحيد للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي.

كتب البعض معلقاً على قرار أحزاب المعارضة بقطعة الانتخابات بكلمات تثير التعجب والدهشة فهي مليئة بالمغالطات الواضحة وتجعل من البياض سوداء ومن السواد بياضاً. إن أحزاب المعارضة كانت لها مطلب كثيرة لضمان نزاهة الانتخابات ولم تكن المطالبة بجعل الانتخاب فريباً هو أحد المصغرات التي طالبت بها أحزاب المعارضة بل إن بعض هذه الأحزاب أعلن اعتقاده أن الانتخابات بالقائمة النسبية هي أفضل نظام للانتخابات. فقلوب بأن أحزاب المعارضة قاطعت الانتخابات رغم تعميل الانتخاب إلى للتكلم الفريدي الذي كانت تطالب به هو قول زائف ويهين قناع. لأن أحزاب المعارضة لا طالبت بإلغاء الأدنى من المصغرات التي تكال عدم تزوير إرادة الشعب وهي ضمانات طلب بها قضاة مصر. وإن رفض الاستجابة لهذه الضمانات دليل واضح على الإصرار على طريق تزوير الانتخابات ويضيق إلى ذلك قانون تقسيم الدوائر الانتخابية الجديد الذي أظهر ضمناً لتفصيل دوائر لمصر الحزب الوطني في نفس الوقت الذي تم فيه استبعاد الليك الذي ينتمي إليها أعضاء أحزاب المعارضة من الدوائر الأصلية إلى دوائر جديدة وذلك في جميع أنحاء مصر.

إن أحزاب المعارضة قد حققت لنفسها مجداً عزيزاً غالياً بهذا الموقف التاريخي الذي يستحق التحية والاكبار.

**د. إبراهيم عبدالمجيد صالح**





للنشر والأخذمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الجمهورية

التاريخ: ١٣ نوفمبر ١٩٩٠

## عن ثقب الباب

منذ سنوات تكونت في مصر جمعية سرية لتحرير تاريخ مصر . وتاريخ فترة ٢٣ يوليو . واخذت الجمعية حركتها وافتت عدة جهات . وكان المطلوب أن تهتز لغة أي شاب في أي حقل وطني منذ أربعين عاماً وأولا المؤلف الذي يجسم على الأرفاق والمجاهات التي تتحدث في بعض الدول الأفريقية المجاورة لما لم تكن لصالح «الدولة العلية» وإلقاء سمعة وأولا حرب كثيرة لما انتفض الجميع جدي مجالية العظم وتغير أعداد كاتبة من المواطنين كالمصحين للعمل كمنه . وتتصل مع الأجنحة المصرية للضاح عن مصر . وأولا أزمة الخلق الأخيرة لما ظهرت جدي الحركة الوطنية منذ الخمسينيات حين ناشت لتطوير الأرض العربية من الأملف العسكرية والقواعد الأجنبية .

ولكن جمعية الياس لعمل لتحرير التاريخ ملقت بكل . ويبدو أن جمعية أخرى سرية بنسافة ظهرت هذا الأسرع . وغارها إرادة تار ثرة ١٩٩٠ أيضاً . لأنني لم أصل نفسي ولم أجد تفسيراً منطقياً . حين قرأت لواء ترميمات الحرب الوطني الديمقراطي . وكان من أرا الترميمات لاخط نفسي الملاحقة . وهي غياب المرأة لأن الحزب لم ينظم سوى برشنتين فقط . والمطهرة الأنظر هي غياب الأبطال من حزب «الأخوية» . وقد اعترضت أصلاً على سرية إصدا قانون الأحزاب . وحتى الآن لم أقم أصلاً بقدر الحزب الوطني لراي العام أسباب لثغرة للمرضين . وأسباب إسناد الأبطال قوطيون من لواءه .

أول قر الحزب الوطني الديمقراطي لعمل أيضاً على إرادة تار ثرة ١٩٩٠ ومن أضخم منجزاتها تحرير المرأة المصرية وتدعيم الوحدة الوطنية بخلق الهلال والصلب . هتتا كبر مطهرة نسكية شديتها مصر لتأييد الاستقلال في ثورة ١٩ . وحاول المرأة تقدم . ويتنقل مع القوافيل لتواكب والقصور .

وقد كان من صغرة ثورة ١٩ فيها انضمت إلى الطليعة الخاصة لمصر والمصريين . لمصر ليست فيها جوان تعصب فيها القتل . والتل في السهل يزع ولا يفرق . وأصبح مصر المسلم في وحدها الوطنية لأرق فيه بين مسلم وقبطي .

وتاريخ الوطنيين الأبطال ويوردهم في الاستقلال والعتور والحريات مشهود والاعلام والأسماء والمواقف ولكن يبدو أن جمعية إرادة تار ثرة ١٩ أيضاً لتشارك في وضع أفاسم الحزب الوطني الديمقراطي . وخم يموتون في مصر مقابل الثورات الوطنية . ولا يرون أن مالتجزة أن ثورة يصبح ترأساً للجميع وكذا للمصريين جميعاً .

**كمال زهيرى**





المصدر : الأمانة العامة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ ذو القعدة ١٩٩٠

# « الشعب » تواصل حملتها

## لمقاطعة مهزلة مجلس الشعب القادمة

الصراع يحتدم بين قيادات الحزب الوطني بسبب

المجاملات والخلافات الشخصية

معركة بين أعضاء الحزب الوطني بالكراسي والاذنية

مع اقتراب المهزلة... وفي كل يوم يمر بعين الحزب الوطني نفسه في التواجد على  
السلطة وعجزه عن اللعب وحده بعد أن قاطعت المعارضة مهزلة... بل وبدلاً من  
اللاعب بأعضائه هادئة ويتسابق بين قيادته تحول الملعب إلى ساحة قتال بعد أن  
احتدمت الصراعات والمعارك بين قياداته بسبب المجاملات وتصفية الحسابات  
وصلت إلى الحزب بالأحذية والكراسي داخل مقار الحزب وفي خضم هذه  
الصراعات انكشف المستور بعد أن استخدم كل متصارع أسلحته لفضح فساد  
الآخرين لتلوح روائح الفساد في كل مكان حتى يعلم الناس جنبا من سيمثلونهم  
غدا !!





المصدر :

الأهرام

التاريخ :

١٣ نوفمبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تحقيق :

شعبان عبد الرحمن

عامر عيد

عامر عبد المنعم

صلاح الصايع

الأوراق في سيدي بكر ، والمعروف ان  
أراضي الأوراق في سيدي بكر ملكه  
لبعض الافراد ، بهدف الانفاق منها على  
الأسلحة الخيرية !

تصدع خطير

وبالمحافظة الغربية / تشهده المحافظة  
حاليا أكبر انشقاق داخل صفوف الحزب  
الوطني حيث رفض المستشار لكرزى  
عبد الحميد محافظة الغربية تأييد مرشحي  
الحزب الوطني أو الانضمام بالقرارات  
الصادرة عن أمانة الحزب وكذا الحزب  
الوطني إذ رفض كلا من السيد محمد  
الكومنى فئات وممثلين برنام عامل في  
دايرة بندر السيد إلا أن المحافظ رفض  
تأييد المرشح السيد الكومنى لسببين  
خلافات شخصية بينهما ورفض كلا من  
محمد زياد قرأه فئات ويحس سرور عامل  
كمتعين عن الحزب الوطني وإليخ ذلك  
للاجهزة الأمنية ووسطاء المحافظة  
والجهزة الحكم المحلي ولجميع قيادات  
المحافظة مما تسبب في حدوث تصدع  
خطير في العلاقة بين قيادات الحزب  
الوطني والمحافظ وتم تصعيد الأمر إلى  
رئاسة الجمهورية والدكتور يوسف وآل

الذى اتصل بالمحافظ وطلب منه الخروج  
إلى قرارات الحزب إلا أن المحافظ رفض  
الانضمام للأوامر مما أدهم . يوسف وآل  
ال نشر خبر في الصفحة الأولى بجريدة  
الانخبار يوم الاثنين قبل الماضي بعنوان  
آخر كلام الكومنى مرفض الحزب الوطني  
وأشار الخبر إلى أن الدكتور يوسف وآل  
حسم الموقف الناتج من رفض المحافظ  
إقرارات الحزب باعتبار ترشيح الكومنى  
وبرنام هو آخر كلام ورغم كل هذا رفض  
المحافظ لأوامر الحزب واستعفى لئلا يؤد  
لكومنى وندعم بالانفاق وعلى منعم  
شهوة اقتناع والدم بقتال من أدى إلى  
تفكك الموقف داخل صفوف الحزب  
الوطني في الغربية . ولكن مصادر من  
داخل الحزب الوطنى أن نتيجة الصراع  
سوف تصمم أن أول مقررات الحزب  
والعمر أن يتخذ في الحلة قريباً .

## □ في الغربية

المحافظ ينشق  
على الحكومة  
ويتحدى  
ترشيحاتها

## في الاسكندرية

القطر السمين

ويقول عبد الرزاق عبد العال رئيس  
لجنة المراقب بالمجلس المحلي بالمحافظة  
أن قائمة الترشيحات أمست الكفاءات  
الحقيقية وأن الحزب الوطنى صعد إلى  
اختيار اقل المستوفين مثل ترشيح  
الدكتور محمد رمضان عبد الحكيم  
صمت عبد الحميد وزير الخارجية !!  
ويضيف بأن قائمة الترشيحات لم تعكس  
لفظ السمان من رجال الأعمال من أمثال  
لحمد خيرى وكيل شركتى « نهم »  
و« اكسپرس » الاسرائيليين الذى لم  
يشارك فى أى نشطة حيوية بالمحافظة فى  
المجلس السابق !!

استبعاد وزير سابق

ويرجع عبد الرزاق عبد العال استبعاد  
الدكتور السيد على السيد ( الوزير

السابق ) من الترشيح بدائرة باب شرق  
بالاسكندرية إلى الضغوط التي مارسها  
لحمد خيرى على قيادات الحزب والتي  
ترجع إلى وجود خلافات شخصية بينهما !!  
ويؤكد عبد المنعم لسماعيل الذى  
استبعد الحزب الوطنى من ترشيحاته على  
أن الهدف من امراج بعض المشهورين في  
قوائم الحزب الوطنى يرجع إلى رغبة  
الحزب في تدوير بعض القوانين المشبوهة  
فى المجلس القادم ؟

ويقول مصدر امن مطلع بالاسكندرية  
أن محمد عبد اللاه مرشح الحزب  
الوطني بالاسكندرية كان وراء إصدار  
قرار من وزير الأوراق ، بتثبيت ملكية

ول الاسكندرية أنقسم مؤيدو محافظة  
الاسكندرية ود . يوسف وآل على انفسهم  
وتبادلوا الشتائم والقذف بالألفاظ مما أدى  
إلى نشوب معركة طاحنة أصيب فيها أكثر  
من المرشحين ومدير مكتب فتح الله كبره  
رئيس هيئة القطاع العام وأمين الحزب  
الوطني بالاسكندرية

ومن ناحية أخرى ، أظهرت قوائم  
المرشحين بالاسكندرية بسوء العناصر  
المزيدة لتطبيع العلاقات مع اسرائيل  
واختفاء أسماء المعارضين لسياسات بعد  
المستوفين !!

ويقول الحاج عبد الرزاق حسن لحد  
قيادات الحزب الوطنى بالاسكندرية أن  
الحزب وبه أهائه باقاة لالاسكندرية  
بترشيحه لهذه العناصر المرفوضة من قبل  
القاعدة الحزبية بالحزب وأن إعلان  
الحزب عن أسماء المرشحين أدى إلى  
حدوث انشقاقات خطيرة داخل الحزب  
وصلت إلى حد الممازح ؟

معارك حقيقية

شاهدت الشعب بالفعل هذه  
الانشقاقات بين الأعضاء وسررت تسائر  
الكراسى والأجهزة إلى أرجاء مبنى الحزب  
الوطني مما أسفر عن أمسية غسوسين  
بالحزب مما سيمر به المرشحي ( أمين  
الضباب ) والسيد المناشورى ( أمين دائرة  
المنشعب )

وبينما تذكر امتثال السيد أمين المرأة  
وعضو مجلس الشعب السابق أن الحزب  
قد قبل لبقائه على مستوى المحافظة حيث  
لم يرض الحزب أى وجه تساقى بالقرار  
حين رشح عناصر غير معروفه للجماهير  
وأغل قيادات لها وزنها وقلتها لمجرد  
وجود خلافات بين المحافظ وأمين عام  
الحزب الوطنى ( يوسف وآل )

يؤكد عامل السماسى / عضو مجلس  
الشورى ( وأمين مساعد الحزب الوطنى  
امعراضه على مرشحي المنتزه والربل على  
وجه الخصوص ويقول أنه من الاستخفاف  
بمقول المواطنين أن ترشح تلك العناصر  
المرفوضة والتي تم فرضها على  
الاسكندرية دون أخذ رأى أمانة الحزب

بالاسكندرية في هؤلاء المرشحين مما أدى  
إلى رفض أعضاء الحزب إلى الانشقاق لقرار  
الحزب بل وإعلان البعض منهم ترشيح  
انفسهم كمنسقين للحزب إلى الانشقاق  
إسماعيل عضو المجلس السابق ورواد  
شبل وهو ما يزعج موقف الحزب أمام  
المرشحين الآخرين ؟







## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٢ من فبراير ١٩٩٠

المصدر:

الأمم المتحدة

القريب أن الحزب الوطني وضع مصطفى برهام عضو مجلس الشعب السابق عن حزب الوفد واستبدد معظم قياداته والمعروف أن مصطفى برهام كان عضواً في الاتحاد الاشتراكي وهيئة التصديق ثم كان رفيقاً متحمساً في الانتخابات الماضية وبعد دخوله مجلس الشعب انضم للحزب الوطني.

ول تطور جديد اجتاحت المقاطعات مدينة الاسماعيلية خلال الأسابيع مئة الماضية، اجتاحتها على ترشيحات الحزب الحاكم لمحمد صبرى مديى عضو اللجنة المركزية لحزب التجمع سابقاً - في الدائرة الأولى بالمحافظة، وكذلك ترشيح مدحوق يعقوب بالمقطرة شرق في الدائرة الثالثة .. انضم المحافظون - حوال خمسة أشخاص - مديى

المحافظة مديىين الهاتلات السليطة على ترشيحات يوسف والى وكمال الشاذلى دون رغبة جماهير الاسماعيلية ومخالفها عبد المنعم عماره المنشاز بشكل واضح لسوسن الكيلانى المرشحة للسلطة .. وقد التفت المحافظ بالمقطرة في قاعة الاجتماعات الكبرى، ولقد لهم أن كل الأجهزة التنفيذية والشعبية والامنية بالمحافظة تتابع ما يحدث في الاسماعيلية وتقوم بإرسال التقارير للقيادة بالمقطرة حول الترشيحات التي جاءت مخالفة لرأى شعب المحافظة.

كما قامت مدييات نسائية على مدى الأيام للقليلة الماضية، كما جاءت حوال ١٥٠ سيارة ميكروباس وأجرة ونصف نقل شوارع المدينة وهي تحمل لافتات كتب عليها: حان الوقت لممارسة الديمقراطية بالاسماعيلية .. و نعم للاختيار وليس للاجبار ..

ومن ناحية أخرى أشارت مصادر وثيقة الصلة بالحزب الوطني بالمحافظة إلى وجود خلافات واتصالات حادة بين المرشحين أنفسهم وتبادل الاتهامات فيما بينهم ووقع صدام بين أحد السنترالين وبين صبرى مديى، حيث طالبه الأول بتسمية نفسه من قائمة الحزب فرد عليه صبرى مديى قائلا: حركم الوطني حوال الذى رشحتمى وحرككم ليس له قاعدة شعبية ..

وكان انصار صبرى مديى قد أطلقوا شائعة تزعم أن للرئاسة هي القتي اختارته، شويطة لمرسل عبد المنعم عماره ..

ول بالمقطرة شرق قلم - ممدوح يعقوب، مرشح الحكومة بزيارة للمدرسة الثانوية ومدرسة المقطرة شرق الادلية، وأقيم له احتفال في المدرستين ولم يصل

ذلك من جمع الأموال والתרبرات القهرية من الطلبة والمدرسين والقطار، وانطلقت التظاهرات بالروح بالدم للحد من يامدوح .. كما يقوم مؤيدو المرشح بجمع عشرة جنيهات على الأقل من كل محل، بالمقطرة للمساعدة في حملته الدعائية!

ول الذى، تنسكى الكتيرة لمل هشان وزيرة الشئون الاجتماعية من تعامل الجماعى لها وهم حضور مؤتمرات الانتخابية والتي لاقت فشلا ذريعا! ويذكر أن الكتيرة أمل هشان كانت ترشح من قبل في دائرة قصر النيل، وأن ترشيحها في دائرة التى، جاءت لمواجهة احمد لقلب حزب الوفد، لكنه لم يرض نفسه!

ول دائرة المعاد، قام عمر صفيى أمين لتنظيم الحزب الوطني بالجيزة بتقسيل الدائرة لخصاية، ليضمن فوزه فيها، حيث عمل على تقسيم دائرة المعاد الى دائرتين وهي دائرة المعاد وقرطه والتي يمتنع فيها بشعبية إلى حد ما!

ول دائرة خزان، يقوم وزير الانتاج العربى، جمال السيد، بجهود مكثفة من أجل العمل على عدم تكرار تجربة سقوطه في المجلس القادم وقام بتعيين كاتبة الماملين بالمصانع العربية بقرطه، مائة، بعد أن منهم ١٥٠ يوما كملاية! ومن ناحية أخرى، قامت الأجهزة الشبوية من المصانع العربية بتطبيق البلاطات الخفية للوزير على واجهاتها بعد أن صدرت تعليمات لها بذلك!

ول النيل، مارس الحزب الوطني العديد من الضغوط على بعض القيادات المنسوبة عن الحزب والتي أطلقت ترشيحها كمستقلين مثل محمد كمال سلمان وكامل درج، حتى اضنا انضمامهما وتأييدهما صا لمدوح ثوب (غيات) ومحمد عبد العال (عمال) على الرغم من انهما لايتتمانن بأي شعبية في النيل

ول دائرة مصر القديمة، آثار الكتيرة





## وايه يعنى مجلس الشعب؟؟

### الدكتور محمود الحنا

مقدمة .. فلم نجد تصولا لصياغة هذا الموضوع إلا هذا التساؤل الذى يتردد على السنته ، لنبناه البلاد ، ٢٢ مجلس الشعب لماذا ومن لجل ايه غلبه ٢٢ من لجل صرح التطوير ولوة الرقابة ولهم الحوار البرلماني ومناقشة ميزانية الدولة ، والصمود مصر إلى مركزها المملئ - لدعم بحضارتها - اللائق بها .

نعم كما نلتقي ان تكون الصورة بهذا الشكل الجشدي والفرى يوازنه حسن النوايا في تشكيل مجلس يليق بها ، ويعبر بحق ومسوق عن إرادة الأمة .

اما الصورة التي تراها ، ومعلومات منظمة لمجلس القمم الذي تسيقه هذه الرقابة الكبرى ، في عموم البلاد ، فإنها حسب الرؤية الصادقة للماضي السياسي والحاضر للحزب الحاكم مقضى على التجربة كلها بفهم . نفس الحزب الحاكم هو الذي تولى العملية الانتخابية طيلة السنوات العشرين الماضية ، وينفس للتشكيل - في عمومه ومجمعه - ويصر لى ذات النتائج التي أرقى القلم في تعدادها ، وهي انه حزب - من الناحية الانتخابية - له صحيفة سوابق ، في عملية البطلان ، بكل الطرق والوسائل ، واسألوا أهل الخبرة الذين اكتفوا ببنى الانتخابات الحكومية ، ولا تريد تعدادها قد عرفها الركب وسجلها أسباب احكام القضاء ، السلطة الحادية الوحيدة في تلك السلطات التقليدية للدولة .

إن مواجهة الانتخابات الحالية ، التي تشورها كما في عموم البلاد ، والتي للناس بدات السيطرة الحكومية تعمل عملها قبل العملية الانتخابية في يومها الموعد ، يوم ٢٩ نوفمبر ؟

بدلت عملية التقسيم الاستبدادي للموائر الانتخابية بالقرعة والمسطرة ويسبق إصرار إلى تحريات حكومية ، قام بها رجال الأمن والميلت بمؤازرة محروقة الانتخابات ، لوضع الخريطة النهائية لاصالح الحزب الحاكم . عدم العدالة في الإعلان الانتخابي ، الرمز الانتخابي الأول والثاني من نصيب فرس الحزب الحاكم عملا كان لم من الفلك ، وقد دير ذلك يليل ومع سبق الإصرار .

نوازل تشغل فيها المحققون ورجال الإدارة - متعلقين عن الحكومة السنية - لاصالح الاسماء المعلقة للحزب الحاكم ، وتجميع كافة الكوادر الإدارية من خبير القرية حتى مدير الأمن العلم لاصالح ، أبو عيون كواحلها ١١ لعل للحزب الحاكم .

في بعض الدوائر الانتخابية - في الشرقية كما في قاهرة لعز الوطنية الديمقراطية رشح الحزب المحروس وزراء لهم ظلمهم في الحركة الجماعية - وقت التسيات ، ولهم فخرهم في الآنية والتفصيل والضمك على الجماعية - سواء باعتبارهم وزراء شكلهم في الشوايح المصري وحولهم ، رجال حول الوزير ، مبرر ولماذا ، ويرى الناس في شوايح الدائرة وعلى للقاضي المعيرة بالقوميين والمطولة يتركون ملهمهم لرؤية الطلعة البنية ، تتأخر من سيارتها للقرعة وتحمي مقلدا على أرض الناس ، بعض شوف الوزير ييمل إيه ، ١١ أي عدالة في هذه لئالة ؟

هل من العدل المطلق ان نضع في كلتي ميزان ممثل الحكومة ، يجيشه الجرار من اتباع و محاسبيه الوزارة وفي الولجة ابن الشعب ، ابن الدائرة ، المحميان العرفان لطمون ، والذي حقا وصفا يبيي خدمة الدائرة ، لأنه عليها يحيا وفي مقابر السنية زينب ، يموت ١١ ومع هذه ترى النفاق الاجتماعي والسياسي في شروته ، وزير ليدري من امر الدائرة شيئا ، ولعلنا لم يمش من قبل في ريوغها مرحبا ، وآتن باسم القلم الانتخابي يخرق الأرض ويبلغ باسمه الجبال طولاً ١١





المصدر: ..... الوفاء

التاريخ: ١٤٠٦ فيفيس ١٩٩٠ للنشر والذخامات الصحفية والمعلومات

انتخب الوزير - باسم المستور والتقاليد البرلمانية - ممثلا للسلطة التنفيذية وساعيا ليلبس رداء السلطة التشريعية ، مزواج بإمالة والمصممة في يد الشعب !!  
ولمضى النواب في الإحياء ، في القرى والمدن ، وبهرجة الزينكات والهناتات من الأعمق داخل وخارج المراتق الذي لا يمل كل مكان ، وصلت لا تتلق وحقيقة الحال :  
نملاج من المرححين ، ستمتهم السيلسة دون مستوى الشبهات ، بعضهم يعمى إلى المظهيرية السيلسية إما كان اللحن ، بعضهم منهم بقضايا جنائية وله بدوسيه ضخم ، عذ المدعى العام الإشتراكي ، بعضهم قد ذاق حلاوة المكافآت وتعيم مديات المجلس والذهب أول الشهر ليحصل على مراديه شيلية عن الشعب ، أوراق ملقاة جديدة بلذبح بها عنق للنجاة ، من البتة الأمل المصري ، بعضهم اشتاق إلى تكيف المجلس ، واشتاق إلى النوم ، هكذا بالجلسات !!  
العضى - وأعرف لألطف أسامهم واختبارهم وصلتهم بالذين يختارون الأعضاء في الحزب الحاكم الحاكم ، قد اختاروهم لهذه العلاقة الشخصية على حساب قضايا الأمة ، رغم أن عشرة منهم ، أعرفهم بالاسم والدائرة ، قوموا بانتم من تمسيلة «أبي الهول» ، يجيدون فقط : النوم للريح في قاعة المجلس ، وإذا استيقظوا متفوا «يلاروج» يلهمهم نصيحة - يلائن الملائى - وأنهم لا يجيدون سوى «التصفيق الحاف» .  
وإليه يعني مجلس الشعب !!  
٥٠٪ على الأقل عمالاً وفلاحين ، !! ثم ، نحن أبناء عمال وفلاحين ولكن القسمة ليست عادلة ، لم ملهى قضيها العمال والفلاحين التي ناشتها مجلس الشعب - على التوافق - بل العكس هو الصحيح ، عمال العمال في مجلس من المجلس (إيما) وكان وزيراً سرق واختلس حقوق العمال ، وعضو مجلس شعب يملك إنه للاح ، سرق أموال الفلاحين واستولى على أراضي الدولة ، وواحد راءه كان على قناعة مرادى الحزب الهام بدائرة (١) بالشرقية .. هذه الانتخابات !!  
ويكون شجرة ، ماقرأ أن فلاحاً دخل مجلس الشعب وأثار أو اهتم أو .. تذكر قضية الفلاحين وحياة الفلاحين ، لقد هجر الفلاح - يالوده - أرضه وذهب إلى الغربة ، وهذا إما في يده مرادى أو ليعيد أو كلياريزين ، أو حد شهيد الغربة ، في نطق من ضلبي لشجار الكافور والتوت والنخيل !!  
وإليه يعني مجلس الشعب !!  
مجلس الشعب والحرية ، أى عار لهذا المجلس - الذي هو في يحن الشيب - يلقى ممثلاً للعلم العالمر في قانون إيباس المسمى قانون الطوارئ .  
ويأضو مجلس الشعب للقادم : لتناقش ولا تتكلم عن قانون الطوارئ ، أى كلمة ، وإلا كنت مهرجاً .. هكذا قال رئيس البلاد !!!





المصدر : الجريدة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ نوفمبر ١٩٩٠



« فأطه » إبراهيم شكرى  
رئيس حزب العمال  
« زعلان » .. لأنه أن يدخل  
مجلس الشعب القادم .. علما  
بأنه الذى اختار .. وهو الذى  
رأى أن يسير خلف فرادى سراج  
الذين رئيس حزب الوفد .. رغم  
كثبات التوسل ، والاهداف ..  
ورغم تضاؤل التواضع ..  
والسياسات ..  
الغريب أن إبراهيم شكرى مازال  
يعيش في أحلام الماضي ..  
فدعى أنه الذى جمع بأية  
أحزاب المعارضة حوله .. لكن  
استجابات لارادة الشعب .. !!

أي شعب هذا الذى يتحدثون  
عنه .. ٢٢ هاهى المعركة  
الانتخابية تجري على قدم ،  
وساق .. وهى حتى الآن  
تقبلية .. وحرص من جميع  
المشاركين فيها على أن يكونوا  
على مستوى المسئولية .. فلا  
تهدى .. ولا إسفاف .. ولا  
إتهامات زائفة .. اللهم إلا  
حالات فردية لا يمكن أن تصبح  
قاعدة ..  
والشعب لم يطلب منهم  
الابتعاد ، أو المقاطعة ..  
السياسية .. سلوكه مرفوض  
بكل المقاييس .. لكن

المواجهة ، والقدرة على  
الصوار للموضوعي ،  
والصدى بجرأة للمشاكل ..  
كلها مقومات السياسي  
النجاح .. وللأسف .. مازالت  
هناك بعض التوضعات التى تريد  
العودة بنا إلى الوراء .. وهى  
حتى الآن .. لاتجد قبولا ، أو  
صدى من أى نوع .. !

ولأن إبراهيم شكرى .. ولأن  
المحدود من بقايا حزب  
العمل .. يعلمون مسبقا رأى  
الشارع المصرى فهمم ..  
لأسيما بعد موقفهم المذول من  
أزمة الخليج .. فقد أشرروا  
الاستحباب .. ثم اغتوا بوزعون  
التهجمات يمين ، وشمالا .. !  
إنهم يتحدثون من الآن عن  
التزوير .. بينما الحكومة  
حذت أكبر عدد من القضاة  
للإشراف على لججان  
الانتخابات .. ووزارة الداخلية  
أصدرت تعليماتها المشددة بعدم  
توليد الضباط بداخلها .  
.. و« ف » إبراهيم شكرى  
يطلب بالانتخابات الغربية ..  
بل كان متحمسا .. للقائمة  
النسبية .. !  
وصدقوا لو كان « الشعب »  
إختار القائمة النسبية وسيلة  
لاختيار توابه .. لبعث الرجل  
عن شناعة أخرى .. يطلق  
عليها خلافته مع القلبية  
العظمى من أعضاء حزبه ..  
وأبضا مخالفتها السياسية ،  
وغير السياسية .. !

إن رئيس حزب العمل الذى سلم  
زمام أمره للأخوان المسلمين  
يتصور أنه حينما يملأ الصحيفة  
المتحدثة باسمه ، باسم  
الأخوان .. بصريحات ،  
وأحداث .. يستطيع إقناع  
الذين .. ولقد تناسى حقيقة  
هامة .. هى أن الاقتراع لا يأتي  
من فراغ .. فالرجال مواقف ..  
ومبادئ .. وصور مضبوطة ..  
وإستراتيجية .. وكرامة تتحلى  
لها الرؤوس .. وبغير ذلك ..  
لاسيلا أمام الجماهير سوى أن  
تعلن رأيها بجرأة وصراحة ..  
واشهد بتاريخ ..

سعيد







المصدر : الأمانة العامة

النشر والخدات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ نوفمبر ١٩٩٥

## الاستراكيون المستقلون يخوضون

## المعركة الانتخابية تحت شعار

## « الحرية للوطن - الديمقراطية للشعب »

## الشعب - الخير للفقراء »

تحت شعار « الحرية للوطن ، الديمقراطية للشعب ، والخير للفقراء » يخوض ثلاثة من الاستراكيين المستقلين معركة انتخابات مجلس الشعب هم ود . مختار السيد عن دائرة أمية فلات ، وصالح شرف عن دائرة روض الفرج ، وعبد الحميد عبد الحميد شرف عن دائرة عبيد فلات .

أحد المعتقلين السياسيين في أعقاب طيعة الديمقراطية عام ٥٤ ، ٥٨ ، ٦٥ ، ١٧٤ ، كما أنه شارك في المقاومة الشعبية ضد العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ وقام بالقتال على الجبهة العسكرية في معسكرات المقاومة ، كما شارك في الجهاز الشعبي أثناء وبعد معركة أكتوبر عام ١٩٧٣ وعمل . مختار لمدة سنوات في قوى مصر حبيب خروجه وخلف معارك الفلاحين السياسية في دكرنس وبهوت .

ومن تجربته في أمية فلات . مختار : عملت في مستشفى حبات أمية وارتبطت بالسياسي وبالشعب . وارتبطت بهم . جاء كوني طبيباً في قوى في المستشفى الذي ذات العمل في كاشفي جراحة وأن حجم العمليات فيه . شغلي لإيجاد الت ١٢٠ من الجرحى المصري استعملت في أمية إلى ١٠٠٠ جرحاً في السنة وذلك بظفار يضطرون أن تتم جميع الإجراءات المرض في العناية الخارجية كالإسعاف والتطهير على أن يدخل المريض قبل الجراحة مباشرة مما يوفر الأثر وتكت في هذه الفترة الأشخاص الجرحى بعضي نائباً وأحد .

الدكتور مختار عيادة في وسط السكان الشعبية في أمية ويمكن أهل الحي : أنه يصاحبه جرحى الكثير المرض غير القادر كما إلى المستشفى أثناء العملية . أجروا الجراحة بها بالرجال كخدمه المشرق المتكثرة للوطنين .

وعن رؤيته للحي ومشكلة يقول : مختار : عن أمية من الأحياء القديمة ما يمكن من تزيين الخدمات به وسوق أحاول معهم حل هذه المشكلات مثل الانقطاع المستمر للكهرباء وعدم وجود سوق يبيع الباعة ويبيعهم تعرض البائعية بهم وأهمل المصروف المصنف في المشتاق المحرومة من إقبال الباعة الفلاحية أيضاً المناطق التي لم يدخل بها .

لحقوق المواطنين الفقراء ، كما أن الخدمات الصحية المقدمة ليست كافية والعلاج المجاني أيضاً أحد حقوقهم . وفي روض الفرج مشكلة إسكان خاصة في حكر عزت وأبو دومة وروض الفرج لا يوجد من عمل تخطيط لهذه المناطق ولا يوجد سكن صحي وملائم لسكانها وأنشئ المسرح الدوايل التال بعد تال سبق روض الفرج كيف يستعمل أرضه هل ستقام عليه أبراج سياحية أم ستبنى مسكن اقتصادي لسكان الحي .

### معيشتهم بديلة

وعن أسباب خوضه المعركة الانتخابية يقول النائب أحمد عبد الحميد شرف : أنشئ . شخص المعركة من أجل إقامة مجتمع ديمقراطي متكامل يفتح الباب للتعبير الفاعل وينتقد المجتمع من أفراسه السيئة التي تهدد لانحطاط غير محسوسة . وقد تحدثت أنشئ الترابين أساسيين الأول : في جارة . ثانياً : عدم اجتماع ورعي عن الترابين في الدائرة ليست مشاكلهم وحسب فضلاً الوطن وهذا الأخطاء الجائرين جعلت لا صنع السياسة العامة والائتزام الثاني : في طريق لمجموعة من السياسات البديلة مثل تلك التي تدافع عن الأوضاع الحالية المتدهورة وتدعو لتشييدها وسياسات البديلة تدور على ثلاثة محاور الأول : في مجال حرية الوطن حيث أنني أؤمن على قول الرئيس حسني مبارك من لا يملك قوته لا يملك قفاره ونحن نستورد ٨٠ ٪ من القمح و ٩٠ ٪ من باقي المواد الغذائية لذلك أرى أن حجر الزاوية في حرية الوطن هو تنفيذ الخطة البديلة التي مساهم في تطويرها العامة . مصطلح الجبل وزير الزراعة الأسبق والتي تستلحق « سنوات يتم خلالها إنتاج ٧٥ ٪ من القمح محلياً المصدر الثاني : أن تكون الديمقراطية للشعب باللائق الجماهير في تسيير المعيشات الاجتماعية والقانونية ، وتوجيه تنفيذ قوانين الطوارئ على المواطنين وحل مشاكلهم .

بهيجه حسين

### مع لقاء الحي

صالح شرف واحد من قيادات رابطة المستقلين وواحد من طلبة في الأحزاب السبعة الجديد الشهر برقع مكشافة الوصول : التلاميذ على المستقلين . الصودرة إلى تنظيم السكان الخاضع بالمستقلين : منظمة المستقلين عن الفساد . وصرف تجويزات ومطالبات عند التشريك ويتوجه صالح شرف كما يقول إلى زملائه العمال وأهل الحي فهم فزاره ليطرح معهم قضية ربط الأسعار بالاجور ورفع مستوى الخدمات العلمية والتعليمية في الحي . ويضيف صالح شرف : لقد عملت للتعليم منذ الاحتلال الإنجليزي حتى الآن ولم أجد ارتشاعاً في تلكه مثل هذه المدرسة التي لتتعليم البائعيين ولابد من الإصرار على عودته لأن





المصدر: النابا

التاريخ: ١٤ نونبر ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### صالح النشر

#### وشاوي انتخابية

لا يخفى على احد ان عددا من المرشحين قد استخدموا المال للحصول على اصوات الناخبين ، والغريب ان هذا السلوك قد أصبح مألوفاً ، وكأنه يكون جزءا أساسيا من المعركة الانتخابية .

ولا أرى كيف تسكت الأجهزة على هذه الرشاوي العلنية اليس هذا شراء للضم الناس ورأيها ومصيرها ، وخاصة ان من يقومون بها هم أولئك الذين همون لامتلاك زمام السوطان وإيقادته ... وبالإضافة إلى السلطات والسهر على مصلحة الشعب . . . اليس عجيبا ان تكون الرشوة ، قد وصلت إلى هذه المرتبة ، وأصبحت حتى أصبحت تنتم إلى المال .

المفارقة الثانية الملفتة للنظر في هذه الانتخابات ان عددا من المواطنين في قضايا فساد متنوعة يخوضون الانتخابات ، ومنهم أعضاء سابقون في مجلس الشعب ، المنحل ، وأبعد الحزب الوطني بعضهم عن قوائمهم بعد ان فشلت رايهم ، ولكنهم تجدوا افرار الحزب وقرروا خوض المعركة ، فلكل أصبح الفساد لوبا الى درجة كبيرة ، ولذلك المؤشرات ان بعضهم سوف يكون على مرئضي الحزب الجديد ، رغم انهم المقدم لمرئضي الحزب من السلطات ، وألوقع ان يصفي الحزب الوطني الى كسب ودهم (١) لا يعني ذلك اننا أمام مرحلة جديدة في ظاهرة الفساد ، ترتفع لوباً وأينما هناك لتدوس على مكافئ من الديمقراطية .

مصطفى السعيد





المصدر : ٢٠١٢ هـ

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ ذى الحجة ١٤٩٠

بلاغ وتحذير الى من يهمه الامر  
ظاهرة انتخابية اسمها

# التقفيل

شغلنا الزمان والوضع ايزال في حالة  
استرخاء ..

وقال زميل له ان التقفيل اذا تم في الصباح فانه يجب مراعاة ان يتم تسديد البطاقات فقط ، ويبنون وضع عائلته .  
للم اداء : مع ترك ١٥ ٪ من البطاقات بدون تسديد حتى الساعة الأخيرة . فتمسكه للمشاركة في الانتخابات لا تتجاوز في البريف هذا الرقم . عدا في القرى التي يتقدم عليها مرشحون ، حيث يمكن ان تزيد النسبة على ٥٠ ٪ بعائلات الكتلة واستخدام السيارات .. ويواصل مصلحتنا جسيمة . او لرفسانته لمعلقات التقفيل ، ويقول ان معظم البطاقات التي تركت ككفاحا للطمعون ، تسدد في الساعة الأخيرة .. اما التقفيل في الساعة الأخيرة ، فيتم اذا لم تسمح الظروف في الصباح بالقراضي مع مسئول اللجنة الانتخابية وجهاز الشرطة ويتم التعامل مع منظوبي باقي المرشحين او الاعضاء عليهم وجبرهم خارج اللجان فالتقفيل المصطنع يعتمد على الزمان اكثر . اما التقفيل المثالي فيتم على الكلام اكثر ..  
ومن الطرائف التي رواها لي احد محترفي التقفيل : انه ينبغي مقايمة التقفيل في اللجان الانتخابية الاخرى التي يكون للمنافسين فيها نقود الورق ، فالتقفيل لعبة مزدوجة .. نقول هنا .. وننتع التقفيل ذلك ..

حنوته مصرية

والتقفيل ظاهرة انتخابية ترتبط بمواسم الانتخابات وفي ثغرى تسديد البطاقات لاسموات والمسافرين والمرضى وحتى الذين يصرفون عن المشاركة في الانتخابات .. حتى وعظه ه . هدى السيد مرشح الحزب الوطني ، وثائب المورات السليقة ، بغادة سطوية وشعبية .. حنوته مصرية ، وقال انه وهو مرشح الحزب الوطني يخشى من التقفيل ويضع يده على قلبه ، لان التقفيل لا يتم بلوازم من الحكومة فقط ، بل ايضا لاسباب تتعلق بمصالحات . فلذا أراد الخطف احد الاحياء مجاملة مرشح بلذات يمكن ان يقوموا بتقفيل المستحقين لمصلحته بدون أي اوامر . ومن هنا بلذات تبرز أهمية الدعوة للجان قومية لاشراك على الانتخابات ..

عندما يأتي المصام

وقد قل في احد ملوك التقفيل في مخالفة كل الشيخ ان للتقفيل قسونا وان المواعيد المفضلة للتقفيل هي الساعة الاولى بعد بدء الانتخاب من العشرة وحتى الحادية عشرة صباحا او في الساعة الأخيرة بين الرابعة والخامسة مساء .  
وقال ان التقفيل المبكر في الصباح يتم باستخدام السلاح والكررة المعدنية ويتواطأ لجهزة الشرطة ، وتحت

بدأ العد التنازلي للتقفيل !

وكما أصبح الإنسان في هذه الأيام الانتخابية المشاركة ، فمثل اور قل : زكنا سارته السطون وان فرصته او فرصة المرشح الذي ينصرفه فذاكت .  
ولكن الشرايط فضائل حلقى حل الانتخابات . وموافق اجنابي لاجرة الامن في مواجهة ملوك التقفيل ، ورافعة جماعية فعالة لمصالح حزامه الانتخابات ، يمكن - كما يقول - . جلال رجب مقرب لجنة للصحريات بنقابة المحامين والحد المحامين العرب - ان قطع الطريق على هذا التزوير المكشوف لارادة المحامين والذي قد يدفع بهم في نهاية الامر الى انزوب جانبية غير مسان العنف .. وهذا التصديق بلاغ لكل من يهمه الامر ، قيل ان تقع الواقعة ويتأكد الناس انه لا أمل في اصلاح غير البرلمان واعماله تداول السلطة ببالطال الديمقراطية ..





## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

النبا

التاريخ :

١٤٠٢ هـ - ١٩٩٠ م

### ولا الانبياء

هذا وقد عبر كل من عبد الحميد غازي المرعيح المستقل (الساكنين) وحكام عبد الغني المرعيح المستقل ، فئات ، عن دافئة قلين عندما قسما مذكرة الى وزير الداخلية توضح بالارقام كيف تحقق لمرعيح الحزب الوطني عن هذه الدائرة ، خلال انتخابات ٧٩ ، ٨٤ و ٨٧ لجماعا لم يتحقق حتى الانبياء !

وتشير المذكرة التي اعدادها ، جلال رجب ، المحامي بالنقض الى موقف فتح الله القحطان ، في قرية شيلس عبر التي ينتمي اليها وتضم ١٣٦٤٧ صوتا منها ٧٩٠٩ (٦٠٪) نساء ..

وتتضمن المذكرة هل من المتصور عقلا ان يخرج ٧٩٠٩ أصوات نساءلية موزعين على ١٥ لجنة فرعية لكي يتفوا جميعا بأصواتهم لصالح فتح الله القحطان ، والغريب انها كلها أصوات صمعية ، ليس بها صوت واحد لمعلم ، في حين ان نسبة الامية بين الاناث تتجاوز ٨٠ ٪ في هذه القرية ويؤكد ، جلال رجب انه على استعداد ان تقوم لجنة تقصي حقائق يبحث هذا الامر ، من خلال عينات عشوائية ومن خلال سؤال الاماكن النحسمة .

وتتضمن المذكرة المقدمة لوزير الداخلية عن موقف المعترضين من القرية في السجل المصري ، وموقف الضباط والجنود وموقف المجرة والمخزي وموقف اصحاب المصالح خارج القرية يوم الانتخاب !

وفي انتخابات ٧٩ كان عبد الحميد المرعيح ٦٠٧٥ صوتا شارك منهم في الانتخاب ٦٠٦٦ انتخابيا جميعا فتح الله القحطان .. وفي انتخابات ٨٤ كان عبد الحميد المرعيح ١٠٩٧٩ شارك في الانتخاب منهم ١٠٨٧٩ انتخابيا جميعا فتح الله القحطان . وفي انتخابات ٨٧ كان عبد الحميد المرعيح ١٣٦٤٧ شارك منهم ١٣٦٤٧ انتخابيا جميعا فتح الله القحطان هذا وقد تراجعت نسبة المصور في الدائرة في الدورات الثلاث ما بين ٥٢ ٪ الى ٥٩ ٪ حين بلغت في قرية شيلس عبر ٩٩ ، ٩٩٩ اي خمس سمات لتتفوقا جميعا فتح الله القحطان ..

وتتضمن مذكرة عبد الحميد غازي مما اذا كان قد اتمك هذا الاجماع لرجل اخر في العالم في أي عصر من العصور بما في ذلك الرسل والانبياء مما يرضح لطلب الحزب الوطني للقب ملك التفتيل .. ويقول د . جلال رجب انهم طالبوا في المذكرة وزير الداخلية ووزير العدل بتشكيل لجان اختيارية للاحراف على الانتخابات في اللجان الفرعية التي ثارت فيها مثل هذه الضمومات ، ويؤكد ان وعي الضمبات وايضا انه بضرورة منح فرص عادلة متكافئة لكل المرشحين يمكن ان يوجه ضربة للظلمة التفتيل .. وقال جلال رجب انه رفض التفتيل مستطفيق قوة والتي كان تقسم ١٨ ألف صوت لصالحه في انتخابات عام ٨٧ وان رجال الامن انقسمهم وكذلك اهل الدائرة يعلمون ذلك .. وان واجب كل مرشح شريف ان يرفض هذه الظلمة المنحطة حتى لو كانت تتم بحسبة .

ملحت الزاهد







المصدر : الزمالك

التاريخ : ١٤ نوفمبر ١٩٩٠ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# نص البرنامج الانتخابي لحزب

## التجمع الوطني التقدمي الوحدوي

### اصنع مستقبلك بالحرص على نزاهة الانتخابات

أزمة الخارج كشفت أهمية دعوة التجمع للاعتماد على النفس والتنمية المستقلة

صورة الواقع المولم ليست قدرا محتوما  
ولكن يمكن مواجهتها بسياسات بديلة

الاصلاح	فلنواجه مع الحقائق التالية :
الشامل	٣ ملايين عاطل !
برنامجنا	حالة تعصب تهدد
العاجل	بانفجار طائفي
لتحقيق	ارتفاع مستمر في الاسعار مع
الاستقرار	تدهور دخول الفئات العاملة





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الأمانة العامة

التاريخ: ١٤٠٠ هـ / ١٩٧٩ م

واليوم نجد الدمرة كذلك المداركة في عدم مستقبله بل  
تعرض زامة الانتخابات وتنتخب المرشح الذي تنقل في  
استعداده للدفاع عن مصالحه وعن مستقبل أبنائه مثل  
نواب التجمع في مجلس الشعب ١٩٧٦ خلال مجلس الشعب  
وأول المرز الحريري والمرحوم باري عبد الله الذين كانت  
لهم مواقف مشهودة في المجلس دفاعا عن الفقراء  
والكادحين ومن أجل إقامة مجتمع ديمقراطي في وطن  
مستقل .  
أما لا ندعركم لانتخاب مرشحي التجمع من فروع بل  
مستقلين إلى تاريخنا الدنالي ، وبرامجنا الانتخابي ،  
فمنذ تأسيس التجمع دافعنا باستمارة عن السكادين  
والمنتجين وحظهم في حياة كريمة ، وطائفتنا يتوزع عادل  
لثروة البلاد ، كما دافع حزبا عن استقلال مصر وحريات  
المصريين ، واشترك مع القوى الوطنية في التصدي  
للافتتاح وحكم الفرد والصلح المنفرد مع إسرائيل طبعا  
لانقلابات كابن ببيد التي افتتحت عصر التدهور العربي  
وحذر التجمع من النتائج الخطيرة لهذه السياسات التي  
ارسلتنا بالقلل إلى مارت صعب تلخصه الطائفة التالية :  
٥٥ مليار دولار من الدين ، ١٤ مليار جنيه عجز سنوي  
في ميزانية الدولة ، ٥٠ مليار دولار عجز سنوي في ميزان  
المدفوعات ٢ ملايين عامل ، تآخرات طبقي شديد يجسد  
تدهور مصيب العامل من الدخل القومي من ٤٠ ٪ / ٥٠ ٪  
١٩٧٠ إلى الآن من ٢٠ ٪ / نقص انتاجنا من الغذاء حيث  
نسقود ٨٠ ٪ من احتياجاتنا من القمح وأكثر من ٥٠ ٪  
من السلع الغذائية الأخرى ، حالة طوارئ دائمة ، توتر  
اجتماعي شديد ، تعصب ديني يهدد بانفجار طائفي ،  
ازدياد ايمان للشباب بالمخدرات ، بلوغ للتأخر ، حدا  
خطيرا ، ارتفاع مستمر في أسعار السلع الضرورية  
والخدمات الأساسية مع تدهور دخل الفئات الكادحة من  
الشعب ، وما نتج عن هذا كله من ظفر وعنف ويستند

دعنا جيب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ،  
جوزع التأخر ، إلى فرض نزاهة الانتخابات مستقبلا  
المرشحين الذين يتفوقون في استعدادهم للدفاع عن  
مصالحهم ، وتقبل ، إقرار مبدأ تداول السلطة بين كافة  
التيارات وقدرتها لتمثيل الأدبية في إطار خطة تنمية  
شاملة تفرج إلى الاعتماد على الذات ، إجراء اصلاح  
سلسلوي يخلق استكمال ملامحه النظام البرلماني  
الديمقراطي ، وحرية الرأي والتنظيم والتظاهر  
والإضراب السلمي ، وأحد التجمع على ضرورة دعم  
القطاع العام واصلاح وحدانه لا يبعها والقاء  
الاستقرار الدائم ، تحويل عمله ، ووضع سياسة متكاملة  
للتصدير ، دبر مصر الخارجية في حدود القدرات  
المتاحة .  
جاء في البرنامج الانتخابي لحزب التجمع ولما  
يلي نصه الكامل :

### اصنع مستقبلك

أخي الدراجان : أختي المواطنة  
هنا نقف أمام مستقبل أفضل ؟ هل شامل في تحسين  
أحوالنا ؟ نحن في حزب التجمع نتقدم أن ذلك  
ممكن ، وذلك لأن مصر لها حل ، ولكن هذا الحل يتطلب  
مشاركات الجميع ، والقوة سبعة لذلك ، فما هي  
البلاد تسعد لانتخابات مجلس الشعب الذي تصدر عنه  
القوانين وتبرمهم السياسات التي تؤثر على مصالح  
مختلف فئات الشعب ، وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة  
الدستورية بيلان قانون الانتخاب بالقائمة الحزبية  
المعمومة ، الذي أنهى استخدام قسرية كذا في تعزيز  
أرادة القادحين في انتخابات ٨٤ ، ٨٧ وكان حزب التجمع  
قد دافع يومها للتصدي لذلك بالاصرار على اختيار ممثلي  
الشعب ، الشعب .





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ : ١٤ نوفمبر ١٩٩٠

السلاح لصطفية الحسنيات السياسية وكذلك ازدياد الاعتماد على الخارج والتنمية للرسالة السياسية المصرية والبرهان للترجيح السياسية الأمريكية .

### التنمية المستقلة

وإن كشفت أزمة الخليج من جديد خطورة اعتماد الاقتصاد المصري على الموارد الخارجية ، وفقره الاعتماد على النفط من خلال سياسة التنمائية تقوم على التنمية المستقلة وأن حل مشكلة البطالة لا يكون بالتركيز على تصدير العمالة للخارج وإنما بتنمية الزراعة والصناعة المصرية .

كما كشفت أزمة الخليج بوضوح أن من لا يملك قوته لا يملك حرية قراره السياسي وأن ديمقراطية نظم الحكم الحقيقي ضد دعة المفارقة وعدم الاستقرار .  
إن الصورة المؤلمة الواقع مصر اليوم ليست قضاء وقدرًا محتومًا ، ولكنها ثمرة من سياسة الحكم ، ويرى حزب التجمع أنه من الممكن بدل والضروري أن تتغير هذه السياسات لإخراج البلادنا من هذا الوضع ، لننأى لا نكتفى بتحديد أبعاد المشكلة وأسبابها بل نملك رؤية متكاملة لمراجعتها وننقذ في قدرتنا على المساهمة مع كل القوى الوطنية والجهادية الشعبية في إيجاد حل عاجل لهذه المشاكل والقضايا عليها .

من هنا فإننا نتقدم بالبرنامج الانتخابي لحزب التجمع لعام ١٩٩٠ ( برنامجنا للأصلاح الشامل ) متضمنًا رؤيتنا للسياسات السليمة الفاعلة على تحقيق المالكم في مستقبل الفضل ، وبالرغم من أن حزب التجمع يرى أن الاشتراكية هي مستقبل مصر وأنها قادرة على حل مشاكلها بصورة جدية ، إلا أننا مقتنعون أن الحاجة ماسة إلى برنامج إصلاحى عاجل يركز على تقديم حلول سريعة لاختلالات

الوحدة القائمة في السياسة والاقتصاد والمجتمع . برنامج عاجل بعيد الاستقرار إلى البلاد ويمكنها من التطور إلى المستقبل . ويتضمن البرنامج الانتخابي السياسات والأجراءات التي سيلتزم بها نواب التجمع في عملهم التشريعي والرقابي بمجلس الشعب الجديد .  
يركز برنامجنا الانتخابي لتجاوز الوضع في مصر على القضايا الجوفرية التالية :

- إجراء إصلاح سياسي ديمقراطي .
- انتاج سياسة التنمية الشاملة بالاعتماد على النفس كمبرطجورفي للتحرر من التبعية .
- تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل القومي بما يرفع أعباء المعاناة عن ملايين المتجربين ويمنحهم للمشاركة في زيادة الإنتاج وتطوير الخدمات .
- تحقيق المصالح القومية لمصر .
- فتح نرى أن الإصلاح الديمقراطي للنظام السياسي في مصر هو المصطلح الحقيقي للتغيير الاقتصادي والاجتماعي . وأن جوهر هذا الإصلاح الديمقراطي يكمن في القرار مبدأ أدوار السلطة فعلا من خلال الانتخبات العامة فلا تصبح احتكارا لحزب واحد أو طائفة واحدة .
- ويفرض هذا القيام بتعديل الدستور والقوانين الأساسية بما يكفل توافق ضمانات حقيقية للممارسة الديمقراطية واستقرار التعددية الحزبية دون أي قيود . كما أنه

سيشكل بوضع حد لتسليم العنف في المجتمع الذي لا يمكن مواجهته بوسائل إلا من خلال التطور الديمقراطي .

● من هنا ومن خلال إقرار مبدأ أدوار السلطة فعليًا فإنه يصبح بالإمكان إجراء تغيير في السياسة الاقتصادية والاتجاه نحو الاعتماد على النفس وتعبئة مواردها الذاتية ومطالنتنا البشرية في إطار خطة للتنمية الشاملة تركز على تطوير الزراعة والصناعة الوطنية . وتوفر فرص عمل حقيقية لملايين المواطنين . وتعيد التوازن بين الإنتاج والاستهلاك بين التصدير والاستيراد فتعطي بذلك إمكانية للحد من الغلاء وتحسين مستوى معيشة المواطنين والقدرة على مواجهة مشكلة الديوان الأجنبي .

● ويتطلب نجاح سياسة التنمية الشاملة أن تعود لأحزابها الحقيقية أي ملايين المنحجيين من فلاحيين وعاملين وخبراء وفنيين وعلماء ومهنيين وأصحاب الأعمال المنحجيين غير المرتبطين بالأجانب ولتسلطها بها لانت واستعلاء كبيرة تابعة .  
إن تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل القومي يوفر الحافز الحقيقي لهؤلاء المنحجيين للعمل بخلاص في زيادة الإنتاج وتطوير الخدمات .





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأمانة

التاريخ : ١٤٠٢٠٢٠١٩٩

### اصلاح النظام السيسى

■ اجراء اصلاح دستورى يكفل استئصال مقومات النظام الجمهورى البرلماني الديمقراطي الذي يقوم على تعدد الاحزاب دون قيود او شروط ومشرولية الحكومة امام مجلس الشعب عن كل امور الدولة والانتخاب المباشر لرئيس الجمهوريه من بين اكثر من مرشح ولمدة لا تزيد على دورتين والقاء محصله امن الدولة ومنصب المدعي الاتراكي والقاء الماده ٢٤ من الدستور التي تمنح رئيس الجمهوريه سلطات استثنائية ..

■ استلزام مبادئ الشريعة الاسلاميه باعتبارها المصدر الرئيسي للتشريع مع كفاية حرية العقيدة والا يضار موامن بسبب عقيدته الدينية .

■ ضمان الحريات الاساسية للمواطنين ولى مقدمتها حرية الرأي والتفكير والاشتماع والتظاهر والاضراب السلمى مع إلغاء القانون ٢٢ لسنة ١٩٦٤ الذي يفرض قيودا على تشكيل الجمعيات ..

■ الاعتراف وحماية حق الانتماء والنشاط الحزبي لكافة المواطنين وعدم تعرضهم للاضطهاد او التمييز بسبب نشاطهم الحزبي او القلبي .

■ إلغاء كليات الدمج بين مؤسسات وأجهزة الدولة وبين تنظيمات الحزب للحكم بما يضمن أن تكون الدولة لكل المصريين وليس لحزب واحد .

■ توفير ضمانات نزاهة الانتخابات التي اجتمعت عليها احزاب المعارضة ورجال القضاء وتشديد عقوبة تزوير الانتخابات الى الانهال الفاشلة ..

■ إلغاء حق المنازعة وتعديل قانون الطوارئ بحيث يقيدنا من حقه الحزب العلنية او التهديد بالحزب على أن يخضع استخدام سلطات الطوارئ لرقابة مجلس الشعب وإلغاء كافة القوانين العنصرية

الحريات والمنافسة للدستور ومبادئ حقوق الإنسان وتكثيف تبعية مصلحة السجون الى وزارة العدل .

\* ان احكامنا باعادة ترتيب اوضاعنا الداخلية يجب الا يلهينا عن الاهتمام بالمصالح القومية لمصر واعادة صياغة علاقتنا السدولية في اطارها ويفرض هذا اول ما يفرض فيلم مصر يدور عرسي مستقل للهيئة الامكنيات والطاقت العربية في اطار نظام القيسى جديد يسيرا على سلة الشراى في المنطقة واستبعد أى تدخل اجنبى كما يكون تسيرا على موازنة القوة الاسرائيلية المتنامية وردعها .

في اطار هذه السياسات فان مشكل الجماهير الملحة سجد حلا سليما سواء ما يتعلق منها بالفلاء او البطالة او الخدمات الاساسية كتعليم والعلاج الاسكان ..

### تشجيع المنتجين

لقد اثلقت المعارضة ان برنامجنا الانتخابية تقوم دائما على دراسة سليمة للواقع يؤكد هذا أن بعض مطالبنا وسياساتنا في برنامجنا الانتخابية لعام ٧٦ . ٨٤ . ١٩٨٧ . ٨٤ . قد طابت بالفعل فلم تجد الحكومة الفضل منها لحل بعض المشاكل مالم مطالبنا بفصل انتاج الخبز عن مرحلة التوزيع ويصرف علاوة اجتماسية سنوية للمعلمين لمواجهه ارتفاع الاسعار ورفع سن الامام الى نهاية التعليم الإعدادى ورفع اسعار الخدمات الزراعية للتعبية كالارز والقمح والقمب والطن للمنتجين لتشجيعهم على التوسع في زراعتها

ومن هنا فانه يشرفنا ان ندعوكم لمشاورتنا نضلنا من اجل تنفيذ برنامجنا الانتخابي للاصلاح السيسى والاقتصادى والعمل الاجتماعى كما ندعوكم للمشاركة في ضمان نزاهة الانتخابات وعدم السماح بالتزوير او تشديد الاصوات بالمجلة لانتد وحكم القادرون على ثامين مستقبل افضل لكم ولبلاتكم عندما تقدمون لمجلس الشعب الجديدمن بملكم فعلا ويدافع عن مصالحكم ومصالح البلاد .

بقية البرنامج : العدد القادم







المصدر: الوفد

التاريخ: ١٦ نوفمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## أدبين الحزب الوطني نقداً أومياً !!

الاحتفال بعيد الجوه  
بأنهم بحلة شعرات  
وأن الشعب لن  
يمسكهم، وأن يتدخل  
بذلك الدعوات الجوه  
والشعارات البالية،  
كما ملج الدكتور وال  
الحزب المعارضة التي  
قامت مسرحية  
انتخابات مجلس  
الشعب.

ملج الدكتور يوسف  
وال أمين العام للحزب  
الوطني، الدعوة  
للاحتفال بذكرى عيد  
الجبهة الوطني،  
وصفها بأنها بالية  
وعلى عهده الزمن،  
كما وصف الدكتور وال  
عيد الجوه، بأنه، لكل  
عليه الدهر وشرب،  
وصف لمن عام الحزب  
الوطني، الداعم ال





المصدر : ..... الوفاء

التاريخ : ١٦ نوفمبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فؤاد سراج الدين يتحدث إلى «الوفد» :

## مجلس الشعب القادم باطل ومات .. قبل أن يُولد

### إلغاء الاحتفال بعيد الجهاد .. أمر خطير ومخالف للدستور نجاح الوفديين المفصولين لا يعطيهم صفة تمثيل الوفد

والحزب المعارضة لقط. وطلب سراج الدين بشيرة إلغاء قانون الطوارئ، لاستخدامه في التسلل للسياسة، ولا يطبق لقط للحلقة الإرهاب والمخدرات وتجارة العملة كما تزعم الحكومة. وأكد سراج الدين أن الديمقراطية العالية كاذبة ومجرد ديموكراسي، وخاصة أن الحزب الوطني بلاعب نفسه في هذه الانتخابات ولا فرق بين جميع المرشحين الحاليين، فكلهم ينتمون للحزب الحاكم. وأعلن أن نجاح بعض الوفديين المستقلين المفصولين من الوفد، لا يعطيهم صفة تمثيل الوفد داخل البرلمان.

المجلس. وأعلن سراج الدين وجود سياسة جديدة للوفد في المرحلة القادمة. ونهتف أي مواجهة الاستعدادات على الديمقراطية. وعدم التفریط في أي حق دستوري أو شرعي. والتصدى للاعتداء على الحريات العامة. كما أن الوفد سيأخذ موقفا لكل ما يتناقض مع الدستور أو الحريات العامة واستنكر سراج الدين. إلغاء الإحتفال بعيد الجهاد الوطني. ووصف الأريانة خطير ومخالف للدستور. كما استنكر رئيس الوفد. حجة الحكومة في إلغاء إحتفال على المصريين، بزعم عدم رغبتهم في وجود أحد للتحدثين. وأكد أن الإحتفال بعيد الجهاد ملك لكل المصريين. وليس ملكا للوفد

أكد فؤاد سراج الدين رئيس الوفد، وطلّان مجلس الشعب القادم. ووصفه بأنه مات قبل أن يُولد. كما أكد في الحديث الذي أدلى به إلى جمال بدوي رئيس التحرير. أن التنازل للقائم بخفي المعركة الانتخابية. ورأس مطلب المعارضة. أعلن سراج الدين، عدم ثقة النظام في نفسه وإن وجوده يفتقر السجسي. ووصف رئيس الوفد المعارضة داخل المجلس القادم بأنها ضعيفة وهزيلة. وإن المعارضة الحقيقية في الشارع السياسي. كما وصف المجلس بأنه أضعف المجالات لممارسة المعارضة نشاطها. وأكد أن المعارضة والأحزاب المقاطعة لها منابر أخرى أهم من منبر:





العدد

المصدر:

١٦ نوفمبر ١٩٩٠

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

## من المحزونين ومن الحائزين بقلم: سعيد عبد الخالق

من المحزونين .. ومن العائل في هذا البلد ؟  
أو من الذي يعيش داخل مستشفى الأمراض العقلية .. ومن الذي يعيش خارج أسواره ؟  
إننا نعوّنا على عدم سماع أصوات الذين يعيشون داخل الأسوار .  
نحبهم لهم فقلوبنا الأممية ولا يجيبون التصرف ولا يحزن ما يلزمونه  
وانتقلت هذه العدة إلى الحكومات المتعاقبة منذ عام ١٩٥٢ . وأصبح  
النظام يرى في نفسه ، العائل الوحيد في هذا البلد . وأصبح يرى أيضا أن  
يعيش داخل أسوار مستشفى الأمراض العقلية . ومن حق من يعيش داخل  
الأسوار ، أن يتكلم ويتحدث . ويصوت مرتفع . ويفعل أيضا ما يشاء . وفي  
نفس الوقت ، من حق من يعيش خارج الأسوار ، أن يسفر ويتكلم على  
الأصوات التي ترتفع وتخبو داخل الأسوار . إننا الجليلين ، والنظام هو  
العائل الوحيد في هذا البلد . إننا ما زلنا أطفالا نحبو ونجمل مستشفياتنا  
وطريقنا ، والنظام هو الوحيد الذي بلغ من الرشد وفرض وصاياه علينا ؟  
إننا ننادي من داخل الأسوار . ونرفع أصواتنا في الحب واحترام للمطالبة  
بإقامة حياة ديمقراطية سليمة . ولا حياة لمن ننادي . ولا صدري لأصواتنا في  
الصفاة عقلاء النظام الموجودين خارج السور العظيم الذي يفصل بين  
الحكومة والشعب .

لقد نالت المعارضة على لسان الرجوع المستشار ممتاز نصر زعيم  
المعارضة البرلمانية الوافدة السابق ، ببطان مشروع قانون الانتخابات  
الذي طبعه، ترزية القانون . وإعان ممتاز نصر كلمة الحقيقة . ولك أمم  
الحكومة وتوايها ، مخلفة قانون الانتخابات للدستور القائم في البلاد .  
ولا سمح ولا مجيب من خارج الأسوار ، أصوات الحقيقة الذي يعلن من  
داخل الأسوار بطلان قانون الانتخابات . وجرت انتخابات مجلس الشعب  
عام ١٩٨٤ في ظل قانون باطل . ومرت ثلاث سنوات . وقضت المحكمة  
الدستورية العليا بطلان مجلس الشعب لعدم دستورية قانون الانتخابات .  
وبالله عليكم ، ماذا كان يحدث ، لو استمع النظام إلى كلمة العقل والحقيقة  
التي أعلنها الرجوع المستشار ممتاز نصر . قبل إقرار القانون الباطل ؟ هل  
ما قلته المعارضة على لسان زعيم المعارضة البرلمانية الوافدة ، كفر وليس  
حالا لوجه الله والوطن ؟ وأصرح ترزية القانون بعد حل مجلس ١٩٨٤ ، إن  
إعداد طبيقة جديدة لا طعم لها ولا رائحة . ومجوز فيها بين نظم  
انتخابية متناقضة . وتقت للمعارضة مرة أخرى بعدم دستورية قانون  
الانتخابات الجديد . ولم يستمع إليها أحد . ثم إلى في بداية المطاف إننا  
الجليلين الذين يعيشون داخل الأسوار . ونظام الحكم هو العائل الوحيد الذي  
يعيش خارج الأسوار . ويصرف كعلاء يشاء دون الرجوع إلينا .. إلى الأمة  
واستشارتها في أمورها . وصمم نظام الحكم في عام ١٩٨٧ على مشروع قانون  
الانتخابات للعمل ، والباطل والمخالف لأحكام الدستور . وجرت  
الانتخابات ، وعاد مجلس الشعب بتشكيل مزور . وسلب النظام منيعة  
الأمة من ٧٨ ناكدا شرعيا . وعين الرئيس السابق ، إمعانا في تحدي  
وإتراج على منصة مجلس ٨٧ . نفس الرئيس السابق ، إمعانا في تحدي  
الشعور العلم . ويستمر التحدي للدستور والقانون والأزادة العلم ،  
ونسبح عبارات مثل المجلس سيد قراره . ولنا ما يخصنا وللشعب  
ما يخصه . ويتحدى نظام الحكم ، لحكم القضاء التوقيعية لبع ٧٨ ناكدا  
شرعيا من مدرسة حكم الدستوري ، والتحدث ثيابة عن الأمة تحت لاية  
البرلمان . وشرب النظام بأحكام القضاء عرض الحائط . وفشل ٧٨ ناكدا  
قويا في تنفيذ الأحكام التي حصلوا عليها من القضاء . وتم ثلاث سنوات  
وتلقى المحكمة الدستورية العليا مرة أخرى بطلان مجلس الشعب





المصدر: **الوفد**

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦ نوفمبر ١٩٩٠

والعمل، لعدم دستورية قانون انتخابه، ويرفض النظام حل المجلس استناداً إلى حكم القضاء، ويدعو إلى استفتاء على حل المجلس، إنه ناس التحدي السابق. ويضع النظام بمعرفة «التربية» قانوناً جديداً لانتخاب مجلس الشعب المعدل المعدل. ويتم هذا القانون في الظلام لحزبان الذين يعيشون داخل الأسوار من منقلبته وأبداء الرأي فيه. ويرفض الذين يعيشون خارج الأسوار. قانون الانتخاب الجديد. على الذين يعيشون داخل الأسوار. ويرفض النظام أيضاً ما سمي بالاستفتاء على حل مجلس الشعب. ويضرب الذين يعيشون خارج الأسوار. عرض للحائط بأراء القانونيين والشرفاء المختصين. ويضرب أيضاً عرض الحائط، برأي قضاة مصر. وهم صلوة المحلدين. ويجري الاستفتاء في أبعش صورة. ولا يحضر أمام اللجان التي رأسها القضاة إلا «لحد». ولم تر في لجنة برئاسة قاضي عشرات المواطنين. وفي نفس الوقت، بلغت نسبة الحضور في اللجان التي رأسها موظفو الحكومة والقطاع العام أكثر من ١٠٠٪. حدث هذا في الاستفتاء. ويشهد به كل مواطن أهم بالاستفتاء أو لم يتم به. وتوقعنا أن تتحول أحداث الاستفتاء، إلى قضية الساحة السياسية خداة الاستفتاء. ولكن اغتيال الدكتور رفعت المحجوب ورئيس مجلس الشعب السابق، سبق الإغتيال. الناس عن التعليق على ما جرى في الاستفتاء. ونسبنا معه أيضاً، حادث اقتحام المسجد الأقصى. كما نسبنا اجتياح العراق لدولة الكويت. وما علينا إلا الخضوع. ولا أحد من داخل الأسوار يسأل أحداً من خارجها. ولا أحد من خارج الأسوار يسمح إلى صوت الحقيقة الذي يرتفع داخل الأسوار. أي لا أحد يسأل السلطة عما تفعل. ألم نركب يد وزير الداخلية السابق. وقدم إلى النيابة العامة متهمين بعمليات بمحاولة اغتيال حسن بوبلشا وزير الداخلية الأسبق. وقدم بعد فترة آخرين بتهمة ارتكاب نفس الجريمة؟ وتبين أن الأولين اعترفوا تحت وطأة وشدة التعذيب. بل قاله عليهم. هل سأل أحد من متهمهم حتى الآن؟ وهل قالوا الذين قالوا بالتعذيب للحصول على اعترافات فبح حقيقته؟ وللأسف الشديد، مضت هذه القوائم بفتح مسامحة ولا حساب. ولماذا لا تضي بدون مسامحة أو حساب؟ إن كل شيء في مصر، يضي بفتح مسامحة أو حساب. ونفسا بعد فترة؟

يتردد أن أحد الاستفتاءات التي جرت في مصر، قد شهدت موزة كبرى! ونضرب فيها بعض رؤساء اللجان العامة الإجماع أبلغ ضرر. فقد تم اصطحابهم - الأصليون والاحتفاليين - إلى مكاتب مديرية الأمن، ليكلفوا التعليمات من السيد المدير اللواء! يا سبحان الله! إن الهرم انقلب. وأصبح الرؤساء الإجماع يتلقون التعليمات من للشرطة. وخرجوا جميعاً في مواكب جنائزية، مجروحي الكرامة. وكان المطلوب، أن تخضع جميعاً، وأن تتلقى التعليمات والتوجيهات إذلالاً لنا. وأن تترقب على الانصياع لأوامر والنواهي.

ورأت الأمة هذه الأحداث المؤسفة بمنزعة عميق، ولم تتحرك، ولم يتحرك أحد. لماذا؟ لأننا نخضع لأحكام قانون الطوارئ. بل تفكر تكون في حالة حرب. وهناك من يتحدث الآن عن مزايا مالية للمشاركين في موزة انتخابات مجلس الشعب القديم. ويروج البعض بهذه المزايا مقابل إرضاء السلطة! ويقال إنها الأوامر الصادرة من فوق، لإعداد الانتخابات في الصورة التي يرضى عنها الذين يعيشون خارج الأسوار.

هل هذه الانتخابات؟ وكيف يسمح قانونها المعدل المعدل، أن يكون بعض أعضاء السلطة التنفيذية، قوامين على القضاة وموظفي الحكومة والقطاع العام في رئاسة وإدارة اللجان الانتخابية كلها؟

و... كيف لا؟ إن كل شيء في مصر، يضي بلا مسامحة أو حساب! وأعلنت أحزاب الوفد والعمل والأحرار وجماعة الإخوان المسلمين مقاطعت الانتخابات مجلس الشعب، بعد أن ضرب نظام الحكم عرض الحائط بأراء الشرفاء. وصفر حق الشعب الموجود داخل الأسوار في مناقشة مشروع قانون الانتخاب المعدل. كما رفض النظام مشروع القانون الذي قدمه المستنشر يحيى الرفاعي رئيس نادي القضاة إلى رئاسة







المصدر : الوفاء

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ أغسطس ١٩٩٠

الجمهورية ، ويتناول الضمانات اللازمة لإجراء انتخابات نزيهة . ومنها وضع إجراءات وإدارة العملية الانتخابية بكاملها تحت إشراف واختصاص السلطة القضائية ، وإقامة أيضا بالرفعة على تقسيم الدوائر وتنظيم الجداول الانتخابية وعمليات الاقتراع وإعلان النتائج التي تسفر عنها . كما طالب المستشار يحيى الرفاعي ، بكوني القضاة دون غيرهم رئيسة للجان الانتخابية كافة ، وأن استلزم تلك إجراء الانتخابات على مراحل ، واختصار عدد اللجان الفرعية ، وضبط عملية الاقتراع بالتحقق من شخصية الناخب من واقع بطلته الشخصية أو العلاقة مع توقيعه أمام اسمه في كشوف الناخبين وتوقيع رئيس اللجنة على هذه البطاقة وعلى بطاقة التصويت عند تسليمها للناخب لئلا يسهل يصوته . وتأمين إجراء العملية الانتخابية منذ فتح باب الترشيح وحتى إعلان نتائجها ، في ظل القانون العلم وحده والشفاء العامي وحده وبالإجراءات المتبعة أمامه وحدها .

إنني أتمنى أن أسمح رد أحد من الذين يعيشون خارج الأسوار ، حول أسباب رفض هذا المشروع !!

هذه يا سادة ، أهداف مشروع قانون الانتخاب في الضمانات المطلوبة لإجراء انتخابات حرة . ورفعها المستشار يحيى الرفاعي إلى رئيس الجمهورية . وبالمناسبة ، ينص دستور مصر في المادة ٦٢ على : «للمواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاء وفقا لأحكام القانون وسامعته في الحياة العامة واجب ومثني» .

والقضاة مواطنون ، وعليهم طبقا لنواد الدستور : الإسهام في الحياة العامة . ويعتبر هذا الإسهام واجبا وطنيا . وهذا ما فعله المستشار يحيى الرفاعي والقضاة الذين شاركوا في إعداد الضمانات لواجب توأما في قانون الانتخاب .

ورفض الذين يعيشون خارج الأسوار ، هذا الإسهام الوطني من صفة المحايدين في مصر . واعتلت أحزاب المعارضة الرئيسية مقاطعة الانتخابات . وسمعتا تصريحات كاذبة . منها وصف المقاطعة بأنها متلاوة سياسية . وأن أحزاب مصر ستشارك في الانتخابات قبل غلق باب الترشيح . وللأسف ، صدق بعض الذين يعيشون خارج الأسوار ، هذه الأكاذيب التي ردها بعض الذين يعيشون أيضا خارج الأسوار !! وأقول البعض على أن قرار المقاطعة حكيمة ، والتزمت به الأحزاب التي أعلنت مقاطعة الانتخابات . بل رفضت هذه الأحزاب طيبة بعدم فصل المثقفين عنها الذين أقروا أوراق ترشيحهم لانتخابات مجلس الشعب . وبدأت انتخابات مجلس الشعب بدون مرشحي المعارضة الحقيقية في مصر . إنها انتخابات بين الحزب «الحوت» ، وبين أحزاب الائتلاف .





المصدر : **الوفد**

النشر والذمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ نوفمبر ١٩١٩

## في ندوة «الوفد» بالقلمية :

# قرار المقاطعة ليس نهاية المطاف ولدينا خطة عمل للمرحلة القادمة المعارضة ترفض أن تكون ديكورا للنظام الحاكم ليتباهى بالديمقراطية

إن أنه لم يكن متفكرا كما زعم البعض والبلات الإيم ذلك

واستعرض كرم زيدان سكرتير عام لجمعية الوفاء الظروف التي أدت إلى قيام الأحزاب في عهد أنور السادات، مشيراً إلى أن هذه الأحزاب كانت تهدف إلى توحيد الشعب والوسط واليمين واليسار كقوة واحدة لمواجهة النظام الحاكم. وأضاف أن هذه الأحزاب كانت تهدف إلى توحيد الشعب والوسط واليمين واليسار كقوة واحدة لمواجهة النظام الحاكم. وأضاف أن هذه الأحزاب كانت تهدف إلى توحيد الشعب والوسط واليمين واليسار كقوة واحدة لمواجهة النظام الحاكم.

وذكر كرم زيدان أن حزب الوفد نشأ رغم ذلك النظام الحاكم، ووضع العليات في طريقه، واستمر في العمل، وظهرت من عضواً بلجان للقيام بالحزب، وقد كان .. وفي نفس الوقت لم يتنحى أبداً وحده للحزب الذي أرادته السادات، ورفضوا جميعاً، لأنه يمثل ٧٨ في المائة للحزب الجديد وهو حزب مصر العربي، الذي رفضه الشارع، فقد وجد ذلك أيام الحرب الوطنية .. وهو حزب نشأ من القلة .. وانتقل من طائفة الحزب الوطني داخل مجلس الشعب، ودور القصة في عرقلة الأساطير وطائفة الإحاطة التي يتقدم بها حزب المعارضة.

ولا ننسى في السبع والخمسين، فقد طغت الفلما على كل هذه الأمور، للحكومة قد اعتدت عدم الاستجابة .. ومن هنا كانت واقعة معها خاضعة وأنها لم تتعود على أن يقول : لا .. ولكنها سوف ترفضها دائماً في وجه النظام والفرير، واستمر النظام الذي يمر على عدم الاستماع إليها .. مع أن جمهور الحاضرين أن يظهرها متى قرار المقاطعة، وكل هذا تسير على مجلس الشعب، فمعاً لم تسلط السلطة، وأصلاً من التفتين بدم العضوية ١٢

لجنة الوفد بالقلمية، بردينا وجود الحزب السياسي، يشخص رئيس الجمهورية، وأشار إلى استمرار دور الدولة في توفير الانتخابات، واستشهد للقبورية.

**قرار المقاطعة .. بداية**  
كما أكد محمد سرحان عضو الهيئة العليا للوفد، ضرورة الوقوف في وجه حزب الحكومة حتى يتم تغيير الطريقة التي يتعامل بها النظام مع الحزب

**تابع الندوة :**  
**محمد أمين**  
**عبد الرحيم الدبوقي**

المعارضة. وقال أننا نرفض أن تكون المعارضة في يد الحكم، أو أن تكون ديكورا للنظام يتباهى به أمام العالم الخارجي. وتحدث محمد سرحان عن فشل قيادات الوفد في ترويض العدالة، ووسط قاعات الحكم حتى انتهى الوفد وأقر النظام للحزب، وكشف عوارده، وأظهر تزويره.

وأشار إلى أن قرار المقاطعة للانتخابات ليس نهاية المطاف، ووجود خطة للعمل خلال الفترة المقبلة تضمن الزلزل إلى الشارع الانتخابي وتشر الوعى بين جمهور المواطنين، وتشكل عند النظام وتضمن تجاه كافة القضايا الوطنية، ودعا إلى ضرورة مؤازرة قرار المقاطعة، مشيراً

تكللت اللجنة العامة لحزب الوفد بالقلمية بقوة عن أسباب مقاطعة الانتخابات. شارك فيها كرم زيدان سكرتير عام مساعد الوفد، ومحمد سرحان عضو الهيئة العليا، وإبراهيم سرحان سكرتير عام مساعد الوفد، والدكتور أحمد فهم رئيس اللجنة العامة للوفد بالقلمية، وعبد جبارى سكرتير عام اللجنة وسلي سرحان رئيس لجنة الشباب. وحسب الندوة عدد كبير من جمهور الوفد.

وناقشت الندوة أسباب مقاطعة الانتخابات. وأكدت أن موقف الوفد كان من أجل مصر، كما أشارت إلى استمرار النظام الحاكم على تجاهل الإرادة الشعبية في إلغاء العمل باللائحة الطوارئ، والشراء للقضاء الكامل على الانتخابات، وإرساء قواعد الديمقراطية الحقيقية بعيداً من الصغائر الترتيبية.

**دور الشباب وعقبة الديمقراطية**  
في البداية أشار سكرتير عام لجنة الشباب بالقلمية، إلى دور قيادات الوفد من أجل تحقيق الديمقراطية، وأهمية وجود حياة سياسية تتجاوز الصورة التي يريد نظام العسكر أن يرسىها.

وطالب الشباب بتبنيه الشق والاستسلام، ونشده الدفاع عن أجل الحرية.  
كما استعرض عبد جبارى سكرتير عام اللجنة تاريخ الوفاء وطاوع وجهه، ثم تناول من الديمقراطية التي يتقدم بها سجن النظام الحاكم، وأكد أن الحزب الوطني يتجاهل أحكام القانون والمساواة، ثم تناول برنامج الحزب الوطني بالشرع والاعتدال، وأوضح أن دور الوفد في المرحلة المقبلة يجب أن توجه الشعب بمقولة الدستورية، وحل في الحرية والديمقراطية السليمة. كما أكد حكمة قرار المقاطعة، وأنه صفة للنظام. وتناول الدكتور أحمد فهم رئيس





المصدر: الوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦ نوفمبر ١٩٩٠

بعد قرار المعارضة بمقاطعة الانتخابات

# والشعب أيضا.. قرر المقاطعة

ملايين المواطنين ليس لديهم «بطاقة انتخابية»

وليس لهم حق التصويت!!

ديول وفلول  
المزب الوطني..  
لن تغير موقفنا  
من الانتخابات

الحكومة تحدد نسبة المعارضة في البرلمان  
فلماذا نذهب للتصويت





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

الأسبوع

التاريخ :

١٦ نوفمبر ١٩٩٠

بالعاجيب ومنها حديثه الدائم عن نزاهة الانتخابات القادمة . مع ان دعاء مجلس الشعب اسابيلين اللذين سقطا بحكم محكمة لاسبيل اياها - لم تجف بعد . وهو ايضا الحزب العجيب الوحيد الذي لا يعتقد باننا نعيش عصرا جديدا مايولندا هي بولندا والمجر هي المجر وشاوليسكو مازال يحكم رومانيا .. واذا سالت سقراط الحزب الوطني عن رايه في الديمقراطية المصرية فسوف يقول لك : احنا اللي خرمنا التمريرة واخترعنا البيروستويكا .. وحتى الجلا سئوت صناعه مصريه !

سوف يشاف الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم في مصر الى عجائب الدنيا السبع ! وسوف يصيح : الاجبوية القائمة في هذا العصر . وذلك سوف يكون من المقررات الاساسية على الطلبة . بحيث يتلقونها كلما فتحوا كتب التاريخ والجغرافيا وحتى النحو والصرف وربما في تاريخ الجبرتي ايضا بعد تعديله . ثاميك عن الصحف القومية !! وسوف يخرج سقراط الحزب بتكثيرة جديدة تؤصل لتاريخه حتى تجعله يتفاح حدائق بابل المعلقة ويطاول اهرامات الجيزة ويلوق في شهره برج بينا المائل .. فهو الحزب الوحيد الذي يخرج كل يوم

والحاصل ان الشعب المصري أصبح له مواقف محدده من هذا الحزب وشعاراته ومنطقاته .. بطلان انه حسب لفر احصاء اسكن مصر لفر عديم ياقوت ٩٦ مليوناً .. في حين ان التخبين المجدبة اسفلهم في جداول الانتخابات لا يتعدون الـ ١٢ مليوناً اي ان اكثر من ثلثي المواطنين ليس لهم حق التصويت !! ولذا كانت المعارضة رسمياً قد اعطت مثلاً في «حزب الوفد» والتحالف الثلاثي رفضها للمشاركة في الانتخابات بدون تحقيق الضمانات التي طالبت بها فله يمكن اعتبار ان موقف المعارضة يتبنى تنويجا لوقف الشعب المصري الذي لم يبق يوما في الحزب الحاكم .. ولم يستطع لاسفته .. ولم يدرج اسمه في قوائم التخبين .. والسؤال هل هي مقاطعة على طريقة بطانة انتخاباتية .. ولماذا لا يحمل ملايين المواطنين بطانة انتخاباتية .. اختارت الوفد «هيئة عضوانية» لتطرح عليهم هذا السؤال فعلا قالوا ؟

مزتت مطلقاً ؟  
لغت انشائي الى قضية البطانة الانتخابية ابديت للعرض على فهمي الخير بالمرکز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية . فله قال في حديث له مع الوفد «التي مزتت بطانة الانتخابية غير اسف عليها» وان اجابها وان الابع اير ان صادق الانتخابيات . فحكومية لا تحريم رايه ولا صوت . والشعب لا يفعل شيئا ولنا مطع نكل دليل وقول ان الحزب وان الغير موافق !

### الوطن يتخسر

● بلغت التفر في حديث على فهمي - فله من كونه رايه تشاورية . الا انه يطرح مسؤونا ما كنا نلظ صدور عن ثقاف . فلذا ينسئ الخلف فعلا يفعل المواطن .. لانه فان المخرج المسرحي سعد ابرش يطرح روية مغايرة تماما لبقول :

« مهما كانت الانتخابات والظروف فلابد من ابراء الراي في مثل الشعب . وهذه مسؤونية كل من يلتزم بحق التصويت . ومن ناحية فهمي - ينسئ المستور حتى مغول الجميع - ومن ناحية المبدأ هو واجب يشترك به الفرد في صنع القرار في



لم أجد شيئا  
واحدا يحفزني  
لاستخراج  
بطاقة  
انتخابية

تحقيق  
محمود الشربيني

فلت المبدأ  
● ومن الهيئة العضوانية التي اخترناها طيب صيدلاني د. عمرو محمود رجب . قال انه لا يحمل بطاقة انتخابية وان اوان الحصول عليها قد غاب دون ان يتمكن من استخراجها وذكر انه قد حرص على ذلك في العام القادم .

### مراة القوائم

● اما ايها شريف عبدالرحمن اول جامعة . فله قال انه كان بإمكانه ابراج اسمها في جداول التخبين لكن البراءة التي ترستت في نفسها من جراء ما حدث في انتخابات ٨٧ جعلتها تعلق عن التفكير في







## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٦ نوفمبر ١٩٩٠

المصدر:

الرفد

ولدت السبب هو الذي دفع انخراطي  
الصورتان محمود كامل - وزميله جميل  
عبد الوهاب - لعدم الاهتمام بعملية ابداء  
الرأي برمتها. ويقول محمود كامل ان  
التزوير ليس وحده هو السبب وانما كان  
اجراء الانتخابات المخاضية بطريقة القوائم  
التسببية المشروعة ايضا حافزا للانحطاط.  
لان هذا النظام كان مجرد تقييد رسمي  
لجموعه من المواطنين عينتهم الحكومة  
والحزب الوطني في البرلمان.

● لكن المهندس المعماري حمدي  
عبدلغيم لا يجهل كل ذلك ويرى ان  
العضو السابق كمال الشاذلي، أمين تنظيم  
الحزب الوطني، هو ايضا مرشح لرئاسة  
المجلس القادم.

### اقتسامات شخصية

● على خلاف الآراء السابقة يأتي كلام  
محروس احمد عبدالله مدرس اللغة  
الانجليزية بدمرة شيئا ايجابية الشكوة  
فيقول: اقتسامات منذ صغرى - وبعث  
تربيتي - انصبت على اقتسام بدراسي  
التي شكلت اطرا لحياتي خاصة انني  
الابن الوحيد المتعلم في أسرتي لثلاثة من  
اربعة اشقاء، ويمرر الوقت كنت اكلف  
في اعالي وبلدي في اتمام دراستي.  
وانهاء خدمتي بفكوات المسدلة لالتحق  
ببوليتك بحكم دراستي لم اكون أسرة  
اكرس لها كل حياتي، ولم يوجد شيئا  
واحدا يعجزني في تغيير توجهاتي.  
والآن انا انكلم كل الناس في الامور  
السياسية، وانا من العديد من الضحايا  
والآراء الاجتماعية والسياسية معهم.  
لكن ابدا ما حملت بطاقة انتخاب. ولا  
اعتبر مجلس للشعب جسرا للمصالح  
الخاصة للاعضاء ومن رأيي ان اي سياسي  
هو محض رجل طموح يريد تحقيق  
مصالح خاصة واعتقد انني طواف حياتي  
٣٧ عاما - لم ار مجلسا ينجي استقام  
ان يضيف الى حياتنا شيئا طيبا، فلفساد  
من الفساد والتزوير هو التزوير  
والوثوق من الوثوق... تاهلنا عن التخليق  
ومن رأيي ان تنصرف الى العمل من اجل  
لغة الجيش... والعبادة من اجل طوبى  
الآخرة... ويعد كده لآله يهم...  
انتخابات ايه... يا عم قول يا بفسد.

### مزايا لكونك عضو في الداخلية

● كان راي محروس مثيرا لدعشتي فهو  
يرى انجيل لكن الخلفاء ان محروس

الزراعة احمد محمود سالم من كفر ملوح  
منوفية قال: بولكنا يضيف الى كلام زميله  
محروس، انشطة ليست في اتي جمود  
ولا مفاصوت في الانتخابات... السؤال  
هل هذا الصوت سيذهب استحقاقه  
سكن جدا ده مليون مصري يكون لهم  
حق الانتخاب... لكن ان يكون لهم حق  
دخول البرلمان... فكلنا لان لم نسمع حق  
وزير الداخلية اعلن عن مزايا... على ليبي  
كومبيوتر الوزارة لتجلب الخدمة

### لها مصلحة في التزوير

● ويضيف احمد محمود الحكومة  
تعد نعمة للمعرضة في مجلس الشعب  
والحزب الحاكم يدعي انه ليس له  
مصلحة في التزوير وهذا ليس صحيحا.  
لهم مصلحة عظيمة... فلو لم ينجح  
اعضوا والحكومة الجديدة... وطبعاً  
يشكلوا الحكومة الجديدة... وطبعاً  
مصلحتها حزب آخر...  
● ذمبت ان اعدى الورش التي تصنع  
فيها التكتيكات خال الخليل... وقال لي

### عبدالله احمد عطفي عمل دوكو

● انا ميعيش في السياسة... وعمرى  
مفكرت اصل بطاقة غير بطاقة تكوين  
ويطالني الماتانية... عشان تصرف الزيت  
والسكر والشاي والكسوة... خليتا ماتبين  
جانب الحيوة نربى حقتين العمل دول  
كوم لهم... تتكلم حزب وطني ولا مجلس  
شعب...

### صدام... اهم

● يلقى الخيط شقيقة محمود عطفي  
صاحب الورشة فيقول بصراحة اصنا  
اسرنا كلها ماعش دعوة بالحكومة ولا  
المعرضة ولا المجلس ولا غير المجلس...  
اسرنا فيها كل الى يضر في بلد... فيها  
الملك والدرس والصالحين لكن كل  
اعتامنا شغلنا وكل عيشنا... اه اصنا  
يقتار والي يعمدهو لكن يشغلوا نأش  
نفسنا... بيتكلم في السياسة ونعرف  
الاخبار... نتابع من سرق ومن تهب...  
ومن زور... ومن راح ومن بدها... لكن  
اعتامنا اكثر برقع الاسلحة... وتكلم  
الشامات... والسوق... التكتف... فلجاجة  
صعبة والحكومة لاتصص يافلس حتى  
عفو مجلس الشعب لا تبجي ايام  
الانتخابات بلك حوالين ناسه ويوح  
السبع دوختا ويوس الايدي عطفان  
نمطية اوصولنا ويعد كده ادى وش  
الشيخ اصنا ماعش دعوة بحليلة...  
لحقا كل همتا دولوكنا... صدام يسب  
الكويت... عطفان نمش حلقا... الله يوف  
حالة...  
● عبدالله عزام ليساني حقوق قال

في  
الشعب يشمر انه بلا دور... والشباب  
بمسة خاصة يعيش حالة من الانفصال.

مع المجتمع يعني تقريبا ماطعة مع ان  
المواطن ان تضغط على الحكومة من اجل  
التغيير... لكن قلة الوعي تجعل الشعب  
احيانا يطلع حكاه... واحيانا يسخر منهم  
بالقذعة... واحيانا يلقى بالقذرة... ولا  
منصب على الثورة... ولما يدخل الجيش  
مستقبله... اما يمشي او يوقف في شركة  
استلام ويسبب الحاية الى تامين  
مستقبله لا يفر في اي شيء آخر...  
والحقبة أصبحت معروفة... يدخل ان  
جدول الانتخاب لم تحدث فيها طرفة في  
زيادة عدد الاصوات... رغم ان المعارضة  
قبل الحكومة خرج صولها من اجل معرسة  
المواطن لحكمهم... وان الشعب مزال  
مطامحة للمشاركة السياسية... وما لم  
تحدث مرة للمجتمع ككل... سنال... محك  
سر...

### شعوا الحزام

● ويقول سيد ابراهيم (نقاش)...  
... اصنا ما اسلفناش حاجة م الحكومة  
ولا من مجلس الشعب... بولك التماثبات  
الاجتماعية لكل الناس وشاغلين يس  
بليلوا القفوس... وساعة ما يحتاج يطلع  
لك في... الخرابية عريت... بولك شد  
الحزام... على راي عقل امام... ونشد في  
الحزام... ونشد بعد الحزام ما قطع...  
ويرشه موش فاره يوتي نتخب ايه...  
انا العلم ان حاجة رى دى ميه يوتي  
تشف منها لباردة ولا هي مظرة وسرفة  
فوس وخلاص...

### درس للمعارض

● حسين موسى درويش (سائق)...  
... قرار المعارضة بمطالبة الانتخابات  
التاخر كثير... للمعارضة في السنن اكل  
قلت جهنم الحكومة اخر بدها... لكن  
معيش تدفع... وبعدين فيه لثاني بيت  
الانتخابات والمعارض يلقوا الدائرة بيت  
بيت وشراع شارع وحلة قزير... ويبيلى  
فيه واحد احنا الطغنا عليه ونطرق عليه...  
الانس والقت واسطه سولها ونطرق...  
كان لازم المعارضة تستفيد من المجلس...  
وتقطع الحكومة عيشان لتكفيها امام  
الانس...

### مليش فليسة

● عبدالله عبدالمجيد سبيك... لى...  
... البطالة الانتخابية شبرها اكثر من





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ :

١٦ نوفمبر ١٩٩٠

فيلديها لو ما رجحت الانتخابات هتدفع  
لغرامة، الأرض انا تميان .. ولا مش  
لغنى .. عندي سيلون فاصلحه ولا  
مسلورة هسلكتها .. اسبب شغل واروح  
انتخب .. طب ليه .. اعطيني سبب واحد  
يخليني اعدل كده ؟

● هذا حاكك بنص الدستور  
.. اسامع ياخذى دستورك ده، دستور  
ايه ياقيه .. ويعنى هوه ده الحق الوحيد  
الى ضيع منك .. ايه خمس ذاك حق  
شاهدين .. الشعبي يعنى سلات عن  
الحق ده وكذا هو مش من حالى مقام  
بغير ضرائب الاالى مكان فى الاتوبيس ..  
واخذت اربعة اسكن فيها .. واخذت واكلى  
للدروس .. والاالى ماوس ابلغ المصاريف  
على الحلق دى عين ..

### [الموتى يتحدثون]

● عبد الممنع جوده قرنى (بال) صرخ  
فى وجهي لفلان  
الحكومة (....) ..  
الوطني (....) عرفونا فى عشيقنا هوه  
الريس سايديم ايه .. ولا هوه معلم ايه  
اصلا .. انتخب يتخسكروا علينا  
ياصفيين .. كل اى شئكم شام .. تارا  
الجوزان كما لو كانت الحكومة يتخسكروا  
شعب كاني .. ولا احدا الى مش واخدين  
بنا .. اراى شغلي عن الانتخابات وانا  
مرو رحت انتخب بعد ابويا ملات لقيهم  
معلمين امام صوتي .. وسموا ابويا من  
، قهره .. وادى بصوته .. والفاس الى  
، بصوت .. مرائن ولتانه .. وجاى تقول  
فى الانتخابات .. يايم روح ؟

### [انا مقاطعه]

● هيمه بدر : رابعة تجارة سمويه تقول :  
انظر افضه لسلوب الانتخابات .. البند  
اللى لا يحترم افراد ولا يسمح لها  
بالتصحيح عن رايها بالشغل اللائق  
واللصوب بياني متجعب مختلف .. انا  
مقاطعه الانتخابات حتى تحصل افراد على  
نسبة معقولة فى الترشح !  
● لكن ماذا يقول الشاعر عبد الرحمن  
الابنودي عن مقاطعة المعارضة  
للانتخابات ؟

### يتولون شرا !

فى لغنى به قل :  
.. فلان ان الحكومة ما دامت جرحت على  
شيوخ رايها استجابه الراى العام فى قضية  
اللغة واتجهت الى الاخذ بالانتخاب  
الغريب فكان لابد ان يستجيب لك على  
الشروط الديمقراطية الواجبية وان  
تتخلى العكاس والتعل قضيه ، لماطق  
الانتخابية ، وغيرها من القضايا الثقافيه  
اللى لا تلقى بتشجيع القضية الديمقراطية  
وبكادات فى الفترة الاخيره بعد ازمة  
الخليج ، لقد بسلطت الحكومة كثيرا  
ويشغل غلبى فى قضية حل مجلس الشعب

« غير الشرعى » وكل الاجراءات اللتى  
اعطيت لك فى اللتى ادت الى قتل  
الحجوب ويجب ان نواجهه لنستأمن بكلك  
الحقائق، لك كن موافق القيادة السياسية  
جيدا جدا خلال ازمة الخليج وحدث نوع  
من الائتلاف الشعبي الصفي حولها ولكن  
على ما يبدو ان الحكومة لاتلقى فى نفسها  
مقاسم الكاوت وتبب ثلوث مسعفتها وشعب

ان تاتى بيرجها، وكلفتها لتوى يتشارا  
وكنت اعلم ان ميرك من خلال ازمة  
الخليج قد تكونت لديه قناعه سياسيه  
واضحه ولكن الجزء الخاص فيه والذى  
له علاقه بالحزب الوطني مازال فى حايه

الى اعاده تبنى منه وهو السبب الذى  
يشيق معلوم الديمقراطية لديه ولان راي  
انه كان من الواجب ان يترك على الزايف  
تلتك لانه فى النهاية لا يصح الا الصحيح

وان يتفكر الشعب الرجالة الاعلاء  
للمستقيين الذين افان ان الفقيه  
السياسيه بملجه اليهم فى هذه الظروف  
الصعبه لان الديمقراطية تمنح المقاطعه  
واحصاها لبرامات تضعف حيويتها  
ويلا قد تشك من الفضل البديل العربيه

تضعنا بالديمقراطيه ولكن الامر اللتى  
قوضه فيها الديمقراطية شيق جدا على  
حيويه وكال وتوجهات الشعب المصرى

### ملاحظات

ختمنا لهذا التحقيق لود ان فكر بعض  
للملاحظات.

.. اننى لاجل بطله انتخابيه، مع  
اننى فى احدى المرات الانتخابيه جمعيت

عربه الداعيه لفصيل سياسى معينه  
وتفصلت من اجل نجاحه .. ونجاح مرشحه  
الرئيس فى الانتخابات.

.. اننى علمت حق الانتخاب بدون  
وجه حق .. حينما كان والدى طار مصر ..  
وتجيت لانتخب بيدا منه .. وتجمعت  
الحملية مون عوائل تلك.

.. اننى فى لحظة من اللحظات كنت افكر  
حينئذى فى لجنة انتخابيه وكان ذلك فى اثناء  
انتخابات مجلس الشورى - وكنت طامحا  
ولها - التى قاطعتها كل لحزاب المعارضة

معهما حزب الاموال الذى طلب منى معمله  
فى بلدى ان اكون مقوبا عنه .. وعندما  
تمت لجنه الانتخابيه .. اصبر على ان  
تتم نقاشه مون تزويد مطلق وجه امين  
الحزب الوطني ويقتله وقال فى ان اما ان  
نقسم الممتلكات ونضبط .. واما ان نكلى  
به خارج هذه اللجنة .. واما (....) وفريت  
ان لادب الحسم للشرطه لاقدم بيلغا الى  
المأمور الذى طارح حتى الآن يحقق فى  
بلانى !





المصدر: الأمم ور

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦ نوفمبر ١٩٩٠

حوار ساخن مع الدكتور أحمد سلامة

**الحزب الوطني**

**ضد**

**الحزب الوطني .. كيف ؟**

- القائمة الرسمية هل خضعت لتصفية حسابات حزبية ؟
- الأحزاب خافت من الهزيمة المعلنه وتركت كوادرها تخوض المعركة
- الفرق بين «إشراف» القضاء و «مباشرة» القضاء العملية الانتخابية

● قضايا كثيرة تطرحها الترشيحات الانتخابية هذه الأيام .. فلأول مرة يدخل الحزب الوطني ضد الحزب الوطني حتى شاع بين الناخبين والمرشحين تعبير «الحزب الوطني الرسمي» ، والحزب الوطني المستقل .. أحزاب المعارضة تقاطع الانتخابات وتترك كوادرها تدخل المعركة ك مستقلين سواء في ذلك الوفد أو العمل أو الإخوان .. والمرشحين المستقلون من الحزب الوطني يتهمون المحافظين وبعض الأسماء بأنهم وراء استبعادهم للصيغة حسابات شخصية .

أحزاب المعارضة تتهم الحكومة وقطعان في دستورية القانون الجديد للانتخابات .. والحزب الوطني يتهم أحزاب المعارضة بأنهم يهربون من توقعات هزائم حزبية فاعزوا إلى كوادريهم كي يدخلوا ك مستقلين حتى لا يقلل أن الحزب قد هزم .

سبلبات تؤخذ على قلادة الحزب الوطني مثل بعض الذين حقق معهم المدعي الاضرائتي .. أو اهدار تمثيل المرأة .. أو حالة عدد الاقباط المرشحين .

ما الحقيقة حول هذه القضايا كلها .. الحوار مع الدكتور أحمد سلامة وزير الدولة لشئون مجلسي الشعب والشورى والأمين العام المساعد للحزب الوطني ●●





المصدر: **المسيرة**

التاريخ: **١٦ نوفمبر ١٩٩٠**

للشعر والخدمات الصحية والمعلومات

اتصالات تمت بيني وبينهم ان يخوضوا  
هذه المعركة الانتخابية ، وانكبت لهم ان  
الحكومة ان تتكفل في النتائج فلتنتج  
البعض ولم يلقطح البعض الآخر .. وهذه

## ماجد عطينة

التأكيدات بسلامة نتائج الانتخابات ليست  
من عدى ، انها توجيهات وتأكيدات  
الرئيس حسني مبارك .

### الخوف من الهزيمة

● لنا الاسالك عن التنسيق بين الاحزاب  
، لنا الحدث عن حزب الاقلية القادر على  
تركه دوائر لرموز المعارضة دون منافسة من  
جانبه .. فلا سراج الدين بلجويته  
البرلمانية .. خالد محيي الدين بقرخه  
ونقله .. ابراهيم شمري بلوجهته .. هكذا  
على سبيل المثال ؟

● بصراحة .. المنافسة مفتوحة  
للجميع ، ولماذا يخشى هؤلاء الزعماء  
المنافسة الحزبية في الانتخابات .. لقد  
دخل خالد محيي الدين ولم يطلب ان تتركه  
له دائرته .. لقد دخلت الاحزاب نفسها هذه  
الانتخابات كوجود مستقلة ومعروف انها  
كوارس حزبية لها وزنها داخل احزابها ..  
القضية كلها ان الاحزاب التي لطعت  
الانتخابات تخشى بعض رموزها للكبرية  
من الفضل في الانتخابات الفردية ويكون  
سلطانهم ، فضيحة لهم وللحزب ، ولهذا  
اعلنوا المقاطعة ودخلت عناصرهم  
الانتخابات كاستقلين فلا فضلوها يكون  
الفضل فضلا فريدا لا فضلا حزبيا .. هذه هي  
الحقيقة كلها مهما غلفت بالكلام عما  
يمسونه الضمائم .

● وما الضمائم التي تطلبها احزاب  
للمعارضة او احزاب المقاطعة ، كما

الآن .. وقد اطلق باب الترشيح  
واسمحى عملية الترشيحات عن  
مواجهة بين مرشحي قائمة الحزب الوطني  
، وبين مرشحين من الحزب للوطني يصل  
عددهم الى تسع المائتين الرسمية .. كيف  
تكون صورة الحزب امام الناخبين ؟  
● في رأيي للشخصي ان نظام  
الانتخاب الفردي يتم بمنطقة مختلفة عن  
نظام انتخابات القائمة ، وهنا يجوز لعرض  
الحزب الوطني ان يرفع نفسه امام مرشح  
الحزب .. بل ان هذا حق مالم ير مكتب  
الامانة العامة للحزب غير ذلك .

● هنا يكون واردا ان القائمة كترسية  
قد تخسر نسبة من مقاعدها ليسبب هدم من  
الوطني المستقل ، ؟

● بالضرورة سنخسر مقاعد وهذا  
واردا تماما ، ولنا شخصيا انني ان نخسر  
بعض المقاعد ليس لحساب مجموعة  
الوطني المستقل ، كما تشيها ، بل ايضا  
لحساب الاحزاب التي قررت ان تخوض  
المعركة ، والاحزاب التي قلعت  
الانتخابات صوريا وبطلتها والراد على  
انهم مستقلون .. اننا نتطلع الى مجلس  
مبني على الآراء والاتجاهات بما يثرى الحوار

الديمقراطي داخل المجلس ويشفي حيوية  
على المعركة الديمقراطية ذاتها وبما يدفع  
بالعمل الوطني والوطني الى المسار السليم  
خاصة اننا امام مرحلة جديدة نكتنفها  
ظروف جديدة تحتاج من جميع الوطنيين  
الى الاسهام المخلص الخلاق .

● ما دام هناك حرص على تعدد الآراء  
والاتجاهات ممثلة في رموزها داخل  
المجلس الجديد ، فلماذا لم يترك الحزب  
الوطني دوائر محددة لهذه الرموز على نحو  
ما كان يحدث في زمان الاحزاب القديمة  
وهي تترك دوائر للشخصيات العامة دون  
منافسة حزبية ؟

● لقد التنسيق بين الاحزاب ..  
القاعدة العامة ان التنسيق يتم بين احزاب  
الاقلية فيما بينها ، لكن التنسيق لا يتم بين  
احزاب الاقلية وحزب الاقلية .. ومع ذلك  
لقد تمت الاتصالات مع هذه الاحزاب لحظها  
على خوض المعركة الانتخابية .. بل لقد  
رجوت شخصيا بعض رؤساء الاحزاب في







تسميها ؟

●● أنهم يتحدون بكلام لا يصمد أمام الظروف الواقعية للمجتمع .. أنهم يطلبون أن تدم العملية الانتخابية في جميع اللجان تحت رئاسة القضاء .. الهيئات القضائية الأربع لا يتعدى أعضاؤها ٧ آلاف عضو وهذا ٢٥ ألف لجنة انتخابية فيصف يئسني لذا أن تغطي هذه اللجان بأعضاء من الهيئات القضائية ؟

● ولماذا لا تدم العملية الانتخابية على مراحل ؟

●● في هذه الحالة تكون مرحلة لأن يفرغ رجال القضاء خمسة أيام على الأقل لمباشرة هذه اللجان .. قبل يتحمل المجتمع أن تخلق المحاكم والنيابات ومجالس الدولة وقضايا الدولة والنيابة الإدارية خمسة أيام كاملة .. وهل يتحمل الأمن العام إجراء انتخابات على مدى خمسة أيام .. ولماذا وهناك لجان عامة ولجان رئيسية يرأسها مستشار من القضاء تقوم بالإشراف على كل اللجان الفرعية الأخرى .

### دستورية القانون

● ولكن الدستور يحتم لإشراف القضاء على الانتخابات ؟

●● النص الدستوري في المادة ٨٨ يقول : يتم الاقتراع تحت إشراف أعضاء من هيئة قضائية .. وهذا الإشراف يحدث بالفعل من خلال لجان عامة يرأسها أعضاء من الهيئة القضائية .

ولقد تضمن القانون الجديد لعمارة الحقوق السياسية النص على إشراف القضاء الذي يرأس كل اللجان العاملة .. كما

تضمن القانون إلى جانب ذلك ضمانات للمرشحين كأن يكون له ممثل يقيم داخل اللجنة العامة ، وأن يكون له ممثل من الناخبين في كل لجنة فرعية ، وفوق هذا يكون له ممثل من الناخبين يتجول بين اللجان الفرعية واللجان العامة وله حق دخول أى لجنة وله أن يبدى أية ملاحظات ويذهبها في محضر أمام اللجنة العاملة التي يرأسها القضاء .

هذه الضمانات كلها ليست كافية .. وهل يمكن بعد ذلك أن يقال إن القضاء لا يشراف على العملية الانتخابية ؟

● هناك طعن في دستورية القانون الجديد .. وسبق الطعن في عدم الدستورية مرتين سابقتين وصدرت أحكام بعدم الدستورية .. لماذا تتوقع للمرة الثالثة ؟

●● نحن نؤكد أنه لا شائبة تشوب دستورية هذا القانون ، وإن كان هذا لا يمنع من الطعن . بل طعن بالفعل ، وللصل هذا للمحكمة .. إن اللجنة التي شيط بها وضع مشروع القانون الأخير تحرت كل شيء حتى لا تكون هناك شائبة دستورية ، حتى مجلس الدولة عند مراجعة القانون قبل إصداره رأى أنه لا شائبة دستورية تشوب القانون .

وعموما .. في العلوم الانسانية ومنها علم القانون ليست هناك حقيقة ثابتة ، إنما هي وجهات نظر ، وإن من يناقشه مشروع القانون لا يحدد أيها أن يجري مقلدا للدستور حسيما يترجم لديه من خلال الخبرة ، ببطلان أن القانون السابق العظمى بعدم دستوريته ، كان هناك ثلاثة من أسلافة القانون الدستوري يؤكدون أنه لا شائبة دستورية عليه ، ومع ذلك قضت المحكمة بعدم الدستورية .

● هل طلب من المعارضة تقديم مشروع بديل أو طلب إليها المشاركة في وضع القانون الجديد ؟

●● البديل الذي قيمته المعارضة مخلف للدستور لأنه أهمل تحديد ٥٠٪ للعمل والفلاحين .

### ملحظة الترشيحات

● تعود إلى القائمة ترشيحات الحزب الوطني التي أحييت تقرا شيئا داخل الحزب حتى وصلت إليها قائمة تصفية حسابات .. كيف تم الاختيار وماهي معايير هذا الاختيار .. ولماذا استبعدت كواثر حزبية وخبرات برلمانية من هذه القائمة ؟

●● قد يكون بين المستبعدين من قائمة الترشيحات من نظم ، لكن هناك من لم ينظم .. لقد وضعنا قواعد لتحديد الترشيح منها القول الشعبي ، ومنها حسن السمعة ،

ومنها القدرة على حل مشاكل الناس .. والمشكلة الحقيقية أن كواثر الحزب كثيرة ومن المستحيل إرضاء الجميع ، ومن





للمستحيل أيضا ألا تكون قد وقعتنا في خطأ بالنسبة لكل الاختيارات .

● قيل أن المحافظين عند الترشيح قد تدخلوا في الاختيارات وكان تدخلهم بمثابة تصفية حسابات شخصية مع بعض النواب السليطين .. وكذلك فعل أمناء المحافظات أيضا ؟

● ليس كل ما قيل صحيحا ، ولم تأخذ بكل الترشيحات التي قدمها المحافظون أو أمناء المحافظات .. لقد طلبنا ترشيحاتهم وبعض المحافظات أرسلت قائمة واحدة متفقا عليها بين المحافظ والأمين ، وبعض المحافظين أرسلوا قوائم مستقلة وأرسل أمين الحزب قائمة أخرى مستقلة لأن المحافظ والأمين اختلفا في الاختيارات ، وخضعت جميع هذه الترشيحات للفحص من الجهات الأمنية ومكتب الاسئلة المركزي ، ثم وصلنا إلى الاقتراحات محددة ولاندرى انها صواب ١٠٠٪ .

● قيل ان الامر تم من خلال مساومات ترشيح كل الأطراف مثل المحافظ او أمين الحزب .. وهكذا ؟

● ليس صحيحا هذا الكلام على إطلاقه ، فان بعض قوائم المحافظات سواء ورثت من المحافظ او الأمين لم تأخذ منها الا بنسبة ٥٠٪ والبعض ٧٠٪ .. وعموما فان الوجوه الجديدة في قائمة الترشيحات كانت نسبتها كبيرة ، حوالي ٤٦٪ تقريبا ولابد ان نحمل هذه الوجوه فرصة فريما اعطت أكثر وبرزت ككوابر برلمانية إلى جانب كونها كوابر حزبية .

● قلت ان حسن السبعه كان قريبا للترشيح .. فهل تعلم ان بعض المرشحين وقعوا تحت مساعلة المديي الاشتراكي ودخلوا في تحقيقات التليف ؟

● ليس هناك مدان واحد من الذين وُزيت اسمائهم في قائمة الترشيحات .. ومع ذلك سبق ان قلت لك اننا قد لا نكون على صواب ١٠٠٪ بالنسبة لكل الترشيحات .

● كوابر الحزب المستبعدون يقولون ان الحزب قد ضحي بهم لحساب عناصر وأداة من احزاب المعارضة ؟

● بداية اننا لارحب باللقامين من الاحزاب الاخرى الى صفوف الحزب

الوطني .. ولكني لا افسحى بكوابر الحزب مقابل القادمين من الاحزاب الاخرى . دعني اكن صريحا .. ان بعض النواب في المجلس السابق لم يكونوا على المستوى المطلوب ، والبعض لم يحترم الالتزام الحزبي الكامل داخل المجلس .. هؤلاء بالقصوره يجب ان تخلص مقاعدهم ليشغلها الاصلح سواء من كوابر الحزب او القادمين من الاحزاب الاخرى .

● تأكيدات من كوابر حزبية ان تصفية الحسابات حكمت هذه الترشيحات ؟ ● لا لبيع سرا اذا قلت لك اننا قيل ان تحطب كل المحافظين مقترحاتهم للترشيحات ، كما قد قررنا سبعا من الذي تنضمه القائمة ومن الذي نستبعدناه من القائمة .

### إهدار ترشيح المرأة

● من سببيات قائمة الترشيحات انها اهدرت تحليل المرأة ، فاختصرت القائمة على ثلاثة مرشحات فقط ؟

● بصراحة .. لو اكثرت عدد المرشحات لاكثر من عدد النواب التي سألهم ولا اريد ان اخسر ، وكلنا يعلم ان النائب لا يزال يفرق بين الرجل والمرأة خاصة في الريف والاقليم .

● كانت المرحومة نوال عامر امرأة ، وكان لا يستطيع أي رجل ان ينتزع منها دلالتها بشهادة الجميع ، وهذه الدائرة تضم مجموعة احياء شعبية يكفل ؟

● ليس كل المرشحات نوال عامر لانها كانت تعيش مع أبناء الدائرة بشجاعة بنت

اليد وكانت تعاضهم وتحل مشكلهم ، واو عدى ١٠ نوال عامر ارشحتن جميعا . ● سيدات من الحزب الوطني نزلن مناصبات لرجال الحزب الوطني هذه المرأة ؟

● اتمنى لمن التوفيق .. واتمنى ان تكون مخطئا في ظنوني بالنسبة لميعة النخباث للمصري نحو المرأة .





المصدر : المصري

التاريخ : ١٦ نوفمبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### وتحجيم الاقليات

● في رأيي الشخصي ان نظام الانتخاب بالقائمة يمكن ان يحل هذه المشكلة . غير ان هذا النظام طعن عليه دستوريا .. كانت القائمة الحزبية تضم المسلمين والاقباط ويتنخب المسلمون والاقباط هذه القائمة التي تضم الاثني عشر

● احزاب المعارضة ايضا تفصل لانتخابات القائمة على نظام الانتخابات الفردي ؟

● لقد طعنوا في هذا النظام ثم عادوا ليتبنوا عليه .. انهم يحيدون .. ماذا يريدون بالضبط ؟ .. است اعرف !!

● من سلبيات القائمة ايضا ان يهدر حزب الاغلبية ترشيحات من الاقباط فلم تضم القائمة سوى اثنين فقط ؟

● لاننا نؤمن ان هذين الاسمين سيذبحان .. ومع ذلك فان قائمة التمييزات تضم غالبية شعبية لتمثيلهم داخل المجلس

● يفضل الملقون الاقباط ان يتم دمجهم الى المجلس من خلال الانتخابات وفي طريق الاغلبية المسلمة كما كان الحال في الماضي البعيد والقريب ؟

● وانا اتعاطف مع هذه الرغبة . ولكنه هي الفية المثلثي . غير ان الظروف الواقعية الآن قد لا تلبس هذا الطلب . ومن هنا تدين على المشرع ان يحرص على تمثيلهم من خلال التمييزات حرصا على الوحدة الوطنية .

● في الماضي البعيد كان سعد زغلول يرشح الاقباط في دوائر ذات اغلبية اسلامية بالكامل .. وفي الماضي القريب في الستينات كانت مصفاة ذات الاغلبية الاسلامية تنتخب جميل جورجى . وفي المجلس الاخير انتخب الاخوان المسلمون جمال اسعد رغم معارضة لهم داخل المجلس .. القضية هي دور حزب الاغلبية في الترتيب السياسية التي تحرص على تمثيل الآخر ؟





المصدر : الأحياء

التاريخ : ١٦ ذو الحجة ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الكاتب والمفكر الإسلامي خالد محمد خالد :

# الصوت الانتخابي شهادة كتمانها حرام وتزييفها حرام مقاطعة المعارضة للانتخابات مروءة خاطئة

كتبت ألفت الخشاب :

قال الكاتب المفكر الإسلامي الكبير خالد محمد خالد : إن الصوت الانتخابي شهادة يحرم كتمانها كما يحرم تزويرها .  
أذكر : أن النائب شاهد وشهادته هي التي ستقبل إلى البرلمان إنسانا أو غيبطانا .. أمينا أو لصا ، أو فانيا أو فانيا . ولأن النائب شاهد فإن شهادته هي الكلمة الفصل في صلاحية المرشح لتمثيل الأمة أو عدم صلاحيته .  
أشار الأستاذ خالد محمد خالد إلى مقاطعة بعض الأحزاب للانتخابات وقال : إن هذه المظاهرة خطأ كبير وأن أريتا تسميته باسمه الصحيح فلنا : أنه حروب ..

أخالف : أن ترك الساحة السياسية دون معارضة أمر يهدد الحياة البرلمانية والباطح والتصحر ، ويوجد عذرة ثواب معارضة أعداء شر من وجود ملك صم يكتم عسى لا يلقون .  
● وكنت قد عرضت إلى الكاتب والمفكر الإسلامي الكبير أسامة هل التصويت في الانتخابات شهادة يوجب ارتضاها ؟ فقال :  
● نعم .. الصوت الانتخابي شهادة .. يحرم كتمانها ، كما يحرم تزويرها ..  
وأنا لثري للحرية الإسلامية تنزع الملائك والمقود بشهادة الشهود .. لعقد الزواج ، يلقه شاهدان .. وعقد الدين ، يلقها شاهدان من الرجال ، أو رجل وامرأتان ..

ومن عقود الدين ، وقبل ربنا سبحانه وتعالى : « وأشهدوا إذا تباعتم » ..  
ويوم الأمانة تشهد على الناس المستقيم ، وأيديهم ، وأرجلهم بما كانوا يصلون ..  
ومد الرضا ، يوجب أربعة شهود ..  
« والذين يوفون بالعقود والحكمات ، لم لهم بأثرا بأربعة شهداء ، فاجلدوهم ثمانين جلدة » ..  
وفي كل الأمور التي يشترط الإسلام فيها الشهادة يشترط في الشهود أن يكونوا عدولا صادقين : « وأشهدوا ذوي عدل منكم ، وأقيموا الشهادة لله » ..  
فلذا كان الإسلام يعني بشهد هذه المقود ، ويدعو إليها الشهود العادلين . فلهذا من باب أولى يكن







المصدر : **٧٢٦ خـ**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **١٧ نوفمبر ١٩٩٠**

**خالد  
محمد  
خالد**



امتنامه بمقدد الامامة ، ومقد  
التشليل والنباية ..  
ومن ثم يكون التفتيش في ياد ما  
شهورا دعوا ليقولوا كلمة الحق في  
الترشيح ..  
وهم يجهلون .. لان كلتهم هي  
الفاسلة في صلاحية المرشح لتتليل  
الامة او عدم صلاحية ..  
ولا شاهد ، فوجب ان يشهد  
بالحق في غير محاملة ، او مسابقة ؟  
لان شهادته هذه هي التي ستزيل الى  
البرلمان انسانا ، او شيطانا .. امينا ،  
او لصا .. وطنيا ، او غريبا .. ذكيا  
او غبيا .. عارفا ، او جهولا ..  
وصدق امير الشعراء ، شوقي ، إذ  
يقول مخاطبا الناخبين :  
تألفكم تلك الدماء وكية

لتمتلي للبرلمان جهولا  
وادسا لها قبل الامانة واجهولا  
لاول الامتان منهم التفتيلا

**مسئولية الناخب :**  
● بعض الناخبين يختارون  
مسلما لايموثونه او يلج  
اختيارهم وفق اعتبارات  
شخصية ، وبمفهوم يختارونه  
ولما لاتمتلكه الحزبي .. ترى  
اية معايير اسم او أصبح عند  
الاختيار ؟

● بعد الاستقلال خالد :  
مسئولية الناخب تنتهي عند بل  
الجهود المستطاع لمرعة المرشحين في  
دائرتهم .. ثم اختيار افضلهم واهدهم  
سيلا .. فما دام دوره الانتخابي دور  
الضامد .. فلا يكتف من الشهادة  
الا مايلهم .. وانتمري الصواب في  
اختياره ثم تكت اللتب بعد ذلك  
عهده ، فلا حرج على من انتخبه ..  
اما الناخبون الذين يختارون وفقا  
او روبا .. ويتناهبون من المرشحين  
التيه لاسهم امولا يبيعون بها  
امراتهم ، ويؤنون شهادتهم لهم  
ومرضعهم حلب جهنم .. وهم لولا  
واردن ..  
والمنتخب عن التصويت كتمت  
الشهادة

ومن يكتسها ، فانه لثم قلبه  
**الزمام صفاق :**  
وبعض الاستاذ خالد محمد خالد  
يقول :  
ولا كان عضو البرلمان مثلا لامة

● ملتزمة الحزاب للانتخابات خطا  
كبير .. وان اربنا شسمية ياسمه  
الصحيح ، فلما : انه هرب ..  
فالاختيارات القليلة اما ان تكون  
سوية ، او مزورة .. فلان كانت سوية ،  
فلا معنى لمطاعتها ..  
وان كانت مزورة ..  
لوما ان تكون قاصرين على مقاربة  
التزوير ام غير قاصرين .. فلا معنى  
لدين كنا قاصرين .. فلا معنى  
لمطاعتها ..

● وان كنا عاجزين ، فلا نصلح ان  
نتولى امر المعارضة ..  
ثم ان الديمقراطية لايمت ثورا  
الا بالتصديق والتصديق والصمود  
والثابرة .. فلهذه وحدها هي التي  
تربى الشعب تربية سياسية ، تدمه  
المسالية في الاعتذار بفتوته  
وبكرامته ..  
ثم ان ترك الساحة السياسية  
بلا مقارفة .. مهما يكن شانها ..  
وفسائها .. امر يهدد الحياة البرلمانية  
بالقسط والتصديق .. ويوجد عشرة  
تواب معارضين لشدة ويستطيعون  
خير من مائة قسم ، بكم ، متى  
لايلغون ..  
ثم ان المناضلين يشرف في سبيل  
الحرية لايموتون ابدا .. وشعار كل  
اممقتت عن التفرشج يدهم  
يق في العالم كله سوى عشرة برقعون  
الاراء عاليا ، فلما منهم .. وإذا كانوا  
خسبة ، فلما منهم .. وإذا لم يكونوا  
الا واحدا ، فلما ذلك الواحد !!

أكثر مما هو ممثل لحزبه او لشعبه  
فلاستدعوا أن من لن يكون اختيار  
الناخبين للمرشح تأييدا من التزاماته  
الصادقة واحتياجات الامة ومعادنها  
وايمها ..  
وإذا كانت الديمقراطية هي السباج  
للشعب لكل امة ناشئة وشعب واحد ..  
وما كانت هي النظام الوحيد الذي  
لثب عبر القرون جداره يجعل  
الشعب قريبا للحاكم ، ويعاقل حكمه  
والحفاظ الذي يكاد يكون مطلقا على  
انسانية الانسان وحقوق المجتمع  
وبكرامته ..  
لما كان ذلك كذلك فإن اول  
ما ينبغي ان يركز المرشح امام ناخبيه  
هو ولاؤه الحقيقي / لا الزائف  
للمدعية ، واماها الوثائق بان حكم  
الارد في أقرب الحق لتحويل الشعب  
الى سلطان ..  
وصدق شاعر النيل حافظ ابراهيم  
اذ قال :  
راي للجماعة لتتطلي البلاد به  
ورغم الخلال ورأي القدر يفتقها  
واذا ما سكت : هل الشعب جدير  
بان يكون حرا ؟  
الجواب سقلا : وهل هناك فرد جدير  
بان يكون مستبدا ؟!!  
خفا .. وهروب ..

بعض احزاب المعارضة  
امتقتت عن التفرشج يدهم  
الاختيارات بدعوى عدم توافر  
الشماعات اللازمة لاختيارها  
ويزعم ان تنكجها معروقة  
مقدما .. ما راك ..





# السياسة .. على يد محضر !

استطيع أن امنع قيام أى مجلس شعب ، فى مصر حتى القرن القادم !

استطيع ذلك وحدى ، وبلا غرور ، وبغير جهد كبير ..

يكتفى أن أجد فى كتفوف المتخفين اسم رجل توفاه الله ، فأذهب الى المحكمة وأقول : صوت هذا الرجل باطل لأنه مات قبل أن يدلي به . ونجاح المرشح باطل لأن هذا الصوت حسب له . والمجلس كله باطل لأن قرار إعلان نتائج الانتخابات صدر يتضمن اسم هذا المرشح ، الخ .

لأن القضايا التى تنهها هذه الدعاوى تنتمى الى عالم السياسة . وعالم السياسة تحكمه القوى والمتغيرات والتعاملات السياسية خارج المحاكم . ولم نسمع فى التاريخ من نظام سياسى مات أو غيبت أو عطلت محكمة .

إن القانون يهبط فى مؤهل لاسم أى صراع سياسى للجمعية لأنه مبدئىة مجردة . والسياسة لاتعرف التجريد .

لن عالم القانون تستطيع أن تقول : كل ما يلى على باطل فهو باطل . لما لى عالم السياسة . فقد يكون بعض الباطل دواء بعض . والثورات كلها باطلة قانونيا ، ولكنها حين يساندتها الشعب تلحق القانون نفسه . والجهومات السياسية باطلة ، لأن كل طرف فيها يقتتل من بعض حقه مقابل أن يسلم له الآخرين بعض باطله . وهكذا ..

وتحين بالطبع نحتاج الى القانون لاثبات العدل بيننا . ولربح بأن تكون ميدانه مجردة . حتى لا يضل الميزان هنا أو هناك . ولتنتج خسر الدنيا والآخرة إذا دمرناه بمهادنة الجردة هذه . لكن يقول القادة .

ويكفى أن نضرب هذا مثلا بالحكمة الشيعية من جهاز الراديو والمك الراسل بعيد الميزان الى سمع . فقد تأخر طويلا دخول الراديو الى المملكة السعودية لأن رجال الفقه تشكروا باليدى الضمى الذى يقول أن كل جديد دعة ، وكل دعة ضلالة . وكل ضلالة لى النار . ولم يكن للمك والبطع يرى أن الراديو ضلالة . ومن حسن الحظ أنه لم يفكر فى عقد مؤتمرات للفقه العالم الاسلاى لعل هذه القضية . ولما كان مستحلا أن يقبل المؤتمر منقادا حتى هذه اللحظة . أما لى ذلك الى إجراء بالغ فى السياسة والذكاء ..

وما الى مجلس كبار الفقهاء . ومشائخ القبائل . واسمهم تارة

ملقم :



صلاح حانة

ولماذا نذهب بعيدا ؟

فامر مجلس شميثا الجديد لم يولد بعد . ومع ذلك ننظر الحاكم دعوى بطلانه . دعوى بطلان الدعوة الى انتخابه . وثالثة بطلان الاستفتاء الذى حل المجلس السابق . ورابعة بطلان قانون الانتخابات نفسه والخ . وهذه الدعاوى كلها باطلة الاحكام . وتقدم على مبادئ قانونية لا جدال فيها . ولو استخدمت كسلايين لطية السطوق لاستعانوا بها كثيرا . ولكنها خارج هذا الاطار تصبح صورة لاضاعة وقت . وتضياع حل حساب البلاد حكما ومحكوما .

لذا ؟

حتى اذا كانت الشكوك سليمة . والاقتراع يتم فى كل لجنة بمحسور فاض او حتى مستشار . فانتفى استطيع أن اذهب الى المحكمة وأقول : لقد تكلم القاضي فى التليفون وعلمتني أثناء صليقة الاقتراع . وعلمتني بالحق فى الحكم . والثناء لك . أدلى ستة نطقين باصواتهم . وهذه الاصوات باطلة لطيف القضاء منذ الإدلاء بها . وافق المرشح الذى حسمت له بفعل لانه .. أى آخر الجوال !

قد لاتخاذ المحكمة بهذا الكلام . ثم . ولكننى استطيع أن اريها . وأطلب محكمة تأخذ به . واستطيع أن اطلب التاجيل للاطلاع . ثم لتقديم مشتمتات . ثم الطعن بالتزوير فى مشتمتات اخرى . وأمام الحاكم الآن . بفضل هذه الالاميب . فشيئا لى يحصل فيها منذ نصف قرن .. تدور حول رواية مكان أو استخلاق ولف فيما بالله حين يكون الدكان أو الولف هو مجلس شعب الأمة المصرية كليا . أن القضية يمكن بسهولة أن يطول صيرها الى القرن الثالث وكما ترون





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر:

أخبار اليوم

التاريخ:

١٧ نوفمبر ١٩٩٠

القرآن الكريم من إذاعة القاهرة . ثم  
الحق الرايين وسأله :  
هل ينقل الشيطان كلام الله ؟  
وانتهى الاشكال . وبطلت الإذاعة  
الملكية السمعية .

وبصرف النظر عن مدى الدقة في  
هذه الرواية ، فلها مثل صانع عمل  
الفرق بين الفكر القانوني والفكر  
السياسي . وعلى خطر دعوة القانون إلى  
القبول السياسي . وبمحاولة حل  
القضايا السياسية والاجتماعية في  
المحاكم . بدلاً من حلها في أرض  
الواقع .

ول اعتادي أن هذا الكم الهائل  
من الدعاوى التي تنظرها محاكمنا في  
هذه الأيام . حول القضايا السياسية ،  
بدل فعل أو عجز أو كسل من خوض  
المعركة السياسية والوسائل السياسية .  
وقد أكون مضطراً . ويكون السبب  
المعطوف وجهه وقت فراغ بعض  
الضاحكين !

### كلوا الستات !

أين كان الستات عندما فتح باب  
الترشيح للانتخابات مجلس الشعب  
القادما ؟  
كانت الدوائر كلها مقترحة  
امامون ، فئات وعمالا ، وجزبيات  
ومستللات . فلماذا لم يقدمن ؟  
لا اثن اثنين جميعا واديات  
وانهن اتسعن تشامتا مع حزبين  
اتما السبب اتفن منسجات  
اصلا . ومن زمان . من الحياة  
العامية . وبالعشرات لمايسة الحلق  
التي صلت عليها .

أذكر أنني ذات زيارة إلى الدنمارك  
وجدت البلاد كلها ملقوبة . لأن  
الانتخابات على الاوياب . ولأن  
اصوات النساء هي التي ستسميها .  
ولبناء مطلب هام يشترطون ثبوت لنا  
لاصواتهن .

وقار فصول فاست : حامو هذا  
المطلب ؟ فقل لي أن المرأة العاملة في  
الدنمارك تتمتع . اذا كان لها الطفل .  
بثلاث ساعات من وقت العمل تقضيها  
في تلبية مع أطفالها . ولكن النساء  
يرون أن هذا لا يجل إلا نصف  
القضية . فالحل لا يجل إلى الأم  
فقط . وانما يحتاج إلى الأب أيضا  
وهذان أمرا وعاميات ضرورية لسلامة  
الطفل النفسية . ولهذا يطالب النساء

بثلاث ساعات معاملة الرجال ! ( تبني  
هذا المطلب بالفعل حزب رئيس  
الوزراء . ويضعه في برنامجهم  
الانتخابي . ولنا ) .

ثم قلت من هذه الرحلة لأجد في  
سمر اقتراحا بجودة جميع النساء إلى  
بيوتهن . وانسحابهن من العمل  
اصلا . في مقابل نصف لوجيون  
وعقدا ثابتة الجدل الدائر حول هذا  
الاقتراح لوجيت بأن فاعلية خصومه  
رجال . وبفاعلية انصاره نساء !  
ومع أن الاقتراح تام من زمان . إلا  
انه لا يزال يبحث بين وقت وآخر  
ككتاب نسائي لا يرين التفرقة فيه !  
والحق أن المرأة المصرية وبصفة  
عامة أصبحت في هذه الأيام في حالة  
انسحاب من كل شيء : من العمل  
ومن الحياة العامة . ومن اعباء الحرية  
والمساواة . بل أن كل ما في فكر رجولي  
تمرت عليه في الماضي أصبح الآن  
عندما مثل لكل الزبيب !

وهذه الظاهرة يشير بها بالثاكيد  
زعيمات الحركة النسائية المصرية .  
وفي الاجور بانتباههم بدلا من عقد  
المؤتمرات حول انشغالهم الرجل  
المرأة . ومطالبة الاحزاب بترشيحها  
بعد اغلاق باب الترشيح . واستمرار  
الراي العام لصداية حلقها التي  
لاتانسوا .

باسيديتي اللغات الفاضلات .  
بدلا من كل هذا الصراع والشجيرة  
والعويل وحق طول العير : كلوا  
الستات !

### طبيب هاتي !

يقال أن جمعا قاتل في المنام حبيبها  
له . فطبيب أن يفرضه حالة ديكتا .  
ولكن الصديق يقضي أن يفرضه لكثير  
من عشرة . ويقال للجل بينهما رجما  
مضم على اللانة والصديق مضم على  
المشقة . أي أن فتح جيب عيني وعرف  
انه كان يملأ .  
ومع ذلك أسرع يشفيهما ويعد يده  
قائلا :

- طبيب هاتي !  
وانا أخشى أن يمر بنفس التجربة  
بعض ضحايا « الريان » . وبذلك  
أولئك الذين كانت وداتهم بالدولار .  
فهذه الدوايت كانت قد شاعت  
وانتهى الامر . لكنهم بعد أن اطمأنوا  
بدوا يتعجبون مسألة سعر الدولار .  
ويتسكرون باستدراك وداتهم بسعر  
الدولار اليوم . لا يسعهم يوم وضعت  
الحكومة يدها على شركات الريان  
ويهدمون يرفع قضيا امام المحاكم  
لهذا الغرض .  
وإذا حال هذا الجدل . وتسك كل  
طرف يميله . وانتقل الخلاف إلى  
المحكمة . فإن معنى ذلك أن يتمثل

اصلا به الدوايت . وأن يبدأ فعل  
جديد . اليوم . في قصة ضحايا  
الريان ؟  
فلماذا ؟  
إن الفرق بين السعيرين ليس كبيرا  
إلى الحد الذي يبرر تعريض المسفة  
كلها للخمار . ويكره لودعي الدولار أن  
يقبلوا السعر المعروض اليوم . بل  
تزد . بدلا من أن يقبلوا ذلك ثم  
يكشفوا أنهم كانوا في حلم . ويعود  
كل منهم وبعض عيني ويعد يده  
للمحكمة قائلا :  
- طبيب هاتي !





المصدر: **الوقت**

التاريخ: **١٧ نوفمبر ١٩٩٠**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## هل أخطأنا اذ قاطعنا بنتم حامد الميحي المصافي

سكرتير الوفد بأسبوط

لقد أصاب رئيسنا الجليل الأستاذ / محمد فراد سراج الدين رئيس الوفد، كما أصابت هيئة الحزب العليا عين الصواب حين قررت مقاطعة الانتخابات مجلس الشعب القادمة. ليس هروبا من الحركة الانتخابية أو عزوا عنها.

فلو ابدىوا وللحد لله يعرفون قهرهم لدى المواطنين. ويعرفون أوزانهم بالنسبة لمن يتأسسونهم ولكن لأن ضمانات الانتخابات السلمية لم تتوافر رغم ما طالب به حزبنا، وطالبنا به كأعضاء في الحزب. وإن مقدمة تلك الضمانات تنقله جداول الانتخاب ووجود اشراف رجال القضاء اشرافا فعليا على عملية الانتخاب ولا يقتصر دورهم على اللجان الرئيسية فقط، لأن اللجنة الرئيسية لا تمثل إلا لجنة واحدة من لجان كل دائرة وليس باستطاعة رجل القضاء مهما أوتي من العزم والقوة أن يشرف اشرافا كاملا على خمسة وسبعين لجنة مثلا في مدينة أسبوط. ومن ضمن الضمانات وجوب أن يوقع للناخب أمام اسمه سواء بخطه أو ختمه أو بصمته بعد التحقق من شخصيته.

لما وإن كل ذلك ذهب ابراج الرياح. وقد تقسيم الدوائر الانتخابية دون اطلاع أحد عليها إلا بعد صدور القرار بقلوبنا باعتماد ما أعداه حزب الحكومة أو حكومة الحزب أيما كانت المقسمة.

نعم لقد أصاب حزبنا إذ قاطع الانتخابات وكأنه كان يقرأ في الخيط إذ أنه ما أن انقل باب التشريع حتى بدأت حملة الضغوط على المرشحين المستقلين للثلاثين عن التشريع فضلا عن القرارات المتعاقبة التي أصدرها رؤساء المصالح بنيت ونقل المرشحين من غير الحزب

الحكم إلى بلاد تبعد عن مواطنهم بمئات الكيلومترات. وذلك في الوقت الذي نسمع فيها التصريحات بأن للوطنيين جميعا أمام القانون سواء وأنه لا فرق بين مرشحي الحزب والحكم وبين من رفضوا انضمامهم من غير طريقة والأمتة على ذلك كثيرة وعديدة وقد أرسل كثير من المرشحين المتكدين والمثقلين بشكاوهم إلى كبار المسؤولين. وكما أرسلوا صورة لقرارات النقل والتبني لبعض صحف المعارضة ولخبرها أصبح النقل والتبني يتم بالإشادات التليفونية وهي شاملة للمرشحين والقرينهم ومعاونيهم.

والآن - هل أصاب الوفد حين قاطع الانتخابات ؟ بالحق والصديق لقد أصاب الوفد وأصاب من حدا طوله من لحزاب المعارضة - ليس شريبا للديمقراطية ولكن تأكيدا لها وحرصا عليها.

ولقد أصاب حزبنا حين أصدر قرارات فصل بعض الاصغاء ممن كانوا يشيرون انضمامهم لحزبنا وإن أول بادرة تركوا الحزب ليرشحوا انضمامهم لعلمهم بضميرون شيئا ولكن هيئة أن يمكنهم أحد.

وأخيرا نتوجه إلى سيادة الرئيس مبارك ونحن نقف به أن يخبري صدق ما نقول فإن كان صحيحا فإن الواجب يقتضي أن يعمل على تصحيحه. ونكتسب إليه أيضا أن يطلب الاستقالة من اللجان التي رفضها فقتلة وذلك التي لم يرفضوها ويعلن بين الانتخابيين وسوف يكون لسيفانه رأى آخر.

وفي الختام نوجه التحية لرئيسنا الجليل محمد فراد سراج الدين ونقول له إن قراركم بفصل الخوارج على قرار الحزب لا يضعه بل بقوة، فطرية متمسكون بمبدأهم خير من ألف يشيرون انضمامهم الشخصية. وتاريخ الوفد يؤكد هذا المعنى فكم من قرارات أصدرها رئيسنا الجليل خالد الذكر مصطفى الخناس لفصل الخوارج على الحزب وبعد انضمامهم لم تكم لهم قلامة وكانهم ما عملوا يوما بالسياسة أو كانوا يوما في الصدارة







المصدر: (السياسة)

التاريخ: ١٤ نوفمبر ١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# رؤية الأسبوع

## لا اعتراض.. على المعارضة!

--- قالت --- وقيل ان ثمة الانتخابات - ان

التنازع يجري تزويرها  
لكن الرئيس حسني مبارك أكد - في  
أكثر من مناسبة - أنه حريص على ازدهار  
الديمقراطية، ولا يهجم أن ينتج هنا أو  
ذاك - فالجميع مصريون ..

وقاد السيد محمد عبد الحليم موسى  
وزير الداخلية ليؤكد - هو الآخر - أن  
الانتخابات ستكون نزيهة وشرقية وأن جميع  
المرشحين سواسية لكن المعارضة عادت  
تقول، ان الشوكة سوف تتدخل في  
الانتخابات لصالح الحزب الوطني ..

وعاد وزير الداخلية ليؤكد - من جديد -  
ان موقف الشرطة هو الحياد الكامل في  
الانتخابات، وأن يدخل شرط واحد إلى  
الليجان الانتخابية، وأن هذا الوحيد هو  
تأمين سلامة المرشحين والحفاظ على الأمن  
وتكبير المواطنين من أداء واجبيهم  
الانتخابي .. لكنهم قالوا، ومن ضمن لنا  
ذلك ؟

\*\*\*

وينص النظر عن الأسباب الحقيقية  
لمقاطعة المعارضة للانتخابات - لأن كلها  
معروفة - فإن المعارضة بهذا السلوك تفرقل  
النصار الديمقراطية التي حرصت عليه  
مصر ..

الله لا اعتراض!

لقد اعتقدت المعارضة أن من واجبيها أن  
تعارض أي شيء!

فرغم كل ما قدم لها، وما صنع من أجلها  
ما زالت تصر على أن تعارض حتى نفسها!  
لقد عارضت أحزاب المعارضة دخول  
الانتخابات بنظام القائمة ولادت بالانتخاب  
بالنظام الفردي .. حتى إذا تحقق لها ما  
أرادت عادت لتعارض نظام الانتخاب  
الفردي!

وعندما ألحق أعضاؤها عليها، وقرروا  
جوش المعركة الانتخابية، عارضتهم  
وهددتهم بالفضل! وكأنها أرادت الأحزاب  
المعارضة أن تظل - دائما - على الهامش!

\*\*\*

نادت الأحزاب المعارضة بأن

يشرى القضاء على الانتخابات ..  
ولما تبين لهم أنه لا يرجع في مصر  
كلها سوى ستة آلاف قاض وأن عدد  
الليجان الانتخابية يزيد على ثلاثة  
وعشرين ألف لجنة .. ويستحيل  
تعميق الإشراف التتالي على جميع  
اللجان .. عادت تتعلل بأمر آخر ..





المصدر: **السياسي**

التاريخ: **١٨ نوفمبر ١٩٩٠**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في الادلاء بصوته الا ضميره والفتنائه  
فالفائز بالبعد الثيابي والغاسر لهذا المقعد  
كل منهما مصري ومجلس الشعب هو مجلس  
مصر بكل اراؤها ..

\*\*\*

هل بعد كل ذلك -- تقاطع المعارضة  
الانتخابات وتشكك في نزاهتها ؟  
لقد كنا نأمل ان تكون المعارضة اكثر

حرصا على ازدهار الديمقراطية وتقديمها ..  
حتى تشرى العمل السياسي وتضيف اليه ..

لكن ان تقاطع الانتخابات فهذا  
موقف مأسى ان تستفيد منه باى  
حال خاصة وان كثيرا من اعضاء  
المعارضة سوف يهوضون الانتخابات  
كمستقلين .

وايا كاف الامر .. فان مقاطعة المعارضة  
للاتخابات لن يضرنا في شيء ..  
لدى الحزب الوطنى معارضون اكثر من  
المعارضة ومنشدون للحكومة اكثر مما تنتقد  
المعارضة

لكن هناك فرق بين معارضة الحزب  
الوطنى -- ومعارضة المعارضة --  
وتلافى فان غياب الاحزاب المعارضة عن  
الساحة السياسية يقطع صلتها بقواعدها  
ويزيد من عزلتها جماهيريا  
-- والله لا اعترض !

**محمد أمين**

ولعل المعارضة لم تنس بعد ، انه  
منذ ان تولى الرئيس حسنى مبارك  
مستولية الحكم فى مصر كان اول  
لقاء عقده مع قيادات المعارضة  
بمنزله واكد لهم ان هدفه هو اثناء  
التجربة الديمقراطية فى مصر ..

وقال ، انه يؤمن بان الديمقراطية عامل  
اساسى فى حل المشاكل التى تفتش طريق  
التنمية فى مصر واكد لهم حاجة مصر الى  
جميع اينالها نفس النظر لمن معتقداتهم  
السياسية او متطلقاتهم الفكرية او موالثهم  
الاجتماعية ..

ولهم -- كذلك -- لم ينسوا بعد ان الرئيس  
حسنى مبارك ، قال فى كلمته امام مجلس  
الشعب والشورى فى ابريل ١٩٨٢ انه مصر  
على اتباع أسلوب الحوار مع الجميع على  
اساس انهم متساوون فى الالتزام العام -- فى  
الاستشارة باصدار القرار لان البلد بلدنا  
جميعا والمسئولية مشتركة بيننا يسرف  
النظر عن موافقتنا ولا بد ان نتعاون فى  
الوصول الى الهدف المتعارف عليه دون  
تعزيب او تعصب ..

بل ان الرئيس خاطب المعارضة  
قائلا ، ان صوت المعارضة الذى نعطيه  
قدرة من الاهتمام وحقة فى المناقشة  
يجب ان يكون اضافة ايجابية لرصيده  
العمل السياسى فى هذه المرحلة -- ان  
احزاب المعارضة مدعوة الى مشاركة  
دور اكثر فاعلية ، فيه مدخل مع  
النفس بقدر ما فيه من اخلاص  
لتشايها الوطنى -- لاننا جميعا نعمل  
تحت مظلة واحدة هى الوطنية  
المصرية ..

بل ان الرئيس اكد فى خطاب له عام ١٩٨٢  
ان كل حزب لابد ان يباشر الدعوة لبرامجه  
بكل حرية ولا قيد على حق التعبير فى  
الاجتماعات العامة وفى الصحافة ولا امتياز  
لمؤيد على معارض ولا وقيب على المواطنين





المصدر : الأمانة العامة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ نوفمبر ١٩٩٠

# مقاطعة الانتخابات .. بين الديمقراطية السلبية .. وديمقراطية الديمقراطية .. !

لما جاز ما يعانيه منه المجتمع من المشاكل والمشكلات ويقدم ما يراه مناسباً للقضاء على عيوب «الديمقراطية» وسمازها في حدود تقتطع الدولة من هذا ذلك - لها كان مصدره - ما هو أوجاه من الأقاليم والأقاليم ويحكمه موضوع تقتطع فعلى ..

.. وهذا هو لفتته مصر أمام مثال «الديمقراطية» لنا من رتبة «الديمقراطية» في ١٩٩٠/١١/٢٩ تحت عنوان : حديث في الديمقراطية الديمقراطية : أهل صلاوة لقانون الانتخابات الجديد ..

لكن شاء أن يتحقق من ذلك لفتته .. ومن القبح بما ذهبنا إليه الآن فيأجلاب يوم ١٩٩٠/١١/٢٩ صناديق الانتخابات في دولة تقتطع

ويقول كلمته حتى يتم استهلاك جميع بطاقات إعدام الرأي بمعرفة اصحابها فعلا ويتم بالتالي خلق باب التزوير أو الشك في التزوير أمام الناخبين أن كانوا موجودين وأمام ضباب اللغوس من «الشككين» و «الشككين» أو «التيككين» ..

.. وهذا ما هو جند مطلوب وعاجل من مقادير الديمقراطية الديمقراطية التي بدأها مصر ويهتدي أن تستمر في رحلتها معها إلى المستقبل قديم ..

لكني بركة الله بإبقاء مصر .. أقوا لكم ..

ولكن نتيجة الانتخابات كما يريدنا الله بكم .. لاسما يريدنا من لا يمكن له على أرض مصر ..

.. اعترف في هذا الحديث بالتي كنت ولدا من «الغلبية» المقاطعة لمعالم الانتخابات السابقة خلال الثلاثين سنة الأخيرة ..

.. ومع ذلك .. قلتي أذهو وبخاصة وأدلة إلى عدم مقاطعة المواطنين جميعا لصندوق الانتخابات يوم ٢٩ من نوفمبر الحالي بعد حوالي عشرة أيام حتى وإن كانت القوانين الرسمية لبعض الأحزاب المعارضة قد أعلنت مقاطعة الانتخابات في هذه المرة سواء بعدم الترشح لعضوية مجلس الشعب أو بعدم التوجه إلى صناديق الانتخابات للإدلاء بأصواتها وإن كنت أشك في مقاطعة هؤلاء لهذه الصناديق ولقد أوزم بحدسهم على التوجه إلى لجانهم الانتخابية يوم ٢٩ نوفمبر لكي يتجنبوا بعض المرشحين من المستقلين أو المشائين شكلا عن إزهايمهم ويشعروا أنفسهم كمستقلين أو حتى لكي «يطهروا» أصواتهم باتكاف بطاقات الإدلاء بأصواتهم في محاربة لمصارعة أعضاء الأحزاب التي شاركت في الانتخابات حتى لا يحصل للمرشحين من أي من هذه الأحزاب على الأغلبية اللازمة للفوز في الانتخابات ..

## يقدم

عبدالمصنف أسماويل

فواصل اجتماعية وفلسفية  
وسياسية طوبا .. ودارس قانون  
- فهو ديمقراطية .. لانهم احرار في اتخاذ قرار المقاطعة في مواجهة

الحكومة .. وهي ديمقراطية سلبية لانهم ان يجدوا القاعدة التي يستندون لها من الاغلبية للمقاطعة للانتخابات السلبية ..

.. لما اذا كان هناك بعد ذلك من حيث في ديمقراطية الديمقراطية وموقف مقاطعة الانتخابات في صولها قلتي المثل - وبخاصة - وعصيدة - ان مصر تعيش اليوم

«ديمقراطية الديمقراطية» وليس مجرد الديمقراطية بمعنى انه اذا كانت «الديمقراطية» تنص ضمن مبادئه ان يقول للمرء ما يشاء دون ان يحاسبه احد حتى اذا خرج من حدود القناعة والاخلاق والقانون فمن «ديمقراطية الديمقراطية» تنص ان يقدم للمرء بعض النظر عن موافقة العزيز أو الكوسى - ما يراه أوجاهيا

.. ومن أجل ذلك أيضا .. قلتي اعطى الحكومة ان تتحدى الأحزاب للمقاطعة للانتخابات وتكتف بمكثها المستمرة في السام ومراكز الشرطة على مدى ٢٤ ساعة يوميا لاستخراج البطاقات الانتخابية للمواطنين الذين لا يحملونها أو الذين لم تدرج اسماءهم من قبل في جداول الانتخاب .. وذلك لكي تسد الحكومة الطريق أمام الأحزاب المعارضة للمقاطعة للانتخابات القادمة والتي تزعم بان الاغلبية المقاطعة للانتخابات السابقة قد تولدوا وتكتفى ايها بينما الحقيقة هي ان مقاطعة هذه الاغلبية للانتخابات ان كانت لها اسباب فمن اهم اسبابها عدم تأكد افرادها من قديم في جداول الانتخاب وعدم حيلهم لبطاقات انتخابية وعدم معرفتهم لاعتبار اللجان التي يتمتع عليهم الإدلاء بأصواتهم امامها ..

.. ذلك ان الحكومة ان فعلت ذلك فإن خمسة ملايين ناخب على الأقل من الملايين «الغلبة» التي فاضت الاستفهام على حل مجلس الشعب السابق منذ اسابيع قليلة ستوجه يوم ١٩٩٠/١١/٢٩ إلى صناديق الانتخابات وتقول كلمتها في اختيار «الاصح» من بين مرشحي الأحزاب المشاركة في هذا الانتخاب .. ويحتمل ستكون مقاطعة بعض الأحزاب المعارضة للانتخاب لوعا من أنواع الديمقراطية السلبية ..





المصدر : الأهرام ١٢ أيلول ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ من فيبر ١٩٩٠

## المستقلون في انتخابات مجلس الشعب

الصفحة  
الآخيرة

د . علي الدين هلال

أحدى الظواهر الرئيسية التي تبرز عند تحليل  
قوائم المرشحين لانتخابات ١٩٩٠ هي زيادة عدد  
المستقلين إلى الحد الذي يتجاوز فيه عدد  
المرشحين المستقلين عدد المرشحين الحزبيين  
وهي ظاهرة لابد أن نتوقف أمامها بالنظر والتقدير .

والحقيقة أن ظاهرة المستقلين في الانتخابات المصرية في مصر هي  
ظاهرة قديمة وهي إحدى سمات حياتنا السياسية ففي آخر انتخابات  
برلمانية قبل عام ١٩٥٢ وهي انتخابات يناير ١٩٥٠ مثل المستقلين  
القوة الثانية في مجلس النواب فقد حصل الوفد على ٢٢٦ مقعدا ، يليه  
المستقلون ٣١ مقعدا ، فالحزب السعدي ٢٨ مقعدا ، فالأحرار  
الدستوريون ٢٧ مقعدا .

وفي انتخابات ١٩٧٦ بلغ عدد المرشحين المستقلين ٨١٧ مرشحا  
مقابل عدد ٧٦٢ مرشحا حزبيا ( ٥٢٧ عن منبر مصر العربي  
الإشتراكي ، ١٧١ عن منبر الأحرار الإشتراكيين ، ٦٥ عن منبر  
التجمع ) أي بزيادة قدرها ١٢٤ مرشحا لصالح المستقلين . ومثل  
النواب المستقلين في مجلس الشعب المجموعة البرلمانية الثانية في  
المجلس بعد حزب مصر العربي الإشتراكي الذي حصل على ٢٨٠  
مقعدا وحصل المستقلون على ٤٨ مقعدا بينما حصل حزب الأحرار على  
١٢ مقعدا والتجمع على مقعدين . أي أن نسبة النواب المستقلين بلغت  
١٤٪ من إجمالي مقاعد المجلس أما المعارضة الحزبية فسانها كانت  
٢٩,٦٪

نفس الظاهرة في انتخابات ١٩٧٩ بشكل أكثر وضوحا حيث بلغ عدد  
المرشحين المستقلين ١١٩٢ في مقابل عدد ٦٦٥ ( الوسطي ٣٦٢  
المعمل ١٨٢ ، الأحرار ٨٧ ، التجمع ٣٤ ) أي بزيادة قدرها ٥٢٧ .







المصدر: الأمانة العامة لقطاع الأبحاث

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩ نوفمبر ١٩٩٠

ومع أن الأرقام النهائية من مرشحي انتخابات ١٩٩٠ لم تعلن بعد فوفقا لجريدة الأهرام في ١١/١٢ فإن أجمالي عدد المرشحين بلغ ٢٨٩٧ ، وإذا خصمنا من هذا الرقم عدد المرشحين الحزبيين أي الذين أعلنت الأحزاب عن ترشيحها أيهم والذي يصل إلى ٥٨٩ فإن عدد المرشحين المستقلين يصل إلى ٢٢٠٨ أي أن عدد المستقلين يصل إلى ما هو أكثر من ثلاثة أمثال عدد المرشحين الحزبيين .

وظاهرة بهذا الحجم لابد أن تدعونا جميعا إلى بحثها وتحليلها وفحص دلالاتها ، فهي قد تعني أن الأحزاب القائمة لا تعبر عن كل التوجهات السياسية الموجودة في المجتمع ، أو أنها لا تعبر عن كل جماعات المصالح والفئات ذات النفوذ على المستوى المحلي ومن ثم يجد اصحاب هذه التوجهات أو انصار تلك الجماعات الحاجة للترشيح كمستقلين ، وفي هذا المعنى دلالة انفصال الواقع الحزبي عن الواقع الاجتماعي .

وهي قد تعني أن هؤلاء المرشحين من المنتمين لأحزاب قائمة ولكن أحزابهم لم تخترهم للمخول في الانتخابات ، وتحسبوا هم قرار الحزب ونزلوا على مسئوليتهم وبدون دعم من أحزابهم . وفي هذا دلالة على ضعف الانتماء الحزبي وعدم اتمام مشاورات اللازمة على مستويات الحزب المختلفة للاتفاق على مرشحي الحزب . وإذا ما كان هؤلاء المستقلون على مرشحي أحزابهم فإنه يعبر عن خلل في عملية الاختيار فمن هم فعلا المستقلون في انتخابات ١٩٩٠ ؟ وما هو دورهم في المجلس القادم ؟ ولهذا حديث قادم إن شاء الله .





المصدر : الأهرام ٢٢ أيلول ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ أيلول ١٩٩٠

# برلمانيات

لفطاة

تحت

القبة

فرات السيد

المرشح المستقل حينما يخوض المعركة الانتخابية  
مواجهها مرشح الحزب الوطني للوضع الطبيعي ان ترجح كفة  
المرشح الحزبي الذي يسند حزبه ويسند ويوفر له  
الامتيازات التي تكلل له الفوز ..

ولكن هذا المعنى لا يأخذ مسلما به المستقلون لهم وجهة نظر أخرى  
مختلفة فهناك ثواب حزبي الاغلبية تم استبعادهم واعتبروا هذا الموقف من  
الحزب طعنا في نزاهتهم او كفاءتهم ولم يأخذوا قرار الحزب هذا كاسواق  
ويلتزموا به بل اصروا على الترشيح وهم على يقين بأن الشعبية من الخطر  
الارشد للفوز وان الحزب لم يدرك حجم شعبيتهم فصاروا انهم اعتبروا  
وخاضوا المعركة بعيدا عن الحزب وامكاناته التي يوفرها لمرشحيه ..  
كذلك كان هذا الكم من المرشحين الاخرين الذين كانوا امضاءا بالحزب  
المعارضة وبلغوا انشأوا بقائمة الانتخابات وخاضوا المعركة  
بملابسهم وكانهم على ثقة من الفوز على مرشح الحزب ومن متعلق ان التحويل  
وامكانات الدعاية وعندما اتصل بالمرشح الى مقعد مجلس الشعب وايضا  
الكم الضخم غير المتوقع من مرشحين لم يكن اي منهم مضوا بحزب او لآخر  
ورشحوا انفسهم كمنقلين وكلمهم بعضهم على ان المعركة هذه للضرورة  
سيكون لها طابع خاص حيث للشعب اصبح على درجة من الوعي تؤهله تماما  
للتفرقة بين مرشح جدير بمسئولته واخروا انه يتصور انه يستطيع ان يجس  
الاصوات بالشعبية والمهابة ..

بعض المرشحين المستقلين يؤكدون ان الدعاية الانتخابية  
والانتفاش بين مرشح واخرين يتلاقى اموا لا اكبر قد يكون له نتائج عسكرية  
ويؤثر في الوعي الطبيعي ان توجد مرشحا يتلاقى مئات الالاف على الدعاية ومرشحا  
اخر لا يتعدى انقله مئات محدود من الجيوب وربما لا يكون امرا مستبعدا  
ان يخلق الاول ويؤثر الثاني ..

وكما ان المرشحين لراهم تتباين تماما حول معنى هذه القضايا فلناشيين  
ايضا لهم وجهات نظرهم المختلفة فهناك قطاع من هؤلاء يقول اعطى صوتي  
للوزير او لا اذا رشح نفسه بدائرتي لانه اقدر على حل مشاكل مستعمية طلقا  
طالب بها الاهالي ولم يتم الاستجابة لها فالوزير وليس غيره هو الصادر على ان  
يجيء الفرج على يداه ..

ويطرح آخر من الناخبين يطرح الاولية لمرشحي الحزب الوطني  
باعتبارهم اقرب للسلطة واكثر اتصالا بها وبالتالي فالمقالة المستعجدة  
بيدهم وبين الحكومة ترجح استجابة الحكومة للمطالب الملحة التي  
يطرحونها بينما من الصعوبة الوصول الى النتيجة عن طريق النقاش  
والمعارضة ...

ربما يخالف ناخبين آخرين اصحاب هذه الآراء فالوزير مثلا كما يبدو  
البحس ضرورة انتخابه لانه اقدر على ايجاد حلول لجمعية المشاكل  
المستعمية يرى البعض الاخر ان انتخاب الوزير لا يحقق الهدف لان  
المواطن العربي بالدائرة اذا تسنى له ان يلتقي مرشحه ويتقيه في احو





المصدر: الأمل - ٢٢ أيلول ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦ نوفمبر ١٩٩٠

وأنت فمن الصعوبة أن يجد الوزير ويلتقي به في ظل مشاغله وأعماله  
فهو المزمع بالعمل... أيضا إذا رأى البعض أن انتخاب مرشح حزب  
الاطلبة ضرورة للشعب لصالح الدائرة على وجه السرعة فالرأي المخالف  
هنا مؤداه أن مرشح الحزب قد لا يوجد بالدائرة بمجرد فوزه وبالتالى  
فلا قيمة لوجوده. فلابد بين الفئتين والحكومة بل أن هذا الانقلاب مع  
التصديق به ربما يستمر بعيدا تماما عن مصالح الدائرة وأمال الدائرة  
ومن هذا المنطلق يفضل بعض الناخبين البحث عن المرشح الصالح  
الذين يستندون به من على خدمة الدائرة فهو الجدير بصوتهم وتمثيل  
دائرةهم ولأمان من انضمامه للحزب الوطنى إذا كانت هذه الخطوة  
ستجعله أكثر قدرة على خدمة الدائرة  
الأراء كثيرة ومتباينة سواء من جانب المرشحين أو الناخبين ولكن

الإجماع هذه المرة على معان محددة بحيث لا ملامتها أن الاتفاق المال  
وحده أن يصل بالمرشح إلى الفوز وأن الدعايا مهما اتسع نطاقها إذا طلت  
على السطح وهذا استقلال صليحها  
كل ذلك التناوب الآن أصبح على درجة عالية من الرعى حتى لو كان لدى  
وإذا كان قد خسر به من قبل فهو الآن مثبته وسداه لكل ما يدور حوله  
ويقال فهو لا يحصى صوته إلا أن هو جدير به وأن يتكرر معه ما حدث في  
نظام القوائم حينما كان مؤيدا لوجود مرشح أو اثنين ويفضل أن تأيد  
القائمة بالكامل وأيضا أن يحدث في هذه الانتخابات أن يحظى صوته  
لرئيس الحزب عن العمال مثلا دون رغبة جهور تأييده للمرشح الحزبى  
للقيادات أو العكس ومن هنا فلا تصور أن يحصل مرشح الحزب من  
القيادات على نتائج مقابله لما يحصل عليه مرشحو العمال فالعبرة بهذه  
المرشح لنفسه بعيدا عن خوضه للمرة مع هذا أو ذلك  
وإذا قلنا أن الانتخابات سوف تكون على المستوى المطلوب من النزاهة  
فهو أيضا ستكون لها نتائجها التى تمثل انعكاسا لواقع سوف يرضى  
نفسه فإذا كان الحزب الوطنى قد وفى في اختيار بعض العناصر التى  
ستحقق فوزا مؤكدا لجديتها وسياسيتها الجارية فهو بالطبع قد جانيه  
الصواب في اختيار عناصر أخرى وهذه العناصر أن ترضى أيدا على  
الجماعية وأن ترجع كانتها أيدا الأموال التى تلقاها من التأييد الذى تلقاه  
عناصر أخرى كتب عليها أن تشرف معها للمرة

المحرر





## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: حالي

التاريخ: ١٩ نوفمبر ١٩٩٠

### الحياة والحياة فقط

العامه للحزب ليدارت الامانة تنقذ الى ذلك وبالفعل تدخلت هذه المرة ولما كان التدخل الذي يما تتشبهه الرياح او ليس على مزاج بعض المسؤولين التفتينيين نشأت المشكلة وقد أخذت اشكالا عديدة إما ان يدافع المسؤول التنفيذي بمرشح مستغل. ويعدده بالمساعدة او يختار لقوى المرشحين المتكسبين ويقل بجانيه ويسخر له بجاهر ويعلم عداوه على الملاقتهم من يتدخل من خلف ستار ويوجه ضرباته تحت الحزام في مقتل لا بد من وقفة مع هؤلاء وهم معزولون جيدا لكل الاجهزة المسؤولة. فحين لا تقبل سوى للحياة بدلا

### كمال الدين حسين

قال الرئيس محمد حسني مبارك بالحرف الواحد. الكل في الانتخابات سواء لائق بين مرشحي الحزب الوطني والمعارضة او المستقلين والجماعيين لها الحرية الكاملة في اختيار من تريد وسوف يدخل البرلمان صاحب الشعبية الكبيرة وصاحب الرصيد الكبير من حب الجماعيين وكذلك صدرت التعليمات من اللواء عبد الحليم موسى وزير الداخلية بالحياة للنام والوقوف خارج النجان. ثم بعد هذا الكلام الواضح والصريح الذي لا يحل سوى معنى واحد هو الحياة والحياة فقط ويأتي بعض المسؤولين التفتينيين في بعض المحافظات وليس كلها ليسألوا بعض المستقلين ضد مرشحي الحزب الوطني فهذا هو الامر الغريب والمثير للدهشة بل هي الطاعة الكبرى فكيف يحدث هذا دون تدخل وكيف سمح هؤلاء الاستمرار في هذه المهزلة الامر جد خطير ويحتاج إلى تدخل سريع ونحن لانقول هذا الكلام اعتمادا على مصادر او صنف لاننا فيها وكان بالفعل إنهاك عاليا - العديد من الشكاوى وظلمات الاعمال والندوة اصحابها يريدون فيها حكايات وماس من تدخلات بعض القيادات التفتينية وعلى الملا بل وصل الامر إلى التحدى السلطان بان فلانا لم وان يرى مقدم البرلمان طالما على قيد الحياة واصحاب الشكاوى لم يظفروا سوى الحياة فقط.

والمشكلة بالطبع لها اساس وجذور. في الانتخابات السابقة كان الاختيار يتم عن طريق المحافظات وكان للمحافظين واسماء الاحزاب دور رئيسي بل دور متفرد في الاختيار ولما كان البعض وليس الكل لهم اغراض خاصة في الاختيار كلفت الشكاوى تنهار عقب كل انتخابات على الامانة







المصدر : الأخبار - باريس

التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٩

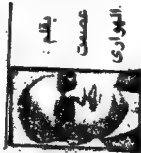
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صحيفة سوابق الحزب الوطني (٢)

# انهم غير جديريين بثقة الشعب

مرونا تارا موريا صحيفة سوابق الحزب الوطني تقول الشعب عثقه في امريكا ذلك الذين يتكلمون من الشعب  
كله .. وهم للشعب اللذ الضمام .. لقد سكنت الوجاه قلب مصر بما كانوا يفعلون .. واستعيد الياس والقنوط  
مخلص بعد ان تصيب العجز والفاشل في حل مشكل الضمام .. واقتلعت صرخات السباع مع بدح الجفار  
الذين يذهبون .. وسقطنا الزمات بعد ان ظهر السكواون عن مواجهاها وكثنا لها غير متكررين ..  
وسقطنا الثورث والضحكون في عجب القباد والاكباد قاصدون .. وسقطت القيم والحدود الاجتالي والزهيد  
الباريء .. لا راحة بولاج يصحت جرح .. ولا برينش يترقه برش .. ولا يميل بلن من ضج البسعة .. ولا  
يقلج بسعة فلي .. ولا يواطين ليمد يكله عام ارتكاح الامصار الرجيح .. ولا يخفك بظن اننا واستلرا ..  
لذلك كله حميد البريء الذي هو من صلب الحزب الوطني الذي يحرص نفسه اليوم على الشعب طليبا

11 .. الله



بقلم :

عصمت

الهوراري

وكيل نقابة المحامين





أية تلك التي يبتغيها الحبيب الوطني من شعب ذائق الغرابة من حكومة هذا الحبيب .. لقد الفصل المستوطن فيه عن الإنسان المصري فلم يعد له في نفوسهم وعقولهم وجود .. ولم يعد له في ضمائرهم مكان .. فلنن هو الإنسان المصري الذي كان له السمع والبصر قبل أن يستولي ذلك الحبيب على مفاتيح الحكم في مصر ؟ .. وأين كانت مصر التي كانت التهم تلما على جبينها ؟ .. وأين مصر التي كانت حية النيل تجنى من خيرات أبيط البشر ؟ .. أين مصر التي كانت تلك ما لم تملكه أية دولة من تاريخ يعد إلى أسماك الزمن ؟ .. وأين غيرتنا التي كانت تكفي من حاجتنا فكانت كالة المصادرات أرجح من كالة الواردات ؟ .. وأين مصر التي كانت تتباهى بالمعاقلة في كل المجالات ؟ .. وأين الطول الحضريه لشاكل الجماهير ؟ .. وأين خطط الإصلاح والانقاذ لمصرنا التي القوا بها في مأوية مسجولة تحت خط الفقر ؟ .. واليوم جاء يوم الصليب فقد صار الزمان أن يبرأه الشعب موحش الحبيب الوطني بلك التسللات جميعها .. فليس كلفيا من أياك المرحسين أن يرفعوا شعارات غاشمة ، فليس بالشعارات يكون بناء الأمم .. فالشعارات لا تملأ بطونا خارية .. ١١

على جماهير مصر أن تسال موحش الحبيب الوطني سؤالاً واحداً محمداً .. ماذا فعلت حكومتكم لخدمة الشعب منذ أن وجد الحبيب الوطني على أرض مصر ؟ .. واسألهم هل لحبب اقت به الصلطة ولم تات به الجاهليين ، أن يشمر بالأم تلك الجاهليين وأسلها ؟ .. ٢

اسألهم ماذا فعلوا من أجل العمل الذين يقع على عاتقهم بناء مصر ؟ .. وماذا قدسوا لللاحين الذين صارت أحوالهم حتى مجرأ الفلاحه التي كانت مصدر ثروتها ؟ .. وماذا اتخذت حكومتهم من أجل ربح مستقر جيش المواطنين للمواطنين المطحونين حتى تتسارى دخولهم مع ارتفاع الأسعار ارتفاعاً فاحشاً ؟ .. ١

على التناحيين اليوم أن يصرخوا في وجه أولئك المتمكنين أن المال ينش ويشتكي ولا لمد يستعصر لصراته .. وأن الللاح صامت حالته حتى تراه الأرض جدياء .. وأن الموظف مسطه المطبات القاسية ويخرج كل حذاب وفشاء .. انها حقا لكثرة الانتصابية واجتماعية يعاقب منها فلاحونا وصغارنا وموظفونا .. وكظم يشكون مسموم الشعب الطاهر .. فراقم انهم يعيشون بين ظهرياتنا ولا جوارنا ، الا اني لشمر بهم انهم في دار غير دارنا .. ول مصر غير مصرنا .. بل ول مصر غير مصرنا .. فويل يستحق الحبيب الوطني يحد تلك ثلة من الشعب وتأييدا .. ٩ .. ١١

على جماهير التناحيين أن تترك ان حكومة الحبيب الوطني لم تعد قادرة على حل ما تعانيه من مأس .. لقد غرقت في مستنقع العجز ويحار الفشل .. فلم تحلل لشعب المصري وربة زراعية تفتيه .. وأن هي الا تصروحات غاشمة عسى ان تهدم بها تيران للشعب لترشيد .. ولكن لولم الحبيب الوطني انه اذا كانت حكومته قد عصفت ببساطنا الاغضر عصفا .. ونسفت رافعتنا الزراعية تسفا .. فاليوم تلعننا ارض مصر وشديدا .. يوم أن يلغز الشعب يمثل تلك الحرب العاجز للفاشل الذي لا يملك الانتماء إلى شعب مصر .. لقد حسب اعضائه انهم الحق الشعب الفاضل عته .. وحرصوا على ان تربع مصر رايتهم لا ان يرفعوا هم رايات مصر .. فكانوا ازاما على جماهير التناحيين ان تصيح في وجوههم لا للتمجيد والفاشلين .. لا لأولئك الذين هم عن اصلاح مصر ساهمين .. ولكنهم هم لترواتهم وريختهم حالقون .. والذين هم في التناح الفرارون .. والذين يقدرات الشعب ويستقله معرضون .. وترامم اليوم يستحقون من الشعب الثلة والتأييد .. والذين ان ذكركه الشعب راعية لن تفي .. فإربها بدمه المم .. لا للفاشلين .. ١١

للا يظنون الى الزراعة وكيف تصورت ، حتى صار عارا علينا ان نستورد السلع من بلاد مصرارية .. وال الصلحة وكيف نهبت ومكث ، فلا تحديث ولا احلال للقيح في الصناع التي تركها الآلاين .. وال لتجارة الداخلية منها والخارجية .. وقد انقض ميزان المدفوعات فتضخمتم الدين حتى صارت مصر اسيرة اذلتين .. فويل من ذلك يستحق الحبيب الوطني من الشعب ثلة وتأييدا .. ١١

يتبع بالعدد القادم





المصدر : الأحرار

التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## • رأى المعارضة •

### مبادئ بمسند الانتخابيات

قاطعت اغلب احزاب المعارضة المصرية الانتخابات البرلمانية بمجلس الشعب ( العمل - الاحرار - الاخوان - الوفد ) لان الحكومة لم تستجب لمطالبهم لتأكيد حرية الانتخابات ونزاهتها وهي مطالب واردة في الدستور وفي قانون الانتخابات وهي ان يشرف القضاء على الانتخابات طبقا للمادة ٨٨ من الدستور التي تنص على اشراف القضاء على عملية الاقتراع والافتراع كما تعلم هو تعليم النخب امام اسم الشخص الذي يرغب في انتخابه اى ان الاقتراع اضيق نطاقا من الانتخابات ولا تدخلت الحكومة بان عدد القضاة لا يكفي الاشراف على اللجان العامة والفرعية والبالغ عددها ٢٢٠٠٠ لجنة تقريبا وأجابت المعارضة بانها تكتفى بإشراف العدد الموجود من رجال السلطة القضائية بمفهومها الواسع اى وكلاء النيابة العامة وقضاة مجلس الدولة وأعضاء النيابة الادارية والمستشارون واعضاء المحكمة الدستورية العليا هؤلاء يتجاوز عددهم ٧٠٠٠ ولما كانت لجان الانتخاب البالغ عددها ٢٢٠٠٠ لجنة موزعة على حوالى ٦٠٠٠ مفران عدد رجال القضاء الذين اشربنا إليهم يكفى لان يرأس كل واحد من أعضاء السلطة القضائية مفران من مفرات اللجان الانتخابية حيث يضم المقر في المتوسط ٤ لجان انتخابية

اما الامر الثاني فهو ان يثبت النخب شخصيته امام رئيس اللجنة حتى يتأكد انه نفس الشخص صاحب البطاقة الانتخابية وهذا امر طبيعي وعرف متداول ويمكن إثبات الشخصية بالبطاقة العائلية او الشخصية او باى مستند رسمى يثبت شخصية الناخب مثل رخصة القيادة او جواز السفر او رخصة سلاح او اى مستند رسمى اخر

واما الامر الثالث فهو ان تعلن الحكوم على لسان وزير الداخلية او رئيس الوزراء انها لن تقوم بإلقاء القبض على مندوبى مرشحي احزاب المعارضة في ليلة الانتخاب ثم تطلق سراجهم يوم الانتخاب بعد الظهر وبذلك تكون لجان الدوائر الانتخابية بلا مندوبين من المعارضة يعنى كل ستة وانت طيب ووجود المندوب امر يبيحه قانون ممارسة الحقوق السياسية

[ البقية من ٦ ]

١٩٩٠





المصدر : الأهرار

النشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٠

مما سبق يتضح ان الحكومة لم تستجب لاي مطلب دستوري وقانوني من مطالب المعارضة بشكل يدل على إصرارها على احتكار السلطة وتزوير الانتخابات لأن هذه المطالب يضمن ان ثقل من أي حكومة لا تبني نية التزوير !! ولكن ماذا بعد إعلان نتيجة الانتخابات واجتماع مجلس الشعب لقد قامت احزاب المعارضة بالظعن في دستورية قانون الانتخابات وقبل الطعن امام القضاء الإداري وأحيل الى المحكمة الدستورية العليا تأسيسا على ان القضاء لا يشرف على عملية الاختراع كما نص الدستور إذ لا يمكن لقاض يجلس في حجرة مأمور القسم أو المركز لا يمكن له ان يشرف على الاختراع الذي يتم في مائة لجنة أو أكثر في الدائرة ويستعود مرة أخرى الى دستورية قانون الانتخاب وعدم دستوريته فتعلم الحكومة تماما أنه قد صدر حكم من متتاليين بشأن مجلس الشعب في سنة ٨٤ وستة ٨٧ بعدم دستورية قانون الانتخاب مما اضطر الرئيس مبارك إلى حل هذين المجلسين ودعوة الناخبين الى انتخابات جديدة يعنى سندخل في عملية ( نواخيتي بالأموة !! ) ولندخل مرة أخرى في ( حيص بيص ) حكومة ومعارضة !! وفي ختام هذا المقال أجد انه لزاما على ان استرعى نظر الرئيس مبارك الى النقاط التالية :

أولا : ان ترك الرئيس مبارك لرئاسة الحزب الوطني أصبح مطلبيا شعبيا جارفا وعلى الرئيس ان يستقضي عن ذلك بوسيلة أو بأخرى لأن منصب الرئيس وسلطته الواسعة في الدستور الحال تضفي على الحزب الوطني الديموقراطي إمكانات لا يتمتع بها

ثانيا : ان الحزب الوطني قد أخطأ خطأ واضحا فاحشا ووضع الرئيس مبارك نفسه في حرج شديد حينما لم يرشح إلا اثنين فقط من الأقباط من مجموع مرشحي الحزب الوطني البالغ عددهم ٤٤٤ مرشحا في ٢٢٧ دائرة أي بنسبة تقل عن ١/٢ في حين ان عدد الأقباط في مصر لا يقل عن ١٠ ٪ من السكان !! ولأدري كيف وقع الحزب الوطني في هذا الخطأ الفادح بالإضافة إلى ان الحزب الوطني لم يرشح سوى ٤ سيدات من ٤٤٤ مرشحا أي بنسبة ١ ٪ في حين ان السيدات يمثلن ١/٢ المجتمع وقد انتخب في برلمان ٥٦ - أي منذ ١/٢ قرن ، ثمانية سيدات في مجلس الأمة - في ذلك الوقت - وهو خطأ فاحش لأدري كيف وقع الحزب الوطني فيه وليس هناك إلا تفسير واحد سواء في ترشيح الأقباط أو السيدات وهو ان الحزب الوطني يعتبر نفسه صاحب السلطة وصاحب السيادة والامر التام في مصر وإرادته المعارضة لم لم ترد ، أراد الشعب أم لم يريد . وهو نفس الأسلوب الذي كانت تنتجه الثورة في سنواتها الأولى في تثبيت شريعته على أرض مصر ولكن يبدو انه قد غاب عن قيادات الحزب الوطني ان الفرعية الدستورية قد حلت محل التشريعية الثورية منذ عام ٧١ وان نظام الحكم في مصر يرتكز على إرادة الشعب وليس على إرادة القوات المسلحة كما كان في السنوات الأولى للثورة







المصدر : .....الأخبار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ في أغسطس ١٩٩٠

سيادة الرئيس حسني مبارك من زميل لك يميزك ويقدر  
كل إعراز وتقدير وقيل ذلك يعز مصر وشعب مصر كل إعراز  
وتقدير انصحك مخلصنا ان تكون رئيسا لكل مصر ولكل  
أحزاب مصر وان تشكل حكومة جديدة قومية قادرة على  
التصدي لشكل مصر حتى تستطيع البلاد ان تواصل  
مسيرتها الديمقراطية واخيرا وليس آخرا نطلب منك حوارا  
مفتوحا امام الشعب مع الأحزاب السياسية حتى تكون على  
بيئة من رأيهم ويكونوا على بيئة من رأيك امام الشعب وفق  
الله مصر وشعبها الحريق ووفقكم الله يسيدة الرئيس .  
مصطفى كامل مراد





المصدر: الأخبار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : ١٩ نوفمبر ١٩٩٠ : التاريخ

## علامات الساعة



يقلم :  
الدكتور  
فرج  
فودة

الرئيس مبارك نفسه ، ليس صراحة ولكن بوضوح ، وليس بالاسم ولكن بأسلوب لا يمحى عن لسانه - ولا مؤاخذه - أي صراحة ، ومثل ذلك ما يفعله مرشح الحزب لى لى الدوائر ، حيث ينتقل يومياً من مؤتمر حزبي صاير إلى مؤتمر حزبي آخر ، ولا كل مرة يلقى كلمة ساعة كاملة ، لكن يتحدث عن منقلب ( النحاس باشا ) . كان النحاس باشا ديمقراطياً ، وكان يرفض الأحلاف ، وكان زاهداً ، وكان تقياً ، وهكذا إلى آخر الحصة ، وأنا شخصياً من مشايخ النحاس ، لكنني لم استطع أن أمتنع نفسي من التساؤل الخبيث ، لماذا النحاس بالذات ، وبماي المنسية ، وبماي الناصد ، ولم أخرج سوى بتفسير واحد ، وهو أن الكلام ( لك ) بواجرة ) كما يقول لك ... وإذا أعلن الحزب الوطني الحزب على الحزب الوطني ، وإذا غمز وزير مرشح الحزب الوطني في رئيس حزبه ، وإذا أغلق مقابض كمبريتور الداخلية ، وإذا قاد وزير الداخلية بنفسه حملة ( الانضباط ) ضد التزوير ، وإذا أعلن الرئيس أن كل المرشحين لديه سواء ...

لست أشك في واقع مشاهداتي اليومية في دائرتي الانتخابية ، في أن بعض مرشحي الحزب الوطني ، ليس في دائرتي فقط ، بل في دوائر كثيرة ، يواجهون مشكل حقيقية ، ويقولون ننتقل ويشيب لهنها الغراب ، وأن ذلك يرجع إلى ثلاثة أسباب محددة .

الانتخابات بالثلاثة ، فانتقلت صلتهم بالناس ، وتوكلت بالاستقويات العليا في الحزب ، فإذا بالانتخابات تصدت فجأة ، وبأسلوب للرهبي ، حيث لا يقبل مسئول من مسئله ، ولا أمين للحزب من مرشحه ، وبالتالي لنهم تهربوا بتزوير الانتخابات أي الدرجة التي أصبح فيها التزوير مستخدماً الأول ، وبصريحهم الأساس ، فلا بهم يستمعون يومياً إلى تصريحات من مبارك تؤكد نزاهة الانتخابات ، وإذا بضح الحزب يقسم يومياً على ذلك ، بل ويصدر تعليماته لرجاله بالبقاء خارج اللجان ، ويتجاوز ذلك إلى التأكيد على عدم مشاركة الكمبيوتر ، وبما أدراك ما الكمبيوتر ، في عملية الفرز ، وهو أمر يمكن احتسائه ضمن علامات الساعة ، وبالتالي أن ترشيحات الحزب الوطني ، في أغلب الدوائر ، شلت صفوف الحزب بשרارة بالغة ، وبهتت كثيراً من أعضائه إلى ترشيح أنفسهم بهدف محدد هو استباق مرشحي الحزب ، بل وتجاوز الأمر ذلك إلى انقسام من رشحها الحزب وأعلن كل منهما الحزب على الآخر ، وانتقله إلى التحالف مع المنافسين ، بمنطق ( أجب سعد فقد هلك سعيد ) ، والنتيجة غالباً أن يهلك سعيد ، ويهلك سعد معه ...

علامة أخرى من علامات الساعة ، هي هجوم بعض مرشحي الحزب الوطني الرسميين على





المصدر: **الوقد**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: **١٩ نوفمبر ١٩٩٠**

## أخير نيل الإحتياجات

تواجهت المشاكل والأزمات، وفوات الأحداث المهمة على الساعطين الداخلية والخارجية، وكان لخصر نصيب كبير من تلك المشاكل بدءا بأزمة الخليج، ومرورا بالاعتقالات السياسية ومحاولة زعزعة الأمن والاستقرار وانتهاء بالانتخابات وما يدور فيها وما يحدث فيها.

على هذه الأحداث التي تشغل بال المسؤولين والقائمين على سير الأحداث والمهتمين بقسيسة والاقتصاد، حل لها مكان في اهتمامات الناس ١٩، وهل تحتل موقعا متميزا على خريطة حياتهم ١٩ أم أن مشاكلهم اليومية وزمانهم الشخصية

**مفهوم الجواز الديموقراطي**  
**الجهاديين: لا شمر بالانتخابات إلا بظهور «الافتات والدمية»**

المذكورة لم تلتجج مكانا لغيرها من الأزمان العامة ١٩، ولكي يجيب عن هذه الأسئلة كان هذا التحليل الذي قامت به «الوقد» وساطلت فيه الناس من مختلف النوعيات والأعمار.





المصدر : **الوفد**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٠

# الشباب وشغل بال البطالة والفقر وبناء المستقبل والاباء يحملون هم الغلاء والدروس الخصوصية

تعليمهم وهذا على ألا يسمح في بلقشير في أي شيء آخر ولو توافرت لنا أي وسائل شرايحية وتحسنت أحوالنا المالية واصبحت مثل باقي الصناعات التي لديها حياة طبيعية بلا هجوم لأعدائنا التفكير فيما يدور حولنا لكن طائفة نحيا هذه الحياة التفكير بالخدمة ولا يمكننا للحصول على أبسط حقوقنا لأن تكمن من التفكير في شيء سوى مشكلاتنا الخاصة والملاش نخشع على نفسنا مع فيه عد فليس يفكر في مشكلات الانتخابات والتخفيف

وفي إحدى البوارج التي تشغل بها الحرب الانتخابية في محافظة الجيزة كان لنا لقاء مع المهنيين والمترشحين داخل التيارات والقطاعات للترشحين .. وكان سؤالنا لهم لماذا يشغلهم هذه الأيام ولماذا يتواجدون داخل هذه الشوآت ؟ قال محمود علي : مترشح ..

الترشحين بيتأتسوا في أظهر مجلسهم كمرشحين لأعضائهم التي سوف يلامونها لنا بعد دخولهم المجلس ..

للاختلافات لا تحسني لنا شيئاً سوى حل مشكلاتنا الخاصة التي لربوب كعويبة .. في محاولة حلها في غير موسم الانتخابات .. وعندما نشود فإننا لا نذكر شيئاً عن الانتخابات ولا غيره .. مشكلات الحياة الخاصة والأرض ولو أننا لا نذكر لنا مجالاً للتفكير في المشكلات السياسية أو العامة والحق أني لا أهتم كثيراً بما يقال داخل هذه السراياك لكن كله يكون من أجل إنهاء مشكلاتنا ..

هل منح الدراسة للتحب والامتحانات طوال الشهر والمداوول المكثفة بالحصص ليسج لنا بوقات فراغ لعرفة الأحداث ؟ وكل صديقها صراح تكرر الحديث تقول :

نعمنا التوحيد هو النجاح والتفوق والمفاجأة على مسئولنا الدراسي .. واعتقد

**تحقيق :**  
**نعتيق ياسين**

ان جميع الناس يعملون جيداً السياسة الجديدة المثيرة لنحويلنا للتعليم الفني والتجاري .. ونحن نضرب هذه السياسة باجتهادنا ومذكرتنا ليس عندنا وقت للتفكير فيما هو بعيد عن الكتب والدراسة .. ولذلك لا نعرف عن الانتخابات شيئاً سوى ما نسمعه من أبنائنا وأمهاتنا وهنا تدخلت ضيعة إبراهيم - طلبة وكالت - المفروض بلغوا مجلس الشعب مشاهير .. فحين لا نعرف عنه شيئاً سوى عطلة المدارس والمصاريف على الطالب والبطالة والامتحانات ..

وفي جولتنا كان لنا لقاء مع بنسواوي محمد - ٥٠ سنة - بائع فوكه وعند سؤالنا له عما يشغله هذه الأيام قال : أنا راجل مؤمن ول سنة أول جمعهم في مراحل الدراسة ولا يشغلني في هذه الدنيا سوى توفير تعليمهم ومصاريف

كان اللقاء الأول مع سنية حسن أرغلي .. موهلة قالت : سأيشغلنا الآن كاتبات وموهلات سوى الدروس الخصوصية التي أصبحت لاجبارية خارج المدرسة .. وبالمعروف منع داخل المدرسة من طريق ما يسمى بـ"مجموعات التفكير" ..

كل هذا يسبب إهمال السنة التي أصبحت شيئاً مسكناً على رؤوس الطلاب .. وتشغلنا أيضاً الأسعار التي أصبحت لا تحصل وليس عندنا مجال للاهتمام بالانتخابات ولا غيرها ..

وتصل أمل عبدالفتاح الكلام حيث تقول : كانت مشكلة الخليج والتكوير تشغل جزءاً من تفكيرنا بحكم تواجد الأرياء لنا هناك ولكنها بدأت تتلاشى في ظل أحداث الانتخابات والاضرابات الأخيرة .. ولكن إن كنا صادقين مع أنفسنا فسوف نعرف أن كل هذه المشاكل تتلاشى أمام حقيقة حياتنا اليومية التي أصبحت رؤيتنا لنا واقع تعويذة علينا .. وريعتنا سينا بوجوبها واقتناعاً باستحالة علينا .. ومع احترامي لكل ما يقال في وسائل الإعلام عن الانتخابات ووجوب انشراك الشعب فيها فإنني متأكد من أن الناس ان يلقوا عليها .. وأن يتخذوا بالوقود التي تقدم خلالها لأنهم - بال - بسيطة - سنوا سماعها في كل انتخابات مضت ..

وكان للبطالة رأي خاص جداً في كل ما يدور وإن دل على شيء فإنما يدل على عزتهم اللامة عن الأحداث .. أماني يونس - الصف الأول الإعدادي قالت : قبل ان يطالبون بمعرفة بمعرفة الأحداث العامة إنني حولنا لأن لنا سؤالاً :







المصر : الوفد

التاريخ : ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

معمود رشدي .. ٣٦ سنة يقول .  
- أنا امك بطلقة انتخابية ولكنني لم اقبل  
دفع الغرامة على الاهداف للانتخاب . لماذا  
لمعت لذا مجالس الشعب السبيلة ؟ ثم من  
ابن لا يناء هذا للشعب الوقت للتفكير في  
الاشكلات السياسية والوطنية وهم لا  
يستكون حق التفكير في حياتهم الخاصة  
لهم خاضعون لادار لا الواقع الذي يارض  
على حياتهم الغلاء والتكثف والانتعاش  
في الدين ؟

شباب خريج كلية العلوم قال .  
- اعتقد ان الدولة حاليا لا تفكر إلا في  
الحزب الوطني . والانتخابات القادمة ولا  
يشغل تفكيرها مطلقا مشكلات الشعب  
المصري .. ولا الغلاء وارتفاع الاسعار  
والغريب في الامر ان الدولة تترك  
الانتخابات القادمة كل الاهتمام في حين ان  
هناك حزبا واحدا فقط سوف يخوض  
المعركة ضد نفسه .. ولما لا افكر افلا في  
الانتخابات .. لانني ان انتخب حزبا  
لرأيت في كل حكمه اسفل الخبز  
والخضراوات والمواضع تافيه من  
انتخابات مساويات الامر لانا مثلا شباب في  
واكر المشروبات من مصرى ولا استطيع

حتى الآن مجرد التفكير في الزواج الذي  
اصبح مشكلة كل الشباب فكيف تفكر في  
مشكلات خارجية وسط مشكلات الريمية  
التي تعانى منها ؟

وخالف حديث سريع مع احدى  
المصيرات كانت تقف في طريق العيش فقلت  
بتفكير

- افقوا معانا في تطوير العيش وتطوير  
الجمعية وتطوير لبش لمراتبت  
وستعرفون اجابة سؤالكم ..

ولكنك سيده كانت تقف خلفها في  
الطريق بخلص الطوير الخلف والاسعار  
انخفضت والسكن توافرت والشباب  
اشغل والمواضعات اصبحت سهلة  
والدارس اصبحت نموذجية ولا تجد  
شيئا يشغلك سوى التفكير فيما يحدث  
داخل الانتخابات والخليج ..

ارمونا خلفا ما نحن فيه " أزمة  
الخليج سوف تحمل والمجلس سوف يكون  
وان يقل على حاله وهمه سوى الانسان  
المصري المظنون .  
وأزمة الخليج نحن نقرون على حلها .





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: **الوفد**

التاريخ: **٢٠ نوفمبر ١٩٩٠**

### هكذا كانت مجالس الشعب :

### عندما يعطي الشعب أرائه !

ثلاث مرات خلال حياتنا الثورية تعرض برلماننا المصري للتدمير وإيلامها كان البرلمان هو مجلس الشعب الحقيقي لأن كل أعماله - وقوانين - وغيره - جاءت إليه بانتخابات نظيفة ونزيهة ولم تعرف برلماننا التزوير إلا في عهد صديقي بلشا - غفر الله له - في انتخابات عام ١٩٣٠ وفي عهد محمد الحكم المصري في يوليو ١٩٥٢ بعد الانتخابات أجراها الرجوع ممنوع مسلم وثالث بالحق . متفرغش أراي ! من طبع العصر التزويري ! حيث لم يشك منها أو يشك فيها حتى الذين خسروها !

لما ثورة الأول التي واجه فيها مجلس شعب مصر الحقيقي التدمير وتمنع الإنعقاد فكانت عام ١٩٢٥ - والعهد على الذاكرة ! - وبعد أن سحب البرلمان لفته من الوزارة القائمة آنذاك وكانت وزارة الرجوع زيور بلشا فلم يعترف البرلمان بمرسوم حله الذي لجأ إليه زيور بلشا واجتمع في قاعة الكونغرس بميدان الأوبرا بالقاهرة واستكمل دستوريا شرائط انعقاده بالرغم من الحكومة !

والرة الثانية كانت في ظروف مشابهة في مسئلة الثلاثينات ويوما اجتمع البرلمان في دار القبط الولدي الشرقي بك في باب الخلق بالقاهرة وتجاهل مرسوم الحل وسجل - ولو للتاريخ - رفضه لاجراءات الحكومة وكانت المرة الثالثة في عهد صديقي بلشا قبل أن يجري انتخاباته الزائفة لافسرت عن أغلبية لحزبه وقتذاك - وكان

لستخري اسماء الإضداد - يحمل اسم حزب الشعب وكان حزبا كروتيا ينال للحزب الحاكم حاليا في انقطاع صوته بالمعاصر ويوما فاز بأغلبية تسمح باستمرار صديقي بلشا في الحكم لكنها والشهادة ه لم تصل إلى الأغلبية الثلثية على مدى الحكم لافسول أغلبية الخمس تسعمت : ١٩٩٠/٢١ يبدو أن الوقلة والفجر الدستوري - يضم الغاء - لم يكونا قد اختزعا بعد قيام صديقي بلشا : وعندما حلت صديقي بلشا البرلمان الذي كانت أغلبيته ودية كعقدة . والذي راس مجلس نوابه القبط الولدي

الحكيم ويضا واصف لم يعترف ذلك المجلس بأوامر صديقي بلشا الذي أطلق أبواب البرلمان بقسلاسل الحديدية . وقرر الإعضاء الاجتماع كعقدة في البرلمان وتقديمهم ويضا واصف الذي أمر حرس البرلمان بلك السلاسل لهما لتردوا قام النواب معهم المواطنين بتقديم السلاسل ودخل النواب واجتمعوا وأدانوا تصرف الحكومة ومن هنا اكتسب ويضا واصف لقب محصل السلاسل !

هذه تملاج وعينك لمجلس شعب الأسر التي استعدت لوقتها من صدق تملاجها للشعب وفي عهد الثلاث محمد محمود بلشا مع حزب الهيئة السعيدة دارت فتتخابات مشكوك في سلامتها يدلل أنها لم تسفر إلا عن ١٢ ثانيا ولديا لقطعت دواثرهم من عبث السلطة لفتوا ١٢ كوكيا لاسعا في سماء حياتنا البرلمانية بزعامة

عبدالحاميد عبدالحق بلشا في مجلس النواب ويوسف بك الجدي في مجلس الشيوخ ويوسفينهم العربية واعلمتكمهم إلى صلاية الشعب الولدي القضاء مشلح الحكومة وكثوا لسان الشعب الحق في يدها نواجه برلمانا - صنع في وزارة الداخلية - سيخون من مثل الشعب الحقيقيين إذ قاطع الولد انتخاباته وسيدخل الجو لسمسرة المصالح الشخصية وسوف يوليدين على طول الخط ولد يفتلون ويصنعون معارضة ومعية وعندئذ يكون الحزب الحاكم يوليدين ويعارض الحزب الحاكم

وتتطبق عليه مقولة زعيمنا الخالد في ظروف مشابهة جورج الخامس يلووس جورج الخامس . ومع ذلك سوف يجبا الولد ويرزهر وينمو ويكسب كل يوم أرضا وانصرا وهو يصون كرامة الشعب من الاشتراك في مهزلة ديمقراطية القطار . التي يمنحها ويمنحها من يكون هذه الأيام حق النج والنج مع علمهم بحجمهم الشعبي ويراي الشعب فهم وحتى مع غياب الولد عن البرلمان اللقم لستقل طيله يورق ملتصبي الماعد وينزهر بان دولة الباطل ساعة وبوة الحق إلى قيام الساعة وسيدم أه ثوره ولو كره كميونتر وزارة الداخلية .

**جبرتي الوفد**





الواقف

المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٠ فيس ١٩٩٠

## من أجل الديمقراطية الحقيقية

تحية من الأصدقاء لكل الأحزاب التي رفضت أن تستخدم في صورة زائفة غير حقيقية عن الديمقراطية في مصر - أي تقول بأن عدد اللجان الفرعية أكثر من عدد رجال القضاء قول إذا كان صحيحا فليصوره به التزوير على التزوير واستبداله بمقولتنا لأنه يمكن بكل بساطة إجراء الانتخابات على مراحل زمنية أخرى مثلا الانتخابات في وجه قبل في يوم ويوم أخرى الانتخابات في وجه بحري بذلك يكون الأشراف الفاسدين على الانتخابات إشراقا حقيقيا ولا يمكن التشكيك في صحة نتائجها

لكن التشكك بلوقوع التحال لا يمكن أن يكون إلا لصحة من يريد تزوير إرادة الشعب واصطفه من هذا التزوير . لاعتد إطلاقا أن هذا التزوير يرضى به الرئيس حسني مبارك وهو ليس في حاجة إلى تأييد الحزب الوطني أو أي حزب آخر فهو رب العائلة والأحزاب كلها أيتام . حيدا لو ترك رئاسة الحزب الوطني وأعطى لكل إبن من أبنائه الفرصة لكي يحصل على التأييد الشعبي الذي يمكنه من الوصول إلى الحكم فهذه هي الديمقراطية الصحيحة . أن كنا كثيرا الكثير مصطفى أمين طالب الرئيس مبارك رئاسة الحزب الوطني في فترة يوم الثلاثاء ١٠/١٠/٩٩٠ حتى تكون الانتخابات حرة مع تأجيل الانتخابات لفترة حتى يعاد النظر في طلبات المعارضة وحتى يعاد النظر في عدد السيدات وعدد الأقباط الذي رشحه الحزب الوطني وأنس هذا أميب بالسيد الرئيس أن ينظر في الاقتراحات الثلاثة ويعلم الله أنها كلها لصالحه وصالح الوطن

- أن يتترك السيد الرئيس رئاسة الحزب الوطني .
- تأجيل الانتخابات لمدة شهر .
- الإنشاف التكل لرجال القضاء على اللجان الفرعية والرئيسية حتى يعلن النتائج

ه لتكن الانتخابات على مراحل زمنية

● التعريف الحال للعامل الذي يريد ترشيح نفسه مجلس الشعب هو أن يكون عضوا بذكاء وعالية والمخرج أن يعدل هذا التعريف ليصبح (كل من يعمل نفع لجز فهو عامل) والاستاذ الدكتور كاشفة عامل والتفكير في أي مصنع عامل والمهندس مدير المصنع عامل مداموا أنهم جميعا يعملون نفع لجز وعلى ذلك لفطفت هم أصحاب المهن والمحاسب الحر الطبيب المحامي الذين لا يعملون نفع لجز فهم فطفت وعلى ذلك فليس بالضرورة من يرشح نفسه من العمال أن يكون خفيرا في أي مصنع مليدا في ثقافة عمالية وليس هذا ببيعة لعربي العمال في أشغلنا ليس كله عمالاً مقيدين في ثقافة عمالية .. واعتد أن في هذا الاقتراح حقيقيا من حدة الهجوم على الثقافة الظفلة بين المصريين فطفت وصلا ورسمية وطشية وثقافة خاصة وأنهم جميعا لهم القانون سواء في الحقوق والواجبات فطفا يكون لفطة معينة امتياز عن باقي الفئات عند الترشيح لمجلس الشعب .. واعتد أنه لا يخفى على أحد في مصر أن هذا الشخص المستورق قد وضع ليس لصحة العمل والطلاب ولكن لصحة الحاكم الفر . وقد ظهر هذا جليا يوم الهزيمة أو يوم النكسة كما أراد النازيون تسميتها . وبني اعتد أن استجابة الرئيس لهذه الاقتراحات ستؤدي إلى إشراك جميع الأحزاب في الانتخابات وفي القبال الجماهير على صنفين الانتخابات إزاء الواجه نحو الوطن . يحسن بالانتماء إليه وإلى ضرورة المشاركة في إقامة حياة ديمقراطية سليمة وحقيقية بفكر بها السيد الرئيس كما يفكر بها كل مصري . ويشهد بها الأعداء قبل الأصدقاء ويتحج السيد الرئيس داخلها تجلده الباهر في السياسة الخارجية .

جلال ثابت

وكيل وزارة البترول الأسبق





## ملخص

## انتخابات بلا مضمون

صحيح أن هناك مئات الآلاف من الأموال كُتبِلت في الصناديق دون فائدة. وصحيح أن أصحاب محلات الفراشة والحظوظين قد جاهدوا فرصة طيبة من الزواج. وصحيح أن المحفلة القومية قد وجدت مسطحات تطلها، يادها المحبرون لكل من تربطهم بهم مصلحة أو مودة. ولكن المحفلة النهائية هي إلتنا أمام انتخابات بلا مضمون أو أننا نحقق مودة صليحية غلبت.

الاصل في الانتخابات أن تكون فرصة أمام الشعب (كل عدد من السنوات) يراجع فيها العهد الاجتماعي، الذي سيؤلفه مع الأحزاب الليبرالية والتي تقدم بدائل مختلفة يمتاز منها، شعبية الشعب ما يرتضيه، وعندما تعلن النتيجة يوافق الشعب على برنامج الحزب الفائز. ولكن مفارقت النتيجة قد تحدث مسببا وأن الحزب الحاكم يلق في الحكم وبأغلبية طافية. فإن هذا الحزب ذاته ليس له حاجة حتى لا يقدم برنامجا له عن تصوره لحل المشاكل في السنوات القادمة، ليس فقط لأن هذا البرنامج غير معروف أو معان، ولكن لأن التناقل في مصر ليس من رئيس الوزراء أو الوزراء إلا بعد إعلان نتيجة الانتخابات.

ولأن سياسة الوزارات يرسمها الوزراء بالتفاهيم، وغلبا مكره يد بأسمائهم، ولهم ورئيس وفق سياسة تلقى عليها مسبقا، فسياسة السكان أو المواصلا، أو للتوحيين أو للتكوير أو الصحة مثلا لا يعرفها إلا الوزير المختص في كل مجلس الوزارات القصيرة القصيرة، أما السياسة الخارجية والأمن القومي داخلها وخارجها فهذه سياسة عليا لا يعرفها الوزراء، ويضع ملامحها وخطلها نظام الرئيس.

وهكذا - ورغم القضية والحركة والأنوار والبط والسرديات والتواويس - فإن الحركة الانتخابية الحالية تدور حول المصالحات العقلية والانتقامات إلى الأحياء أو الأثري أو الجمعيات أو الفئات أو حتى الأديان أكثر من إهتمامها إلى الألفاظ السياسية العامة يسارا أو ميما أو وسطا.

وإذا استوفينا هذا الأسبوع المصراحتي حتى جاءت في مذكرة الأخ العزيز حسن أبووفشا وزير الداخلية السابق - والتي نشرتها "المصور" فيما يتعلق بالانتخابات التي جرت في مايو ١٩٨١ وكيف أنه اشغلت م د - أفراد محبي الدين ورئيس

الوزراء وقتها، حيث شكوا أربعة محفلين وثلاثة من رؤساء تحرير الصحف إلى رئيس الوزراء من، أن للشريعة تلك موقفا معارضا من الحزب الوطني. وعندما احتج حسن أبووفشا وأوج بالاستقالة لتقارير أفراد محبي الدين ول أول اجتماع لكل مجلس الوزراء، كان على وزير الداخلية أن يلقى الضوء عن تصوره لنتائج الانتخابات القادمة خلال عام، ثم تعرضت في بيته لما أسفرت عنه الفيلسات القومية لتوجهات الرأي العام ومدى شعبية المرشحين وبوضحت أن الاحتمالات تشير إلى أن الحزب الوطني الديمقراطي يمكن أن يحصل على 7٢% من الأصوات وأن أحزاب المعارضة يمكن أن تحصل على 2٨% وأن حزب الوفد يتقدم أحزاب المعارضة، يليه حزب العمل بينما تشير هذه الفيلسات إلى أن حزب التجمع والأحرار ليس أمامها فرصة مثله للحصول على نسبة ٨% التي حددها القانون.

مؤخلا العالم هذا البيان - والعالم لا يزال للوزير أبووفشا - تحت الإحاطة أن رئيس الوزراء قد استدار بمقدمه ليكون ففهره في مواجهته، ثم استدار بعد أن انتهت كلمتي كيعلق على مقلته التي أسجل على وزير الداخلية أنه يقول أن المعارضة ستحصل على 2٨% من الأصوات ومعنى ذلك أنها ستحصل على ما يزيد على ثلث مقعد ومعنى هذا أن الاستقرار الداخلي سيخضع للاعتزاز.

\*\*\*

وإن لمهت لهذا القزحت - عندما كنت عضوا في مجلس الشعب - أن تكون العملية الانتخابية برمتها تابعة لبيئة جديفة لها استقلاليتها القضاء وفق للمعول به في البلد والسودان ولذلك لم نسمع في البلد عن صلاحيات التزوير التي نسمع بها في البليستان أو غيرها ترى هل نعيش لنرى وزير عبدالحليم موسى - أمام أجهلته - حتى يكتب لنا أسرار التواويس في مطبخ الانتخابات عام ١٩٩٠ - ربما يكون ذلك عام ١٩٩٦ ..

قد لا يكون للأمر أهمية لأنها انتخابات بلا روح - بلا سياسة بلا هدف - بلا مضمون - ولكنها حركة تسبب الأضرار والشغب الممل في وقت الركود.

د. ميلاد حنا







المصر : الشَّيْخ

النشر والأخبارات الصحفية والمعلومات : ٩٠ في فبراير ١٩٩٠

## لماذا تأطعنا الانتخابات ؟

عانت دائرة اشمون ( متوفية ) خلال الخمسة دورات الانتخابية الأخيرة من تزوير أرادة الناخبين ، وهي تعد بحق مثالا صارخا وقد مورست في هذه الدائرة كل طرق التزوير المطروحة بل واستحدثت فيها وسائل جديدة فلم تمارس من قبل في عهد وزير الداخلية النبوى اسماعيل التجمعت فرق الأمن المركزى للجبان الانتخابية ونشرت منها صحفيا في الاقتراع

بقلم :

أبراهيم جميل ابو على

ثم قامت باستبدال البطاقات لصالح مرشحي الحكومة ، وأضحت جهات الأمن حافلتها على عصفيات مسلحة من المساجيرين قامت بتصفيد البطاقات فهرا ونحت تهديد السلاح أما في عهد زكى بدر فلم منع مندوبي المعارضة من دخول اللجان وطردوا منها وقام اعضاء اللجان بتصفيد البطاقات لصالح الحكومة حتى وصلت نسبة التصويت الى نسب خيالية بسبب انضمام اصوات الاموات والفلانيين .

ولقد طالت المعارضة بتوفير الضمانات التي تكفل حرية الانتخابات وعدم تزوير أرادة الناخبين ولم تكن في ذلك مغالية او متعذرة وكل ما طالت به لا يستحيل تنفيذه ولا يصعب تنفيذه ، ولقد اهدت المعارضة في ذلك بالمعشروع الذي أعده القضاء مصر لضمان حرية الانتخابات وانحصرت هذه الضمانات في الآتي :

١ - لا يستلزم اشراف القضاة الكامل على عملية الاقتراع أن تكون جميع اللجان الفرعية تحت رئاسة قضاة بل يكفي أن يشرف قاض واحد على قسمة أو قسرتين متجاورتين ، ولأن محتاج الأمر عطفه الى توفير ٢٢ ألف قاض بعدد اللجان الفرعية كما تغطي الحكومة ، بل إن يحتاج الأمر لأكثر من خمسة آلاف قاض وهو عدد متوفر في وجود القضاة قريبا من لجان الاقتراع يسهل الوصول اليها ، ومن لم تنوثر السرعة في ضبط أى مخالفة مما يخلق جوا من المهابة والانضباط والطمانينة ، وإن تجرؤ أى قوى أن تتدخل لتمرير التزوير أو حتى الضغط على الناخبين .

٢ - أن تكون رئاسة اللجان الفرعية لهيئات قضائية ( من غير القضاة ) وذلك من موظفين من درجات وتلقية عالية بدلا من صفات الموظفين الذين يسهل التلاعب عليهم بكونه أو الوعيد .

٣ - أن يوقع الناخب أو يصمم اسم ابيه في كشوفات الانتخاب وليس هذا أسرا

بصعب تحقيقه بل أن يؤدى ذلك أن يتحقق الانضباط الكامل لعملية الاقتراع

٤ - أن تكون جريمة التزوير أو تغيير الحقيقة في عملية الاقتراع جنائية وليست

جنحة كما هي الآن ، ولا تسلط بالقدم سواء أكان الجاني عضوا بالسلطان الانتخابية ، أو أحد اعضاء قوات الأمن أو حتى مواطنا عابيا

ليكن في باقين الشعب أننا لم نتدخل عن كراهتنا من أجل تحقيق الحسنة

والديمقراطية والعدالة وإن لمطامعنا لهذه الانتخابات لا نعتي تخليصا عنه أو

تفكاسا عن تحقيق مبلغنا ، ولكن المطامعة هي إحدى سبل النضال

وليكن في باقين الشعب ذلك أننا سنحقق هذا الشايعون من الله ، وبفضل تأييد الشعب وامانة وتضاهي قواء ، لتصبح مصر ركنة تقدم العربي والإسلامي

به العلم الثالث





النشرة

المصدر :

٢٠٠٠ في ٢٠

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٥٥ مليون مصري يخرجون ألسنتهم

# للحكومة : احنا اللي تاطعنناها

تحقيق :

ممدوح قاسم

حية في المجتمع المصري من التزاوج على السلطة السياسية من خلال حلفاء في تكوين الحزب ، هذا بالإضافة إلى المحاصرة نشاط الأحزاب القائمة وإغلاق حقلها لفترة من الزمن .

اشكال : ويعد الانسراج الحادث في الزاوية السياسية بعد حادث التصفية لمزاولات أثر الحزب السواعد المهيمين سائدة لدى التفتية السياسية الحاكمة ، ويتضح ذلك من عدم تصفية التراث غير الديوقراطي للحزب السياسية ، بل وتوسع هيئة الحزب الحاكم على البرلمان من خلال القانون الانتخابي لسنة ٨٢ وتعديلات التي مازالت تعمر لدى سياسي فاعلة في المجتمع من حق التواجد السياسي الحزبي .

سائته : ومذاق من المستقلين ؟  
قال : المستقلون ، وكما نضع من الحزب البرلمانية في ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٨٧ إلى أن أعاد الماعز وهو رويلا الحياة السياسية المصرية ، خاصة في ظل التحدية الحزبية المفيدة .

قلت له : ومذاق عن المفارقة التشريعية في التصويت ؟

قال : بلغت نسبة المشاركة الشعبية في التصويت حوالي ٤٠ ٪ في انتخابات ١٩٧٦ ، ١٩٧٩ ، ثم ارتفعت إلى ٤١ ، ٤٢ ٪

في البداية سالت الباحث جمال عبدالله معوض : ما هي المفارقة السياسية ؟

أجاب : المشاركة السياسية تنحصر في أربع معانيها : أحق المواطن في أن يترى دورا سياسيا في صنع القرارات السياسية ، ولحقه امتيازات تنحصر في ذلك المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم والسياسة صورا من جانب الحاكم ، ولحقه المسكون مصطفى كمال السيد : ما هي صورة المشاركة السياسية ؟

قال : للمشاركة السياسية صورة مفردة تشمل بكل تأكيد التفتية الانتخابي ، والذي لا يقتصر على التصويت في الانتخابات وإنما يغني كل الأعمال التي يقوم بها المواطنون للمساعدة على انتخاب مرشحين يريدهم .

أما الدكتور علي الدين هلال فقلت له : كمحصول للتعددية السياسية أريد أن أعرف حجم المشاركة الوافعية للمواطنين في العملية الانتخابية ؟  
أجابني : برعنا للدول إلى التعددية الحزبية في ١٩٧٦ كان نظرا دائما ، إلا أن تقييد هذه التعددية ومحصرة للعمل الحزبي وما شهدت الفترة من ١٩٧٧ سوتحت اغتيال السادات ، قد ساهمت في تقييد الخصائص الأساسية للبيئة السياسية المصرية ، من حيث غلبة السلطة التعددية على السلطة التشريعية ، والتدخل الحادث بين الحزب الحاكم والسلطة التنفيذية ، ومنع تفرقات سياسية

.. وحمل تعداد سكان مصر إلى ما يقرب من ٦٦ مليون نسمة ، واعتراق وزير الداخلية حين أعلن نتيجة الانتخابات على حل مجلس الشعب ، فإن عدد المقيدين بجداول الانتخاب هم ١٦ مليون مواطن ، أدلى بأصواتهم منهم ٨ ملايين ، وكانت الأصوات الباسلة .. باعتراق الوزير ، فيبقى من ١٦ مليون ناخب حسب حصة الوزير ٦ ملايين هم من الباسلوا بأصواتهم ، فكانت النتيجة قرب التسعين بالمائة ! !

.. لكننا إذا تخيلنا من ٦ ملايين ، المتباعدة والنزوي والتصويت نيابة عن الفلطين والموسى ، على أقصى حالات التفاضل يكون من خبر التصويت تحت ضغط الترغيب والترهيب والرئاسة والحزب الوطني والشرطة والمحليات .. مليون مواطن على أحسن الفروض والتفكير !  
.. مليون مواطن فقط .. من ٥٦ مليوناً .. هم الذين

يختارون .. كان هناك اختيار بالفعل .. حسن بشر لمصر كلها ! !  
.. كيف .. وأين الخلل ؟ .. وما هي أسباب عزوف المواطنين عن المشاركة ؟

ولماذا تحرض الحكومة على عدم قيد المواطنين بالجداول الانتخابية ؟  
هذه السطحية مسؤولة في ؟





## المصدر : الشريعة

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٠

والصبيوعمل الأحزاب السياسية يجعلها تقتصر على المرواجيردية ويقتل لغزوات اتصالها مفتوحة وبصفة أساسية على الفئة السياسية وهذا يثبط الانتماء الى الاممية المشاعلة لانوات الاتصال المبلتر وفي حلق حرمت منها الجماهير والقرى السياسية المتطفلة .

□ ولعل البحث لشرف حسين : حثى فترات الانتخابات والتي يسمح فيها بحرية نسبية لوسع الاحزاب السياسية في عقد صلاتها بالجماهير من خلال دعائها الانتخابية فقد طلقها يد السلطة الحاكمة بدما من انتخابات ١٩٨٤ ، ١٩٨٧ من خلال القرارات المتطفلة للامية الانتخابية

□ سالت هل ضعف الجمعيات التطوعية والائدية والتقاليد المهمة والمعملة من عوامل ضعف المشاركة السياسية ؟

□ اجاب الدكتور سعد الدين ابراهيم : كانت الساسة الاسمية لنظام ويبر وحكى الان هي وضع انشاء الجمعيات والتنظيمات التطوعية والتقاليد المهمة تحت وصاية الدولة فان لكثيرا لتقييدات تقابية وهي اثناء العمل وتابعة للمعنين ونقابة الزعامين قد تم تسييدهم سياسيا بشكل يكاد يكن كاملا وذلك من خلال انتخاب وزير لوكيل وزارة لكل منها .

□ قلت الدكتور مصطفى كامل السيد : هجرة اعداد كبيرة من المصريين خاصة في السبعينيات هل كان لها اثر في التعرف على المشاركة الجماهيرية في الانتخابات ؟

□ قال : ارتفاع المركز الاقتصادي او الاجتماعي يقتن بكل تأكيد في السدى القصور او المتوسط فبهاجر الحوس الجامعي لدى من جنوا اشركات من الارتفاع ولدى من يتطلعون اليه ويتسبون ان يكسبهم تحليه .

□ سالت الدكتور محمود عبد الفضيل : والجمعيات الهامشية في مصر هل لها اثر في التعرف على المشاركة ؟

□ اجاب : استنادا الى اصدارات الملة والسكان يبرز كبر المجم النسبي لاشخاص الدين تعتمد احوالهم المعيشية بطورية رئيسية على العمالة الهامشية وامكانيات الكسب المحدود .

١٩٧٦ لم في قلل تجرية التضميد السياسية المتعددة منذ ١٩٧٦ . قد تعودوا ان نتيجة الانتخابات مصرولة سلفا . ولعل ذلك هو الذي يؤدي ويحد كبير منهم الى عدم المشاركة لمصرتهم وان التوازن الصلي في البلاد محصور لصالح احد الاحزاب . وهو عادة حزب السلطة التطفلية . وان كل مقنوم به الاحزاب الاخرى هو محاولة تحسين اوضاع الاقلية في مواجهة الاغلبية ويدرك هذا الشعور فتتبع الانتخابات البرلمانية الاربعة الاخيرة والتي جرت في ظل التضميد السياسية حيث حصل تنظيم الاتحاد الاشتراكي المصري على ٨٢ ٪ من مقاعد البرلمان في الانتخابات ١٩٧٦ ، وحصل على ٧٨ . ٤ ٪ في انتخابات ١٩٧٩ . وعلى ٨٧ ٪ في انتخابات ١٩٨٤ . وعلى ٧٧ ٪ من المقاعد في انتخابات ١٩٨٧ .

□ سالت محمد كامل القاضي المتخصص في السدعية الانتخابية والنظام البرلماني المصري : سالي العوامل المؤثرة في نجاح العرض من خلال دراساته ؟

□ قال : في دراساتي الميدانية حول العوامل المؤثرة في نجاح المرشح والتي اجريتها على الاعضاء المنتخبين في مجلس الشعب ١٩٧٦ . ان الخدمات التي يؤديها العضو لادركه الانتخابية تتركب من مقدمة العوامل التي تعدد فوز المرشح في الانتخابات ويأتي بعدها عملية العمسية الحالية او الغلبة .

□ عدت اسأل محمد كامل القاضي هل اطلاق حق تكوين الاحزاب يرفع من مستوى المشاركة السياسية ؟

□ قال : رغم ثاعتنا بامية اطلاق حق تكوين الاحزاب ويوم هذا الاطلاق في رفع مستوى المشاركة الا ان المشاركة السياسية ترتبط ايضا وبصفة اساسية برفع القيود عن فوات الاتصال الجماهيري والمولر وخاصة لشكال الاتصال المبلتر فالواقع القانوني القائم

انتخابات ١٩٨٤ . ولوتعت مرة اخرى الى ٤٢ ٪ في انتخابات ١٩٨٧ . ورغم الارتفاع المتوال للنسبة الا انها سلات منخفضة حيث لم تتجاوز نصف المقنمين في الجداول الانتخابية . والمعارضة في الفترة السابقة على يونيو ١٩٥٧ بلغت نسبة التصويت في عام ١٩٥٠ حوالي ٢٠ ٪ .

□ فاطمة : هل هذه النسب مواتية بها ؟

□ اجاب : يجب هذه النسب من حيث التلة . بالاضافة الى التدخل الاداري وضغط التزوير التي اثبتها العديد من المراقبين المعادين . ان هناك فجوة واسعة بين المقنمين في الجداول الانتخابية والمواطنين في سن الانتخاب

□ قلت للدكتور هل الدين هلال : ليس خريبا - وعلى خلاف كل المجموعات المتدنية - ان تكون نسبة التصويت في الريف اعلى منها في المدن . في مصر وحدها ؟

□ اجاب الدكتور هلال : هذا صحيح . فقد ارتفعت نسبة التصويت في الريف عنها في المدن في انتخابات ١٩٥٠ .

□ فبينما تبلغ متوسط الاصوات المشاركة في الدائرة الواحدة بنسبة الى جميع دوائر القاهرة ١٠٥٠ صوتا . فبينما في المناطق الريفية ١٦٧٧

□ قلت له : ان فيبدا فاسر هذا الارتفاع النسبي في الريف عن المدن ؟

□ قال : هناك تفسيران محتملان اولهما ان هذا الارتفاع في نسبة التصويت غير حقيقي بسبب فجوة السلطة على التدخل في العملية الانتخابية وبيع نسبة التصويت بمعرفتها حيث لزهاد مصحوبة ذلك في المدن نتيجة تركيز أجهزة الاعلام فيها . حيث تاخذ الانتخابات في المدن نصيبا من الاعلام كغير من الريف . اما التفسير الاخر . فهو قوة العلاقات القبلية في الريف على حشد عدد من المواطنين - وتبعيتهم . للتصويت بجملة

□ قلت لاشرف حسين الفضل : الاجتماعي : سالي اسباب عزوف المواطنين عن المشاركة في العملية الانتخابية ؟

□ قال : ترتبط مشاركة المواطن في العملية الانتخابية باحساسه بامية صوته في تقرير مصير المعركة . ولكن الحقيقة ان المصريين في قلل خبرة التنظيم السياسي الواحد وحتم . علم





المسجل

المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٠ في ديسمبر

■ وأخيرا .. لالت ليكتور عبد الهادي الجوهري : هل نهج المجتمع المصري أخيرا نهجا يدفع الجماهير للعزوف عن المشاركة الإيجابية .

□ أجاب : الملاحظ أننا في المجتمع المصري وفي فترة من فترات التاريخ الحديث نهجتا نهجا عمل بطريقة أو أخرى على تركيز روح الإنشائية والافتراضية مما دفع العديد من الأفراد للعزوف عن المشاركة ومن أبرز ملامح هذا النهج الذي نهجناه أننا أخذنا على عاتقنا أخذ القرار في غيبة من أصحاب المصلحة فيه وأميني أننا نعرف مصيبتهم أكثر مما يعرفونها وأسرفنا في ذلك حتى أصبح كل فرد من أفراد في أيدي سواء فلم يجد بدا اعتصام من أن يسعى لتحقيق مصالحه الفردية في الخفاء وأن كان يظهر الولاء للمجموعة في العلن و

أسرفنا في اكتشاف آليات عمل أدت دون أن ندري إلى إهدار قيمة العمل وإندام الصلة بين العمل والأجر الذي يقلله وكانت هناك تصرفات تجرئ في المال العام الذي يمتلكه الشعب وكأنما هو ملكية خاصة لفئة من الناس ومن ثم إندم إحساس المواطنين للفرد بأنه ضحية في رأس المال المصطنع (مصر) وكان لذلك أثره في لهدات ضروب من سطحية المنطوق وليس المضمون







المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ١٩٩٠ أكتوبر ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## ٩٠ انتخابات

# المستقلون : هل يشكلون المعارضة ؟

- علوى حانظ : الأحزاب التي تاطعت الانتخابات ستسقط كأوراق الخريف
- حلمى الحديدي : لم ألق انتماي الحزبي والمستقلون ليسوا بديلا للمعارضة
- تميم : زكريا أبوهرام

المستقلون هل يشكلون حزب المعارضة القادم في مجلس الشعب الجديد ؟ وهل يمكن أن نقول انهم أصبحوا ظاهرة في تلك الانتخابات ؟ ولماذا تقدم عدد كبير من المرشحين لهذه الانتخابات كمستقلين ؟ ولماذا سيكون حظهم في مقاعد مجلس الشعب القادم ؟ وما هو دور المستقلين في الحياة السياسية على مر تاريخ الحياة البرلمانية في مصر ؟ وما هو الدور الذي يمكن أن يقوموا به في المجلس القادم ؟ وما هي دلالات دخول هذا الكم من المستقلين في الانتخابات ؟ وما هو شكل مجلس الشعب القادم في ظل التغيرات واختلاف القوى المشاركة في الانتخابات ؟ وهل دخول المستقلين من الممكن أن يلقى الحياة السياسية والبرلمانية ؟ وهل يكون ذلك مؤشرا لزيادة الرغبة في المشاركة في الحياة السياسية ؟ ولخيرا ماذا يدور في عقول هؤلاء المستقلين في هذه الانتخابات ؟ وما هي نظرتهم الحرس الفلور المتكئة لهم ووزارة الانتخابات وأيضا توقعاتهم للمجلس القادم ؟





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعودة نظام الانتخاب الى الاستواب الفردى تمت  
لجنة الفرصة امام العديد من التضمينات التي  
ترافق الانتماء الحزبي للدخول في الحركة  
الانتخابية لعضوية مجلس الشعب .. وقد بدأ  
الاقبال واشخاص منذ اليوم الاول للفتح باب  
الترشيح .. وكما هو معروف فإن الكثر من  
المستقلين والذين لم يجنوا فرصة الترشيح في ظل  
الاحكام السابقة لفلان الانتخاب وجدوا انفسهم  
مرغمين على ان ينضموا الى احزاب ربما لا تتفق مع  
فكرهم ومبادئهم ..

ولعل أبرز المستقلين المرحوم المستشار ممتاز  
ضمير الذي كان يؤكّد دائما اسفه من ان الظروف لم  
تتيح له ان يرشح نفسه مستقلا وكان من رايه ان  
لوائحه الحزبية خلقت ميكانتورية الاحزاب  
فلا يمتنع لتعليق الحزب اصبح في يدها القرار الذي  
يحدد مصير اللقب سياسيا ..

وقد بينت انتخابات ١٩٨٧ والتي كانت تلتذ  
بنظام اللوائحه والمستقلين معا مدى الرغبة الكبيرة  
ادى الكثرين في دخول الانتخابات كمستقلين  
للحفاظ على هويتهم مستقلة بعيدا عن الانتماء  
الحزبي ..

وقد بلغ عدد المرشحين في الدوائر الفرديّة في  
الانتخابات ٨٧ ما يقارب ٢٢٩٨ مرشحا مقابل  
١٥٠٠ مرشح للاحزاب الستة وكثا ومطعم  
الاخوان المسلمين .. كما بلغ عدد المتقدمين في دائرة  
واحدة من المستقلين ٩٠ مرشحا تنافسوا على مقعد  
واحد وهو امر له دلالات ان هناك تمعنا لدخول  
المجلس بعيدا عن الاحزاب والتي لم تستطع ان  
تصوب كل الراء الشعب .. ان الحقيقة تؤكد ان  
الشارع السياسي يوج بتغيرات موجودة تريد ان  
تذهب دورا في الحياة السياسية بعيدا عن  
الاحزاب ..

### تاريخ المستقلين في مصر

والفرامة في تاريخ المستقلين في مصر تبين انهم  
لعبوا دورا نشطا واجيبيا في الحياة البرلمانية  
المصرية .. ففي الانتخابات البرلمانية التي اجريت  
في عام ١٩٢٤ والتي يرجع اليها بدء الحياة  
البرلمانية الحقيقية في مصر حصلوا على  
١٨,٣ بالمئة من مجموع الاصوات واقرّوا بخمسة  
مقاعد اي بنسبة ٢,٤ بالمئة من مقاعد مجلس  
النواب وقد رشحت الاحزاب في هذه الانتخابات  
٢٥٠٠ مرشحا بينما خاض الانتخابات كمستقلين  
١٠٧ اشخاص ..

وقد تلت ظاهرة المستقلين مستمرة وتكرر في كل  
انتخابات مجلس النواب او مجلس الشيوخ وإن  
لقت اعدادهم وتلقبهم السياسي ووزنهم الانتخابي  
الى كثير من مرشحي الاحزاب .. ففي  
الانتخابات ١٩٢٨ حصلوا على ٢٥,٨ بالمئة من  
مجموع الاصوات وفي الانتخابات التي اجريت  
عام ١٩٢٩ حصل المستقلون على ١٢,٣ بالمئة و-

## المصدر: آخر ساعة

## التاريخ: ٢١ نوفمبر ١٩٩٠

انتخابات ١٩٣٢ حصلوا على ١٢,٢ بالمئة و  
انتخابات ١٩٤٢ حصلوا على ٢١,٨ بالمئة .. وفي  
آخر انتخابات - الجريت قبل ثورة يوليو ١٩٥٢  
حصلوا على ١٤,٦ بالمئة من مجموع الاصوات  
وجاء المبطلون في هذه الانتخابات في المرتبة  
الثانية مباشرة بعد الراء حزب الغلبة في ذلك  
الوقت في عدد مقاعد مجلس النواب إذ حصلوا على  
٣٦ مقعدا والراء على ٢٨ مقعدا بينما حصل  
حزب الاحرار المصوريين على ٢٨ مقعدا وحزب  
السمعين على ٢٦ مقعدا والحزب الوطني القديم  
على ٦ مقاعد فقط وكان عدد من رشحتهم الاحزاب في  
هذه الانتخابات ٦٤٢ مرشحا وعدد من رشعوا  
لنفسهم كمستقلين ٣٤٥ حصلوا على ١٤ بالمئة في  
مجال الاصوات ..

وللمستقلين تاريخ طويل في الحياة النيابية في  
مصر فكما يقول الدكتور يونان لبيب رزق رئيس  
للمس التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس ان  
التجربة الحزبية الاولى والتي بدأت منذ  
عام ١٩٠٧ وحتى عام ١٩١٦ كان جميع اعضاء  
المجلس النيابية خلال هذه الفترة من المستقلين ..

### ظاهرة المستقلين

اما الفترة الحزبية الثانية والتي بدأت من  
عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٥٢ فقد شهدت بمرئيات  
هذه الفترة ما يسمى بظاهرة المستقلين في الحياة  
السياسية في مصر في ذلك الوقت .. وبعد الثورة  
اختلفت ظاهرة المرشحين المستقلين باختلاف الاحزاب  
السياسية وإقامة التنظيم السياسي الواحد بعدما  
هيئت التحرير ومروا بالاتحاد القومي وانتهاه  
بالاتحاد الاشتراكي .. ذلك ان دور المستقلين لا يظهر  
إلا في وجود التعدد الحزبي ..

وقد ظهر المستقلون على السطح مع اول  
انتخابات تنافست فيها الفئران الثلاثة آنذاك  
( اليمين والوسط واليسار ) وفي انتخابات  
عام ١٩٧٦ وقد بلغ عدد المرشحين كمستقلين  
٩٠٨ مرشحين مقابل ٧٥٢ مرشحا من التكتلات  
السياسية حيث كان عدد المتقدمين للترشيح  
١٦٦٠ مرشحا وحصل المستقلون في هذه  
الانتخابات على ١٩ مقعدا وعلى ٣٧ بالمئة من جملة  
الاصوات و٢١ بالمئة من مجموع المقاعد بمجلس  
الشعب ولكن سرعان ما تسرب معظمهم من مقاعد  
المستقلين لينضموا الى صفوف مثير الوسطية وحزب  
مصر بعد صدور قانون الاحزاب في عام ١٩٧٧ ..  
وفي انتخابات ١٩٧٩ بلغ العدد الاجمالي  
للمرشحين ١٨٥٧ مرشحا من بينهم ٦٦٥ من  
الاحزاب و١١٩٢ من المستقلين ما يتجس في  
هذه المرة سوى ٩ مستقلين فقط انضم معظمهم  
للحزب الوطني الديمقراطي وتبقى لحزبي العمل  
والراء الجديد ..

### المستقلون بعد الثورة

ولقد اختلفت ظاهرة المستقلين بعد ظهور قانون





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### المصدر :

### التاريخ :

البقرة في الحزب الوطني رشح نفسه كاستقلال بعد ان استبعد من ترشيحات الحزب الوطني يقول : لا أستطيع ان اقول انني غير حزبي ولكن الظروف التي تمت بها اختبارات الحزب الوطني الذي انتسب اليه والذخاير التي يبني وبين بعض من علت معهم في الحزب وكذا ما لك في انني ان تكون مرشحا للحزب لثورت حتى من قبل حل المجلس ان اخوض للمعركة الانتخابية كاستقلال ولكن ليس معنى ذلك انني لغدت انتمائي الحزبي فمن الصعب على الانسان ان يغير انتمائه بسهولة ولا يمكن ان تقلص عن الجزية ولكن كصلة الانتخابية في هذه الانتخابات اقول انني مستقل .. وحول ذلكي ملقطة بعض الاحزاب للانتخابات قال الدكتور حلمي الحمدي :

— كنت اود ان يكون المجلس القمم مجلسا متوازنا يجمع بين كل فئات الاحزاب او بينيين لهم وكان من الممكن حدوث ذلك ببعض الحوار وتحليل بعض المكاتب التي تخطب بها احزاب المعارضة ..

وحول اذا ما كان المستقلون سيظلون صورة من صور المعارضة او ان يحاولوا كيدل للمعارضة دخل مجلس الشعب قل الدكتور حلمي الحمدي : — ان المستقلين لا يستطيعون ان يظلوا ذلك لان اقليمهم ونسبة كبيرة منهم سينضم بعد اوزة الحزب الذي كان فيه .. كما ان هناك صعوبات تحد من نجاح كاستقلال بكثرة وان يظلوا في المعركة الانتخابية لان المعركة الانتخابية يشرف عليها الحزب الوطني الحاكم .. قول يمكن ان يكون ذلك صورة من صور الديمقراطية التي يمكن المستقل من الفوز ..

وحول نزاهة الانتخابات قل الدكتور حلمي الحمدي :

— لنا اذن بما يقوله الرئيس حسني مبارك .. ولكنه لا يجري الانتخابات وليس مسئولا عن اجرائها .. فمن يقومون بالاضراب وإجراء الانتخابات على المستوى الشعبي فيه آخر .. وحول تصوره للبعد الذي يمكن ان يظل به المستقلون في مقاعد مجلس الشعب قل الدكتور حلمي الحمدي :

— لا تصور ان العدد سيكون كبيرا ولا نموري انه ان يتجاوز خمسة مقاعد ..

### المستقلون حزب المعارضة

وعلى نقض هذا الرأي يقول علي حلف وهو احد الاعضاء البارزين في حزب الوفد واحد الذين رفضوا مقاطعة الانتخابات : انه سوف يكون للمستقلين دور بارز هذه المرة اذلا نجحوا في

الانتخابات بقلعة وقد تجريت انتخابات عام ١٩٨٤ بنظام القوائم الحزبية ويقال لم يتقدم احد كاستقلال للترشيح حيث لم تكن هناك فرصة لذلك .. وعادت الفرصة لظهور المستقلين مرة اخرى بعد تعديل قانون الانتخابات ليجمع بين القائمة والاسلوب الفردي .. وسعت مصر كلها الى دائرة انتخابية ورغم اتساع الدوائر الانتخابية وكبر حجمها فقد تقدم للترشيح كاستقلين ٢٣٨٨ مرشحا في انتخابات عام ١٩٨٧ مقابل ١٥٠٠٠ مرشح للحزب ..

ولم ينجح في هذه الانتخابات سوى ستة مستقلين فقط .. وقد اظهرت هذه الانتخابات مدى تعاضد الكثرين ادخول الانتخابات كاستقلين .. كما اننا ابرزت بعض نواحي للصور والتي ادت الى حدوث بعض تجاوزات وكان موه ذلك صفر قيمة التامين حيث كان يبلغ عشرين جنيها مما ادى الى وجود ان كلبعض دخل عملية الترشيح مجرد طرح اسمه في الشارع السياسي او مجرد التوليد ولخذ الشهرة ولعل اضيقها ما قلته احدى المرشحات وكما من ان ذلك يتيح لها الحصول على اجازة لرعاية طفلها ٤٥ يوما هي مدة الاجازة المعاه للرشح في انتخابات مجلس الشعب .. ونأتي الى انتخابات ١٩٩٠ .. هنا نجد ان المستقلين يشكلون هذه المرة وكما يقول الدكتور اسامة الفرزلي حزب ملير مركز للبحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية بانها نتيجة تفتيح نظام الانتخاب الى الاسلوب الفردي بدلا من نظام القوائم الحزبية وهذا بالضرورة يعطي فرصة لكثير المستقلين اكثر من الاحزاب .. ايضا نتيجة ملقطة بعض الاحزاب للانتخابات مما فتح الفرصة ليس فقط امام العناصر المستقلة وإنما للعناصر المختنن للاحزاب ..

وعند تصنيف المستقلين الذين دخلوا الانتخابات هذا العام - ١٩٩٠ - نجد انهم ٧٨٩ مرشحا كانوا اعضاء في الحزب الوطني ورفض الحزب ترشيحهم و٨١ مرشحا من حزب الوفد الجديد رفضوا اقرار الحزب بمقاطعة الانتخابات و٧١ من حزب العمل اقليم من جناح احمد مجاهد ارفع حدائق القبة ٧٤ من حزب الاحرار و١٥١ مرشحا لا ينتمون لاحزاب معينة ..

### ماذا يقول المستقلون

وقد التقت لخرساعة مع عدد من الذين رشحوا انفسهم كاستقلين سواء كانوا من الاحزاب او مستقلين غير منتتمين لاحزاب فعلا لقوا عن دور وعودة المستقلين لانتخابات مجلس الشعب ..

● الدكتور حلمي الحمدي : احد القادات





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### المصدر :

### التاريخ :

تواب حزبين بالمعارضة ولعلنا تذكر في مجلس سبيلة كيف كان التفت محمود القاسي كاستغل يتحدث داخل القاعة وكأنه وحده يمثل حزبا بأكمله ورغم أن رايه كان يعبر عن فرد وليس عن حزب فإنه كثيرا ما كان يغير اتجاه المناقشة ويلجأ لقضايا لها أهميتها وهناك سوابق عديدة تؤكد جميعها أن التواب المستقلين ما داموا فتوافر لهم الخبرة والمعرفة على إبداء الرأي يمكن أن يكون لهم فائدهم وهو أمر مستاه جيدا لبل تأسيس الأحزاب ..

### المستقلون ظاهرة صحية

● ويتفق لحدود وهو من أعضاء حزب الوفد الذين رفضوا مقلعة الانتخابات مع هذا الرأي ويقول :

— انني اعتبر أن ظاهرة المستقلين ظاهرة صحية حيث نجد في نسبة كبيرة منهم من أعضاء الحزب الوطني ونعبري أنه رد فعل لقوائم الحزب لترشيتهم للانتخابات . ذلك أن قوائم الحزب الوطني قد استجعت العشرات من العناصر المشهود لها بكفاءة وللووعية إلى جانب أن قوائم المرشحين من الحزب الوطني تضم عناصر لم تكن الجاهل تنوع شرحها . ومن غير شك أن العودة لقوائم الانتخاب الفردي قد قلعت الفرصة لعناصر جيدة ومتأصلة ومستقلة عن نظام القوائم السابق يحول بينها وبين التقدم لمهوية مجلس الشعب ..

ومن الأمثلة البارزة في هذا مثلا علي عبد الأسكنورية ومحمود زعيم في المعارضة وشباب الدين داود في دمياط وغيرهم إلى جانب أعضاء المعارضة . إن غير المقنعين بالمقلعة تمكنوا من ترشيح أنفسهم . كما أن حزب الأحرار أغلب قيادته تقصوا

للترشيح مما يجعل حديث حزب الأحرار عن المعارضة أمرا غير مقبول . إلى جانب أيضا أعضاء من حزبي للعمل والوفاء الجديد وهذا يعكس موقف الهيئة التشريعية لحزب الوفد الجديد التي كان رأى غالبية أعضائها المشاركة في الانتخابات يضاف إلى هذا مدمنو الترشيح في الانتخابات تلك هي الفئات التي تشكل القسم الغالب من المستقلين ومن ثم ويحكم الدواعي التي تحثنا عنها يمكن أن نقول انها ظاهرة إيجابية وتضالعية ..

● وحول مسألة عودة المستقلين لأحزابهم بعد فوزهم يقول أحمد طه :

— أعضاء الحزب الوطني والذين رشحوا أنفسهم كمستقلين سيمودون باستثناء شخصيات قليلة أتوقع أن تنقل في موقع المستقلين . وأعضاء حزب الأحرار لو نجحوا اعتقد أنهم سيمضون لحزبهم والذي لم يفصلهم حتى الآن . ويقبضه

الانتخابات يمكن أن يتكون منهم نواة حزب قوى يولد في هذه الحركة الانتخابية وسيكون أكثر الأحزاب شعبية لأن الجماهير التي دفعت هؤلاء التواب إلى البرلمان .. دفعت بهم برغبة حقيقية بعيدا عن التبعات .. ولذلك نأتمنئ أن يولد هذا الحزب لتكتل الصورة السليمة للديمقراطية في مصر إلى جانب الحزب الوطني ..

أما الأحزاب التي نشأت بروح وشعارات . لسوف تستطع كإوراق الشجر في الخريف لأنها هربت من الحركة الانتخابية وتركت الشعب وحده يدرس الديمقراطية في الشارع السياسي واعتبر أن الحزب الذي يفصل نفسه عن الشارع السياسي يحكم على نفسه بالإعدام لولا ما يبرده البعض من شجوة فتوافر الضمانات للصيغة الانتخابية القول لهم أن إرادة الشعب أقوى من أي ضمانات عندما تنكح حول المرشح وتفتح له الطريق وتفتح له الأضواء في كل مكان . وهذا المناخ إذا تضيق إليه المناخ الذي يسيطر على مصر الآن وهي تحلق التبعات وإنجازات الغرب من الشيل في السلطة السياسية يرأسه الرئيس مبارك الذي وقفه الله تعالى أن يتخذ موقفا رائدا في لقد الأزمات التي تمر بالمنطقة العربية وبلهذه أصبحت جنود السلام فليجيش المصري تحرك لكي يدافع عن الشرعية الدولية والأراضي المقدسة . كما أن ديون مصر بدأ سددها من الأصدقاء . وهذا إنجاز رائع ولذلك فإن مقاطعة هذا النظام أو محاولة إحراجه ليست من الديمقراطية في شيء ولكنها مغامرة رخيصة لم تراع مستقبل الأجيال القليلة القادمة ..

ويؤكد علوي حافظ أن المستقلين سيملاون الفراغ وسيملئون أن الأحزاب المعارضة ما هي إلا أحزاب ورفية وليست أحزابا تضالعية وستجعل الشعب يتخمس لكل من خاض الحركة مستقلا معتددا على شعبيته وفكره وسعته . فلنأسي وراء الإقدام وليست وراء التوقع والإحجام . فظاهرة المستقلين ظاهرة إيجابية وتؤكد أن شعب مصر يمر على الديمقراطية كحل لمشاكله ومن المستقلين يمكن أن ينبع حزب قوى في مصر هو حزب

استقلال .. وأنني أؤكد أن البرلمان هو الذي يصنع الحزب وليس الحزب هو الذي يصنع البرلمان وبالتالي ادخول مجموعة من المستقلين ذوي الخبرة والوطنية يمكن بعد فترة من الممارسة أن يكون من هذه المجموعة أحزاب حقيقية سموعة الصوت وليست أحزابا ورفية وكما شاهدنا في الفترة السابقة نوابا معارضين داخل الحزب لم يتكلموا كلمة واحدة ولم يدعوا برأي طوال الدورة . أما فكرة هذا التائب الحزبي وهل هناك خلاف في أن التائب المستقل قد يكون له وزن يلقى كثيرا عشرات من







## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لأعضاء حزبي للعمل والوفاء الجديد فمن السابق لوائه الحديث عن العلاقة بينهم وبين أحزابهم لأن هذا سيتوقف على النتائج التي سيحققونها .. وحول قوة المستقلين داخل المجلس يقول أحمد طه :

— لدينا تجربة عام ١٩٧٦ حيث تكونت جبهة المستقلين من ١٧ فرعا وازعم أنها قدمت نموذجاً تفكيمياً للضل معاً لقمته التجارب الحزبية الثقلية وكانت تضم هذه المجموعة الدكتور محمود القاضي والسكرتير ممتاز نصار والدكتور حلمي مراد وخالد محيي الدين وعمال الدين حسين ومحمود زينهم وحول العدد الكبير الذي رشح نفسه كمتنقل يقول أحمد طه :

— هذه سنة عامة وهي سنة مصرية .. ولعلنا نذكر في انتخابات ١٩٨٧ فإن المقعد الفردي لم يقل عدد المرشحين له في جميع الدوائر عن ٦٠ مرشحاً ..

ويقول أحمد طه أنه من المؤكد أنه حتى الآن لا نستطيع أن نقول إن الأحزاب بصورتها الحالية تحظى بدعم جماهيري فالحزب جميعاً ولاسيب مشكلة أصعب من أن تقدم منطلقات جماهيرية حقيقية ..

ويتفق أحمد طه إمكانية قيام حزب من المستقلين .. ويقول : إتمام حزب من المستقلين أمر صعب لأن الحزب يفترض أن أعضائه على الأقل حد أدنى من اللقاء الفكري وبشكل واسع في تصوري أن هذا لن يتوفر .. أما الذي يمكن أن يتوفر هو تشكيل جبهة من المستقلين .. ويتم توزيع الأدوار فيها ..

### المستقلون سيجهضون

ويؤكد الدكتور فرج فودة وهو مرشح مستقل في انتخابات ١٩٩٠ على أن ظاهرة المستقلين ظاهرة صعبة جداً لأن الأحزاب القائمة لم تستطع أن تتوسع جموع المستقلين بالسياسة أو الراغبين بالانضمام بها في مصر .. كما أن حملة الأحزاب القائمة في التلقب لا تشجع على الانضمام إليها لانتماء الديمقراطية في أغلبها .. ولأنها يرغم أنه يفترض فيها أن تخرج البديل إلا أنها تقدم غالباً بديلاً أسوأ من الحزب الحاكم ..

واعتنى أن يتجعد عدد كبير من المستقلين ليس فقط لضمان المعارضة داخل المجلس ولكن لاعتقادي بأن هذه المجموعة سوف تكون نواة لحزب أو لحزبان جديدة تطرح صيغاً أكثر ملاءمة وتولّد داخل الشارع السياسي في قواعدها الانتخابية بصورة أكثر إيجابية وشعبية .. ولا يمكن إغفال عامل آخر ساعد على إقبال المستقلين على هذه الانتخابات وهو احساسهم بالامتنان هذه المرة للعملية الانتخابية ومد التصريحات الملتزمة من الرئيس مبارك ووزير

## المصدر :

التاريخ : ٢١ فبراير ١٩٩٠

الدخيلة . بأنها الانتخابات تزيية وعلى السطوي الشخص فقد تاهت بأورالي للترشيح في آخر نصف ساعة للبال بف الترشح حين تغلبت لدى انطلاقات الثقة في حيدة هذه الانتخابات

وزارتها . وربما كان هذا العمل أحد العوامل الرئيسية للأقبال الكبير من المستقلين لدخول الانتخابات ..

وحول موقف المستقلين من أحزابهم يقول الدكتور فرج فودة

هذه مسألة لا يمكن إطلاق الإحكام فيها فهو مختلف من حزب لأخر فمجموعة حزب الأحرار مثلاً إذا نجح منها أحد سوف يستمر في حزبه لأن الحزب لم يأخذ أصلاً موقفاً ضد من رشحوا للتقسيم عكس حزب الواء الجديد الذي اعتقد أنه ان يسمح بعودة المستقلين إليه . ويشترك الحزب الوطني مع حزب الأحرار في استعداده للقبول من ينضمون إليه بعد نجاحهم في الانتخابات ومن وجهة نظري أنها ظاهرة سلبية للغاية لأن المستقلين إذا ما نجح أحد منهم سيكون ذلك بشخصيته وشعبيته ولا فضل في ذلك للأحزاب ..

ويقول الدكتور فرج فودة إن أحزاب المعارضة تسرعت في مقاطعة الانتخابات وأخذت قرارها قبل إعلان قائمة الحزب الوطني التي كان يمكن أن تدفعها إلى مراجعة نفسها كما أن الحزب الوطني أخطأ حين لم يحاول الالتقاء مع أحزاب المعارضة في منتصف الطريق ..

ويتوقع الدكتور فرج فودة نجاح حوالي ٦٠ مستقلاً كما أن حزب التجمع من المتوقع أن يحصل على مقعدين أو ثلاثة مقاعد في مجلس الشعب ولا اعتقد أن حزب الأحرار سيحصل على مقاعد وهناك بعض الأسماء المضمومة النجاح مثل علوي حلفظ ولأحمد رشدي وغيرهما . وإذا استمرت مجموعة المستقلين بعد نجاحها كاستقلال تحت القبة سوف يكون هذا المجلس من النجاح الجالس في مصر . أما إذا توافقت مجموعة كبيرة من المستقلين للانضمام للحزب الوطني سوف يكون هذا مجلساً سلبياً وعلمياً واعتقد أيضاً أن بعض الرموز وهي محدودة جداً من المستقلين سوف تكون لها بصماتها على الأداء النيابي .. واعتقد أن هذه الانتخابات لو تمت بغير تدخل فإنها ستتمثل خطوة إيجابية لمسار الديمقراطية والواضح الآن أن هناك إجراءات ضرورية يجب عملها . أولاً إلغاء نسبة الـ ٥٠ بملائة عمل ولجان التي أصبحت لا معنى لها والتي تترك عليها في مصر أصبحت هي الدولة الاشتراكية الوحيدة في عالم اليوم إذا استثنينا كوبا التي تتمسك بهذا الشرط ..





المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ٢١ نوفمبر ١٩٩٠

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ومن الضرورات الملحة أيضا إلغاء نظام البطاقة الانتخابية واستبدالها بالبطاقة الانتخابية وحدها لتطور المناخ الديمقراطي تطوراً هلالاً . فللمعاقبة الحقيقية الآن سبيلها محترلو اللعبة الانتخابية والذين يحتفظون بالبطاقات الانتخابية لديهم ..

### المستقلون والمخاض

ويقول حسن حافظة وهو عضو سابق في مجلس الشعب ويرشح نفسه لهذه الانتخابات كمستقل : ان ظاهرة المستقلين تعود هذه المرة الى مقاطعة المعارضة للانتخابات وما لا جدال فيه انه ان تكون هناك انتخابات بالذات الكتل والمجموع الحقيقى إلا اذا كانت هناك معارضة تخوضها .. اما القول بان هناك أفراد انشقوا عن الأحزاب وراحوا أنفسهم كمستقلين حتى وإن كان الفوز خفيف يعطيهم فهذا لا يعنى انهم يمثلون أحزابهم . فالمستقلون أفراد كل له اتجاهه وبينهم الآراء متباعدة يجمع ما بينها لفظ السعي الى مقعد مجلس الشعب . ولما لا اطمئن في وطنية أحد وإنما اضع صورة واضحة حول دور المستقل وجهده . فالمستقلون من وجهة نظري شرعيون :

- منهم من عرف عنه انه مستقل دائما يرايه يؤمن بان من احسن خدمة وطنه فاد الحسن خدمة حزبه . ومن هنا كان موقف بعض الأحزاب من القواعد الحزبية التي كان لها رأى في بعض

الاقواض فكان الخلاف .. وهل هذه للشرعية تأخذ دائما خطا وطنيا ملتزما بالوطن قبل الحزب وهؤلاء يحتفلون بشخصيتهم واستقلالهم حتى بعد فوزهم ..

● والشرعية الأخرى تخوض للانتخابات من أجل المبدأ الذات .. ومماثل هؤلاء كانوا أعضاء في الحزب الوطني ويؤمن انهم كانوا احق من هؤلاء الذين وقع عليهم الاختيار وتم ترشيحهم وهؤلاء بعد فوزهم قد يتجهون الى حزبيهم حزب الأغلبية . او يتجه الحزب اليهم والأمس سواء . وإن كنت أرى انه من المصلحة ألا يتعضوا الى الحزب او الى اسمى الحزب الى ضمهم بعد فوزهم وحتى لا تتزعزع ثقة الشعب الذي رشح هذا العضو على انه مستقل فتكر الطريق بعد ذلك .. وإن تكون هناك حكومة قوية إلا بمجلس قوى . وإن يكون هناك مجلس قوى إلا بمعارضة لها وزينا . والعمل على ثقافة حجم الأغلبية داخل المجلس . لهذا ليس من مصلحة الحزب الحاكم لمن مصلحته ان يكون هناك شيء من التوازن تحت اللعبة بوجود ثواب معارضين ..

ويقول حسن حافظة :

— ان المستقلين ان يعوضوا المعارضة داخل المجلس . لماذا تعنى المعارضة ؟

تعنى محاولة الوصول الى الحكم وهذا هو المطلب الشرعى الينبئى لكل حزب معارض في العالم . اما ان يكون مظهر المستقلين مظهرا قد يكون لانا للانتظار من حيث الكلمات او المواقف او المناقشات فهذا ان يعوض المعارضة الحزبية . لأن المعارضة الحزبية مهما كانت تدخل ضمن عملية التوازن الدستوري . والمستقلون لا يجمع بينهم برنامج او اهداف محددة . وإنما مجموعة آراء . ومن ثم سيكون المجلس القادم وإن استطاع المستقلون الحصول على مقعد للثقة وكثروا لقريرين على التمسك بالآن لك سيكون محل ثقة امام الشعب لأن الأمر سيبدو وكأنه توزيع للأدوار لو انه امر مهيأ سلفا ..

ويقول المرشح المستقل في دائرة السيدة زينب مرسى الشيخ :

— تصور ان الانتخاب بالنظام الفردي كان أهل الجماهير ولما صدر الحكم من المحكمة الدستورية بعدم دستورية قانون الانتخاب بدأ الجمهور يلجأ لآرائه وكل من كان له الرغبة في الانضمام للحياة السياسية كمستقل وجد عليه وللحقيقة ان هناك عددا كبيرا من المرشحين سواء في القاهرة او المحافظات من المستقلين يحتلون بنايات شعبية ولو جرت انتخابات نزيهة فإننى اعتقد ان الحزب الوطني ان يحصل على اكثر من ٢٠ بيلدة من المقاعد والباقي للمستقلين سواء كانوا ممثلين لأحزاب سياسية او مستقلين بالفعل عن الأحزاب الموجودة على الساحة . وسوف يكون للمستقلين قوة داخل المجلس وإن كنت لا أؤمن ان يكون منهم حزب سياسي . ذلك ان اتجاهات المستقلين السياسية متفككة ومن الصعب ان يكونوا حزبا إلا اذا تجمعت عدد كبير اتجاههم متقارب . كما انه لو نتج عدد كبير يتجهون الى أحد الأحزاب فاعتقد انه من الممكن ان يكونوا جبهة معارضة ..

ويقول مصطفى ناجي - حزب وفد - وشرح نفسه كمستقل :

ان النسبة الكبيرة من المستقلين المرشحين يتبعون فلسفة الحزب الوطني وقد تقدموا كمستقلين لأن ثقافة الحزب لم تسلمهم . وهناك مستقلون يتبعون الى تيارات سياسية مختلفة . ويقتلن فإن أعضاء الحزب الوطني او توجهوا في الانتخابات سينضم غالبيتهم الى الحزب الوطني . ومن يتبعون الى بقية التيارات السياسية او توجهوا يمكن ان يكونوا نواة للمعارضة مع أعضاء حزب التجمع الذين سيفوزون ..





المصدر: آخر ساعة

التاريخ: ٢١ نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وأرى أنه من المفيد للتفكير أن يكون هناك  
مساحة كبيرة داخل المجلس للفرصة المستقلين . كما  
أنه من المفيد أن يكون إجراء الانتخابات بصورة  
نزيفة حتى يبادل الدعوى التي أطلقتها المعارضة  
وتسيطر على جو العملية الانتخابية حتى الآن .  
ولو تمت الانتخابات بشكل نزيف فإني أتوقع أن  
يكون نصف مقاعد المجلس على الأقل من المستقلين  
ذلك أن ترشيحات الحزب الوطني هذه المرة فيها  
شراء من النصوص ولم يرض عنها حتى أعضاء  
الحزب الوطني ..



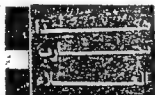


المصدر : الأمل

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ نوفمبر ١٩٩٠

# النص الكامل للبرنامج الانتخابي لحزب التجمع الوطني

بالديمقراطية الصحيحة  
نواجه العنف والارهاب



رفع الحد الأدنى لأجور العمال والموظفين

ضبط أسعار السلع الضرورية

إنشاء صندوق لموازنة الأسعار يمول من

ناتج إلغاء الإعفاءات الضريبية







للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر:

النهضة

التاريخ:

٢١ نوفمبر ١٩٩٠

## التنمية

اصلاح القطاع العام  
ورفع انتاجيته  
بدلا من التصفية  
مراجعة قانون  
مربية لدمش



## في الثقافة

كفالة قرينة الفكر والابداع  
حظر التذمرات الطائفية ومحاربة  
تسييل دغوات الانصاف



دعنا حزب التجمع الوطني  
الشمسي الوحيدى جموع الناخبين  
الى فرض نزاهة الانتخابات باختيار  
المرشحين السنين يلقون في  
استعدادهم للدفاع عن مصالحهم  
وطالب بالقرار مبدأ تداول السلطة  
بين كافة التيارات وتعمية الموارد  
الذاتية في اطار خطة تنمية شاملة  
تتجه نحو الاعتماد على الذات  
ولجراء اصلاح دستوري  
استكمال ملومات النظام البرلماني  
الديمقراطي ، وأكد التجمع على  
ضرورة إلغاء الاستيراد تكون  
تحويل عملة ووضع سياسته متكاملة  
لتسديد ديون مصر الخارجية في  
حدود القدرات المتاحة  
وناشد التجمع الناخبين مقسرا  
الى انه لا يدعوهم لانتخاب مرشحيه  
من فراغ بل مستندا الى تاريخ الحزب  
النضالي وبرنامج الانتخابي  
تأسيس التجمع وهو يهدف  
بإستقامته عن الكادحين والمنتجين  
وحققهم في حياة كريمة





المصدر : **الذوالحجّة**

التاريخ : **٢١ نوفمبر ١٩٩٠**

النشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

وتطبيق سياسة للتخفيف بتخفيض عندها القاريون  
فتمتص عدالة توزيع الإعياء ويتطلب تخفيف هذا البديل  
قبولا شعبيا ومشاركة جاعلية حقيقية في ظل وضع  
دينامي وبتخفيف هذا البديل من خلال عملية شاملة  
للتخفيف تقوم على المحاور الأساسية التالية ..

### ١- زيادة الإنتاج

■ إعادة ترتيب أولويات الاستثمار والإنتاج لصالح  
تنمية صادرات مصر في مجالات الإنتاج السلعي  
الضروري لتوفير السلع والخدمات اللازمة لإشباع  
الحاجات الأساسية للجماهير المعرصة وعلى وجه  
الخصوص زيادة إنتاج الحبوب الغذائية كقمح  
والأرز والذرة بما يرفع نسب الإكتفاء الذاتي منها وبما  
يؤمن لمصر استقلالها ويحصر إرثاتها من القسوط  
الخارجية وزيادة إنتاج السلع الشعبية ومستلزمات  
ورق نصيب الزراعة والصناعة من الاستثمارات  
■ تنفيذ سياسة متكاملة لإصلاح القطاع العام ورفع  
اكتفاءه بدلا من عرضه للبيع في المزاو وتخصيصه  
ويطلب هذا إعادة تنظيم وحدات القطاع العام على  
أسس اقتصادية ومعالجة أخطاء الهيكل التصويبي  
لهذه الوحدات وتسيير متجذرة على أسس اقتصادية  
وعكالة حرية الإدارة لوحدة مع وضع الضوابط التي  
تمنع فساد هذه الإدارة وتضمن الإنتقال من حقوق  
العمل ودورهم في الإدارة ..

■ تشجيع القطاع الخاص الوطني على توجيه طاقاته نحو  
الزراعة والصناعة وذلك عن طريق الحوافز ( المالية  
والإدارية ) وتوفير المستلزمات وتيسير عملية التصدير .  
■ تطبيق سياسة للشغل تضمن زيادة الحد الأدنى للأجر  
وحماية الأجور من التضييق والإصلاح ميكال الأجور في  
الإقتصاد المصري ووضع حد أعلى للأجور . وبعد الأجور  
بالأسعار . كما تشمل هذه السياسة استقرار الدعم الميزني  
وتتطلب لتوسيع في بنود الخدمات الاجتماعية كالتعليم  
والصحة والتأمينات والمعاشات باعتبارها بتدعم تدعيم  
مستوى المعيشة والشفول الحقيقية للمواطنين ويكسر  
التجمع القوماء الذي قدمه في تقريره من الدعم منذ خمس  
سنوات باتخاذ مجلس لوجيات للأسعار والشفول .  
■ تحقيق استقرار المناخ النقدي والمالي الذي يتم فيه  
الإنتاج - ويتطلب هذا تطبيق سياسات لمكافحة التضخم  
وغيره لجهود المصيرل وبد فترات التماثل خارج هذا  
المجال مثل فترات توظيف الأموال وكافة الأنشطة  
للمصرفية التي لاتتخضع لآشراف البنك المركزي .  
■ دعم التخفيف وزيادة فعالية في صنع القرارات  
الاقتصادية .

### ٢- مواجهة عجز ميزان المدفوعات

تتطلب سياستنا في مواجهة عجز ميزان المدفوعات  
تداعيا عن سياسة الحكومة التي اختارت وصفا مستندوق  
التد الدول وعبية المعونة الأمريكية والتي تركز على  
تخفيض قيمة الجنيه المصري وتخفيض اتفاق الحكومة  
على الخدمات الأساسية . لقد اختارت الحكومة بذلك لقاء  
العيب على كامل القراء أما نحن فتتأمر بدلا من ذلك بما  
يل :

## سياسة عربية وخارجية بديلة تحمي المصالح القومية



■ مقبسة لفضاء للتحبيب إلغاء القانون ١٢٩ لسنة  
١٩٥٦ الذي يحول بين المواطنين وتحريك الدعوى  
الجنائية بطريق المباشرة ضد الموظف العام إلا  
بواسطة النيابة وتعديل قانون الإجراءات الجنائية  
لتحويل المجرم عليهم في جنابة التخفيف - استثناءه  
من قواعد العامة - حتى تحريك الدعوى الجنائية  
أمام محكمة الجنائيات ..

■ إعادة تنظيم الصحافة القومية بما يلبي احتكاك  
الحزب الحاكم لها ويضمن حقوقا متساوية في النشر  
لجميع الأحزاب في الصحف القومية القائمة وحلها في  
فرض متكاملة لمخاطبة كشمس من خلال الإذاعة  
والتلفزيون ..

■ إلغاء المجلس الأعلى للصحافة ونقل اختصاصاته  
إلى نقابة الصحفيين .  
■ تحويل الإدارة المحلية إلى حكم مجلس شعبي  
حقيقي يقوم على أساس انتخاب كافة هيئات الحكم  
المحل بالانتخاب العام المباشر الفردي والانتخاب  
المباشر للمحافظين ورؤساء المركز والمدن والمقرى  
واختيار قادة المجالس المحلية للمنتخبة على الأجهزة  
التنفيذية ودعم سلطتها عليها وإن تكون إقراراتها  
مزممة لها وتأمين علنية جلساتها ورصد ميزانية  
مستقلة لها .

■ إطلاق الحرية كاملة للتنظيمات النقابية العمالية  
والهندية والجمعيات التعاونية لمباشرة نشاطها  
وانتخاب قياداتها دون أي تدخل من الأجهزة الإدارية  
وتأكيد استقلالية الحركة النقابية والعمالية  
والعلائية .

بذلك التجمع بدلا المفضل للمساكنات التي تخلفها  
الحكومة والتي خلقت ما يعانيه الوطن والمواطن من  
مشكلات واتحد للثلة المتخلفة الإثراء على حساب  
الغالبات الشعبية ويرتكز هذا البديل على امرين زيادة  
الإنتاج من السلع الأساسية بإعتماد على الناس







الزمالك

المصدر :

١٩٩٠

### التاريخ :

[illegible]

● ان حزب التجمع يدين غزو العراق للكويت وتحولها الى اقليم عربي، و ان دولة عربية ذات سيادة من الوجود بالقوة المسلحة وساركت للتجمع ضرورة انضغك القوات العراقية من الكويت وضمان حق شعب الكويت في اختيار نظام الحكم الذي يريده ان الكراه الذي لا يحترم الديمقراطية ويهدر حقوق الانسان لا يمكن ان يكون في عصرنا اسسها للوحدة الوطنية والقومية

● ليس هناك ملابيح الإدعاء بين الأساطيل والقوات التي تجتمع في منطقة الخليج... و... من مقدمتها القوات الأمريكية تأتي في المقام الأول دفاعا عن الشرعية الدولية ولتفديذ قرارات مجلس الأمن... فلو انشغلت الحكومة الأمريكية بتجسس خلال من مضاعفة قضاها لتحصن العسيرة وفي مضاعفة العدوان الإسرائيلي فتوسع إسرائيل ومنذ القرن عام انتهكت أمريكا الشرعية الدولية علنا بفرضها وبها وبفعلها جريمتها كما اعتدت على ليبيا.

إن هذه الأساليب والقوات تأتي لحماية مصالح الغرب في المتوسط العربي، ولتخذت انتفاك العراق للشرعية الدولية ذريعة لتأكيد مهيمنتها على المنطقة وحفظ وتعزيز مصالحها الإمبريالية فيها. وليس هذا انتفاكاً لأن الخليج فطبل لأن الأمة العربية المستعبدة بما في ذلك مصر.

● يرفض التجمع ان يكون هناك معياران في معالجة الخارجين على الشرعية الدولية .



**للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**



### نحو نقالة ومقراتية

كفالة حرية الفكر والإبداع وإسقاط كل القوانين التي تقيد حركة المثقفين والتي تمنعهم من إقامة تنظيماتهم الديمقراطية المستقلة.

■ خلق وتطوير الثقافة التي تحتل على السواء الوطني والانتماء القومي والتي تؤكد على هوية الشعب وتراثه الوطني بكل روافده وتطوره وتستنهض الهمم من أجل إعادة بناء مصر.

■ حظر كل دعوة عنصرية أو طائفية تمس وحدة المصريين ، وعلواء الدعوة الى التسامح الديني في إطار التماثل المصري العظيم : للدين، لله والوطن للجميع .

■ إحياء القطاع العام الثنائي في السمينما والمسر  
والترجمة والنشر وإدارته بأسلوب ديموقراطي وتوجيه  
الثلاثة الجماهيرية للقيام برسالتها في الإقليم ومن وصية  
إدارية أو من أجهزة الحكم المحلي.

■ تمثيل التيارات الفكرية والحزبية في إدارة الإذاعة والتلفزيون ليكون انتاجها تمهيدا صادقا عن مهم الناس ومشاكلهم الحقيقية وإداة لترويق وعيهم وتوسيع معارفهم، والتمرن عنهم بطرق رابيع وقلمية جمالية وروحية

محاربة الدموه في أجهزة الاعلام للانحلال الخلقي  
مدم القيم والعمل العليا والهبوط بمعنويات الجسمانيات  
الاستغناء بمقول الناس وتخريب الحياة الثقافية  
الزوجه وترويض مثل المنفعة كالجمع المادي  
الاستهلاك السفيه

**مصالح مصر العليا**

بتغير العالم من حولنا بيقاع سريع على نحو يهدد  
بمزيد من تهديم دول العالم الثالث ، وتتحطم الأزمة  
في الوطن العربي على نحو يهدد ببعث عزن على مصالح  
هذه الأزمات بواسطة العرب أنفسهم وتقتل الشباب  
للخلاف الاجنبي وببعض ما يزيد خطر القوّة العسكرية  
الاسرائيلية بنحو العمل العربي المشترك نحو المزيد  
من التفكك في ظل هذا الوضع فلنا مسؤولون يستأجرون  
سياسة عربية وخارجية تحمي المصالح الضيقة  
العنصرية اطار لتفكيكها العربي ويرى للجمع ان هذه  
السياسة يجب ان تكون:

● الفضل بكل قوة من أجل السلام ومن أجل تجنب نشوب حرب في منطقة الخليج، ذلك أن هزماً في الخليج







## في مواجهة الفساد

**فرض عقوبات رادعة على المضايرين بأقوات الشعب**

**مصادرة ثروات من استقلوا مراكزهم للأنواء غير المشروع**



● يواجه التجمع تضامه من أجل التخلي عن عاصم  
مفيد نهجا والتفكير بما في ذلك رفض الشطرنج مع  
اسرائيل والانتقال من سيادة مصر على سيناء وكذلك  
محطات الإنذار المبكر واستبدال القوات متعددة  
الجنسية بقوات أمم متحدة .

● التمسك بالحزام بضئ الشعب الفلسطيني في  
استخدام كافة أشكال النضال وحله في تقرير مصيره  
والقمة دولة المستقلة بقيادة منظمة التحرير  
الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد  
لشعب فلسطين وإنهاء الضغوط التي تساعد  
المنظمة على تجاوز أزمته الداخلية واستعادة  
علاقتها النضالية مع كافة أطراف لمواجهة مع  
اسرائيل والمحافظة على وحدتها وكفائها المستقل  
والحيولة دون اتمام جريمة الإبادة الجماعية  
للفلسطينيين التي تنتهجها اسرائيل وتطهير الأرض  
المحتلة من سكانها من خلال هجرة اليهود السوفيت  
ونطلب الاتحاد السوفيتي بالربط بين معدلات الهجرة  
اليهودية وبين التقدم في حل المشكلة الفلسطينية  
وباشتراط إلغاء اليهود على دخول المهاجرين  
السوفيت الى أمريكا كما تؤكد مساندتنا الناعمة  
للانقلابية العاصم لاسكان الأرض المحتلة في اوجه  
الاحتلال والفكر الاسرائيلي .

يرفض التجمع الادعاء بأن حشد الجيوش هو  
الدفاع عن مبادئه الشرعية الدولية في وقت لا التزام  
فيه على اسرائيل باحترام هذه المبادئ .  
ان قضية فلسطين تظل قضية الحرب المركزية  
وبدين التجمع بقيادة الحملات الضارية التي يساندها  
الاعلام الرسمي في مصر ضد الفلسطينيين وللشعب  
الشديد في العلاقات المصرية الفلسطينية لمجرد ان  
قيادة منظمة التحرير الفلسطينية اتخذت موقفا  
مقاربا لموقف الحكومة المصرية من أزمة الخليج .

● لم يعد ممكنا ان علم تختفي فيه المواجهات الحادة  
ونظام فيه الانتماءات الكبرى ان تظل دول تتسبب  
نفسها جميعا الى امة عربية واحدة ، منقسمة بين  
دول مرطبة في الثراء واخرى اسيرة العجالة الضعيفة  
مول تستمد قوتها من قدرتها على المن يفضي ما تملكه  
من لواش يتروية ضخمة واخرى ذات كلفة سكانية  
عالية تعتمد لديها اسباب الحرمان والاحباط .

ولقد ان اوان احتلال نظام عربي شامل يقوم على  
المؤسسات الديكتاتورية وعلى السبالة والمخاضية  
محل هذا الانقسام غير ان هذا الانقسام ان يقوم على  
الخصب والاكراه ولا يستلزم السوطن العربي الى  
مكامن متضاربة ولا يمسكها المنطقة وتسلم  
مقدراتها لقوات اجنبية فان العسكرة والحشد للحرب  
يتعارضان مع ترسيخ الديمقراطية والتعددية  
والمشاورة الجماهيرية الفعالة .

● يطالب التجمع بذلك مؤتمر دول الاسلام في الشرق  
الاقصى تعديدا لتسوية سلمية لكافة النزاعات في  
المنطقة مع مراعاة عدم تعليق حل اي من هذه  
النزاعات على التقدم في حل النزاعات الاخرى ونطلب  
بانحاز موات دولية محل القوات الاسرائيلية في  
الأراضي المحتلة تحين التوصل لصيغة سلام نهائية في  
النزاع العربي الاسرائيلي .





التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● إنشاء صندوق لموازنة الأسعار يعمل من موارد حقيقية  
بإلغاء الإعفاءات الضريبية الممنوحة للانفتاح  
والرأسمالية الأجنبية وضمان تحصيل الضرائب المقررة  
وتطوير نظام الضرائب ليكون أداة رئيسية لتحقيق العدالة  
الاجتماعية.

● إعادة إنشاء جهاز تخطيط الاسعار والاستفادة من دراسات لتحقيق التسعير العادل للسلع والخدمات الأساسية.

● الغناء للدعم الذي يذهب الى الفلسطينيين ليا كان المسمى  
رأه وتوجهه لغير القادرين .

● تعميم سياسة الفصل بين انتاج الخبز وتوزيعه وعدم السماح بأي تحايل عليه . يرفض المواقفة لاصحاب المخازن مفتحة منازل لتوزيع انتاجهم بأنفسهم .

## مع أحبة البطالة

يتوقف حل مشكلة البطالة اساسا على توفير فرص عمل حقيقية لملايين الشباب من خلال التوسع في مشاريع التنمية لزيادة الانتاج الصناعي والزراعي وهناك امكانيات ملحة لتفعيل للعاملين من خلال :

١ - تشغيل للطاقت العاملة في القطاع العام والخاص وخاصة في مجالات الصناعة والتشييد والبناء وكذلك التركيز على مشروعات التوسع والاستكمال والاحلال في الوحدات الانتاجية القائمة بما يمكن من تشغيل اعداد اكبر.

٦ - إعادة تنظيم قطاع الخدمات الحكومية وتحسين أداء الوحدات الخدمية وخاصة التي تتعامل مع الجمهور بما في ذلك لفتح هذه الوحدات للتعامل مع الجمهور إلكترونياً.

١- تشغيل اعداد اكبر من خلال تطوير الخدمات الصحية التعليمية بحيث يكون هناك عدد اعلى من المدرسين القادم من كثافة الفصول وكذلك العاملين في الوحدات الصحية والعلاجية .

١ - صرف اعانة بطلة بإنشاء صندوق يمول من حصيلة  
 سهم اخصان على الارباح التجارية والصناعية بنسبة

نصاعدية تتراوح بين 1/4 % و 1/2 % وتحصيل  
العامين كدأمين ضد البطالة  
بإدارة نطاق الخدمات الأساسية ورغم مستواها :

لتعلم :

■ الالتزام برفع نسبة المسجلين في التعليم الابتدائي  
الأعدادي إلى ما يقل عن ٩٠٪ وربط التعليم الفني  
لمؤسسات الإنتاجية، وخفض كثافة الفصول، والحد

من الفيروسات الفيروسية بالأساليب التعاونية .  
 رفع المستوى المادي والعلمي للمدرسين بما يكفل لهم  
 الإنتاجية .

• ضمان المساواة بين جميع المواطنين في فرص التعليم  
• الالتزام بمجانبة التعليم العام والخاص :

● رفض العودة الى سياسة الاحلاف في المنطقة لثرويتها  
مصر في خلاف عسكري جديد مقابل اسقاط الدين ، وانتهاء  
سياسة التدریب المشترك مع قوا امريكا وحلفائها ورفض  
تفتيز السلاح الامريكي في مصر ، والتوجه نحو دعم  
القوة القتالية للقوات المسلحة المصرية والمشاركة في  
بناء نظام عربي مستقل لسلام القومى والسفاح عن  
المنطقة

● تطوير سياسة مصر تجاه إفريقيا بحيث تقوم على التكامل الحقيقي بين شعبي وادي النيل في أساس الديمقراطية يرأسها الشعب المصري والشعب السوداني ، وإقامة علاقات صديقة مع دول حوض النيل بما يحمي حقوق مصر في مياه النيل وكذلك دعم التعاون الاقتصادي والعلمي والثقافي مع دول القارة الإفريقية .

### هكذا فتح باب الغلاء

تضمن البرنامج الانتخابي العام للتجمع ( وبرنامجاً للإصلاح الفخام ) العمل على معالجة المشاكل الأساسية للتجمع التي سيكون لها تأثيرها على تنمية ابناء الحياة من كامل الصعيدين الكمي والنتيجة نوعية من البرنامج يتضمن تدبير مرارة حالية ضاغطة لرفع مستوى الخدمات ورفع مستوى فئات الخدمات ومحتوى الدخل سواء بإلغاء الاعانات الحكومية والمركبة الممنوحة للتلافيف التي يلغى عنها امتيازات على القانون . و ايضا تدابير لعدم تفريط الخدمات من تدبير تنظيمها و ارفع من وضعها . لتتخذ تدابير لزيادة اوعية التجمع . كما يلزم المشاكل الصاعدة الى ايام كلاء ومواجهة للسلب وتأمين الخدمات الاساسية في التعليم والصالح والاستكان والمواصلات . والواجبات الممنوعة التي يتعين اتخاذها بالنسبة للمعال والموظفين والفلاحين والامرأة والشباب في المنطقة .

● تحقيق التوازن بين الاسعار والاجور بما يمنع تسدود مستوى معيشة العمال والموظفين ، والاستمرار في صرف علاوة اجتماعية سنوية بنسبة الزيادة في الاسعار للعمال والموظفين وارباب المعاشات على ان تكون جزءا من الاجر

● رفع الحد الأدنى لأجور العمال والموظفين بما يكتفل مستوى معيشيا لائقا لأزمة من أزمة الفراغ. ورفع الأجور

● ضبط أسعار عدد من السلع الرئيسية الضرورية للحياة اليومية التي يهونها تكديروها الإنسان ولا يصيب قادراً على العمل وهي خفيف وغيره والفسول والحمص والارز وكشاي والسكر والزيت والصابون والاقمشة الشعبية بحيث توزع على محدود في الدول بالبطاقات بكميات مناسبة ويسر أسعار معلومة تتناسب مع مستوى الدخل السائدة مع عدم المساس بأسعار الخبز .





## المصدر : الأمانة

التاريخ : ٢١ من أفريل ١٩٩٠

## النشر والخدمات الصحية والمعلومات

### العلاج

رفع نسبة الاستثمارات في قطاع الصحة مع التركيز على  
التنمية البشرية والتدريب في نقل التكنولوجيا الصحية  
■ أولوية العلاج المجاني لمستشفيات الدولة والوحدات  
الصحية الريفية مع تحسين الخدمة الطبية التي تقدمها  
■ تنمية وتطوير نظام التأمين الصحي ليضم كل أسر  
المواطنين بالقطاع العام والقطاع الخاص والحرثيين  
والراغبين من أسباب الاتصال ونخضاعه للرقابة الصحية  
ضمانا لتلاصيحها

■ تطبيق العلاج الاقتصادي بالوجوه رمزية بالمستشفيات  
الحكومية والجامعية والمراكز المتخصصة ، وتخصيص  
جزء من عائداته لانتفاخ على العلاج المجاني بنسب  
المستشفيات  
■ السيطرة على أسعار الأدوية ذات الاستخدام القصير  
والواسع وكذلك التي تعالج الأمراض المزمنة

### الاسكان

■ التزام الدولة بتوفير السكن لحدده الأدنى لسكان  
العشائر والبدو ومناطق الأقاليم الحديثة باعتبار  
السكن حاجة أساسية للتعليم والعلاج ، وذلك نظير  
إيجار رمزي لا يتجاوز ٢٥ ٪ من دخل الأسرة  
■ إنشاء صندوق لدعم الاسكان يتم تمويله وصفا خاصة  
من الانعاشات الشخصية حاليا لدعم مساكن الريف  
وصحة الضرائب التي يجب أن تعرض على المسكن  
المحافظة والبلديات المملوكة دون استعمال ومن يمكن أن  
حيازته أكثر من مسكن واحد دون مفتش  
■ تطبيق قوانين المرافق الإيجارية على الوحدات  
السكنية في الريف

### المواصلات

■ إعطاء الأولوية في مجال المواصلات والنقل لانتاج  
التوبييس ودعم مرافق النقل الداخلي بالمدن ، وتجهيز  
مرافق السكة الحديد ، وإعادة توزيع خدمات النقل بين  
المناطق الحضرية والمناطق الريفية ودعم خطوط  
التوبييس التي تربط القرى بالمدن

### مواجهة الفساد

■ ينظر انتشار الفساد تحديا كبيرا لسياسة التنمية  
الشاملة والجهود التي تبذل من أجل زيادة الانتاج وليس له  
من حل جدي سوى موجهته بالرقابة الشعبية  
الديمقراطية المستمرة قول هذا الصدد قلنا نطلب يساء

■ غرض المقالات الواردة على المشاركة بالوقت للشعب  
وغنى الأدوية ومنع الانتفاخ الفاسدة وتجارة المخدرات  
واختلاس الأموال العامة ، ومصادرة ثروات من استغلوا  
مراكزهم للأشياء غير المشروع

■ التمسك بالساد الإدارة وخاصة أجهزة الحكم المحلي  
وما يشوب أعمالها من انحراف في التعاقبات مع المواطنين  
وتوزيع الخدمات على المواطنين مثل المسكن وميراث  
البناء ، وما ترتب على ذلك من تحول أجهزة الدولة عن

طابعها القروي إلى أجهزة خاصة لخدمة الحزب الحاكم  
وتوليد ثروات غير المشروعة باستغلال النفوذ الوظيفي  
والسياسي



### الفلاحون

■ إقامة علاقة إيجابية قديمة مستقرة وعادلة بين  
الملك والمستأجر ترضى جملة المستأجر أو ورفيقه

■ المعاملين بالزراعة من الطرد طمحا كانوا ملتزمين  
بالإجراءات التعاقدية ، وإعادة النظر في القيمة  
الإيجارية كل عشر سنوات في ضوء تغيير تكاليف  
الخدمة وأرباح المحاصيل الزراعية وضروية عودة  
لجان فحص المتأخرات لأنها التي على لهم وحل المشاكل  
التي تنشأ بين الطرفين ، وإعطاء الملك الحق في بيع

أرضه إذا أراد وبسرعة العدل على أن تكون للمستأجر  
الأولوية في شراء من خلال فرض ميسر من صندوق  
دعم الأراضي الذي يعول من فائض فروق أسعار  
المحاصيل الموردة أجبريا

■ وضع سياسة ضريبية عادلة بالفائدة للفلاحين  
تبدأ بالتقليد الفعلي للقانون إعفاء صغار الفلاحين ( ٢  
الفد الفل ) من الضرائب ومعاقبة كل من يعمل تنفيذ  
القانون ، والاعتماد في إثبات المعاملة على مصداقية  
من الجمعية الزراعية ودليل المعاملة ومراكز  
المصلحة لعلها مشاغل الورثة والذين لا يمكن عولها  
مسجلة ، ومنع الجهات الإدارية والسلطات المحلية  
من فرض أية ضرائب أو رسوم مخفية للفلاحين على  
الفلاحين ، وفرض الحجر الإداري وقضايا التضييق  
الوهمي وعدم تقديم الفلاحين لمحاكم أمن الدولة  
■ عدم إقرار الفلاحين بشراء مستلزمات انتاج بشكل  
إجباري

■ منع المضاربة على أراضي الدولة المستصلحة  
وإعطاء الأولوية في تسليمها للفلاحين العائدين من  
الدول العربية مع إنشاء جمعيات تعاونية لإعارة  
المستصلحة لسوء جمعيات الإصلاح الزراعي

■ تطوير النظم التعاونية الزراعي بحيث تقوم  
الجمعية بجميع مهام الحركة التعاونية وإنشاء بنك  
للفلاحين يساهم في تمويل وتشويق المحاصيل لصالح  
المنتجين وصغار الفلاحين

■ مساواة القرية بالمدينة في المواد التموينية





## الأسبوع

المصدر :

التاريخ : ٢١ من شهر ديسمبر ١٩٩٠

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### العمال



والموظفون :

● إصدار قوانين جديدة للعمالين بالحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص تضمن المساواة بين كافة قطاعات العاملين في الحقوق ، وتكفل وضع نظام جديد للأجور ، والمزايا يحقق العدالة ويتناسب مع الارتفاع المستمر في الأسعار طبعا لبدء ربط الأجور بالأسعار ويضمن حدا أدنى متسببا للأجور .

● ضمان حق الإضراب كسلح أسلحة للبلدية العاملة للرفع عن حقوقها وتحسين ظروف وشروط العمل . وكذلك حق التظاهر السلمي والاعتصام في مكان العمل وتكوين النقابات والهيئات والاتصاف الاختياري لها والانسحاب منها .

● توفير الخدمات الأساسية للعمال والموظفين وخاصة الإسكان والعلاج والانتسطة الثقافية والرياضية أن يستفاد من حصيلة الأرباح المجمدة في البنوك وخاصة بالخدمات العمالية وكذلك أسهم بنك العمل وهيئة التأمينات الاجتماعية في تمويل إنشاء مناطق سكنية عميقة واخضاع كافة الخدمات العمالية لرؤية التخطيط النقابي .

● إعطاء الأولوية لحل مشاكل العمالة العاملة من الكوثر والعراق .  
● صرف وجبة غذائية ملائمة للعمال الذين يتعرضون لأمراض مهنية أو تعرضهم ببذل نقدي مناسب يرتفع تبعاً عام ارتفاع الأسعار .

### الحرفيون :

● تمهيد حصول الحرفيين على الخدمات ومستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة وتيسير حصولهم على قروض ميسرة بآوائد منخفضة لتجديد الآلات والورش .  
● ضمانهم في تصريف منتجاتهم تصونياً . وحل مشاكلهم مع الضرائب والتأمينات الاجتماعية والحكم المحل وهيئة الكهرباء .

### رعاية المرأة والطفولة

● الدفاع عن حق المرأة في العمل ومساواتها بالرجل في الأجور والمزايا والمواز المالية وكذلك تسجيل النساء تلقائياً في جداول الانتخابات .

● التوسع في الحقوق والخدمات الممنوعة للمرأة العاملة في حالة الحمل والولادة وخاصة حقها في إجازة لمدة ستة بنصف مرتب بعد إجازة الوضع والإحالة للمعاش في سن ٥٥ .

● الاهتمام الخاص بمشاكل المرأة الريفية بحيث تمتد مثله الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية إليها .

● تدعيم دور المضيفة في الشركات والمؤسسات التي تستخدم ٥٠ عاملة فاعلة والتوسع في إنشاء دور حضانة عامة تتناسب رسومها مع دخول المرأة العاملة .

● منح الجنسية المصرية تلقائياً لإنشاء المصرية المتزوجة من أجنبي .

● فرض عقوبات وأدعة على المتعديين بالإعراض وعن خطف والمضايقة النساء .

### الشباب :

● دعم وتطوير الإتيمة والمؤسسات الشبابية ومراكز الشباب في القرى ، والمدن وتعميمها وتوسيع دور الشباب في أدائها بأسلوب ديمقراطي .

● حق الشباب في تكوين منظماتهم الديمقراطية دون وصاية إدارية وتوفير المنابر الثقافية للشباب دون أي قيود .

● دعم الحقوق الديمقراطية لطلاب الجامعات والمعاهد العليا واشترائهم في القراح نظم ومناهج التعليم وأساليب العمل باللائحة الطلابية لعام ١٩٧٦ بدلاً من لائحة ١٩٧٦ .

● هذه هي رؤيتنا لإصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر . ويرتبطنا لحل مشاكل الجماهير العمة ، حددنا بوضوح مصادر تمويلها وضرورة تحمل الفارين أبناء أكثر من أجل تخفيف المعاناة عن ذوي الدخل المحدود . وسوف يتناقل حزينا ونوابنا من أجل وضعها موضع التطبيق .

● أختي المواطنة .. أضي المواطن .. المهم أن تتحمل مسئولياتك أن تمنح برنامجنا ومرشحينا لانتك وأن تصوت لكل من يتبنى هذا البرنامج وأن تشارك معنا من أجل ضمان نزاهة الانتخابات بحيث يتواجد في مجلس الشعب من يعبر عن مصالحهم ويدافع عن حقوقهم . ونحن والقوم نلجأ لقرار على المشاركة الإيجابية في معركة الانتخابات .  
● أن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم .







المصدر: الوفا

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢١ نوفمبر ١٩٩٠

## ٦٠ مقعداً بالبرلمان منحة من الحكومة للمرشحين المستقلين والأحزاب الصغيرة | يوسف والي أرشى الحكومة : «العبرة بيسوم الانتخاب ولا يهم ما قبله أو بعده» !!

الإسكندرية - عصام الدين رفعت :

علت «الوفد» أن الحكومة تنوى تخصيص ٦٠ مقعداً في مجلس الشعب للقدم المرشحين المستقلين ويمضي قريبات الأحزاب الصغيرة التي شاركت في الانتخابات. تم الاتفاق بين الحزب الوطني والحكومة على تخصيص ٢٠ مقعداً للأحزاب الصغيرة. وتحت حزب التجمع غلبة هذه المقاعد لأول مرة. كما تم الاتفاق على منح أحزاب الأمة والائتلاف ومصر الفتاة والخضر مقعدين لكل منها. وتخصص باقي المقاعد للمرشحين المنتمين عن الأحزاب التي طمعت الانتخابات ويمضي للشخصيات العامة. كما علنت «الوفد» أن وزارة الداخلية قررت نقل موقف سكي يوم الانتخاب. والسماح لمرشحي الحزب الوطني ومشوبهم بتزوير الانتخابات. عن طريق منح مندوبي المرشحين المنتمين من مخول اللجان أو اللوائح خلال عمليات التصويت. وأكدت دراسة صغيرة لأحدى الجهات الأمنية أن نسبة التصويت لن تتجاوز ٢١٠ في عواصم

المحافظات. و٢٧٠ في القرى والريف. وكان الدكتور يوسف والي الأمين العام للحزب الوطني قد أعلن خلال لقائه مع مرشحي الحزب في الإسكندرية. عدم تحوله من نتائج الانتخابات. وطالب مرشحيه بالاعتناء بمحطات الدعاية والهجوم من المرشحين المنتمين عن الحزب ضد مرشحي الحزب. وقال الدكتور والي. «العبرة يوم الانتخابات ولا يهم ما يجري قبله أو بعده» !! وأرغعت الحالة الجنوية لمرشحي الحزب على اللقاء مع اللواء عبد الحليم موسى وزير الداخلية. والذي تناول تطورات الحملات العنيفة من المرشحين المستقلين ضدهم.





المصدر: الأشغال

التاريخ: ٢١ نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والأخذات الصحفية والمعلومات

\_\_\_\_\_  
 رئيس المجلس  
 الوطني  
 \_\_\_\_\_  
 \_\_\_\_\_

فَعَمِي قَتْلَانِ

نظمت الامم المتحدة في الاسكندرية  
المنعقدة رسالة للقاريه معنونه  
بشرى تحت عنوان «غدا  
تكون الجمهورية من القبار

أهم ما جاء به القرآن العظيم  
الأول: أن الكتاب عهد  
أعطاه الله لرسوله محمد  
الذي هو خير الأنبياء  
الذين بعث الله في  
العوالم من قبله  
فإن الله قد علم  
أنه لا بد من  
رسول يبعثه الله في  
الآخرة من بعد  
التي في الدنيا  
لأن الله قد علم  
أنه لا بد من  
رسول يبعثه الله في  
الآخرة من بعد  
التي في الدنيا

بالقضية المتعلقة الأولى...  
في يوضح الكتاب نفسه ان  
نشرت باسم الايتنويكول...  
مبهم عن مؤيدي الحزب

اعتمد ان الحاصل الفريد  
سيف الوحي السلسلي هو ان  
في رحمة الله ان الحاصل  
ليرة الله من الحرب المستقيم  
في صوره قد ان الكليمن  
في يد راسه وانه عليها  
كل ذلك التي اسعدت في يكون  
قد الفاري قد قام ومن المصاح  
في الاصله وممكن لمجي  
في كتيبه الكليمن هو  
في من ساعدت في الحربي  
كل من في رحمة في حاله ان  
كتب الصريه ولكن عند  
نضام هذا الحق لا يجوز ان  
في الاصله في صوره في  
في من قاله في الحربي  
في في صوره في

العلمية المنظمة الثانية ... هل  
يعني أن نسبة الالتحاق في الدورة  
معدلة نسبة عالية أنه من اللازم  
توسيع النطاق في هذه  
الدورة ١٦ ...  
أو لنفعلنا ذلك لكن معناه بداية  
الارتقاء نحو طريق التحصيل  
الشمسي ... وهذا هو مقصود الالتحاق  
معدلاً سنة ١٩٢٢  
إن إصدار القمصان في سنة  
عشر في الحزب الوطني على اثنين  
طهران ١٦

إنها ظاهرة جديدة ينبغي  
لاسيما مناقشتها بحزم يدي  
مناخه من الناحية والشمسية  
الجارية في دولة يشكك الاتحاد  
من أجل حمايتها

هل يمكن السبب وراء هذه  
السلطة من الحرب الوطنية في تلك  
يحاول معالجة ظاهرة التطرف  
بالحل للتطرف وتسمعه في ذلك  
وكوني بالتي كانت هي

أم أن القسوة المسيحية  
للحزب الوطني لايجاد الإصلاح في  
جمامير الشرع الذي تدعى أنها  
تغيره ؟  
وقد كان الإبط قد عزوا  
أنفسهم من العمل السياسي  
ليس من واجب الحزب المسيحي أن  
يتجنب من الأسباب التي تدفعهم إلى





المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ نوفمبر ١٩٩٠

## الأقباط .. وانتخابات مجلس الشعب

الدكتور : سليم نجيب  
القاضي بمحكمة  
مونتريال الابتدائية

نشرت الصحف المصرية قوائم ترشيحات الحزب الوطني لمجلس الشعب فظهر لنا أن من بين ٤٤١ مرشحا لاختار لثلاث لقط عن الأقباط في حين أن تعدادهم - الذي هو ثلاثة ملايين نسمة والتمتع بالحق في الانتخاب - يزيد على السبعة ملايين نسمة .  
باله من تغيير . صانق . عن تدعيم أركان . للوحدة الوطنية المصرية . تلك السوددة المطلوبة التي يتفق بها المسلمون وغيرهم في مصر .

تماما أن لملأ الرخيد هو مصر . لتقلا مصر . التهورى بصرفهى البداية وفى النهاية في الآمال وفى التهور وما أى بآدم فعل حقيقى لمصرى الأمة يبدأ وأحدة نهضت مصر بشيرة ١٩١٩ ومما ريدنا قبل أمير الشعراء شوقى ذلك العلم الذى لخص نبض قلب مصر فحرى شعره على رابع هذا النص

أعدهنا القبط لأمة  
للأرض واحدة قوم مرما  
تدل تعاليم المسبح لأجلم  
ويؤلفون لاجنا الأسلاما  
الذين للدين جل جلاله

لوشاء ربك وجد الأواما  
فكما لنا ونكر القول : أن لملأ الرخيد هو مصر . لتقلا مصر والتهورى بها فوسى الأمل وفى التهورى ولم تتفق رابعة الفرد والمجتمع المصرى ما لم تسد في مصر الوحدة الوطنية الحقيقية والصحية الاجتماعية بين مختلف أفرادها مما يزيد الانتاج وتزدهر البلاد تجد ذلك من التآزم والوحدة الوطنية أن يقتصر على القسم أو الرمز أو الشعار إنما يجب أن يتصل إلى ممارسة عملية لتنتشر الفكرة من أكبر رأس في الدولة إلى الرجل الشارع أن تحرير هذا الشعار إلى ممارسة يحتاج إلى تحقيق مفهوم الوحدة الوطنية في أنشاس للشعب بشتى الوسائل العملية ول كل مجالات الحياة اليومية تلك تصعب والمنا لموسيا لأشعرا غربة الأمة لمناسبات ومواقف مجتمعية

أن أهم خطوة لتحقيق وحدة وطنية صادقة ونازعة هي أن يمكن للأقباط كمصريين أولا وكسويحيين ثانيا مقبول عنهم في مجلس الشعب يتفقون معطلهم ومتابعهم على هذا الاعتبار هذا أن صحت الفية في البقاء عليهم كما يؤمن مصريين مسيحيين والأكليد يستقبلون التعيين عن أنفسهم في هذا الأمل

ذهب إلى دائرة الشيرا التسليد المرفوع القبطى إبراهيم فرح حينما ذهب إلى دائرة الزينون لتأييد المرفوع القبطى أسطفان بلسلى وغيرهما

وكل هؤلاء الأقباط وغيرهم من لم لذكر اسماءهم كانوا يتنجسون في الانتخابات العامة ، كبولطين مصريين ، وكان هذا هو المثل العمل والممارسة الحقيقية لشعار الوحدة الوطنية التي ظهرت نتائجها في كل حركة انتخابية وفي كل مجلس نيابى ولقد سبق أن عبر الزعيم سعد زغلول في حديث مع مرادى صحيفة « الوطن » في ١٩٢٤ عن هذه الروح جازيت . في ٤ مارس ١٩٢٤ عن هذه الروح الوطنية عندما قال : « إن النسبة الانتخابية الكبيرة التي منحها الشعب والحكومة لأخوتنا الأقباط في البرلمان هي لحسن دليل على أن جميع المصريين في تشار للقلوب سواء .. »

هذا لا يولتونا أن نذكر المستورين - والذكرى نفع المؤمنين - أن أول مجلس تولى منتخب عام ١٩٢٤ كان هناك ٢٠ نائبا لوطيا منتخبين من بين ٢١٦ عضوا هم أعضاء المجلس وكان رئيس المجلس آنذاك هو السيد « وصفا واصف »

معظم الأقباط . هذه هي الروح الوطنية الحقيقية التي كانت سائدة في مصر كانت ممارسة عملية من أكبر رأس في الدولة يعطى بها مثالا عمليا لروح الوحدة والتضامن وخدمة الوطن يوما تفرقه بين مصري الأمة

سعيد الدين .  
فول هذه الروح موجودة الآن في مصر ؟  
على شير الزعامة المصرية على نفس خطى الزعيمين خالدى الذكر سعد زغلول ومصلحى الخاضع في تدعيم الوحدة الوطنية ؟  
لا شك أن المسلمين في مصر يفهمون

وتلعد قايلا ال الماضي القريب وتفتتح صفحات ثورة ١٩١٩ وما بعدها لترى كيف كانت شعارات « الدين لله والوطن للجميع » و « مصر للمصريين البساطا » و « الخ تطبيق وتمازس فعلا » إن المادة يشعرون في « والممارسة الفعلية شيء آخر . لما لم تكن هناك ممارسة فعلية وتطبيق صافق لهذه الشعارات والعهود فأنها تقسو هباء وتصيب مجرد ففانق سرعان ما تتلاشى في الهواء

المصريون في الحزب - أي حزب - أن يرشح ممثلين عن الشعب بكل فئاته وعناصره وأن يضم أشخاصا يمثلون - بحق - جميع الفئات والعناصر . هكذا كان الوضع أيام حزب الوفد بزعامة الزعيم سعد زغلول إذ كان يرشح أكثر من ٤٠ عضوا قبطيا في مجلس النواب المكون من ٢١٦ عضوا وكان الأقباط يمثلون ٥٠ ٪ من أعضاء الهيئة التشريعية لحزب الوفد .

أما أثناء المعارك الانتخابية فكان الزعيم سعد زغلول يدفع بنفسه ليؤيد مرشحي حزبه من لثوره ومواظبه الأقباط في دوائهم الانتخابية وكان من هؤلاء المرشحين وصفا واصف وسينوت حشا ومراس حنا ومكرم عبيد ولهمى ويصا وجرج خياط وفخرى عبيد النور والدكتور نجيب اسكندر وراغب اسكندر وغيرهم . كما كان احمد ماهر رئيس الحزب السعدي يدفع وينتسب إلى الدوائر الانتخابية لتأييد المرشحين الأقباط من حزبه هكذا فعل لتأييد بطرى بطرس غال وغيره

وكان الزعيم مصطفى النحاس أيضا يدفع إلى سرائق الانتخابات ليؤيد مرشحي حزبه الأقباط غاروا بذلك مثالا حيا في الوحدة الوطنية هكذا فعل حينما





المصدر : الأمل

التاريخ : ١٤ نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كان في استقامة الحزب الوطني  
ورئيسه مبارك أن يعارض هذه الخطوة بأن  
يحترم الحزب وجود الائتلاف في البلاد وأن  
كونهم القوية لا يعني ألا يمثلوا في البرلمان  
أن عدم ترشيح الائتلاف هو أدلة للحزب  
الوطني بل وأدلة للنظام كله . لا شك أن  
ترشيح الائتلاف لمجلس الشعب لا تشرّف  
لمصر والائتلاف من مهزلة قتيبين قتيبي  
طلعت علينا هذه التقطيعات غير  
الديمقراطية .

إن ما نطالب به الرئيس مبارك بوسعه  
رئيساً للحزب الوطني هو المعارضة الفعلية  
للوحدة الوطنية وهي كما قلنا من أجل مصر  
أولاً وأخيراً .

لأننا نأمل من سياسته أن يعالج قضايا  
كل منظر للثورة الجارية في مصر يسحب  
الذين إيرافوف على مصر مرة أخرى طم  
الهلال مع الصليب وتعيش مصر مهددة  
« الذين لله والوطن للجميع » حتى يشعر  
الائتلاف أنهم يشتركون فعلاً في حكم البلاد  
وأيضاً مستعدين أن الحزب الوطني  
والدولة استمعت الائتلاف فعلاً من  
الاستمرار معها في حكم البلاد وأصبح هذا  
الاستمرار سياسة عامة للحكم .







المصدر: مباح الخیر

التاريخ: ٢٢ نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# طموحات القومية

«استجاب طويل لبرلمان قديم»

**مفيد فوزي**

يحاور

**كمال الشاذلي**





المصدر : صباح الخير

النشر والخدمات الصحية والمعلومات التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٠

- تقييم أداء الوزراء في دوائهم كان معيارا للترشيح
- المحبوب : أستاذ . أبو طلب : أكاديمي . برعي : ابن بلد
- نعم . في الانتخابات الفردية القبلية والعصبية والثراء
- الحزب أشفق على بعض السيدات من القتل
- داخل الحزب اختلافات رأى لا خلافات أشخاص
- لنا الحجازات لا ننكرها ولنا أخطاءا وتعننا فيها
- حين تخطى بعض الأعضاء عن مهمتهم تخطى عنهم الحزب
- أعلم أن الشعبية شوط أساسي لقيادات الحزب
- بعض الوزراء يضيئون صدرا بطلبات النواب
- انسان مصر الفقير على خريطة برنامج الحزب





المصدر : مباح الحين

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٠

أجلس أمام « مقاور » برلمانى ، مشهود له ببراعة المناورة الحزبية ! ولما كان الحوار الصحفى هو « مناورة » بشكل ما ، فقد « ناورت » بقدر استطاعته الاستاذ كمال الشاذلى أمين التنظيم فى الحزب الوطنى الديمقراطى ، لاستخلص منه عصارة آرائه ، فالرجل - على مدى أكثر من ربع قرن - يملك تجربة ثرية ، وفى كثير من الأحيان وقف إلى جانب الحق ومع المنطق ، حتى ولو كان ذلك يشكك نقداً للحكومة التى يمثلها الحزب ، الذى ينتمى إليه . ولو كنت أرسم له « لوحة » ، لرسمته داخل مجلس

الشعب ، تحت القبة يحاور ويناور . فالمناورة ، من مفرادات العمل الحزبى ، وكمال الشاذلى .. مثقلان فى عمله ومؤمن به إلى حد بعيد . فهو داخل المجلس يقوم بعمل « الميسثرو » بين أعضاء الحزب ويشسق معهم ، ويخطو خطوة فى اتجاه الآخر ويسعى للكسب وإقناع الأحزاب الأخرى المعارضة بالمنطق الهادئ . هذا الهدوء صنعه تاريخ برلمانى طويل ، فالشاذلى من القدم من عملوا تحت القبة . فهو فى الثلاثين من عمره ، كان أمين محافظة المنوفية لسنوات ، وكان أصغر نواب فى البرلمان .

بإختصار ، وفى عبارة تصف كمال الشاذلى دون زيفه فيها مبالغة أو نقصان يبخس الرجل حقه . إنه « يفهم أصول اللعبة » .

#### ■ مدخل أنسانى !

تقتضى أصول المناورة فى الحوار ، أن يكون مدخل إنسانياً لأقل شحنة الرئيس التى أحسها مع من .. لظوره ! فقد سألت كمال الشاذلى سؤالاً على سبيل فتح الشهية للحوار . قلت : فى أى مدرسة من المدارس البرلمانية تعلمت ؟ ومن أى تجربة شريت ؟ وبين رايته تحت القبة تالتت ؟ ابتسم الشاذلى ربما لصيغة السؤال المسجوع . مع اننى لم اتعمدها ، لكنه قال - والمسجيل مفتوح يلتهم حوارنا على شريط -





المصدر : مباح الدين

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٠

السؤال ليس سهلاً ولكنه مهم ، وإذا أردت الدقة فانا تعلمت حقا داخل البرلمان المصري ، وضع ثلاثة خطوط تحت كلمة المصري ، لأنني بغضل احتككتي الدائم غير المحدود بكل فئات الشعب وطبقته كونت لنفسى رؤية . لقد دخلت العمل السياسى منذ تخرجت من الجامعة وعندما تعشق السياسة تتوق لفهم الك بالها وتصبح خدمة كل الناس وحل مشكلاتهم هى صناعة الخير فى السياسة . فانا حصيد تجارب طويلة لتاريخ الفرد خلقت متصلة . ولانا ادهى انى ابن من أبناء ثورة يوليو وعام ١٩٦١ كنت اصغر نائب فى المجلس واه سن الرئيس مبارك تقليداً لعه الأول من نوعه حين حرم العمل البرلماني فى مصر وكنت واحداً من كرمهم .

#### ■ أتوقع معارضة قوية ..

تأت لكمال الشاذلى وقد استرخى فى مقعده بعد سؤال الأول الذى داعب أوراق شجرة العمر .. - أنت وصلت مع رؤساء لمجلس الشعب ولك رأى بالقطع فى كل تجزئة . ولانى مؤمن - معك - أنه لا يمكن تلخيص حياة إنسان فى بضعة سطور ، فلنقل أهم ما يتميز به على المنصة وهو جالس يدير جلسات مجلس الشعب . و .... وأعتقد الشاذلى فى جلسته ونظر فى سقف غرفته وأخذ رشقة ماء ، وربما كانت هذه طريقت حين يركز تفكيره ..

قال : ١ - إن بلغت المحجوب ، عليه رحمة الله ، كان استناداً فى إدارته للجلسات ٢ - الرئيس الراحل السادات كان سياسياً بارهاً فى إدارة الجلسة ٣ - الدكتور مولى أبو طالب . استناد جامعى أكاديمى تطفى عليه استاليتيه ٤ - حافظ بدوى ( عليه رحمة الله ) كانت اللغة تسفله كان الشعر واللغة وقوة البيان تسعف حافظ بدوى فى إدارة الجلسة ٥ - المهندس سيد مرمى ابن بلد عيش الفلاحين من طين الفلاحين او من مخالطة الفلاحين .

« ملحوظة اعتراضية » . عادة فى الحوارات الصحفية إذا تطرق سؤال لاسماء ما ، يقال فيها أراء ، فإن من أحاوره يستأن فى أن تسمع من المسجل ما قلته ، ربما يحلف كلمة او يضيف عبارة ، ولكن كمال الشاذلى كان يستعد للسؤال التالى







المصدر : مباح الحين

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ من فيفري ١٩٩٠

### قلت : هل بذلت جهداً ما ، لإقناع احزاب المعارضة بأهمية المشاركة ؟

قال : ليس سرا اني قمت بزيارة الأستاذ فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفاء الجديد ، وبالنسبة ، انا اكن له كل تقدير واحترام وقلت له : اني اختلف معك في مقاطعتكم للانتخابات ولكن رده بالحرف الواحد : انا ملتزم بقرار اللجنة العليا للحزب . وانا شخصيا احترم الالتزام تامين تنظيم واطلب به . وكنت امل ان توافق الجمعية العامة للحزب على دخول الانتخابات لان دخول جميع فصائل المعارضة فيه إثراء للعمل البرلماني والسيسي في مصر . صحيح دخل افراد من حزب الوفاء واعلنوا انضمامهم للحزب الوطني والبعض الآخر يدخل المعركة مستقلاً وقد فصلهم الحزب !

سألت بقلق نقلته للأستاذ الشاذلي من خلال صياغة سؤال - إن كلمة برلمان هي في واقع الامر ثباين وتعدد وتصارع آراء ، فهل تتوقع في المجلس القادم معارضة لكي يستكمل العمل البرلماني شقيقه ؟

يادر وأجاب بسرعة :  
- الواقع ان المعارضة في المجلس القادم معارضة قوية ، ستكون

من المستقلين ومن الاحزاب التي دخلت إذا قدر لها النجاح . لقد وجهنا الدعوة لاهزاب المعارضة والرئيس مبارك طلقنا بالحوار معه واستمراره ، اقول لك ذلك رداً على عيارك الاعتراضية لانه ربما تبدو صوتنا البرلمانية امل العالم مهزوزة !

قلت للأستاذ كمال الشاذلي : هل كانت مقابلة الرئيس مبارك للأستاذ فؤاد سراج الدين حول موضوع مقاطعة الوفاء للانتخابات ؟

اجاب : اسأل الأستاذ فؤاد سراج الدين نفسه ، لانا لا علم لي بما دار في هذا اللقاء .

### ■ على ضوء التقييم

سألت أمين تنظيم الحزب الوطني الديمقراطي :  
لماذا رشح الحزب بعض وزرائه في الدوائر ولم يرشح الآخرين ، هل يعني هذا ان علامات استقطاب تلقف امل اسماء بعض الوزراء ؟





المصدر: صباح الخير

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٤ نوفمبر ١٩٩٠

لجب بهوء ولم يتفعل من السؤال :  
- جميع السادة الوزراء قيادات حزبية ذات مستوى رفيع  
وشابروا ويجهدهم في العمل الحزبي وفي جميع لجان الحزب ، إذن  
هم في البداية قيادات حزبية ، فإذا اشترك البعض منهم في  
الانتخابات فهي عملية تنظيمية من الأمانة العامة للحزب . وهي  
للدقة نتيجة لتقييم أداء بعض السادة الوزراء في دولتهم لا أكثر  
ولا أقل . ثم استطرد أمين التنظيم يقول :

- على أنه ليس بالضرورة أن يترشح كل وزير نفسه . لقد رشح  
الحزب ٦ وزراء وهو عدد ليس قليلاً . وليس في هذا تقليل من أي  
وزير آخر لم يترشح نفسه .

ولفت ما فهمت أنه جرى « تقييم » لتجربة كل وزير في  
دائرته ، وعلى ضوء هذا التقييم والمتابعة ، جرت  
عملية الترشيح .

قال كمال الشاذلي : مقضب .  
فقلت له : يرى الشارع المصري أن الحزب

الوطني اختار مرشحيه على أساس - إن أذنت لي -  
من القبلية ومستوى الثراء . هناك أسماء في  
الصعيد . هناك أسماء في الدقهلية .. هل في هذا  
صحة معلومات ؟

لجب الشاذلي بمرحلة :  
- هذا الكلام فيه بعض الصحة ولا أنكره ببليل أن نظام  
الانتخابات هذه المرة هو نظام قنوني ، قرار بقانون بأسلوب  
الانتخابات بالنظام الفردي . والانتخابات بالنظام الفردي تخضع  
لهوامل عدة منها بل وإسائها الشعبية والعصبية والقدرة على  
التحرك وسط الجماهير ، وهذه القدرة تعتمد ولاشك على القدرة  
المالية .

قلت : هل اشتركت في عملية الترشيح ، وكانت  
أمامك مقاييس الاختيار ؟

قال كمال الشاذلي : أنا لست مسئولاً وحدي ولكني أعلن  
مسئوليتي الكاملة عن اشتراكي في اختيار جميع الأفراد الذين  
رشحهم الحزب مع هيئة مكتب الأمانة العامة برئاسة الدكتور  
يوسف والي . لقد قمنا باستطلاع رأى القواعد الشعبية ، وكان  
هذا أهم مقياس . وجاءت من أماء المحافظات احتياجات رأى عام  
بعد عملية الترشيح وروجع الأمر مع معلومات أخرى . كنا نلتفت  
ونختلف إلى أن وصلنا للترشيحات النهائية للحزب من الأمانة





المصدر: مباح الحبر

النشوة والذخائر الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٢ نوفمبر ١٩٩٠

المعلمة وعرضتها على الرئيس مبارك بصفته رئيسا للحزب الوطني الديمقراطي واعلنا هذا الترشيح ولنا مرشحون في جميع الدوائر اي رشحتا ١١٤ شخصا.

### ■ اختلافات رأى، لا خلافات

اكتشفت سر نجاح « المنفور » كمال الشاذلي تحت قبة مجلس الشعب . إنه يستقبل أسكتلى مهما كانت : الألقام « مختبئة في طيات الكلمات بهدوء وبلا انفعال . إنه يعيد السؤال على نفسه بصمت ثم يفند القضية ويخرج كما يقول الحس الشعبي « كما الشجرة من الحمين » !

سألته : هل هناك أسباب وجيهة لتفلى الحزب الوطني عن رؤيته السابقة السياسية في ترشيح بعض أعضائه من « القيادات » ؟

اجاب كمال الشاذلي : لم يتخل الحزب عن رؤيته السابقة للمرأة . الحزب يعترف بدور المرأة ، فمشاركتها ليست مقصورة فقط على عضوية مجلس الشعب بل لها مساهمة كبيرة داخل الحزب ولجانه . والمرأة شاركت في المجالس المحلية على مستوى المحافظات والمراكز والأقسام . والمرأة شاركت في مجلس الشورى سواء بالانتخاب أو التعيين . والحزب رشح ٤ أسماء إيماناً منه بأن الانتخابات القادمة والتحرك فيها هي القدرة على الحركة وسط الجماهير وهذه تحتاج لقدرة كبيرة - ومن هنا كان اشتغالنا على بعض السيدات من عدم ترشيحن . ولذلك تلاحظ ان الترشيحات معظمها من القاهرة والجيزة وسيدة واحدة من البحيرة . ولنا أريد ان أقول في هذه النقطة : لماذا لم تدخل سيدات « مستقلين » ، والياب كل مفتوحاً ؟ لماذا الضجة ؟ أي سيدة ترك ان لها شعبية ولديها القدرة على خوض الحركة كان بإمكانها ترشيح نفسها . لماذا التركيز فقط على الحزب الوطني . أوجه التساؤل للسيدات القاضيات : لماذا لم ترشحن أنفسكن ولا يشترط الهوية الحزبية . في الانتخابات السابقة تقدمنا بـ ١٣ سيدة ، لأن نظام القوائم كان يسمح بهذا . هناك ملاحظة أخرى وهي مثلا متى تعرضت صحف المعارضة على ترشيحات الحزب الوطني ؟ ليس هذا لافتا للنظر ؟

قلت لأمين التنظيم : يتسائل الشارع المصرى عن

بعض الخلافات التي تحدث بين الشخصيات المسئولة داخل الحزب . فهل هناك تكتلات . عفواً ؟





المصدر: صباح الخير

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٢ من نيسان ١٩٩٠

اجاب كمال الشاذلي: استاذ مفيد، اصدقك القول، لا يوجد داخل الحزب الوطني اى انقسامات او خلافات. هذه حقيقة يعرفها الجميع وإن كان يحلو للبعض ان يتشكك بها كل اسبوع. وهذا وهم في خيال البعض، داخل الحزب تجري ديمقراطية كاملة سواء في الاجتماعات او في الامانة العامة او في لجان الحزب، والقرار للاغلبية في النهاية. طبعاً هناك اختلافات كثيرة في الآراء

وليس خلافات بين الأشخاص.

قلت: تخلف الحزب - ايضاً - عن بعض الوجوه القديمة ذات الخبرة؟

اجاب الشاذلي: التغيير سمة للتجديد، ولابد ان يسير هذا في جميع مؤسسات الدولة. في كل مناسبة نسعى للتجديد ونحتفظ ببعض من لديهم خبرة وأعلن لك ان نسبة التغيير في هذا المجلس من المرشحين داخل الحزب وصلت ٥٥% من المجلس السابق.

■ ظلمت الحزب!

قلت لكامل الشاذلي وأنا أركز النظر في عينيه.  
هل لديك طموحات تنفيذية؟

باداني النظرات المركزة، واجاب: لا اعتقد ان الطموحات التنفيذية تساورني، لقد كانت اعلامي وهوايتي ان اتوب عن الشعب داخل البرلمان وليس في موقع تنفيذي بآية حل.  
قلت: مامدى طهارة الانتخابات القادمة، حيث ان المؤوضة هي الحديث عن تزويرها؟

قال الشاذلي: طوال حياتي البرلمانية، اسمع هذه النغمة، وبعض فصائل المعارضة وليست كلها تدبر هذه الاسطوانة

سألته: تعال تقوم بعملية «تقييم» لاداء الحزب الوطني نفسه، فمن هنا تأتي المصادقية. ثم إن العمل الحزبي «الفكار يلتب حولها الناس» وينقلها لهم «إنسان» له جانبية شعبية.

قال امين الحزب: اى عمل يقوم به بشر معرض للخطا والصواب فالمصمة ه وحده. كحزب وطني لنا إنجازات.

قائلته: إنجازات؟ بمعنى؟ هل أحس بها الشارع جيداً؟







المصدر : مبع الحزب

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٠

لعلني : دعني لكل وسوف استمع لرايك مخلصاً !  
ومع كمال الشك يقول : نعم ، لنا إنجازات ، ولا أضع ان  
منك لخطأ ولعننا فيها ، هذا وارد وربما الظروف الاقتصادية  
وخاصة الغلاء ومستوى معيشة الفرد يجعل حكومة الحزب  
تعمل جاهدة على التقليل منها وليس إلغائها .

قلت لأمين التنظيم : كتبت مرة خطاباً نشرته في  
صباح الخير ووجهته للاستاذ الدكتور عاطف صدقي  
رئيس الوزراء وقلت بين سطورهم منتقداً عدم تواجد  
الحزب في أزمات البلد ومنها ارتفاع أسعار السلع  
الضرورية ، وكيف أنه ينبغي أن يشرح للناس الوضع  
بألفه ، واتصل بي وزير الإعلام صكوت الشريف  
بوصفه الأمين العام المساعد للحزب ، وقال لقد

حكمت على الحزب في القاهرة فقط وليس من الطبيعي  
أن تحكم على شريحة واحدة حيث يتوه فيها الجهد  
وقال لي انذهب اريف مصر لترى مايقدم به الحزب  
من جهد ، أسألك إلى أي مدى يتواجد الحزب ليشرح  
للناس الواقع المعاش ؟

قال كمال الشاذلي : أنت ألزمت نقطة مهمة وأنا أرات تحليلك  
والقول لك بأمانة لقد ظلمت الحزب بالاستاذ مفيد ، والقول لك كأمين  
للتنظيم ليس دافعا عنه ولكني أقرر لواقع ان الحزب الوطني  
متواجد بحق ، ومن يقل لك ان الحزب ، يريد نعمة سرت وروجت  
لها بعض أحزاب المعارضة ، طبعاً من حق المعارضة ان تنتقد كما  
تشاء فهذا مشروع ، ولكن النقد المشروع ، لاداء وليس  
لأشخاص .

قلت : هل الحزب موقف معلن من أزمة الخليج  
في بيانه التقليدي ؟

قال أمين الحزب : اعترض وأقول لك لقد اعلنا رأى الحزب  
بمباشرة ، أعان حزب الوفد موقفه الواضح ، ان عدداً هائلاً من  
المؤتمرات الشعبية شرح فيها الحزب الموقف ، بل اصارحك انه  
وجهت لهذه المؤتمرات انتقادات ، فعلاً ففعل ؟ إذا عملنا  
مؤتمرات يقولوا الحزب الوطني يعمل كده ليه ، وإذا معملناش  
يقولوا : أين الحزب ، اصارحك أننا كحزب وعنى ، مظلومين ،  
من بعض المعارضة ومن بعض الكتاب الصحفيين وأنت واحد  
منهم .





المصدر : صباح الخير

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٠

### ■ اختلفت مع الحكومة !

قلت لكمال الشاذلي : يتسائل البعض ، لماذا لا تأخذ أحزاب المعارضة فرصتها في مساحة إعلامية ؟

اجاب : اننا مع حقهم في هذه المسألة واعتقد ان الاخ صطوت الشريف وهذا حق - كمسئول عن الإعلام من القلائل الذين تولوا وزارة الإعلام الحريصين - من قناعة - على الرأي والرأي الآخر ، وهذا شيء لنكونه ونذكره له . هناك نقطة نطعم اشير إليها من تجارب العالم ونشعلته الحزبي . هذا النشاط لا يظهر في وسائل الإعلام ، يومي . ولكن في مناسبات كالاقتضيات تظهر مساحات وفرص للمعارضة لأن الانتخابات هي التجربة الحقيقية للممارسة الديمقراطية . أريد ان أقول ان الحوار الذي تم من خلال مجلس الشعب لكل متابع أمين ومتصف كان من أفضل الممارسات الديمقراطية على امتداد تاريخ مصر .

سألته : ألن يظهر في الدورة القادمة لمجلس الشعب مشهد التواطؤ في حالة « النوم » في الجلسات التي يتبعها التليفزيون ؟

اجاب : أرجو ذلك .

سألته : هل تعتقد أن بعض الأحزاب هي صحف

نقطة ؟

اجاب : للأسف ، البعض !

سألته : هل تعتقد أن معظم الذين قد انتخبهم

الشعب قد عادوا إلى مراكزهم وقراهم وواصلوا

العلاقة بهم ؟

اجاب : نعم !

سألته : ألم يحدث أن تخلى عن هذه المهمة بعد

الانتخاب ؟

اجاب : حينما تخلى البعض عن مهمته ، تخلى عنه الحزب .

سألته : هل كان هذا المقياس في الترشيحات

الحالية ؟

اجاب : نعم .

سألته : هل هناك ظاهرة إغراض عن التصويت

وما سرفها ؟

اجاب : لا تظهر الظاهرة إلا في المواسم الكبرى كالقاهرة





المصدر : صباح الخير

التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٠ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والاستكبرية وإن كنت أمل أن تختفى أو تقل حثتها . الروابط في  
الريف اعمق !

سألته : هل « الرجل الفقير » على خريطة الحزب

الوطني ؟

اجاب : هو اسلس . لأننا نستمتع منه أثناء جولتنا الانتخابية  
اطالبه وهذه قاعدة عملنا داخل البرلمان .

سألته : عندما أوجه أنا كصحفي رأيا ضد وزير

الداخلية من منظور موضوعي يتعلق مثلاً بأمن

الشخصيات العامة عقب اغتيال المحجوب . هل

يبحث هذا بهيئة وزير في الحزب الحاكم ؟

اجاب : من حقك أن توجه هذا النقد إن كان له محل . وأنا  
شخصياً إذا كنت تتابع جلسات المجلس ، كثيراً ما اختلف مع  
الحكومة ومع بعض أعضاء الوزراء في قضايا عامة وهذا حق وفي  
هذا إثراء للجدلية الديمقراطية ولم يغضب رئيس الوزراء أو  
الوزراء .

#### ■ صفات يوسف والي ..

سألته : هل من حق كاتب في الصحف القومية أن

يكتب منتقداً الحزب الوطني في سلوكياته بكل الحرية

وهو لا يجلس في مقاعد المعارضة ؟

اجاب : نعم ، هذا من حقه ونحن نرحب به وهذا ما يبور .

سألته : هل التصفيق للحزب « عمال على بطلان »

صحى ؟

اجاب : لم تطالب به ، وقد اختلفت أنا شخصياً مع بعض  
الكتاب وامتد تقدمهم إل شخصي واستخدمت حقّي في الرد .  
التصفيق بلا مبرر غير صحى على الإطلاق .

سألته : هل المجلس القادم سيكون له رئيس

« كالتنظر » ؟

اجاب : أقول لك شهادة زميل شاركته بعضي وتزعيم للأغلبية  
في البرلمان . اختلفت معه واختلفت معه ولم يكن المحجوب ناظراً  
كما تقول ولم يكن معلماً بمعني التدريس ولكنه كان معلماً بمعني  
الاستقلالية واعتقد أن المعارضة تشترك في الرأي . وقد سمعت  
منهم هذا الرأي بعد وفاته !!

سألته : ما الصفات التي ينبغي أن يتحل بها من

يشغل وظيفة الأمين العام للحزب ؟





المصدر : صباح الخير

النشر والخدسات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ من خيس ١٩٩٠

اجاب : يتحمل بكل صفات الدكتور يوسف والى . رجل على خلق  
يتسع صدره للنقد ويبدل تصارى جهده ويعطى ولته لإثراء  
العمل الحزبى ؟

سألته : هى ترى معى أن الجلائية الشخصية  
ضرورية للرجل العام ؟

اجاب : أوافقك .

سألته : هل شعبية قيادات الحزب الوطنى

قائمة ؟

اجاب : بعضها .

سألته : أشعر أن صوت الدكتور يوسف والى

كأمين عام خافت ؟

قاطعنى : ايه لخر كلمة فى السؤال ؟

قلت : خافت ، بمعنى ثيرة مائة أكثر من

اللازم !

اجاب : الهدوء مطلوب فى العمل القيادى .

قلت : الهدوء وسيلة للإقناع الجماهيرى ؟

اجاب : المهم المقتوى وليس الصوت العالى ؟

سألته : هل التعاون مائة فى المائة بين السادة

الوزراء والنواب ؟

اجاب : عدد قليل من السادة الوزراء يضييق صدرأ بطلبات

النواب لحل مشاكل الجماهير او لكررتها او لانشغال الوزراء فى

لجان كثيرة فى أعمالهم الوزارية .

سألته : هل كل النواب يذهبون للوزراء لحل

مشاكل الجماهير ؟

اجاب : أغلب النواب !

سألته : هل فى الحزب الوطنى لجنة قيم تحاسب

الأعضاء ؟

اجاب : فى العام الملقى ، تمت مسابقة لحد النواب لخروجه

عن الانترام الحزبى وهو الانترام فى للبدأ بالنسبة للقضايا

العامة .

سألته : هل أقوال بعض أعضاء مجلس الشعب

فى الجلسات التى ينقلها التلفزيون « إثبات ذات »

لقراهم وقواعدهم أنهم حاضرون ، أم هى الحقيقة ؟







المصدر : صباح الخير

للنشر والخدشات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ نوفمبر ١٩٩٠

اجاب : هذا حكم قاس . واختلف معه ! التلفزيون لا ينقل كل الجلسة - زنته يسجلها ثم يقدم منها بقدر ما يحتاج له من وقت .

سألته : هل توافق على الكاريكاتير الساخر من « نوم » بعض أعضاء المجلس ودخله مقاعده أحياناً ؟

اجاب : نعم ، اوافق . وعدى تحفظ صغير ، إن شئت انشره وإن لم تشأ احذفه ، وهو ان الكاريكاتير زودها حيتين .

مثل كرة البنج ينج كانت طلقات الاسئلة والإجابات يبثي وبين كمال الشاذلي ..

وكان لايد من سؤال مريح للأعصاب .

● ماذا تعلم الشاذلي من الحياة البرلمانية الطويلة ؟ ٢٦ سنة ؟

اجاب وهو يفكر :

- تعلمت : ١ - الوفاء ٢ - الشعب لا يخطئ في احكامه
- ٣ - الشجاعة في مواجهة الشجاعة ٤ - الصدق في التعبير
- ٥ - الاعتراف بالخطأ يولد شجاعة مواجهة المخطئين .

وسألت امين تنظيم الحزب الوطني الديمقراطي كمال الشاذلي :

- هل أنت توافقني على أن في مصر احزابا لها

مستقبل . واحزابا لها ماض وليس لها مستقبل ،

واحزابا تعبر عنها صحفها فقط واحزابا لا تحمل من

المعمل الحزبي إلا اللقطة فقط ؟

وطلب مني كمال الشاذلي ان اعيد السؤال وصمت قليلاً وقال - لوالفك !

تم الاستجواب .

« بليد نسوزي »





للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

الرفد

التاريخ :

١٩٩٠ س ٤٤

## حتمية التغيير بقدم المستشار : سعيد الجمل

- أهل بريد الذين يتبعون على المغرقة كطاعتها للأنكسارات أن يقل الحال على مامو عليه حتى نطقنا السليبة كعشر مما نطقنا وحيث لاسمير أماننا لا تظن المعونات والقروض من عمل أو إنتاج . كل يريدون لنا أن تكون هيدا لكل من عب وبب متخلفين عن استقلالتنا ولانكسار بأن نرفعنا مستقبلا أن يمتدنا بهذه المعونات ومن يتخطى علينا بذلك القروض .

● من لحسن مآقرات في صحيفه ، الإفرام : مالا المذكور عبد الختم سعيد ومعاون "مسر التنمية والأنكسارات" نشر يوم ١٩٩٠/١١/٩ يقول فيه ( أن يتبع الحكومة أن تنفي يومنا للشكلة لاكتسار في ذلك . إنما هي تمسخت في أمانكنا ون طريقنا في إدارة الأمور وتصورتنا بأنه بالإعلانات وحدها يمكن أن نغير النفس ال أيد الأكيين . ثم يقول : أنه بدون أنكسارات حليفية نزيهة تكسب تلك الشعب فلا نل في أي إصلاح وبدون وقاية شعبية فإن كل برامج الإصلاح الاقتصادي لن تفلح وأنه بدون تغيير جذري يتهدى الأشخاص إلى النظام والفساد والطريق التي نسير بها حياقتنا لغته لاضاعة أروحي .

● أن الديمقراطية ليست نظاما للحكم يصعد لكاه بل هي السبيل الوحيد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبروات السياسية التي نكتسبها كالة للاستثمار ليست سوى منحل لهذه التنمية .

● أن أمانا في اشراق وفي جديد وفي جديد فيغير الفكر الشمولي لسانك ليس حديث خيل ولا هو شرب من شروب الأوهام .

● أن أسلوب منظمة الأنكسارات هو طريق في هذا الزمان لولوج غاية التاييع ويغير ذلك استكون ملتصقين مع النفسا وكنا نسعى إلى تحرير الفكر الشمولي وال٧٧٧ بشرورميته وبيلا الخناق السقاء إلى مشابه الله .

● أن ذلك لأن للظلمة هي أسلوب إيماني لولوج هذا التغير ويست أسلوبا سنيا كيا ولان . إذ هي وفيها من شأننا أن نفيه لوي الشعب على اختلاط ماذهبنا إلى أن أمانكنا بعيت بها وله حية أن يتحمل نتائج تكون مجلس لجر مصنوع سيكون شأنه شأن المجالس السليبة .

● أننا نريد تغييرا شاملا لأنه لا بد من التغيير . ويغير الطريق للديمقراطي الصحيح والذي يمكنه الأنكسارات صمجة ونية وجوهه كاشول السلطة لاسميراتها . . فإن البديل سيكون شيئا لخر ليجمعه إلا الله سبحانه وتعالى .

● وأنا من ذلك أجد متشككين .

كل الحديث هذه الأيام حول للظلمة للأنكسارات التي فلتت بها لحزاب المعارضة ماين مؤيد لهذه الظلمة ومكسر . فلانها يتكون للظلمة ولانها بأن لحزاب المعارضة قد ارتكبت في حق نفسها خطا قفلا ، ذلك أنه كن يصعب لها منير الجاهر فيه برأياها بعد أن كانت تجد في مجلس للشعب هذا المنبر تامل على الجماعي وأنها يقدمها له تكون قد فحلت من وظيفتها وحكمت على نفسها بالاضمحلال .

● وأهل الذين يقولون بهذا الرأي هم من لايزمنون بإسكان وجود واقع سياسي يغير الواقع الذي نعيشه ونكوى بمناره . ففعل هؤلاء يفسر دائما عن تغيل مستقبل جديد ثرول فيه نوكب الشيق الاقتصادي الذي يعنيه للشعب . مع أن طابع الأنكسارات تحتم التغيير وباتسبة لهذا الخناق السقاء وذلك من سمات التطور الذي هو علامة استمرار الحياة وتكاتها . وأستأ استثناء على هذه القوانين للحياة في حالة العصور والأزمان .

● وأهل فلت هؤلاء الموانئين أن وظيفة الديمقراطية الحقيقية تأتي الركود والابتداء واليتصور أن يقل هذا الخناق لهذا بالتحقق . للديمقراطية التي لابد أننا يلقوها أربيا تتحرك معها مشاعر الجماعي في تكافؤ شريف عبر التكنة الصلبة وعبر صديق الأنكسارات لأنه إذا لم تتحرك هذه المشاعر لاختيار من ترى الجماعي حقا أنهم جديرون بمشاكلها في مجلس نقيي يخلص ويحاسب ويرأب فلا وجود لهذه الديمقراطية ولا جدوى منها .

● أين نحن الآن مما يفرسه مثلا شعب الجزائر ، الذي سبقت خروجه للحلبة في الديمقراطية ومشبرات السنن والذي يعمل جاهدا لتدعيم خطاه بعد أن فلفته لتتلفته الجديدة في ١٩٨٨ ليخلص سلطته لشاهدناه يقوم بإجراء انتخابات بديلة شعبية والشاهدناه وهو يستعرض إرادته عبر مسيرات حرة فلتت المائتين دون أن تفرس الشريعة نحوه هوانيتها المفضلة من شرب ولان واعتقال فلم تزعج في هذه المسيرات روح واحدة وكان واضحا من ذلك أن إرادة الشعب كانت تعمل كل إرادة .









